

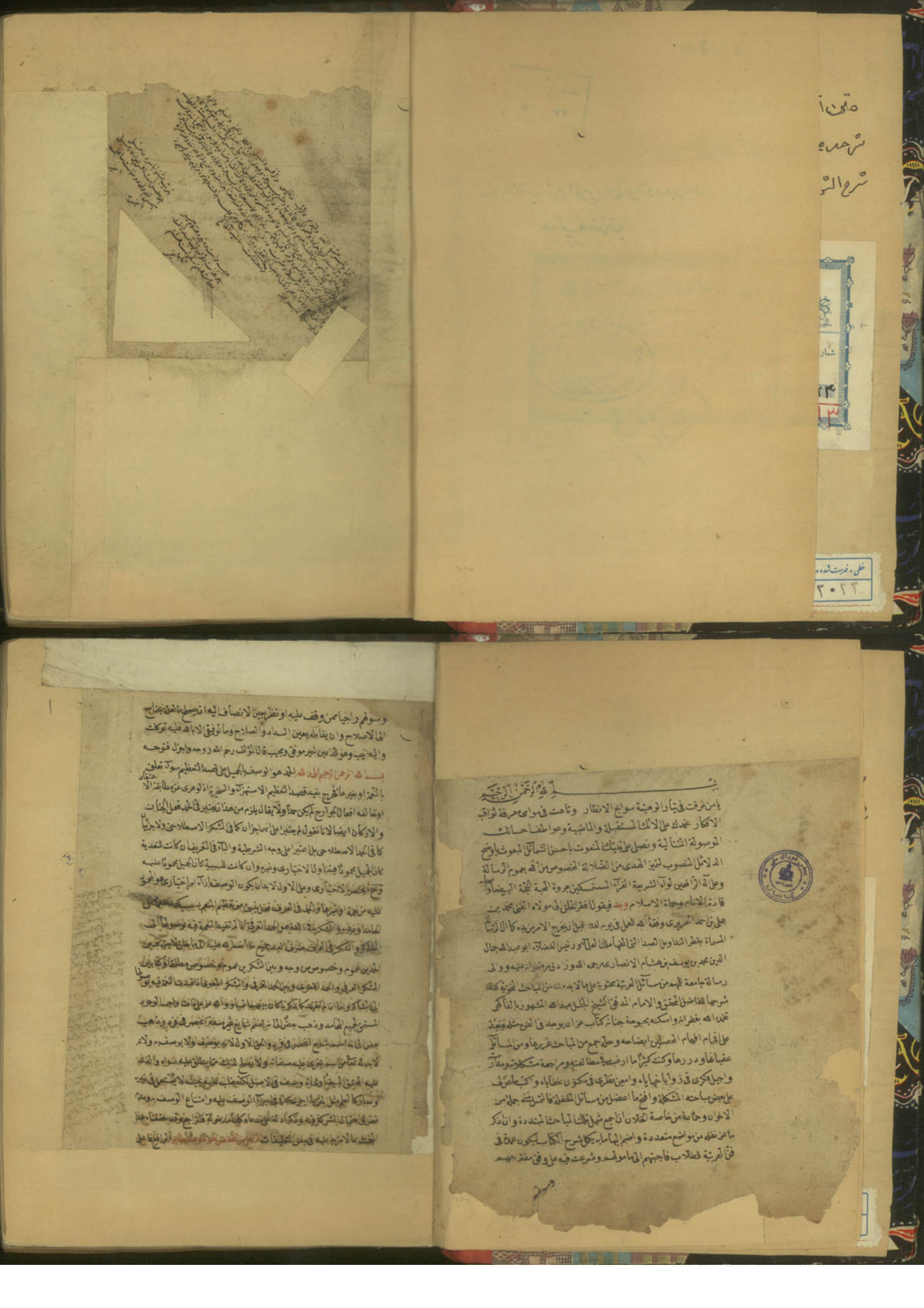


هذا الکتاب شرح الحریری علی قطر الندی وبل الصدی

متن الکتاب قطر الندا

شرحه مجیب الندا للفاکهی عبدالله

شرح الشرح محمد بن علی بن احمد حریری



متن ا...
شرح...
شرح الن...

بسم الله الرحمن الرحيم

يا من غرقت في بحار الوهية سوابح الانظار وتاهت في مهامه معرفة ثواقب الافكار نحمدك على الآلاء المستقبلة والماضية وعواطف احسانك الموصولة المتتالية ونصلي على نبيك المنعوت باحسن الشمائل المبعوث باوضح الدلائل المنصوب لتمييز الهدى من الضلالة المخصوص من الله بعموم الرسالة وعلى آله الرافعين لواء الشريعة الغراء المستمسكين بعروة المحجة الحجة البيضاء واصحابه قادة الانام وحماة الاسلام وبعد فيقول افقر الخلق الى مولاه الغني محمد بن علي بن احمد الحريري وفقه الله للعمل في يوم لا ينفع قبل ان يخرج الامر من يده كان الرسالة المسماة بقطر الندا وبل الصدا التي الفها امام العلماء ورئيس الفضلاء ابو عبد الله جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام الانصاري رحمه الله وزاد في رضوانه عليه وولي رسالة جامعة للمهم من مسائل العربية محتوية على ما لا بد منه من المباحث النحوية كذلك شرحها الفاضل المحقق والامام المدقق الشيخ الجليل عبد الله المشهور بالفاكهي تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه كتاب عزان يوجد في الفن مثله ويعد على افهام المحصلين ايضاحه وحله جمع من المباحث غررها ومن المسائل عقبانها ودررها وكنت كثيرا ما ارغب في مطالعته ومراجعة مشكلاته ومدارسته واجيل فكري في زوايا خباياه وامعن نظري في مكنون خفاياه واكتب ما عرض لي على بعض مباحثه المشكلة وافتح ما اعضل من مسائله المقفلة فالتمس مني جملة من الاخوان وجماعة من خاصة الخلان ان اجمع شمل تلك المباحث المتبددة وان اذكر ما عز نقله من مواضع متعددة واضم اليها ما به يكمل شرح الكتاب ليكون عمدة في فن العربية للطلاب فاجبتهم الى ما مولهم وشرعت فيه على وفق مقترحهم

وسودته

١

وسودتهم راجيا ممن وقف عليه او نظر بعين الانصاف اليه ان يصلح ما لعله يحتاج الى الاصلاح وان يقابله بعين السداد والصلاح وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب وهو الداعي خير موفق ومجيب قال المؤلف رحمه الله روحه واجزل فتوحه بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الحمد هو الوصف بالجميل على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة او بغيرها فخرج بقيد قصد التعظيم الاستهزاء والسخرية اذ لو عرى عن مطابقة الاعتقاد او ما لفه افعال الجوارح لم يكن حمدا ولا يقال يلزم من هذا ان يعتبر في الحمد فعل الجنان والاركان ايضا لانا نقول لم يعتبرا على انهما جزآن كما في الشكر الاصطلاحي ولا جزئيان كما في الحمد الاصطلاحي بل اعتبرا على وجه الشرطية والباء في التعريف ان كانت المتعدية كان الجميل محمودا فيتناول الاختياري وغيره وان كانت للسببية كان الجميل محمودا عليه ويخص بالاختياري وعلى الاول لا بد ان يكون الوصف بازاء امر اختياري هو المحمود عليه من نعمة او غيرها والحمد في العرف فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما على الحامد وغيره والشكر في اللغة هو الحمد العرفي الا انا لم نقيد النعمة فيه بوصولها الى الشاكر والشكر في العرف صرف العبد جميع ما انعم الله عليه [illegible] خلق لاجله فبين الحمدين عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين عموم وخصوص مطلقا وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي فاذا قيدت النعمة فيه بوصولها الى الشاكر واما ان لم تقيد كما ذكرنا كان بينهما تساو والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد وذهب بعض الى انه اسم شايع غير صفة ثم اختص في وزنه وذهب بعض الى انه اسم شايع اختص في وزنه والحق الاول لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لا بد له تعالى من اسم تجري عليه صفاته ولا يصلح لذلك مما يطلق عليه سواه والذي عليه المحقق البيضاوي وغيره وصف في الاصل لكنه غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا [illegible] في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة فيه وذكر ان له الى منتهاه كالحامد خولة فلا تراجع وقد حققنا هذا البحث بما لا مزيد عليه في بعض التعليقات [illegible] الرافع فاعل

من رفعه ضد وضعه وانخفض مطاوع خفض ضد رفع والعز القهر والغلبة
ومنه قوله تعالى وعزني في الخطاب اى غلبني ومن كلامهم من عز بزاى من غلب
سلب والسلطان الحجة وقدرة الملك وتضم لامه وفي الفقرة التوجيه في
الرفع والخفض والطباق والتلميح بالحديث الشريف من تواضع لله رفعه الله
وبراعة الاستهلال المفيض على من غفاه سحائب عفوه وغفرانه المفيض اسم
فاعل من فاض الماء على نفسه اوغيره والسحائب جمع سحابة وهى الغيم وتجمع ايضا
على سحب وسحاب والعفو عفو الله عن خلقه والصفح وترك عقوبة المستحق
عفا عنه ذنبه وعفا له ذنبه وعن ذنبه والغفران مصدر غفر الله له ذنبه يغفره
ستره ويقال غفر وغفور مصدران له ايضا وتشبيه العفو والغفران بالمطر
من حيث النفع بهما استعارة بالكناية وذكر السحاب تخييل وذكر الافاضة ترشيح
او اطلق السحاب واريد به المطر من اطلاق المحل وارادة الحال فيكون مجازا مرسلا
والترشيح مجانة فان المجاز قد يرشح كما في قوله صلى الله عليه وسلم اسرعكن لحوقا بي
اطولكن يدا ويجوز ان يكون من اضافة المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء ولا يخفى
ما في قوله غفاه من اللطافة المغني بواسع فضله من افتقر لجوده واحسانه المغني اسم
فاعل من اغناه وفيه التوجيه باسم كتاب المغني لابن هشام والفضل والافضال
الاحسان وافضل عليه وتفضل بمعنى والمفتقر المحتاج والجود افادة ما ينبغي
لمن ينبغي وفيه الطباق بين المغني والفقر الفاعل لما يشاء فلا معاند في فعله ولا
مماثل له في شانه الفاعل لغة من صدر عنه الفعل والمعاندة المعارضة بالخلاف
كالعناد والشان الامر والمعنى انه تعالى لا يعارضه احد في فعله ولا يماثله فيه فهو الفاعل
المطلق والواحد الحقيقي في ذاته وصفاته وافعاله وفي ذكر الفعل والفاعل توجيه
لا يخفى والصلوة والسلام من القضايا البديهية المذكورة في براهين العلوم الحقيقية
التي لا تتغير بتغير الاديان والملل انما استفادة المستفيض من المفيض تتوقف
على مناسبة بينهما ولما كانت النفس الانسانية في الاغلب منغمسة في العلايق

البدنية مكدرة بالكدورات الطبيعية الناشئة من القوة الشهوية والغضبية وكانت ذات
المفيض عز اسمه في غاية التنزه عنها ولم يكن بسبب ذلك بينهما مناسبة يترتب عليها فيضها فكان
وجب عليها الاستعانة في استفاضة الكمالات من تلك الحضرة العلية بمتوسط يكون ذا جهتي
التجرد والتعلق يناسب ذلك كل واحد من طرفيه باعتبار حتى يقبل ذلك المتوسط الفيض من المبدا
الفياض بتلك الجهة الروحانية وتقبل النفس لا ثانية منه الفيض بهذه الجهة الجسمانية التعليقية
فلذلك وقع من المؤلفين التوسل في استحصال الكمالات العلية والعلمية بالرسول عليه الصلاة
والسلام المؤيد بالرياستين الدينية والدنيوية ما لك ازمة الامور في الجهتين التجردية والتعلقية
وبالذين قاموا مقامه في ذلك غاية الامر ان الصلاة عليه تقع اصالة وعليهم تبعا ههنا وانما جمع
بين الصلوة والسلام لامره بهما في قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وفي الاية سوال
مشهور وهو ان الصلوة اكد من التسليم فكيف اكد هو بالمصدر دونها وجوابه انه ترك
تاكيدها بالمصدر اكتفاء بما تقدم من الاخبار بان الله وملائكته يصلون وذلك يفيد تاكيدها
من الشرف باعلى مكان وهو من اقوى البواعث على تاكيدها فجاء توكيدها في المعنى بهذا الطريق
وفيه نظر كما افاد بعض المحققين اقول كان وجه النظر هو ان الاخبار يقتضي اعتناء
الشارع بها فينبغي التاكيد فلا يصلح ما ذكره علة لتركه فتامل على سيدنا محمد قد استعمل
السيد في غير الله وفي المسئلة اقوال ثلاثة حكاها ابن المنير في المقتفى احدها جواز اطلاقه
على الله وعلى غيره الثاني لا يطلق على الله تعالى وعزاه الى الامام مالك نصا الثالث انه لا يطلق
الا على الله بدليل ما روى انه صلى الله عليه وسلم قالوا له سيدنا قال انما السيد الله وفي
الكتاب والسنة ما يرد هذا القول قال الله تعالى وسيدا وحصورا وقال الله تعالى والفيا
سيدها لدى الباب وقال عليه الصلوة والسلام انا سيد ولد آدم ولا فخر ان ابني هذا
سيد قوموا الى سيدكم وغيرها الذي بعثه اى ارسله من خلاصة العرباء صفوتهم والعرب
خلاف العجم والاعراب سكان البوادي وفي ذكر الخلاصة توجيه بالايات والمعجزات
المعجزة الايات جمع اية وهى العلامة والمراد بها ههنا الدلائل والبراهين الواضحة على
نبوته والمعجزات جمع معجزة وهى ما اعجز به الخصم عند التحدي والهاء للمبالغة والمعجز الكثيرة

والبكاء للادلة او المساحية ونصب لتميز امرالا العباد وتبيان احكامهم من الحل والحرمة الاحكام
جمع حكم وهو هنا خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين بالاقتضاء او التخيير والحل بالكسر ضد الحرام
كالحلال ويدخل في الحل الواجب والمندوب والمكروه والمباح والحرمة الحرام ومن البيان وفي
ذكر النصب والتميز والحال التوجيه وبراعة الاستهلال ونعته بصفات الكمال لقوله تعالى
انك لعلى خلق عظيم واكد ذلك نطقه بفصل الخطاب والحكمة اى الخطاب الفاصل بين الحق والباطل
او المفصول الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه وطيبها فالمجاز لغوي ويجوز بقائه على
مصدريته ويعتبر التجوز في اضافته الى الخطاب على طريقة جرد قطيفة اى خطاب فصل
كرجل عدل وهذا اولى كما قال الشيخ عبد القاهر في نما هى اقبال وادبار ولك ان لا تعتبر
في الكلام تجوزا اصلا بمعنى انه اعطي الرسول عليه الصلوة والسلام كون خطابه فاصلا
او مفصولا على ان يكون المصدر من المبني للفاعل والمفعول وفي هذا الوجه دقة ولطافة
فان حقيقة النعمة المختصة بمن اوتي فصل الخطاب وكمال الشرف انما هو كون خطابه فاصلا
او مفصولا لا ذات الخطاب وذلك لانه مشترك بين جميع افراد الانسان لان كل احد
اعطي النطق والكلام وما كون الكلام فاصلا او مفصولا فهو امر مختص به النبي صلى الله عليه
وسلم والحكمة هى علم الشرايع وكل كلام وافق الحق وفيه تلميح بقوله تعالى واتيناه الحكمة وفصل
الخطاب وفي ذكر النعت والصفات والتاكيد والفصل لطافة لا تخفى كما تقدم وعطفه
على الانام عموما بارساله فكان كما اخبر للعالمين رحمة عطف مال واشفق وهذا مستحيل في
حقه تعالى فيحمل اما على الانعام او على ارادته وهذه قاعدة في كل مقام كما قال الامام الرازي
والانام كسحاب الخلق والجن والانس وجميع ما على وجه الارض وفيه تلميح بقوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس وقوله تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وخص
من امن به فجعل له بدل الحسنة عشر امثالها البدل العوض وفيه تلميح بقوله تعالى من جاء
بالحسنة فله عشر امثالها وسقطت التاء من العدد مع اضافته الى مذكر لكون المذكر
مضافا اليه المؤنث هو المعدود وذلك عشر حسنات امثالها فانا شمل بجوده وما اعمه جملتان
اريد بهما انشاء التعجب من شمول جوده وعمومه فضل لامته به اى بسببه تسهيل الفوايد بعد

للصعوبة التسهيل مصدر سهل الامر بالتشديد ضد صعبه وتسهيل الفوايد كتاب جليل
في النحو لابن مالك اختصره من كتابه المسمى الفوايد وهو كتاب عظيم الشان على ما ذكر في ترجمته
والصعوبة مصدر صعب بالضم ضد السهولة وكان المراد بالصعوبة التي انتفت عن هذه الامة
التكاليف الشاقة التي كانت على الامم الخالية وفي ذكر التسهيل والصعوبة الطباق موصولا
بالسعادة الابدية وهى النعيم الدائم الذي لا يزول وفي الموصول لطافة لا تخفى والامن بالرفع
عطف على تسهيل الفوايد من العذاب والعقوبة العذاب النكال والعقوبة الاخذ
بالذنب والمراد الامن في الدنيا منهما قال الله تعالى وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم فلا ضير
واما في الاخرة فهو المتصرف فيهم بما يشاء يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء صلى الله عليه وسلم
جمع بينهما فرارا من كراهة افراد احدهما عن الاخر وعلى آله اهله وعياله وآله ايضا اتباعه كذا
في الصحاح وآله صلى الله عليه وسلم بنو هاشم وبنو عبد المطلب على المختار عند كثيرين وللحق انه مادة
مغايرة لمادة اهل لان اصله اهل هنيئ ولا يضاف الا لمن له شرف وخطر من الذكور فلا يقال
ال الاسكاف ولا ال فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا آل البصرة وال المدينة ولا تجوز اضافته
الى الضمير عند الكسائي وابي جعفر النحاس وابي بكر الزبيدي واجازه غيرهم وهو الصحيح
واصحابه جمع صاحب وهو من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا ومات على ذلك المقتفين
لاوضح المسالك المقتفين جمع مقتف اسم فاعل من اقتفى اثره تبعه واضافة اوضح الى المسالك من
اضافة الصفة الى الموصوف اى المسالك الواضحة والمراد بها الدين المستقيم والشريعة
الحقة واوضح المسالك اسم كتاب لابن هشام جعله كالشرح للالفية ائمة على وزن افعلة
نقلت حركة الميم الى الهمزة قبلها وادغمت الميم فيما بعدها ثم قلبت الهمزة المكسورة ياء وائمة
شاذ ومفرده امام وهو من يقتدى به من رئيس وغيره ويجمع على امام ايضا بلفظ الواحد كما في قوله
تعالى واجعلنا للمتقين اماما وليس على حد عدل لانهم قالوا امامان بل جمع مكسر كذلك وجنب
الهدى مصدر هداه الله وهو الدلالة على ما يوصل الى المطلوب والدلالة الموصلة اليه لا
وجدان ما يوصل الى المطلوب لان ذلك الوجدان هو الاهتداء لا الهدى والهداية والهدى
سيان وفي هنا المقام كلام تركناه خوفا للاطالة وقد ذكرناه في حواشينا على شرح القواعد

العلامة الكافيجي رحمه الله تعالى صلاة وسلاما مصدران موكدان للفعلين دائمين عدد حبات
الارض جمع حب واحدة الحب وقطر النبا بالفتح المطر والمراد ان الصلوة والسلام عليه وعليهم
دائمتان متتابعان لا تدخلان تحت حصر حاصر ولا ضبط ضابط وقطر النبا اسم الرسالة المشهورة
اما بعد اما كلمة فيها معنى الشرط غالبا فلذلك كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه قولهم اما زيد فمنطلق
معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما زحلقت الفاء الى الجزاء كراهية ان يوالى بين حرفي الشرط
والجزاء لفظا وتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها الا الاسم وبعد من الظروف
الزمانية وكثيرا ما يحذف منه المضاف اليه وينوى معناه فيبنى على الضم ويسمى غاية والعامل
فيه عند سيبويه وجمهور النحويين اما لنيابتها عن الفعل ولا تعمل الا في الظروف والحق كما ذهب
اليه بعض المحققين ان العامل فيها ما في جوابها من فعل وشبهه لان المقصود اطلاق في مقام
وتعميمه لا تقييده وتخصيصه فتدبر فهذه الاشارة مجازية سواء كانت قبل التاليف ام
بعده لا مجازية قبله وحقيقة بعده كما هو المشهور لان الاشارة الحقيقية انما تكون
للمشاهد المحسوس الحاضر فاذا اشير بها الى المعدوم او الموجودات المجردة او المادية
الغائبة عن الحس كان ذلك مجازا تنزيلا لحضوره عند العقل منزلة المحسوس والمشار
اليه بهذا التاليف اما المعاني او الالفاظ او النقوش او المركب من اثنين منها او الثلاثة
وليس لشيء منها حضور في الخارج سوى النقوش وليست لا شخصا من اشخاص معين
المتن وهو مطلق النقوش الدالة على تلك الالفاظ فان اسماء الكتب ليست من الاعلام الشخصية
والا لكان اطلاقها على غير شخص واحد مما سمي به مجازا بل من الاعلام الجنسية الموضوعة
للاشارة الى الحقائق الكلية وليس لها حضور في الخارج فعلى تقدير الاشارة الى النقوش تكون
الاشارة الى الحاضر في الذهن فتكون الاشارة مجازية على اي ارادتها ايضا فتامل هذا المقام
فانه نفيس جدا شرح هو في الاصل مصدر بمعنى التوضيح ويطلق على التوسعة قال الله تعالى
افمن شرح الله صدره للاسلام والمراد به هنا ما يوضح المعاني ويكشفها لطيف فعيل من لطف
لطفا صغر ودق كصغر ورفق ودنا ولطف الله لك اوصل اليك مرادك واللطيف البر بعباده المحسن
الى خلقه بايصال المنافع اليهم برفق ولطف والعالم بخفايا الامور ودقائقها واللطيف

حل الكلام وما غمض معناه وخفي وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية المراد به علم النحو
والا فهو يتناول علم متن اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع والعروض وغير
ذلك مما هو مذكور في موضعه المسماة بقطر الندى وبل الصدى اي العطش صدى كفرح صدى
فهو صاد وصد وصديان للعالم المحقق التحقيق الاتيان بدليل المسئلة والامام المدقق
التدقيق استخراج الامور الغامضة والاتيان بدليل دليل المسئلة امام هذه الصنعة
وهي علم العربية وعالمها وقاضي شريعتها وحاكمها الشريعة ما شرع الله لعباده والظاهر
المستقيم من المذاهب كالشرعة بالكسر ابي عبد الله جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام
الانصاري رحمه الله تعالى مولده بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام
سنة ثمان وسبع مائة ووافق وفاته ليلة الجمعة خامس ذي القعدة ايضا سنه احدى
وسبع مائة ودفن بمقابر الصوفية خارج باب النصر وكان اخذ النحو والتصريف عن الشهاب
ابن المرحل وغيره والقراءات السبع عن الشهاب المشهدي والعشر عن الشمس ابن السراج وجمع
بالشيخ اثير الدين ابي حيان ولم ياخذ عنه شيئا غير انه سمع منه ديوان زهير ابن ابي سلمى
وقرا على جماعة وحضر عند جماعة غير هؤلاء وله من المصنفات المغني والتوضيح وعمدة الطالب
في تحقيق تصريف ابن الحاجب ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة اربع مجلدات وشرح
التسهيل عدة مجلدات قيل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور
والقطر وشرحهما وشرح لمحة ابي حيان واحكام لو وحتى وانتصاب لغة وفضلا وجرا
في قولهم الدليل لغة وفضلا من ان يكون كذا وهلم جرا في جزء لطيف وشرح بانت سعاد
والبردة قيل ولم يكمل واقامة الدليل على صحة التحليل والتذكرة في خمسة عشر جزءا وفي
بعض النسخ في عشر اجزاء والجامع الصغير وحواشي الشرح على التسهيل على نسخة منه في
اربع مجلدات وعلى نسخة اخرى في ثلاث وعلى نسخة اخرى في اثنتين وعلى اخرى في مجلد
وشرح خطبة الكشاف وشرح عروض ابن الحاجب والجامع الكبير وشرح الصفة
المشبهة وتحصيل الامن بالقدس موقظ الاذهان في الاكفان والمسائل التي سئل
عنها بالحجاز وشروط التنازع وفوح الشذى بمسئلة كذا والنظم الفريد في تفسير كلمة

التوحيد ومشابهة القراءة والاعراب عن قواعد الاعراب ومختصرها والكلام على ابيات من التيسير
منها قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد الامام
احمد بن حنبل وقيل وفاته بخمس سنين رحمه الله وقيل ان سبب تحويله انه كان بينه وبين ابي حيان
ما بين المعاصرين من المنافرة فصار يعترض على ابي حيان بطريق التلويح فحرج عليه المعاصر
ابو حيان الى ان اتى اليه يؤدي شهادة عنده فلم يقبلها وانتقصه ومن شعره ومن يصطبر
للعلم يظفر بنيله ومن يخطب الحسناء يسمح بالبذل ومن لا يذل النفس في طلب العلى
يسيرا يعش دهرا طويلا اخا جهل تكفل بحل الفاظها تكفل من الكفالة يقال كفل الرجل
كضرب ونصر وكرم وعلم كفلا وكفولا وكفالة وتكفل واكفله اياه وكفله ضمنه وتبيين
معانيها المعاني جمع معنى اسم اصله مفعول اصله معنوي قلبت الواو ياء ثم ادغمت في الياء
وكسر ما قبلها ثم خففت بحذف احدى اليائين وفتح ما قبلها ومصدر بمعنى العناية
وهو بمعنى المفعول واسم مكان وهو ما يقصد بشيء ممتزجا بكلماتها حال من ضمير
تكفل والمعنى انه مزج شرحه بالرسالة وجعلهما كالشيء الواحد مع الاتيان بدليل
المسائل جمع مسئلة وهو ما يبرهن عليه في العلم والدليل ما يلزم من العلم به العلم بشيء
اخر وما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري وتعليلها هو الاتيان
بعلة الشيء في الغالب اذ في مواضع ترك ذلك كما ستراه ان شاء الله تعالى جانبت فيه جانبه
صار الى جنبه وباعده ضد والمراد هنا الثاني الايجاز هو التعبير عن المقصود باقل من
متعارف الاوساط المخل المغير له في المراد والاطناب من اطنب الرجل اتى بالبلاغة
في الوصف مدحا كان او ذما والمراد به هنا التعبير عن المقصود باكثر من متعارف
الاوساط الممل من امللته يقال مللته اذا سئمته حرصا اي لاجل الحرص وحريصا على التقريب
لفهم مقاصدها من اضافة المصدر الى مفعوله اي لفهم الطالب مقاصدها وحذف
فاعل المصدر قياسي والحصول على جملة فوائدها جمع فائدة وهي لغة ما حصلته من علم
او مال وعرفا المصلحة المترتبة على فعل من حيث هي ثمرته ونتيجته وقيل الفائدة اسم فاعل
من فاد اذا اصبت فؤاده فعلى هذا معنى الفائدة المصيبة الفؤاد كما تقول رايته اذا اصبت

ذلك وسميته مجيب الندا بالكسر والضم الى شرح قطر الندى الذي هو ما يرى لنعاء والندا من الجانب
المحرف وبالله اعتصم لا بغيره اخذا من تقديم المجرور والاعتصام الالتجاء وعليه اتوكل
لا على غيره توكل على الله واوكل واتكل استسلم اليه ووكل اليه الامر فوضه اليه قال بعض
المحققين من ارباب القلوب التوكل طرح البدن في العبودية وتعليق القلب بالربوبية في
البداية والنهاية وقيل هو تفويض الامر الى الله تعالى والاعتماد عليه مع رعاية الاسباب
لكن لا يعول عليها انما هي على عصمة الله واقداره واليه اتضرع واتوسل تضرع خضع وذل
ان ينفع بمطالبه تنازعه الفعلان على حذف الباء فانه حذف مقيس هنا وفي ان بالفتح والتشديد
وان يجعلها خالصا خاليا من الرياء فانه الشرك الخفي لوجهه الكريم الوجه مستقبل كل شيء
وثوابه وهذا هو المراد هنا وان يبلغني حسن الامل اي الرجاء اي المرجو ويوفقني من
التوفيق وهو خلق قدرة الطاعة في العبد في القول والعمل اي الفعل انه خير موفق
ومعين لا رب غيره ولا مامول خير اصلا لا خير هذه مقدمة ماخوذة من مقدمة
الجيش للجماعة المتقدمة منه بمعنى تقدم فلا يجوز فتح الدال وفي بعض الكتب يجوز فتحها
على انها من قدم المتعدي قيل ويجوز كسرها على انها منه ايضا لانها لما فيها من سبب التقدم
كانها تقدم على نفسها او لافادتها التشرف بالبصيرة تقدم من عرفها من الشارعين على
من لم يعرفها فمقدمة العلم عبارة عما يعين على الشروع فيه ومقدمة الكتاب عبارة عن
طائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه والظاهر ان
اطلاق المقدمة على كل منها حقيقة عرفية ويحتمل ان يكون مستعارة من مقدمة الجيش
فتكون مجازا فيهما وقيل غير ذلك هذا ومقتضى كلام المحقق عصام الدين في شرح الرسالة الوضعية
ان المقدمة اسم لمعنى مشترك بين مقدمة الكتاب ومقدمة الباب ومقدمة الفصل
لا مشترك لفظي والظاهر ان اشتراك المقدمة بين مقدمة الكتاب ومقدمة العلم مشترك
لفظي ويمكن ان يتكلف لحصول الاشتراك المعنوي فيهما بان يقال لفظ المقدمة بمعنى
جميع ما يحتاج اليه في المقصود ويكون المراد من المقصود عمر من ان يكون في الجملة او حقيقة
ليلحنا الطالب على ان ما يذكر بعده ام ينبغي الاصغاء اليه والتعويل عليه ولم يقصد به

مخاطبا معينا بل كان متناولا له الخطاب من الطلاب كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا ان من
اراد الخوض اى الشروع فى علم من العلوم على الوجه الاكمل ينبغى له ان يتصور اولاً حقيقته
محصله ان الشروع فى علم من العلوم على وجه البصيرة يستدعى تقديم معرفة ذلك الشيء
بحده بان يعرفه بذاتياته سواء كانت قريبة كما فى الحد التام او مختلطة من القريبة والبعيدة كما
فى الحد الناقص او برسمه سواء كان بالجنس القريب مع الخاصة كما فى الرسم التام او باعراض
تختص جملتها بحقيقة واحدة كما فى الرسم الناقص لا يقال ان كلامه دال على ان الطلب المعبر
عنه بالارادة سابق على التصور لانه فرضه مريدا فافاد تقدم الطلب على التصور ثم افاد ان الطلب
مسبوق بالتصور حيث قال ليكون على بصيرة فى طلبه فانه يفيد توقف الطلب على بصيرة فيلزم
كون الطلب سابقا على التصور ومسبوقا به ولا شك فى بطلانه لانا نقول الطلب السابق
على التصور هو توجه النفس نحو المطلوب والطلب المسبوق بالتصور هو الشروع فى المطلوب
فلا اتحاد فى الجهة فلا اشكال والابصار والبصيرة فى القلب ما يستبصر به الانسان
كما ان البصر فى العين ما يبصر به وقيل البصيرة نور القلب كما ان البصر نور العين فان من
ركب متن عمياء خبط خبط عشواء تعليل للشروع على غير بصيرة يعنى ان الطالب لو لم يتصور
حقيقته باحدى الجهتين وشرع فيه كان كمن ركب ظهر ناقة عمياء فانه يخبط بيديه لا محالة
كما يخبط الناقة العشواء حيث انها لا ترى امامها والطالب على غير هذا النوع من الطلب
لا يهتدى لطلوبه حيث انه لم يتشخص عنده ولم يتميز عن غيره وقال السيد المحقق فى شرح المواقف
فان من ركب متن عمياء هى من العماية بمعنى الباطل وشك ان يخبط خبط عشواء وهى الناقة
التى لا تبصر قدامها فهى تخبط بيديها كل شيء ويقال فلان ركب العشواء اذا خبط امره على
غير بصيرة وان يعرف موضوعه ليتميز المطلوب عن غيره تميزا تاما او تزداد بصيرته فى طلبه
لان تمايز العلوم بتمايز موضوعاتها وهذا المطلوب يتوقف على مقدمتين الاولى ان الشروع
فى العلم على وجه البصيرة يحتاج الى تمييزه عن غيره وهذه غنية عن البيان الثانية ان تمييزه
عن غيره يحتاج الى العلم بالموضوع وهذه ربما يورد عليها بان تمييز العلم عن غيره قد حصل
بالتعريف فكيف يصح القول بان تمييزه يحتاج الى العلم بالموضوع واجاب عنه سيد المحقق

فمنى

قدس سره بان المراد بالبصيرة فى الصغرى مزيد البصيرة ومن التمييز فى الكبرى مزيد التمييز فكانه
قال ان الشروع المقرون بمزيد البصيرة محتاج الى مزيد التمييز ومزيد التمييز محتاج الى
العلم بالموضوع فيكون الشروع المقرون بمزيد البصيرة محتاج الى العلم بالموضوع ولا
يذهب عليك ان ما ذكره انما يستقيم فيما تقدم التعريف فيه على الموضوع كما فعله الشارح
هنا فانه يوجه بان البصيرة والتمييز حاصلان من التعريف والموضوع يفيد زيادتهما واما
اذا انعكس الامر فالحكم المذكور ينعكس لظهور ان البصيرة والتمييز حاصلان من
الموضوع والتعريف هو المفيد زيادتهما والحق ان المراد من التمييز هنا التمييز التام
فيكون تقدير الشروع موقوف على البصيرة والبصيرة موقوفة على التمييز التام والتمييز
التام يتوقف على العلم بالموضوع ينتج ان الشروع على وجه البصيرة موقوف على العلم بالموضوع
وهو ما يبحث فى ذلك العلم عن عوارضه اللاحقة له وربما يورد عليه بان هذا التعريف صادق
على ما يكون مساويا للموضوع لظهور ان كل ما هو عرض لاحق للموضوع فهو عرض لما يساويه
ايضا مثلا العلم الذى يبحث فيه عن احوال الانسان يكون موضوعه يصدق عليه انه
يبحث عن احوال الناطق مع انه ليس موضوعه لا يقال انا قلنا ان الانسان موضوع فى
العلم الفلانى فقد قيل ان كل ما يكون مساويا له فهو ايضا موضوع فان الحكم الجارى على
احد المتساويين جار على الاخر ايضا لانا نقول لو كان الامر كذلك لم يوجد موضوع
واحد فقط فان كل مفهوم جعل موضوعا فى علم امكن اعتبار الامور المتساوية له
فيتعدد الموضوع فى كل علم مع انهم لم يقولوا بذلك نعم يمكن ان يقال ان قيد الحيثية
مراعى ههنا فكانه قال ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه اللاحقة له من حيث
انها اعراض لاحقة له فخرج ما يساوى الموضوع على هذا التقدير فان علم الانسان
مثلا يبحث عن الاعراض اللاحقة له من حيث انها اعراض للانسان لا من حيث انها اعراض للناطق
الناطق بقى شيء وهو ان العوارض اللاحقة للموضوع اما ان تلحقه لذاته كالتعجب اللاحق للانسان
واما ان تلحقه بوسط ثم الوسط اما ان يكون جزءه او يكون خارجا عنه والجزء اما مساو
او اعم او اخص ومباين والخارج كذلك وعبارته صادقة بالجميع والحق ان العوارض اللاحقة

للشيء بواسطة الجزء الاعم والخارج المباين لا يبحث عنها فى العلم وبيانه ذلك محله غير هذا الفن
وان يعرف غايته وهى الثمرة التى لاجلها يطلب قال سيد المحققين اذا ترتب على الفعل اثر فمن حيث
انه ثمرته يسمى فائدة ومن حيث انه طرف الفعل يسمى غاية ثم ان كان مهيجا لاقدام الفاعل على
الفعل سمى بالقياس الى الفاعل غرضا وان لم يكن فغاية فقط انتهى وانما وجب تقديم فائدة
العلم الذى يراد ان يشرع فيه لان الطالب ان لم يعتقد له فائدة اصلا لم يتصور منه الشروع
فيه قطعا وان اعتقد فيه فائدة غير ما هى له امكنه الشروع فيه الا انه لا يترتب عليه
ما اعتقده بل ما هو فائدته وربما لم تكن موافقة لغرضه فيعد سعيه فى تحصيله عبثا عرفا
واعلم ان القوم جعلوا العلم بالغاية معللا بعدم امكان الشروع قال سيد المحققين بمعنى
ان الشروع فى العلم فعل اختيارى فلا بد ان يعلم ان لذلك العلم فائدة والا لامتنع الشروع
فيه كما بين فى موضعه والشارح تبع بعض المحققين كالعلامة العضد فى المواقف فجعل
العلم بالغاية معللا بصون سعيه عن العبث حيث قال ليصون سعيه عن العبث ولعل
هذا الاعتبار اصح واذا علم ان الطالب اذا اراد الشروع فى علم على الوجه الاكمل ينبغى له
ما ذكرنا فجد هذا العلم الذى نحن بصدده اى بقربه يقال داره صدد داره اى قبالتها
وقوبلا نصب على الظرف علم باصول اى قواعد يعرف بها احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء
اى من جهتهما فنصبهما على التمييز وقد يورد عليه اما اولا فلان العلم فى قوله علم باصول
اما ان يراد به المسائل كما قرروا من ان حقيقة كل علم مسائله وح لا يتجه قوله باصول
لانها ترادف المسائل فيؤول حاصل الكلام النحو مسائل متعلقة بمسائل وهذا باطل
واما ان يراد به التصديقات المتعلقة بها او الملكة الحاصلة من تكرر التصديقات وعلى
وعلى التقديرين يتجه ان المسئلة الواردة لا تكون جزءا من التصديقات ولا من الملكة
الحاصلة منها فكيف يصح القول بانها من العلم وبعض منه واما ثانيا فلان المستفاد من
التعريف ان الموضوع فى النحو هو الكلام مع ان شراح الكافية صرحوا بان الموضوع فيه
هو الكلمة والكلام معا واما ثالثا فلان البحث فيه اما عن الاعراب وعن البناء فلا
توجد لهما مدخل فيهما معا واقول يمكن الجواب عن الاول بانه فى معنى خالعلم وهو الادراك

ومو

وهو المعنى الحقيقى له وح يصير المعنى انه ادراك بمسائل ولا اشكال فيه وعن الثانى بانه
انما خص الكلم لان الاعراب والبناء لا يظهر ان حقيقة الا فيها وعن الثالث بان المراد
بالواو هنا هى الفاصلة لا الواصلة وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيه عن الحركات
الاعرابية والبنائية قال بعض المتاخرين حصرهم الموضوع فى الكلمات وفى الكلمة والكلام
محل توقف لانهم يبحثون عن تنوين الترنم فيقولون انه عام شامل للاسم والفعل والحرف
ويخصون التنوين حيث عد من خواص الاسم بما سوى تنوين الترنم ولا يخفى ان تنوين
الترنم لم يكن كلاما ولا كلمة اما الاول فظاهر واما الثانى فلانه موضوع لها لصوته كما ان
حروف الهجاء موضوعة لغرض التركيب فكما ان حروف الهجاء خارجة عن تعريف الكلمة بقوله
وضع لمعنى على ما ذكره شارحو الكافية كذلك تنوين الترنم ايضا خارج عن هذا القول انتهى وله
ان يجيب عنه فتدبر وغايته الاحتراز عن الخطاء فى اللسان كما ان غاية المنطق عصمة الفكر عن الخطاء
والاستعانة على فهم معانى الكتاب والسنة فان كلا منهما وارد على قانون العرب ومسائل
الفقه بالجر فانها تتوقف على العربية خصوصا المسائل المتعلقة بالوصايا والاقرار والوقف
ومخاطبة العرب بعضهم لبعض وهو ظاهر ولما استشعر قائلا يقول لم بدا المصنف بتعريف الكلمة
دون ان ياتى بغيرها من المباحث فى صدر الكتاب قال ولما كان موضوع هذا العلم الكلم
العربية وكان البحث فى كل علم عن احوال موضوعه بدا المصنف ببيان الموضوع فقال بعد الابتداء
بالبسملة مصدر بسمل قال بسم الله الرحمن الرحيم كما ان الحولقة مصدر حولق اى قال لا حول ولا
قوة الا بالله تبركا فعليل للابتداء باسمه القديم واقتداء بالكتاب الكريم وعملا بقول النبى العظيم
كل امر ذى بال اى شان يهتم به شرعا لا يبدا فيه باسم الله فهو ابتر اى قطع فى سنن الدارقطنى
بذكر الله فهو ابتر او اجذم او اقطع بحسب ما ورد وورد كل امر ذى بال لم يبدا ببسم الله الرحمن
الرحيم وورد ببسملة وبالحمد لله وبحمد الله وقد يورد هنا سؤال مشهور وهو ان التعارض
حاصل ولا يمكن اسقاطهما لصحتهما ولا العمل باحدهما للترجيح بلا مرجح فما وجه الجمع بينهما
والجواب من وجوه الاول ان الابتداء حقيقى واضافى فالحقيقى حصل بالبسملة وبالحمدلة حصل
الاضافى الثانى ان المراد من الابتداء الابتداء العرفى الممتد وهو ما يكون من حين الشروع الى

الاخذ في المقصود ولا شك في صدق الابتداء عليهما بهذا المعنى الثالث ان الباء في الحديثين للاستعانة
ولا يخفى ان الاستعانة بشيء لا تنافي الاستعانة بشيء آخر فانه يمكن الاستعانة بشيئين في آن
واحد قيل وفيه نظر لان الابتداء في آن مستعينا بامر ينافي الابتداء مستعينا بآخر وان لم يكن
بين الاستعانتين تناف وههنا كذلك لان الابتداء مستعينا بالتسمية يوجد في آن التلفظ
بالتسمية دون الابتداء مستعينا بالتحميد وبالعكس انتهى ويمكن ان يقال معنى الابتداء
مستعينا بالتسمية والتحميد الابتداء حال كون المبتدي بحيث كان قد وقع منه الاستعانة
بهما ولا شك في ان الابتداء مستعينا بامر والابتداء مستعينا بامر آخر بهذا المعنى يكونان في
آن واحد ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على ان لا يكون التسمية والتحميد جزءا من الامر المشروع
فيه كالاكل والشرب فان كلا منهما امر ذي بال لا يكون التسمية والتحميد جزءا منه واما كتب
العلوم فقد قالوا ان التسمية ليست جزءا منها وانما ذكرت في اوائل الكتب للتيمن والتبرك
واما التحميد فقد قيل انه جزء من كل كتاب وقيل ليس بجزء وهذا هو الحق الرابع ان يكون الباء في احد
الحديثين للملابسة ولا شك ان التلبس بشيء لا ينافي التلبس بشيء آخر ان المقصود منهما التيمن
والتبرك الى آخر الامر المشروع فيه فالتبرك باحدهما لا ينافي التبرك بالآخر فيكون ان
الابتداء مشتركا بين التلبسين هنا واعلم ان الملابسة تطلق على معنيين احدهما المقارنة
والمصاحبة والثاني اتصال الشيء بالشيء فاذا اتصل شيء بشيء قيل لابسه والمعنى الثاني هو المراد
هنا فالحمدلة اذا اتصلت بالبسملة لابستها والتبرك بالابتداء بهما معا متلبس بالتبرك بهما فيكون
ان الابتداء على وجه التبرك هو ان التبرك في الفعل المبدوء بكماله والايراد المتقدم وارد هنا
والجواب الجواب فلا تغفل الخامس قال بعض المحققين البداءة المذكورة في الحديثين بمعنى التقدم
قال في المغرب بدا بالشيء اذا قدمه فمعنى الحديثين كل امر ذي بال لم يتقدم عليه اسم الله فهو ابتر
وكل امر ذي بال لم يتقدم عليه الحمد لله فهو اجذم فلا وجه لتوهم التعارض بينهما اذ من الظاهر
البين ان لا استحالة في تقدم الشيئين والاشياء على امر واحد فلا حاجة الى ما تكلفوه الكلمة
بفتح الكاف وكسر اللام كلبنة افصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام يعني ان كلمة كنبقة وكلمة كسدرة
لغتان فصيحتان وهي لغة قال ابن الحاجب انه منصوب على المفعولية المطلقة وانه من المصدر المؤكد

لغيره لكانت اذا اتى بعد الجملة فانه لا يجوز ان يتقدم ولا يتوسط فلا يقال حقا زيد ابني ولا زيد
حقا ابني وان كان الزجاج يجيز ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون مفعولا لاجله او منصوبا على
نزع الخافض او تمييزا قلت لا يجوز الاول لان المنصوب على التعليل لا يكون الا مصدرا ولا
الثاني لوجهين الاول ان اسقاط الخافض سماعي واستعمال مثل هذا التركيب شائع مستمر في
كلام العلماء الثاني انهم التزموا في مثل هذه الالفاظ التنكير ولو كانت على اسقاط الخافض
لبقيت على تعريفها الذي كان مع وجود الخافض كما بقي التعريف في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا
واصله تمرون على الديار او بالديار ولا الثالث لان التمييز اما تفسير للمفرد كرطل زيتا او تفسير
للنسبة كطاب زيد نفسا وهذا ليس شيئا منهما اما انه ليس تفسيرا للمفرد فلانه لم يتقدم مبهم
وضعا فيميز به واما انه ليس تفسير النسبة فلانه لم يتقدم نسبة فان قلت يمكن ان يكون من
تمييز النسبة بان يقدر مضاف اي تفسيرها لغة فيكون من باب اعجبني طيبه ابا قلت تمييز
النسبة الواقعة بين المتضايفين لا يكون الا فاعلا في المعنى ثم قد يكون فاعلا في الصناعة
باعتبار الاصل فيكون محولا من المضاف نحو اعجبني طيب زيد ابا اذا كان المراد الثناء على ابي
زيد وقد لا يكون كذلك فيكون صالحا لدخول من نحو لله دره فارسا وويحه رجلا فان الدر
بمعنى الخير وويح بمعنى الهلاك ونسبتهما الى الرجل كنسبة الفعل الى فاعله وتعلق التفسير بالكلمة
انما هو تعلق الفعل بالمفعول لا بالفاعل فان قلت ما وجه نصبه قلت الظاهر انه يكون حالا
على تقدير مضاف من المحدود ومضافين من المنصوب والاصل تفسيرها موضوع اهل
اللغة ثم حذف المتضايفان على حد ما حذفا في قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول
اي من اثر حافر فرس الرسول ولما لم يذهب الثالث عما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته
عن لازم التنكير ولك ان تقول الاصل موضوع اللغة بتقدير مضاف واحد ونسبة
الوضع الى اللغة مجاز وهذا احسن الوجوه وانما ذكرناها وان لم يحتج اليها هذا المختصر لان
غالب الكتب خلت عنها مع ان هذا اللفظ وامثاله كثيرة التداول والمعربون يتكلمون
فيها بغير الصواب فافهم ترشد هذا واعلم ان الكلمة في اللغة مشتقة هي والكلام من الكلم
بمعنى الجرح لتاثيرهما في النفس قال الشيخ الرضي وهو اشتقاق بعيد ولا يخفى وجه بعده يعني

لغة تقال للجمل المفيدة اي ترد لها وتطلق عليها وذلك كقوله تعالى وكلمة الله هي العليا وتمت
كلمة ربك والمراد ظاهر ولما كان ما يقال في اللغة منه ما هو حقيقة ومنه ما هو مجاز
اراد ان ينبه على انه مجاز فقال وهو اي تقوليتها على الجملة المفيدة مجاز مرسل عار عن اعتبار
التشبيه من اطلاق الجزء مرادا به الكل فالعلاقة بينهما هي الكلية والجزئية كاطلاق العين على
الربيئة لكن لا بد في هذا الاطلاق ان يكون للجزء خصوصية كما عرف في محله واصطلاحا عطف
على قوله لغة والاصطلاح لكل قوم عرفهم الذين يتفقون عليه والمراد هنا اصطلاح النحاة قول
اي مقول الظاهر انه مجاز اذ لم يشتهر اطلاق المصدر ههنا وارادة اسم المفعول بخلاف اطلاق
اللفظ على الملفوظ فانه حقيقة عرفية تحقيقا او تقديرا تفصيل المقول والمقول التحقيقي كزيد
والتقديري ما كان في حكم المقول ككلمات الله والملائكة والجن استعمالا للمصدر بمعنى المفعول
كاللفظ بمعنى الملفوظ ربما يفهم من هذا ان اطلاق القول على المقول حقيقة كاطلاق اللفظ
على الملفوظ حيث انه نظيره وليس كذلك بل المقصود اطلاق المصدر على المفعول مع قطع النظر
عن الحقيقة والمجاز فتدبر وهو اي المقول اللفظ الموضوع مفعول من الوضع وهو تخصيص
شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني هذا تعريف مطلق
الوضع واما وضع اللفظ فهو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه ولا يخفى عليك ان قوله لمعنى
يدل على تجريده عنه اي الموضوع اذ الوضع معتبر في مفهومه المعنى مفردا كان ذلك المقول
كزيد او مركبا كزيد قائم وغلام زيد مفيدا كان ذلك المقول او غير مفيد كما مثلنا واللفظ في
اللغة الرمي سواء كان من الفم ام من غيره ثم نقل الى معنى الملفوظ واكثر ما يطلق المصدر على
اسم الفاعل يقال رجل عدل ورضى ولعل ذلك لكون احتياجه اليه اشد لان المصدر
من حيث هو حادث يحتاج الى الفاعل ومن حيث هو عرض يحتاج الى القابل والاحتياج
الى الفاعل اشد من الاحتياج الى القابل فكذلك كان اكثر ثم نقل الى ما يتلفظ به الانسان
مهملا كان ما يتلفظ به الانسان كديز وجسق او مستعملا ويجوز ان يعتبر النقل ابتداء الى ما يتلفظ
به كما هو صريح صيغه وهذا اولى قال المحقق عصام الدين فان قلت قد جاء في اللغة اللفظ
بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبته بما يتلفظ به اشد فلم يعتبروه اصلا للمعنى الاصطلاحي

قلت لانه لا بد ان يتعدى قال في القاموس لفظ به اي نطق به فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو
اللفظ بالشيء لا اللفظ لان اللفظ بدون الصلة صح صفة للمتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ
بمعنى الرمي انتهى بقي في عبارته شيء وهو ان اللفظ اما ان يطلق على غير الصادر من غير الانسان
او لا يطلق فان اطلق لم يصح تقييده بالانسان وان لم يطلق فتعريفنا القول متصور فيه لان
القول يطلق عليه قطعا فتعريفه به تعريف بالاخص وهو ممتنع فالقول اخص منه مطلقا لا
بالموضوع واللفظ قد عرفت انه يتناوله والمهمل فهو اعم مطلقا فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى
اللغوي وهو عكس الكلية الموجبة كنفسها كعكس المترادفين نحو كل انسان بشر وكل بشر
انسان والمتساويين نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان واما العكس هنا بالمعنى المنطقي وهو
عكس الكلية الموجبة موجبة جزئية نحو كل قول لفظ وبعض اللفظ قول كما يقال كل انسان حيوان
وبعض الحيوان انسان فلهذا قيد نفي العكس بالمعنى اللغوي لصحة المعنى المنطقي كما عرفت يخرج
بالقول غيره كالدوال الاربع وهي الخط والاشارة والنصب والعقد وكذلك ضرب النقارة
ولذلك اتى بالكاف المشاركة بالرفع صفة المتعاطفات ومجرور صفة الدوال للكلمة في الدلالة
على المعنى فان كلا من الدوال من الاربع وما شابهها يدل على معنى ولكن بغير لفظ ولما كان الجنس
لعمومه يدخل والفصل لخصوصه يخرج والواقع هنا الاخراج بالجنس في قوله يخرج بالقول
وهو جنس في تعريف الكلمة اجاب وصح الاخراج به وان كان جنسا في اطلاق الجنس عليه
مسامحة لان الجنس من الامور الحقيقية والقول من الامور الاعتبارية لكنه لما كان عاما كعموم
الجنس اطلق عليه لفظ الجنس وكذلك في اطلاق الفصل على المفرد مثلا لانه لما كان يخرج
ما دخل فيما قبله كالفصل اطلق عليه ولك ان تقول اطلاق الجنس والفصل على ما ذكر حقيقة
عرفية فتدبر لما قالوه من ان الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم من وجه وخصوص من وجه
صح ان يخرج به اي بالجنس ايضا وله عموم فصله والقول مع فصله الذي هو المفرد كذلك لصدقهما
على زيد ونحوه وانفراد القول بصدقه على المركب والمفرد بصدقه على المعنى دون اللفظ لا
يخفى عليك ان كلا من الافراد والتركيب فرع الدلالة وهي صفة اللفظ وايضا نظر النحوي اولا
وبالذات من حيث انه نحوي الى اللفظ نفسه وحده فلا يصدق المفرد على المعنى حقيقة فتكون

الذوات الاربع غير داخلة فيه فلا يحتاج الى اخراجها ان لم تتداخل وبطل العموم من وجه بينهما
عموم مطلق فتامل ما فيه واعلم ان بعض المحققين ذكر ان الافراد والتركيب نسبتان بين اللفظ
والمعنى لا يتصف اللفظ بهما الا بالقياس [illegible] ولا المعنى الا بالقياس الى اللفظ وهذا هو
التحقيق وذكر الرضى ان الافراد صفة اللفظ عند المنطقيين وصفة المعنى عند النحاة وهو
ادرى بما اخذ ثم ان المناسب هو العكس كما هو المشهور من الاصطلاحين كما بقال
معنى مفرد قد علمت ان اتصاف المعنى بالافراد مجاز من تسمية المدلول باسم الدال وعلى التحقيق
مجازا ايضا وعلى ما ذكر الرضى حقيقة والمراد بالمفرد لما كان المفرد يطلق على معان كما ستاتيك
في هذا الكتاب ان شاء الله تعالى قال والمراد بالمفرد الخ ما اى لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه
كزيد واما تعريفه بانه ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه فمبنى على انه صفة المعنى فان اجزاءه وهى اصوات
حروفه الثلاثة اى مسمياتها التى هى زى د وكل منها لا يدل على معنى لانها من حروف الهجاء
وهى انما وضعت لغرض التركيب لا لمعنى وليست اجزاؤه الزاى والدال والياء كما ذكره المص
في شرحه بل هذه اسماء اجزائها ومسمياتها لا تدل على معنى لما انها الحاء حروف المبانى ولك
ان تقول عبارة المص على حذف مضاف اى مسمى الزاى وما بعدها ولا اشكال والظهور المراد
حذفه وتطلق الحروف فى اصطلاح النحاة بالاسم حروف المعانى التى هى قسيمة الاسماء والافعال
كما صرح به العلامة كمال الدين محمد بن ابى شريف فى حاشيته على شرح جمع الجوامع للمحقق الشيخ
جلال الدين المحلى وعبارته من قوله فان اجزاءه الخ مع تغيير يسير وخرج بالمفرد المركب مفيدا
كان او غير مفيد وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه كزيد قائم وغلام زيد وزاد ابن مالك فى
تعريفها اى الكلمة فى التسهيل مستقل حيث قال فيه الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع
تحقيقا او تقديرا او منوى معه كذلك وانما زاده لاخراج ابعاض الكلمات الدالة على معنى
كحروف المضارعة نحو همزة فى اضرب وياء نسب كما فى قرشى وتاء تانيث كما فى قامت والف
المفاعلة كما فى قاتل زيد عمروا ولا نحو دلالتها على المعانى لكنها انما تدل عليها بسبب انضمامها
الى الكلمات لا باستقلالها وهذا معنى قوله فانها ليست كلمات لعدم استقلالها فقد
تعرض لتمثيل غير المستقل ولم يفصح عن تفسير المستقل لكن مقتضى تمثيله لغير المستقل ان يكون

محلى

هو المستقل ما دل على المعنى المقصود بتلك الجملة لان ما مثل به ليس شئ منها دالا بنفسه
على المعنى انما الدال مجموع الكلمة [illegible] وان كان معنى المستقل الدال
فلا حاجة فى [illegible] الا ان هذا القيد يخرج
ما قصد هو اخراجه [illegible] ضارب مثلا ما لا يدل
الكلمة بتمامها هى الدالة على المعنى المقصود بها فان قلت يلزم ما ذكره ان الضمائر لا تكون
الضمائر البارزة المتصلة كلمات لعدم استقلالها فى افادة معانيها قلنا المراد بالمستقل
ما كان مستقلا بنفسه او بمرادفه وما ذكرت مستقل باعتبار مرادفه فان لا لف
من ضربا مرادفه هما وهو مستقل وعلى هذا فقس واسقطه اى قيد الاستقلال
الرضى كغيره من النحاة لعله لما جنح اليه اى ما ل اليه نجم الدين محمد بن الحسن الرضى
الاستراباذى وما وقع فى طبقات النحاة واللغويين للشيخ جلال الدين السيوطى من
ذكره له فى باب الراء فسهو من علم النحو الخ من ان ما اى هذه الحروف من بيان لما مع ما هى
فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج فجعل الاعراب على اخره كالمركب
المزجى لا يشتبه عليك ان الرضى لما اتى بذلك لتشديد عبارة المص ابن الحاجب لانه اعترف
بان ما ذكره لا يتمشى فى جميع الالفاظ التى ذكرها وحمل المفرد على المفرد حقيقة او حكما
لا يخفى ما فيه واسقط المص ايضا من تعريفه الوضع المخرج للمهمل الذى استغنى عنه
بتعبيره بالقول الموضوع لمعنى لا غير كما صرح به فى شرحه لكن خالف فى تعريف الكلام
فعبر باللفظ دون القول ولعله للدلالة على صحة اخذ كل منهما فى التعريف وانما لم
يعكس لان اخذ اللفظ فى تعريف الكلمة يحوج الى اعتبار قيد اخر وهو الوضع بخلاف
اخذه فى تعريف الكلام فانه مستغن عن ذلك واثر القول على اللفظ اى اختاره عليه
لكونه جنسا قريبا بالنسبة الى اللفظ لان اللفظ يصدق عليه وعلى غيره وهو المهمل
هكذا قرر المص فى شرحه وهو ماخوذ من شرح ابى حيان على التسهيل فانه قال لما ذكر
ابن مالك حيث عبر باللفظ ان اللفظ جنس بعيد لصدقه على المهمل والمستعمل والقول
اقرب لعدم صدقه على المهمل فكان الاتيان به اولى واجاب عنه ناظر الجيش فى شرحه

انه انما يلزم الاتيان بالجنس القريب فى الحد التام ولم يذكر ذلك المص على انه تام بل له يحضر
كونه حدا فقد سماه رسما وبتقدير كونه حدا تاما فالاتيان باللفظ اولى لان القول
يطلق على الرأى والاعتقاد مجازا [illegible] فى الحد لئلا
يوهم دخول غير المراد فيه [illegible] لتعميم الابهام [illegible]
الابراد بهذا اشار الى جوابه بقوله والقول وان اطلق على الرأى والاعتقاد بطريق
الاشتراك اللفظى فالمراد به هنا اى مقام التعريف اللفظ الدال على معنى واقتصر على ذلك
للفظ لان الغرض تمييزه عن المعنى المذكور وذلك يحصل به القرينة الدالة على ذلك
وهى ذكر مفرد ونحو فلا اجمال فلا اخلال بالفهم فلا يضر اخذه فى التعريف فاستعماله
فى الحد اولى والحق ان اولوية استعماله لا لما ذكرناه من ان اخذ اللفظ جنسا يحوج الى
زيادة الوضع هذا واعلم ان ابا حيان اعترض على الالفية حيث اتى باللفظ وقال ان الاتيان
بالجنس القريب اولى من البعيد واجاب عنه المص بان حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع
ليست حقيقية يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود وانما الغرض منها تمييز الشئ
ليعرف انه صاحب هذا الاسم وهذا الغرض لا يخل به استعمال الجنس البعيد ونحوه مما
يحترز عنه اهل المعقولات وانما وقعت هذه الاعتراضات فى كتب النحو من جهة متاخرى
المشارقة الذين نظروا فى تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد ارباب الفنون ثم على تقدير
صحته فانا نمنع اولا كون القول اخص ونقول بل هما سواء وهو قول ابن جنى فلا مزية
لاحدهما على الاخر ثم انا سلمنا كونه اخص وهو قول الجمهور فنقول انما يلزم العدول
لو سلم عن معارض بانه استعمل فى الرأى كثيرا اما بنا حتى صار كالحقيقة واستعماله فى
الحد كاستعمال المشترك وهو مذموم فى الحدود انتهى فظهر بما نقلنا ان كلام المص
فى هذا البحث لا يخلو عن اضطراب وقوله بان استعمال المشترك فى الحدود مذموم
محله اذا لم تقم قرينة على المعنى المراد واما اذا قامت فلا وهنا القرينة موجودة كما ذكر
الشارح ثم انه لما وقع فى بعض الكتب تقديم الكلمة على الكلام وفى بعضها بالعكس
اراد ان ينبه على صحة كلا الاعتبارين فقال وقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها جزء

ان

اى مفهومها جزء مفهومه وما صدقها جزء ما صدقه والجزء مقدم على الكل طبعا واعلم ان
التقدم على خمسة اقسام الاول التقدم بالعلية كتقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم الثانى
التقدم بالذات كتقدم الواحد على الاثنين فانه له اعتبار ذاته وحقيقته من حيث هى بخلاف
الاول فانه [illegible] باعتبار الوجود لا باعتبار [illegible] فى نفسها وهذا هو المسمى بالطبيعى
وهو مخصوص بجزء الشئ مقيسا الى كله دون سائر علله الناقصة الثالث التقدم بالزمان كتقدم
موسى على عيسى عليهما السلام فانه ليس لذات موسى ولا لشئ من عوارضه الا الزمان فمعناه ان
موسى وجد فى زمان ثم انقضى ذلك الزمان وجاء زمان اخر وجد فيه عيسى عليه وعلى نبينا افضل
الصلاة والسلام فالتقدم هنا صفة للزمان اولا وبالذات الرابع التقدم بالشرف كتقدم
الفاضل على المفضول الخامس التقدم بالرتبة بان يكون المتقدم اقرب الى مبدا معين والترتيب
اما عقلى كما فى الاجناس المرتبة على سبيل التصاعد والانواع الاضافية المترتبة على سبيل التنازل
فاما الكل واحد منها رتبة بحكم العقل باستحالة وقوعه فى غيرها او وضعى وهو ان يمكن وقوع
المتقدم فى رتبة المتاخر كما فى صفوف المسجد فانه يمكن ان يجعل الاخير اولا وبالعكس
واذا كان الجزء مقدما على الكل طبعا فقدم الجزء عليه وضعا ليوافق الوضع الطبع لان تخالف
الوضع للطبع فى قوة الخطا عند المحصلين ومن قدم الكلام على الكلمة فلانه لحظ ان الكلام
اهم اذ به يقع التفاهم والتخاطب غالبا او الحصر اضافى لتنزل التفاهم بالاشارة ونحوها
منزلة العدم واللام اختار اللام على ال واللام وعلى اداة التعريف لاثباته مع الاسم المعرف
درجا وابتداء بخلاف الهمزة وال فهو احق لجعله علامة يعرف بها الاسم فى الكلمة كما قال
الشيخ الرضى لماهية الجنس من حيث هى هى اى من حيث هى موجودة لا باعتبار وجودها فى ضمن
فرد من افرادها لا مبهما ولا معهودا ولا فى ضمن جميع الافراد وهذا معنى قوله من غير دلالة
على قلة ولا كثرة وهذا معنى الماهية الماخوذة لا بشرط فلا ينافى انه التى للوحدة قال الرضى
اللام فى مثل الكلمة ليست للجنس ولا للعهد ولئن سلمنا قلنا ان الجنس على ضربين احدهما
استغراق الجنس الى ان قال والثانى ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة والكثرة بل
ذلك احتمال عقلى كما فى قوله لئن اكله الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق

الجنس ومثله قولنا ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة
اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي هي
لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء ... ويمكن حمل اللام على العهد الخارجي
بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة ويصح تعريفها وان كانت جزئية لانها جزئي اضافي
لا حقيقي والممتنع تعريف الثاني وانما انها جزئي اضافي لانها في حد ذاتها طبيعية كلية ومفهوم
عام والفائدة في ملاحظة التاء في مقام التعريف التنبيه من اول الامر على ان الكلمة لا تصدق
على افرادها الا بالوحدة المتفرقة دون الاجتماع فلا يقال للمجموع زيد قائم مثلا انه كلمة
والمقصود ظاهر وقد نبه على هذه في حواشي شرح الكافية وهو حسن وهي اي الكلمة بالا ستقراء
الذي هو تتبع لغة العرب لكنه استقراء ناقص فيفيد الظن ولذلك احتمل العقل وجود
قسم رابع واما الاستقراء التام كقولنا العدد اما ناقص او زائد او مساو فانه يفيد
اليقين لعدم احتمال قسم رابع والقسمة العقلية المترددة بين النفي والاثبات والمختار
عند المحققين هو الاول كما وجهه المولى عصام في شرحه على الكافية وحاشيته واختار
الثاني بعض ثلاثة ومعنى انها ثلاثة انها صادقة عليها ومنقسمة اليها والا فهي من حيث هي
ليست بواحد منها على التعيين ولا لزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره فان قيل ان رجع
الضمير الى الكلمة باعتبار المفهوم اتجه ان المفهوم لا ينقسم وان عاد باعتبار الصدق
فان اخذت بقيد الاسم لزم انقسامها اليه والى غيره وكذا ان اخذت بقيد الفعل او الحرف
وهو ظاهر البطلان قلنا الضمير يرجع اليها باعتبار الصدق لكن لا بالنظر الى فرد معين
بل بالاعتبار الى فرد ما لا على التعيين وهذا آت في كل تقسيم فلا تغفل لا رابع لها في الصحيح
خلافا لابي جعفر احمد بن صابر فانه ذهب الى ان هناك قسما رابعا وهو اسم الفعل وسماه
خالفة وكان المراد انه لا يدل بنفسه على الحدث والزمان والنسبة فلا يكون فعلا ولا
اسما فلا يكون اسما ولا يسند اليه فلا يكون ... فيقدم لانه حكم بانه خارج عنها والجواب انه اسم
لانه يسند الى نظيره وانه يسند ما معناه الى نفسه فانك تقول السكوت حسن وانه
يسند الى صه ثم انه اشار الى دليل الاستقراء والقسمة العقلية بقوله لانها اي الكلمة هنا

تتبعوا

تتبعوا الفاظ العرب فلم يجدوا غيرها ولو كان ثم غيرها رابع لاطلعوا عليه وفيه بحث لان عدم
الوجدان لا يدل على عدم الوجود ولان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها اي على معنى كائن
في نفس الكلمة والمراد به ان تدل عليه بنفسه ... نحو الي بها او لا تدل على معنى كائن في
نفسها بل تحتاج فيه لا لتها عليه الى ضميمة لجزء الحاق ... لا يدل على معنى في نفسه الحرف وهو
في اللغة الطرف لانه في طرف مقابل الاسم والفعل فان قلت ان تدل في تقدير المصدر ولا يصح
حمله على الكلمة مواطاة قلت لا بد لصحة الحمل من تقدير اي من صفتها ان تدل كما قدره المحقق الجامي
وهو اصح التقديرات لان الدلالة صفة من صفاتها وحال من احوالها او تقدير مضاف في جانب
الكلمة اي لان حال الكلمة او في جانب الدلالة او يجعل المصدر بمعنى الوصف اي دالة ولا تخلو هذه
الثلاثة من المناقشة والاول وهو ما يدل على معنى في نفسه اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة
المراد من المعنى في صدر هذا التقسيم ما يصدق بالمعنى المطابقي والتضمني وهو خلاف المتبادر
من المعنى عند الاطلاق لا المطابقي لكن حمل هنا على غير المتبادر لقرينة هي وصفه بالاقتران
بالزمان في الفعل ولا اقتران بالزمان لتمام معنى الفعل اذ لا يوصف الكل بالجزء بالاقتران
بالجزء فلا يقال اقترن زيد بيده ولولا ان المراد بالمعنى ما هو اعم من المطابقي لما احتاج التعريف
الى قيد غير مقترن لخروج الفعل يقينا لان دلالته على معنى في نفسه فدلالة الفعل بنفسه ليس الا
على الحدث والزمان فان قلنا ان دلالة المطابقية للفعل تتوقف على شيء اخر اليه وهو الفاعل
ومع لا معنى لدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد تقرر ان التضمن لا يوجد بدون
المطابقة قلت كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون المطابقة المتوقفة
على الضمير لان معنى الدلالة بنفسه استقلالا الدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل
بالمفهومية وانما توقف فهمه على الضميمة بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية
اعني المطابقي او لا يقترن باحدها الثاني غير المقترن الاسم والمراد بعدم الاقتران عدمه
بحسب الوضع الاول فيدخل فيه اسماء الافعال ... عن ازمانها
والاول الفعل وتقسيمها الى هذه الثلاثة من تقسيم الكلي الى جزئياته ولهذا صح حمل
المقسم على كل واحد من الاقسام نحو الاسم كلمة وهكذا الباقي كانقسام الحيوان الى انسان وفرس

لصحة الحمل كما ذكرنا ومن جعلها اقساما للكلام او الكلم فهو من تقسيم الكل الى اجزائه كانقسام
السكنجبين الى الخل والعسل وعلامة الاول صدق اسم المقسوم اي حمل المقسوم على كل
واحد من اقسامه بخلاف الثاني فانه لا يصح فيه حمله على كل واحد من اقسامه اذ لا يصح
الاسم كلام او الاسم كلم الى غير ذلك ثم تسمية الاقسام حقيقة في الجزئيات واستعمالها
في الاجزاء مجاز والعلاقة بينهما المجاورة في الخيال هذا ان فسرنا القسم بما كان اخص
من الشيء ومندرجا تحته وان قلنا بان القسم والجزء عرفا متساويان كما ذهب اليه بعضهم
فلا مجاز ولا يخلو من بعد فقد ظهر الفرق بينهما اي التقسيمين وقدم الاسم في الذكر
اي في العبارة للاخبار به وعنه لانه يدل على معناه مطابقة واتبعه بالفعل للاخبار به لا
عنه والاخبار به انما هو باعتبار معناه التضمني الذي هو الحدث وهو مستقل واما مدلوله
المطابقي فهو معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يخبر عنه ولا به واخر الحرف لعدم ... وسيجيء
بيان هذا ان شاء الله تعالى ولكل من الاقسام الثلاثة علامات وكل واحد منها يعرف ويتميز
بها عن قسيميه قسيم الشيء ما كان مقابلا له ومندرجا معه تحت شيء اخر واثر التمييز بالعلامة
على التمييز بالحد المراد بالحد الجامع المانع كما هو المعروف عند الادباء لا الحد عند الميزانيين المشتمل
على الذاتيات وان كان الحد اضبط لاطراده علة لاضبطية ومعنى الاطراد انه كلما وجد الحد وجد
المحدود وتستلزم هذه كلما انتفى المحدود انتفى الحد وهذا معنى المنع وانعكاسه على معنى انه كلما
وجد المحدود وجد الحد وتستلزم هذه كلما انتفى الحد انتفى المحدود وهذا معنى الجمع وما ذكرناه
من معنى الاطراد والانعكاس هو قول الغزالي وابن الحاجب وغيرهما واما القرافي فانه عكس
وقال المطرد هو الجامع والمنعكس هو المانع واستدل بما لا يفيده مما هو مذكور في الاصول
بخلافها اذ لا تنعكس فاداة التعريف مثلا علامة ولا تشمل جميع افراد الاسم لخروج الضمائر
واسماء الاشارة منها مع انها اسماء تسهيلا على المبتدي تعليل لقوله اثر وانما كان فيه تسهيل
على المبتدي لان المعرفة بالعلامة اقرب الى الفهم فقال عطف على اثر فاما الاسم اما تفصيلية
والفاء داخلة على خبر المبتدا بعدها وهو ما دل على معنى كائن في نفسه فصل اول لخرج به الحرف
لانه يدل على معنى باعتبار ضميمة تنضم اليه باعتباره في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة

فصل

فصل ثان خرج به الفعل لان الفعل مقترن باحدها كما علم في وجه الحصر ولما كان يرد على طرده الافعال
التي عرض لها التجرد عن الزمان كنعم وبئس والفاظ العقود كبعت واشتريت وعلى عكسه الاسماء
التي عرض لها الدلالة على الزمان كالاسماء العاملة عمل الفعل نحو زيد ضارب غلامه الان
او غدا دفع ذلك بقوله وضعا فلم يدخل الاول في الاسم لانها موضوعة للزمان وتجردها
عارض ولا الثاني في الفعل لانه لم يوضع للزمان بل هو عارض له حال الوضع لكنه لما شابه
الفعل لفظا ومعنى اعطي حكمه في العمل وعرض له الدلالة على الزمان ولهذا نقول لا حاجة
الى قوله وضعا كما اسقطه كثير من المؤلفين لان المتبادر من قوله ما دل الدلالة الوضعية
كما لا يخفى والحكم الحاصل بالوضع لا يزول بالعارض فيعرف اي يتميز عن قسيميه الفعل والحرف
بال المعرفة من اوله وذلك كالرجل اذ هي اي ال المعرفة الفرد الكامل المتبادرة عند الاطلاق
اي حين يقال ال يفهم منها المعرفة حتى اذا اريد غيرها قيدت فيقال ال الموصولة او الزائدة
فلذلك لم يقيدها المص واختصت به الباء داخلة على المقصور على معنى انها لا توجد في غيره
لانها موضوعة للتعريف ودفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم او يقال لانها موضوعة لتعيين
المعنى المستقل الذي دل عليه اللفظ مطابقة والفعل يدل عليه تضمنا والحرف انما يدل
على معناه بالضميمة ومراده به ما يمكن دخولها عليه كما مثل بالرجل لا انها علامة شاملة لان
كثيرا من الاسماء لا تدخلها كالمضمرات والمبهمات هي الاشارات والموصولات واكثر
الاعلام وانما عبر بذلك لان بعضها تدخل عليه ال الاصل كالفضل والعباس وبعضها للغلبة
وضعه وعندي في المقام بحث لان ال الداخلة على الاصل ليست للتعريف والكلام في المعرفة
وكذلك النجمات جزء من العلم الا ان يراد بال ما هو اعم من المعرفة فيتم ما ذكره ولا يخفى بعده
ويجوز ان يراد بال في عبارة المص ما هو اعم من المعرفة لتدخل الموصولة والزائدة وكل منهما
من خواص الاسم ايضا كال المعرفة من خواصه وذلك لموافقتهما ال المعرفة صورة وهو واضح
وحكما فانها لا يدخلان الا على الاسم ولو قيل المبتدا ... تعد ويجد
دخول ال الموصولة على المضارع على الضرورة وما وقع في الشعر سوى انه امكن العدول
عنه ام لا خلافا لابن مالك حيث قيد الضرورة بما لا يمكن الشاعر العدول عنه وذلك كما

في قول الشاعر ما انت بالحكم الترضى حكومته. فانه عند ه جائز غير ضرورة موافقة لبعض الكوفيين لتمكنه من ان يقول المرضى حكومته بل قال الجرجاني هو خطأ باجماع وهنا الاجماع الخبر في محله وهذا الاحتمال وهو حمل ال اما هو اعم من المعرفة هو ظاهر اطلاقه هنا وفي الشذور ولكن الاول وهو حملها على المعرفة هو مقتضى كلامه في الاوضح والجامع وتعبيره بال اولى من تعبيره من عبر بالالف واللام اذ الكلمة المبنية على حرف واحد يعبر عنها باسمها فيقال في حرف الجر في نحو مررت بزيد الباء حرف جر وكذا في الفاء من ضرب الفاء فاء الفعل ولا تقول بـ حرف جر ولا ف فاء الفعل بخلاف ما اذا كانت الكلمة على اكثر من حرف فانه يؤتى بلفظها لا باسمها اذ لا يقال في هل الهاء واللام ولا في بل الباء واللام وقد يقال في التعبير بالالف واللام اشارة الى ان كلا من الحرفين له مدخل في التعريف ولو قيل ال لتوهم ان المعرف اللام والهمزة زائدة اتي بها للتوصل للنطق بالساكن كما هو احد المذاهب وتعبيره بأداة التعريف احسن من تعبيره بال كما قال ابن مالك المعرف باداة التعريف لشموله لال واللام على قول من يراها وحدها هي المعرفة وهو مذهب سيبويه على ما نقله ابن مالك لصغير تبعا لوالده وهو اختيار المتأخرين وذهب المبرد الى ان المعرف الهمزة وحدها وزيدت اللام فرقا بين الخبر والاستخبار وسيأتي تحرير المذاهب في بابه ان شاء الله تعالى ولام بدلها على لغة حمير كقوله عليه الصلاة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر هين قال له الحميري امن امبر امصيام في امسفر ويعرف ايضا مصدر ا ضافا ادا ماد كما يعرف الاسم من اوله بال يعرف من اخره حقيقة او حكما بالتنوين مصدر نونت الكلمة اذا ادخلت نونا واما اصطلاحا فهو نون تثبت لفظا لا خطا قال المحقق السيوطي في الهمع بعد ذكره هذا التعريف هنا احسن حدوده واخصرها واو جز ما ادسالوا النون الزائدة ساكنة تثبت خطا انما لم ترسم في الخط استغناء عنها بتكرار الحركة عند قصد الضبط بالقلم واقسامه المختصة بالاسم اربعة لا زائد عليها والمراد بها المطردة فلا يشكل بتنوين الضرورة في نحو يوم دخلت الخدر خدر عنيزة ونحو سلام الله يا مطر عليها فانه مختص بالاسم وهو خارج عن الاربعة وكذلك تنوين المهموز في هؤلاء فلا بد من اعتبار ما ذكرنا وقد يقال ان التنوين في الاول للتمكين لا ان الضرورة اباحة الصرف

وق الثالث نون زيدت في اخر كضيفن وليس بتنوين كما قال ابن مالك فت فتنوين المنادى ثبات له للضرورة ومع اختصاصه بالاسم مع انا لا نسلم ان الذي في اخر هؤلاء نون لان الذي حكاه تنوينا فهذا دليل منه على انه يثبت في الوصل وفي الوقف ونون ضيفن ليس كذلك والذي حكاه ابو زيد وما ذكره من ان المختص بالاسم اربعة هو قول الجمهور وذكر صاحب اللباب ان المختص به ثلاثة واسقط المقابلة ووجهه شارحه بانه يرى ان تنوين جمع المؤنث السالم تمكين وقال ابن الحاجب في شرح الوافية يعني بالتنوين تنوين التمكين والتنكير قال النجم سعد ولم يذكر المقابلة والعوض وان اتفق اختصاصهما بالاسم لانه يذكر خواص يقتضي ثبوتها واثباتها لا تقتضي الاسم لان تنوين العوض يمكن ان يقع في الافعال المعتلة اللام التي سقط لامها الجازم عوضا عن اللام المحذوفة وتنوين المقابلة يمكن ان يقع في الفعل المضارع المذكر الخطاب الواحد في مقابلة النون في مقابلة الواحدة المخاطبة لكن اتفق عدم دخولهما في الفعل واما تنوين التمكين والتنكير فتقتضي ذاتهما الاسم لان معنى الاول كون مدخوله لا يشبه الفعل وذلك لا يكون الا في الاسم ومعنى الثاني كون مدخوله غير معين والفعل وضعه على التنكير فلا يحتاج اليه انتهى والتوجيه بانه يرى دخولهما في التمكين كما هو احد القولين وجه واحسن وفي شرح الايضاح لابن ابي الربيع متى اطلق التنوين فانما يراد به تنوين الصرف فاذا اريد غيره من التنوينات قيد فقيل تنوين التنكير تنوين المقابلة تنوين العوض احدها تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ما عدا الجمع بالالف والتاء اشعارا بخفة الحوق بقائه على اصالته بحيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وذلك كزيد ورجال ولذلك يسمى تنوين الصرف فالصرف هو تنوين التمكين الذي كان حرمه لمشابهة الفعل قيل منع الصرف وقيل هما التنوين يلحق المنصرف فرقا بينه وبين غير المنصرف وقال الفراء فرقا بين الاسم والفعل وقال قطرب والسهيلي فرقا بين الاسم والفعل وقال قطرب والسهيلي فرقا بين المفرد والمضاف ومن ثم حذف في الاضافة والصحيح الاول الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية كاسماء الافعال والاصوات اشعارا بانكارها غير معين ونحو صه ومه ونحوه على لغة فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع سماعا في باب العلم المختوم بويه فانه ينون اذا اريد من يخاطبك سكوتا ما وبعضها بانيه

التنوين نحو ايها وويها وذهب بعض النحاة الى انها كلها معارف لانه مر يسقط هذا القسم من التنوين وهو قول باطل ويتم جاءنا في العلم المختوم بويه كسيبويه وسيبويه ونحوه ذهب بعضهم الى ان تنوين نحو رجل للتمكين والتنكير قال الشيخ الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمو فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فلا يتمحض للتمكين انتهى وهو كلام جيد الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق الجمع بالالف والتاء سمي بذلك لانهم جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم نحو مسلمات وعرفات وذهب علي بن عيسى الربعي وجار الله الزمخشري الى انه للصرف قال جار الله وانما لم يسقط من عرفات لان التأنيث فيها ضعيف لان التاء التي كانت تحض التأنيث سقطت والثانية ... جمع المؤنث وعند ... هو كما نص عليه الشيخ الرضي الرابع تنوين العوض وهو اللاحق لاذ ولكل وبعض واي عوضا عن مضافاتها اذا حذفت فالاول نحو قوله تعالى وانتم حينئذ تنظرون اي حين اذ بلغت الروح الحلقوم فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين والثاني نحو قوله تعالى وكل في فلك يسبحون وتلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض اي على بعضهم اياما تدعوا اي اي اسمه تدعوه فالتنوين في هذه عوض عن المضاف اليها وذهب بعض المحققين الى ان التنوين في كل وبعض تنوين التمكين قال في المغني لانه يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها وفيه نظر لان العلة عامة والمعلول خاص وقد تقرر في غير هذا العلم انه لا يصح الاستدلال بالعام على الخاص الحصر الا انه يقال تخصيص الشيء بالذكر لا ينافي ما عداه وتوضيحه انه حذف التنوين مع الاضافة وثبوته مع عدمها ثابت في جميع اقسام التنوين المختصة والمعلول ما لحقه هذا التنوين وهو في ... ذلك العام فلا يصح الدليل على كونه التنوين فيهما للتمكين بعد فتدبر وقد ذكرنا في هذا المقام كلاما مبسوطا في شرح الاجرومية وعندي بعد فيه نظر فليحرر وكذلك اللاحق للجمع المتناهي المعتل اللام اذا حذفت لامه نحو جوار وغواش فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح واصلهما جواري وغواشي بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم اعتبرت صيغة منتهى الجموع فمنع من الصرف بعد حذف تنوينه ثم

عوض عن الياء المحذوفة التنوين فهذا التنوين غير الذي كان اولا ولقائل ان يقول الصيغة موجودة قبل حذف الياء فكيف تجامع التنوين الصرف وبعد الحذف زالت الصيغة فكيف يعتبر منعه من الصرف وحل هذا الاشكال فنقول قال المحققون انه اذا اجتمع موجب اعلال ومانع صرف قدم ما يقتضي الاعلال على ما يقتضي منع الصرف لان الاول يرجع الى جوهر الكلمة والثاني يرجع الى وضعها فكان الاول اسبق في الاعتبار واما اعتبار المنع من الصرف بعد الحذف فلوجود الصيغة فيه تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت وذهب بعضهم الى ان اصلهما جواري وغواشي من غير تنوين حذفت الياء اعتباطا ثم عوض عنها التنوين وهو باطل لانها لو حذفت اعتباطا لوجب ان يكون اعرابهما كيد ودم مما حذفت لامه اعتباطا لانها لا تكون معتبرة حينئذ والواقع بخلافه واقتصر عليه الشيخ خالد الازهري في تصريحه وقد عرفت فساده وذهب المبرد والزجاجي الى ان التنوين فيهما عوض عن الحركة كذا نقله في شرح الكافية ونقل ابن مالك التصغير في شرحه على الخلاصة ان المبرد ذهب الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر فحكموا لعوافي جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجل الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو بعيد لان الحذف لالتقاء ساكنين متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ان يكون مثله انتهى ومما ذكرنا غير مشهور عنه وذهب الاخفش الى انه تنوين صرف لان الياء لما حذفت زالت صيغة مفاعل وبقي كجناح فانصرف وقد عرفت رده واختار الصرف ايضا المحقق السيد ركن الدين الجرجاني في شرحه على الكافية قال لان الصرف هو الاصل والاعلال سابق على منع الصرف ثم قال وتوهم ان المحذوف في حكم الموجود بدليل لزوم كسر ما قبله صحيح ولكن لا بد له على مطلوبهم فتدبر واما التنوين اللاحق لروي الابيات مأخوذ من الرواية لان الشاعر يرويه وهو فعيل بمعنى مفعول وقيل مأخوذ من الرواء وهو الحبل يضم شيئا الى الشيء فكان الروي شد اجزاء البيت ووصل بعضها ببعض وقال ابو علي هو من قولهم للرجل رواء اي منظر حسن فسمي رويا لانه يزين الابيات وتماسكها ولولا مكانه لتفرقت عصا ولم تتصل شعرا واحدا وهو في اصطلاح

العروضيين الحرف الذي تعزى اليه القصيدة فيقال قصيدة رائية او دالية مثلا واورد
الدماميني على هذا التعريف بانه يلزمه الدور ضرورة توقف معرفة الروي ح على ما اخذ
في تعريفه وهو نسبة القصيدة اليه وتوقف النسبة ح على معرفة حرف الروي اذ لا تنسب
القصيدة الى الحرف حتى يعلم انه حرف رويها قلت ويمكن الجواب منه بانه تعريف لفظي لا
حقيقي فتامل ما فيه وكذا الياء اللاحق للعاريض جمع عروض وهي اخر جزء من الصدر
والصدر والنصف الاول من البيت كما ان الضرب اخر جزء من العجز وهو النصف الثاني من
البيت فعلم من هذا ان البيت هو المركب من الصدر والعجز على الصحيح المقفاة المشتملة على القافية
وهي عند الخليل والجرمي عبارة عن الساكنين اللذين في اخر البيت مع ما بينهما من الحروف
المتحركة ومع المتحرك الذي قبل الساكن الاول وذهب الاخفش الى انها الكلمة الاخيرة
من البيت وذهب بعضهم الى انها حرف الروي ولكل من المذاهب احتجاج مذكور في محله
والاعاريض المصرعة فتسميته تنوينا مجاز لا حقيقة لعدم اختصاصه بالاسم والمراد به
تنوين الترنم وتنوين الغالي وكل منهما يوجد في الاسم والفعل والحرف فمثال الاول
في الاسم قول العجاج • ياصاح ما هاج العيون الذرفن • وفي الفعل قوله ايضا • من طلل
كالاتحمي انهجن • وفي الحرف كقول الشاعر • لما تزل برحالنا وكان قدن • ومثال الثاني
في الاسم قول رؤبة • وقاتم الاعماق خاوي المخترقن • وفي الفعل كقول امرئ القيس •
وبعدو على المرء ما يأتمرن • وفي الحرف قوله • قالت بنات العم يا سلمى وانن • وانما سمي الاول
بالترنم لان العرب كانوا اذا ارادوا التغني بدلوا من حرف الاطلاق نونا لانها مشتملة
على الغنة والحق ان تنوين الترنم على حذف مضاف اي ترك الترنم لان حروف الاطلاق
مما يتغنى بها لانها تمتد باستمداد النفس فاذا ارادوا ترك التغني بدلوا منها نونا وهذه
لغة تميم واما الحجازيون فيأتون بحرف الاطلاق واما الغالي فهو اللاحق للروي المقيد
اثبته الاخفش وغيره وانكره الزجاجي والسيرافي لانه يكسر الوزن وذهب ابن يعيش
الى انه ضرب من الترنم زاعما ان الترنم يحصل بالنون نفسها وهو وهم لما عرفت ومجامعتها
ال واقسام التنوين الاربعة لا تجامع ال وثبوته خطا ووقفا وقد تقدم في تعريفه

يثبت لفظا لا خطا وحذفه في الوصل والتنوين يجب ثبوته فيه فالثا نص عليه ابن مالك في التحفة وتبعه
ابنه في نكت الحاجبية والمصنف في الاوضح قال ابن مالك والمص لعل الشاعر زاده في اخر بيت فضعف
صوته بالهمزة فتوهم السامع انه النون وكسر الروي وعندي فيه نظر لا يخفى وجهه والحق ان الحاق
القوافي المطلقة تنوين اتي به لترك الترنم كما قدمنا ولدخوله في الاسم والفعل والحرف لا يبعد ان يكون
فيه مخالفة لبقية اقسام التنوين ويكون التعريف السابق لتنوين الاسم فقط واما الغالي فهو نون
زائدة وفاقا لمن ذهب الى ذلك لوجود كسر الوزن بها هنا وانا علمت ان المذكور نون لا تنوين
فلا يرد على اطلاقه هنا لان المجعول علامة للاسم انما هو التنوين فلا يرد هنا لانه نون وقد انهى
ابن الخباز في شرح الجزولية اقسام التنوين الى عشرة وجمعها بعضهم في قوله مكن وعوض وكن
والمقابل زد ورنم واحك اضطر رغال وما همز وقبله اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان
تقسيمها من خير ما حرزا مثال التمكين نحو زيد والعوض نحو حينئذ وكل وبعض وجوار
والتنكير نحو صه وسيبويه اخر والمقابلة نحو مسلمات والزيادة نحو سلام الله يا مطر عليها
اقل اللوم عاذل والعتابن والحكاية كان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى
به والضرورة ونحو ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة والغالي نحو قالت بنات العم يا سلمى وانن
والمهموز كما حكى ابو زيد عن بعضهم هؤلاء قومك وقد تقدم الكلام مفصلا ويعرف الاسم
ايضا بالحديث عنه اي بالاسناد اليه وهو ان تضم اليه ما اي لفظا تتم به الفائدة وعرفه في
شرح التسهيل بانه تعليق خبر على مخبر عنه او طلب بمطلوب منه كتاء ضربت بتثليثها بالحركات
فانها اسم لانك قد حدثت عنها بالضرب وهي انفع علاماته اذ التاء لم تقبل شيئا من
العلامات سوى الحديث عنها وكمن وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض
فان قيل انكا لفظا اسمين فكيف اخبرت عن الاول بانه حرف وعن الثاني بانه فعل وهل هذا
الا تناقض قلت قال الرضي بعد ذكر مثل هذا الايراد ليس المراد انهما في هذا التركيب حرف وفعل حتى
يلزم التناقض بل المراد انهما اذا استعملا فيما وضعا له كذلك من الكوفة فمن التي وقع محكوما
عليها اسم لهذه الجارة في هذا التركيب وضرب زيد فضرب المحكوم عليه اسم لهذا الواقع في
هذا التركيب وقس عليه ما اشبهه كان من حرفا وضرب فعلا على ان جماعة منهم ابن مالك

في التسهيل وتبعه الخبيصي في شرح الكافية تصيروا في الاسناد الى القول اسناد ما للفظ ليخرج ما
به ما للفظ كالمثالين المذكورين وقد عد هذا من سقطات ابن مالك فانه حكم بان الاسناد المعنوي
خاص بالاسم والاسناد اللفظي يقع في الاسم والفعل والحرف ولم ينتبه الى ان من وضرب
في المثالين اسمان مجردان عن معانيهما العرفية لارادة لفظهما بالقول لا يصح الاسناد اللفظي
فيهما اذ لا يصح الاخبار عن لفظ من بانه حرف وعن لفظ ضرب بانه فعل لما تقدم بل الاسناد فيهما
من قبيل الاسناد المعنوي كما علمت ضرورة لا قبل ضرب ثلاثي ومن ثنائي امكن الحكم بالاسناد اللفظي مع
انا نقول هو ايضا من المعنوي باعتبار ان مدلولهما هو لفظ من المستعمل في معناه وضرب المستعمل
في معناه كذلك والعجب من ابن مالك انه لم يجعل اللفظي خاصا بالاسم مع حكمه باسميته ما اخبر عن لفظ
حيث قال وان نسبت لاداة حكما فابن او اعرب واجعلنها اسما وقد اجاب عنه المرادي بان الاسناد
باعتبار اللفظ صالح للفظ الاسم وللفظ الفعل وللفظ الحرف وللفظ الجملة وهذا لا ينافي اختصاصه
بالاسماء لان الحكم على الالفاظ المسند اليها بانها اسما وان كانت بلفظ فعل او حرف فقوله ان الاسناد صالح
للاسم والفعل والحرف صحيح بهذا الاعتبار انتهى وهذا جواب حسن فتامل هذا المقام فانه مما زلت فيه
اقدام الافهام واما اسناد تسمع الى تسمع في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فمؤول يعني ان قولهم خير من ان
تراه وقع مسندا الى تسمع وهو فعل والمبني من قبيل ما ذكرت من نحو ضرب فعل ماض فاجاب بانه مؤول
وتاويله من وجهين احدهما انه محمول على حذف ان اي ان تسمع وهما في تاويل المصدر اي سماعك
فالاسناد في الحقيقة الى المصدر وهو اسم كقوله تعالى وان تصوموا خير لكم والثاني انه مما نزل فيه
الفعل منزلة المصدر بان اريد به الحديث مجردا لهذا المعنى كما في قول الشاعر • وقالوا ما تشاء فقلت
الهو فانه نزل فيه الهو منزلة اللهو ليكون معربا مطابقا للمسئول منه المفرد وهو ما في ما تشاء ولم
يحمل على حذف ان لان قوله ما تشاء سوال عما يشاء في الحال لا الاستقبال ولو حمل على حذفها لكان
مستقبلا ولا يطابق السوال فيكون مجازا من قبيل اطلاق الكل وارادة الجزء كما في قوله تعالى
يجعلون اصابعهم في اذانهم وعلى ما ذكرنا من التاويل يخرج البيضاوي قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم
ام لم تنذرهم اي انذارك وعدمه سيان ولما فرغ من العلامات المذكورة للاسم شرع في انقسامه
الى المعرب والمبني لان النحوي انما يبحث عنه من جهة الاعراب والبناء فقال وهو اي الاسم ما بعد اي عطف

بيان او بدل عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين بهذا التركيب واما قبله فسيأتي في التنبيه
على الاختلاف فيه في التنبيه الاتي ضربان اي نوعان احدهما معرب وهو في الاصل في الاسماء
ولذلك لم يحتج الى بيان سببه ولما كان البناء فيه على خلاف الاصل احتيج الى بيان سببه في المبني
منه كما سياتي اي الغالب الاصل لغة ما ينبني عليه الشيء ويقال في الاصطلاح للدليل والراجح
وللغالب وللقاعدة المستمرة وللصورة المقيس عليها وللمستصحب ولما كان يجيء لهذه المعاني
نبه على ان المراد منها هنا هو الغالب ولهذا اي ولكونه الغالب في الاسماء قدمه ويسمى
متمكنا لانه لم يشبه الحرف فيبني وكذا امكن ان انصرف اذ لم يشبه الفعل فيمنع من الصرف
وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه اي تتوارد معان عليه على سبيل
البدل لا يميزها الا الاعراب كما في قولك ما احسن زيد بالوقف فانه يحتمل مختلفة لا يميزها الا
الاعراب بخلاف الفعل اذ يمكن تمييز ما بغيره فالمضارع مثلا في قولك لا تاكل السمك وتشرب
اللبن تعتور عليه معان كالاسم لكن ليس للاسم ما يغنيه عن الاعراب لان معانيه مقصورة عليه
كما قدمنا بخلاف المضارع فانه قد يغنيه عن الاعراب تقدير اسم مكانه ولهذا كان في المضارع
فرعا وفي الاسماء اصلا وستاتي تتمة لهذا ان شاء الله تعالى والمعرب اسم مفعول مشتق من
الاعراب فينبغي الكلام عليه اولا اذ معرفة المشتق الذي هو الفرع موقوفة على معرفة المشتق
منه الذي هو الاصل فاذا عرفت انه ينبغي الكلام عليه اولا فالاعراب لغة البيان الاعراب
مصدر اعرب وهو مشترك بين معان الاول البيان والابانة والثالث التغيير والثالث
التحسين ثم اتى لكل بمثال فقال يقال اعرب الرجل عن حاجته اذا ابان عنها ومنه الحديث والثيب
تعرب عن نفسها واعربت معدة البعير اذا تغيرت لفسادها مقتضى صيغته ان اعرب هنا لازم ونظيره
كذلك بل اللازم عرب كفرح قال في الهمع عربت معدة البعير واعربها الله غيرها والظاهر ان
غيرها تفسير لاعربها الله لا لقوله عربت ايضا وجارية عروبة اي حسنة من قولهم عربت الشيء
حسنته وقد انهى في الهمع معاني الاعراب الى عشرة قال والاليق بالمعنى الاصطلاحي منها
هو الاول لان القصد بالاعراب ابانة المعاني المختلفة واصطلاحا على القول بانه لفظي واليه
ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك ونسبه للمحققين وابن الحاجب وسائر المتاخرين ثم

وهو الحركة والحرف والسكون والحذف ظاهراً او مقدراً كما فى اخر المقصور ونحوه كما سياتى وق
يجلبه العامل احترازاً عن حركة الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال وعن حركة الحكاية وعن سائر الحركات
التى لم يجلبها العامل وقوله فى اخر الكلمة كما فعل المص فى شرح الشذور ولا يحتاج اليه انه قد صرح
فى شرح الشذور بانه ليس قيدا احترازيا اذ ليس لنا اثر يجلبه العامل فى غير الاخر فيحترز عنه
وانما هو لبيان محل الاعراب من الكلمة او ما نزل منزلته المراد به الافعال الخمسة فان علامة الاعراب
فيها النون وحذفها وليست هى اخر الكلمة ولا متصلة بالاخر بل الضمير الذى هو الفاعل
المنزل منزلة الجزء من الفعل وعليه اى وعلى القول بانه لفظى المص فى الاوضح والشذور
وهو الحق لانه لتمييز المعانى المختلفة فينبغى ان يكون لفظيا ليزيل اللبس وعلى القول بانه معنوى
واليه ذهب الاعلم وجماعة من المغاربة ونسب لظاهر قول س ورجحه ابو حيان واستدلوا
على كون الحركات وما يقوم مقامها دلايل الاعراب بانها لو كانت اعرابا لم تضف اليه فى قولهم
حركات الاعراب وبانها تزول والوقف مع الحكم عليه بالاعراب وبان السكون ليس باثر
واجيب عن الاول بان الاضافة بيانية على معنى ان الحركات هى الاعراب وعن الثانى بانه
عارض لا اعتداد به وعن الثالث بان المراد بالاثر اعم من وجود الحركة ومن عدمها فالتغيير اى
تبديل فان قلت المقصود تفسير الاعراب الذى يتصف به اللفظ والتغيير هو الشخص فكيف
يصح تفسيره به وحمله عليه مع ان الحمل عين المبتدا قلت الجواب عن ذلك بوجهين احدهما ان التغيير
بمعنى التغير لانهم كثيرا ما يطلقون المصدر ويريدون به الحاصل بالمصدر والثانى ان التغيير مصدر
مبنى للمفعول اى كون الاواخر مغيرة لان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون
الشئ ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا **اواخر الكلم** المراد بها الاسم
المتمكن والفعل المضارع الذى لم تباشره نون التوكيد ولم تتصل به نون الاناث فان قلت الاواخر
جمع واقله ثلاثة فيلزم انه لا يتحقق الاعراب الا بتغيير ثلاثة اواخر والواقع بخلافه قلت
الاضافة تزيل معنى الجمع وقد صرح جماعة التفسير والاصول والنحو بان اللام التعريف
التى للجنس تبطل معنى الجمعية فالمراد جنس الاواخر ولعله اتى بصيغة الجمع للاشعار بتعددها وتنوع
وتنوع التغيير وقد يقال الكلام على تقدير مضاف اى تغيير احد اواخر الكلم **او ما نزل منزلتها**

اى منزلة الاواخر كالميم والدال من دم ويد ولحن المثنى والمجموع بالواو والنون فان النون فيهما
بمنزلة التنوين فى المفرد فكما ان التنوين لعوض عن ما فيها قبله عن ان يكون اخر الحروف فكذا
النون **لاختلاف العوامل الداخلة عليه** تعليل للتغيير الاواخر والمراد باختلاف العوامل اختلاف
عملها لا الاختلاف ذواتها اذ قد يختلفا لعامل ولا يختلفا لاخر كما فى ان زيدا مضروب وانا
ضربت زيدا وانا ضارب زيد فتامل والمراد من الدخول التسلط كما سيجئ **لفظا او تقديرا**
حالان من تغيير ويجوز ان يكونا تمييزين محولين عن المضاف اليه اى تغيير لفظها او اخر الكلم او تقديرها
ويجوز ان يكونا تفصيلا لتغيير الاواخر واختلاف العوامل فيكون من باب تنازع المصدرين
وهما منصوبان على انهما صفة لمصدر محذوف وعلى انهما خبر كان المحذوفة اى سواء كان
ما ذكر ملفوظا او مقدرا **وعليه** اى وعلى القول بانه معنوى **كثير من النحاة المتاخرين** وقد يستدل
للقول الاول بان الاعراب قد يكون لازما للزوم مد لوله كرفع لعمرك ونصب سبحان الله وجاء
الكلام من ذى الكلاع فلا يصح جعله تغييرا واجيب بان ذلك ونحوه متغير بمعنى انه صالح للتغيير او
متغير عن حالة السكون التى كانت عليها قبل التركيب والحق انه لما كان الغرض من وضع الاعراب تمييز
المعانى بعضها عن بعض كان الراجح جعله لفظا اذ كونه معنى وجعل الحركات والحروف دلايل عليه
تطويل للمسافة وتكلف مستغنى عنه فالحق الاول **وهو ظاهر تعريفه** اى المص **للمعرب بقوله وهو ما**
اى الذى على انها موصولة او شئ على انها نكرة موصوفة **يتغير هيئة اخره** اذ الاخر لا يتغير اذ المتغير
وصفه **لفظا او تقديرا** قد عرفت وجه نصبهما **بسبب العوامل المختلفة المقتضية رفعا او نصبا**
او جرا قد عرفت معنى اختلاف العوامل **الداخلة عليه لفظا او تقديرا** وذلك التغيير اللفظى كزيد
والتقدير كموسى هذا هو المشهور وذهب بعضهم الى ان التغيير ينقسم الى لفظى وتقديرى
ومحلى وفسر المحلى بموضع الاسم المبنى وهو فاسد لان المراد التغيير فى المعرب فلا يتناول محل
الاسم المبنى قال بعض المتاخرين لا يخفى على من تتبع كلامهم ان الاعراب المحلى لا يختص بالمبنى
لان الفاعل قد يرفع محلا اذا كان معربا وجر باضافة المصدر او اسمه اليه او بحرف زايد وكذلك
المبتدا اذا كان مجرورا بحرف زايد او حرف يشبه الزايد وكذلك المفعول والظرف اذا وقع خبرا
نحو والركب اسفل منكم وعندى فيه بحث سياتى فيما ياتى ثم شرع فى بيان قيود التعريف فقال

فقوله ما يتغير كالجنس للمعرب فدخل فيه التغيير الكائن فى الاوائل والاواسط وخرج بقوله اخره
تغيير الاوائل والاواسط والمراد بالاخر ما كان اخرا حقيقة كدال زيد او مجازا كدال يد فان
اخره محذوف وهو الياء ونزلت الدال منزلة الاخر فهى اخر مجازا وقولنا اولا لفظا او تقديرا كالشاذ
خبر لقولنا الحال ان المعرب نوعان لفظى وهو ما يظهر فيه الاعراب كزيد وتقديرى وهو ما يقدر
فيه ذلك كالفتى من المقصورة وغلامى مما اضيف الى ياء المتكلم ومنه اى مما قدر اعرابه لكن
نحو القاضى رفعا وجرا اى حالة الرفع وحالة الجر وتظهر الفتحة كما ياتى حالة النصب لخفتها وجمع
بالرفع معطوف على القاضى المذكر السالم بالرفع نعت للمضاف المضاف الى ياء المتكلم رفعا فقط
كمسلمى اصله مسلموى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء
فى الياء وكسرت لمناسبة الياء فهو الواو المقدرة المنقلبة ياء واما فى حالتى الجر والنصب فاعرابه بالياء كما
هو المشهور فيه وكذا الاسماء الستة والجمع المذكر مطلقا رفعا ونصبا وجرا والمثنى رفعا اذا اضيف
اى كل واحد مما ذكر الى كلمة اولها ساكن نحو جاء ابو الحسن ومسلموا القوم وصالحا القوم نبه عليه
السيد السند فى حاشيته على شرح الرضى وغيره من النحاة فان قلت لا نسلم تقدير الاعراب فى جاء
مسلمى وانما يلزم على تقديره الحذف كما ذكر وهنا قلبت الواو ياء والياء اعراب وابدال الاعراب
بالاعراب لا يستلزم تقدير الاعراب والا لكان الجمع عند رفعهما لا ينصرف والنصب فى جمع المؤنث
السالم وليس فليس قلت ذلك انما يلزم لو لم يكن فيه سبب القلب وهو الاعلال واما على تقديره
فلا ولذلك لو قطع النظر عن الاعراب لوجب القلب لما علم بالاستقراء فتامل ما فيه **وخرج بقوله**
بسبب العوامل ما تغير اخره لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها كالاتباع كما فى الحمد لله فى قراءة كسرة
الدال لاتباع اللام **والنقل** كما فى قد افلح وقل اوحى بفتح الدال وضم اللام **والحكاية** كما فى قولك
من زيدا لمن قال رايت زيدا **والتقاء الساكنين** كما فى قوله تعالى لم يكن الذين كفروا **وقوله الداخلة**
عليه اشارة الى ان اخر المعرب لا يتغير لاجل العوامل الا اذا كان العامل مسلطا عليه سواء تقدم
على المعمول **كضربت زيدا ام تاخر عنه كزيدا ضربت** وقد الكوفيون ان العوامل لا تكون الا قبل
المعمولات جرى على الاصل والغالب **ولا فرق فى ذلك** اى فى تغيير الاخر اذا كان العامل مسلطا
بين ان يكون العامل ملفوظا كما مر كما مر من الامثلة **او مقدرا كما فى نحو بكم درهم اشتريت ان التقدير**

بكم من درهم اشتريت خلافا لمن ذهب انه مجرور بالاضافة **وانما قلنا ثانيا لفظا او تقديرا**
لانه تفصيل للعامل كما ان الاول تفصيل للتغيير كما عرفت **والعوامل جمع عامل وهو ما اثر فى**
اخر الكلمة من اسم او فعل او حرف من بيان لما او عرفه كثير من المحققين بانه ما به يتقوم المعنى
المقتضى للاعراب وانما ذكره لانه ماخوذ فى تعريف المعرب **والاصل فيه** اى فى العامل **ان يكون**
من الفعل ثم الحرف ثم الاسم وذلك ظاهر **ولا يوثر العامل اثرين فى محل واحد** لان المحل
المحل الواحد لا يقبل حركتين متخالفتين **ولا يجتمع عاملان على معمول واحد** لان العامل كالعلة المؤثرة
فكما لا يجوز توارد علتين على معلول شخصى كذلك لا يجوز توارد عاملين على معمول واحد وسياتى
فيه بحث ان شاء الله تعالى **ولا يمتنع ان يكون له معمولات** اذا اقتضاها كباب ظن واعلم **والاصل**
توافقه اى العامل **مع المعمول فى النوع** نحو ضربت زيدا وقد يوافقه انا ضارب زيدا فان كانا
اى العامل والمعمول **من نوع واحد** كما مثلنا **فلمشابهة العامل ما لا يكون من نوع المعمول** فالضارب
العامل فى زيدا انما عمل لمشابهة الفعل المضارع وهو من غير نوع المعمول **والصحيح فى الاعراب**
انه زايد على ماهية الكلمة جزم به ابو حيان وذكر ابن مالك انه جزء منها ورده ابو حيان والحق
الاول لان الكلمة تدل على الذات وهو يدل على الوصف فيكون زايدا عليها **ومقارن للوضع** كما ذهب
اليه ابو البقا فى اللباب قال لان المحققين عليه لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب
لا بد ان يعرض فيه لبس فحكمته تقتضى ان يضع الاعراب مقارنا للوضع وذكر الزجاجى فى اسرار النحو
ان الكلام سابق على الاعراب فى المرتبة وهل تلفظت به العرب زمانا غير معرب ثم رايت اشتباه
المعانى فاعربته او نطقت به معربا فى اول تبلبل السنتها به ولا يقدح ذلك فى مسبوقية الكلام
كتقدم الجسم الاسود على السواد وانه لم يزل به خلاف النحاة والحق الاول **والنوع الثانى المبنى**
وهو ما كان بخلافه اى المعرب اى ما لم يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه ولو قال البناء ضده
لكان اولى لان الاعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان ويجوز ارتفاعهما كالبياض
والسواد ومن هنا يظهر ان التعبير بالضدين غير مناسب لان الاعراب والبناء لا يجتمعان
ولا يرتفعان فهما نقيضان كالزوج والفرد فكان ينبغى له ان يقول وهو نقيضه وخفى عليه
قول من قال من عاب عيب على ان عبارة المص محتملة لان يحمل الخلاف على ما لا يمكن اجتماعهما

ولا ارتفاعهما فتامل والخلافان قد يجتمعان وقد يرتفعان كالعقود والضحك لكن قد تشتبه
بطرق الواسطة لان الضدين يجوز ارتفاعهما وهو اى المبنى اسم مفعول اصله مبنوى
فاعل كرمى مشتق من البناء مصدر بنيت الكلمة وهو لغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها
الثبوت واصطلاحا على القول بانه لفظى ما جئ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب
احترز به من حركات الاعراب من حركة او حرف او سكون او حذف وليس حكاية ولا نقلا
ولا اتباعا ولا تخلصا من سكونين وقد تقدم شرحه وعلى القول بانه معنوى لزوم اخر
الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال وحده ابن جنى فى الخصائص بانه لزوم اخر الكلمة
ضربا واحدا لا لشئ احدث ذلك من العوامل ولذلك سمى بناء للزومه طريقة واحدة
كلزوم البناء موضعه وعليه المص فى شرح الشذور كما على القول بانه لفظى ابن مالك فى
التسهيل وظاهر عبارة المتن يقتضيه انه يستلزمه لان البناء نقيض الاعراب وظاهر تعريف
المعرب انه معنوى فيكون المبنى كذلك ولما كان الاصل فى الاسماء ان يكون معربا ولا يبنى
الا اذا اشبه الحرف اراد ان ينبه على انواع الشبه فقال وانما بنى الاسماء اشبه الحرف
شبها قويا يدنيه اى يقربه الشبه الاسم منه اى من الحرف وهذا مذهب سيبويه
وشبه الفعل لا يكون سببا للبناء بل المنع الصرف كما سنذكره ان شاء الله تعالى وذهب
ابن الحاجب الى ان المبنى ما ناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب واراد بمبنى الاصل الحرف
والفعل الماضى والامر بالصيغة فى الوضع متعلق بقوله اشبه الحرف والمراد به ما وضع من
الاسماء على حرف او حرفين فانه مشبه للحرف من حيث ان ذلك هو الاصل فى وضع الحرف
لان الاصل فى الاسم ان يكون على ثلاثة احرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون
واسطة بينهما فان قلت المتوسط لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا واياما كان يلزم التساوى
مع احدهما قلت لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط لا يتحقق التساوى
بينهما لان الاول اخذ بقيد الحركة والاخير اخذ بقيد السكون والمتوسط اخذ بلا قيد
فتامل فمثال ما وضع من الاسماء على حرف نحو تاء الضمير ويائه فانهما نظيرا باء الجر ولامه
ومثال ما وضع على حرفين ونا ها معربة فلا يتم ما ذكره فلت ما ذكره موضوع على ثلاثة

احرف ولامها انها محذوفة والعبرة بالوضع لا بالحذف العارض فان قلت فما تصنع بمع فانها معربة
مع انها على حرفين قلت ذلك للزومها الاضافة وذلك معارض للشبه كما يأتى عن قريب وقيل
انها ثنائية الوضع واصلها مع حذف لامها اعتباطا ولذلك ردت اليها عند نصبها على
الحال واعلم ان ابا حيان فال الخلاف على مراعاة الشبه الوضعى الا لابن مالك وقال ابن الضائع
قال س فى باب التسمية ان اسميت بياء اضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب
قال المص وهذا ينبغى اعتبار الشبه الوضعى والمعنى والمراد بشبه الاسم الحرف فى المعنى ان يتضمن
الاسم معناه او يتضمن الاسم معنى كان من حقه ان يوضع له حرف فالاول كمتى فانها ان
استعملت شرطية فقد تضمنت معنى ان وان استعملت استفهامية فقد تضمنت معنى الهمزة
فالشرط معنى وهو تعليق مضمون جملة بمضمون جملة اخرى وقد وضع له ان والاستفهام
وهو طلب الفهم معنى وقد وضع له الهمزة والثانى هنا فانه اسم اشارة يشار به الى المكان
القريب بنى لانه تضمن معنى الاشارة ولم يوضع له حرف يدل عليه هذا مذهب المتاخرين واعترضه
الشيخ سعد الدين بانهم صرحوا بان اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا وهى حرف
فقد وضعوا للاشارة حرفا غاية ما فى الباب انها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين
الخارجية فان قلت ذان وتان اشبها الحرف فى المعنى فلم اعربا قلت لما عارضتها التثنية التى
هى من خواص الاسماء رجحا الى الاصل من الاعراب كما قيل اقول الحق ما ذهب اليه ابن الحاجب
وهو ان الاختلاف فى ذان وتان وذين وتين ليس اعرابا بل هما موضوعان على صورة المثنى
المرفوع والمنصوب اتفاقا لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء وابقائها على التعريف وسيأتى
مزيد بيان لهذا والاستعمال هو ان يكون الاسم نائبا عن الفعل اى عاملا عمله ويكون مع ذلك
غير متاثر بالعوامل لا لفظا ولا محلا وذلك كاسماء الافعال فانها اشبهت الحرف من حيث
انها تؤثر فى غيرها ولا تتاثر بغيرها هذا مذهب ابى الحسن الاخفش وتبعه فى الايضاح
الجمهور وذهب بعضهم الى انها منصوبة المحل بافعال مقدرة وحمل فيها لوها ليس لما ذكر
بل ما كان منها بمعنى الامر بنى لتضمنه معنى لام الامر وما كان بمعنى الماضى والمضارع
حمل عليه قال الشيخ الرضى وما زعم بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة على المصدرية

ليس بشئ اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن
مبنية انتهى وقد عرفت البناء على مذهب القائلين بالمحل لها فلا يتوجه اعتراض الشيخ اصلا
وذهب بعضهم الى انه محلها رفع بالابتداء وانه فرعها اغنى عن الخبر كما فى قائم الزيدان
وهو مردود واسقط الشارح الشبه الافتقارى للناصل ومعناه ان يكون الاسم
مفتقرا الى جملة على سبيل اللزوم كافتقار الموصول الى الصلة فان لم يكن الافتقار لازما كافتقار
النكرة الى الصفة لم يكن ذلك سبب البناء وقد يقال لم يهمل الشارح الشبه الافتقار بل هو
مندرج تحت الشبه الاستعمالى كما يعلم بادنى توجه ومشى عليه المص فى الجامع والتوضيح نعم
اسقط الشبه الاهمالى ذكره ابن مالك فى الكافية ومثله فى شرحها بالاسماء قبل التركيب كاوائل
السور فانها مبنية بالحروف المهملة فانها لا عاملة ولا معمولة وعد بعضهم من انواع الشبه
الشبه اللفظى قال ابن مالك فى شرح التسهيل فى حاشا الاسمية انها بنيت لشبهها بحاشا الحرفية
قال وكذا عن الاسمية بنيت لشبهها بعن الحرفية وذكر ابن مالك من وجوه بناء المضمرات الشبه
الجمودى فانها عديمة التصرف فى لفظها بوجه حتى بالتصغير والوصف هنا وليس واحدا من
الوجوه السابقة واعلم ان احد وجوه الشبه المذكورة انما يقتضى البناء ان لم يعارضه ما يقتضى
الاعراب فلو عارض شبه الحرف ما يقتضى الاعراب استصحب الاصل شبه الحرف مفعول
به وما موصولا او موصوف فاعل ومعنى استصحاب الاصل الرجوع اليه لقيام العارض
فيضمحل اثره وتنكسر صورته ولما استشعر اعتراضا وهو انه لما اشبه الاسم الحرف بنى
فلاى شئ اذا اشبه الحرف الاسم لم يعرب اجاب بقوله وانما لم يعرب الحرف عند مشابهة
الاسم كما بنى الاسم لمشابهته له لعدم المقتضى للاعراب اذ لا تعتوره المعانى حتى يعرب
لبيان ما اريد منها ومحصله ان الحرف وان اشبه الاسم لا يعرب لعدم تعاقب المعانى عليه
المحتاج تمييز بعضها من بعض اليه اذ الغرض من وضعه انما هو تمييز المعانى المختلفة كما
قدمنا هنا تنبيه هو لغة الايقاظ وعرفا تفصيل ما عرف فيما سبق اجمالا اختلف
فى الاسماء قبل التركيب مع العامل ثلاثة اقوال فقيل هى مبنية لوجود الشبه الاهمالى
فيها لانها لا عاملة ولا معمولة واختاره ابن مالك وابن الحاجب لجعله عدم التركيب من

اسباب البناء كما قدمناه وقيل هى معربة حكما بمعنى انها صالحة للتركيب وهو مذهب الشيخ عبد القاهر
والزمخشرى وقيل هى موقوفة لا يحكم عليها باعراب لعدم مقتضى الاعراب ولا بنى لعدم سبب
البناء ولسكون اخرها وصلا بعد ساكن نحو صاد وقاف وليس فى المبنيات ما يكون كذلك
واختاره ابو حيان قال السيوطى بعد نقله وهذا هو المختار عندى تبعا لابى حيان وهذا القول
هو المثبت للواسطة والحق الحقيق بالقبول هو القول بالاعراب لقول كما لا يخفى على ذى مسكة واعلم
ان المبنى على اربعة اقسام مبنى على الكسر ومبنى على الفتح ومبنى على الضم ومبنى على السكون وقدم
ما كان مبنيا على الحركات جريا على العادة بين النحاة فى تقديمها وان كان الانسب تقديم السكون
لاصالته فى البناء وخص الكسر من بين المبنى على الحركة بالتقديم لانه الاصل فى تحريك البناء
اى المبنى فهو اقرب الى السكون من غيره واليه اشار قدم المعمول لافادة الاختصاص والاشارة
لغة الافهام بنحو اليد وفى عرف البيانيين الكناية عن الشئ بوسائط قليلة غير خفية فقول الشارح
اشار بمعنى قصد ولفظ اشار يستعمل بعلى فيكون المراد بالاشارة الراى ويستعمل بالى فيكون
المراد بالاشارة باليد فى استعماله هنا بالى تنزيل المشار اليه المعقول منزلة المحسوس تنبيها على
كمال ظهوره واكتفائه بالمثال وهو جزئى يذكر لايضاح القاعدة واما الشاهد فهو جزئى
يذكر لاثباتها فبينهما عموم وخصوص مطلق فى قوله كهؤلاء فى لزوم الكسر فى الاحوال الثلاثة
الرفع والنصب والجر ويحكم على محله بما يقتضيه العامل وهو اسم اشارة والهاء للتنبيه تدخل
هاء التنبيه من بين الاسماء على اسماء الاشارة كثيرا او يفصل كثيرا بين اسماء الاشارة وبينها
اما بالقسم نحو ها الله ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وبغيرهما قليلا
نحو قول الشاعر ها ان تا عذرة لو انها قبلت . فان صاحبها قد تاه فى البلد وكونها مبنية لانه
وبنى على قول ليس له دليل والحق بناؤها كما قدمنا واعلم ان الاسماء المبنية على الحركة فيها ثلاثة
اسئلة وتحتاج الى ثلاثة اجوبة فهنا يقال بنيت هؤلاء لتضمنها معنى الاشارة فانه اى معنى
الاشارة من معانى الحروف وان لم يوضع له حرف يؤدى معنى الاشارة به اى بذلك الحرف كما
وضع اى حصل الوضع للتمنى اذ قد وضع له ليت والترجى اذ قد وضع له لعل وقد تقدم عن
المولى سعد الدين وضع اللام العهدية للاشارة الى المعهود الذهنى وانه لا فرق بينه وبين

الخارجي فندبر وبنيت على الحركة فرقا بين ما اصله البناء وبين ما طرأ عليه البناء وكانت الحركة
كسرة على اصل التقاء الساكنين وانما كان تضمن معنى الحرف موجبا للبناء ومقتضيا اياه لان
حق الاسم ان يدل على معنى في نفسه فقط فاذا وجد مع ذلك ما قد دل على معنى في غيره كان
مشبها للحرف في ذلك اى في الدلالة على معنى في غيره اذ الدلالة على معنى في الغير انما هي من
شان الحروف وما نحن فيه دل على معنى في نفسه ومع ذلك دل على معنى في غيره وبني على الكسر
للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الاصلية في ذلك اى التقاء الساكنين وقد تقدم ذكره
واتى المص بكاف التشبيه وهو الدلالة على مشاركة امر لامر في المعنى مع حرف العطف في قوله
وكذلك حذام وامس في لغة الحجازيين للاشارة متعلق بالفعل علة له الى ان المبني على
الكسر نوعان متفق على بنائه كهؤلاء وحكى قطرب بناءه على الضم فحكاية الاتفاق على
بنائه على الكسر ليست بصواب وحكى بناءه على الضم المص في شرح الشذور وقد مر
الكلام عليه مفصلا ومختلف فيه اى في بنائه وذلك كحذام وامس فاما حذام ونحوه
كقطام وسفار مما هو على وزن فعال بفتح اوله حال كونه علما لمؤنث فتشبيها علة لبنائه
اى انما بنى حذام ونحوه لتشبيهه بنحو نزال اسم الفعل بمعنى الامر في التعريف والتانيث والوزن
والعدل وهذا احد الاقوال الثلاثة في سبب بنائه واسقط العدل وقد ذكره غيره والثاني
تضمنه معنى هاء التانيث في المعدول عنه واليه ذهب الربعي والثالث توالي العلل وليس
بعد منع الصرف الا البناء وهو مذهب المبرد وقال ابن جني في الخصائص ذهب بعضهم
الى انه اذا انضم الى السببين من اسباب منع الصرف ثالث امتنع الاسم من الاعراب اصلا
لانه ليس بعد منع الصرف الا ترك الاعراب ومثل ذلك بحذام وقطام ورقاش لاجتماع العلمية
والتانيث والعدل عن حاذمة وقاطمة وما ذكره فاسد لان سبب البناء في الاسم ليس
طريقه طريق حديث الصرف وتركه انما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير وقوله ليس
بعد منع الصرف الا ترك الاعراب ممنوع وتمثيله بباب حذام مردود فان سبب البناء
تشبيه بدراك ونزال وقد وجدنا ما اجتمع فيه خمسة اسباب من موانع الصرف ولم
يبن وهو اذربيجان فان فيه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون انتهى

وعندى ان الحق هو المذهب الثاني لانه داخل تحت الشبه المعنوي واما القولان الاخران فليسا
داخلين تحت قسم من الاقسام المذكورة فتامل ووبار اسم لقبيلة في القاموس وكقطام وقد
يصرف ارض بين اليمن ورمال يبرين سميت بوبار بن ارم لما اهلك الله اهلها عاد اورث
محالهم الجن فلا ينزلها احد منا وهي الارض المذكورة في قوله تعالى امدكم بانعام وبنين
وجنات وعيون وظفار اسم لبلدة باليمن قرب صنعاء اليها ينسب الجزع وسكاب اسم
لفرس تيمي او كلبي او لعبيدة بن ربيعة بن قحفان وسجاح بمهملة في اخره اسم للكذابة التي
ادعت النبوة في زمن النبي عليه الصلوة والسلام وقصتها مع مسيلمة الكذاب مشهورة
فاهل الحجاز يبنونه على الكسر الفاء في جواب اما مطلقا سواء كان اخره راء ام لا قيل تشبيها
لها بنحو نزال الدال على الامر قال الشاعر اذا قالت حذام فصدقوها . فان القول ما قالت حذام
هو من بحر الوافر وزنه مفاعلتن مفاعلتن فعول ومثلها ودخل البيت العصب الا في حشو الصدر
وعروضه مقطوفة والشاهد في حذام فانه في الصدر والعجز فاعل مع انه بني على الكسر
واكثر بني تميم يوافقونهم اى الحجازيين في كل ما ختم براء فيبنيه على الكسر مطلقا وانما خصوا
البناء بهذا القسم لان لغتهم الامالة فيها وانما يتوصلون اليها بكسر الراء ولو رفعوا
او فتحوا لم يصلوا اليها ويعربا لاكثر غيره اى غير ما ختم براء اعراب ما لا ينصرف وغير
الاكثر منهم ذهب الى الاعراب مطلقا اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن فاعلة
عند سيبويه وللعلمية والتانيث المعنوي عند المبرد قيل وهو الظاهر اذ لا يعدل الى
العدل الا اذا لم يوجد سبب غيره وقد امكن اعتبار التانيث فلا وجه للتكلف لغيره
قال ابو حيان والظاهر الاول لان حذام ونحوها على راى المبرد تكون مرتجلة لا اصل
لها في النكرات والغالب على الاعلام ان تكون منقولة وهي التي لها اصل في النكرات
عدلت عنه بعد ان صيرت اعلاما وقد جمع الاعشى بين اللغتين التميميتين في قوله ومر دهر
على وبار فهلكت جهرة وبار فبنى وبار الاول على الكسر واعرب الثاني بالرفع على الفاعلية
لان قوافي الابيات مرفوعة قيل ويجوز ان يكون الثاني فعلا ماضيا مسندا للمذكرين وعلى
هذا لابد من ذكر الواو بعده وانث اولا باعتبار القبيلة وذكر ثانيا باعتبار الحي وح

لا شاهد فيه واما امس فاهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا اى في الاحوال الثلاثة اذا اريد به
يوم معين هو اليوم الذي قبل يومك ولم يضف فان اضيف اعرب كامسك ولم يعرف بال
فان عرف بها اعرب كالامس ولم يكسر فان جمع جمع تكسير اعرب كاموس ولم يصغر فان
صغر كاميس اعرب كما ذهب اليه المبرد والفارسي وابن الدهان وابن مالك ونص س
على ان امس لا يصغر كغد وقال استغنوا عن تحقيرهما باليوم والليلة ونصوص النحاة غير من
ذكرنا على ما قال سيبويه ومن قال بتصغيره اعترف بانه لم يسمع وانما قيس على ما صغر
وعلة بنائه عندهم اى عند جمهور النحاة تضمنه معنى لام التعريف واستشكل بانه يشبه
بتضمن تعريفها لان معنى المعدول عنه بتضمنه المعدول الا ترى ان عمر تضمن معنى عامر
وهكذا جميع الالفاظ المعدولة واذا كان كذلك فكيف يكون متضمنا لمعنى ال مع ان تعريفا لعلمية
لا يجامع تعريف ال فكذلك لا يجامع تعريف ما عدل عنها صرح به ابو حيان واقول لا يلزم من كونه
معدولا عما فيه اللام ان يكون معرفة لتضمنه معناها فانه يجوز تخالف المعدول والمعدول
عنه الا ترى انهم حكموا بانه معدول عما فيه الالف واللام او الاضافة او من وعلى التقدير
الاولين ليس بمعرفة لوقوعه نكرة في قوله تعالى فعدة من ايام اخر فتامل ما فيه وقال ابن خروف
لا علة لبناء امس الا ارادة التخفيف تشبيها بالاصوات وهو فاسد وبني على الحركة ليعلم
ان لها اصلا في الاعراب وان البناء طار عليه للتضمن المذكور وكانت كسرة لانها الاصل في
التخلص من التقاء الساكنين وقد تقدم هذا واما بنو تميم فافترقوا فرقتين فمنهم من اعربه
اعراب ما لا ينصرف مطلقا في جميع احواله الثلاثة فالمانع لذلك للعلمية والعدل عن الامس
واكثرهم يخص ذلك اى الاعراب غير منصرف بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها اى في
حالتي الجر والنصب وحكى ابن ابي الربيع ان بني تميم يعربونه اعراب ما لا ينصرف ان رفع او جر به
او منذ فقط وزعم الزجاجي ان من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بقول الراجز لقد رايت
عجبا مذ امسا قال في شرح التسهيل ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع ولان
من استشهد بالرجز على ان الفتح في مذ امسا فتحة اعراب وابو القاسم لم ياخذ البيت من غير
كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب اليه واستحق ان لا يعول عليه انتهى فان فقد فيه شرط

من الشروط المتقدمة بان كان منكرا او مضافا او معرفا بال او مكسرا او مصغرا فلا خلاف في اعرابه
وصرفه كما ذكرنا وان استعملت الجر به من ال المراد به معين ظرفا منصوبا على الحال فبني اجماعا كذا في الاو
وفي شرح التسهيل ويبنى على ذلك عند جميع العرب ان استعمل ظرفا واشار الى القسم الثاني
وهو المبني على الفتح بقوله وكاحد عشر واخواته من ثلاثة عشر الى تسعة عشر بتذكير العشرة في
المذكر وتانيثها في المؤنث كثلاث عشرة الى تسع عشرة وعكس ذلك وهو التانيث في المذكر
والتذكير في المؤنث فيما دونها اى في الذي قبل العشرة وهو الثلثة والتسعة وما بينهما
وقد نص في القاموس على مجيء دون بمعنى قبل في لزوم الفتح في الاحوال الثلاثة وكلها مبنية
على الفتح صدرا وعجزا اما الاول فلافتقاره الى الثاني ولوقوع اخره في وسط الكلمة وهو
لا يستحق اعرابا واما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف وهو الواو لان اصل احد عشر مثلا
بمعنى المثال لان المثال والمثيل والمثل بكسر الميم والمثل بفتحها بمعنى الشبيه وهو كما ترجني
بذكر لايضاح القاعدة اما المثل الذي شبه مضربه بمورده فغير مراد هنا ونصبه اما على
انه مفعول به اى اذكر مثلا واما حال احد وعشر ثم حذفوا الواو وقصدا المزج الاسمين وجعلهما
اسما واحدا للاختصار والتخفيف وكان البناء على الحركة لما مر وهو الفرق بين ما اصله البناء
وما طرأ عليه وكانت الحركة فتحة قصدا للتخفيف لثقل الحاصل بالتركيب ثم انه استشعر
اعتراضا وهو ان مزج الاسمين كما تاتي فيما ذكرنا تاتي في المعطوف على اسم لا بالواو وبان
يحذف الواو ويمزج الاسمان فلم لم يفعل كذلك فاجاب بقوله وانما لم يمزج الاسمان في لا رجل
وامراة لان الاحد والعشرة عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة فان المراد بكل منهما عدد
واحد كما لا يخفى بخلاف قولنا لا رجل وامراة فان مدلول الرجل يغاير مدلول المراة فلا يمكن
مزجهما وجعلهما كالشيء الواحد واما اثنا عشر واثنتا عشرة فلا يبنى الصدر فيهما على
الصحيح لوقوع العجز فيهما موقع النون فكما ان الحرف الاعراب مع النون ثابتا ثبت مع الواقع
موقعها ولقيام العجز فيهما موقع النون اختصا بمنع الاضافة فلا يقال اثنا عشرك ولا
اثنتا عشرتك لما انه لا تجامع النون الاضافة بخلاف سائر اخواتهما فانها تضاف نحو احد
عشرك وثلاثة عشرك وانما قلنا على الصحيح اشارة الى الخلاف في اعراب الجزء الاول منهما ذهب

ابن كيسان وابن درستويه الى انه مبنى على الالف والياء كاخواته المركبات وهو مردود بانه اعرب لما عارضه من التثنية التى هى من خواص المعربات تنبيه حكم بانه عشر وعشرة واخواته موهم انه يقتضى انه لا يكون لهما محل من الاعراب وهو كذلك كما افصح عنه كثير من النحاة وان نازع فيه بعض من المعاصرين وترك المص استثنائه فى قوله واخواته ولم يقل الا اثنى عشر واثنتى عشرة وافرد الضمير باعتبار الصدر منهما احالة على ماسياتى فى المثنى كما نبه عليه فى شرحه من انه يعرب اعراب المثنى ويبنى العجز فيهما لتضمنه معنى حرف العطف واشار الى القسم الثالث وهو المبنى على الضم وكقبل وبعد واخواتها كالجهات الست وهى فوق وتحت ويمين وشمال ووراء وامام وخلف وقدام وحسب واول ودون فى لزوم الضم لكن لا مطلقا بل بشرط وهو اذا حذف المضاف اليه ونوى معناه دون لفظه اذ عند نية لفظ المضاف اليه يكون معربة وشرط الحوفى ان يكون المضاف اليه معرفة والا اعربت وهو غريب وذلك نحو قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد بالضم فى قراءة السبعة اى من قبل الغلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف اليه ونوى معناه فبنيا لذلك بخلاف ما اذا صرح بالمضاف اليه كجئتك قبل زيد وبعده او حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف اى ومن قبل ذلك ولولا نية ثبوت لفظه لما جاء من غير تنوين بل بنى على الضم لنية معناه والبيت من الطويل ومولاه ظاهر او حذف المضاف اليه ولم ينو شئ اصلا اى ابدا وهو ملازم للنفى لا يقع بعد الاثبات والمعنى انه لم يقدر المضاف اليه لا لفظا ولا معنى كقوله فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات ساغ الشراب سوغا وسواغا سهل مدخله والشراب ما شرب والفرات كغراب الماء العذب جدا ونهر بالكوفة والنجف ومن الاعلام والمراد هنا الاول وعصصت بالكسر والفتح تغص بالفتح غصصا فانت غاص وغصان وفى بعض النسخ اكاد اغص بالماء الحميم والحميم يطلق على الماء البارد والحار ضد والمراد هنا الاول والشاهد فى قبلا حيث نصبه ونونه لقطعه اياه من الاضافة لفظا ومعنى وجعل بعض النحويين التنوين فيه تنوين العوض وحكم بانه معرفة بنية الاضافة قال ابن مالك فى شرح الكافية وهذا القول عندى حسن وهو كما ترى فانهما يعربان فى هذه الاحوال الثلاث كما يفهم ذلك من كلامه حيث شرط للبناء حذف المضاف اليه ونية معناه فعلم بطريق المفهوم انه اذا لم يحذف المضاف او حذف ونوى ثبوت لفظه او حذف ولم ينو شئ اصلا يحكم عليهما وعلى ما شابههما بالاعراب

نصبا على الظرفية الزمانية او المكانية وخفضا بمن اذ لا يدخل عليهما من حروف الجر سواها لكن بترك التنوين وجوبا فى الحالة الثانية لان المضاف اليه فيها منوى لفظه والمنوى لفظه كالموجود فكما لا يجوز الجمع بين التنوين والمضاف اليه الموجود كذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما هو فى حكمه مراعاة للاضافة لما قررنا وبوجوبه اى التنوين معطوف على قوله بترك والجار يتعلق بمحذوف على انه صفة نصبا وخفضا اى كائنين بترك التنوين وبوجوبه فى الثالثة لقطعه عما يضاف اليه لفظا وهذا معنى قوله لزوال ما يعارضه فى اللفظ والتقدير اذ هما فى هذه الحالة يكونان كسائر النكرات والتنوين فيهما فى التمكين وانما اعربا فى الاحوال الثلاثة لانه اى الشان لم يحصل فيهما شبه الحرف فبقيا على مقتضى الاصل وهو الاعراب وبنيا عند وجود الشرط المذكور لا يقال الشبه بالحرف حاصل مع التصريح بالمضاف اليه فلا يبنيان معه كما تبنى الموصولات مع وجود ما تحتاج اليه من صلاتها لانا نقول ظهور الاضافة فيهما يرجح جانب اسميتهما لاختصاصها بالاسماء فيرجحان بسببها الى الاصل الذى هو الاعراب لا يقال نحو هنا ينبغى اعرابهما واحيث وما اشبهها لان المضاف اليه موجود وهو الجملة لانا نقول هما وان كانا مضافين الى الجملة الموجودة بعدهما الا ان اضافتهما ليست بظاهرة ان المضاف فى الحقيقة الى مصدر تلك الجملة فكان المضاف اليه محذوفا لمشابهتهما الحرف من حيث تضمنهما معنى الاضافة الذى هو معنى الحرف واضافة المعنى الى الاضافة بيانية مع ما فيهما من شبه الحرف بالجمود وهو عدم التصرف والافتقار الى المضاف اليه والتوغل فى الابهام توغل فى المكان دخل فيه فمعنى توغلهما فى الابهام تمكنهما فيه وقيل انما بنيا لشبههما بحرف الجواب فى الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما كما يستغنى بحرف الجواب عن التصريح بالجواب فيقال نعم او لا وهذا الوجه قدمه المرادى فى شرح الالفية والشيخ ابن عقيل فى شرح التسهيل وبنيا على الحركة لما مر اى فرقا بين ما اصله البناء وبين ما طرا عليه وكانت الحركة ضمة جبرا باقوى الحركات نصب جبرا على التعليل بكون الحركة ضمة لما لحقهما متعلق بالعلة المذكورة من الوهن اى الضعف بحذف المضاف اليه مع ان معناه مقصود لان المراد قبلية مخصوصة او بعدية كذلك بحسب الاستعمال وان كانا موضوعين للقبلية مطلقة او بعدية كذلك وسياتى لهذا مزيد بيان ان شاء الله تعالى او بنيا على الضم ليكمل لهما جميع الحركات لانهما فى حال

الاعراب اما مجروران بمن او منصوبان على الظرفية فلم يبق الا حركة واحدة وهى الضمة فبنيا عليها او لتكون حركة بنائهما حركة اعرابهما فجعلت حركة بنائهما الضمة لانها لا تدخلهما حال اعرابهما لانهما لو بنيا على الفتحة او الكسرة لالتبست حالة البناء بحالة الاعراب وشلهما فى جميع ما ذكر مما قدمنا اسماء الجهات وما عطف عليها مما مر وهى حسب واول ودون وتسمى هذه الظروف غايات لصيرورتها بعد الحذف اى حذف المضاف اليه غاية فى النطق بعد ان كانت وسطا لانها كان حقها فى الاصل ان تكون وسطا بين المنسوب والمنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغربت صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك لاستغرابه تنبيه الحق بهذه الظروف المذكوره فى البناء والاعراب لفظة غير الواقعة بعد لا او ليس كما فى قولهم قبضت عشرة ليس غير بالضم اى ليس المقبوض غيرها فالضم اسم ليس وخبرها اضمارا لازما لانها هنا للاستثناء وحذف ما اضيفا اليه ونوى معناه فبنيت على الضم لمشاركتها لها اى الظروف المذكورة فى الابهام قال الاخفش ضمتها ضمة الاعراب لانها ليست اسم زمان كقبل وبعد ولا اسم مكان كفوق وتحت وانما هى بمنزلة كل وبعض وعلى هذا فتكون اسم ليس وخبرها محذوف وقال ابن خروف تحتمل الاعراب والبناء وتقييد المص فى الاوضح غير بالواقعة بعد ليس يقتضى ان الواقعة بعد لا لا يثبت لها هذا الحكم كما صرح به فى شرح الشذور وقال فى المغنى وقولهم لا غير لحن اى ميل عن الصواب وكان مستنده فى ذلك قول السيرافى فيما حكاه عنه صاحب القاموس الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع والظاهر انه لا فرق بين المنفية بليس او بلا ان الحكم ثابت لها على كلا التقديرين كما نص عليه الزمخشرى وابن الحاجب فى الكافية وتابعه على ذلك شارحو كلامه ومنهم المحققون كالرضى والجامى والسيد ركن الدين الجرجانى ولم يعترضوا عليه بل اقروه على ذلك قال الاندلسى واما لا غير فان ابا العباس كان يقول انه مبنى على الضم مثل قبل وبعد واما ليس غير فكذلك الا ان غير فى موضع نصب على انه خبر ليس واسم ليس مضمر لا يظهر لانه للاستثناء وقد سمع وقوع غير بعد لا انشد ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال والظن بامامته وعدالته وكثرة اطلاعه وسعة حفظه انه لا يستشهد الا بشاهد عربى فيكون دليلا على عدم صحة

ما حكم المص بكونه لحنا فيعمل به من غير توقف والعجب من المص انه مثله يقع كثيرا فى تراكيبه ومع ذلك يحكم بلحنه وما وقع فى المغنى وشرح الشذور ولا تغتر به فانه ليس بصواب واتبع ما وقع من التحقيق فى هذا الكتاب واشار المص الى القسم الرابع بقوله ومن وكم فى لزوم السكون فى الاحوال الثلاثة ولا فرق فى من بين ان تكون استفهامية او شرطية او موصولة او موصوفة ولا فرق فى كم بين ان تكون استفهامية بمعنى اى عدد او خبرية بمعنى عدد كثير وبنيت من فى الجميع لشبهها بالحرف فى الوضع لانها على حرفين كما ان الاصل فى الحرف ان يكون على حرف او حرفين او فى المعنى اذا كانت شرطية لتضمنها معنى ان الشرطية او استفهامية لتضمنها معنى همزة الاستفهام او بنيت لشبهها الحرف فى الافتقار فيما اذا كانت موصولة فان ظهور معناها يتوقف على الصلة كما ان معنى الحرف يتوقف على ذكر متعلقه فافتقر الى ما بعده كافتقار الحرف الى متعلقه او موصوفة لتوقف على الصفة كما ذكرنا فى الموصولة فان قلت لو كان افتقار الموصوف الى الصفة يقتضى بنائه لزم بناء كل موصوف وذلك باطل نحو جاءنى رجل تاجر قلت الافتقار الى الوصف على قسمين اصلى ملاحظة للواضع نحو من وما وعارض فى الاستعمال والمقتضى للبناء هو الاول فتدبره وبنيت كم فى الحالتين لشبهها بالحرف فى الوضع على حرفين او فى المعنى اما كم الاستفهامية فلتضمنها معنى همزة الاستفهام واما كم الخبرية فلتضمنها معنى رب التى للتكثير ولما كان تاخيره السكون يوهم انه خلاف الاصل اشار الى دفع ذلك التوهم بقوله وهو اصل البناء كما نبه عليه فى شرحه وانما كان اصل البناء لخفته لانه عدم الحركة وثقل البناء لان لزوم الكلمة حالة واحدة مستثقل واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يعدل عنه الا لسبب ومعنى استصحاب الاصل ثبوت الحكم للشئ فى الزمن الاول وعدم تحقق ما يزيله فيظن بقاؤه كالتقاء الساكنين فى نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات نحو التاء والكاف وكونها عرضة اى معترضه لان يبتدا بها كلام الابتداء نحو لزيد قائم وكونها لها اصل فى التمكين كاول فان اصلها الاعراب كما تقدم وشبهها بالمعرب كضرب فانه مشابه للمضارع فى وقوعه صفة وصلة وشرطا وخبرا وحالا فبنى على الحركة وان كان مبنيا لاصل لشبهه به فى وقوعه موقعه فى هذه المواضع ومن اجل هو فى الاصل مصدر اجل شرا اذا جناه استعمل فى تعليل الجنايات

ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تعليل اي ومن اجل ان الاصل في البناء السكون دخل في الكلام الثلاث
الاسم والفعل والحرف كمل قدمه لان الحرف اعد في البناء وقدم وكر ولما كان الفتح اقرب الحركات
الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم دخل ايضا في الكلم الثلاث وذلك كسوف في الحرف وقام في الفعل
واين في الاسم ولما كان الكسر والضم ثقيلين اما الكسر فلانه يحصل بجر الفك الاسفل الى اسفل فهو
ككسر الشيء اذ المكسور يسقط ويهوي الى اسفل واما الضم فلانه يحصل بضم الشفتين لاخراج
هذه الحركة فالعمل فيهما اكثر من الفتح واقوى اختصا بالحرف والاسم جواب لما خفتهما
دون الفعل لثقله باعتبار تعدد مدلوله ولما فرغ من الاسم وذكر بعض علاماته وتقسيمه الى معرب
ومبني واقسام المبني على وجه الاجمال شرع في قسيمه الذي هو الفعل فقال واما الفعل وهو ما دل
اي كلمة دلت والتذكير نظرا الى لفظ ما على معنى في نفسه واقترن باحد الازمنة الثلاثة ولما دخل
فيه اسماء الفاعلين والمفعولين والمصدر واسماء الافعال اخرجها بقوله وضعا لانها وان دلت
على الزمان لكن لم تدل عليه وضعا بل التزاما وقد عرفت انه لا يحتاج الى هذا القيد فهو ثلاثة اقسام
عند الجمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين وابي الحسن الاخفش باسقاط الامر بناء اي
بالنفي او بنو بناء على انه مقتطع اي ماخوذ من المضارع فهو عندهم معرب بلام الامر مقدرة وانتصر
لهم المص في المغني وقواه حيث قال فيه وبقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولان
الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم
قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش كي تقضي حوائج المسلمينا وكقراءة
جماعة فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا
واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء
مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونه مع ذلك فعلا بان تجردها عارض
لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وح فتشكل
فعليته وان ادعي ان اصل قم لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى وهو حسن سوى قولهم
ولا يمكنهم ادعاء ذلك الخ فانه قد اجيب عنه بانه لا اشكال فيه فان افعال الانشاء وان قلنا بتجردها
عن الزمان فانما ذلك من حيث هي انشاء والامر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث

انشائية

انشائية وليست هذه الحيثية هي جهة كونه فعلا لدلالته على الحدث وزمانه المحصل وان كان لا
دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء وكذا ان قلنا ان الانشاء لا بد له من زمان حال كما ذهب
اليه بعضهم في سائر الانشائيات لم يشكل الامر لانا نقول له زمنان زمن ايقاعه من المتكلم
وهذا زمنه من حيث هو فعل وح فالانشاء نوعان انشاء مسند حدثه الى المتكلم كبعت وهذا
لما لم يحفظ وليس لحال من دلالته بل من ضرورة وقوعه وانشاء حدثه مسند الى المخاطب وهو
الامر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع في الحال من حيث هو انشاء واما من حيث اسناد حدثه
الى المخاطب المامور فهو مستقبل ولا منافاة فعل بهذا الاعتبار فتامل هذا البحث فانه نفيس جدا
وانما كانت الافعال ثلاثة لانحصار الزمان في ذلك المذكور لان الفعل الذي هو الحدث اما متقدم
على زمان الاخبار او مقارن له او متاخر عنه فالاول هو الماضي والثاني الحال والثالث الاستقبال
وقال ابن الخباز الدليل على ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى له ما بين ايدينا وهو المستقبل وما خلفنا
وهو الماضي وما بين ذلك وهو الحال ويمكن حملها على غير ذلك وقول ابن زهير ابن سلمى ش
واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي هذا من قصيدة المشهورة وهي من
الطويل وقوله قبله تاكيد وهو حشو غير مفسد والشاهد فيه اشتماله على الازمنة الثلاثة
ماض وهو ما دل وضعا على حدث وزمان انقضى قدمه على اخويه لان زمان الماضي متقدم على
الحال والاستقبال ولانه عار من الزيادة بخلاف المضارع وقال انقضى ولم يقل قبل زمانك
كما قال بعضهم لئلا يرد ان لفظة قبل لازمة للظرفية فهو صفة لزمان فيكون المعنى ما دل على
حدث وزمان واقع قبل زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان وظن بعض المحققين ان منشاء
لزوم ان يكون للزمان زمان التباس التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان فقال الماضي ما دل
على زمان قبل زمانك الحاضر الذي اثبت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض
اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان ولا يلزم ان يكون للزمان زمان
وانما لم يقل وزمان ماض لئلا يلزم الدور فيحتاج الى ان يحمل الماضي في التعريف على اللغوي
فتختلف الجهة وانما قيد بقوله وضعا ليدخل فيه نحو نعم وبئس وعسى وليس فانها موضوعة
للزمان الماضي وتجردها عارض ولا يدخل فيه المضارع لانه ليس موضوعا للحدث الكائن في الماضي

بل لكل ماض في الزمان او المكان نحو مضى في الارض وسمي ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه الدالة
عليه بالتضمن وقدمه على فعل الامر لانه جاء على الاصل اذ هو متفق على بنائه ولان علامته مفردة وهي
تاء التانيث بخلاف الامر فان علامته مركبة وهي دلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطب فيكون
البحث فيه اقل وقدمهما اي الماضي والامر على المضارع لانهما قد يكونان مجردين نحو ضرب واضرب
والمضارع لا يكون الا بالزيادة التي هي احد حروف المضارعة والمزيد فيه فرع عن المجرد لان المزيد
فيه محتاج الى الزيادة والمجرد مستغن عن الزيادة وما يحتاج فرع على ما لا يحتاج وعكس المص
في الاوضح فقدم المضارع لانه لمشابهته الاسم قوي وشرف وسياتي بيان ذلك انشاء الله تعالى
واخر الماضي لتاخره في الوجود لانه مسبوق بالحال والاستقبال لا يذهب عليك ان الحكم بتقديم
الماضي على الحال والحال على الاستقبال والحكم بتقديم الاستقبال على الحال والحال على الماضي
انما هو بحسب الاعتبار فانك ان اعتبرت الزمان الذي هو قبل زمانك كان الماضي اسبق
وان اعتبرت الزمان الذي بعد زمانك كان المستقبل اسبق والماضي متاخرا ولزم على هذا توسط
الامر كما لا يخفى ويعرف اي يتميز عن قسيميه المضارع والامر بتاء التانيث الساكنة صفة لتاء
الدالة على تانيث فاعله اي الفعل الماضي وتلحقه متصرفا كان نحو ضربت هند وجامدا نحو نعمت
المراة هند لا فعل التعجب نحو ما احسن هندا وحبذا في المدح نحو حبذا هند وافعال الاستثناء
نحو خلا وعدا وحاشا وكفى في قولهم كفى بهند ولا يقدح ذلك اي عدم لحوق التاء لها في كونها
افعالا ماضية لان العرب التزمت تذكير فاعلها اما فعل التعجب فالضمير المستتر فيه الفاعل
يعود الى ما هو مذكر واما حبذا فظاهر مذهب سيبويه وهو المختار ان حب فعل ماض وذا
فاعل قال ابن خروف بعد ما تمثل بحبذا زيد حب فعل ماض وذا فاعلها وزيد مبتدا وخبره
حبذا هذا قول سيبويه واخطا عليه من زعم غير ذلك والاشارة الى جنس شايع فلا يختلف
كما لا يختلف الفاعل في نعم اذا كان ضميرا وقال ابن كيسان انما لم يختلف لان الاشارة فيه ابدا
الى مذكر محذوف والتقدير حبذا حسن وكذلك باقي الامثلة ورد بانه دعوى لا دليل عليها
وقيل ان حبذا مركبة من حب وذا واختلف فيه على مذهبين الاول ان التركيب ازال الفاعلية عن ذا
وصار مع حب اسما واحدا مرفوعا بالابتداء وخبره ما بعده وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما

ابن عصفور

ابن عصفور ونسبه الى سيبويه واجاب بعضهم كون حبذا خبرا مقدما والثاني ان التركيب
ازال الاسمية عن ذا فصار مع حب فعلا فاعله المخصوص واليه ذهب قوم منهم الاخفش والصحيح
ما ذكرناه اولا واما افعال الاستثناء في نحو قام القوم ما خلا زيدا فقيل الضمير المستتر
وجوبا فيها يعود الى البعض الذي دل عليه المستثنى منه وقيل الى اسم الفاعل الذي
دل عليه الفعل السابق وقيل الى المصدر ويحتاج هذا الى التقدير في المستثنى اي قام القوم ما خلا
القيام قيام زيد واما كفى بهند فقيل انما تركت علامة التانيث فيه لوجود الفاصل فهو مثل قولهم
حضر اليوم امراة وهذا تعليل باطل لان الفاصل يجوز ترك العلامة ولا يوجبها بدليل قوله تعالى وما
تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة بتانيث الفعل فيهما مع الفاصل وكفى بهند لا يجوز فيه
الاتيان بالعلامة اصلا والحق ما ذهب اليه الزجاج من ان كفى ضمن معنى اكتف قال المص في
المغني وهو من الحسن بمكان والى هذا ينظر كلام الشارح فتامل وانما اختصت التاء الساكنة
بالفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء ولم يعكس بان تجعل الحركة للافعال والساكنة للاسماء
لئلا يفضي نقل الحركة الى ثقل الفعل لان الفعل ثقيل كما تقدم والحركة ثقيلة فلو لحقها للفعل لادى
الى زيادة الثقل ولزيدها الساكنة بالذات اي بالاصالة فلا يضر تحريكها العارض ولهذا
حكموا بحذف الالف في رمتا ونحوه لالتقاء الساكنين لما كانت حركة التاء عارضة لاجل
الالف كما يلاقيها ساكن فحينئذ تكسر نحو قالت امراة العزيز او تضم نحو وقالت اخرج
عليهن ولهذا قال العلامة ابن قاسم المرادي ولا اعتداد بحركة النقل الى التاء فلا تخرجها
عن كونها ساكنة وان كانت ساكنة حكما ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما وخرج
بالساكنة المتحركة فانها تدخل على الاسم كقائمة وعلى الحرف كربت وثمت لان حركتها في
الاسم حركة اعراب وفي الحرف حركة بناء وقد تكون في الاسم حركة بناء نحو لا حول ولا قوة الا بالله
واما قولهم ربت وثمت بالسكون على قلة حيث دخلت على الحرف فلا يرد على اطلاقه لعدم دلالتها
على تانيث الفاعل بل هي في مثل ذلك لتانيث اللفظ والمص وان اطلق التانيث فالمراد تانيث المعنى
كما اشرنا اليه حيث قال في اول البحث الدالة على تانيث فاعله اذ هو المتبادر عند الاطلاق
لانه الفرد الكامل فينصرف اليه اللفظ ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال وبناؤه

على الفتح لفظا كضرب او تقديرا نحو رمى وضربت وضربوا ثلاثيا كان او رباعيا او خماسيا او سداسيا ولا يزيد على ذلك لما يلزم عليه من الثقل ومن مزية الفرع على الاصل وبني على الحركة لمشابهته المضارع فيما مر من وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا ولا تسم لوقوعه موقعه في نحو زيد ضرب فانه يصح مكانه ضارب وخص بالفتحة طلبا للخفة لانه اقرب الى السكون الذي هو اصل البناء الا اذا كان مع واو الجماعة فيضم اخره لمناسبة الواو اذ لو لم يضم يلزم البشاعة في النطق للمناسبة كما ذكرنا كضربوا فاما نحو دعوا واشتروا ففيه اعلال معروف لما كان يرد على قوله يضم اخر الفعل مع واو الجماعة ما ذكرو لمنا اشار الى ان فيه اعلالا واصله مضموم الاخر اما الاول فاصله دعووا بواوين الاولى لام الكلمة والثانية ضمير الفاعل استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ومثل ما كان لامه واوا وما كان لامه ياء والاول مجرد والثاني مزيد فيه او كان الماضي مع الضمير المرفوع المتحرك فيسكن اخره لكن بناء كضربت بتثليث التاء كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة اذ الفاعل كجزء من فعله اذ لا يتم المعنى الا به وخرج بالمرفوع المنصوب وبالمتحرك الساكن غير الواو في ما يبين الحال انه يبني على الفتح كما اذا تجرد وشمل ذلك عموم المستثنى منه المقدر اي وبناؤه على الفتح في كل حال الا ان كان الخ وذهب بعضهم الى بنائه على الفتح مطلقا واما في نحو ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان او جيها ما مر عن قريب وعليه المص في الاوضح وعبارة المتن كالشرح توهم ان الماضي مع واو الجماعة يبني على الضم وليس كذلك فقد صرح واعتذر لكلام على الثاني البناء ان الضم لا يدخل الفعل كالكسر وقدمر ذلك فليتأمل فقد يقال وجه التامل ان قوله فيضم ويسكن يمكن ان يحمل على ان المراد بهما الضم العارض لمناسبة الواو والسكون العارض لمنع اجتماع اربع متحركات لا انه مبني على الضم والسكون وان كان ظاهر كلامه يؤدي ذلك وكلامه في شرح الشذور يقتضي انه يبني على الفتح والسكون والاولى حمل كلامه على ما ذكرنا ليوافق كلامه في الاوضح ومنه اي من الماضي نعم وبئس لقبولهما التاء المذكورة في الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل اي من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة الوضوء وفيه ايضا واعوذ بك من الخيانة فانها بئست البطانة الخيانة

ضد الامانة وبطانة الرجل صاحب سره الذي يرجع اليه في احواله والظاهر ان المراد ان الخيانة بئس الامر الباطني المخالف فدل لحوق التاء لهما على انهما فعلان وكذا عسى وليس لقبولهما التاء ايضا نحو عست هند ان تفلح وليست مقلية ولاتصالهما بضمائر الرفع نحو قوله تعالى فهل عسيتم ان توليتم والحكم على هذه الاربعة بالفعلية انما هو في القول الاصح اي الصحيح حمل اسم التفضيل على اصل الفعل لان مقابله فاسد ولو حمل على التفضيل لادى الى ان مقابله صحيح وليس كذلك وقيل ان نعم وبئس اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قولهم ما هي بنعم الولد ونعم السير على بئس العير هذا مذهب الفراء واكثر الكوفيين واجيب عن ذلك بان مدخول حرف الجر محذوف اي بقول فيه نعم الولد وعلى عير مقول فيه بئس العير وقال ابن عصفور في شرحه لم يختلف احد من النحويين والبصريين والكوفيين في ان نحو نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بينهم بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان حيث وقعا بمنزلة تأبط شرا وبرق نحره فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما جملتان في الاصل نقلا عن اصلهما وسمي بهما وذهب الفراء الى ان الاصل في قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو ورجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو وحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل من قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل من قولك بئس الرجل عمرو رافعان لزيد وعمرو كما انك لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو لكان زيد مرفوعا بممدوح وعمرو مرفوع بمذموم وكان الذي حمل الكسائي والفراء لما رايا العرب قد حكمت لنعم الرجل وبئس الرجل بحكم الاسماء في بعض المواضع حملاهما على ذلك في سائر المواضع وسياتي في باب الفاعل الكلام على اعرابهما مرفوعهما على هذا القول اي على القول بالاسمية وقيل ان عسى وليس حرفان الاول حرف ترج كلعل والثاني حرف نفي كما النافية لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولان افادة معناهما متوقفة على غيرهما كسائر الحروف واجيب بمنع الاول لانا لا نسلم انهما لا يدلان على الحدث والزمان ولو سلم عدم دلالتهما عليهما فعدم دلالتهما على ذلك عارض وذلك لا يقدح في فعليتهما وبان توقف افادة معناهما على ذكر المتعلق بعدهما انما هو

لشبههما بالحرف في عدم التصرف فلما اشبهاه اعطيا حكمه في التوقف المذكور الا ترى انها اسماء الشرط والاستفهام توقفت افادة معناهما على ذكر ما بعدها وذلك لا يخرجها عن كونها اسماء وبعض الكلمات قد يعطى حكم بعض اخر لمشابهة بينهما كالمضارع فانه لما شابه الاسم اعطي حكمه من الاعراب كما ان متى وكيف ونحوهما لما اشبهت الحرف اعطيت حكمه من البناء وذلك كثير في كلامهم واشار الى القسم الثاني من اقسام الفعل بقوله وامر وهو مستقبل ابدا اذ المقصود به حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل نحو قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اذا جعل دعاء من المشارفين على التقوى او من حصلت لهم بالفعل ومن الثاني ايضا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا امنوا ووقع في تاليف بعض المحققين المعاصرين ان الامر موضوع للحال وهو فاسد وكانه سرى اليه ذلك من حيث انه يدل على طلب الفعل والطلب واقع في الحال ومن حيث ان بعض الاصوليين ذهبوا الى انه للفور وهو يقتضي الحال ويعرف اي يميز عن قسيميه بدلالته على الطلب اي بنفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو لا تضرب فان الدلالة على الطلب وان فهمت منه فهي بواسطة حرف النهي الذي هو طلب الترك لا يخفى عليك ان المتبادر من الطلب طلب الفعل لا طلب الترك فينبغي ان يكون التقييد بقوله لاخراج الامر باللام فتدبر ولا بد مع ذلك من قبوله ياء المخاطبة نحو كلي واشربي وقري عينا او نون التوكيد كما قبلها والمراد بياء المخاطبة ياء الفاعلة وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور وذهب الاخفش الى انه حرف تانيث كالتاء والفاعل المستتر وهو مردود فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل الياء او النون فهي اسم فعل كنزال فانها تدل على طلب الفعل الذي هو النزول لكن لا تقبل شيئا من المذكور واقول بعد دلالة الطلب ان يكون بنفسه لا نسلم ان اسم الفعل للامر يدل على الطلب بنفسه لو قلنا انه موضوع للفظ الفعل لا لمعناه وكذلك قوله او مصدر كضربا اي اضرب ضربا او حرف كلا بمعنى انه وقبلها اي ياء المخاطبة ونون التوكيد ولكن لم يدل على الطلب فهي فعل مضارع نحو قوله تعالى ليسجنن مؤكدا بالنون الثقيلة وليكونا مؤكدا بالنون الخفيفة او فعل تعجب معطوف على فعل مضارع نحو احسن بزيد فانه ليس امرا على الاصح بل على صورته بمعنى الصحيح انه خبر معنى وان كان لفظه لفظ الامر فمعنى احسن بزيد حسن زيد اي صار ذا حسن

وهو مسند الى المجرور بعده والباء زائدة في الفاعل زيادتها في نحو كفى بالله شهيدا وذهب الفراء ومن وافقه الى انه امر باستدعاء التعجب من المخاطب واستحسنه الزمخشري وابن خروف وذهب ابن كيسان الى ان المخاطب ضمير الحسن كانه قيل يا حسن احسن بزيد اي دم به ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال وسياتي تفصيل المذاهب والادلة ان شاء الله تعالى والحق ان قوله او فعل تعجب معطوف على قوله او اسم فعل وانما قال ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم لان هذه اي ياء المتكلم تكون في الاسم والفعل والحرف نحو غلامي واكرمني وانني فلا تصلح ان تكون علامة لان علامة الشيء ما يختص به ولا توجد في غيره ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال وبناؤه على السكون اذا كان صحيح الاخر ولم يتصل به ضمير تثنية نحو اضربا ولا ضمير جمع نحو اضربوا ولا ضمير المخاطبة المؤنثة المخاطبة نحو اضربي كاضرب امر من المجرد وانطلق مما زيد فيه الهمزة والنون واستخرج مما زيد فيه الهمزة والسين والتاء وترك الرباعي سواء كانت اصوله اربعة نحو دحرج او كان ثلاثيا زيد فيه حرف نحو فرح لما سنذكره انه مضارعه يجزم بالسكون الا المعتل وهو ما اخره الف او واو او ياء وهو المراد بالمعتل عند النحاة وعند البصريين ما احد حروفه الاصول حرف علة فالفتى معتل عند النحاة والصرفيين وقال معتل عند الصرفيين وحي معتل عند النحاة فيكون بين الاصطلاحين عموم وخصوص من وجه فعلى حذف اخره اشار بهذا الى ان الجار والمجرور خبر حذف مبتداه وموهم العبارة لكن بشرط ان لا يتصل به ما تقدم من الالف الاثنين او واو الجمع او ياء المخاطبة او نونه النسوة فانه يبنى على السكون كما هو شأن الفعل المتصل بالنون كاغزون واخشين وارمين اذ مضارعه يجزم بحذف اخره فاغز مبني على حذف الواو واخش مبني على حذف الالف وارم مبني على حذف الياء لان مضارعها مثلها من جهة الحذف نحو لم تغز ولم تخش ولم ترم واما نحو قوما مما هو صحيح الاخر واتصل به ضمير تثنية ونحو قوموا مما اتصل به ضمير جمع المذكور المخاطبين ونحو قومي مما اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون بناء وهو ان مضارعه المتصل به ذلك يجزم بحذفها ومثله في البناء المذكور المعتل المتصل به ذلك نحو اغزوا واغزوا واغزوي هذا هو الاصل فيما الحق به واو الجمع وياء المخاطبة ثم تقلصا فنقول استثقلت الضمة على الواو في الاول فحذفت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار

اغزوا وفي الثانية سلبت حركة ما قبل الواو ثم نقلت حركة الواو اليها ثم حذفنا الواو لالتقاء
الساكنين فصار اغزى فوزنهما افعوا وافعى وان اتصل بالمعتل نون النسوة بني على
السكون نحو اغزون وارمين واخشين فوزنها افعلن بضم العين في الاول وفتحها في الثاني كالصحيح
المعتل بالنون المذكورة نحو قين واهدين من ضربحهما في
في الاوضح وبناؤه على ما يجزم به مضارعه لانه اخصر لكن قصد بالاسناد وان كان الاعتبار عنه لما كان
ان الماضي ثلاثة احوال باعتبار اخره اوان تذكر بالتنصيص ان للامر كذلك واعا قال بالنص
لانه لو قال وبناؤه على ما يجزم به مضارعه فهمت منه هذه الاحوال بالنظر الى حال الاخر
فتامل ومنه اي من الفعل الامر هلم في لغة بني تميم الملحقين بها الضمائر بحسب من هي مسندة
نحو هلم يا زيد وهلمي يا هند وهلما يا زيدان وهلموا يا زيدون وهلممن يا هندات وانما كانت هلم
امر الانها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة واما اهل الحجاز فهي عندهم اسم فعل لازم طريقة
واحدة ولا يختلف بحسب من اسند اليه فتقول هلم يا زيد وهلم يا هند وهلم يا زيدان وهلم يا
وهلم يا هندات وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى هلم شهداءكم اي احضروا فيكون
متعديا بنفسه وقال الله تعالى والقائلين لاخوانهم هلم الينا اي ائتوا فيكون لازما
وكذا هات بكسر التاء في جميع احوالها مع من هي مسندة اليه ما لم يتصل بضمير جماعة المذكر
فيضم نحو هاتوا قال الله تعالى قل هاتوا برهانكم وتعال بفتح اللام لا غير في جميع احوالها في
الاصح اي الصحيح حمل الاصح على اصل الفعل كما قدمنا يعني انه اختلفت النحاة في هات وتعال
فعدهما جماعة من النحويين في اسماء الافعال والصواب انهما فعلا امر لانهما على الطلب
وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة كهاتي وتعالي فان امرت بهما مذكرا كان بناؤهما على حذف حرف
العلة فتقول هات وتعال كارم واخش فان امرت بهما مؤنثا كان بناؤهما على حذف النون
فتقول هاتي وتعالي كارمي واخشي اذ بناء الامر على ما يجزم به مضارعه كما تقدم وقيل انهما اسما
فعلين وهو مردود بما ذكرنا واشار الى القسم الثالث بقوله ومضارع وهو ما دل وضعا
قد تقدم انه لا حاجة الى هذا القيد على حدث وزمان غير منقض حاضرا كان او مستقبلا
فيه دلالة على اشتراكه بين زماني الحال والاستقبال وسمي مضارعا من المضارعة وهي

الثالثة

المشابهة لمشابهة الاسم في ان كلا منهما يطرا عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة
واحدة وقضية ذلك اي طرو المعاني المختلفة بعد التركيب الاشتراك في الاعراب لكونها كانت
المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها الا الاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة وكانت
المعاني المتعاقبة على الفعل يميزها غيره ايضا كما يصلح الاعراب لتمييز نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن بجزم تشرب اذا اريد النهي عن كل منهما وبنصبه اذا اريد النهي عن الجمع بينهما وبرفعه
اذا اريد النهي عن الاول فقط ويكون الثاني مستانفا ويمكن تمييز هذه المعاني بتقدير
اسم مكانه بخلاف المعاني المعتورة على مثل زيد في نحو ما احسن زيد رفعا ونصبا وجرا فانها
لا يميزها الا الاعراب لان الاسم اشد احتياجا الى الاعراب من المضارع فجعل الاعراب
اصلا فيه اي في الاسم فرعا في المضارع لما تقدم وما قيل من ان العلة في التسمية اي في تسميته
مضارعا الذي نص عليه ابن مالك وكثير من المحققين ان العلة المذكورة انما هي علة لاعراب
المضارع لا لتسمية نعم قال بعض النحاة وانما سمي مضارعا وذكر العلة بجعله علة للتسمية كابن
هشام في الاوضح وهو كما يرى قال المحقق المرادي قد اشاروا الى علة اعراب المضارع بتسميته
مضارعا والمضارعة المشابهة قال بعضهم فالمضارعة من لفظ الضرع كانه رضع مع الاسم
ضرعا واحدا وزعم ابن عصفور ان المضارعة مقلوبة من المراضعة ولا ضرورة تدعو الى
ادعاء القلب لان الثاني كامل التصاريف انتهى يعني ليس في تصاريف ضارع ما يدل
على قلب مصدره وشرط المقلوب ان يكون في تصاريفه ما يدل على القلب كالحادي فانه
مقلوب عن الواحد ويدل عليه انهم قالوا وحد والوحدة وكذا الجاه فانه مقلوب عن الوجه
وتصاريفه من وجه يوجه والمواجهة تدل على ذلك مشابهته للاسم في الابهام والتخصيص
وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته رده ابن مالك في شرح
التسهيل اما الاول فلان الماضي يقبل الابهام والتخصيص تقول زيد ذهب فيحتمل قرب
الذهاب وبعده فاذا ادخلت عليه قد تخصص واما الثاني فلان الماضي يشارك المضارع
في قبول اللام اذا وقع جوابا للو على انا نقول ان لام الابتداء انما دخلت على المضارع بعد استحقاقه
الاعراب لتخصص المضارع بالحال كما خصصته السين ونحوهما بالاستقبال واما الثالث

دلالة الفعل على غير الماضي زيدت هذه الحروف لتدل عليه فان قيل فلتدل عليه بالنقصان منه قلنا
لان الماضي بتقدير النقصان منه يصير اقل من ثلاثة احرف وحمل عليه غير الثلاثي فان قيل فلتكن
الزيادة في اخره قلنا امتنع ذلك لخوف اللبس وحمل ما ليس فيه عليه والحكم الذي اشرنا اليه
من قوله وانما ذكرها تمهيدا للحكم الذي بعدها هو قوله ويضم اوله اي المضارع بالجر تفسير
للضمير اي الحرف المفتتح به بالرفع تفسير للاول ان كان ماضيه رباعيا سواء كان كل حروفه اصولا
كيدحرج اذ ماضيه دحرج ولا شك في اصالة جميع حروفه اذ وزنه فعلل او بعضها زائدا
كيجيب ويكرم اذ ماضيهما اجاب واكرم والهمزة فيهما زائدة لان وزنهما افعل اصل اجاب
اجوب نقلت حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبت الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها في الحال
واصل يجيب يجوب بوزن يكرم نقلت حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبت ياء لكسر ما قبلها
مع سكونها واصل يكرم يؤكرم حذفنا الهمزة حملا على اكرم المحذوفة الهمزة دفعا لاجتماع الهمزتين
هنا واعلم ان ضم اوله يقع في اربعة ابواب نحو يدحرج ويفرح بالتضعيف ويقاتل ويكرم وانما
اختص الرباعي بالضم لوجهين الاول انه فرع الثلاثي والضم فرع الفتح فناسب الضم للرباعي
من حيث الفرعية الثاني انما يقع فيه الضم اربعة ابواب كما عرفت وهي قليلة وما عداه
كثير فاعطي الضم للقليل والفتح للكثير تعادلا بينهما وقال بعض المحققين انما لم يطرد
الفتح في الجميع لانه لو فتح في مثل يكرم يلتبس بمضارع الثلاثي ثم حمل عليه ما كان على اربعة
احرف ولم يعكس اذ فيه لزوم الالتباس ولو في صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه
اصلا ويفتح اوله اي المضارع في غيره اي غير المضارع الذي كان ماضيه رباعيا بان كان
ماضيه ثلاثيا كيضرب اذ ماضيه ضرب ولا يكون الا اصلي الحروف اذ اقل بناء الفعل ان
يكون على ثلاثة احرف او خماسيا او سداسيا كينطلق ويستخرج اذ ماضيهما انطلق واستخرج
ولا يكونان الا مزيدا فيهما اذ لم يبن الفعل من الخماسي والسداسي خطا لرتبته عن الاسم
ولئلا يلزم فيه الثقل ومن الخماسي نحو خصم وقتل بالتشديد هنا دفع دخل مقدر تقديره قد
بان كل ما كان على اربعة احرف فحقه الضم فانقول في خصم وقتل فانهما مثل فرح وهما مفتوح
الاول فانك تقول يخصم ويقتل فاجاب بانهما وان كانا رباعيين صورة فهما خماسيان

فاد

فان اصلهما اختصم واقتتل فادغمت التاء فيما بعدها وحذفت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها
ولهذا فتح حرف المضارعة منهما فلا يرد ان نقضا على القاعدة فلا يخرج عن القاعدة ما هو منها و يستثنى
من كلامه حيث حكم بان اول المضارع تارة يكون مفتوحا وتارة مضموما مع انه قد يكون مكسورا
نحو اخال قال في القاموس خال الشيء خيلولة ظنه وتقول في مستقبله اخال بكسر الهمزة ويفتح
في لغة وقال المص في شرح بانت سعاد وكسر همزة اخال فصيح استعمالا شاذ قياسا وفتحها لغة
اسد وهو بالعكس فان الهمزة فيه مكسورة على الافصح ومقتضاه ان الفتح فصيح وهو كذلك
بالنظر الى القياس وكذا نحو اهريق واسطيع فان الهمزة فيهما مضمومة مع ان ماضيهما وهو
اهراق واسطاع ليس برباعي اي ويستثنى من كلامه نحو اهريق واسطيع فان كلا منهما على خمسة
احرف مع كونه مضموما فيلزم ان يدخل في القاعدة ما ليس منها وقد يقال في الجواب عنهما بانهما
من الشواذ فلا استثناء بمعنى انهما ثبتا عن الواضع كذلك على خلاف القياس او بان الهاء والهمزة
والسين زائدتان على خلاف القياس فكانهما على اربعة احرف تقديرا واعلم ان كسر حروف المضارعة
غير الياء لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين وبعض العرب يكسر حرف المضارعة
مطلقا ولم يتعرض له الشارح لشذوذه ويسكن اخره تسكين بناء على الاصح اي الصحيح كما
تقدم اذا كان مع نون النسوة نحو قوله تعالى والمطلقات يتربصن والوالدات يرضعن ذهب
جمهور النحاة الى ان الفعل المضارع اذا اتصل به نون الاناث بني معها على السكون وذهب
جماعة منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي الى انه معها معرب والاعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض
فيه من الشبه بالماضي فدعوى ابن مالك بانه مبني بلا خلاف باطلة والا ان يعتون فان مسنده
الى نون الاناث وسياتي تعليله وبني الفعل معها رجوعا الى الاصل من بناء الفعل لزوال تشبيهه
بالاسم المقتضي للاعراب باتصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل ومذهب سيبويه انه مبني
حملا على الماضي المتصل بها وصححه في شرح التسهيل وبني على السكون لانه الاصل كما مر في بحث
المبني وحملا له على الماضي المتصل بها حيث بني اخره على السكون معها لان الفاعل منزل معه منزلة
الجزء مما قبله كما تقدم تعليله واذا دخل عليه عامل نحو لم يتربصن او لن يتربصن لم يؤثر فيه لفظا
وحكم على محله بالجزم في الاول وبالنصب في الثاني والى ذلك اشار بعضهم ملغزا بكلامه اذ عم

مراد مؤاخاة والاسم اللغز كرطب واللغز كعنق واللغز كقفل حيث قال وما ناسب الفعل وجاز له ولا حكم للاعراب فيه يشاهد وورن يعفون يفعلن والواو فيه لام الكلمة لا ضمير الجماعة والنون ضمير النسوة لا نون الرفع بخلاف الرجال يعفون فان الواو فيها ضمير الجماعة ولام الكلمة محذوف والنون علامة الرفع والفعل معها معرب بالنون واصله يعفوون بواوين اولاهما لام الكلمة والثانية ضمير الجماعة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الواو الاولى فبقي يعفون على وزن يعفون بحذف لام الفعل وخص لام الفعل بالحذف ولم يحذف ضمير الجماعة مع ان التقاء الساكنين انما حصل به لانها جزء كلمة ولانها اخر الفعل ولانها لا تدل على معنى بخلاف الثانية فانها كلمة مستقلة ولا توصف بانها اخر وتدل على معنى وذلك ظاهر وكذلك حذف لام الكلمة في نحو قاض وغاز لان اصلهما قاضي وغازو قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفت الياء الساكنة دون التنوين لانه كلمة مستقلة ولا يوصف بانه اخر وجيء به لمعنى وهو الدلالة على تمكين ما هو فيه في باب الاسمية وكما يسكن مع نون النسوة يسكن مع نون الذكور كقوله ويبجس منه بحر الحقائب هو عجز بيت من الطويل وصدره يمرون بالدهنا خفافا عيابهم وبعده على حين الهى الناس جل امورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب والشاهد في يبجس فانه استعار النون التي هي للنسوة للذكور وكان القياس ويبجسون عطفا على يمرون وبحر الحقائب جمع ابجر وهو الذي خرجت سرته والعظيم البطن وقد بجر كفرح والحقائب جمع حقيبة وهي الزيادة التي تجعل في مؤخر القتب والوعاء الذي يجمع فيه الرجل زاده ثم يشد في مؤخر رحله والعياب جمع عيبة وهي الخرج ومنه فلان عيبة سري اي مستودعه ومستقره وجمعه عيبات بالفتح وعياب ايضا بوزن عنب وعياب بالكسر ودارين موضع في البحر يؤتى منه بالطيب والدهنا موضع ببلاد بني تميم والندل الخطف بسرعة وزريق علم وهو هنا منادى فلو عبر المص بنون الجمع الصادق بجمع الذكور والنسوة لكان اولى من التعبير بنون النسوة ولا يخفى عليك ان كلامه مبني على الغالب ولذلك قال الشارح اولى ولم يقل الصواب ولصدق عموم قوله فيما بعد ويعرب فيما عداه فلك اذ يدخل هنا في عموم قوله مع انه مبني فلا يكون صادقا ولو عمم كما قال الدخل في المبني وصدق فذلك

المرفوع وفتح اخره فتحة بناء ان كان مع نون التوكيد خفيفة كانت او ثقيلة المباشرة صفة نون التوكيد وهي المتصلة به من غير حاجز لفظا او تقديرا هذا مذهب الجمهور وبه جزم ابن مالك وطائفة وعلة البناء عندهم تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل انه لو فصل بين الفعل والنون فاصل لم يحكم ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء فيجعلونها كالشيء الواحد ومعنى مباشرتها له تقديرا ان لا يقدر هناك فاصل وذهب قوم الى البناء مطلقا سواء كان هناك فاصل ام لا ونهم الاخفش لان النون لما لحقته اكدت فيه الفعلية وردته الى اصله من البناء ونهب جمع الى الاعراب مطلقا والاصح الاول وهو التفصيل قال المرادي وذهب قوم الى ان فتحة لخو المؤكد عارضة لالتقاء الساكنين ونسبه الزجاج الى سيبويه وذهب قوم منهم المبرد وابن السراج الى انها فتحة بناء ونسبا الى سيبويه ايضا ولم يقيد نون النسوة بما قيد به نون التوكيد لانها لا تكون الا مباشرة بخلاف المؤكدة فانها قد تكون مباشرة نحو قوله تعالى لينبذن بالبناء للفعول والقائم مقام الفاعل ضمير المستتر يعود الى كل همزة لمزة وقد لا تكون مباشرة كما سيأتي عن قريب ويعرب المضارع فيما عدا ذلك المتقدم وهو ما اذا عري عن النونين نحو يقوم زيد وما اذا لم تباشره نون التوكيد لفظا وتقديرا وان اتصلت به لفظا بان فصل بينه وبينها فاصل حسيا كان او مقدرا هذا بيان لعدم المباشرة لفظا او تقديرا فالاول نحو ولا تتبعان اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف نون الرفع فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان الالف والنون المدغمة ولم يحذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها وهو التوكيد فحرك النون بالكسرة تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف وقرا ابن مالك ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون على ان لا نافية وما بعدها مرفوع واجاز بعضهم كونه مؤكدا بالنون الخفيفة وحرك بالكسر على اصل التقاء الساكنين كما هو مذهب يونس فتكون لا ناهية ولتبلون مضارع بلي يبلوا بمعنى اختبره يختبره مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور واصله قبل التوكيد لتبلوون بواوين اوليهما لام الكلمة تحركت حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين او يقال استثقلت الضمة على الواو فحذفت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين

فصار لتبلون ثم اكد بالثقيلة فاجتمع ثلاث نونات نون الرفع والنون المشددة بنونين فحذفت الاولى نون الرفع لاستثقال توالي الامثال فالتقى ساكنان الواو التي هي نائب الفاعل والنون المدغمة ولم يجز حذف احدهما فحركت الواو بحركة مجانسة لها وهي الضمة لتدل على المحذوف فصار لتبلون على وزن تفعون والامر ظاهر وقوله تعالى فاما ترين اصله قبل التوكيد ترايين بوزن تفعلين نقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بوزن تفلين بفتح الراء وكسر الياء الاولى واسكان الثانية تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين او يقال استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار ترين بوزن تفين ثم دخل الجازم فحذفت نون الرفع ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون المدغمة فحركت الياء بحركة مجانسة لها لتدل على المحذوفة فصار ترين على وزن تفين بالتشديد والثاني اي الفاصل المقدر ولا يصدنك اصله قبل التوكيد يصدونك فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو ولا اعتلال لها او لوجود الضمة الدالة عليها ولولاها لم تحذف الواو كما في لتبلون وقوله اي المص في الشرح اصله قبل دخول الجازم يصدونك فلما دخل الجازم حذف نون الرفع ثم اتى على شذوذ وهو تاكيد الفعل الخالي عن الطلب وهو في غاية الندور وربما اختص بضرورة الشعر قال الشاعر ليت شعري واشعرن اذا ما قربوها منشورة ودعيت وقد تبين مما قررنا ان الفعل في هذه الامثلة ما عدا الثاني منها معرب لفظا اذ الاعراب فيها ظاهر لانه هو حذف النون للجازم والمراد من الثاني لتبلون فانه معرب تقديرا لان النون حذفت لتوالي الامثال فما وقع في الاوضح من انه معرب في الاول والثالث تقديرا كالثاني وهو لتبلون سهو واجاب عنه ولد والده في حاشيته على الاوضح بانه لم يقصد المص بذكرهما ان يكونا مثالين لما هو بصدده بل لما كان قوله او لا واما غير المباشرة فانه معرب معها تقديرا ظاهره التعميم في كل صورة ذكر هذين المثالين لينبه بهما على ان العموم ليس مرادا وانما اغنى هنا كونه مع غير المباشرة يعرب تقديرا في بعض الصور كما في لتبلون انتهى ولا يخلو من تكلف وانما لم يبين فيها اي في هذه الامثلة على الاصح قد تقدم حكاية الخلاف لانتفاء تركيبه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء فيجعلونها كالشيء الواحد والضابط

فذلك اي في الفعل المبني والمعرب بعد اتصال النون به ان ما كان من المضارع رفعه بالضمة نحو يضرب ان اكد بالنون نحو والله ليضربن بني على الفتح وما كان رفعه بثبوت النون نحو يضربان ان اكد بالنون نحو والله ليضربان بقي على اعرابه لفظا او تقديرا لعدم مباشرتها له لوجود الفاعل والحاجز مع عدم مباشرتها له في نحو هل تضربنان يا هندات لوجود المقتضي لبنائه وهو ظاهر يعني انه قد تقرر انه يعرب مع وجود الفاصل والفاصل هنا موجود مع انه مبني وهو مخالف لما تقدم فاجاب بان المقتضي لبنائه موجود هنا وهو نون النسوة فالبناء لاجلها لا لنون التوكيد ولما قدم المص ما له بناء على ما له اعراب لان اي البناء هو الاصل فيه والله اعلم بحقائق الامور ولما الحرف وهو ما دل على معنى في غيره فقط اعلم ان الضمير المجرور يرجع الى ما الموصولة وفي غيره صفة معنى اي الحرف ما دل على معنى حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتبار في نفسه بمعنى انه لا يكون له تعيين في نظر العقل اصلا فيحدث التعيين بذلك الانضمام لا بمعنى انه يزول عنه ابهام فان قلت كيف القصد يكون المدلول معنى في غيره انه لا يتعقل الا بانضمام غيره قلت قال الشيخ ابن الحاجب يقال الدار قيمتها في نفسها كذا اي نظر الى نفسها مع قطع النظر عن خارج من الجار والهوا او غير ذلك فقيل الاسم والفعل ما دل على معنى في نفسه اي مع قطع النظر عن الغير فكذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره يعني انه وان لم يستعمل الشيء في غيره كذا بمعنى النظر الى غيره لكن لما قيل الاسم او الفعل ما دل على معنى في نفسه يعني مع قطع النظر عن الخارج اخترع تركيب مقابل لهذا التركيب فيما يقابل الاسم والفعل ووجه عدم تعقل معنى الحرف الا بعد تعقل الغير على ما فصله ووضحه كمال الايضاح سيد المحققين في تصانيفه غير مرة ان معناه من حيث هو معناه ماخوذ على وجه يكون مرآة لتعقل الغير والمرآة من حيث هي مرآة ملحوظة بتعاوتطفلا ولهذا لا يمكن ان يحكم عليه وبه لتوقفها على ملاحظة ما قصد به يشاهد الوجدان الصادق وقال في حواشيه على الشرح العضدي اعلم ان الابتداء اذا خذ مطلقا كان معنى مستقلا ملحوظا للعقل بالذات يمكنه ان يحكم عليه وبه وان اخذ معنى متعلقا بشيء مخصوص فله اعتباران احدهما ان يلاحظه العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما مستقلا ايضا يصح ان يكون محكوما عليه وبه وثانيهما ان يلاحظه العقل من حيث هو حالة لذلك ويجعل آلة لتعرف حاله

ويكون المتوجه اليه بالقصد هو ذلك الشيء وبهذا الاعتبار هو مفهوم لا يستقل بالعقل والملاحظة
انما يلاحظه العقل باعتبار ملاحظة ذلك الشيء فالعقل في الاول يتوجه الى مطلق مفهومه ويلزمه
ادراك متعلقه اجمالا لكنه ليس مقصوداً بالذات وفي الثانية يتوجه الى مطلق المفهوم ايضا لكنه
يضيفه الى متعلق مخصوص وهو المفهوم من قولك ابتدا البصرة وفي الثالثة يتوجه بالقصد
الى المتعلق ثم انه في تعرف حاله يلاحظ الابتداء المتعلق به اذا تمهد هذا فنقول معنى من ليس هو
الابتداء المطلق ولا المخصوص المأخوذ بالاعتبار الاول والا لصح ان يقع محكوما عليه وبه
قطعا لكنا لا نشك ان المفهوم المستفاد منه في قولك سرت من البصرة على الوجه الذي
استفيد منه لا يصلح لشيء منهما فتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص بالاعتبار الثاني
وهو معنى لا يستقل بالمفهومية ولا يتحصل ذهنا ولا خارجا الا بالمتعلق ثم انه يستعمل في كل
ابتداء خاص حقيقة بلا اشتراك فهو موضوع لذلك وضعا عاما على معنى ان الواضع تصور
مفهوم الابتداء ولاحظ به جزئياته فعين لفظة من بازائها انتهى واورد الشيخ الرضي
على تعريف الاسم الاسماء الموصولة وضمير الغائب وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء
الاستفهام والشرط في قوله في نفسه واجاب بان الموصولة وضمير الغائب وان احتاجا الى
لفظ آخر لكن لا ليفيدا معناهما الذي هو الشيء المبهم وجدناه في ذلك اللفظ فان لفظ الذي
مثلا تفيد معناه الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها وانما تحتاج الى صلتها لكشف
ذلك الابهام وكذا ضمير الغائب هما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لابد
لهما من معين مخصص واما الكاف الاسمية فمعناه المثل بخلاف الحرفية فمعناه التشبيه الحاصل
في لفظ آخر وكذا كم معناها كثير لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها بخلاف رب فان معناها القلة
التي في مجرورها واطال الكلام على عادته ومما نقلنا علمت ان السيد المحقق والشيخ الرضي لا ينفيان
دلالة الحرف على المعنى غاية الامر انهما يقولان بان الحرف يدل على معنى قائم بالغير ومآل هذه العبارة
الى عدم استقلاله بالمفهومية وان كان ظاهرها يدل على غير ذلك فما ذكره المحقق السيوطي
من انهما ذهبا الى ان الحرف لا معنى له اصلا لا في نفسه ولا في غيره وانما يحدث فيه المعنى عند
انضمامه الى غيره فهو كالمرآة لا تحدث فيها الرؤية الا عند المقابلة وكالعلم المنصوب بجنب

شيء ليدل على ان في ذلك الشيء فائدة ما فاذا افرد عنه بقي غير دال اصلا وهذا قول ضعيف فان النحاة
اجمعوا على ان الحرف كلمة والتشبيه بالمرآة ساقط لان الذي يشبه الرؤية من الحروف انما هو افادة
المعنى لا نفس المعنى فليس في محله وذهب الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في تعليقه على المقرب الى ان الحرف
يدل على معنى في نفسه قال لانه اذا خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهم
المعنى على انه لا معنى له لانه لو خوطب بالاسم والفعل من لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك
وان خوطب من يفهمه فانه يفهم منه معنا علا يفهمه موضوعه لغة كما انه اذا خوطب بهل من
يفهم ان موضوعها الاستفهام وكذا سائر الحروف قال والفرق بينه وبين الاسم والفعل
ان المعنى المفهوم منه مع غيره اتم من المعنى المفهوم منه حال الافراد بخلافهما فان المفهوم
منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الافراد انتهى ولا يخفى رده هنا وانما قيد الشارح بقوله
فقط لما ذكره الشيخ الرضي من ان اسماء الاستفهام والشرط كل منهما يدل على معنى في نفسه
وعلى معنى في غيره كقولك ايهم ضرب وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام تعلق بمضمون
الكلام اذ تقيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء
واي في الموضعين دالة على الذات ايضا وهي ليست معنى فيما بعدها فيصدق على اي فيهما
انها تدل على معنى في غيرها فتدخل في حد الحرف فلما قيد بقوله فقط خرجت لدلالتها على
معنى في نفسها ايضا فتدبر **فيعرف اي يتميز عن قسيميه بانه لا يقبل شيئا من علامات الاسم
المتقدمة ولا غيرها** كالتصغير والتثنية والجمع والنسبة **ولا شيئا من علامات الفعل
المتقدمة** ولا غيرها كقد والسين وسوف **ح** اي حين اذ لم يقبل شيئا من علاماتهما
يمتنع كونه واحدا منهما فيتعين كونه حرفا اذ لا يخرج عن ذلك لما دل عليه الاستقراء
من ان الكلمات ثلاث لا زائد عليها قال المولى الزنجاني في شرح الهادي والذي يقال ان علامته
خلوه من علامات الاسماء والافعال فاسد لا من جهة انه جعل عدم العلامة علامة فيكون
الشيء عين نقيضه لانه يكون عدم علامة الاسماء والافعال علامة لا عدم مطلق
العلامة ولا من جهة انه جعل العلامة عدمية اذ العدم يجوز ان يكون علامة فان عدم
نقط حروف المعجم علامة يميزها عما تنقط مما يشابهها في الصورة بل من حيث ان معرفة هذه
العلامة الدالة لنا على معنى الحرف موقوفة على معرفة جميع علامات الاسماء والافعال

التي بعضها حروف الجر وحروف الجر التي معرفتها موقوفة على معرفة الحرف فيفضي الى الدور
ولك ان تجيب عنه بعد التأمل الصادق **نحو هل من حروف الاستفهام** وتجيء لطلب التصديق
وقد تجيء لطلب التصور وان كان فيه كلام ليس هذا محله **وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية**
نحو هل زيد قائم وهل قام زيد **حيث لم يكن في حيزها فعل اما اذا كان** في حيزها فعل **فتختص
بالفعلية لامتناع حينئذ بين ما ذكره هنا** من دخولها على الجملتين وبين **قولهم في باب
الاشتغال من انه يجب النصب اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كهل** فان كلامهم هنا
محمول على وقوع الفعل في حيزها وهنا على عدمه **والعلة في ذلك** الحكم المذكور **هنا ما ذكره الرضي**
وغيره من النحاة **من ان اصلها ان تكون بمعنى قد كما في قوله تعالى هل اتى على الانسان وقد مختصة
بالفعل فكذا هل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قد في اختصاصها
بالفعل فاختصت به فيما اذا كان في حيزها لانها اذا رأته في حيزها تذكرت عهوداً بالحمى
وحنت الى الالف المألوف ولم ترض بافتراق الاسم بينهما واذا لم تره في حيزها تسلت
عنه ذاهلة** واختار الاخفش في قولك هل زيد قام ان يكون مرفوعا بفعل محذوف دل عليه الظاهر
حملا على الاصل وحكم بحسن رفعه على الابتداء لان الاستفهام يدخل على المبتدا والخبر
ليعم سؤالا عن الفائدة التي اشتمل عليها الجملة الابتدائية قبل دخول الاستفهام وقال السيرافي
اذا وقع الاسم بعد الهمزة جاز ان يرتفع بالابتداء جوازاً حسنا واما اذا قلت هل زيد قام فالفعل
الفعل لازم ورفعه على الابتدا قبيح ومقتضى كلامه جواز رفعه بالابتداء على قبح لكن المشهور
عند النحاة ما ذكره الشارح **وبل من حروف العطف ومعناها الاضراب** الاضراب في اللغة
الاعراض عن الشيء يقال اضرب عنه اذا اعرض عنه والمراد بالاضراب ههنا ابطال الحكم عن
الاول واثباته للثاني سواء كان ذلك الحكم ايجابا او سلبا وسيأتي تفصيل البحث المتعلق
بها في حروف العطف ان شاء الله تعالى **والحرف ليس منه مهما لعود الضمير عليه في نحو قوله تعالى
مهما تأتنا به من آية والضمير لا يعود الا على الاسماء وقيل انه حرف** واليه ذهب السهيلي بدليل
قول زهير ومهما تكن عند امرء من خليقة ❊ وان خالها تخفى على الناس تعلم ❊ قال فهي هنا
حرف بمنزلة ان بدليل انها لا محل لها وتبعه ابن يسعون واستدل بقوله قد اوتيت كل
ما في مناوية ❊ مهما تصب افقا من بارق تشم ❊ قال اذ لا يكون مبتدا لعدم رابط من الجملة

وهو فضل الشرط ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ولا سبيل الى غيرهما فتعين انها لا موضع
لها والجواب انها في الاول اما خبر تكن وخليقة اسمها ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند ابي علي
واما مبتدا واسم تكن ضمير راجع اليها وانث ضميرها لانها الخليقة في المعنى ومثله ما جاءت
حاجتك فيمن نصب حاجتك ومن خليقة تفسير الضمير كقوله لما نسجتها من جنوب وشمال
وفي الثاني مفعول تصب وافقا ظرف ومن بارق تفسير لمهما او متعلق بتصب فمعناها التبعيض والمعنى
اي شيء تصب في افق من البوارق تشم وقال بعضهم مهما ظرف زمان والمعنى اي وقت تصب بارقا
من افق فقلب الكلام او في افق بارقا فزاد من واستعمل افقا ظرفا واما كونها بسيطة او مركبة والخلاف
في تركيبها فسيجيء البحث فيه ان شاء الله تعالى **ولا اذما بل هي ظرف زمان بمنزلة متى فان قلت اذ ما
تقم اقم فمعناه متى تقم اقم ويدل على اسميتها انها كانت قبل دخول ما اسما والاصل بقاء الشيء
على ما كان عليه** واليه ذهب المبرد في احد قوليه وابن السراج وابو علي الفارسي **وقيل انها حرف بمنزلة ان
الشرطية وان المعنى في المثال ان تقم اقم** وهو مذهب سيبويه قال في شرح الكافية والصحيح ما ذهب
اليه سيبويه قيل وكان سيبويه نظر الى ان لفظة ما تدخل على اذ مع ان فيه معنى الشرط وهو للمستقبل
وان دخلت على الماضي كان فلا تصير جازمة معها فكيف بانها الخالية من معنى الشرط الموضوعة
للماضي فاذ ما عنده بسيطة لا مركبة وقال السيرافي ما علمت ان احدا من النحاة ذكروا اذما غير سر
واصحابه واستشهد ببيتين احدهما قوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له ❊ حقا عليك اذا اطمان
المجلس ❊ والثاني قوله اذ ما ترين القوم او حي ظعنني ❊ اصعد سيرا في البلاد وافرع ❊ ولك ان تدفع
ما ذكره بانه ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختبارا منهم بلا مرجح الا ترى ان
حيثما مثل اذما تضمن معنى الشرط بل انا اقعد فيه ويجزم حيث ما دون اذا **وهو الاصح كما في الاوضح**
مع ما مشى عليه المص هنا من القول باسميتها كما لا يخفى **واجيب عما تقدم بانه اذ فقد سلب منها
معناها الاصلي بعد دخول ما بدليل انها كانت للماضي فصار للمستقبل واستعملت مع ما الزائدة
استعمال ان الشرطية فكانت حرفا وفي الشرح وفيه نظر** ووجهه الشارح بقوله **قلت ولعل
وجه النظر انه لا يلزم من تغيير الزمان اصلا خروجها عن الاسمية الى الحرفية بدليل ان المضارع موضوع
للحال اوله وللاستقبال والاستقبال على الخلاف** في ذلك **واذا دخلت عليه لم قلبت معناه الى**

المضى ولم يخرج لفظه عن كونه مضارعًا فيه بحث لان اطلاق المضارع عليه بعد قلب معناه مجاز
باعتبار ما كان عليه نحو قوله تعالى وآتوا اليتامى اموالهم على انا نمنع قلب لم لمعنى المضارع الى
المضى قال المحقق السيد ركن الدين الجرجاني في قول النحاة لم ولما يقلبان المضارع الى الماضي نظرات
اراد والدلالة الوضعية لان الاصل بقاؤه عليه لان الدلالة الوضعية ولا دليل لهم على عدم سوى
المفهوم ولا دلالة فيه لجواز ان يكون المضارع المنفي بهما يدل بالوضع على عدم تجدد مصدره في الحال
واما اشتماله في الماضي فبدلالة الفعل لانه من لوازمه واذا اريد خصوصيات الازمنة احتيج الى
الالفاظ ناصبة لعدم دلالة الفعل عليها نحو لم يضرب زيدًا امس او اليوم الفلاني ومذهب
سيبويه ان لم ولما يصرفان لفظ الماضي الى المضارع دون معناه لانه جعل لم نفي فعل ولما نفي قد فعل
قال ابو حيان قال اصحابنا والصحيح مذهب سيبويه بدليل انك اذا ناقضت من اوجب قيام زيد
فقال قام زيد قلت لم يقم زيد وان قال قد قام قلت لما يقم والمناقضة انما تكون بادخال
اداة النفي على ما اوجبه الذي قصدت مناقضة كلامه الا ترى انه لو قال زيد قائم فاردت
مناقضته لقلت ما زيد قائم فدل ذلك على ان لم ولما دخلتا على الماضي وغيرتا لفظه وايضا
فانحرفا التغيير فلم يقم ولما يقم الى جانب اللفظ اولى من صرفه الى المعنى لان المحافظة على
المعنى اولى وليست الالفاظ كذلك لانها خادمة للمعاني فتبين ان التنظير بما ذكر ليس
في محله لا على مذهب الجمهور لان اطلاق المضارع عليه مجاز كما صرح به المحقق الكافيجي ولا
على القولين الاخرين وهو ظاهر فتدبر بل عنه اي من الحرف ما المصدرية وهي المسبوكة مع ما
بعدها بمصدر نحو قوله تعالى ودوا ما عنتم اي عنتكم وقول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي
وكان ذهابهن له ذهابا كما اي يسر المرء ذهاب الليالي هذا مذهب سيبويه وقيل انها اسم والية
ذهب الاخفش وابن السراج فهي عندهما بمنزلة الذي واقعة على ما لا يعقل وهو الحدث والمعنى
ودوا العنت الذي عنتموه ورد قال الجماعة من الكوفيين ورد بانها لو كانت اسمًا لصح ذكر العائد
اليها في تركيب ولم يسمع وما الرابطة لوجود شيء هو الجواب بشيء هو الشرط نحو لما جئتني اكرمتك
ربطت وجود الاكرام بوجود المجيء وهو عند سيبويه حرف وجود لوجود وقيل انها ظرف
قال ابن جني بمعنى حين واليه ذهب الفارسي وجماعة وقال ابن مالك بمعنى اذ واذ فيه

معنى

معنى الشرط واستظهره المصنف في المغني وعلله بانها مختصة بالماضي والاضافة الى الجمل كما هو شان
اذ وعليه فالعامل جوابها لان القائل باسميتها يحكم باضافتها الى شرطها والمضاف اليه لا يعمل
في المضاف ورد بانها اجيبت بما النافية اي وقع في صدر جوابها ما النافية نحو قوله تعالى فلما
قضينا عليه الموت ما دلهم على موته الا دابة الارض فالجواب دلهم وقد صدر بما وما بعد
النافية لا يعمل فيما قبلها فاذا بطل ان يكون العامل فيها شرطها لما تقدم وجوابها لما ذكرنا تعين
ان لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضي كونها حرفا واقول لا نسلم ان القائل باسميتها يحكم
باضافتها الى شرطها بل هي عنده كاذا يعمل فيها شرطها ولا تكون مضافة اليه كما رجح في
المغني ان العامل في اذا شرطها وليست بمضافة اليه وقد صرح بما ذكرنا فيهما الشيخ خالد
الازهري في شرح التوضيح في بحث الظروف فراجعه واجيبت باذا الفجائية في قوله تعالى فلما
نجاهم الى البر اذا هم يشركون واذا الفجائية لها الصدر لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وقد يد
ان العامل جوابها اذا لم يمنع مانع ومعه فالعامل محذوف يدل عليه المقام كما قالوه في اذا واذا والحق
ما قدمناه من ان العامل شرطها وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما كما قررنا ولا خلاف بينهم ان لما
النافية حرف وتختص بالمضارع وتجزمه وستاتي وكذا لما الايجابية نحو سالتك بالله لما فعلت
كذا اي ما اسئلك الا فعلك ولا يكون الفعل بعدها الا ماضي اللفظ مستقبل المعنى لا انها
تدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة من شدد لما وعلى
الماضي لفظا لا معنى كما مثلنا قال بعض المحققين اذا قلت عزمت عليك لما فعلت لم يكن المخاطب
فعل وانما طلبت فعله وانت تتوقعه كما صرح به في المغني نقلت المذكور هنا عين الواقع في المغني
فكيف يصح تشبيهه به مع وجوب المغايرة بين المشبه والمشبه به قلت هو من حيث انه صادر من
الشارح مغاير للمذكور في المغني فتدبر وقس عليه ما اشبهه والحكم على مهما واذ ما بالاسمية
وعلى اذ ما ولما بالحرفية انما هو على الاصح من القولين ان قلت كيف يصح الجمع بين ال ومن مع اسم
التفضيل قلت هو كقول الشاعر ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر بان تجعل
من تفضيلية متعلقة بمحذوف دل عليه المذكور فيهما لما كان مهما واذ ما تجمعهما الاسمية
واذ ما ولما تجمعهما الحرفية جعلهما قسمين فثنى الضمير وقدم في كلام الشارح ان الاصح

قاذ ما انها حرف كما نقله عن المصنف في الاوضح على الاصح منظور فيه بالنسبة اليها يعني حمل الاصح
على التفضيل ليكون القول بحرفيتها اذ ما صحيحًا اذ قد رجحه في الاوضح وانه لم يصح بالنظر الى مهما
لان القول بحرفيتها فاسد وهذا يكفي في صحة الحمل على التفضيل فتدبر وما حكاه من الخلاف
في فيما المصدرية حكاه غيره كابن مالك والشيخ الرضي وحكى ابن خروف الاتفاق على حرفيتها و
على من نقل فيها خلافا قال في المغني والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الاخفش وابو بكر
ابن السراج باسميتها كما نقلنا فيما سبق واعلم ان الحرف ستة انواع ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال
بل يدخل على كل منهما ولا يعمل في كل الثاني ما لا يختص بهما اي ما لا يختص بهما بل يوجد فيهما
لانه يوجد في غيرهما كما يوهمه ظاهر العبارة لكنه يعمل كالاحرف المشبهة بليس وهو ان وما ولا ولات
اما لات فسياتي انها مختصة بالاحيان في كلامه مسامحة الثالث ما يختص بالاسماء ويعمل فيها
الجر كفي والنصب والرفع كان واخواتها الرابع ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف
الخامس ما يختص بالافعال ويعمل فيها الجزم كلم او النصب كان السادس ما يختص بالافعال
ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف وجميع الحروف مبنية باجماع لا حظ لها في الاعراب لانها
لا تتصرف ولا يتعقب عليها من المعاني التركيبية ما تحتاج معه الى الاعراب والمراد بالمعاني التركيبية
المحتاجة الى الاعراب هي الفاعلية والمفعولية والاضافة فقوله من المعاني التركيبية بيان لما قدم
عليه للاهتمام ثم منها ما هو مبني على السكون كقد ولم ومنها ما هو مبني على الفتح كان وليت و
ما هو مبني على الكسر كلام الجر وباء ومنها ما هو مبني على الضم كمنذ في لغة من جر بها واما من رفع
ما بعدها فهي عنده اسم وقد تقدم ان الاصل في البناء السكون لما مر فاذا جاء شيء ما الاصل فيه
البناء مبنيًا فلا يسئل عن سبب بنائه لمجيئه على الاصل كبناء الحروف والفعل الماضي ثم ان جاء
مبنيًا على السكون فلا يسئل ايضا عن سبب بنائه عليه لذلك كقد فلا يقال لاي شيء بنيت ولما ذا بنيت
على السكون لانها جاءت على الاصل فيهما او على حركة معطوف على قوله على السكون فيسئل عن سؤ
مثل ان وليت لم عدل الى الحركة فيقال فيهما رفعا لالتقاء الساكنين ولم كانت الحركة فتحا فيقال فيهما
كانت فتحة للخفة وان جاء شيء ما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون نحو كم سئل عنه سؤال
واحد لم بني ويجاب بما تقدم او على حركة سئل عنه ثلاثة اسئلة لم بني ولم عدل الى الحركة ولم كانت

الحركة كذا وهل قدمنا ما فيه مقنع والكلام اسم مصدر والذي هو التكلم كالسلام اسم التسليم وليس بمصدر
لكلم مخففا وفاقا لابن مالك بدليل انه عدى اليه الفعل كما انشده ابو علي قالت بنبابة السهمي منا بعدما كلمنا الكلاما
وعمل عمل المصدر فان كلاميها شفا لما بيا والجواب عن الاول ان الفعل كما يعدى الى مصدره يعدى الى اسمه
كاعطي عطاء واغتسل غسلا وعن الثاني بان اسم المصدر يعمل كالمصدر وقد يطلق الكلام على المعنى القائم
بالنفس قال الاخطل ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا واشتقاقه من الكلم
وهو الجرح لانه لشدة تاثيره ونفوذه في الانفس كالجرح لانه ان كان حسنا اثر سرورا في الانفس
وان كان قبيحا اثر فيها حزنا وروي عن علي رضي الله تعالى عنه انه قال طعن اللسان اشد من طعن
السنان وجروح الكلام اصعب من جروح الحسام لغة عبارة عن القول وهو اللفظ الدال
على معنى مفرد كان ذلك المعنى او مركبا تاما كان او ناقصا وما كان مكتفيا بنفسه يصدق على الدوال
الاربع وعرفه بعضهم بانه اللفظ مهملا كان او مستعملا مفيدا كان او لا وهذا اعم من الاول
من وجه لصدقهما بمثل زيد قائم وانفراد الاول بالدوال الاربع وانفراد الثاني بالمهمل كما في القاموس
انما عزاه الى هذا الكتاب الجليل ليحصل به وثوق وتطمئن به نفس الطالب فلا يلتفت الى غيره واصطلاحا
لفظ اي ملفوظ يعني انه ليس يجمع لفظة حتى يمتنع جعله جنسا لانه مصدر صالح للقليل والكثير
فان قلت لا يصح كونه مصدرا هنا لان المصدر فعل الشخص وفعل الشخص ليس هو الكلام بل الكلام متعلقه
فزيد قائم مثلا هو الكلام ولفظك اذا عنيت به المصدر يتعلق بهذه الجملة قلت اللفظ هنا
مصدر اطلق على المفعول كما قال اي ملفوظ ثم انه ذكر ان اطلاق المصدر على المفعول شايع
وذلك كالخلق بمعنى المخلوق في قولك هذا خلق الله اي مخلوقه والدرهم ضرب الامير اي مضروبه
الا ان اللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية واما الخلق بمعنى المخلوق وما اشبهه فمجاز لغوي
وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا سواء كان من الفم او من غيره ثم خص بالرمي من الفم
ثم اطلق عليه اي على الملفوظ من باب اطلاق اسم المصدر على اسم المفعول وقدم تعريفه عند
ذكر القول ولو عبر بالقول هنا كما في الكلية لكان اولى لما مر وقد ذكرنا هناك النكتة فلا
تغفل وخرج ما ليس بلفظ كالخط والاشارة وشبههما كالعقد وما يفهم من حال الشيء
وان كان مفيدا فانه لا يسمى كلاما اصطلاحا وصح الاخراج به وان كان جنسا لما مر من انه

اذا كان بين الجنس والفصل عموم وخصوص من وجه جاز اخراج الجنس ما ادخله الفصل وبالعكس
مفيدا اى دالا على معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا لشئ اخر ولما كان
المفيد يشمل ما افاد بالاسناد وبالطبع وبالعقل نبه على ان المراد بالمفيد المعنى المذكور وعلله بقوله
لان الفائدة حيث وقعت قيدا للفظ والقول فالمراد بها الفائدة التامة التركيبية لا الناقصة التى
هى الافرادية اذ هى غير معتد بها فى نظرهم وما ذكره من ان المراد يحسن السكوت ان يكون من المتكلم
هو الحق قالوا لان السكوت خلاف التكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم فكذلك السكوت صفته ايضا
وقيل سكوت السامع لان المتكلم اذا لم يكمل الكلام للسامع يسئله عن تمامه فاذا اكمله فقد حسن
سكوت السامع بحيث لو سئله بعد ذلك يعد عبثا وقيل سكوتهما المار فى التعليلين وخرج ما لا فائدة
فيه كالمركب الاضافى كغلام زيد والمزجى كبعلبك وخمسة عشر والاسنادى كالمسمى ببرق نحره
هو بفتح الراء يقال برق السيف يبرق بالضم برقا اذا تلالا ويقال برق البصر بالكسر يبرق برقا اذا تحير
فلم يطرف قاله الجوهرى ودخل فيه ما لا يجهل معناه كقولنا السماء فوقنا والارض تحتنا لان المراد
بالمفيد ما افاد الفائدة المذكورة فى الجملة لا كلما اطلق وصححه ابوحيان ولان الشئ الواحد يكون
كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يجهل فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانيا لا ان يراد بالمفيد
الفائدة بالفعل فلا يسمى كلاما وجرى عليه بعضهم كابن مالك وبعض المتاخرين وهو مردود
بما ذكرنا واقتصاره هنا على ذكر المفيد كما فى الاوضح مغن عن ذكر المركب اذ المفيد بالمعنى المذكور
يستلزم التركيب لا يذهب عليك ان دلالة المفيد على المركب دلالة التزامية كما هى كلامه
وهى مهجورة فى التعاريف واعتبر بعضهم فى الكلام القصد وبه جزم ابن مالك وكثير ليخرج
كلام النائم ونحوه كالساهى فانه عار عن القصد وجرى عليه فى المغنى والشذور واسقطه
قوم لعدم اعتباره عندهم وصححه ابوحيان وتبعهم المص هنا وفى الاوضح وكان وجهه
ان المراد من المتكلم حاصل السامع فلا يشترط قصد الخطاب له وما قيل فى الاعتذار عن المص
فى عدم ذكره اى فى عدم ذكر المص القصد من ان المفيد مستلزم له اذ حسن السكوت يستدع
ان يكون قاصدا لما تكلم به غير مسلم غير ما قيل لان كلام النائم والساهى يحسن السكوت عليه
مع انه غير مقصود ولو سلم فيكون قوله فى المغنى وغيره مقصودا مستدركا الا ان يقال انه من

قبيل التصريح بما علم التزاما والحق انه لا يحتاج الى اعتبار وتنبيهات الاول يشترط صدور الكلام من
ناطق واحد فان الكلام عمل واحد فلا يكون عامله الا واحدا قال المراد ان صدور الكلام من ناطقين
غير متصور لان الكلام مشتمل على الاسناد والاسناد لا يتصور صدوره الا من واحد انتهى
وبيانه انه لو تصور الكلام من ناطقين لزم قيام النسبة بمحلين وهو باطل لما تقرر فى غير هذا
العلم وذهب ابن مالك وابوحيان الى انه لا يشترط ذلك فلو اصطلح رجلان على ان يقول احدهما
زيد والاخر قائم كان ذلك كلاما كما ان اتحاد الكاتب لا يشترط فى كون الخط خطا ولا يخفى
عليك ان هنا قياس مع الفارق لما علمت الثانى صرح الشيخ الرضى بان الاسناد جزء الكلام
واعترضه بعضهم فقال والاظهر انه شرط لتحقق الكلام لا جزء والا لم يكن الكلام لفظا
حقيقة اصلا فان الاسناد ربط احدى الكلمتين بالاخرى بحيث انه لو لم يتكلم المتكلم
بشئ غيرهما لم يبق انتظار تام لشئ اخر مع انهم اطبقوا على تقسيم اللفظ الى الكلام وغيره
وما ليس بلفظ حقيقة لا يكون من اقسام اللفظ حقيقة وهو مردود بجواز ان يكون الاسناد
جزءا صوريا ولا يلزم ان لا يكون الكلام لفظا قوله وما ليس بلفظ الخ فاسد لانه يلزم منه ان
نحو قم ليس بكلام لان المستتر ليس بلفظ حقيقة الثالث انكر الخفاجى فى كتابه سر الفصاحة
اشتراط المفيد على النحاة وقال الكلام عندنا ما انتظم من حرفين فصاعدا من الحروف المعقولة
ان وقع ممن يصح منه او من قبيله الافادة قال ولا يجوز ان يشترط كونه مفيدا على ما ذهب اليه
اهل النحو لان اهل اللغة قسموا الكلام الى مهمل ومستعمل فالمهمل ما لم يوضع لشئ من المعانى
والمستعمل هو الموضوع لمعنى له فائدة فلو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام
لم يكونوا قسموه الى قسمين بل كان يجب ان يسكتوا عنه ما لم يفد اسم الكلام واسا على ان الكلام
انما يفيد بالمواضعة وليس لها تاثير فى كونه كلاما كما لا تاثير لها فى كونه صوتا انتهى ولا يخفى عليك
انه خلط اصطلاح باصطلاح فلا يعبا به الرابع الكلام هو المسند والمسند اليه وما
عداهما خارج لان الفائدة تتم بهما ولا يضره توقفه عليه وذهب بعض النحاة الى ان الكلام
هو المجموع وهو ظاهر عبارة ابن الحاجب وابن مالك فاذا قلت ضربت زيدا يوم الجمعة فى داره
فعلى الاول ضربت هو الكلام وما عداه خارج وعلى راى البعض هو المجموع والحق الاول

وبقى هنا مباحث استوفيناها فى كتابنا منهج النحاة الى مختلف النحاة واعلم ان بين اللفظ والافادة
عموما من وجه لصدقهما على قام زيد ونحوه كزيد قائم وانفراد اللفظ عن الافادة بصدقه على
المفرد كزيد وانفراد الافادة عن اللفظ بصدقها على الاشارة هذا انما يتم اذا اريد بالفائدة
غير المعنى الذى ذكره فى صدر البحث وهو قوله لان الفائدة حيث وقعت قيدا الخ فتامل
والصورة التى يتالف منها الكلام ست اسماه نحو زيد اخوك فعل واسم نحو قام زيد فعل واسمان
نحو ضرب زيد عمروا فعل وثلاثة اسماء نحو علمت زيدا قائما فعل واربعة اسماء نحو اعلمت زيدا عمروا
اخاك جملة الشرط وجزاؤه نحو ان قام قمت والقسم وجوابه نحو والله لزيد قائم وصنيع الشارح
يقتضى ان يكون مجموع الشرط والجزاء كلاما وكذا القسم وجوابه والرضى مشى على ان
جواب الشرط وحده كلام وجواب القسم كذلك قال بخلاف الجملة القسمية والشرطية
لان القسمية لتوكيد جواب القسم والشرطية لانها قيد فى الجزاء والحق ما قدمناه وهو اى
الكلام خبر ان احتمل الصدق والكذب ليس المراد من هذا ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق
وان اشترك فى الاحتمال بل المراد ان الكذب من حيث العقل يكون محتملا للفظ الخبر اى لا يمتنع
عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا واما من حيث اللفظ فجميع الاخبار لا تدل الا على الصدق
فليس الكذب مدلولا للفظ بل نقيض مدلوله وان اوهم التعريف ذلك واعلم ان فى قولهم يحتمل
الصدق والكذب تجوزا وذلك لان المحتمل للصدق والكذب ليس هو الخبر وانما هو الحكم
الصادر من المتكلم فى الخبر فان الحكم اولا يتصف بالاحتمال ثم يتصف به المجموع المركب منه ومن طرفيه
ثانيا فيكون اطلاق الاحتمال على المجموع من باب اطلاق وصف الجزء على الكل والعلاقة الكلية
والجزئية والا يحتمل الصدق والكذب فهو انشاء نحو هل زيد قائم واضرب زيدا فالاصح الحصر
فيهما والطلب داخل تحت الانشاء لعدم احتماله الصدق والكذب وذهب جماعة الى ان الكلام
ثلاثة خبر وطلب وانشاء قالوا ان احتمل الصدق والكذب فخبر والا فان تاخر وجود معناه
عن وجود لفظه فطلب وان قارن لفظه معناه فانشاء وعليه المص فى الشذور وذهب
قطرب الى انه اربعة خبر واستفهام وطلب ونداء فادرج الامر والنهى تحت الطلب لان فى كل
منهما طلبا وان كان فى الامر طلبا للفعل وفى النهى طلبا للترك وضعف بان الاستفهام داخل

تحته فلا افادة فى افراده لانه طلب الفهم وبانه يلزم على مذهبه ان لا تكون القسمة حاصرة لخروج صيغ
العقود نحو بعت واشتريت عنه وقال بعضهم هى خمسة خبر وامر وتصريح وطلب ونداء ولا يخفى
رده لان النداء والامر داخلان تحت الطلب وذهب الاخفش الى انه ستة اقسام خبر واستخبار
وامر ونهى ونداء وتمن وهو فاسد وقال بعضهم انه عشرة اقسام نداء ومسئلة وامر وتشفع
وتعجب وقسم وشرط ووضع وشك واستفهام وقال بعضهم تسعة باسقاط الاستفهام
لدخوله فى المسئلة وقال بعضهم ثمانية باسقاط التشفع لدخوله فيها وقال بعضهم سبعة
باسقاط الشك لانه من اقسام الخبر وقال بعضهم ستة عشر امر ونهى وخبر وطلب واستخبار
وجحود وتمن واغلاظ وتلهف واخبار وقسم وتشبيه ومجازاة ودعاء وتعجب واستثناء والحق
ما قدمناه اولا وان ما عداهما يرجع اليهما والاصح ان الجملة اعم منه اى من الكلام ذهب الجمهور الى
ان الجملة هى المركب من المسند والمسند اليه سواء افاد نحو زيد قائم ام لم يفد ان قام زيد والكلام
هو اللفظ المفيد كما تقدم فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق فكل كلام جملة ولا ينعكس
وذهب صاحب الكشاف وصاحب اللباب الى ترادفهما على معنى ان الكلام لا يشترط ان
يكون مقصودا لذاته فكل كلام جملة وكل جملة كلام ونقل ناظر الجيش عن النحاة ان الجملة ترادف
الكلام قال انه الذى يقتضيه كلام النحاة قال واما اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا
وجوابا او صلة فاطلاق مجازى لان كلا منها كان جملة قبل فاطلقت الجملة عليها باعتبار
ما كان كاطلاق اليتامى على البالغين نظرا الى انهم كانوا كذلك فتلخص بما ذكرنا ثلاثة مذاهب مذهب
الجمهور القائلين بالتفرقة ومذهب القائلين بمرادفة الكلام للجملة ومذهب القائلين بمرادفة
الجملة للكلام فتامل فانه نفيس واقل ائتلافه عند النحاة خبرا كان او انشاء من اسمين حقيقة كهذا
زيد او حكما كزيد قائم فان الوصف مع مرفوعه المستتر فى حكم الاسم المفرد كما نبه عليه المحققون
فى المعانى بدليل انه لا يبرز مع التثنية والجمع فى قولك الزيدان قائمان والزيدون قائمون فهو فى حكم رجل
فى قولك زيد رجل بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فى قولك زيد قام فانه جملة لانه يبرز مرفوعه
فى التثنية والجمع نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا فسقط ما قيل من ان زيدا قائم ثلاثة اسماء
لا اسمان فقط القائل حفيد المص فى حاشيته على الاوضح قال تمثيله بما الف من اسمين ليس

كما ينبغي لانه مركب من ثلاث كلمات كلمتان قد صرح بهما والاخرى مستتر في قائم والاولى التمثيل بزيد عدل لا بمعنى عادل كما قيل فليتامل وجه الامر بالتامل من جهة ان القائل بان قائم في حكم الكلام من جهة انه لا يفيد ما يفيده الفعل مع مرفوعه ولا ينافي ذلك كونه مع مرفوعه اسمين حقيقة او من فعل واسم سوى كان الفعل متصرفا كقام زيد ام جامدا وذلك نحو نعم العبد ولا يشترط في جزء الكلام ان يتلفظ بهما معا كما مثل بل قد يلفظ باحدهما دون الاخر كما ستقم فان الفعل ملفوظ به والفاعل مستتر وقد لا يلفظ بهما معا كالمقدر بعد نعم في جواب من قال اقام زيد اذ الكلام هو المقدر بعدها على الصحيح خلافا لابن طلحة حيث زعم ان الكلمة الواحدة تكون كلاما اذا قامت مقام الكلام كنعم ولا في الجواب والتاليف وقوع الالفة بين الجزئين فهو اخص من التركيب اذ هو ضم كلمة الى اخرى فاكثر سوى كان بينهما مناسبة ام لا فكل مولف مركب ولا عكس بالمعنى اللغوي وهو عكس المترادفين وانصح العكس بالمعنى المتعارف عند المنطقيين وهو بعض المركب مولف هنا فصل هو الحاجز بين الشيئين عقده لانواع الاعراب وعلاماته وقد تقدم معنى الاعراب لغة واصطلاحا انواع الاعراب الذي هو جنس لها عند النحاة اربعة بالاستقراء اي التتبع رفع بحركة او حرف نحو يقوم زيد واخوك وابوك والزيدون ونصب كذلك نحو لن اضرب زيدا واخاك وابويك والزيدين او بحذف نحو لن يقوما فكلاهما اي الرفع والنصب يوجد في المعرب من اسم وفعل فالرفع فيهما نحو زيد يقوم والنصب فيهما نحو ان زيدا لن يقوم وجر بحركة نحو بزيد او حرف نحو بالزيدين ولا يوجد الجر الا في اسم لخفته اي لخفة الاسم وثقل الجر ولان كل مجرور مخبر عنه في المعنى والمخبر عنه لا يكون الا اسما هذا بمنزلة الكبرى والنتيجة ان كل مجرور لا يكون الا اسما نحو مررت بزيد فزيد مخبر عنه في المعنى بانه ممرور به فكانك قلت زيد ممرور به وجزم بسكون نحو لم يقم او حذف نحو لم يقوما ولا يوجد الا في فعل وذلك نحو لم يقم لثقله اي الفعل بتعدد مدلوله وخفة الجزم الذي هو تفريغ الحرف من الحركة ولكون الجزم فيه اي في الفعل كالعوض من الجر في الاسماء لما فاته من المشاركة فيه فيحصل لكل من قسمي المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب رفع ونصب وجر للاسم ورفع ونصب وجزم للفعل وقيل قائله حفيد المص انما اختص الجزم به اي بالفعل لانه لو دخل الاسم لادى وجوده لعدمه وما ادى وجوده الى عدمه

كان

41

كان باطلا فدخوله الاسم يكون باطلا ولما كانت الاولى نظرية استدل عليها بقوله وذلك لان التنوين من الاسماء اذا جزم التقى فيه ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن الاول فيودي وجود الجزم الى عدمه وعين التنوين يحول عليه ضرب الباب على سنن واحد وقدم الرفع لعدم استغناء الكلام عنه لانه علامة العمدة كجاء زيد ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان عامله قد يكون فضلة والعمل له بالاصالة فيكون معموله اصلا بالنسبة الى المجرور ثم الجر لاختصاصه بالاشرف الذي هو الاسم وكون الحركات انواع الاعراب جار على مذهب من يرى ان الاعراب هو ما اختلف به اخر المعرب بمعنى انه لفظي فتكون انواع الاعراب نفس الحركات لانه اختلاف اخر المعرب على ما هو مذهب الكوفيين من انه معنوي فالاعراب جنس والرفع اختلاف مخصوص هو نوع منه علامته الضمة وما ناب عنها والنصب اختلاف مخصوص هو نوع منه علامته الفتحة وما ناب عنها وهكذا الباقي وعبر بالانواع دون الالقاب المعبر بها بعضهم لان الاعراب عنده لفظي فالرفع نفس الاعراب وكذا الباقي ولا يكون الشيء لقب نفسه كما انه لا يكون علامة نفسه ولان من حق اللقب ان يصدق على ما اللقب كان يقال الاعراب الرفع وكذا البواقي وهو ممتنع لاستلزام حمل الاخص الذي هو الرفع مثلا على الاعم الذي هو الاعراب ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول وعلامات فروع نائبة عنها وجملة العلامات اربع عشرة علامة اربع اصول وعشر تنوب عن تلك الاصول فللرفع اربع علامات وللنصب خمس علامات وللجر ثلاث وللجزم علامتان اشار الى الاول بقوله فيرفع اي المرفوع من اسم وفعل ارجع الضمير في قوله فيرفع الى المرفوع من اسم وفعل الدال عليه زيد يقوم بضمة قال ابو حيان كان القياس على مذهب البصريين ان يقولوا برفعة وكذا ينصب بنصبة ويجر بجرة ولكنهم توسعوا في العبارة وذلك ان الضمة والفتحة والكسرة وكذلك السكون القاب البناء وهم لا يجرون حركات البناء في مقام حركات الاعراب وينصب اي المنصوب فيهما بفتحة ويجر اي المجرور من اسم بكسرة ويجزم اي المجزوم من فعل يجد فيه حركة فالضم علم و مسماه الرفع وكذا الباقي وقدم ان هذا هو الاصل لان الاعراب بالحركات والسكون اصل للاعراب بالحروف والحذف فلا يعدل عنهما الا عند تعذرهما وخرج عن ذلك الاصل باعتبار المحل الاثاني سبعة ابواب واما الثاني فانه عشرة كما قدمنا

اعرب بغير ما ذكر وتسمى ابواب النيابة لان الاعراب الواقع فيها ناب عن الاصل ووجه انحصارها في سبعة ان النائب فيها اما حرف عن حركة وهو باب الاسماء الستة وباب المثنى وباب جمع المذكر السالم او حركة عن حركة وهو باب الجمع بالالف وتاء وباب ما لا ينصرف او حرف عن حركة وحذف عن حركة او سكون وهو باب الامثلة الخمسة فان رفعها بالنون على طريق النيابة وحذفها عند دخول الناصب نيابة عن حركة وحذفها عند دخول الجازم نيابة عن السكون او حذف حرف نيابة عن سكون وهو باب الفعل المعتل بالواو والالف والياء وقدم الاسماء الستة لكونها مفردة والمفرد سابق على المثنى والمجموع واتبعه بالمثنى لكونه يليه ثم اتى بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم وانكان هذا يعرب بالحركات التي هي الاصل في المعربات لشرف المذكر ثم بما لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم بالامثلة الخمسة قبل الفعل المعتل لصحة اخرها في غالب الاحوال نحو يضربان ويا كلان وغير ذلك وقد تكون معتلة الاخر نحو يغزوان ويرميان لكي كان الاولى ان يبدا بما ناب فيه حركة وهو ما لا ينصرف وان شاركه في ذلك ما جمع بالف وتاء لانه مفرد كما في التسهيل والشذور فان اولى ابواب النيابة فيهما ما لا ينصرف لانه اقرب الى الاصل من حيث انه اعرب بالحركات وحيث بدا بالاسماء الستة وخالف الاولى فكان ينبغي ان يثنيها بما لا ينصرف لكونه مفردا وان لزم منه الفصل بين ما يعرب بالحروف بما يعرب بالحركات اذ يلزم منه وقوع ما لا ينصرف بين الاسماء الستة والمثنى اذا تقرر هذا فالاسماء الستة وما عطف عليها من المثنى وغيره مما سياتي منصوب خبر قوله والنصب على الاستثناء مما قبله فكانه قيل يعرب المعرب من الاسم والفعل بالحركات والسكون على الاصل وهذا هو الباب الاول ما خرج عن الاصل وهي ابوه واخوه وحموها وفوه وهنوه وذو مال اي صاحبه انما اضافها الضمير الغائب لوجهين الاول للتنبيه على ان الحم من اقارب الزوج كابيه واخيه فلو اضافها الى الكاف لم يعلم ذلك الثاني انه لو اضافها الى الكاف لزم اضافة الحم الى المخاطب وفي الخطاب به بشاعة وسوء ادب لما سيجيء من معناه وبعضهم عدها خمسة بنقص الهن متكلا جواز تمامه اي اعرابه بالحروف برد لامه كما سيجيء نقله عن الفراء والزجاجي والاسماء الستة علم على هذه الامثلة بالغلبة بمعنى انه كثر اطلاقها عليها حتى صارت

بحيث

42

بحيث انا اطلقت لا تتناول غيرها كلفظي العبادلة والعشرة بالنسبة الى الصحابة رضي الله عنهم لفظ العبادلة غلب على عبد الله ابن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله ابن الزبير رضي الله عنهم واما عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه فانه قد مات قبل اشتهار هذه اللفظة عليهم وما وقع في الاوضح من قوله كابن عباس وابن عمر وابن العاص وابن مسعود غلبت على العبادلة فصحيح لان كلامه فيما غلبت على العبادلة لا فيمن غلبت عليهم العبادلة فتامل لئلا يشتبه عليك احد الاعتبارين بالاخر ولفظ العشرة غلب على ابي بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف وابي عبيدة ابن الجراح رضي الله تعالى عنهم دون ما عداهم وان اطلقت الاسماء الستة على غيرها فتوسع اي مجاز والحم اقارب الزوج مطلقا ابا كان او اخا او غيرهما كالعم وابن العم والخال وابن الخال هذا الضمير كما ذكر وقد يطلق على اقارب الزوجة ابا كان او اخا او غيرهما لكنه قليل والهن اسم يكنى به عن اسماء الاجناس قال في الصحاح كلمة ومعناها شيء تقول هنا هنك اي شيئك وقيل مختص بما يستقبح التصريح به من العورة وفعل القبيح وغير ذلك وقيل عن الفرج خاصة قال ابن الدهان هو كناية عما يقل وكثرت الكناية به عن الفرج ومثله ذو مال المضافة الى اسم جنس ظاهر وذو المضافة الى علم نحو انا الله ذو بكة او وصف نحو قوله تعالى وفوق كل ذي علم عليم وجملة نحو اذهب بذي تسلم اعلم ان ذو وضعت للتوصل الى الوصف باسماء الاجناس فان وقعت مضافة الى غيرها حمل على الندور او التاويل فاضافتها الى العلم نادرة واما اضافتها الى الوصف في قراءة ابن مسعود فهي مؤولة اما بجعل العالم مصدرا كالباطل فيكون في معنى القراءة المشهورة او بجعل ذي زائدة كما جوزها بعضهم ومن اضافة المسمى الى اسمه اي وفوق كل شخص يسمى عالما او يقال له عالم عليم واما اضافتها الى الجمل فنادرة ومعنى اذهب بذي تسلم اذهب في وقت صاحب سلامة ذكره المص في شرح التسهيل ولم يذكر اضافتها الى الضمير نحو قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه والذي جسرهم على ذلك كون الضمير عائدا الى اسم الجنس واضعف منه من يقول اللهم صل على محمد وذويه من قيل ان الضمير لا يعود الى اسم

جنس فلو قال كما في العمدة وذو المعرب لكان احسن لان المقصود دخولها على هذه اللغة فلابد من قيد يدخلها والتقييد بالمعرب ليخرج ذو الطائية وهذا التقييد لا يحتاج اليه هنا لان التي بمعنى صاحب
بها مضافة وذو الطائية توصل بالجملة قال المشهور بناؤها وقد تعرب فتجري مجرى ذو المعرب كما قال ابن مالك وقد روي بيت سحيم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا بالاعراب والمشهور
منذ وعندهم فالاسماء حينئذ ستة بضم الطائية على لغة الاعراب فترفع بالواو ونيابة
عن الضمة نحو قوله تعالى وابونا شيخ كبير وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة نحو ان اباناٰ لفي
ضلال مبين وتجر بالياء نيابة عن الكسرة نحو ارجعوا الى ابيكم ولاعرابها بهذه الاحرف الثلاث
شروط اربعة ان تكون مفردة فلو ثنيت باء قلت جاء ابوان واخوان مثلا او جمعت جمع تصحيح
نحو جاء ابون واخون ولم يجمع هذا الجمع منها غيرهما او جمع تكسير نحو جاء ابي اباهم اعربت
اعراب المثنى بالالف والياء وذلك المجموع بالواو والياء ان كان جمع تصحيح وبالحركات ان كان
جمع تكسير وان تكون مكبرة فلو صغرت اعربت بحركات ظاهرة نحو جاء ابيك واخيك
وان تكون مضافة لغير ياء المتكلم ولو تقديرا كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا هو للعجاج
من قصيدة قال العيني وفاعل خالط ضمير يرجع الى قوله كان ذا فدامة منطفا قطف من عنائه
ما قطفا ومفعوله صهباء في قوله صهباء خرطوما عقارا قرقفا وقوله من سلمى يتعلق بقوله خالط
وقوله خياشيم بدل منه بدل البعض من الكل وفا عطف عليه وفيه الشاهد اذ اصله وفاها
وكل ذلك خطأ اما اولا ففي قوله ان فاعل خالط ضمير يرجع الى ذا فدامه واما ثانيا ففي
قوله ومفعوله صهباء واما ثالثا ففي قوله ان خياشيم بدل من سلمى بدل البعض واما رابعا
ففي قوله وفا عطف عليه وتبين ذلك بسياق الابيات على ما ذكره السيرافي وغيره وهي
كان ذا فدامة منطفا قطف من اعنابه ما قطفا فعمها حولين ثم استقى وفاسبها خرطوما
عقارا قرقفا الى ان قال خالط من سلمى خياشيم وفا ففاعل خالط انما يرجع الى قوله صهباء
ومفعوله خالط قوله خياشيم وهو منصوب لا مجرور وفا منصوب بالالف
معطوف عليه ولو كان خياشيم بدلا من سلمى بدل بعض من كل كما قال لكان فا مجرورا
بالياء معطوفا عليه وصهباء مفعول لقوله استود فلا لقوله خالط والفدامة

والفدام

والفدام بكسر الفاء هنا شيء يشده العجم والمجوس على افواهها عند السقي كما في القاموس وقال
السيرافي ذا فدامة وهو هنا خادم يخدمه وقد شده وقد ذكر الجوهري البيت وذكر في معناه
ما ذكرناه وما ذكره السيرافي ومنطفا بتشديد الطاء المهملة وفتحها اي مقرطا والمنطفة
والنطفة بالتحريك القرط الذي يعلق في شحمة الاذن والخرطوم بضم الخاء المعجمة والطاء وسكون
الراء بينهما الخمر السريعة الاسكار واول ما يجري من العنب قبل ان يداس والقرقف والعقار
الخمر يعني انه قطف العنب ثم عصره فسقاها حولين ثم استودها اي صبها في الاناء كما ذكر
في الضياء استود فا اللبن صبه في الاناء وقال في القاموس استود فا الشيء استقطرها
فيكون المعنى على ما قاله انه قطف العنب ثم غم حولين قبل عصره ثم استقطره اي عصره يعني
بذلك طيب كهنها او خمرة ريقها كما افاد الشيخ عبد القادر المكي في حاشيته على الاوضح
اي خياشيمها وفاها فلو اضيفت الى الياء اعربت على الاصح بحركات مقدرة كما تقدر الحركات
على اخر المقصور وعليه الجمهور وذهب بعض الى انه مبني لاضافته الى مبني بناء على ان ذلك من
اسباب البناء وعليه الجرجاني وابن الخشاب قال الشيخ الرضي واعلم انه مذهب النحاة ان
باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المص لانه عده في قسم المعرب المتعذر اعرابه بدليل
اعرابه نحو غلامي وغلامك وغلاماي ومن ابن لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب للبناء
بل لها شرط كما يجيء في الظروف المبنية وقبل انه واسطة وعليه ابو الفتح بن جني لا مبني لعدم
سببه ولا معرب لعدم ظهور الاعراب فيه وهذا فاسد لان المعرب غير منحصر فيما يظهر فيه
الاعراب فالمضاف الى الياء من قبيل المعرب المقدر اعرابه تعذرا وكلها تضاف الى الياء الا ذو
لما تقدم من انها لا تضاف قياسا الا الى اسم الجنس وان تكون غير منسوب اليها معطوف
على ان تكون مفردة فلو نسب اليها كانت معربة بالحركات نبه عليه ابن الصائغ والهواري
كابوي واخوي وغيرهما من النحاة وهو اي هذا الشرط يستغنى عنه باشتراط الاضافة
وهو ظاهر فاذا توفرت هذه الشروط اجتمعت اعربت بالحروف واستغنى عن التصريح بذكرها
فيها المتفق عليها كذلك في ضمن الامثلة كما استغنى عن تقييده ذو بمعنى صاحب وفو بالخلو من الميم
لكونه اتى بهما كذلك فان لم يخل الفم منها اعرب بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه ودونه منقو

وبحركات مقدرة مقصورا ولك تثليث فائه قصرا ونقصا لف ونشر غير مرتب فان النقص
يرجع الى التضعيف ميمه وعدمه نحو هذا فم ورايت فما ونظرت الى فم بالتخفيف وبالتضعيف
والقصر نحو هذا الفما ورايت الفما ونظرت الى الفما واتباعها اي فائه لميمه فهذه عشر لغات
افصحها فتح فائه منقوصا واقتصر في التسهيل على تسع وترك العاشرة وانما اعربت الاسماء
الستة بالحروف لان الحروف وان كانت فروعا عن الحركات الا انها اقوى منها لان كل حرف
علة كحركتين فكره استبدادا اي استقلال المثنى والمجموع الفرعيين عن المفرد بالاعراب
يتعلق بالاستبداد بالاقوى متعلق بالاعراب فاختار واحد هذه الاسماء من بين المفردات
وجعلوها معربة بالحروف فيكون في المفردات الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوى وهو
الحرف وخصوا هذه الاسماء لشابهتها المثنى والمجموع في ان اخرها حرف علة يصلح للاعراب
وفي استلزام كل منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ فان الاخ يستلزم ان يكون له اخ والاب للابن
فان الاب يستلزم ان يكون له ولد وخصوا ما ذكر بحال اضافتها ليظهر ذلك اللازم
فتقوى المشابهة بالمثنى والمجموع وفضلت اي ميزت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف
الثلاثة لاصالتها بالافراد دونهما لفرعيتهما وقد تقدم من انها معربة بالحروف وهو
المشهور من اقوال عشرة هذا اولها ذهب اليه قطرب والزيادي والزجاجي من
البصريين وهشام من الكوفيين في احد قوليه وعليه ابن مالك وابن الحاجب والمحققون
وتوجيهه انك اذا قلت جاء ابوه اصله ابُوُه استثقلت الضمة على الواو ثم نقلت الى
ما قبلها فبقيت الواو ساكنة دالة على الرفع واصله حالة النصب رايت ابَوَه قلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لتدل على النصب واصله حالة الجر مررت
بابوِه استثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها لتدل على الجر وكذا سائرها ففي حالة الرفع النقل وفي حالة النصب
القلب وفي حالة الجر النقل والقلب فهذا الحكم لا يختلف حالة الاضافة الى المظهر
والمضمر الا مع ياء المتكلم قال ابن مالك في شرح التسهيل وهذا اسهل المذاهب
وابعدها عن التكلف قال المرادي قلت ولكنه مستلزم لخروجه عن الاصل اذ اصل

الاعراب

الاعراب ان يكون بالحركات ولعدم النظير اذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه
الاسماء ولبقاء فيك وذي مال على حرف واحد لان الاعراب زائد ولا يوجد ذلك في المعربات
الا شذوذا انتهى وهذا معنى قوله ورد بان الاعراب زائد على الكلمة فيؤدي الى بقاء فيك وذي مال
على حرف واحد ولا نظير لذلك واجيب بانه لا محذور في جعل الاعراب بحرف من نفس الكلمة اذا
صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع من نفسها وهو علامة التثنية والجمع اقول قد قدمنا
ان خروجها عن الاصل فتذكر وقوله لبقاء فيك وذي مال على حرف واحد قلنا اي محذور
يلزم من جعل الاعراب من اصل الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من اصلها
كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من اصلها اعني علامة التثنية والجمع
اذ هي من اصل المثنى والمجموع ولا يخفى عليك ان ما نقلناه من المرادي مع ما ذكرناه هو معنى قوله
ورد الخ والتعليل الذي ذكره ينتقض بما اذا اضيفا الى ما فيه الالف واللام نحو فو العباس
وذو الفضل فان الواو تسقط لالتقاء الساكنين فيبقى كل منهما على حرف واحد وهو جائز
بالاتفاق الثاني انها معربة بالحركات ذهب اليه سيبويه فاعرابها عنده كاعراب المقصور لكن
اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرء وابنم ثم
حذفت الضمة للاستثقال فبقيت الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال
فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
واعترض عليه باربعة اوجه الاول انه ما النكتة في مخالفة الاربعة منها اعني محذوفة
اللام اخواتها من نحو يد ودم في ردها اللام في الاضافة الثاني ما الغرض من ردها ان لم
يكن لاجل الاعراب بالحروف الثالث اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب قليل
الرابع يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهلا يجعلها مثلها في كونها
اعلاما على المعاني وهذا المذهب هو ما اشار اليه بقوله وقيل انها معربة بحركات مقدرة
على احرف العلة كما في المقصور واتبع فيها ما قبل الاخر للاخر رفعا ونصبا وجرا وهو مذهب الجمهور
وصححه جماعة منهم المص وابن مالك ورجحه بان الاصل في الاعراب ان يكون بحركات ظاهرة
ومقدرة فاذا امكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه وقد امكن في هذه ورجحه

بعيد ذلك مما يطول ايراده ثم نعقبه وقد ذكرنا ما فيه مقنع الثالث ما حكاه ابن الحاجب
ان الظاهر من مذهب سيبويه انها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف قال لانه
قدر الحركات ثم قال في الواو وهي علامة الرفع ويرده حصول الكفاية باحدهما فلا حاجة الى
الاخر وقد يقال المراد ان الواو موضع علامة الرفع وهو مذهب الكسائي والفرا الرابع ذهب
المازني الى انها معربة بالحركات والحروف متولدة منها للاشباع كما في قول الشاعر وانني
حيث ما يثني الهوى بصري من حيث ما سلكوا ادنو فانظور اي فانظر وهذا ضعيف
لان ذلك لا يقع الا في الضرورة ويسوغ حذفه ان لم يحصل اختلال في الوزن وايضا
يبقى فوك وذو مال على حرف واحد الخامس ذهب الجرمي الى انها معربة بالتغير والانقلاب
في حالتي الجر والنصب وبعدمه في الرفع ويلزم على قوله ان لا يكون في الرفع اعراب ظاهر
وهو مرد ودلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة السادس ذهب بعضهم
الى انها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف وليست منقولة بل هي الحركات قبل هذه
الحروف قبل ان تضاف فثبتت الواو في الرفع لاجل الضمة وانقلبت ياء لاجل الكسرة
والفا لاجل الفتحة وهو فاسد السابع ذهب الربعي الى انها معربة بحركات منقولة من حروف
العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاح ما قبلها وهو ضعيف
لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه
الثامن ذهب السهيلي الى ان فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف وان اباك
واخاك وحماها وهناه معربة بالحروف وفساده ظاهر التاسع ذهب الاخفش الى ان
الحروف دلائل الاعراب فانا قلت جاءني اخوك فهو مرفوع بضمة مقدرة على الخاء والواو
دليل عليها وهكذا البواقي كما هو مذهبه في المثنى والمجموع وبطلانه واضح العاشر
ذهب بعضهم الى ان الحروف حروف اعراب ولا اعراب فيها ظاهر ولا مقدر فهذه خلاصة
ما اطلقت عليها ولا يترتب على هذا الخلاف ثمرة يعتد بها والافصح استعمال الهن مضافا
كغد يعني ان الافصح ان يقع في الاستعمال منقوصا حال اضافته تقول هذا هنه وهكذا باقي
احواله اي منقوصا بيان للتشبيه بغد معربا بحركات ظاهرة كاعراب غد ونحوه مما حذفت

لامه اعتباطا لغير علة وجعلت نسيا منسيا وجعل الاعراب على عينه فهذا هنه شاذ بالنقص
افصح من هنا هنوه بالاتمام ومنه الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا
تعزى بمثناة فوقية مفتوحة فمهملة مفتوحة فزاي مشددة اي من انتسب وانتمى وهو الذي
يقول يا لفلان ليخرج الناس معه الى القتال في الباطل فاعضوه بهمزة مفتوحة وعين مكسورة
وضاد معجمة مشددة اي قولوا له اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك
استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذي اراده اي عضك بذكر ابيك الذي انتسبت
اليه عسى ان ينفعك واما نحن فلا نجيبك فلا تكنوا اي لا تذكروا الكناية الذكر وهو الهن
بل اذكروا له صريح اسم الذكر وهو المعروف وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف وبعدها
نون والشاهد في قوله بهن ابيه حيث اتى به منقوصا محذوفا اللام معربا بالحركات دون
ان يقول بهنا بيه معربا بالحروف واعلم ان لغة النقص مع كونها اكثر استعمالا هي افصح قياسا
لان ما كان ناقصا في الافراد فحقه ان يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد المحذوفة لامها في الافراد
وجعل الاعراب على ما قبل اللام استصحبوا ذلك حال الاضافة فاعربت بالحركات قال المص
في شرح الشذور وفي كلامه هنا اشارة الى ان اعرابه بالحروف لغة قليلة وهو كذلك
لقلتها ولكونها غير مشهورة لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاج فادعيا ان المعرب بالحروف
خمسة اسماء لا ستة وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الاسماء ولم ينبهوا على قلة اعرابه
بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن قال ابن مالك في شرح التسهيل بعد ذكر ما تقدم ومن لم
ينبه على قلته فليس بمصيب وان خلى من الفضل او في نصيب ولا يخفى ان المراد بالنقص هنا
النقص اللغوي لا النقص النحوي كما في قاض وحذفنا الاخر وجعل ما قبله اخرا ولا يختص
النقص بالهن بل يجوز بقلة في الاب والاخ والحم ومنه قوله بابه اقتدى عدي في الكرم ومن
يشابه ابه فما ظلم قاله رؤبة الضبي في ابيه عودا الى عدي بن حاتم والمعنى ان عديا اقتدى
بابيه حاتم في الجود والكرم ومن يشابه اباه في صفاته فما ظلم في الاقتداء لانه وضع الشيء
في محله والظلم وضع الشيء في غير محله والشاهد في الكلمتين حيث جعل اعرابه على العين
وحذفا للام وحكى ابو زيد جاءني اخك والفراء هذا حمك فدل ذلك على انه لغة لا ضرورة

اذ قد وقع في النثر ولا ضرورة فيه على الاصح ويجوز في الاب وتاليه ايضا وهي الاخ والحم
القصر وهو التزام الالف مطلقا في اخرها فتقول جاء الابا والاخا والحما وهكذا باقيها لانها
وهو اشهر فيها من النقص وقد علمه كقوله وهو ابو النجم ان اباها وابا اباها قد بلغا
في المجد غايتاها او قبله واها لسلمى ثم واها واها هي المنى لو اننا نلناها يا ليت عينها لنا وفاها
بثمن نرضي به اباها ان اباها الخ والشاهد في اباها الثالث فانه مجرور بحركة مقدرة على
الالف اذ لو كان معربا بالحروف لقيل ابيها بخلاف الاول والثاني فانهما يحتملان الاعراب
بالحركة وبالحرف وقول بعضهم مكره اخاك لا بطل قصته ان جبانا معروفا بالجبن وجد
في معركة فانكر عليه ذلك من يعرف حاله فاجاب بذلك ومكره خبر مقدم او مبتدا واخاك
مرفوع اغنى عن الخبر على قول الكوفيين والاخفش من عدم اشتراط الاعتماد وحكي عن
الاصمعي انه يقال للمراة حماة وجه الاستدلال بهذه اللفظة ان التاء فيها زيدت
على بنية المذكر للدلالة على التانيث فيكون المذكر حما على وزن فتى وهو مقصور فهي
بمنزلة التا من قولك فتاة لا ان نفس هذه اللفظة مقصورة لانها معربة بالحركات الظاهرة
ويقال فيه حمو كقرو بفتح القاف وسكون الراء وبواو وحماء كقرء كالاول الا ان في مكان
الواو همزة وحماة كخطاة بفتح الخاء والطاء وفي الاخر همزة وصريح كلامه في التسهيل
انه اذا ماثل واحدا من هذه الثلاثة اعرب بالحركة وبقي هنا مباحث يطول المقام بايرادها
وفيما ذكرناه مقنع والا المثنى وهو ما دل على الاثنين لم يدخل فيه نحو شفع وزكا ليحتاج
الى اخراجه بقوله واغنى عن المتعاطفين لان مدلوله زوج لا اثنان وهو يصدق بهما
لانه يدل عليهما فهو كالحيوان الصادق بالانسان ولا يقال انه يدل عليه كالزيدات
اصله زيد وزيد فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار والمراد بالمتعاطفين المتفقان
في اللفظ بدليل شرطهم في التثنية اتفاق اللفظ فسقط ما قيل من ان هذا الحد غير مانع
لشموله لنحو العمرين والقمرين والقلم احد اللسانين فيما غلب احد اللفظين فيه على الاخر
اما لخفة او لشرف ولك ان تقول لشمول التعريف لما ذكر شعين فان المص قال واخراج هذا
النوع من باب المثنى لا يعرف لغير الناظم ولا نجد احدا يذكره فيما حمل على المثنى سواه لعلمهم

شمول اسم المثنى له وذلك انما جاز بعد ان قدر تسمية الشمس قمرا ونحوه ويشترط في كل ما يثنى
ثمانية شروط وهي الافراد فلا يجوز تثنية المثنى والمجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له
في الاحاد اتفاقا واما غيره من جموع التكسير فظاهر كلام ابن مالك جواز تثنيته وقال غيره
ان تثنية الجمع واسم الجمع واسم الجنس غير مقيسة والاعراب فلا يثنى المبني واما نحو اللهم
منان ومنين فليستا لزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية يدل على ذلك حذفهما وصلا واما يا زيدان
ولا رجلين فانهما ثنيا قبل البناء واما هذان واللذان ونحوهما فصيغ وضعت للمثنى وليست
من المثنى الحقيقي عند النحاة وعدم التركيب فلا يثنى المركب تركيبا اسناديا اتفاقا واختلف
في تثنية المركب تركيبا مزجيا نحو بعلبك وسيبويه وصحح اكثرهم المنع لشبهه بالمحكي
ولعدم السماع واما الاعلام المضافة فيستغنى فيها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف
اليه وجمعه واجاز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما معا فتقول ابو البكرين واباء البكرين
والتنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته لان المثنى يدل على متعدد والعلم واحد لا تعدد في مدلوله
فاذا اريد تثنيته قدر تنكيره ولذلك لا تثنى الكناية عن الاعلام نحو فلان وفلانة لانها
لا تقبل التنكير فلت وهذا هو الداعي الى القول بان نحو هذين واللذين مبني لا مثنى لعدم قبوله
التنكير فتدبر واتفاق اللفظ فنحو القمرين والعمرين والخال احد الابوين من باب التغليب
وقد تقدم الكلام فيه واتفاق المعنى فلا يجوز تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة
كقولك قران الطهر والحيض وعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب وغير ذلك فمنع ذلك
في شرحه على كافيته وقال لانه لم يوجد في كلامهم مثله وجوزه في شرح المفصل على الشذوذ وجوز
الحريري والاندلسي وابن مالك ذلك قال الاندلسي يقال العينان لعين الشمس وعين الميزان فهم
يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي
رحمه الله وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء احكمها كذا وفي موضع
العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما القيت عينا فانها تعم في مدلولاتها المختلفة كالفاظ العموم
سواء وهنا بحث طويل الذيل يطلب من شرح المختصر للعلامة العضد وحواشيه ووجود
ثان له في الخارج فلا تثنى الاسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود كشمس وقمر اذا قصدت

الحقيقه وان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنية نحو سوآء فانا كثرهم لا يثنيه استغنآء عنه بتثنية سى فقالوا هما سيان ولم يقولوا سوآن على ان ابا زيد قد حكاه عن بعض العرب فان توفرت هذه الشروط فيرفع حينئذ بالالف نيابة عن الضمة كجآء الزيدان ويقال فيه مثنى حقيقة والاجمع المذكر السالم بنصبا اليه على انه صفة لجمع المذكر وجوز بعض المتاخرين ان يكون صفة للمذكر قال لانه هو السالم حقيقة وهو جيد وعطفه على ما قبله قبل انهآء الكلام على المثنى لجمعهما فى حالتى انتصابالجر والنصب لاشتراكهما فيهما محافظة على الاختصار وتفننا فى العبارة وهو ما دل على اكثر من اثنين مع سلامة بنآء مفرده ويشترط فيه ما اشترط فى المثنى وزيادة على ذلك ان يكون مفرده علما لمذكر عاقل لاولى لم لم يدخل فيه نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى اما لان اسمآءه توفيقية ولم يسمع من الشارع اطلاقه عليه لان العقل يوهم النقص من القبائح الجائزة على صاحبه تعالى الله عن ذلك خال من تآء التانيث المغايرة لتآء عدة وثبة علمين وهو كل ثلاثى حذف منه حرف العلة فآء كان كعدة او عينا كثبة فانه من ثاب يثوب قال فى الصحاح فى باب البآء والثآء وثاب الرجل يثوب ثوبا وثوبانا رجع بعد ذهابه وثاب الناس اجتمعوا وكذلك الماء اذا اجتمع فى الحوض ومثاب الحوض وسط الذى يثوب اليه الماء اذا استفرغ وهو الثبة ايضا والهآء عوض عن الواو الذاهبة من عين الفعل انتهى وفى شرح التسهيل ان التآء فى ثبة عوض من اللام وهكذا يفهم من شرح القطر للمص ومقتضى كلامهم ان ما كانت التآء فيه عوضا من الفآء او اللام اذا جعل علما جاز جمعه بالواو والنون ما لم يكسر قبل العلمية كشفة وشفآء وما كانت التآء فيه عوضا من العين لا يجوز جمعه بالواو والنون اصلا كما نص عليه بعض المحققين وهذا مقتضى كلام الشارح فانه حكم لصحة جمع الاسم بان يكون خاليا من تآء التانيث المغايرة لتآء عدة وثبة اى بان يكون عوضا من الفآء واللام فعلم منه بطريق المفهوم وجواز جمعه اذا كان فيه التآء عوضا عن احدهما وكان علما وانما حملنا التآء فى كلامه فى ثبة على انها عوض من اللام دون العين لانه فى ذلك تابع للمص وابن مالك وقد ذكرنا ان التآء عوض من اللام عندهما او صفة لمذكر عاقل خالية بالنصب صفة صفة من تآء التانيث قابلة لها باطراد ليخرج نحو مررت

بقبيلة بنى فلان لان التآء انما لحقته خشية الالتباس اذ فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث فلم يجمع هذا الجمع لما سنذكره او دالة على التفضيل كالافضل والاعلم فانها تجمع هذا الجمع وان لم تقبل التآء وصواب الناظم عن هذا القسم بقوله او فى معنى ما يقبلها وانما جاز هذا القسم لانه يجوز ان يشتق من مادة كل منهما صيغة يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتآء كفاضل وفاضلة وعالم وعالمة فلا يجمع هذا الجمع نحو رجل لانه ليس بعلم وزينب لانه ليس بمذكر وفاشق علم لكلب لانه غير عاقل وطلحة لوجود تآء التانيث فيه واجازه الكوفيون فقالوا فى طلحة طلحون بسكون اللام ووافقهم ابن كيسان لكنه حرك اللام قياسا على طلحات وسيبويه مما ركب تركيب المزج واجاز المبرد جمعه نحو سيبويهون ويرق نحره مما ركب تركيب اسناد وكثير من النحويين لم يذكروا هذا الشرط لانه شرط فى مطلق الجمع والشارح تبع ذلك فى التسهيل ولا نحو حائض فانه وان كان صفة لكنه صفة مؤنث وسابق فانه وصف لمذكر لكنه لا يعقل وعلامة لانه وان قبل التآء لكنها ليست للتانيث بل للمبالغة كرواية وجريح وصبور مما يستوى فيه المذكر والمؤنث والاول بمعنى مفعول والثانى بمعنى فاعل وانما لم يجمع هذا القسم بالواو والنون لانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه نحو جرحى وصبرى وسكران لان مؤنثه على فعلى كسكرى فانه لم يجمع هذا الجمع ليفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان وليعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كالاصل له لانه على الزيادة واجاز ابن كيسان ان يقال احمرون وسكرانون واستدل بقول الشاعر فما وجدت بنات بنى نزار حلائل اسودين واحمرينا وهو عنده غير شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكرانات بنآء على تصحيح جمع المذكر والاصل ممنوع فكذا الفرع تنبيهات الاول اشترط فى التسهيل ان لا يكون معربا بحرفين احترازا عن المسمى بزيدين وزيدين واثنين وعشرين الثانى لا يشترط اتصاف كل فرد من افراد هذا الجمع بالفعل بل اتصافا لبعض كما فى الثالث المراد بالعاقل اعم من ان يكون حقيقة او تنزيلا ليدخل نحو قوله تعالى انى رايت احد عشر كوكبا

والقمر رايتهم لى ساجدين فاذا توفرت هذه الشروط فيرفع كل من الاسم وتلك الصفة بالواو المضموم ما قبلها ولو كان الضم مقدرا نيابة عن الضمة كجآء الزيدون والعاقلون فيدخل فيه نحو المصطفون فان اصل المصطفيون تحركت اليآء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم حذفت لالتقآء الساكنين فالضمة قبل الواو بالنظر الى الاصل واشار الى ما اشتركا فيه من الاعراب بقوله ويجران وينصبان باليآء المكسور ما قبلها ولو تقديرا ليدخل فيه نحو مررت بالمصطفين المفتوح ما بعدها فى الجمع وفى المثنى بالعكس فانه مفتوح ما قبلها مكسور ما بعدها كالزيدان والزيدين نيابة عن الكسرة والفتحة وجعلت اليآء علامة لهما حملا للنصب على الجر لاشتراكهما فى كون كل منهما فضلة يتم الكلام بدونه وهذا معنى قوله مستغنى عنه بخلاف الرفع فانه عمدة فى الكلام وانما حملوا النصب على الجر لا لنحو اليآء ان تكون للجر اذ علامته الاصلية الكسرة وهى بعض اليآء واختص المثنى فى الرفع بالالف والمجموع فيه اى فى الرفع بالواو لان المثنى اكثر دورانا فى الكلام من الجمع لانه يكون لمن يعقل ولغيره بخلاف الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة اليها فجعلوا الخفيف فى الكثير والثقيل فى القليل ليكثر فى كلامهم ما يستخفون ويقل ما يستثقلون قاله ابن اياز فى شرح الفصول وقيل لان مسمى المثنى اقل من مسمى الجمع وجرم الالف اقل من جرم الواو فاعطى الاعظم جرما للاكثر عددا ولولا حركة ما بعد علامة التثنية المزيدة بالرفع صفة ما لزم توهم اضافة فانه لولا النون لتوهم فى نحو رأيت زيدى الناصرين انه مضاف الى ما بعده او افراد اذ لولا النون لالتبس نحو المهتدين بالمفرد الذى هو المهتدى وفرارا من التقآء الساكنين بالحركة الاصلية يعنى ان النون زيدت لزوم توهم الاضافة او الافراد وحركت بالكسر فرارا من التقآء الساكنين بالحركة الاصلية فيه وهى الكسرة لانها اقرب الى السكون وربما فتح مع اليآء حكى الكسائى والفرآء فتح النون مع اليآء لا مع الالف وهى لغة واجازها بعضهم مع الالف واستدل عليه بقول الراجز اعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا وربما ضم مع الالف كما حكى الشيبانى عن العرب هما خليلان قال وهو لغة اذا كان مع الالف وفتح ما قبلها لان الالف لا يكون قبلها الا فتحة واليآء محمولة عليها ولان الفتحة خفيفة والتكثير وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل اليآء فى الجمع ليكون ذلك

دليلا على شدة الامتزاج لوجود الحركة المناسبة قبلهما ولسبلهما اى الواو واليآء من التغيير والانقلاب وذلك ظاهر وحركة نون الجمع المزيدة صفة نون الجمع ايضا كما فى المثنى لزوم توهم اضافة او افراد هربا من التقآء الساكنين كما ذكرنا فى المثنى وفتحت تخفيفا فى اللفظ لان قبلها فى الرفع واوا قبلها ضمة وفى النصب والجر يآء قبلها كسرة فلو ضمت او كسرت لثقل اللفظ جدا وربما كسرت بعد اليآء ضرورة كما فى قوله عرفنا جعفرا وبنى رياح وانكرنا زعانف اخرين واعربا بالحروف طلبا للمناسب من حيث انهما كالفرع بالنسبة الى ~~الاعراب بالحركات~~ للمفرد لكونهما بزيادة عليه والاعراب بالحروف فرع بالنسبة الى الاعراب بالحركات فاعطى الفرع للفرع تحصيلا لكمال المناسبة ثم الاسم ان اتى وكان صحيحا او معتلا جاريا مجراه بان كان ما قبل حرف العلة ساكنا كدلو وظبى او منقوصا كالقاضى او ممدودا غير ممدودة كرشا او ممدودة همزته اصلية كقراء ووضاء واحترز بقوله همزته اصلية من نحو كساء ورداء فان الهمزة فيه بدل من اصل وهى الواو فى الاول واليآء فى الثانى ومن الزائدة نحو علباء لحقته العلامة فى جميع ذلك من غير تغيير سوى فتح ما قبلها ورد يآء المنقوص فى نحو قاض فاذا ثنيت قلت قاضيان برد لامه المحذوفة لالتقآء الساكنين لزوال الموجب حذفها فاما المقصور فالفه اذا كانت زائدة على ثلاثة احرف سوآء كانت رابعة كملهيان او خامسة كعطبان او سادسة كقندعباه او بدلا من يآء كفتى او مجهولة الاصل بمعنى انه لا يدرى عن اى شئ قلبت وذلك نحو خسا بمعنى فرد فتقول خسيان وما ذكره من ان المجهولة الاصل تقلب يآء هو مفهوم قول سيبويه وهذا خلاف ما مشى عليه فى التسهيل واصلية واميلت قلبت يآء والا يكن واحدة مما ذكر فانها تقلب واوا بان كانت ثالثة بدلا من الواو كعصا او اصلا لكونها فى حرف او شبهه نحو الا وانا علمين فانك تقول الوان واذوان وكذلك تبدل واوا همزة الممدود المبدلة من الف التانيث فتقول فى حمرآء حمراوان ولم يذكر سيبويه غيره وربما صحت نحو حمراان وهو شاذ حكاه ابو حاتم وابن الانبارى عنهم او قلبت يآء نحو حمرايان وهذه لغة فزارة وربما قلبت الهمزة الاصلية واوا سمع قراوان ووضاوان فى تثنية قراء ووضاء ولم يذكر سيبويه فيها الا اقرار الهمزة وحكمه اذا جمع كما اذا ثنى من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثنى من هذا الحكم الا المقصور والمنقوص فانا نحرفهما بحذف

لالتقاء الساكنين ثم يفتح ما قبل الحرف المقصور لانه على ما حذف كما ذكرنا في المصطفين ويضم ما قبل حرف المنقوص في الرفع نحو جاء القاضون ويكسر في غيره نحو مررت بالقاضين ورايت القاضين مناسبة للحرف في الرفع لمناسبة الواو وفي غيره لمناسبة الياء وقد الحق بالمثنى والمجموع في الاعراب الفاظ شابهتهما في الدلالة على معناهما وان لم يكن منهما لفقد ما اعتبر فيهما من الشروط فالحق بالمثنى هنا اربعة الفاظ لفظان بشرط وهما كلا وكلتا ولا ينفكان عن الاضافة الى ظاهر او مضمر والشرط في الحاقهما كونهما مع الضمير فيرفعان بالالف وينصبان ويجران بالياء كالمثنى لانهما في الطلب اذا اضيفا الى ضمير غائب كانا تابعين للمثنى تاكيدا لحكاية الزيدان كلاهما فجعلا موافقين لمتبوعهما في الاعراب ثم اطرد ذلك الى الاعراب بالحروف فيهما اذا اضيفا الى ضمير متكلم او مخاطب بخلاف ما اذا اضيفا الى ظاهر فانهما لا يجريان على المثنى اصلا فلذلم يلحقا به اى بالمثنى ويحملوا اعرابهما بحركات مقدرة على الاخر كالمقصور نظرا الى ... اما اللفظ كقوله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها

وما ذكره في انهما اذا اضيفا الى المضمر اعربا بالحروف اعراب المثنى هو المشهور وحكى الكسائي والفراء ان بعض العرب يجريهما مع المظهر مجراهما مع المضمر نحو رايت كلي اخويك ووقع في مغني الجاربردي ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال الثلاثة كما في المضافين الى المظهر قال الرضي ولا ادري ما صحته قال شارح المصباح فان قيل هلا جعلوا اذا اضيفا الى المظهر اعراب التثنية دون الاضافة الى المضمر قلت لان التثنية في المضاف اليه ظاهرة حقيقة اذا اضيفا الى المظهر فلا يحتاج الى علامة تثنية اخرى فاما اذا اضيفا الى المضمر فالتثنية غير حقيقة لانهما ليس بتثنية هو من لفظه لانه معرفة فلو كان تثنية لوجب ان يكون نكرة بل اسم مرتجل وضع لاثنين فاذا اضيفا اليه كلا اعربا اعراب التثنية اظهارا لذلك المعنى ولا يضافان الا الى المثنى او ما هو في معناه كقول الشاعر فان الله يعلمني ووهبا ويعلم ان سنلقاه كلانا انتهى واعلم انهما لا يضافان الا الى معرفة بالشرط المتقدم وذهب ابن الانباري الى جواز اضافتهما الى المفرد بشرط التكرير نحو كلاي وكلاك محسنان واجاز الكوفيون اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها اى تاركة للغزل

وكلاهما



وكلاهما مردود اما الاول فلما عرفت واما الثاني فلان وضعهما لغرض التوكيد ولا يؤكد التوكيد المعنوي الا المعارف ثم اعلم ان الف كلا بدل من الواو والدليل على ذلك ابدالها تاء في كلتا واصلها كلوى كما ابدلوا في كلاء وتخمة واصلهما وكلاء ووخمة ولا يجوز ان تكون التاء زائدة لانه يلزم عليه وجود فعتل في كلام مهمل ولا وجود له ولا يجوز ان تكون التاء للتانيث لان تاء التانيث لا يجيء الا بعد ثلاثة احرف وهذه في وسط الكلمة فثبت ان التاء عوض من الواو والالف بعدها للتانيث كالفتحى وبشرى وذهب السيرافي الى انها بدل من الياء لسماع الامالة فيه كما ابدلوا الياء تاء في ثنتان اصله ثنيان وقد سمعت هذه الامالة عن العرب وفيه نظر لا ترجا عن العرب كلوان ولم يجيء كليان ولو كانت الفه منقلبة عن الياء لم يجيء كلوان وذهب الكوفيون الى ان الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للزومهما الاضافة قالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء قالوا ويجوز للضرورة استعماله للواحد قال في كلت رجليها سلامى زائدة كلتاهما مقرونة بواحدة وهذا مردود لانهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضميرا لمفرد اليهما ولوجب قلب الفيهما ياء وجرا اضيفا الى المظهر او المضمر كسائر التثنيات ولما كان الاعراب بالحروف فرعا من الاعراب بالحركات والاضافة الى المضمر فرعا من الاضافة الى المظهر جعل الفرع للفرع والاصل للاصل وتوضيحه ان الاضافة الى الظاهر اصل لان الضمير خلف الظاهر ولفظ كلا وكلتا مفرد ومعناه مثنى والاعراب بالحركات اصل فاذا اضيفا الى الظاهر الذي هو الاصل لوحظ لفظهما الذي هو الاصل واعربا بالحركات التي هي الاصل واذا اضيفا الى المضمر الذي هو الفرع لوحظ معناهما الذي هو الفرع واعربا بالحروف التي هي الفرع تحصيلا لكمال المناسبة ولفظان بلا شرط واليهما اشار بقوله وكذا اثنان واثنتان مطلقا اى سواء اضيفا الى ظاهر نحو جاء في اثنا الرجال واثنتا النساء او الى ضمير نحو جاءني اثناهم واثنتاهم ام لم يضافا لانه وضعهما وضع المثنى وانه لم يكونا مثنيين حقيقة انه لم يثبت لهما مفرد فلا يقال اث واث مثلا فواحد اثنين واحد من غير لفظه كما ان

واحد القوم رجل من غير لفظه فيعربان اعرابه بطريق الالحاق وان ركبا مع العشرة كما في اثنا عشر واثنتا عشرة وكلامه يوهم جواز اضافتهما الى كل ضمير لان الاطلاق فيتناول الاضافة الى جميع المضمرات وليس كذلك فان اضافتهما الى الضمير التثنية ممتنعة فلا يقال جاء الرجال اثناهما والمراتان اثنتاهما او اثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه نبه عليه في شرح اللمحة وذكر ابن الصائغ ان الاشهر انه لا يضاف اثنان واثنتان تنبيه قد علم معناه فيما مضى لم يذكر فيما الحق بالمثنى في الاعراب ما سمي به منه كزيدان مما كان ذكره كما ذكر فيما الحق بالجمع لان ما سمي به منه فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء هذا هو المشهور ويجوز ان يجري مجرى سلمان فيعرب باعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون فتثبت الالف في الاحوال الثلاثة وانما دخل عليه الجار بالكسرة كما هو شان الممنوع من الصرف كقوله الا يا ديار الحي بالسبعان وهو اسم موضع نقل من تثنية سبع والملحق بالجمع المذكر السالم في اعرابه اربعة احدها اسماء جموع وهي ما لا واحد لها من لفظها فانها لو بنيت لها اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو اولو نحو قوله تعالى ولا يأتل اولوا الفضل منكم والسعة ان تؤتوا اولي القربى ونحوه في ذلك تعبيره لاولي الالباب فرفعه بالواو ونصبه وجره بالياء كالجمع وعشرون اسم جمع ومفرده عشرة ولا يجاز اطلاقه على تسعة لوجوب اطلاقه الجمع على ثلاثة مقابل الواحد ووجب ان يقال عشرون بفتح العين والشين ليكون سالما وايضا يلزم صدق الثلاثين على تسعة لان ثلاثة مقابل الثلاثة وتما يمنع كون العقود جموعا انها تدل على عدد معين والجموع لا تدل على عدد معين واخواته وهو من ثلاثين الى تسعين بادخال الغاية وهو تسعون وعالمون بفتح اللام اسم جمع لعالم لا جمع له لاختصاصه بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده واختار ابن الصائغ انه جمع لا اسم جمع مراد به العموم للعقلاء وغيرهم ومفرده وان كان اسم جنس ففيه معنى الوصف لانه علامة على وجود صانعه اشار الى ذلك صاحب الكشاف وغيره وقال في الصحاح والعالم الخلق والجمع العوالم والعالمون اصناف الخلق وهذا يدل على انه ليس مختصا بالعقلاء وقال الرضي ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي يعلم منه ذات موجده فهو بمعنى الدال

انتهى وشذ ذلك اى ولكون شرط الجمع ان لا يكون اخص من مفرده لم يجعله سيبويه اى منع ان يجعل الاعراب بفتح الهمزة جمع عرب لان العرب خلاف العجم يعم الحاضرين والبادين اى اهل البادية والاعراب خاص بالبادين هذا قول ابن مالك ومن تبعه كابن الناظم وعلى ما قاله غيره كما نقلنا عن ابن الصائغ والرضي يكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط لان عالما اسم جنس وليس بعلم ولا صفة وقد تقدم ان الجمع الحقيقي لا بد ان يكون مفرده واحدا منهما بشروطه والثاني جموع لم تستوف الشروط منها اهلون جمع اهل واولون جمع وابل وهو المطر الغزير لانهما ليسا علمين ولا صفتين وقد نازع في الاول بعضهم فقال ان جمعه قياسي لانه جمع اهل وهو صفة لقولهم الحمد لله اهل الحمد وهو مردود بان اهلا الذي وصف به بمعنى مستحق وهو خلاف المجموع بالواو والنون فانه الذي بمعنى القرابة والثالث جموع تكسير وهو ما لم يسلم فيها بناء واحدها اعاد الضمير مذكرا الى الجموع وهو مؤنث نظرا الى الخبر وهذا هو الراجح في الضمير الواقع بين مؤنث ومذكر كما نص عليه المولى سعد الدين وغيره منها ارضون بفتح الراء جمع ارض فسكونها وجمع هنا الجمع لانه ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني سواد خطيب فوق اعواد منبر ومعنى البيت ظاهر وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها ولامها واو او هاء لقولهم في الجمع سنوات وسنهات ولمجيء الفعل على سانيت وسانهت واصل سانيت سانوت فقلبت الواو ياء لمجاورتها متطرفة ثالثة لحرف مفعول المجاوزة وبابه وهو كل ما كان جمعا لثلاثي حذف لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر كعزة وعزين وهي الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزي الى غير من تعتزي اليه الاخرى واصل عزة عزوة فالهاء عوض من الياء وعضة وعضين قيل لام عضة هاء وقيل واو فعلى الاول اصلها عضهة من العضه وهو الكذب والبهتان ويدل لهذا القول تصغيرها على عضيهة وعلى الثاني اصلها عضوة ويدل لهذا القول انها تجمع على عضوات والجمع كالتصغير يرد الشيء الى اصله بخلاف نحو ثمرة لعدم الحذف فلا يجمع هذا الجمع ونحو عدة وزنة غير علمين لان المحذوف فاؤه لا اللام واصلهما وعدة ووزنة بكسر اولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت وعوض منها الهاء ونحو يد ودم لعدم التعويض

من لامهما المحذوفة واسمهما يدي ودمي بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال
من يدي واختاره ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم من دمي وضعفه الجاربردي وحذف
اللام منهما على غير القياس وجعل الاعراب على عينهما وشذ ابون واخون وحمون ووجه شذوذها
انها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض بعد حذف لاماتها وبنو اسم لان العوض الهمزة لا التاء والا
وبنت لان العوض غيرها وهو الهمزة في الاول والتاء في الاخرى وبنو شاة وشفة لتكسيرهما على
شياه وشفاه فاستغنوا به عن جمع التصحيح وبنون جمع وقياس جمعه جمع السلامة ابنون
كما يقال في التثنية ابنان ولكن خالف تصحيحه اي جمعه على صورة التصحيح فان الجوهري ولم تزد
التاء تلحق موثثا لا ومذكره محذوف فتثنيته لغة تصريفية ادت الى حذف الهمزة وهي
الجمع بين العوض والمعوض عنه بخلاف التثنية فتدبر والرابع ما سمي به منه او مما الحق به
الى ياء وللدلالة على انه يجوز ان يكون ما يذكر بعد من الملحق ومما سمي به بعنا نك مخير بين العبارتين
وقد تبع في ذلك المص في الشرح كما يفهم من كلامه فيه عليون اسم لاعلى الجنة وهو في الاصل
جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من العلو وشبهه مما سمي
به كزيدون علما فهذا وما قبله من الانواع كالجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف ويجوز فيه
القسم المسمى به ان يجري مجرى غسلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات الظاهرة على النون
منونة ان لم يكن اعجميا فان كان كقنسرين امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف ولم يذكره
سيبويه سوى اعرابه بما كان عليه قبل التسمية وان يجعل كغسلين وزاد بعضهم ان يجعل كهارون
في التزام الواو وجعل الاعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة وان يلتزم الواو
وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي وزعم ان ذلك صحيح من لسان العرب فتلخص فيه اربعة مذاهب
وذكر في الاوضح وجها اخر وهو ان يجري مجرى عربون في لزوم الواو والاعراب بالحركات
منونة وما تقدم من ان المثنى والمجموع معربان بالحروف فهو المشهور من اربعة مذاهب فيهما
وكلها مستشكلة كما سنذكره ومذهب الخليل وسيبويه ان هذه الاحرف محال الاعراب
كالدال من زيد والحركات مقدرة فيها واختاره الاعلم وهو اقوى المذاهب ومع ذلك
فقد رد بما هو مذكور مع جوابه في المطولات لم يفهم هذا المذهب من كلام سيبويه

لانه قال حروف المد في المثنى والمجموع حروف اعراب ففهم منه بعض اصحابه ان الحركات مقدرة عليها
كما تقول الدال في زيد حرف اعراب بمعنى ان الاعراب يكون عليه وانما قلبت هنا ولم تقلب في المقصور
لان المقصور نظيره يظهر الاعراب في لفظه فان عصا كجمل وظهور الاعراب فيه ينبي عن تقديره
في عصا ويمكن ان يؤتى له بتابع ينبئ عن اعرابه الظاهر عن اعرابه الاصل ولا كذلك التثنية والجمع فان
نظيرهما وتابعهما يكونان مثنيين ومجموعين مثلهما فجعل قلب الحرف بمنزلة ظهور الاعراب
ويرد عليه بان هذا الاختلاف اذا كان عوضا من فقد النظير ودليلا على الاعراب لا يكون
لاختلاف العوامل فلا يتم الدليل على انهما معربان وقال ابو علي لا اعراب مقدر عنده سيبويه
على الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين والا لا فقلبت الياء الفا في التثنية
للحركة المقدرة وانفتاح ما قبلها وقد يجاب بانها انما لم تنقلب لئلا يستوي اللفظ في الاحوال
وقيل مذهب سيبويه ان حروف المد انفسها اعراب فالالف والواو بمنزلة ضمة والياء بمنزلة
كسرة واليه ذهب الفراء لانك متى اسقطتها اختل معنى التثنية والجمع وباسقاط الاعراب
يختل معنى الكلمة وفيه بحث ظاهر وذهب الزجاج الى انهما مبنيان لتضمنهما واو العطف
كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما اعرابا عنده بل كل واحدة صيغة مستانفة كما قيل في هذان
واللذان عند غيره ورده الرضي ونصه لانه لم يحذف المعطوف من خمسة عشر بل حذف حرف
العطف فبني اما في المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف فان قال بل المفرد الذي
لحقته علامة التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف لوقوعه على الشيئين والاشياء وعلامة
التثنية دليل تضمن المفرد واوا واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمن
من الهمزة الاستفهام او ان الشرطية قلنا بل اهدر معنى العطف ولو سلمنا ان اصله ذلك وجعل
المفرد في المثنى وانما على اثنين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كلا لم يقع على المفرد فلم
يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند التثنية الى علامتها لئلا يلتبس بالواحد
وكذا نقول جعل المفرد في المجموع واقعا على اشياء كلفظة كل فاحتيج الى علامة الجمع رفعا للبس
واطال البحث على عادته رحمه الله وفيما ذكرناه منه كفاية ومنهم من يلزم المثنى الالف مطلقا
في الاحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف كالمقصور ويدل عليه قوله قد بلغا في المجد

غايتاها وهي لغة بلحارث من كعب وقبائل اخر وانكرها المبرد وهو محجوج بنقل الائمة وهي احسن ما خرج
عليه قوله ان هذان لساحران ومنهم من يلزمه الالف والنون ويعربه بحركات ظاهرة على النون
لجعله يجري مجرى المفرد وذهب الجرمي الى ان الحروف علامة المثنى والمجموع وانقلابها علامة الاعراب
ويلزمه ان يكونا في الرفع بحركة مقدرة في الواو والالف والياء والحروف دلائل الاعراب وهو
مردود بانه تحصل الكفاية باحدهما كما رد على الكوفيين في الاسماء الستة وذهب الاخفش
والمازني والمبرد الى ان الحروف دلائل الاعراب لاحروف الاعراب ورده الرضي بانهم ان ارادوا
انها زيدت من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربان
وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلائل الاعراب فذلك ما اخترناه فتلخص مما ذكرنا
ان في الاعراب المثنى ثمانية مذاهب وفي اعراب الجمع ستة مذاهب وذكر الحجج والدلائل يطول
بايرادها الكتاب ولا اولات بمعنى ذوات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه
وهو ذات نظيرا ولو في كونه اسم جمع الا انا لو تخصص بالعاقل واولات بعيد وغيره واصله
الى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لاجتماعها مع
الالف والتاء المزيدتين فوزنه فعات ولم يذكر هنا ما حمل على جمع المؤنث السالم غيره ومثل
فكونه ملحقا به ما سمي به منه كاذرعات وعرفات بالتنوين فيهما هذا هو المشهور يعني اعرابه
على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية
وبعضهم يحذفه مراعاة للعلمية والتانيث ويعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع وبعضهم
يعرب هذا النوع اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول
راعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتانيث فترك تنوينه وهذا المسلك
يشبه تداخل اللغتين فانه اخذ من الاولى النصب بالكسرة ومن الاخيرة ترك التنوين فتحصل
في المسئلة ثلاثة اوجه وقد روي بالاوجه الثلثة قول امرئ القيس تنورتها من اذرعات
واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالي الرواية بجر اذرعات بالكسرة والتنوين وتركه بالفتحة
بلا تنوين ومعنى تنورتها نظرت الى نارها يقلبي من اذرعات وهي قرية من قرى الشام واصله جمع
اذرعة جمع ذراع ويثرب مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام سميت باسم الذي نزلها اس

الاولى ... (marginal gloss, partly illegible)

العماليق وهو يثرب بن عبيد وفي السنة منع اطلاق هذا الاسم عليها لانه من مادة التثريب
واما قوله تعالى يا اهل يثرب فحكاية عمن قاله من المنافقين وما جمع بالف وتاء مزيدتين على مفرده
وعدل عن تعبير غالبهم بجمع المؤنث السالم وان كان تعبيرهم بذلك جريا على الغالب كما
قال الخبيصي في شرح الكافية الى ما قاله متعلق بقوله عدل تبعا لابي حيان ليشمل علة العدول
ما كان مفرده مذكرا كحمامات واصطبلات وما سلم فيه بناء الواحد كما ذكر من نحو عرفات
باعتبار اصله وما تغير فيه ذلك كسجدات بفتح الجيم جمع سجدة بسكونها لكن يرد عليه ان التاء
جمع بالف وتاء هو المفرد ولا ينصب بالكسرة ويجاب بما قاله ابن الضايع بالضاد المعجمة شمس
الدين محمد بن عبد الرحمن تلميذ ابي حيان شارح الالفية وابن الضايع بالعين المهملة هو من
مشايخ ابي حيان شارح جمل الزجاج وكنيته ابو الحسن واسمه علي ان الذي جمع بهما معناه
الذي وقع عليه ما يجمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره اليه لا المفرد قبل
ضم غيره اليه وحاصله ان المنصوب بالكسرة المفرد الموصوف بالجمع والالف والتاء لا المفرد
بدونه واشترط كغيره ان تكون الالف والتاء مزيدتين احترازا عن نحو قضاة وابيات فان الالف
في الاول والتاء في الثاني اصليتان قال جدي رحمه الله في شرحه على الاجرومية ولا حاجة
الى هذه الزيادة فيه لطافة لا يخفى لان ذلك غير داخل تحت قولنا ما جمع بالف وتاء اذ المتبادر
من ذلك ان تكون الالف والتاء مستجلبتين لاجل الجمع ولهذا اقتصر ابن مالك على قوله وما
بتا والف قد جمعا فلا يحتاج الى ان يقال في عبارة الالفية بان المراد بالالف والتاء المزيدتان
كما يشير اليه تعلقهما بجمع كما ذهب اليه القاضي زكريا في حواشيه على شرح الالفية لابن الناظم
وذلك لان الجمعية في نحو قضاة وغزاة لم تستفد من الالف والتاء وانما استفيدت من صيغة
فعلة اذ اصلهما قضية وغزوة تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا الفين والذي يجمع
بالف وتاء قياسا مطردا خمسة انواع ذو التاء مطلقا سواء كان علما لمؤنث كفاطمة او لمذكر
كطلحة او اسم جنس كتمرة او صفة كنسابة ابدلت تاؤه في الوقف هاء ام لا كبنت واخت
ويستثنى من ذلك شاة وشفة وامة فلا تجمع بالالف والتاء على الاصح ولو سمي بها استغناء
بتكسيرها على شياه وشفاه واماء وعلم المؤنث كذلك سواء كان فيه التاء كما تقدم

اما لم تكن كزينب وسعدى وعفراء وسواء كان لعاقل كما ذكر ام لغيره قال ابن فلاح يشترط
ان يكون لعاقل فلو سميت ناقة بعناق او شاة بعقرب لم يجز جمعه بالالف والتاء قال في شرح التسهيل
ولم ير لغيره نعم يستثنى باب قطام في اللغة من بناه الا ما استثنى منهما لا فدعله وصفة مذكر
لا يعقل نحو ايام معدودات وجبال راسيات ومصغر اى مصغر الذى لا يعقل كفليسات
ودريهمات بخلاف مصغر المؤنث واسم جنس مؤنث بالالف سواء كان اسما كبهمى وصحراء
او صفة كحبلى وحلة سيراء واحترز من المؤنث بلا علامة كقدر وشمس ويستثنى فعلى فعلان
كسكران فلا يقال سكريات وفعلاء افعل فلا يقال حمراوات كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون
واجازه الفراء وهو قياس قول الكوفيين في المذكر ومحل الخلاف ما اذا كانا باقيين على الوصفية
فان سمى بهما جمعا بالالف والتاء بلا خلاف فاما فعلاء التى لا افعل لها من حيث الوضع كامرأة عجزاء
او من حيث الخلقة كامرأة عذراء فقال ابن مالك يجوز منع جمعها بالالف والتاء لان المنع فى
احمر ونحوه تابع لمنع الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر ومنعه غيره كما امتنع جمع اكمر واد
بالواو والنون ولا فعلاء لهما الا ما استثنى منه كما ذكرنا وما عدا هذه الخمسة شاذ مقصور
على السماع كسماوات فى جمع سما واشذ منه جمع بعض المذكرات الجامدة المجردة كسرادقات
وحمامات وارضات ويحذف له التاء استغناء بتاء الجمع فيقال فى فاطمة وطلحة فاطمات
وطلحات فان كان قبلها الف او همزة فكالتثنية يعنى ان كان قبلها الف مقصورة كانت
زائدة على الثلاثة كمعطات ومشترات او ثالثة كفتاة وقناة قلبت ياء فى الاول مطلقا
وردت الى اصلها فى الثلاثى فتقول فى الاول معطيات ومشتريات وفى الثانى فتيات
وقنوات وفيما فيه الف التأنيث المقصورة حبليات وان كان قبلها همزة اصلية نحو سقاءة
فتقول فيها سقاءات بيقاء الهمزة على حالها وان شئت قلبتها واوا فقلت سقاوات
وان كانت مبدلة من الف التأنيث نحو حمراء قلبت واوا نحو حمراوات وورد تصحيحها وقلبها
ياء نحو حمراءات وحمرايات وان كانت ملحقة كعلباء وكانت مبدلة من اصل ككساء ورداء
جاز فيه الوجهان والتصحيح اولى وورد حذف الهمزة الزائدة تقول فى خنفساء خنفسات
هذا واعلم ان ما ذكرنا من الاحكام فى المجموع بالالف والتاء فكالاحكام الجارية فى المثنى

ومنها

فلذلك شبهها به ويجمع حروف المعجم فما كان فيه الفتحا ز قصره ومده بالاجماع يجمع حروف المعجم
بالالف والتاء لانها اعلام فما كان قبله الف كالباء فانه يجوز قصره ومده بالاجماع فيقال فيه على
القصر بيات بقلبها لالف ياء وعلى المد باآت باقرار الهمزة وما ليس فيه الف يجمع كهذات نحو جيمات
ودالات فينصب بالكسرة وجوبا حملا للنصب على الجر قياسا على اصله وهو جمع المذكر السالم
فانهم حملوا فيه نصبه على جره لانجره بالياء وحملوا النصب عليه لاشتراكهما فى الورود فضلة
فى الكلام كما تقدم وقد يجيء اطلاقه انه ينصب بها وان كان محذوف اللام كثبة ولغة ولم ترد
به فى الجمع وربما نصب بالفتحة على لغة كما قاله احمد بن يحيى كقول الشاعر فلا جلاءها بالايام نجيزه
ثباتا عليها ذلها واكتسابها والايام الدخان ونحيرت تركت مكانها وثباتا بضم الثاء الجماعات
المتفرقة منصوبة على الحال بالفتحة والضمائر المؤنثة للخل لان الشاعر يصف مشتار العسل والمراد
بيان حال الخليين يوخذ عسلها وحكى الكسائى سمعت لغاتهم وحكى ابن سيدة رايت بناتك
ولا حجة فى ذلك اما فى الاولين فلانه يجوز ان يكون لغات وثبات مفردين وقد ردت فيهما لام الكلمة
وقلبت الفا وتكون الكلمة على فعلة بالتحريك ويجوز ان يكون الاصل لغة وثبة فاشبعت الفتحة فتولدت
منها الالف واما فى الثالث فلما قال الجوهرى يقال رايت بناتك بالفتح فيجرونه مجرى التاء الاصلية
وهذا مردود بالقران وكلام العرب قال الله تعالى ام اتخذ مما يخلق بنات وقال الشاعر وقوم كرام انكحتنا
بناتهم فان الرواية قد صحت بكسر التاء واقول ليس مراده انهم يجرونه مجرى التاء الاصلية دائما حتى
يرد عليهم النقض المذكور بل مراده ان ما خالف القاعدة يخرج على ما ذكر وذهب بعض النحاة
نسبه الزنجانى فى شرح الهادى الى الكوفيين الى ان محذوف اللام الذى لم يرد اليه لامه فى الجمع يجوز
نصبه بالفتحة وفى التسهيل ان ذلك لغة وجرى عليه فى الاوضح فانه قال وربما نصب بالفتحة ان كان
محذوف اللام كسمعت لغاتهم وسكت عن رفعه وجره لمجيئهما على الاصل وقع بعلم استواء
جره ونصبه فى الاعراب بالكسرة وانما يخالف الفرع الذى هو الجمع بالالف والتاء عن الاصل
الذى هو الجمع المذكر السالم فى الاعراب بالحروف لعلة مفقودة فى الفرع وهو انه ليس فى اخره
حرف يصلح للاعراب بخلاف الاصل وذلك كخلق الله السموات فالسموات منصوبة بالكسرة
على المفعول به عند الجمهور وعلى المفعول المطلق عند الجرجانى والزمخشرى وابن الحاجب ورجحه

فى المغنى ان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول
المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجد للافعال
والذوات جميعا ومثل فى هذا الخلاف خلق الله العالم هذا كلامه فى المغنى وسبقه الى هذا الشيخ
عبد القاهر فقال اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول
به هو الذى كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا اخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا
وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذى لم يكن موجودا قبل فعلك والعالم لم يكن موجودا
بل كان عدما محضا والله اوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن
مفعولا به انتهى واجاب الشيخ تاج الدين التبريزى فى شرح الحاجبية عن هذه الشبهة بانا لا نسلم
ان من شرط المفعول به وجوده فى الاعيان قبل ايجاد الفعل وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه
سواء كان موجودا فى الخارج نحو ضربت زيدا وما ضربته ولم يكن موجودا فى الخارج نحو هدمت زيدا
وبينا المادة لان الله تعالى اعطى كل شىء خلقه فان الاعطاء متعلق بفعل الفاعل بحسب عقليته انه
يوجد فى الخارج وقد لا يوجد وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به وقال الله تعالى وقد خلقتك
من قبل ولم تك شيئا انتهى واجاب الشيخ شمس الدين الاصفهانى فى شرح الحاجبية ايضا بان
المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضى ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيئا اخر
فان اثبات صفة غير الوجود يستدعى ثبوت الموصوف اولا واما المفعول به بالنسبة الى الايجاد
فلا يقتضى ان يكون موجودا والا كان تحصيل الحاصل انتهى واستدل الجمهور بادلة الاول
انا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله الا بدليل منفصل فاذن المعلوم مغاير للمجهول
فاذن كون الله خالقا للعالم ذات العالم الثانى انا نصف الله تعالى بالخالقية فلو كان خلق العالم
نفس العالم لزم ان يكون الله موصوفا بالعالم كما انه موصوف بخالقية العالم الثالث انا نقول
العالم ممكن فلم يوجد الا لان الله اوجده واحدثه وابدعه فلو كان ايجاد العالم واحداثه
نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشىء بنفسه ويرجع حاصله
الى ان العالم وجد لنفسه وذلك نفى للصانع قاله الفخر الرازى فى شرح المفصل واستغنى التاء
افاد بذكر التاء اى ان هذا الجمع بعضه مقيس كبنات جمع بنت وبعضه مسموع كسموات فى جمع

ما

سماء والقياس سماءات واقاد ايضا انه ما فيه التاء اذا اريد جمعه هذا الجمع تحذف تاؤه نحو بنت هربا
من اجتماع علامتى تأنيث فى كلمة واحدة وانما بقيت الف التأنيث المقصورة ولم تحذف بل قلبت ياء مع انه
يجتمع علامتا تأنيث فى حبليات لان المؤنث بالالف موضوع معه بخلاف المؤنث بالتاء والاسم الذى لا
ينصرف وهو الاسم المعرب الفاقد الصرف الذى هو التنوين وحده اى تنوين التمكين كما هو المشهود
وقيل الصرف هو الجر والتنوين معا وهذا الخلاف مبنى على الخلاف فى معنى الصرف لغة فقيل انه من
الصريف وهو الصوت لان فى اخر المنصرف التنوين وهو صوت وقيل من الانصراف فى جهات الحركات
وقيل من الانصراف وهو الرجوع كانه انصرف عن شبه الفعل قال ابن حيان وهذا الخلاف لا طائل
تحته وانما فقد الاسم الذى لا ينصرف التنوين لوجود علتين فرعيتين فيه اى فى الاسم الفاقد
الصرف على الفعل فان الفعل فرع على الاسم من وجهين احدهما متفق عليه وهو احتياجه الى
الفاعل فان الاسم لا يتوقف فى الاسناد على غيره والفعل يتوقف على الاسم نحو قام زيد والثانى
مختلف فيه وهو اشتقاقه من المصدر عند البصريين والمشتق فرع المشتق منه لتوقفه عليه
وعند الكوفيين التركيب فاذا وجد فى الاسم فرعيتان على غيرهما من الاصول مما يحصل لهما فيه
فرعا شبه الفعل فى فرعيته ولا بد ان تكون احدى الفرعيتين ترجع الى اللفظ والاخرى الى المعنى
كما كانت فى الفعل كذلك من علل تسع او واحدة تقوم مقامهما كما سياتى اخر الكتاب فى باب
ما لا ينصرف وما ذكر من ان العلل تسع هو المشهور وذهب بعضهم الى انها احدى عشرة فزاد
ملحق شبه الف التأنيث نحو ارطى اذا سمى به والثانية مراعاة الاصل نحو احمر اذا سمى به ثم نكر ومنهم
من يعد التنكير وعدم النظير فيقول لزوم التأنيث وعدم النظير فتكون ثلاث عشرة ومنهم
من يقول انها اثنان وسياتى تفصيل ذلك فى بابه ان شاء الله تعالى واما الجر فليس داخلا فى مسماه بدليل
ان الشاعر متى اضطر الى صرف الممنوع نونه لان معنى الضرورة هنا الحاجة الى الزيادة فى الوزن
وذلك يتحقق بالتنوين وانما حذف تبعا لحذف التنوين لانه لو جر بعد حذف التنوين لا لتبس
بالمبنى على الكسر كحذام ودراك قال ابو على فلما كان ينبغى بقاء الجر بعد حذف التنوين وما يعاقبه
الى التشبه بالمبنى حذف تبعا لحذفه وقيل التنوين خاص بالاسم والجر خاص بالاسم فاتبع الخاص
الخاص وقيل لئلا يتوهم انه مضاف الى ياء المتكلم فجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملا للجر على النصب

دون غيره لان الفتحة الى الكسرة اقرب منها اى من الكسرة بالنسبة الى الضمة لاشتراك الفتحة
والكسرة فى كونهما علامتين للفضلات بخلاف الضمة فحملت على الاقرب وهو الفتحة وذلك
نحو مررت بافضل منه مما اجتمع فيه علتان الوصف والوزن ومساجد مما وجد فيه علة
تقوم مقام علتين فان الجمع علة وكونه متناهيا لا يجمع مرة اخرى جمع تكسير علة اخرى
وحمرا مما فيه علة كذلك لان التانيث علة وكونه لازما علة اخرى وهذا الحكم وهو الجر بالفتحة
مستمر فيه الاسم الا بعد الما وهو ام فى لغة حمير وذكر صاحب المقرب انها لغة طى سواء
كانت الموصولة نحو قوله وهذا الشافعيات الحواتم بخفض الحواتم بالكسرة لدخول ال الموصولة
عليه وهو جمع حاتمة ام معرفة او زائدة نحو مررت بالافضل ال فيه معرفة وباليزيد ال فيه
زائدة لان يزيد علم لا ان يقال نكر اولا ثم دخلت الفتكون معرفة ومثله قول ابن ميادة الرماح
رايت الوليد ابن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله ورأى فيه بمعنى علم فيكون مباركا
مفعولا ثانيا لا حالا لا كما قال الرضى ونحو قوله تبيت بليل امرء معاشا ما ولقا صدره الى ان
شمت من نجد بريقا تالقا يقال شمت البرق اى نظرت الى سحابته اين تمطر وتالق البرق اى لمع ولا
ولق الجنون واراد لبل الارمد فاقام ال بدلا و فى بعض الروايات بدل تبيت نكابد وضع الاضافة
ولو تقديرا نحو مررت بافضلكم وقوله ابدء بهذا من اول فى رواية الكسر بلا تنوين على نية المضاف
اليه اى من اوله وروى بالضم على البناء كقبل وبعد فانه حينئذ اى حين اذ كان مع ال والاضافة
يجر بالكسرة لفظا كما مثل او تقديرا كمررت بالاعمى على ان الاصل فى كل مجرور ان يجر بالكسرة لان
الكسرة انما صدت تبعا لحذف التنوين والمضاف وما فيه ال لا يقبلان التنوين فلا يقال انه محذوف
منهما اى من المضاف وما فيه ال ليستتبع حذفه حذف الجر كما قلنا فى الخالى منهما لانه يقبله
فلا تاتى العلة فيهما وظاهر كلامه انه فى ذلك باق على منع صرفه لكن يجر بالكسرة وهو ظاهر الاوضح
وفى المسئلة ثلاثة اقوال الصرف مطلقا بناء على ان الصرف هو الجر واختاره جماعة منهم المبرد
والسيرافى وابن السراج والزجاجى وعللوا ذلك بانه دخله ما هو من خصائص الاسماء فرجع الى
اصله وهو الصرف قال السيوطى وهو المختار عندى والمنع مطلقا لفقد التنوين وبه صرح
ابن مالك فى شرح الكافية ونقله ابن هشام فى شرح التسهيل عن الاكثرين وفى شرح الالفية

عن الجمهور والتفصيل ان زالت عنه احدى العلتين بالاضافة او بدخول ال صرف كالعلم فانه تزول
منه العلمية بالاضافة ودخول ال والا اى وان لم تزل عنه احدى العلتين كالافضل وافضلكم
فلا يصرف وهذا القول اختاره ابن مالك فى التحفة وابن قاسم وصاحب المتوسط وابن الخباز فى
شرح الفية ابن معط وهو المختار وفى الاولين بحث ليس هذا محله كالوصف اى كما فيه الوصف كافضل
وسكران لبقاء العلتين وهو المختار كما ذكر او سكت عن رفعه ونصبه لانهما على الاصل وحينئذ
يعلم ايضا استواء جره ونصبه فى الاعراب بالفتحة ويظهر الفرق بينهما كما قال ابن مالك بالعامل
نحو رايت احمد ومررت باحمد فيعلم بالعامل ان الاول منصوب والثانى مجرور والتابع نحو رايت
حلى حسنة ومررت بحلى حسنة ولا بد من تقييد التابع بكون اعرابه لفظيا احترازا من نحو رايت
سعاد الحبلى ومررت بسعاد الحبلى والا الامثلة الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعالا باعيانها
كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هى امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية
عن يذهبان ويستخرجان ونحوهما وهكذا البواقى والمقصود واضح وسميت خمسة على ادراج
المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن انها ستة قاله المص فى شرح اللمحة وفيه بحث سياتى
وهى كل فعل مضارع اتصل به الف الاثنين او واو جماعة او ياء مخاطبة نحو يفعلان بالياء التحتية
للغائبين ويفعلون بالياء كذلك للغائبين وتفعلان بالتاء الفوقية للمخاطبين وتفعلون
بالتاء كذلك للمخاطبين وتفعلين بالتاء كذلك للمخاطبة ولا فرق بين ان يكون الالف والواو
ضميرين نحو الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون او علامتين على لغة طى وازد شنوءة نحو يفعلان
الزيدان ويفعلون الزيدون فان الظاهر مرفوع بالفاعلية والواو حرفان دالان على التثنية والجمع
واما ياء المخاطبة فلا يكون الا ضميرا على الراجح عند المحققين وسيبويه وخالف الاخفش والمازنى
فى ذلك ذاهبين الى انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد فى نحو تقوم وقوله
هذه الامثلة كانت ثمانية كما قال المكودى لان قولك تفعلان يصلح للمذكرين المخاطبين وللمؤنثتين
المخاطبتين وللمؤنثتين الغائبتين وللمخاطبة والغائبة تغليبا لجانب الخطاب على الغيبة فهذه
اربعة وتلك ولا يذهب عليك ان ملاحظة هذا تقتضى اكثر من ثمانية لان تفعلان يصلح للمذكر
المخاطب والمؤنثة المخاطبة تغليبا لجانب التذكير على التانيث لشرفه وللمخاطب والغائبة وتفعلو

يصلح للمذكور والاناث معا تغليبا والغائبين والمخاطبين كذلك وقد يخاطب الواحد بفعل الاثنين
كقوله فان تزجرانى يا ابن عفان ازدجر وان تدعانى احم عرضا ممنعا وقد يخاطب الواحد بلفظ
فعل الجمع نحو قوله تعالى رب ارجعون فترتقى الى اكثر من اثنى عشر وكلها خرجت عن الاصل فى جميع
الاحوال فترفع بثبوت النون المكسورة بعد الالف تشبيها قيد الغلبة لئلا يرد عليه ما حكاه الكسائى
انه قرئ اتعدانى بفتح النون والمفتوحة بعد اختيها الواو والياء نيابة عن الضمة انما تفعلون لانها شبيهة
بالواو ومن جنس الغنة علة اقيامها مقام الضمة كما قامت الواو مقام الضمة ومن ثم انما تحذف
للجازم كما تحذف الواو من نحو تدعوه ونصب وجزم بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون نحو فان
لم تفعلوا ولن تفعلوا فتفعلوا الاول مجزوم بلم والمجزوم مع الجازم بمعنى تركتم الفعل مجزوم بان ولا
بد من هذا التاويل لئلا يلزم الغاء احد الجازمين او توارده هما على فعل واحد وكلاهما باطل ولن تفعلوا
منصوب بلن وما ذكر من ان الاعراب بالنون وحذفها هو المشهور وذهب بعضهم الى انه معرب
بحركات مقدرة على لام الفعل وهو مردود ولا فرق فيما ذكره بين ان يكون الفعل المتصل به ما تقدم
فاعل الوصف الذى قبله صحيح الاخر ومعتله غير ان لحقه شئ من الحذف والتغيير كما فى
نحو انت تدعين فعله شريف لان اصله تدعوين نقلت حركة الواو الى ما قبلها بعد سلب حركتها
فالتقى ساكنان فحذفت لالتقاء الساكنين وقدم الجزم على النصب فى الامثلة لان النصب
محمول على الجزم كما نصب على الجر فى المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر فى الاختصاص
واما تحاجونى فالمحذوف منه نون الوقاية على الاصح لا نون الرفع لفقد الناصب والجازم
قال المص فى المغنى ونحو اتأمرونى يجوز فيه الفك والادغام والنطق بنون واحدة وقد
قرئ بهن فى السبعة وعلى الاخيرة فقيل النون الباقية نون الرفع وقيل نون الوقاية والصحيح الثانى
انتهى ومقتضاه ان المحذوف نون الرفع كما فى الاوضح واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد
حذفها للجازم والناصب ولتوالى الامثال فى نحو لتبلون وصحح الشارح هنا حذف نون الوقاية
وبه جزم المص فى شذوره واسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وابى على وابن جنى
والجزولى واكثر المتاخرين واستدلوا له باوجه احدها ان نون الوقاية حصل بها الاستثقال
والتكرار فكانت اولى بالحذف الثانى ان نون الرفع علامة اعراب فالمحافظة عليها اولى والثالث

ان نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه وما قيل من ان حذف نون الوقاية
مفوت للغرض الذى جئ بها لاجله وهو المحافظة على عدم دخول الكسر فى اخر الفعل منظور فيه اذ
هو حاصل بنون الرفع ان الكسر يكون عليها فلا يفوت الغرض لكن ربما يقال انه يحذف الناصب
والجازم فيلزم وجود الكسر فى اخر الفعل هذا ما جرى عليه فى الشذور كما ذكرنا وعكس
فى الاوضح فصحح ان المحذوف نون الرفع تبعا لابن مالك كما علمت وقد تقدم ايضا انها تحذف
لتوالى الامثال كما ذكر فى باب الافعال واما حذفها لغير ذلك فشاذ نثرا ونظما كقوله ابيت
اسرى وتبيتى تدلكى وجهك بالعنبر والمسك الذكى وقوله طرفه وتقرى ما شئت ان تقرى
قد رفع الفخ فماذا تحذرى بحذف النون فى المواضع الثلاثة لغير جازم وناصب والا الفعل
المضارع المعتل الاخر وهو ما ختمه ابواب الباب السبعة وهو ما اخره الف او واو او ياء سميت
حروف العلة لان من شانها ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشئ عن حاله وتقييد
الفعل بالمضارع كغيره لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال سواه فيجزم بحذف
اخره وهو حرف العلة نيابة عن السكون لان احرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات
تسلط عليها العامل كتسلطه على الحركات نحو زيد لم يغز ولم يخش ولم يرم بحذف اخرهن
والحركات دالة عليهن واما قوله وهو قيس بن زهير الم ياتيك والانباء تنمى فتمامه بما لاقت
لبون بنى زياد فضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن مالك لكثرة وروده فى الشعر والانباء
جمع نبا وهو الخبر وتنمى بفتح التاء من نميت الحديث يقال بالتخفيف اذا بلغه على وجه الاصلاح
وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون الناقة ذات اللبن وبنو زياد الربيع بن زياد
واخوته وفاعل ياتيك مستتر وبما لاقت متعلق بقوله تنمى لقربه ويجوز ان يكون ما لاقت
فاعل ياتيك والباء زائدة فى الفاعل مثلها فى كفى بالله شهيدا ومثله قول الاخر هجوت زبان ثم جئت
معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدعى وقول الاخر اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها
ولا تملق واعلم ان قوله واما قوله الخ جواب عن سوال يرد على المص وهو انك قد حكمت بان
جزم هذه الافعال بالحروف فما بالها وجدت مجزومة مع بقاء حروف العلة فيها فاجاب بان
ذلك ضرورة عند الجمهور فلا يرد على ما ذكره ولغة عند ابن مالك لم يعتد بها المص والجزم

مقدر على حرف العلة لانه اخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهراً او مقدراً ومعنى تقدير الجزم حذف
الحركة المقدرة كما سياتي وقوله تعالى انه من يتق ويصبر على قراءة قنبل عن ابن كثير مؤول فقد اختلف
في تاويله على وجوه فقيل ان من موصولة لكنها بحسب المعنى كالشرط فجاء العطف بالجزم نظراً الى
المعنى وقيل ان من شرطية والياء في يتقي اشباع من كسرة القاف وقيل ان من موصولة وسكن
الراء اما لتوالي الحركات الباء الموحدة والراء والفاء والهمزة من يصبر فانه كما في يامركم باسكان
الراء تنزيلاً للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون اربع متحركات فيما هو
كالكلمة الواحدة واما على تنزيل برف من يصبر فانه منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين
فسكن لانه بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا فما بالك بالمهمل ويجرون
المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس فاليوم اشرب غير مستحقب * اثما من الله ولا واغل *
فنزل ربع من اشرب غير منزلة عضد وسكن الباء كما يسكن عضد وقد يحذف حرف العلة
لغير جازم نحو ويمح الله الباطل ونحو قوله تعالى سندع الزبانية فان حذفهما لالتقاء الساكنين
هنا تنبيه على حذف حرف العلة للجازم اذا كان اصليا كما تقدم واما العارض بان كان
بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرا او مكسور ما قبلها كيقرئ او مضموم ما قبلها نحو يوضؤ
فلا يحذف عند الاكثر سواء كان الابدال بعد دخول الجازم ام قبله اما الاول فلانه ابدال
قياسي ولكن لم يحذف الجازم الحرف لانه استوفى مقتضاه بحذف الحركة التي كانت على الهمزة
واما الثاني فلان الحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتحقيقها واجازه بعض
بعضهم اي اجاز الحذف كما اجاز الاثبات فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم بناء على الاعتداد
بالعارض الذي هو الابدال لتنزيل الحرف المبدل منزلة الحرف الاصلي والاثبات بناء على عدم
الاعتداد بعروض الابدال لانه لا يحذف الجازم الا الحرف الاصلي والابدال شاذ لكون
الهمزة متعاصية بالحركة عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ وجرى
عليه في الاوضح ومذهب ابن السراج ان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة كما يشعر به قول ابن
السراج ان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب في حالة الرفع والنصب لانه انما قدر ذلك
في الاسم لانه فيه اصل فيجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة الى تقديره وجعل الجازم

كالدواء المسهل والحركة كالفضلة في الجسم فالجازم ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى
البدن ومقتضى هذا ان الفعل المعتل ليس له اعراب في حالة الرفع ولا النصب لا ظاهر ولا مقدر
واما في الجزم فيظهر بحذف حرف العلة وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها في الجملة على قوله
لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما ساوت صورة المجزوم والمرفوع ولم يفرق
فرق بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به قال ابو حيان والتحقيق
ان هذه الاحرف انحذفت عند الجازم لا به لان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع
وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زائد على ماهية
الكلمة وهذه الحروف منها لانها اصلية او منقلبة عن اصل والجازم لا يحذف الاصلي
ولا المنقلب عنه فالقياس ان الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس
المجزوم بالمرفوع لو بقيت لاتحاد الصورة انتهى وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة
نفسه فقد ظهر مما ذكر ان من يقول بعدم التقدير في غير الجزم يقول ان الجزم بحذف الحرف لا
كما هو مذهب ابن السراج ومن يقول بالتقدير يقول ان الجزم ليس بحذف الاخر بل بحذف الحركة وحذف
الاخر للفرق بين المجزوم وغيره نبه عليه المص في شرح التسهيل وغيره كابي حيان فقوله هنا ان الجزم
بحذف الاخر لا يناسبه ما سياتي قريبا من ان الفعل المضارع يقدر فيه الاعراب فان الجمع بين
الامرين مخالف للمذهبين هنا عيبه او رده المص على عبارة التسهيل فصل في الاعراب
التقديري وهو جار في الاسماء والافعال وهو في كل منهما قسمان لان المقدر في المعرب
اما جميع حركاته او بعضها فالقسم الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته شيئان
المضاف لياء المتكلم والمقصور وقد اشار اليهما بقوله وتقدر جميع الحركات الثلاث
في نحو غلامي من كل ما اضيف لياء المتكلم وليس مثنى اذ لو كان مثنى اعرب اعراب المثنى ولا مجموعاً
جمع سلامة اذ لو كان كذلك كان معربا باعرابه ولا منقوصا ولا مقصورا لاشتغال
المحل بحركة المناسبة التي هو لاحق والمحل الواحد لا يقبل حركتين في ان واحد ومذهب ابن
مالك ان المقدر فيه انما هو الضمة والفتحة واما الكسرة فهي ظاهرة فيه ورد بانها مستحقة
قبل التركيب مع العامل وانما دخل عامل الجر بعد استقرارها وحركة الاعراب تكون بعد دخول

العامل وقال بعضهم وله ابن يدعي ان الكسرة حذفت وخلفتها كسرة اخرى وهذا بعيد وتقدر جميعها
ايضا في نحو الفتى من كل اسم احترازا عن نحو يخشى معرب احترازا عن نحو متى اخره الف لازمة احترازا
عن نحو رايت اباك فتحها فتحة لا يحتاج الى هذا القيد لان انتقال هو لبيان الواقع وانما قدرت الحركات
على الالف لتعذر تحريكها لانها لا تقبل الحركة كما قال الحتى خلت لبعده فكانت مد الف وليس بممكن تحريكها
ويسمى هذا مقصورا لامتناع مده او لانه قصر عن ظهور الحركات فيه اي منع منها والاول هو
الراجح في تسميته مقصورا ومثله في تقدير الحركات كلها المدغم عالسكن للادغام نحو وقتل
داوود جالوت ونرى الناس سكارى والعاديات ضبحا والمحكي بمن كذلك يقدر اعرابه في الاحوال
كلها في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد على لغة الحجازيين وعلى الاصح عندهم في حالة الرفع لها
حركة حكاية لا اعراب ووجه اعرابه التقديري اشتغال المحل بحركة الحكاية واعرابه بالحركات
الثلاث مخصوص بالمنصرف منه اي من المقصور اما غير المنصرف منه كموسى فالمقدر فيه الضمة
والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه اي لعدم دخول الكسرة فيما لا ينصرف هذا مذهب
الجمهور وذهب ابن فلاح اليمني الى تقديرها اي الكسرة ايضا كما تقدر الضمة والفتحة فيه لانها
انما امتنعت فيما لا ينصرف كاحمر للثقل ولا ثقل مع التقدير ويدفع بان الفتحة تقدر دون
الكسرة طردا للباب والقسم الثاني من الاسماء وهو ما يقدر بعض حركاته هو الاسم المنقوص
المشار اليه بقوله والضمة والكسرة في نحو القاضي من كل اسم معرب اخره ياء لازمة قبلها
كسرة لثقلها على الياء هذا ما لم يكن على صيغة الجمع المتناهي فان كان على صيغته فالمقدر فيه
الضمة والفتحة نيابة عن الكسرة نحو جوار كما في المقصور نحو موسى وانما لم تظهر الفتحة
فيه حالة الجر مع ظهورها حالة النصب لنيابتها عن حركة ثقيلة فعوملت معاملتها فقدرت
كما كانت تلك تقدر وسمي منقوصا لانه نقص منه بعض الحركات او لانه تحذف لامه لاجل
التنوين كما قيل ولا يخفى ان المشهور هو الاول والفرق في وجه التسمية هنا ما يقدر في الاسماء
واما ما يقدر في الافعال فاشار الى القسم الاول منها وهو ما يقدر فيه جميع حركاته بقوله
والضمة والفتحة في نحو زيد يخشى ولن يخشى من كل فعل معتل بالالف لتعذر تحريكها والى
الثاني بقوله والضمة في نحو زيد يقضي ويدعو من كل فعل معتل بالواو والياء لثقلها اي الضمة

عليهما اي على الواو والياء وتظهر الفتحة في المنقوص حالة النصب والمعتل بالياء والواو نحو ان
القاضي لن يدعو ولن يقضي لخفتها تنبيه قد مر ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل يجعل جزمه
بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقديرها فيه يجعل جزمه بحذف اخره والمص جمع بين دعوى تقدير
الحركة وحذف الحرف للجازم وهو بذلك مخالف للقولين جميعا وهنا ما وعد به الشارح فيما مضى
انفا ثم اقتصاره على تقدير الحركات يوهم اختصاص التقدير بها وليس كذلك بل الحروف ايضا
قد تقدر كالواو في جمع المذكر السالم المضاف للياء نحو مسلمي كرام وهنا راعى ابن الحاجب وابن مالك
وهو غير سديد لان المقدر ما لم يوجد والواو موجودة الا انها قلبت ياء فكما الابدال فيه
الواو مقدرة فكذا هنا والنون في نحو ليضربان وليضربن ولتضربن فالنون محذوفة لتوالي الامثال
فهذه الامثلة المؤكدة بنون التوكيد الثقيلة مطلقا وصلا ووقفا ولتضربن وصلا يعني انها
تحذف وصلا مع فعل الجماعة وفعل المخاطبة المؤكدين بالنون الخفيفة ووقفا لو قف تحذف نون
التوكيد وترجع نون الرفع فلذلك قيد تقدير النون مع النون الخفيفة وصلا نبه عليه في الجامع
ومن ذهب الى ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى والجمع بحركات مقدرة فيحتاج الى عدها في قسم
التقديري وهو واضح فصل في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه
يرفع المضارع اذا سلم من نوني التوكيد والاناث وكان مع ذلك خاليا من ناصب ينصبه
وجازم يجزمه نحو يقوم زيد باجماع من النحاة واما قول علي رضي الله تعالى عنه محمد تفد
نفسك كل نفس تمامه * اذا ما خفت من امر تبالا * نسبته الى الامام علي رضي الله عنه غير ثابتة
وقال المبرد قائله مجهول يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم ومحمد منادى على تقدير حرف
النداء وتفد على اضمار الجازم وهو اللام ضرورة وفيه الشاهد وقيل هو مرفوع حذفت
ياؤه ضرورة واكتفى بالكسرة قال الاعلم وهذا اسهل في الضرورة واقرب والتبال بفتح المثناة
وتخفيف الموحدة الفساد كما قاله شارح ابيات المفصل وقال الاعلم سوء العاقبة وهو الوبال
وكان التاء بدل من الواو كالتراث والتجاه فالجازم فيه مقدر اي لتفد فلا نقض به وقول بعضهم
وهو امرؤ القيس انشده سيبويه اليوم اشرب غير مستحقب تمامه اثما من الله ولا واغل
ضرورة جيء به جواب لبعضهم ولم يجزه المبرد وروى اسقى ويروى اليوم فاشرب فيكون امراً

ومن العرب من يسكن اخر المضارع اذا اتصل بكاف الضمير المجموع كقولك زيد يكرمكم طلبا للخفة
ولهذا لم نر هم فلولا ذلك فيما النصب الفعل لانه خفيف وقرأ ابو عمرو ومن ذا الذي ينصركم من بعده
وان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها وراففه تجرده من الناصب والجازم عند الفراء ومو
من حداق الكوفيين وهو الاصح لسلامته من الشبه التي لا مدفع لها كما هي على غير هذا القول
وما قيل مبتدأ والمقصود به دفع ايراد يرد على قول الفراء من ان التجرد امر عدمي والرفع وجودي
والعدمي لا يكون علة للوجودي ممنوع خبر المبتدأ بل هو الاتيان بالمضارع على اول احواله مخلصا
عن لفظ يقتضي تغيره واستعمال الشيخ والمجيء به على صيغة ما ليس بعدمي وهذا معنى قوله
وهذا ليس بعدمي ولو سلم ان التجرد عدمي فلا نسلم انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل لانه هنا
علامة بل علل النحو كلها علامات لا موثر حقيقي كالعلل الحقيقية المفيدة للوجود حتى
يمتنع ان يكون عدميا وقد يورد على الفراء ان الاصل التجرد عن العوامل ولا شك ان التجرد عن
الشيء انما يكون بعد اتصافه به فيلزم ان يكون التجرد متاخرا عن دخول العوامل والرفع مسبب
عن التجرد المتاخر عن دخولها فيكون الرفع متاخرا عن التجرد المتاخر عن دخول العوامل بمرتبتين
والحال ان الرفع سابق على دخول العوامل فيكون السابق على الشيء متاخرا عنه وهو باطل ولك
ان تقول ليس من شرط التجرد عن الشيء التلبس به وله نظائر فتامل والاعلم ذهب الى ان رافع الفعل
المضارع الاهمال حذرا من الوقوع في الاشكال فوقع في ابن عصال وقيل رافعه حلوله محل الاسم
وهو مذهب البصريين قال ابن مالك في شرح الفية والده قول البصريين رافع المضارع وقوعه موقع
الاسم لا يخلو اما انه يريد وابه ان رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم بالاصالة سواء جاز
وقوع الاسم فيه نحو يقوم او منع منه الاسم نحو جعل زيد يفعل واما انه يريد وابه ان رافع المضارع
وقوعه موقعا هو للاسم مطلقا فان ارادوا الاول فهو باطل لرفع المضارع بعد لو وحرف التحضيض
لانه موقع ليس للاسم بالاصالة وان ارادوا الثاني فهو باطل ايضا لعدم رفع المضارع بعد ان
الشرطية لانه موضع صالح للاسم بالجملة نحو وان احد من المشركين استجارك فلو كان الرفع
وقوعه موقع الاسم مطلقا لما كان بعد ان الشرطية الا مرفوعا واللازم منتف فالملزوم
كذلك وقيل في رافعه غير ذلك منها ان رافعه نفس المضارعة اي المشابهة للاسم وهو قول

قيل

ثعلب ورد بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من بين الافعال واما رفعه ونصبه وجزمه فيحتاج كل منها
الى عامل على حدة ومنها ان رافعه حروف المضارعة وهو قول الكسائي واحتج بانه كان قبل دخولها مبنيا
وبعد دخولها صار مرفوعا ولا حادث سواها فاضيف العمل اليها وهو باطل لانها جزء من الفعل وجزء
الشيء لا يعمل فيه ولان الناصب والجازم يزيلان رفعه مع بقاء حرف المضارعة ولو كانت هي الرافعة
لزم ابطال عمل العامل بعامل قبله وانه خلاف الاصل فتحصل ان في رافع المضارع خمسة مذاهب
وانما رجح عامل الجزم والنصب على عامل الرفع اذا دخل الفعل لكونه اقوى اذ عامله اي الجزم
والنصب اي عامل كل منهما لفظي وعامل الرفع معنوي وهو التجرد من الناصب والجازم وكانه
جواب عن سؤال مقدر وينصب الفعل المضارع بحرف واحد من حروف اربعة بل منها بل لانها
ملازمة النصب وهي حرف نفي ونصب واستقبال لانها تخلص المضارع الى الاستقبال بعد
ان كان محتملا له وللحال ولا دلالة لها على تأبيد النفي ولا تاكيده خلافا للزمخشري فذلك قال
في المفصل في تاكيد نفي المستقبل وفي الانموذج لنفي المستقبل على التأبيد قال ابن مالك
قول الزمخشري في انموذجه لن لتأبيد النفي ضعيف وحامله على ذلك اعتقاده الفاسد ان لا يرى الله
قال جعلنا الله من اهل الرؤية قال حيدا لمص واعلم ان قول النحويين ليست لتأبيد النفي مع انها
لنفي سيفعل تناقض وذلك لان سيفعل مطلقة ويقتضي المطلقة الدائمة فلو لم تكن لتأبيد
النفي لم يكن قولها لن تفعل نقيضا لقولهم ستفعل لانه على ما قالوه من عدم التأبيد يجوز ان يكون
النفي منصبا على حالة والاثبات على اخرى فالحق انها لتأبيد النفي كما ذكره الزمخشري لا سيما
ومدلولات الالفاظ ليست راجعة الى اعتقاد احد وهو مدلول فان قلت فعلى ما اخترته
يلزم نفي رؤية الله وهو خلاف مذهب اهل السنة والجماعة قلت لا يلزم لانه قد بطل تأبيد
نفي الرؤية بدليل ومحل الخلاف بين النحاة وبينه في انها هل تقتضي التأبيد ام لا ابا انه بام بعد هل
مشكل وسيأتي البحث فيه ان شاء الله تعالى فيما اذا اطلق النفي وقيد بالتأبيد اما اذا قيد بغير
نحو قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فلا خلاف
بينهم في انها لا تفيده فقد ظهر انه من رد على الزمخشري في قوله بتأبيد النفي بهذه الاية
وشبهها مما قيد فيه منفيها بغير التأبيد ليس على التحقيق في المسألة قال المكي في حواشيه على

الاوضح قال في الانموذج انها لتأبيد النفي وهو باطل لانها لو كانت لتأبيد النفي لم يقيد منفيها باليوم
في قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولا برجوع موسى في قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا
موسى وقد عرفت ما فيه ورد ما ذهب اليه الزمخشري بانه لا دليل عليه قال ابن مالك والحامل له
ان لن لتأبيد النفي اعتقاده الباطل من ان الله لا يرى في الاخرة جعلنا الله من اهل الرؤية فقد عرفت ما
واما استفادة التأبيد جواب عن سؤال يرد من جهة القائل بافادتها التأبيد في نحو قوله تعالى
لن يخلقوا ذبابا ونحو قوله تعالى ولن يخلف الله وعده فانها فيهما للتأبيد قطعا فثبت انها تفيده فهو
حاصل من خارج اي من دليل خارجي وهو ان خلق الاجسام مستحيل صدوره من غيره تعالى
بلا خلاف في الاية الاولى وفي الثانية خلف الوعد غير جائز عليه تعالى لانه كذب والكذب
مستحيل عليه تعالى عند ذلك ولو اتي باداة نفي غيرها كان المعنى بحاله لم يتغير فعلم ان استفادة التأ
من خارج لا منها كما استفيد التأبيد في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا من التقييد ولما قيل ان التأ
مستفاد من لن وابدا مفيدة للتاكيد اجاب بقوله وكون ابدا للتاكيد كما خلاف الظاهر
لان التأسيس خير من التاكيد لان فيه فائدة جديدة بخلاف التاكيد فانه لتقوية المعنى المستفاد
مما قبله ولا يذهب عليك ان كون التأسيس خيرا من التاكيد انما هو اذا امكن في الكلام كلا
الاعتبارين واما اذا قام دليل على منع احدهما تعين المقام خالصا للاخر وقد علمت فيما مضى
حقيقة الحال فتامل برؤيته واما افادتها التاكيد فردها ابن عصفور وقال انه دعوى بلا دليل
بل قد يكون النفي بلا اكد من النفي بلن لان المنفي بلا قد يكون جوابا للقسم والمنفي بلن لا يكون جوابا
له ونفي الفعل اذا اقسم عليه اكد وانت خبير برد هذا لان الزمخشري يدعي ان لن تفيد التا
بحسب ذاتها وافادة لا التاكيد في مثل لو انما جاءت من خارج ولا بحث فيه وهل ياتي لن
للدعاء ام لا فيه قولان اختار في المغني الاول فقال فيه وتاتي لن للدعاء وفاقا لجماعة والحجة
في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال لكنه صرح في الشرح القطر
وفي الاوضح بخلافه وذهب ابن عصفور وجماعة الى افادتها الدعاء كما مشى عليه في المغني
والصحيح انه لم يستعمل من حروف النفي في الدعاء الا لا خاصة والبيت لا شاهد فيه لامكان
حمله على النفي وهو من قصيدة طويلة للاعشى يمدح بها الاسود بن المنذر ابن امرئ القيس

ابن النعمان

ابن النعمان اولها ما بكاء الكبير بالاطلال وسوالي وما ترد سوالي ماده بالكبير نفسه وهو
استفهام تعجب وقوله وما ترد سوالي بمعنى واي شيء يجدي علي سوالي الطلل والاصح انها بسيطة
على وضعها الاصلي هنا مذهب سيبويه والمحققين وذهب الخليل الى انها مركبة من لا ان واستدل
بقول الشاعر يرجي المرء ما لا ان يلاقي وتعرض دون ادناه الخطوب اي ما لن يلاقي
فحذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين ووافقه الكسائي ويرد هذا القول انه يجوز تقديم
معمول ما بعدها عليها خلافا للاخفش الصغير وتمنع زيدا يعجبني ان تضرب خلافا للفراء
ولان الموصول وصلته مفرد ولن افعل كلام تام وقول المبرد انه مبتدا حذف خبره اي لا الفعل
واقع مردود بانه لا ينطق به مع انه لم يسد شيء مسده بخلاف لولا زيد لاكرمتك وبان الكلام تام
بدون المقدر ولنا ان نقول بان الحرفين حدث لهما بالتركيب حال لم تكن لهما حال الافراد وذهب
الفراء الى ان اصلها لا ابدلت الالف نونا ورد بان المعروف ابدال النون الفا لا العكس
نحو لنسفعا ولا يفصل بينها وبين معمولها الا في ضرورة كقوله لما رأينا بابريد مقاتلا
ادع القتال واشهد الهيجاء فان قوله ادع منصوب بلن المدغمة فيها وقد فصل بينهما بجملة واتبعها
كي المصدرية لمشاركتها لها في العمل بغير شرط وعلامة المصدرية تقدم اللام عليها لفظا
نحو قوله تعالى لكيلا تاسوا اذ لا يجوز كونها جارة لان حرف الجر لا يباشر مثله الا على وجه
تاكيد والتقييد بالمصدرية مخرج لكي التعليلية الجارة وعلامتها ظهور ان المفتوحة بعدها
نحو جئتك كي ان تكرمني او اللام بعدها نحو جئتك كي لتكرمني اذ لا يجوز حينئذ جعلها مصدرية
اما في الاول فلوجود ان المصدرية بعدها والحرف المصدري لا يباشر مثله فتعين كونها تعليلية
بمنزلة اللام الجارة واما في الثاني فلئلا يلزم الفصل بين الحرف المصدري وصلته باللام فان
لم تظهر اللام قبلها ولا ان بعدها نحو قوله تعالى كيلا يكون دولة اوظهرتا معا كقوله اردت
لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع جاز الامران اي كونها مصدرية مؤكدة بان
زائدة غير عاملة والعمل لكي وكونها جارة يقال لطار به اذا ذهب به سريعا ونتركها بالنصب
عطف على تطير وشنا حال وهي القربة البالية والبيداء المفازة والبلقع الارض القفر التي
لا شيء فيها وهو بالجر صفة بيداء والثاني ارجح عند بعضهم بالنسبة لظهور هما معا

الظاهر ان مراده ان كونها جارة ارجح من كونها مصدرية بالنسبة الى الشق الثاني وهو ظهور
اللام وان ولا يظهر له وجه وقد تكون كي مختصرة من كيف كقوله كي تجنحون الى سلم وما ثئرت
قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم اي كيف تجنحون هو من ابيات الكتاب وتجنحون تميلون والسلم
الصلح والواو حالية وثئرت بالبناء للمفعول يقال ثار دمنا لقتيل اذ قتلت قاتله ولظى الهيجاء
نار الحرب وهو مبتدا خبره تضطرم اي تشتعل واما اذن قيل ان لطول الكلام عليها اعاده وهي حرف
جواب وجزاء في القاموس اذن جواب وجزاء وتاويلها ان كان الامر كما ذكرت ويحذون الهمزة فيقولون ذن
واذا وقفت على اذن ابدلت من نونها الفا انتهى فاذا قلت لمن قال لك ازورك غدا اذن اكرمك الجملة الاولى
مقول قال والثانية مقول قلت فقد اجبته وجعلت اكرامك جزاء زيارته ويجيئها لمحا هو نص سيبويه
واختلف حمل الشلوبين على ظاهره الشلوبين بفتح الشين المعجمة واللام وسكون الواو وكسر
الباء الموحدة وسكون المثناة التحتية وبعدها نون هكذا ضبطه ابن خلكان الا انه جعل
ياء النسبة فقال ابو علي عمرو بن محمد بن عمر المعروف بالشلوبيني الاشبيلي كان ماما في النحو
ولد باشبيلية سنة اثنين وخمسين وخمسمائة وتوفي سنة خمس واربعين وستمائة وهذه
النسبة الى الشلوبين وهي بلغة الاندلس الابيض الاشقر قال رايت جماعة من اصحابه كلهم
فضلا ولم تزل اخبارهم تاتي الينا انتهى ونقل غيره ان ابن مالك حضر حلقة درسه احد عشر
يوما وقال انها لهما في كل موضع وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك قال صاحب الكشاف في قوله تعالى
اذن لذهب كل اله بما خلق فان قلت اذن لا تدخل الا على كلام هو جواب وجزاء فكيف
وقع قوله لذهب جزاء وجوابا ولم يتقدمه شرط ولا سؤال سائل قلت الشرط محذوف
تقديره ولو كان معه آلهة وانما حذف لدلالة وما كان معه من اله عليه وحمله الفارسي
اي حمل الفارسي كلام سيبويه على الغالب وقد تمحض عنده للجواب فلا يكون فيها مجازاة
قلت لمن قال لك احبك اذن صدقك فقد اجبته ولا يتصور هنا الجزاء والاصح انها حرف
كما عليه الجمهور وذهب بعض الكوفيين الى انها اسم واصلها اذا والاصل ان تقول لمن قال
اكرمك فحذف ما يضاف اليه وعوض عنه التنوين واختاره الشيخ الرضي لكنه حكم
بانها بمعنى اذا قال والذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف

اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي
وذلك انهم لما ارادوا الاشارة الى فعل مذكور وقصدوا الى لفظه وجردوه عن معنى الماضي
وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة وجدوا فيه الجملة المضاف هو اليها ثم قال فاذن على ما تقرر
يصلح للماضي نحو اذن لقام بنصري وللمستقبل نحو ان تجئني اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك
كاذبا ثم قال وانما حملني على انا اذن زمانية محذوفة الجملة المضاف اليها ظهور معنى الزمان
فيها في جميع الاستعمالات كما في اذن فان معنى ان تجئني اذن اكرمك اكرمك في وقت المجيء وقولهم
اذن اظنك كاذبا منحصرة الزمان اذ لا شرطية فيها وعليه اي وعلى القول بالحرفية فالاصح انها
بسيطة وروى بعضهم عن الخليل ان اصلها اذا ان كما قال في لن اصله لا ان ووجهه انتقال
تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل المستقبل وجاز ان يليها الحال وهو ضعيف لان الاصل
الحكم ببقاء الحرف على وضعه وعدم التصرف فيه والاصح انها الناصبة بنفسها وذهب الخليل
فيما روى عنه ابو عبيدة الى انها ليست ناصبة وانما النصب بعدها بان مضمرة واليه
ذهب الزجاج والفارسي وهو تكلف مستغنى عنه وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها
بالفعل لانها تدخل على الاسم ايضا وما لا يختص بفريق لا يعمل فيه ولكن اعملوها حملا على ظن
لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتاخرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على
ليس في عملها وان كانت غير مختصة بالاسم وشرط اعمالها ثلاثة امور الاول ان تكون
مصدرة في اول الكلام فان وقعت حشوا فيه بان كان ما بعدها معتمدا على ما قبلها اهملت
قال الرضي وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها سواء كان خبرا في
الحال او في الاصل نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي
قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك بالجزم على الجواب الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو
والله اذن لاخرجن وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها
هو لكثير عزة قال الجاحظ في كتاب البيان من الحمقى كثير عزة ومن حمقه انه دخل على عبد العزيز
بن مروان فمدحه بمدح استجاده فقال له سلني حوائجك قال اجعلني في مكان ابن رمانة قال ويحك
ذاك رجل كاتب وانت شاعر فلما خرج ولم ينل شيئا قال عجبت لتركي خطة الرشد بعد ما

تبين من عبد العزيز قبولها والمعنى ان عاد لي عبد العزيز بمثل تلك المقالة التي قالها وامكنني منها فانا لا اكون
راضيا بخلافها كما فعلت اولا والحاصل ان قوله لا اقيلها جواب القسم لان قبل البيت حلفت بلا
الراقصات الى منى تغول الفيافي نصها وذميلها فتكون اللام في قوله لئن موطئة وان لم
يجزم الفعل على انه جواب بناء على القاعدة انه اذا اجتمع شرط وقسم جعل المذكور بعدهما جوابا
للسابق ما لم يتقدم ذو خبر ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها
بالاستقراء بل تقع متوسطة في غيرها نحو قول ان زيدا عمرو او ليس الرجل اذن زيدا انتهى
كلام الرضي ثم ان تقدمها واو نحو قولك زيد يقوم واذن يذهب فان عطفت يذهب على يقوم
لانه معطوف على خبر المبتدا فهو في حكم الخبر فتصير اذن معتمدة على مبتدا فيخرج عن التصدر فيبطل
عملها وان عطفت على زيد يقوم نصبت لانها صدرة او فاء نحو قوله تعالى فاذن لا يؤتون الناس
نقيرا القراءة المشهورة بالنون وقرئ شاذا بحذفها جاز النصب بها على قلة يعني ان الغاءها
ارجح وهو كذلك الشرط الثاني واليه اشار بقوله وهو ان المضارع الذي يليها مستقبل
فان كان حالا اهملت كما اذا كان انسان يحدثك فقلت له اذن اصدقك فان المقصود
في الحال فيجب رفعه لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال للتدافع اي
للتنافي بينهما وما اوهم خلاف ذلك اي ما قدمناه ضرورة او مؤول فما ورد مما ظاهره
تقدم ظاهر قول الشاعر لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا فان ما بعد اذن
قد اعتمد على ما قبلها ومع ذلك هو منصوب فاما انه قال لضرورة او يؤول بان الخبر محذوف
اي اني لا اقدر على ذلك ثم استانف اذن اهلك او اطير وذكر الشيخ الرضي في تاويله وجها
اخر وهو ان يكون الخبر مجموع قوله اذن اهلك لا اهلك وحده قال الدماميني يعني ان المانع
الذي هو اعتماد ما بعدها على ما قبلها منتف لان المجموع هنا هو المعتمد لا ما بعدها فقط
وفيه نظر اذ مقتضاه جواز مثل قولك زيد اذن يقيم بالنصب على ان يجعل الخبر هو المجموع
من اذن وما دخلت عليه وظاهر كلامهم ياباه الشرط الثالث واليه اشار بقوله
متصل ذلك المضارع او منفصل منها بقسم او لا النافية كما في المغني والتسهيل ورد اشار الى
مثال الاتصال والانفصال بالقسم بقوله نحو اذن اكرمك فاذن والله نرميهم بحرب

يشيب الطفل من قبل المشيب على طريق اللف والنشر المرتب وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال
ثم ذكر ما لكل واحد من المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يميز ما لكل واحد منها لعلمه بذلك
بالقرائن اللفظية او المعنوية والمرتب منه ان يكون الاول من المتعدد في النشر للاول من المتعدد في اللف
والثاني للثاني وهكذا الى اخره ومن امثلته قول ابن حيوس فعل المدام ولونها ومذاقها في مقلتيه
ووجنتيه وريقه وقد يكون معكوس الترتيب ويسمى مشوشا وقد يكون مختلطا وقد يكون
على سبيل الاجمال ولبيانها فن البديع هنا ولا يخفى عليك ان الشروط المذكورة للاعمال
مجوزة لا موجبة فيجوز مع اجتماعها الرفع وهو القياس لانها غير مختصة وما لا يختص
لا يعمل قال سيبويه زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل بالرفع فاخبرت
يونس بذلك فقال لا يبعدون ذا ولم يكن يروي غير ما سمع انتهى لكن الافصح الاعمال
بحسب الاستعمال وكثير ممن يدعي الفضل في زماننا يجادلون في ذلك وينفون النقل ولا يقبلون
ما يلقى اليهم وهذا من اقوى ادلة المعاندة في البحث ومثال الانفصال بلا النافية اذن لا افعل
واغتفر الفصل بالقسم لانه زائد جيء به للتاكيد لان المقصود منه تحقيق المقسم عليه
وتقريره فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قوله ان الشاة لتجتر بالتشديد فتسمع صوت
والله ربها اي مالكها مضاف اليه وصوت مضاف والفصل بالقسم لا يضر بينهما و
اغتفر الفصل بلا النافية لان النافي كالجزء من المنفي كانه لا فاصل واغتفر ابن بابشاذ هو ابو
الحسن طاهر بن احمد بن بابشاذ مات سنة تسع وستين واربعمائة وبابشاذ كلمة
عجمية معناها الفرح والسرور الفصل بالنداء نحو اذن يا زيد اكرمك بالنصب وابن عصفور
الفصل بالظرف وشبهه وهو الجار والمجرور والى ذلك اشار بعضهم حيث قال وفيه
ايضا ذكر الشروط الثلاثة المتقدمة اعمل اذن اذا اتتك اولا وسقت فعلا بعدها
مستقبلا واحذر اذا اعملتها ان تفصلا الا بحلف ونداء او بلا وافصل بظرف او بمجرور
على رأي ابن عصفور رئيس النبلا وبعدها بيت اخر تركه الشارح اذ لا غرض له به فيما هو
بصدده وهو وان تجيء بحرف عطف ولا فاحسن الوجهين ان لا تعملا وقد تقدم ما فيه
كفاية وينصب المضارع ايضا بان المصدرية اي المنسبك مع مدخولها بالمصدر وهي ام الباب

فسلها ظاهرة نحو قوله تعالى والذى اطمع ان يغفر لى ومضمرة كما سياتى والتقييد بالمصدرية
مخرج للمفسرة والزائدة فالاولى هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتاخر
عنها جملة ولم تقترن بجار ولاشتراط الجملة قبلها غلط من جعل منها واخر دعواهم ان الحمد
ولاشتراط الجملة بعدها لايجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا بل يجب الاتيان باى او ترك حرف
التفسير وانكر الكوفيون المفسرة قال فى المغنى وهو عندى متجه لانه اذا قيل كتبت اليه ان قم
فليس قم نفس كتبت كما كان العسجد نفس الذهب فى قولك هذا عسجد اى ذهب ولهذا لو جئت
باى مكان ان لوجدت الطبع غير قابل له انتهى قال الدماميني فى الشرح فهم ان الجماعة اراد وان
قم فى المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله بتغايرهما وليس الامر كما فهم انما التفسير لمفعول
كتبت وهو الشئ المكتوب ولم نفسره للشئ المكتوب نحو واوحينا اليه ان اصنع الفلك
اذ يصح ان يقال قلنا له اصنع الفلك والثانية هى الزائدة قال فى التوضيح هى التالية لما نحو فلما ان
جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم هو عجز بيت
من قصيدة لباعث بن صريم اليشكرى فيما ذكر النحاس وتبعه المص فى شواهده وقيل لعلم
بن علباء اليشكرى يذكر امراته ويمدحها كما فى المنتقد لابى عبد الله المفجع فصدره ويوما
توافينا بوجه مقسم ويوما منصوب على الظرف وروى بالجر على ان الواو واو رب
والموافاة المجازاة الحسنة والمقسم بالتضعيف على صيغة اسم المفعول المحسن من القيام
وهو الحسن وتعطو الى الشجر تتناول منه ووارق اسم فاعل من ورق يرق مثل ورق
اى صار ذا ورق والسلم بفتحتين شجر عظيم وله شوك والحكم بزيادة ان انما هو فى رواية
جر ظبية واما على رواية نصبها فهى اسم كان المخففة من الثقيلة وخبرها محذوف اى هذه المراة
او كان فى مكانه ظبية وعلى رواية رفعها فهى خبر لكان واسمها ضمير محذوف اى كانها ظبية
او بين القسم ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم هو من ابيات
الكتاب قال الاعلم يعنى لو التقينا متحاربين لاظلم نهاركم فصرتم منه فى مثل الليل واستشهد
به سيبويه على ادخال ان توكيدا للقسم بمنزلة اللام انتهى والمص فى المغنى استشهد به على
وقوع الزائدة بين لو وفعل القسم كما ذكر الشارح هنا فاوهم فى شرح شواهد المغنى



السيوطى من انه استشهد به على تخفيف ان المفتوحة سهو وانتم عطف على الضمير المرفوع فى التقينا
من غير فصل وهو ضرورة ولكان جواب لو وكان تامة او ناقصة ولكم الخبر ومن تانقليله وهو
الظاهر او تجريدية وذكر الزمخشرى فى شرح ابيات الكتاب ان البيت من ابيات للمسيب بن علس
يخاطب بها بنى عامر بن ذهل فى شئ صنعوه بحلفائهم زاد فى المغنى والواقعة بعد اذا كقوله
فامهله حتى اذا ان كانه معاطى يد فى لجة الماء غامر البيت لاوس بن حجر بفتحتين هكذا انشده
وفيه تحريف فى موضعين كما ستراه فانه من قصيدة فائية اولها تنكر بعدى من اميمة صائف
فبرك فاعلى تولب فالمخالف الى ان قال فامهله حتى اذا ان كانه معاطى يد من جمة الماء غارف
وصائف وبرك بكسر الموحدة وتولب والمخالف مواضع والشاهد زيادة ان بعد اذا ومحل
النصب بان المصدرية ما لم تسبق بعلم اى بلفظ دال على اليقين اى لا بخصوص هذه المادة ولذا
قال وان لم يكن بلفظ العلم فان سبقت به اهملت بمعنى انها لا تنصب المضارع فاعمالها بالنظر
الى عدم عملها النصب فى المضارع وتسمى حينئذ مخففة من الثقيلة نحو علم ان سيكون منكم
مرضى ونحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا مثال لوقوعها بعد صريح العلم ولوقوعها بعد ما
بمعناه فان سبقت بظن اى بلفظ دال عليه وان لم يكن بلفظ الظن كما تقدم فوجهان الرفع و النصب
فى الفعل الواقع بعدها نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة قرئ بالرفع اجراء الظن مجرى العلم وبالنصب
اجراء له على اصله من غير تاويل وهو الراجح ولهذا اجمعوا اى جميع القراء عليه اى على النصب
فى الم احسب الناس ان يتركوا ومقتضى كلامه تاويل الظن بالعلم اذا كانت مخففة وهو
فيه تابع للمص وبعض النحاة وسياتى ان الحق انه لا يحتاج فى كونها مخففة الى ذلك كما نبه عليه
بعض المحققين ومن العرب من يجزم بها كقوله اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان ياتنا
الصيد نحطب البيت من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندى خليلى مرا بى على ام جندب
لنقضى حاجات الفؤاد المعذب والشاهد فيه جزم المضارع بان وانكره الفارسى وقال الرواية
الى ان ياتى الصيد قال ابن الصايغ وعلى تقدير صحة الرواية فيمكن تاويلها على انه حذف الياء تخفيفا كما
حذفت من قوله والليل اذا يسر لكنها فى الاية فى غاية الحسن لقصد مشاكلة الفواصل واورد
ابن الانبارى فى شرح المفضليات بلفظ الى ما يلتنا الصيد نحطب قال ويجوز ان تجعل تعالوا

مكتفية وتجعل ما شرطها والفعل مجزوما بها ونحطب جوابها بكسر الطاء اى نجمع الحطب ومنهم
من اهملها حملا على ما اختها اى المصدرية كقوله ان تقران على اسماء ويحكما منى السلام
وان لا تشعرا احدا هذا البيت من ابيات لم يسم قائلها وقبله يا صاحبى فدت نفسى نفوسكما
وحيثما كنتما لاقيتما رشدا ان تحملا حاجة لى خف محملها تستوجبا نعمة عندى بها ويدا
ان تقران فى موضع نصب بدل من حاجة او رفع خبر هى مقدرا واستشهد به على اهمال ان فلم
تنصب حملا على ما كما اعملت ما المصدرية قليلا حملا عليها نحو ما روى فى الحديث كما تكونوا
يولى عليكم ومضمرة معطوف على ظاهرة وسماها اضمارها لمبتدا اما جوازا واما وجوبا اما التقسيم اى وانما
على قسمين اما على وجه الجواز او على وجه الوجوب وقوله اما جوازا بفتح الهمزة للتفصيل فى
موضعين احدهما بعد عاطف وهو هنا الواو والفاء وثم واو مسبوقة اى العطف باسم
خالص من تاويله بالفعل مثاله بعد الواو قول ميسون بنت بحدل الكلبية ام يزيد زوج معاوية
رضى الله تعالى عنه ولبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف قيل ان معاوية لما تزوجها
حملها الى دمشق فخرجت ذات يوم الى البادية فانشدت قصيدة منها البيت المذكور وبعده
وخرق من بنى عمى نحيف احب الى من علج عليف والشفوف بضمتين الثياب الرقاق سميت بذلك
لانها تشف عما وراءها من البدن وقال ابن يسعون وعندى انها سميت بذلك لفضلها وجودتها
من قولهم لهذا على هذا شف اى شفوف وزيادة فضل وواحد الشفوف شف بفتح الشين وكسرها
والخرق السخى من الرجال والعلج قيل الصلب الشديد وقيل ذو اللحية ولا يقال للغلام علج اذا كان
امرد والعليف بالعلام السمين ويروى عنيف بالنون من العنف ضد الرفق ويروى خليف بالغين
المعجمة اى يخلف لحيته بالغالية والشاهد فى البيت نصب تقر بعد الواو لان قبله اسما خالصا من
التقدير بالفعل وهو لبس وهذا معنى قوله فتقر منصوب بان مضمرة جوازا بعد عاطف وهو الواو
وان والفعل فى تاويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس الخالص من التاويل بالفعل والتقدير ولبس
عباءة وقرة عينى وربما وقع فى بعض النسخ للبس باللام مكان الواو العاطفة على قولها قبله لبيت
تخفق الارواح فيه احب الى من قصر منيف وهو تحريف نبه عليه المص فى شرح بانت سعاد
ومثاله بعد الفاء قول الشاعر لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب المعتر الذى

يعرض عن فعل الخير وترب الشخص من يساويه فى سنه والشاهد فى قوله فارضيه حيث نصبه
بعد الفاء لوقوعه بعد اسم خالص من التقدير بالفعل وهو توقع معتر وبعد ثم قوله انى وقتلى
سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر كانت العرب اذا ارادت البقر قد عافت ورود الماء
عمدوا الى الثور فتضربه فترد البقر الماء ولا تمتنع منه خوفا من الضرب ان يصيبها وانما امتنعوا
من ضربها لضعفها عن حمله بخلاف الثور ويروى ضربى بدل قتلى فالمراد بالقتل الضرب
وقوله ثم اعقله فيه ضبطان احدهما فتح الهمزة وكسر القاف وفتح اللام والمراد به الربط
وثانيهما ضم الهمزة وفتح القاف واللام وعليه فالمراد به ما اريد بالاول ايضا والمعنى
انه يضرب ليخوف غيره وبعد او قوله تعالى او يرسل رسولا بالنصب فى قراءة غير نافع عطفا على
وحيا فى قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل وخرج
بقوله خالص غيره فلا ينصب الفعل المعطوف عليه اى على ذلك الاسم الغير الخالص من
التاويل بالفعل كقولهم الطاير فيغضب زيد الذباب برفع فيغضب وجوبا لان الاسم المعطوف
عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة لال اى الذى يطير فالذباب مرفوع على انه خبر الطاير وصح عطف
يغضب على الصلة مع خلوه عن الضمير لكون رفع الظاهر لعطفه بفاء السببية وسيجئ لهذا
تتمة انشاء الله تعالى والثانى من الموضعين الذين تضمر ان فيهما جوازا بعد اللام سوا كانت
للتعليل كما فى قوله تعالى انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تاخر
ام العاقبة المسماة بلام الصيرورة ولام المال وهى التى يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى
ما قبلها نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقاطهم انما كان لرافتهم
عليه ولما القى الله عليه من المحبة فلا يراه احد الا احبه فقصدوا ان يصير قرة عين لهم
فال الحال الامر الى ان صار لهم عدوا وحزنا ومنه قول الشاعر فللموت تغذو الوالدات
سخالها كما لخراب الدور تبنى المساكن وقوله لدوا للموت وابنوا للخراب ونفى البصريون
هذه اللام قال الزمخشرى والتحقيق انها لام العلة وان التعليل فيها وارد على طريق
المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا
بل المحبة والتبنى غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل الفعل

لاجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد وهذا
غير مستقيم على مذهب القزويني لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة المصرحة
على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية يكون
في نفس مفهوم اللفظ نعم هنا يتوجه على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر
في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص
المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وذكر المولى سعد الدين
في التلويح توجيه الاستعارة التبعية في مثله ما نصه التعليل يستعار اولا للتعقيب لكونه
لازما للتعليل فيراد بالتعليل التعقيب اعم من ان يكون عقيب المعلول للعلة او غيره ثم بواسطة
ذلك يستعار لام التعليل للتعقيب كما يستعار لفظ الاسد للشجاع اعم من ان يكون سبعا
او انسانا ويقع على تعقيب غير المعلول للعلة كتعقيب الموت الولادة مشبها بتعقيب المعلول
لعلته وهذا معنى قوله جعل كان الولادة علة للموت اي جعل الموت كان الولادة علة له ويكون
استعمال اللام في تعقيب الموت الولادة بمنزلة استعمال الاسم المشبه به في المشبه ولما كان
ههنا اعتراض ظاهر وهو ان ما بعد اللام يكون علة لا معلولا والعلة يكون متقدمة لا متعقبة
فلا معنى لاستعارة التعليل للتعقيب واستعمال اللام فيه اجاب بان هذا مبني على ان اللام
تدخل على العلة الغائية التي هي الغرض من الفعل الذي يتعلق به اللام والعلة الغائية وان كانت
بماهيتها علة لعلية الفاعلية ومتقدمة في الذهن لكنها معلولة في الخارج للعلة الفاعلية
ومتاخرة عنها بحسب الوجود كالجلوس على السرير مثلا يتصور اولا فيصير علة لاقدام النجار
على اتخاذ السرير لكنه في الخارج يكون متاخرا عنه محتاجا اليه فيكون ما بعد اللام معلولا
بحسب الخارج متعقبا في الوجود للفعل المعلل به فيصح استعمالها في تعقيب غير المعلول
للعلة بطريق الاستعارة ثم بين بعد ذلك ان معنى التعليل هو بيان العلية لا بيان المعلولية
فاللام انما تدل على ان المجرور علة سواء كان معلولا كما في ضربت للتاديب او لا كما في قعدت
عن الحرب للجبن وان كان معلولا باعتبار فدخول اللام عليه انما هو من جهة عليته لا من جهة معلوليته
وكونه علة غائية كاف في اعتبار الترتب على الفعل من غير اعتبار كونه معلولا لا يقال العلة من جهة

هي علة لا تقتضي الترتب على الشيء وانما يقتضيه المعلول فيجب ان يكون مراد القوم ان ترتب
المعلول الذي هو غرض مستعير لترتيب ما ليس بمعلول وغرض فيكون الاستعارة في المعلولية
لا في العلية لانا نقول لا نسلم ذلك في العلة الغائية انتهى وانما نقلناه على طوله للاحتياج
اليه وسياتي له مزيد توضيح في باب المفعول له ان شاء الله تعالى ام كانت اللام للتاكيد وهي
الاتية بعد فعل متعد نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين ويريدون ليطفئوا وكونها زائدة للتاكيد
مذهب قوم وذهب الفراء الى انها لام كي والتقدير وامرنا ما امرنا لنسلم ويريدون ما يريدون
ليطفئوا وما ذكره من ان الفعل منصوب بعدها بان مضمرة جوازا مذهب البصريين وذهب
الكوفيون الى انها هي الناصبة بنفسها وذهب ثعلب الى انها ناصبة بنفسها لقيامها مقام
ان فالخلاف فيها وفي لام الجحود الاتية واحد وانما اتى بقوله للتاكيد ولم يقل ام زائدة
لينبه على ان القول بالتاكيد لا يستلزم الحكم بزيادتها فقد صرح ابن الناظم في شرحه للتسهيل
بانها سميت موكدة لصحة الكلام بدونها لا لانها زائدة اذ لو كانت زائدة لما كان لنصب
الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام اختصاص دخلت لقصد ما كان زيد مقدرا او هاما
او مستبعدا لان يفعل الا اذا اقترن الفعل بعدها بلا سواء كانت موكدة كالتي في نحو لئلا يعلم
اهل الكتاب اي ليعلم والتعبير بالموكدة احسن من الزائدة تحاشيا من سوء الادب في كلام الله
تعالى ام نافية نحو لئلا يكون للناس فتظهر ان وجوبا لا غير كراهة اجتماع لامين علة لاظهارها
ولا في نحو وما كان الله ليعذبهم مما هو مسبوق بكون ماض كما مثل ولو معنى ليدخل فيه لم
يكن الله ليغفر لهم منفيا بما او لم فقط وكان الاولى ان يقول او ان فان الظاهر ان لام الجحود تقع
بعدها وبدل على ذلك قراءة غير الكسائي وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بنصب تزول
مسندا الى ما اسند اليه الفعل المقرون باللام كما في المغني فانه ذكر هذا الشرط وفي الاية التي
ذكرناها رد له كما لا يخفى فتضمر ان وجوبا لا غير وهو مذهب البصريين وحكى ابن الانباري
عن الكوفيين ذلك ايضا وحكى غيره عن بعضهم جواز اظهارها بعدها توكيدا وتسمى هذه
اللام لام الجحود من تسمية العام بالخاص لان الجحود انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار كما ذكره
ابن النحاس فالمراد بالجحود هنا العام الذي هو النفي واختلف في الفعل الواقع بعدها فذهب

الكوفي الى انه خبر كان واللام للتوكيد وجرى عليه ابن مالك في التسهيل لكنه يقول بوجوب
اضمار ان تبعا للبصريين فهو قول مركب من قولين لان الكوفيين يحكمون بان اللام هي الناصبة فلا
يقدرون ان قال ابو حيان في شرح التسهيل وما ذكره ليس بقول بصري ولا كوفي وذهب
البصري الى ان خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل
ليس بخبر بل المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها على الاصح في موضع جر
باللام والتقدير في نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم ما كان الله مريدا لتعذيبهم وانما قال
على الاصح تنبيها على ان اللام ناصبة عند الكوفيين كما قدمنا فلا يكون الفعل في موضع جر
لعدم الجار عندهم ويقدر في كل موضع ما يليق به على حسب سياق الكلام والدليل على هذا
التقدير انه قد جاء مصرحا به في بعض كلام العرب قال سموت ولم تكن اهلا لتسمو فصرح
بالخبر الذي هو قوله اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها وفي كلامه استعمال لا غير
وقد صرح في المغني بانه وهم لا غير لحن وصرح في التشذ ورباته لم تتكلم به العرب وقدم
ما فيه وتكلمنا عليه بما يناسب المقام واما اضمار ان وجوبا في خمسة مواضع احدها
هذه اي لوقوعه بعد لام الجحود والثاني اشار بقوله كاضمارها ان وجوبا بعد حتى
الجارة نظما ونثرا اما نثرا فواضح وسياتي واما نظما فكما سياتي ايضا في بيت المقنع
الكندي ومجرورها ان كان مستقبلا كما هي فيه بمعنى الى نحو حتى مطلع الفجر اي الى مطلع الفجر
وان كان مؤولا من ان والفعل فتارة يكون بمعنى الى وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها
نحو لا اسيرن حتى تطلع الشمس ولن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وعلامتها
ان يحسن في موضعها الى وتارة بمعنى كي وذلك ان كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم
حتى تدخل الجنة لان الامر علة للاسلام والاسلام علة لدخول الجنة فالامر علة في دخول
الجنة ولو قال اسلمت كان اظهر وحكى الشيخ الرضي عن الاندلسي ان حتى ما تاتي بمعنى الى
وانكر ما سوى ذلك واول الامثلة كلها بما ذهب اليه قال الرضي وهو تكلف لا يتمشى
له في مثل اسلمت حتى ادخل الجنة انتهى ويمكن ان يتكلف له بان يقال اسلمت وابقى على الاسلام
حتى ادخل الجنة وتحتملهما اي تحتمل حتى كونها بمعنى الى وبمعنى كي في نحو فقاتلوا التي تبغي حتى

تفيء الى امر الله فانه يحتمل ان يكون الرجوع الى امر الله غاية للمقاتلة ويحتمل ان يكون المقاتلة علة للرجوع
الى امر الله هذا اي حصر حتى لوافقة فعل الفعل المضارع في مرادفة الى وكي مذهب الجمهور
واثبت ابن مالك لها معنى ثالثا وهو ان يكون بمعنى الا ان صرح به ابن هشام الخضراوي ونقله
ابو البقاء عن بعضهم وهو ظاهر كلام سيبويه في تفسير قولهم والله لا افعل الا ان تفعل
المعنى حتى ان تفعل فعلى هذا يكون ابن مالك مسبوقا الى هذا القول واستظهره المصنف
في المغني حيث قال نعم هو ظاهر فيما انشده ابن مالك واورد البيتا لاني في قوله اي
المقنع الكندي واسمه محمد بن ظفر ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك
قليل وقبله ذهب الشباب فاين تذهب بعده نزل المشيب وحان منك رحيل كان الشباب
خفيفة ايامه والشيب محمله عليك ثقيل وهذه القطعة لا تزيد على ذلك وكان المقنع اجمل
الناس وجها وكان اذا سفر اللثام عن وجهه اصابته العين فمرض وكان لا يمشي الا مقنعا فلذا
قيل له المقنع والفضول جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهي ما لا يحتاج اليه منه
والسماحة الجود وما في ما لديك قال التبريزي يجوز كونها ما موصولة وكونها نافية والمعنى
على النفي تجود بكل شيء لك فلا يبقى قليل ايضا والمعنى ليس اعطاؤك الشيء الكثير عندك سماحة اي
سماحة معتبرا الا ان تحسن بشيء حال كونه قليلا عندك فالغرض هو الحث على البذل من القليل
لانه اشق على النفس كما ان القليل اعز قال الله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون
فان قيل قد نفي السماحة اولا واثبتها في قوله حتى تجود وما لديك قليل لان السماحة هي الجود
وذلك تناقض قلت المراد من نفي السماحة نفي اعتبارها والاعتداد بها لا نفي تحققها ووجودها
حتى يناقضه الاثبات ولك ان تقول نفي وجود السماحة على سبيل المبالغة لغرض الاعتداد بذل
القليل والحث عليه فان قلت قد قرروا ان الاستثناء هنا منقطع بناء على ما قررناه معناه
اولا وما ذكر تراجيا يقتضي ان يكون متصلا فما الوجه في ذلك قلت الحمل على الاستثناء
المتصل ممكن بحسب العقل وان كان بعيدا من حيث الاستعمال فعلم من هذا فساد قول من قال
ان قوله حتى تجود وما لديك قليل في تاويل المصدر منصوب على انه بدل من سماحة او مستثنى
منها فانه خارج عن موارد استعمالها وعن قانونها كما افاده العلامة الكافيجي مع ان

احتمال الغاية مثالث فيشرح اناعطاءك من الفضول سماحة باعتبار ان الجود مع الاقلال يدل على ان السماحة غريزية لك فيكون ما اعطيته مع وجود الثروة سماحة ايضا وكذا التعليل بان يكون المراد انى احكم بان اعطاءك من الفضول ليس بسماحة كما يعتك على الجود مع الاقلال ولا شك ان الاحتمالين مرجوحان وان كان احتمال الغاية اقوى من التعليل والاصح ان النصب بعدها بان مضمرة لا بها وذهب الكوفيون الى ان النصب بها واجاز واظهار ان بعدها توكيدا كما اجاز وا ذلك بعد لام الجحود لانه قد ثبت جرها للاسماء اما بطريق الاصالة كما هو مذهب قوم او بطريق النيابة عن الى كما هو مذهب آخرين كو والقسم على ثلاثة فوجب نسبة العمل هنا لان لما تقرر من ان عوامل الاسماء لا يكون عوامل فى الافعال يعنى ان العامل فى الاسماء لا يكون عاملا فى الافعال من جهة واحدة فلا ينتقض باى الجازمة فى نحو اى رجل تضرب اضرب لان الجزم باى انما هو من جهة تضمنها معنى ان وعملها فى المضاف اليه الجر من حيث انها وضعت ملازمة للاضافة ليتبين معناها بما تضاف اليه فاختلف الجهة لان ذلك ينفى الاختصاص اى عمل عوامل الاسماء فى الافعال ينفى اختصاص عوامل الاسماء بها لوجودها عاملة فى غيرها وكذلك عمل عوامل الافعال وذلك باطل لما تقرر بينهم وانما لم يكن حتى مثل كى جارة وناصبة بنفسها قال ابو حيان لان النصب بكى اكثر من الجر ولم يمكن تاويل الجر فحكم به وحتى ثبت جرها للاسماء وامكن حملها النصب بعدها على ذلك بما قدمنا من الاضمار وهذا جواب عن نقض يرد على ما قرره وهو انك قررت ان عوامل الاسماء لا تكون عوامل فى الافعال لان ذلك ينفى الاختصاص فانتقض بكى فانها عاملة فى الاسماء وهو الجر وتعمل فى الافعال النصب وتقرير الجواب ان النصب بها اكثر من الجر ولم يمكن تاويل الجر حتى لا تخرج عن الاختصاص فالجأ الامر الى جعلها فى القبيلين بخلاف حتى فان الجر بها اكثر وامكن حمل النصب بعدها على تقدير ان فلم تخرج عن الاختصاص ولان الاشتراك اللفظى خلاف الاصل لانه يستلزم الوضع لكل من المعنيين وهو مستلزم لتكثر الاقسام ولانها اى حتى بمعنى واحد فى الفعل والاسم فان قلت حتى فى الاسم تكون بمعنى الى فقط وفى الفعل بمعنى الى وكى والا ان كما قررنا فلا تكون بمعنى واحد فيهما قلت هى موضوعة للغاية مطلقا واستعمالها فى التعليل مجاز وكذا فى المعنى الثالث ان ثبت بخلاف

كى فانها سبكت فى دخولها على الفعل اذا كانت مصدرية وخلصته للاستقبال واذا كانت تعليلية فى معنى اللام التعليلية فاختلف معناها ولا ينصب المضارع بان بعدها اى بعد حتى الا اذا كان اى الفعل المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا ايضا بالنظر الى زمن التكلم نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان رجوع موسى مستقبل بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمن التكلم فان هذا من كلام قوم موسى عباد العجل وهو سابق على رجوع موسى عليه السلام من المناجاة ام لا يكون مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالنصب فى قراءة غير نافع اى ازعجوا ازعاجا شديدا شبيها بالزلزلة بما اصابهم من الاهوال والافزاع فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنظر الى زمن التكلم مستقبل بالنظر الى زمن زلزالهم وقرأ نافع بالرفع فيكون حالا محكية والمعنى على المضى عبر عنه بالمضارع الدال على حصول مضمونه فى الوقت الحاضر فيكون مجازا وقد تظهر ان مع المعطوف على منصوبها كقوله حتى يكون عزيزا فى نفوسهم او ان تبين جميعا وهو مختار فان ظهورها قبل تبين دل على انها مقدرة بعد حتى لان الفعل المعطوف على الفعل بعد حتى قال ابو حيان وفى هذا دليل على دعوى البصريين من ان ان مضمرة بعد حتى ولذلك ظهرت فى المعطوف لان الثوانى تحتمل ما لا تحتمل الاوائل والتقييد بالجارة مخرج للعاطفة وهى التى تعطف بعضا على كل كما سيأتى فى باب العطف ولا شك انها تعطف الجزئى على الكلى نحو قدم الحاج حتى المشاة والجزء على الكل نحو اكلت السمكة حتى راسها وما هو كالجزء على ما هو كالكل نحو اعجبتنى الجارية حتى كلامها فلو اسقط قوله على كل لامكن حمل البعض على الاقسام كلها لان البعض مشترك بين المعنيين الاولين ويندرج الثالث فيه بطريق المجاز فتأمل والابتدائية وهى الداخلة على جملة مضمونها غاية لشئ قبلها كقوله اى قول جرير من قصيدة هجو بها الاخطل فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل اولها اجدك لا يصحو الفؤاد المعلل وقد لاح من شيب عذار ومسحل والمسحل ما تحت الذقن والاشكل هو الذى فيه بياض وحمرة مختلطان وتمج ترمى من الج وهو رمى الشراب ونحوه من الفم وقولهم بالجر اى العرب شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه مثل بمثالين الاول وقوعها قبل

الجملة الاسمية والثانى وقوعها قبل الفعلية التى فعلها مضارع ومثل قول حسان بن ثابت الانصارى يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل وسكت عن الفعلية التى فعلها ماض نحو قوله تعالى حتى عفوا وقالوا ولعله لما ذهب ابن مالك من ان حتى هنا جارة وان بعدها مضمرة وان رده المص فى المغنى بقوله ولا اعرف له فى ذلك سلفا وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة قال الدمامينى كلام ابن مالك جار على القواعد فلا يضره كونه لا سلف له واضمار ان بعد حتى سائغ لا تكلف فيه وهو جيد ولا يكون الفعل الذى بعدها الا حالا او مؤولا به مثال الاول قولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت فى حالة الدخول ومثال الثانى قوله تعالى حتى يقول الرسول فى قراءة الرفع كما قدمنا بخلاف الجارة فانه يتعين ان يكون مستقبلا كما تقدم وقد علم من كلامه ان الاستقبال شرط فى وجوب النصب فان انتفى وجب الرفع وقد علمت ذلك لكن يجب مع ذلك اى مع عدم الاستقبال ان يكون الفعل بعدها مسببا عما قبلها فلا يجوز النصب فى نحو سرت حتى تطلع الشمس لان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير فضلة لا يتوقف عليه تمام الكلام فلا يجوز سيرى حتى ادخلها بالرفع والا كان المبتدا بلا خبر نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه بكسر ان وفى المثال دليل على نفى كون ما بعد حتى فى محل جر كما ذهب اليه الزجاج وابن درستويه لان حتى هذه لو كانت جارة لفتحت الهمزة من ان بعدها كما تفتح بعد حروف الجر نحو قوله تعالى ذلك بان الله هو الحق والموضع الثالث مما يجب فيه اضمار ان اشار اليه بقوله بعد او العاطفة الصالح فى موضعها الى او الا فالاول نحو قولك لالزمنك او تقضينى حقى وقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت الآمال الا لصابر المنى جمع منية وهو ما يتمناه الانسان وانقادت جاءت على حسب المراد والامال جمع امل وهو الرجاء والمراد هنا المامولات وانقيادها حصولها والثانى نحو قوله اى زياد الاعجم فى هجاء شاعر كان بينه وبينه مهاجات وقيل له الاعجم للكنة فى لسانه وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما الغمز باليد الجس والعصر تقول غمزت الشئ بيدى عصرته والقناة الرمح وقيل كل عصا مستوية او معوجة والمعروف التى يجعل فيها سنان الرمح المعنى على ما قال الشمنى اذا اشتد على جانب قوم رأيت تليينهم حتى يستقيموا اذ لو قصد الكسر لم يستقم بعد وقيل المعنى

من لم تصلح له الملاينة تولينا بالخاشنة الا ان يستقيم وقيل المعنى اذا هجوت قوما ابيدهم بالهجاء الا ان يتركوا هجائى اى الا ان تستقيما والفعل فى هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم اى ليكونن لزوم منى او قضاء منك وليكونن كسر منى لكعوبها او استقامة منها ذهب الكسائى الى ان او المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى ان الفعل انتصب بالمخالفة وذهب الشيخ الرضى الى ان ان وما بعدها فى تاويل مصدر مرفوع بالابتداء ولا خبر له وذكر لذلك توجيها طويلا على عادته ولا يخلو من وجه واشار الى الرابع والخامس بقوله بعد فاء السببية وهى التى قصد بها الجزاء او واو المعية وهى المفيدة معنى مع حال كونهما مسبوقتين بنفى محض اى خالص من معنى الاثبات فخرج نحو ما انت الا تأتينا فتكرمنا فيما تقدم فيه الاستفهام التقريرى المتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب الفعل فى جوابه وقد صرح بعضهم بجواز نصب الجواب بعده واستدل له بقول الشاعر الم تسأل فتخبرك الرسوم وما زال تأتينا فتحدثنا فانه وان كان نفيا فى الصورة فمعناه الايجاب لان معناها انت تأتينا كثيرا فتحدثنا وكذا باقى الافعال التى صورتها انها منفية وهى موجبة من حيث المعنى وما تأتينا الا فتحدثنا فان النفى قد انتقض بالا قبل الفعل فلو نقض بالا بعد الفعل لم ينصب الجواب ايضا وذهب بعض الى ان النصب فيه واستدل عليه بقول الشاعر وما قام منا قائم فى ندينا فينطق الا بالتى هى اعرف ومقتضى صنيع الشارح انه ينصب لانه مثال لمسئلة الانتقاض بما تأخر فيه الفاء عن الا وقال فى الحاشية ويتفرع على ذلك ما لو قلت ما جاءنى احد الا زيد فاكرمه فان جعلت الهاء لاحد نصبته لتقدم الفعل على انتقاض النفى وان جعلتها لزيد رفعته وسيأتى عن قريب فى كلامه او طلب بالفعل لا غير لا صالته وذلك ليخرج الطلب بلفظ الخبر نحو حسبك حديث فينام الناس ونحو رحمك الله زيدا فيدخله الجنة وبالمصدر نحو سقيا فيرويك وذهب المص فى تعليقه الى ان المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده قال وينبغى ان يقيد الخلاف باسم الفعل خاصة وباسم الفعل نحو صه فتكرمك فلا يجوز النصب بعد شئ منها وخرج بقيد السببية والمعية العاطفتان على صريح الفعل والمستأنفتان فمثال الفاء العاطفة قولك ما تأتينا فتحدثنا اى فانت تحدثنا اذا

قطعت الحديث عن الاتيان فيكون المقصود نفي الاتيان واثبات الحديث وشمل قوله نفي
محض النفي بالحرف نحو لا يقضى عليهم فيموتوا وما تأتينا فتحدثنا الا في الدار هذا ما وقع في
النقض بالا بعد الفاء وقد نبهناك عليه فيكون الفعل الواقع بعد الفاء واقعا في حيز النفي وبالفعل
معطوف على قوله بالحرف نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك وبالاسم نحو انت غير آت فتحدثنا
اجاز هذه الصورة الكوفيون لانه في معنى ما انت آت فتحدثنا والنفي مع الواو وكذلك
اي كالنفي مع الفاء نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين قيل المعنى ام حسبتم
ان تدخلوا الجنة مع الجمع بين عدم الجهاد وعدم الصبر وقس الباقي فان الذكي تقنعه الاشارة
والبليد لا تنفعه العبارة وشمل قوله او طلب بالفعل الامر والنهي والدعاء والاستفهام
والعرض والتمني والتحضيض فهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية اشياء وهي
المعبر عنها بالاجوبة الثمانية وزاد الفراء الترجي واختاره ابن مالك لثبوت ذلك سماعا
فيصير على هذا تسعة وقد جمعها بعضهم في بيت وهو مر وانه وادع وسل واعرض
لحضهم تمن وارج كذاك النفي قد كملا وزاد المص التقليل نحو قلما تأتينا فتحدثنا وهو
مجمع عليه لانه بمعنى النفي والتشبيه نحو كانك امير فتطيعك اي لست باميرلانه لما شبهه
بالامير علم انه ليس بامير لوجوب التغاير بين المشبه والمشبه به والتشبيه المفيد لمعنى النفي
يلحق به خلافا فالتشبيه الحقيقي والحصر بانما نحو فانما يقول له كن فيكون والاستفهام بقل
وقلما قصد بهما النفي حكاه ابن سيدة قال المص وعندي ان التقليل شرطه ان يقصد به النفي
فلو لم يقصد به الا حقيقته فلا ينبغي ان يجوز النصب بعده البتة لانه ح ايجاب قال ولعل
هذا مراد العلماء وكذا شرط التشبيه مثال النصب بعد الفاء والواو في جواب الامر قوله
يا ناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا نصب نستريح بعد الفاء في جواب الامر
وهو سيري وناق مرخم والعنق السير السريع والفسيح المتسع الخطا والمراد سرعة الوصول
الى الممدوح لنستريح من كلفة السير ومشقته وقوله فقلت ادعوا وادعو ان اندى لصوت
ان ينادي داعيان قال ابن يعيش هو للحطيئة وقال بعضهم هو لربيعة بن خثم وقال ابن بري
هو لدثار بن شيبان النمري وقال السخاوي هو للاعشى وقيل غير ذلك واندى افعل تفضيل

من الندى بفتح النون والندى مقصور وهو بعد ذهاب الصوت يقال فلان اندى صوتا من فلان
اذا كان بعيد الصوت وقوله وادعو بالنصب باضمار ان بعد واو الجمع في جواب الامر والصوت
صفة اندى وان ينادي خبر ان ويروى وادع على الامر بحذف اللام وفي جواب النهي قوله
تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي لا تاكل السمك وتشرب اللبن وقول الشاعر
لا تنه عن خلق وتأتي مثله هو لابي الاسود الدؤلي تمامه عار عليك اذا فعلت عظيم وبعده
وابدأ بنفسك فانهها عن غيها فاذا انتهت عنه فانت حكيم والشاهد فيه نصب
بعد الواو وفي جواب الدعاء قولك اللهم تب علي فاتوب وقولك اللهم ارزقني بعيرا واحج
عليه وفي الاستفهام نحو هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله اتبيت ريان الجفون
من الكرى وابيت منك بليلة الملسوع نصب ابيت بعد الواو لوقوعه بعد الاستفهام
لكن يشترط فيه ان لا يكون باداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز هل اخوك
زيد فاكرمه بالنصب ولا يشكل عليه نحو قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا
فيضاعفه بالنصب فان الخبر وان كان هو الموصول وهو جامد لكنه لا يتم الا بصلة
والمجموع في حكم المشتق هكذا ظهر لي وان كان بعضهم رد بهذا الشرط وقد ذكر
هذا الشرط المص في شرح الشذور ونعم يدخل فيه من غير اشكال نحو اين بيتك فازورك
وشرط ابن مالك في الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل فان تضمنه امتنع نحو لم ضربت
زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلا يمكن سبك مصدر مستقبل منه وهذا شرطه ابو علي
خلافا للمغاربة وفي جواب العرض وهو الطلب برفق قوله يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما
قد حدثوك فما راء كمن سمعا فتبصر منصوب بعد العرض وهو الا ونحو الا تقوم واقوم
بنصب اقوم بعد اداة العرض ومثل لوقوع الفعل بعد الفاء والواو الكائنتين بعد العرض وفي
جواب التمني نحو يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما ونحو يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات
ربنا ونكون من المؤمنين في قراءة النصب ويكون التمني بالا نحو الا رسول منا فيخبرنا
وبلو نحو لو تعطيني فاثني عليك ومنع ابن مالك كون لو للتمني وفي جواب التحضيض وهو
الطلب بازعاج نحو هلا اتقيت الله فيغفر لك او ويغفر لك وفي جواب الترجي عند القائلين به

كما تقدم نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب في قراءة حفص عن عاصم
ونحو لعلي راجع الشيخ ويفهمني ولم يسمع النصب بعد الواو في المواضع المذكورة الا في جواب
النفي والامر والنهي والتمني والاستفهام وقاسه النحويون في الباقي صرح بذلك المصنف
في شرح الشذور لان الغرض الذي يقصد فيما سمع موجود فيما لم يسمع تنبيه نواصب
المضارع لا يجوز ان يحذف معمولها وهو المضارع وتبقى هي ولو كان الحذف لدليل فلو قيل
لك تريد ان تخرج لم يجز ان تجيب بقولك اريد ان وتحذف تخرج واجازه بعضهم محتجا بما وقع
في صحيح البخاري فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا يريد كيما يسجد اورده في تفسير
قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة قال في المغني وهو غريب جدا لا يحتمل القياس
عليه قال اي البعض وهذا اي حذف الفعل المنصوب كقولهم جئت ولما في حذف المجزوم
بعد لما اي لما تعطيني مثلا قاله ابو حيان وليس اي حذف الفعل المنصوب مثله اي مثل حذف
المجزوم لان حذف الفعل بعد لما لدليل جائز منقول في فصيح الكلام كما يأتي ولم ينقل في نحو
هذا شيء في كلام العرب فان سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب ولو بلفظ الخبر
نحو حسبك حديث ينم الناس كما سيذكره وقصد به الجزاء للطلب السابق عليه بان يقدر
مسببا عنه كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط جزم ذلك المضارع وجوبا
باداة الشرط مقدرة هي وفعل الشرط نحو قل تعالوا اتل فاتل تقدمه طلب وهو تعالوا
وقصد به الجزاء فجزم وعلامة جزمه حذف الواو والمعنى تعالوا فان تأتوني اتل فالتلاوة عليهم
مسببة عن مجيئهم فان قلنا الاول اشبه الشرط بكونه سببا والثاني اشبه الجزاء بكونه
مسببا عن الاول فلا داعي الى تقدير ان قلت لولا تقديرها لفسد المعنى وذلك انك اذا قلت
ائتني اكرمك لا يكون الامر بالاتيان موجبا للاكرام بل الموجب له الاتيان فالجزم ليس بنفس
ائتني بل بان ويدل على ذلك قولك في التمني ليت لي مالا انفقه فان الانفاق مشروط بحصول
المال الذي تمناه لا بنفس التمني فمعنى قولهم الجزم بنفس ان المقدرة ان الامر لما كان سببا
في الايقاع والاستفهام سببا في تحصيل العلم بالمستفهم عنه والعلم بالمستفهم
سببا في التزام ما ضمنه وسببا لسبب سبب جاز ان يطلقوا الكلام ويقولوا جوابا لامر

والاستفهام

والاستفهام وغير ذلك فتامل ومثله في جزم المضارع اين بيتك ازرك فانه في معنى عرفني بيتك
ازرك وحسبك حديث ينم الناس فانه بمعنى اكتف وقوله اي عمرو بن الاطنابة لا نصار
مكانك تحمدي او تستريحي صدره وقولي كلما جشأت وجاشت جشأت بالجيم والشين يقال
جشأت نفسي جشوا اذا نهضت اليك وهو مهموز وجشأت من حزن او فزع وثارت للقيء
وجاشت من الجاش وهو رواع القلب اذا اضطرب عند الفزع ونفس الانسان وقد لا يهمز
والشاهد في تحمدي حيث جزم بحذف النون لوقوعه بعد الطلب باسم الفعل وهو مكانك الذي
بمعنى اثبتي وكذلك يجزم المضارع بعد الترجي اذا سقطت الفاء عند من اجاز نصبه قال ابو حيان
في الارتشاف وقد سمع الجزم بعد الترجي واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر
لعل التفاتا منك نحوي ميسر يمل منك بعد العسر عطفيك لليسر فقوله يمل من الامالة وهو
العطف مجزوم في جواب الترجي والمراد بالالتفات هنا توجه فكره اليه بالمحبة له والاعتناء بحاله
قال المرادي وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين يعني جواز النصب بعد الترجي فان سقطت
الفاء بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت والمنفي او بعد الطلب والحال انه لم يقصد بما بعدها
الجزاء وجب الرفع فيهما وانما لم يجزم بعد النفي لانه يقتضي تحقق عدم الوقوع كما يقتضي الايجاب
الوقوع فلا يجزم بعده كما لا يجزم في الايجاب واما الاخير فظاهر وما ذكرناه من ان المضارع
بعد سقوط الفاء مجزوم بالاداة المقدرة هو مذهب الجمهور وهو الاصح كما في المغني
واستدل عليه بان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير
معنى الاصل ولا كذلك الحذف فان تضمين الفعل معنى الحرف غير واقع او غير كثير انتهى قال
الدماميني في الشرح الظاهر انه واقع وكثير وذلك لان افعال الانشاء كعسى ونعم
وبئس وفعل التعجب نحو ما احسن زيدا وما الطفه وما اظرفه الى غير ذلك مما لا ينحصر
ونحو قضو الرجل بمعنى ما اقضاه وحسن اولئك رفيقا اي ما احسنهم رفيقا كلها متضمن
الحرف الذي هو حق الانشاء ان يؤدى به ولهذا كانت غير متصرفة قال الشمني المراد بالحرف
في قول المص معنى الحرف الحرف الموجود كما هو الظاهر لا ما هو اعم منه ومما حقه ان يوجد
وليس بموجود وح لا ترد افعال الانشاء لانها ليست متضمنة لمعنى حرف من حقه ان يوجد

وليس بموجود انتهى اقول الظاهر حمل معنى الحرف على ما ذكره الدماميني ويدل عليه قول المصنف وغير
كثير فتدبر وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان اسماء الشرط انما جزمت
لذلك وهو مذهب الخليل وسيبويه وجرى عليه في الشرح وذهب اليه ابن خروف وابن مالك
وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لنيابته عن الشرط كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا
لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور
ورجح المرادي القول الاول باربعة اوجه احدها ان ما ذهب اليه يعني ابن مالك يستلزم
ان يكون العامل جملة وذلك لا يوجد في موضع الثاني ان الاضمار اسهل من التضمين لان التضمين
زيادة بتغيير الوضع والاضمار زيادة بغير تغيير فهو اسهل والثالث ان التضمين لا يكون
الا لفائدة ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط لانه يدل عليه بالالتزام والرابع ان الشرط
لا بد له من فعل ولا يجوز ان يكون هو الطلب بنفسه ولا متضمنا له مع فعل الشرط لما في ذلك
من التعسف ولا مقدرا بعده لقبح اظهاره بدون حرف الشرط بخلاف اظهاره معه انتهى
ومقتضى كلامه انه يجوز اظهار الشرط المقدر مع الاداة وهو كذلك لان الطلب
وما اشبهه لم يجعل عوضا منه حتى يمتنع التصريح به وبعض الافاضل استظهر انه لا نظير
وعلله بان الطلب نزل منه منزلة العوض من المعوض ولا يجمع بينهما فتدبر وبقي في المقام
قول رابع وهو الجزم بلام مقدرة فاذا قيل لا تنزل تصب خيرا فمعناه لتصب وهو ضعيف
ولا يطرد الا بتكلف ويجوز وشرط الجزم بعد الامر صحة حلول ان تفعل محله كما في
التسهيل والجامع نحو احسن الي احسن اليك بخلاف لا احسن اليك فانه على الاول
يصح ان تحسن الي احسن اليك وعلى الثاني لا يصح ان تحسن الي لا احسن اليك فان عدم
الاحسان لا يتسبب عن الاحسان وبعد النهي عند غير الكسائي صحة حلول ان الشرطية
مع لا النافية محله اي النهي مع صحة المعنى فظاهر عبارة الالفية ان لا هذه ناهية بالهاء
لا نافية بالفاء وشرحها على ذلك الشاطبي والمكودي وشرحها على انها نافية المرادي وولد
الناظم وذلك نحو لا تدن من الاسد تسلم اذ يصح ان يقال معه ان لا تدن من الاسد تسلم
لان السلامة مسببة عن عدم الدنو بخلاف نحو لا تدن من الاسد ياكلك اذ لا يصح ان

يقال ان لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو ولهذا الشرط
اجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر اذ لا يصح ان يقال ان لا تمنن
تستكثر اذ الاستكثار مسبب عن المن لا عن عدمه فهو ليس بجواب وانما هو في
موضع نصب على الحال من فاعل تمنن اي لا تعط احدا شيئا طالبا منه به اكثر منه وهو نهي
خاص برسول الله صلى الله عليه وسلم لانه اختص بمكارم الاخلاق ومحاسن الاعمال اوهي
نهي تنزيه وقرا الحسن البصري تستكثر بالجزم فيكون بدلا من تمنن اي لا تمنن لا تستكثر
او قدر الوقف عليه لكونه راس اية فسكنه لاجل الوقف ثم وصله بنية الوقف او سكنه
لتناسب رؤس الاي وقرا ابن مسعود لا تمنن ان تستكثر ويكونه مفعولا له لكن تعليل
للمنفي لا للنفي واما قوله عليه الصلاة والسلام من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا
يؤذنا بريح الثوم فالجزم على الابدال من يقرب بدل الاشتمال لا على الجواب لعدم صحة ان لا يقرب
يؤذنا لان الايذاء انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه واما الكسائي فلم يشترط ذلك
وجوز الجزم في نحو لا تدن من الاسد ياكلك بتقدير ان تدن بغير نفي محتجا بالسماع والقياس
قال ابن الناظم في شرح الخلاصة واجاز الكسائي جزم جوابا لنهي مطلقا قال وما
يحتج له به من قول الصحابي يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم ومن رواية من روى
من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم فهو مخرج على الابدال
من فعل النهي لا على الجواب انتهى والسماع المحتج به نحو ما ذكرنا والقياس هو ان المنصوب
بعد الفاء جاز فيه ذلك قال الله تعالى لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم والجواب عن السماع
بما قدمناه مع ان الرواية المشهورة في الثاني يؤذينا بالياء وعن القياس بان القياس على المنصوب
لا يحسن لان النصب بعد الفاء يكون في النفي ولا جزم فيه وعبارة التسهيل توهم اجراء
خلاف الكسائي في الامر والامر كما عرفت ويجزم المضارع ايضا بلم وهو حرف جزم
لنفي معنى المضارع المنقول الى الماضي ولقلبه ماضيا فالنقل اصالة لمعناه ويوصف لفظه
بالنقل تبعا ولذا قال المبرد انها قالبة لمعناه دون لفظه نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا
احد وقد تحمل حملا على ما ولا فيرتفع المضارع بعدها لكن على موضورة او لغة

فيه خلاف نص بعض النحويين على انه ضرورة وقال في الكافية شذ وقال في التسهيل وقد لا
يجزم بها فلم يخصه بالضرورة وصرح في اول شرح التسهيل بان الرفع لغة قوم ومثال اهمالها
قول الشاعر لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار الفوارس
جمع على غير القياس واسرة الرجل رهطه لانه يتقوى بهم والصليفاء بالصاد المهملة
تصغير الصلفاء اسم موضع والشاهد في يوفون حيث رفع بعد لم ضرورة كما ذهب اليه
الفارسي وابو حيان والنصب بها لغة حكاها اللحياني قال الشاعر في اي يومي من الموت
افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر وقرئ الم نشرح وهو محمول عند العلماء على ان الفعل موكد بالنون
الخفيفة ففتح لها ما قبلها ولما اختها فيه هاء بدليل احترازا من لما بمعنى الا ومن لما الوجودية
وهي مركبة من لم وما وهو مذهب الجمهور وقيل بسيطة وهو الحق لعدم دليل التركيب والاصالة
البساطة ويتفقان في انها حرف جزم لنفي المضارع وقلبه الى الماضي متصلا نفيه بزمن التكلم فان قلت
لما يقم زيد يفهم منه انتفاء قيامه في زمان الماضي متصلا بزمان النطق منتوقعا ثبوته
اي حصول الفعل كقولك لقوم ينتظرون ركوب الامير لما يركب نحو لما يقضي ما امره ويشتركان
اي لم ولما في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للمضي وجواز دخول
همزة الاستفهام عليهما وان كان دخولها على لم اكثر وتنفرد لم بمصاحبة اداة الشرط
نحو ان لم نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ولو لم نحو ولو لم يكن الامعرج ساعة ويجوز انقطاع
نفي منفيها نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا ومن ثم اي ومن
اجل ان نفي منفي لم يجوز انقطاعه دون نفي منفي لما فانه لا بد ان يكون متصلا بزمان الحال
جاز لم يكن ثم كان لعدم استغراقه الزمان الماضي وامتنع لما يكن ثم كان قال الدماميني
لما فيه من التناقض لان مدلولها النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار لان
ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار لانه سيكون في المستقبل صحيح لانه لما
لا تعرض لها للاستقبال بوجه ولانها في استمرار النفي في الحال لعدم اتحاد الحال والاستقبال
فيجوز ان يثبت لاحدهما ما ينفى عن الاخر وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها اختيارا نحو
قاربت البلد ولما اي ادخلها وهو احسن ما يخرج عليه قراءة وان كلا لما وانما قرنه اي ابراهيم

ابن علي بن محمد وشهرته بنسبته الى جده هرمة احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب
ان وصلت وان لم ضرورة ويروى يوم الاعارب وهو يوم معروف معهود بينهم وقدر
ابو حيان الفعل وان لم تصل بالبناء للفاعل وقدره ابو الفتح البعلي وان لم توصل ويتوقع منفيها
نحو لما يدخل الايمان في قلوبكم ومن ثم امتنع ان يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما
وتوقع المستحيل محال واذا كان الغير ان يتوقع اجتماعهما صح ان يكون داخلهما مجزوما بلما
نحو لما يقم الزيدان وذلك لان الغيرين لا يمتنع اجتماعهما ومما انفردت به لم جواز الفصل
بينها وبين معمولها وجعله ابو حيان في الارتشاف ضرورة وهو الصحيح قال الشاعر
فاضحت مغانيها قفارا رسومها كانه سوى اهل من الوحش توهل وقال الاخر فذاك ولم
اذا نحن امترينا تكن في الحرب احجاما ومن ثم قال الاخر فاضحى ثم تلته فلم ذا رجاء القه غير راهب ويجزم المضارع ايضا باللام ولا
الطلبيتين اي الدالتين على الطلب فدخل في ذلك لام الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته
ولام الدعاء نحو ليقض علينا ربك ولا الناهية نحو لا تشرك بالله ولا الدعائية نحو
ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا وجزم فعل الغائب والمخاطب بلا كثير قال الرضي
على السوية ولا تختص لا بالغائب كاللام بل تكون للمخاطب نحو لا تتخذوا عدوي وعدوكم
اولياء وللغائب نحو لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء وللمتكلم على قلة نحو لا اعرفن ربربا
حورا مدامعها وقال بعضهم اذا بني الفعل للمفعول جاز دخول لا عليه سواء كان للمتكلم
ام للمخاطب ام للغائب واذا بني للفاعل فالاكثر ان يكون للمخاطب ويضعف للمتكلم والغائب
وفي الارتشاف ما نصه فان فيه الاكثر كونها للمخاطب ويضعف كونها للغائب كالمتكلم
ومن امثلته فلا يسرف في القتل لا يتخذ المؤمنون وعبارته تدل على ان استعمالها في المخاطب
هو الاكثر واستعمالها في المتكلم والغائب ضعيف وعبارة الرضي تدل على ان استعمالها
في المتكلم قليل لكونه حكم بان استعمالها في المخاطب والغائب كثير وما ذكره جرى عليه ابن
الناظم واما جزمها فعل المتكلم فقليل جدا سواء بني للفاعل ام للمفعول وما في الاوضح من
التفصيل هو طريقة لبعضهم وهي انها تجزم فعل المخاطب والغائب والمتكلم المبني للمفعول
سواء كان وحده ام معه غيره واما فعل المتكلم المبني للفاعل كذلك فجزمه بها نادر واما اللام

الطلبية تجزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل نحو قوموا فلاصل لكم ولنحمل خطاياكم وتدخل على فعل
المفعول مطلقا سواء كان لمتكلم نحو لاعن بحاجتك ام لمخاطب نحو لتعن بحاجتي ام لغائب نحو ليعن
بحاجتي وقل منه جزمها فعل المخاطب مبنيا ايضا للفاعل نحو لتاخذوا مصافكم استغناء بصيغة
افعل قالوا وهي لغة ردية وقال الزجاج انها لغة جيدة وذكر ابن الناظم ان دخولها على فعل الغائب
والمتكلم كثير وذكر في الكافية ان دخولها على مضارع المتكلم قليل لكنه اكثر من دخولها
لا تنبيهات الاول الصحيح ان لا بسيطة لاصالة البساطة وزعم بعضهم ان اصلها لام الامر
زيدت عليها الف فانفتحت لاجلها الثاني زعم السهيلي انها لا الناهية والجزم بعدها بلام
مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ وهو تكلف مستغنى عنه الثالث جوز
ابن عصفور والابدي حذف مجزومها اذا دل عليه دليل نحو اضرب زيدا ان اساء والا فلا
وتوقف ابو حيان فقال يحتاج الى سماع من العرب الرابع حركة اللام الكسر لضرورة الابتدا
وفتحها لغة لسليم حكاها عنهم الفراء وقيل انما يفتحونها اذا انفتح ما بعدها فلا تفتح اذا
انضم ما بعدها نحو لتكرم او انكسر نحو لتيذن الخامس يجوز تسكين لام الطلب بعد الواو والفاء
اكثر من تحريكها وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافا لمن زعم ذلك احتج من زعم
الاول بان التسكين انما كثر في الاولين لكونهما على حرف فكانا مع ما بعدهما كالشي الواحد وثم
محمولة عليهما فلا تبلغ في الكثرة مبلغهما وهذه الاحرف الاربعة مع الطلب نقلنا انه اي الطلب
الجازم بنفسه لا باداة شرط مقدرة تجزم فعلا واحدا خبر اسم الاشارة كما مثلنا وبقية الادوات
الاتية تجزم فعلين متفقين او مختلفين فان كانا متفقين كمضارعين فالجزم للفظهما نحو وان
تعودوا نعد وانما وماضيين فالجزم لمحلهما نحو وان عدتم عدنا وان كانا مختلفين ماضيا ومضارعا
وعكسه فلكل منهما حكمه نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه ونحو من يقم ليلة القدر
ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم وهي ان واذ ما وهما موضوعان للدلالة على مجرد تعليق
الجواب بالشرط من غير اشعار بامر اخر على هذا القول بان اذ ما حرف وهو مذهب سيبويه والمحققين
واما على مذهب ابن السراج والفارسي والمبرد في احد قوليه فتشعر بالزمان والجزم باذ ما واقع
في الاختيار خلافا لمن خصه بالشعر واي بالتشديد وهو موضوع بحسب ما يضاف اليه فهو

في نحو ايهم يقم اقم لمن يعقل وفي نحو اي الدواب تركب اركب لما لا يعقل وفي نحو اي يوم تصم اصم
للزمان وفي نحو اي مكان تجلس اجلس للمكان والكل واضح واين واني وهما موضوعان للدلالة
على المكان ثم ضمنا معنى الشرط فان قلت هل هما حقيقة في معنى الشرط او مجاز قلت ذكر بعض
المحققين انهما لا حقيقة ولا مجاز بل هما مستعملان فيه على سبيل التضمين كاستعمال اللفظ
في المعنى التضميني على سبيل التبعية والضمنية والحق ان ذلك حقيقة وان استعمال اللفظ في المعنى
التضمني كذلك واذا ومتى وهما موضوعان للدلالة على الزمان ثم ضمنا معنى الشرط ومهما
وما وهما موضوعان للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمنا معنى الشرط قال في شرح الكافية جميع
النحويين يجعلون مهما وما مثل من في لزوم التجرد عن الظرفية مع ان استعمالهما ظرفين ثابت
في اشعار الفصحاء من العرب وانشد ابياتا قال ابنه بدر الدين لا ارى في هذه الابيات حجة لانه
يصح تقديرها بالمصدر وقال الزمخشري هذه الكلمة يعني مهما في عداد الكلمات التي يحرفها من لا
يد له في علم العربية فيضعها غير موضعها ويحسب انها بمعنى متى ويقول مهما جئتني اعطيتك
وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية في شي ثم يذهب فيفسر مهما تاتنا به من اية بمعنى
الوقت فيلحد في ايات الله وهو لا يشعر وهذا وامثاله مما يوجب الجثو بين يدي الناظر في كتاب
سيبويه انتهى وفيه رد على من زعم انها تفيد الظرفية كابن مالك وزعم بعضهم انها ترد استفهاما
وهو باطل ولا دليل فيما استدل به واختلف في انها بسيطة او مركبة فذهب المحققون الى
انها بسيطة وهو الحق واختلفوا في وزنها فقيل فعلى والفها للتأنيث او للالحاق وزال التنوين
للبناء وقال ابن بابان لو قيل انها مفعل لم ارد به باسا وذهب الخليل الى انها مركبة من ما الاولى التي
للجزاء والثانية التي تزاد بعد الجزاء فابدلوا من الف الاولى هاء كراهة التكرير وذهب جماعة
منهم الاخفش والزجاج الى انها مركبة من مه بمعنى اكفف وما الشرطية ورد بانه لا معنى
للكف هنا الا على بعد وهو ان يقال في مهما تفعل افعل ترد الكلام مقدر كانه قيل لا تقدر على
ما افعل ومن وهو موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط وحيثما وهو كاين واني والثلاثة
ظرف المكان وقد تخرج اين عن الشرطية فتستعمل استفهامية وتقع اني كذلك لكن بمعنى
متى نحو فاتوا حرثكم انى شئتم وبمعنى من اين نحو انى لك هذا وبمعنى كيف نحو انى يحيي هذه الله

بعد موتها واختار ابو حيان في الاية الاولى كونها شرطية اقيمت فيها الاحوال مقام الظروف
المكانية والجواب محذوف ثم لما فرغ من بيان معانيها شرع في امثلتها فقال مثال الجزم بان نحو
ان يشأ يذهبكم وباذ ما نحو وانك اذ ما تات ما انت امر به تلف من اياه تامر اتيا تات فعل
الشرط مجزوم بحذف الياء وتلف جواب الشرط مجزوم كذلك واياه مفعول مقدم للفعل المؤخر
ومن مفعول اول للجواب واتيا مفعول ثان له اذ هو بمعنى تجد وليس الجزم بها ضرورة كما ذهب
اليه بعضهم بل هو قليل وباي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وباين نحو اينما تكونوا
يدرككم الموت وباني نحو خليلي انى تاتياني تاتيا اخا غير ما يرضيكما لا يحاول فتاتيا
فعل الشرط مجزوم بحذف النون وكذلك جواب الشرط اعني تاتيا وغير مفعول الفعل الذي
بعده وبايان نحو ايان نؤمنك تامن غيرنا واذا لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا والحذر
الخوف والمراقبة وبمتى نحو متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد قاله
الحطيئة يمدح بغيض بن شماس عشوت الى النار اعشو اليها عشوا اذا استدللت عليها
ببصر ضعيف فقوله تاته فعل الشرط وتجد جوابه وجملة تعشو حال من فاعل تاته وخير نار
مفعول فعل الجواب وعندها ظرف خبر مقدم وخير موقد مبتدا ومضاف والجملة صفة
نار كذا في شرح الشواهد مع زيادة قليلة والراجح ان يكون خير موقد فاعلا بالظرف
لاعتماده على الموصوف وبمهما نحو مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين
تات فعل الشرط مجزوم بحذف الياء وما نحن لك بمؤمنين في محل جزم جواب الشرط واقترن
بالفاء وبمن نحو من يعمل سوءا يجز به وبما نحو ما ننسخ من اية او ننسها نات بخير منها
او مثلها ننسخ فعل الشرط وننسها معطوف عليه ونات جواب الشرط وبحيثما نحو
حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان النجاح الفوز والغابر بغين معجمة وموحدة
وراء الزمن الباقي ويطلق على الماضي ايضا من الاضداد فعلم ان هذه الادوات بالنظر
الى موضعها اي معناها الموضوعة له ستة اقسام وقد تقدم تفصيلها ولما اشتركت كلها
باعتبار انها تدل على تعلق جملة باخرى فلا بد ان تكون متقدمة عليهما وهي بالنظر الى الخلاف
في حقيقتها اربعة اقسام الاول ما هو حرف باتفاق وهو ان الثاني ما هو اسم باتفاق

وهو الباقي ما عدا اذ ما ومهما الثالث ما فيه خلاف والاصح انه حرف وهو اذ ما الرابع ما فيه
خلاف ايضا والاصح انه اسم وهو مهما وقد مضى البحث في ذلك ثم ما هو اسم ان وقع على زمان
او مكان فهو ظرف مثال ما وقع على الزمان متى تصم اصم ومثال ما وقع على المكان اينما تذهب
اذهب او وقع على حدث فهو مفعول مطلق نحو اي سير تسر اسر والا اي وان لم يقع على واحد
من الثلاثة فان وقع بعده فعل لازم فهو مبتدا خبره جملة الشرط على ما صححه في المغني نحو من
يقم اقم معه وما ذكره ضعيف لان المبتدا وخبره ما لم يقع المجموع خبرا عن مبتدا كالجار
مع مجروره واسم الشرط مع فعله ليس بكلام على الاصح فالحق ان الخبر هو الشرط والجواب
لان الفائدة متوقفة عليهما وذهب بعضهم الى ان الخبر هو الجزاء نظرا الى انه هو المقصود
بالذات والشرط انما ذكر قيدا له واختاره الشيخ الرضي او وقع بعده فعل متعد واقع
عليه فهو مفعول به نحو من يضرب اضربه او على ضميره نحو من تضربه اضرب او على متعلقه نحو
من تضرب اخاه اضرب فهو اشتغال اذ قد اشتغل الفعل في الاول بضمير اسم الشرط عن
العمل فيه وفي الثاني بمتعلقه وهو اخاه والعامل في اسم الشرط حينئذ فعل محذوف وجوبا
يقدر موخرا وسياتي بحث الاشتغال مستوفى ان شاء الله تعالى وكذا القول في اسماء
الاستفهام فان ما ذكر يجري فيها نحو اين تسير ومتى تذهب واي رجل تضرب واي يوم
تصوم واي مكان تجلس واي ضرب تضرب ومن يقوم ومن تضرب ومن تضربه
ومن تضرب اخاه ويسمى الفعل الاول من الفعلين المجزومين باحدى هذه الادوات
شرطا لتعلق الحكم عليه ويسمى الثاني منهما جوابا لانه مترتب على الشرط كما
يترتب الجواب على السوال وجزاء ايضا لان مضمونه جزاء لمضمون الشرط وتسميته
جوابا مجاز لان الجواب ما يترتب على السوال لكنه لما اشبهه في الارتباط اطلق عليه الجواب
وكذا جزاء لان الجزاء هو الفعل المترتب على فعل اخر ثوابا عليه كما في الطاعات وعقابا
كما في المعاصي ولما كان مضمون الفعل الثاني في قولك ان اكرمتني اكرمتك مثلا هو
الاكرام في مقابلة مضمون الفعل الاول الذي هو اكرام المخاطب صار كالجزاء له كما
يجازى على الطاعة بالثواب وعلى المعصية بالعقاب وهنا مفقود هنا اي المعنى الحقيقي

لجزاء فاحتيج اليها باعتبار التجوز واسقط من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو اذا وكيفما ولو لان المشهور فيها انها لا تجزم الا في الشعر خاصة قال الرضي لما كان حدثا ثابتا الواقع فيه مقطوع به فاصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدالة على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم تجزم الا في الشعر مع ارادته بمعنى الشرط وكونه بمعنى متى انتهى كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي يقال اصابته نكبة اي مضرة ونكب فلان فهو منكوب وغيابة الجب قعره وكذا غيابة الوادي والمراد هنا الغم وتنجلي تنكشف وتزول وقوله فاصبر جزاء اذا وجملة ستنجلي خبر المبتدا ودخول الفاء في خبر المبتدا اذا لم يوصف ضعيف ويحتمل ان يكون التقدير فكل غيابة تصيبك فستنجلي والفاء زائدة واما الفاء في فكل غيابة فللاستيناف والجملة في معنى التعليل فتامل وفي كيفما عدم الجزم بها لعدم السماع بذلك واجاز الكوفي الجزم بها قياسا على غيرها وكذا اجاز الجزم بها دون ما الكوفيون وقطرب الى الجزم بها مطلقا لكن اشترطوا كون فعليها متفقي اللفظ والمعنى نحو كيفما تصنع اصنع ولا يجوز كيفما تجلس اذهب اتفاقا وذهب قوم الى انها تجزم ان اقترنت بما ولا تجزم بدونها واما لو فالاصح انها لا تجزم اصلا ومن اجازه خصه بالشعر قال المص في المغني وزعم بعضهم ان الجزم بها مطرد على لغة واجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقوله اعا الشخص وهو امراة من بني الحرث بن كعب وقال العيني هو لعلقمة لو يشا طار بها ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل وقبله فارسا ما غادروه ملحما غير زميل ولا نكس وكل والميعة بفتح الميم وسكون التحتية وفتح العين المهملة بعدها هاء التانيث النشاط واول جري الفرس ولاحق الاطال ضامر الخاصرتين وجمع في موضع التثنية ومفرده اطل كابل بل هو احد ما جاء على فعل وقال الدماميني اطل بكسر الهمزة وسكون الطاء المهملة ويقال لها اطل بكسرتين كابل ويقال لها ايطل وجمع هذه اياطل ونهد بفتح النون وسكون الهاء يقال فرس نهد اي جسيم مشرف وخصل بضم الخاء المعجمة جمع خصلة كغرفة وغرف وفهم من كلامه ان الجزم بحث وانه مخصوص باقترانه بما كما لفظه فهو الاصح خلافا للفراء

حيثما اذ الجزم بهما مجردين عنها قياسا على اين واخواتها ورده بانه لم يسمع فيهما الا مقرونين بها واما غيرهما فهو قسمان قسم لا يلحقه ما وهو من وما ومهما وانى وقسم يجوز فيه الامران وهو ان واي ومتى وايان واين وما ذكره من ان هذه الادوات جازمة للشرط والجواب معا هو مذهب سيبويه ومحققي اهل البصرة واختاره الجزولي وابن عصفور والابدي واعترض بان الجازم كالجار من جهة ان كلا منهما مختص بقبيل فلا يعمل في شيئين كما ان الجار لا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب واجيب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما ولهذا اذا لم يكن الجازم كذلك كلام الامر لم يعمل جزمين بخلاف الجار اذ لا يقتضي الا مجرورا واحدا وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل ان الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط واختاره ابن مالك في التسهيل وعلل بانه مستدع بما احدثت فيه الاداة من المعنى والاستلزام ورد بان النوع لا يعمل في شيء اذ ليس احدهما باولى من الاخر وبانه يستقرب على الفعل الجزم وقيل ان الاداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل ان الابتداء والمبتدا كلاهما رفع الخبر وهو مذهب الخليل والمبرد ونسب للاخفش وعلل بان المجموع هو الطالب فهو العامل وباطل ان يكون العمل لان لا ان الجزم نظير الجر فاذا كان الجر وهو اقوى لا يعمل عملين فاجدر ان لا يعمله الجازم ورد بان الجار لا يقتضي شيئين والجازم يقتضيهما فيعمل فيهما وبان كل عامل مركب من شيئين لا يجوز حذف احدهما كاذما وحيثما ويجوز حذف فعل الشرط دون الاداة فدل على ان العامل ليس مركبا منهما وبان الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه فلو كان العامل مجموع الاداة والشرط لزم ابقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما اذا كان العامل الاداة وحدها فانها تكون قد احدثت معمولا واحدا فلا يمتنع وقيل ان الشرط والجواب تجازما كما قيل ان المبتدا والخبر ترافعا ذهب اليه بعضهم ورجحه السيد ركن الدين الجرجاني في شرحه على الكافية قال كما اخترناه في باب المبتدا والخبر لان السبب يقتضي المسبب والمسبب ايضا من حيث هو مسبب يقتضي السبب فحصل

فيهما الاقتضاء الذي عليه مدار العمل فيعملان بل هو اولى لقرب السببية وبعد الاداة لانها محدثة للسببية انتهى وعندي فيه بحث لاستلزامه ان يكون كل من الشرط والجواب في نحو ان جاءني زيد اكرمته عاملا للرفع والنصب والجزم وهذا لا نظير له في كلامهم فهذه اربعة مذاهب نص عليها الشارح والخامس ان الاداة تجزم الجواب بواسطة جزمها الشرط كالابتداء الرافع للخبر بواسطة رفعه المبتدا وهو مردود والسادس ان الجواب مجزوم بالجوار كما وقع الجوار في الجر في نحو قوله كبير اناس في بجاد مزمل والجزم اخو الجر والجواب ان الجر بالجوار انما يحمله الضرورة وايضا انما يكون عند التلاصق ويجزم الجواب مع بعده عن الشرط وهذا مذهب الكوفيون والسابع ان فعل الجواب مبني وفعل الشرط معرب ورده واضح والثامن ان الشرط والجواب مبنيان ذهب اليه المازني واستدل على ذلك بان الفعل لا يقع موقع الاسم في المحلين فلا يكون معربا بناء على ان سبب اعراب المضارع وقوعه موقع الاسم واستدل لبناء الجواب فقط بانه لم يكن له عامل فكان مبنيا لانه ان جزم عنده عمل ما قبله فيه قال ابو حيان والمازني في رايه مخالف واستقرب هذا المذهب الشيخ الرضي وهو بعيد جدا وان لم يصلح الجواب لمباشرة الاداة اي اداة الشرط كان كان جملة اسمية او فعلية فعلها طلبي او جامد او منفي بحرف نفي غير لا ولم او مقرون بالرفع معطوف على طلبي بقد او بحرف تنفيس قرن بالفاء وجوبا ليحصل الربط بين الجواب وشرطه وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها الجزاء معنى من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك فان صلح لذلك اي صلح الجزاء لمباشرة الاداة امتنع دخولها عليه نحو ان تكرمني اكرمتك نعم ان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فلك فيه وجهان كما في الكافية الكبرى لابن الحاجب وجزم به الرضي في شرحها مقتضى هذا ان الفعل اذا كان مقرونا بلا جاز مباشرة الاداة فجاز وقوعه جوابا بدون الفاء وهذا غير واضح لان لا لنفي المستقبل قيل ان لا جردت عن الاستقبال واستعملت في النفي فقط واذا كان المضارع مثبتا مقرونا بالفاء كان على تقدير المبتدا والجملة من المبتدا والخبر جوابا لشرط وحق يكون الجزاء جملة اسمية لان تاثير حرف الشرط فيها باعراب ولا قلب معنى فلا ارتباط لها به فوجبت الفاء لتربطها

بالشرط وما ذكره قانون كلي في ضبط ما تدخله الفاء وهو كل ما لم يصلح لمباشرة الاداة يقرن بالفاء فاذا اردت ان تثبت جزئيا من افراد هذه القاعدة جعلت هذه القاعدة مقدمة كبرى لصغرى سهلة الحصول بان تقول عسى مثلا لا يصلح لمباشرة الاداة وكل ما لا يصلح لمباشرة الاداة يقرن بالفاء اذا وقع جوابا للشرط فينتج عسى يقترن بالفاء اذا وقع جوابا للشرط وقد سبقه اليه ابن مالك حيث قال واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لان او غيرها لم ينجعل قال ابو حيان وهذا احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد ما تدخله الفاء فالجملة الاسمية نحو ان يمسسك الله بخير فهو على كل شيء قدير والفعلية التي فعلها طلبي نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وقس عليه بقية انواع الطلب المتقدمة من النهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والترجي والامثلة لا تخفى والتي فعلها جامد نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي والمنفي نحو وما تفعلوا من خير فلن يكفروه فيما نفي بلن وان توليتم فما سالتكم من اجر فيما نفي بما والمقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل وبحرف تنفيس نحو وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله وقد يحذف الفاء ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها هو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الانصاري رضي الله عنه والشاهد في قوله الله يشكرها حيث حذف الفاء ضرورة وتمامه والشر بالشر عند الله مثلان وعن المبرد انه منع ذلك مطلقا وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره وذهب الاخفش الى ان ذلك واقع في النثر الفصيح وان منه قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية للوالدين اي فالوصية وهو مردود والحق ان جواب الشرط محذوف اي فليوص والوصية نائب فاعل كتب والوالدين متعلق به او نادرا كقوله عليه الصلاة والسلام في حديث اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها قال ابن مالك في توضيحه تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الاولى وحذف شرط ان الثانية وحذف الفاء من جوابها والاصل فان جاء صاحبها اخذها والا يجيء فاستمتع بها قال ابن طولون في شرح المغني الاحسن ان يكون التقدير فان جاء صاحبها فادفعها اليه والا يجيء فاستمتع بها انتهى وهو جيد والحق انه نادر هذا كما ذكره الشارح ولا

يختص حذفها بما اذا كان الجواب جملة اسمية بدليل هذا الحديث فاذا الفاء فيه حذفت من الجملة الفعلية وقوله بالجر عطفا على اسم الاشارة ومن لم يزل ينقاد للغي والهوى سيلفى على طول السلامة نادما الغي الضلال والشاهد في قوله سيلفى اي سيوجد فانها جملة فعلية وقعت جزاء الشرط وقد حذف منها الفاء ونادما مفعول ثان بقوله سيلفى والرابط بها متعين في غير الجملة الاسمية واما فيها فيكون لربط بها اي بالفاء كما تقدم او باذا الفجائية لشبهها بالفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو متعقب بما قبلها نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وقال الاخفش لا ارى اذا بمنزلة الفاء لا اريد لا تقول ان تأتني اذا اكرمك ولكن ارى الآية على تقدير الفاء فاذا هم يقنطون ورده ابو حيان بان حذف الفاء فيما تلزمه الفاء لم يجئ في كلامهم الا في الشعر ثم قال فالصحيح ما ذهب اليه الخليل وسيبويه لكن لا بد في الجملة المقرونة بها اي باذا ان لا تكون طلبية نحو ان طاع زيد فسلام عليه وان عصى زيد فويل عنه ولا مقرونة باداة نفي نحو ان قام زيد فما عمرو قائم ولا بان نحو ان قام زيد فان عمرا قائم ثم ذكر الثلاثة في الارتشاف فان كانت احد هذه الثلاثة وجبت الفاء ولم تجز اذا واستغنى عن ذكرها احالة على المثال فانه كثيرا ما يستغنى عن ذكر الشروط بالمثال للاختصار والمثال جامع للشروط الثلاثة فظاهر اطلاقه ان اذا يربط بها الجواب وان كان جملة فعلية فانه ذكر ان الجواب اذا لم يصلح لمباشرة الاداة قرن بالفاء او باذا الفجائية ومقتضاه ان كل موضع يصلح فيه الفاء يصلح فيه اذا ومن جملة المواضع كون الجواب جملة فعلية وليس كذلك فان اذا مختصة بالجمل الاسمية وقد اعتذر عنه اي عن الاطلاق في الشرح بقوله وانما لم اقيد في الاصل ان الفجائية بالجملة الاسمية لانها لا تدخل الا عليها فاغنى ذلك عن الاشتراط وظاهره ايضا كغيره ان اذا يربط بها بعد ان وغيرها من ادوات الشرط ووقع في بعض نسخ التسهيل تخصيص ذلك بان ونصه وقد تنوب بعد ان اذا المفاجات عن الفاء وجرى عليه المص في اوضحه ونصه ويجوز ان تغني اذا الفجائية عن الفاء ان كانت الاداة ان والجواب

جملة

جملة اسمية غير طلبية والمعتمد الاطلاق اي وقوع اذا الفجائية بعد ان وغيرها من ادوات الشرط لكن المسموع كثيرا بعد ان كقوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون لكن قال ابو حيان السماع انما ورد في ان وانا من ادوات الشرط فيحتاج في اثبات ذلك في غيرهان وان الى السماع وما قاله هو الحق وما اعتمده الشارح من الاطلاق غير معتمد وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية لمجرد التوكيد نحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا قال الزمخشري في تفسير هذه الآية اذا الفجائية تقع في المجازاة سادة مسد الفاء كقوله تعالى اذا هم يقنطون فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتاكد ولو قيل اذا هي شاخصة او فهي شاخصة كان سديدا انتهى ومنعه بعضهم لانها عوض عن الفاء فلا يجتمعان فهي الاولى كلية او في عبارة لمنع الخلو بمعنى ان الجواب لا يخلو عن احدهما ويجوز اجتماعهما او بناء على الغالب فتكون او لمنع الجمع والخلو بمعنى انهما لا يجتمعان في الغالب قال في المغني ان اذا الفجائية تنوب عن الفاء وقضية انها لا تجامعها الا ان يحمل على ما ذكره كما اشعر به لفظة قد في قولنا وقد يجمع فانه يدل على ان الجمع بينهما قليل هنا فصل في تقسيم الاسم الى نكرة ومعرفة هما في الاصل اسما مصدرين بمعنى التنكير والتعريف فيكونان دالين على الحدث بواسطتهما ثم نقلا وسمي بهما الاسم المنكر والمعرف الاسم بحسب التنكير والتعريف لا بحسب غيرهما فان له اعتبارات كثيرة ضربان اي نوعان فقط نكرة وهي الاصل لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولان الشيء اول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم تعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة كالآدمي اذا ولد يسمى ذكرا او انثى وانسانا مقتضاه صدق الانسان على الذكر والانثى وصرح ابن الناظم وغيره بانه يقال للمؤنث انسانة وح لا يكون شاملا لهما او مولانا او رضيعا وبعد ذلك اي بعد التعبير عنه بالاسماء العامة يوضع له الاسم والكنية واللقب وهي اي الاسم النكرة ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده كرجل فانه شايع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بني ادم وتقييد الذكر بالبالغ لا يخلو من اشكال فان الرجل يطلق على الذكر وان كان صبيا قال الله تعالى وان كان رجل يورث كلالة والبالغ وغيره في هذا الحكم سواء وفي القاموس الرجل بضم

الجيم وسكونه معروف وانما هو اذا شب واحتلم او هو رجل ساعة يولد والتقييد بالبالغ مبني على الاول وارادة البالغ في الآية مبني على الغالب على تقدير ارادة العموم وتعدده في الخارج موجود مشاهد والمراد تعدد افراده من زيد وعمرو وغيرهما فان الموجود في الخارج ليس الا الافراد المشخصة واما الكليات فلا وجود لها في حد ذاتها وانما توجد في ضمن افرادها وهذا مبني على فهم الكلي الطبيعي موجود في الخارج وفي قوله مسامحة فان الموجود في الخارج افراده المتعددة لا تعدده والمعنى او مقدر وجود تعدده في الخارج كشمس فانها تصدق على متعدد لانها موضوعة للكوكب النهاري الناسخ اي المزيل ظهوره وجود الليل وان لم يوجد في الخارج غير هذا الفرد الواحد فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود التعدد بالفعل ولما قرر ان نحو شمس لا تعدد له وانما هو صالح له باعتبارات وضعه على الشياع وح لا يثنى ولا يجمع لانهما انما يكونان باعتبار الافراد المتعددة في الخارج ورد عليه بانه قد ثبت الجمع فيه فما الجواب عنه فقال واما جمعها كما في قوله كان لمعان برقا وشعاع شموس وقال الآخر وجوهها كانها اقمار فباعتبار تجددها الشمس كل يوم والقمر في كل ليلة وان لم يوجد من كل منهما الا فرد واحد وخاصتها انها ما تقبل ال المؤثرة للتعريف احترز به عما فيه ال لمح الاصل فانه معرفة مع انه يقبل ال او تقع موقع ما يقبلها نحو ذي ومن وما فان كلا منها لا يقبل ال ولكنه واقع موقع ما يقبلها لانه بمعنى صاحب وانسان وشيء وهي تقبلها نعم يشكل على هذه الخاصة الاسماء الملازمة في الابهام نحو غير وشبه ومثل فانها لا تقبل ال المؤثرة للتعريف ولا تقع موقع ما يقبلها فتخرج عن حد النكرة مع انها نكرات ويشكل ايضا اسماء الفاعلين والمفعولين فانها كذلك قيل هي تقبلها اذا غلبت عليها الاسمية وح فلا اشكال ورد بان الاعلام على هذا تكون نكرات لانها تقبل ال المؤثرة للتعريف في الجملة فتامل والذي يظهر لي في الجواب الحاسم لمادة الاشكال من اصله ان المذكور خاصة غير شاملة كالضاحك بالفعل للانسان وح لا يرد ما ذكر فتدبر والنكرات تتفاوت في بعضها كالمعارف فبعضها انكر من بعض واذا كان الامر كذلك فانكرها شيء ثم موجود ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان

ثم ماشٍ

ثم ماش ثم ذو رجلين ثم انسان ثم رجل وفي شرح التوضيح انكر النكرات شيء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل وضبط الشارح اولى لمن تدبر والضابط ان النكرة اذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهي انكر النكرات فان دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالاضافة الى ما يدخل تحتها اعم وبالاضافة الى ما تدخل تحته اخص فشيء انكر النكرات لان غيره يدخل تحته ولا تدخل تحت غيره وحيوان مثلا اعم باعتبار دخول ما بعده تحته واخص باعتبار دخوله تحت ما قبله وهو نام وهكذا كالجنس العالي والاجناس المتوسطة عند المنطقيين والضرب الثاني معرفة وهي الفرع للمر وهو اندراجها تحت النكرة ولعروض الاسماء الخاصة لها ولا يخفى ان هذا لم يتقدم منطوقا وانما تقدم مفهوما وهو كاف في امثال هذا المقام وهي ما وضع ليستعمل في معين اذا المعتبر هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف وعرفه الرضي بانه ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية وهنا مباحث طويلة تركناها خوفا للاطناب وهي ستة الضمير والعلم واسم الاشارة والموصول والمحلى بال والمضاف الى واحد منها وزاد ابن مالك سابعا وهو المنادى المقصود النكرة نحو يا رجل لمعين بناء على ان تعريفه بالقصد لا بال المنوية وتبعه المص في الاوضح ولعله انما تركه هنا لذكره له في باب المنادى كما سيجيء قال ابن مالك في شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه واسند ذلك فلذلك لم يحدها بل حصرها في عدد وجعل ما عداها نكرة واختلف في ترتيبها فقيل ترتيبها كما ذكر الشارح وهو مذهب سيبويه وقال في التسهيل اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام بان يتقدمه اسم واحد معرفة او نكرة ثم المشار به والمنادى يعني انهما في رتبة واحدة ثم الموصول وذو الاداة يعني انهما في رتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفي بعض النسخ ثم ذو الاداة بجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فالمضاف الى ذي الاداة في رتبة وهكذا ومقتضاه ان المضاف الى الضمير في رتبة الضمير والذي قاله الاندلسي ان المضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى الضمير فانه في رتبة العلم وذهب المبرد الى ان المضاف دون

المضاف اليه مطلقا وذهب ابن السراج الى ان اعرف المعارف اسم الاشارة واحتج بانه يعين
بشيئين بالعين والقلب وغيره يعرف بالقلب لا بالعين وهو ضعيف لان التعريف امر راجع
الى المخاطب دون المتكلم وما ذكره يرجع الى معرفة المتكلم الاول الضمير ويقال له المضمر
وهذه المادة تدل على الستر والاخفاء يقال اضمرت في النفس شيئا اي اخفيته وقال الشاعر
سالتكها ان تضمران ساعة لعلي ادبكا الدار التي تريان والتعبير بهذا العبارة اصطلاح بصري
والكوفي يسميه كناية ومكنيا وهي التعبير عن المراد بلفظ غير موضوع له لضرب من
الاستحسان والايجاز او اقامة اسم مقام اسم تورية وايجازا كقوله تعالى كانا ياكلان
الطعام كناية عن قضاء الحاجة لان من اكل الطعام يحتاج الى قضاء الحاجة وهو ماخوذ من
كنوت عن الشيء وكنيت عنه بالواو والياء اذا عبرت عنه بعبارة اخرى تورية والمضمر عند
البصريين ضرب من الكناية اذ الكناية تكون للاسماء الظاهرة كفلان وكيت وعند الكوفيين
المضمر والمكني من قبيل الاسماء المترادفة لا اختلاف بينهما الا من جهة اللفظ وانما سمي
كناية ومكنيا لانه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح وقدمه على بقية المعارف لانه اعرف
المعارف على الاصح وفي مقابلة ما ذكرناه انفا بعد اسم الله فانه اعرف من الضمير ويليه العلم
ثم الذي بعده وهكذا الى اخرها كما يوخذ من كلامه فيما بعد حيث عطف بعضها على بعض
بثم والضمير هو ما دل وضعا على متكلم كانا من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه كانا وليس المراد
ان انا موضوع لمفهوم المتكلم وكذلك ما بعده بل المراد انها موضوعة لجزئيات مبنية لهذه
المفهومات وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او مخاطب كانت من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الكلام
او المخاطب يخاطب به او غائب كهو فخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فانه لا اسماء
الظاهرة موضوعة للغائب مطلقا ولهذا يعود عليها ضميرا لغائب ولابد له اي الضمير
من مفسر فان كان لمتكلم او مخاطب فمفسره حضور من هو له او لغائب فمفسره اما معلوم
اي متعقل في الذهن نحو انا انزلناه فان الضمير يعود الى متعقل في الذهن وهو القران
اذ لم يتقدم له ذكر واما مذكور متقدم وهو الاصل في المرجع لفظا ورتبة نحو واذ ابتلى
قدرناه اما تقديمه لفظا فواضح واما رتبة فلانه مفعول بفعل محذوف يفسره المذكور

لاشتغاله

لاشتغاله عنه بالعمل في ضميره والمفسر اسم فاعل متاخر عن المفسر اسم مفعول او متقدم
لفظا لا رتبة نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه فان الضمير عائد الى ابراهيم وهو المفعول للفعل ورتبته
التاخير عن الفاعل او رتبة لا لفظا نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى فان موسى فاعل او جس
وعاد الضمير من نفسه اليه وهو موخر في اللفظ لكن رتبته التقديم لكونه فاعلا او متاخر
لفظا ورتبة وهو مختص في سبعة ابواب ذكرها في المغني والشذور الاول ان يكون
الضمير مرفوعا بنعم وبئس ونحوهما ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد الثاني ان يكون مرفوعا
باول المتنازعين المعمل ثانيهما كما ياتي في باب التنازع نحو اعطاني واكرمني اخوك اذا جعلت الثاني
دالا الظاهر والاول رفعا للضمير العائد اليه الثالث ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان
هي الا حياتنا الدنيا الرابع ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد اذا جعلت لفظ الجلالة
مبتدا ثانيا لابد لا من الضمير فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا والخامس ان يجر برب
وحكمه حكم ضمير نعم وبئس السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا
ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز باجماع السابع ان يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره
مفعول موخر نحو ضرب غلامه زيدا وسيلتي تحقيق كل في محله ان شاء الله تعالى واعلم ان
ضمير الغيبة ان كان مرجعه مختصا فهو معرفة سواء كان نكرة مخصصة او معرفة والا يكن كذلك
ففيه ثلاث مذاهب قيل معرفة مطلقا وهو ظاهر اطلاقه هنا وفي الاوضح فانه عد الضمير
في المعارف ولم يستثن منه شيئا وقيل نكرة مطلقا سواء كان مرجعه جائز التنكير
ام واجبه وقيل ان كان مرجعه جائز التنكير فمعرفة نحو جاءني رجل فاكرمته او واجبه
فنكرة نحو ربه رجلا ورب رجل واخيه وعليه جرى في شرح الشذور ومذهب الرضي
الثاني قال وانما قلنا مختص احترازا عن الضمائر العائدة الى ما لم يختص بشيء قبل نحو رجل قائم
ابوه واظن كانت ملكا ام حمارا ونحوه ربه رجلا وبابها قصه ورب رجل واخيه فانه
الضمائر نكرات اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم واخيه رب شاة سوداء وسخلتها
لرجلا ان الضمير معرفة لرجوعه الى نكرة مخصصة بصفة وهو اي الضمير اما مستتر ولا يكون
الا مرفوعا وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى قال الرضي اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع

لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب
الضمائر اي المتصلة التي وضعها على الاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير
المتصل كجزء الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف من اخر الكلمة شيء ويكون فيما بقي دليل على
ما القي كالضمير المقدر دائما وجوبا وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا مضمر منفصل وذلك في ثمانية
مواضع احدها وثانيها المضارع المبدوء بالهمزة او النون نحو اقام ونقوم وانما استتر
فيهما الاشعار حرف المضارع بالفاعل فان الهمزة تدل على ان الفاعل انا والنون تدل على ان الفاعل
نحن ثالثها المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد نحو تقوم رابعها فعل الامر المسند الى الواحد
نحو استقم خامسها افعال الاستثناء كخلا وعدا ونحوهما كليس ولا يكون نحو قاموا
ما خلا زيدا واما عدا عمرا وانما وجب الاستتار بعد افعال الاستثناء لانهم ارادوا ان يجري
الاستثناء على وتيرة واحدة وهي كونه مذكورا بعد اداة الاستثناء من غير فاصل وهو لا يتاتى
اذا كانت الاداة فعلا الا باستتار الضمير فلذلك اوجبوا استتاره سادسها افعل في التعجب
نحو ما احسن زيدا وانما وجب استتاره لانه لو برز فصل بين فعل التعجب والمتعجب منه
سابعها اسم الفعل غير ماض كاوه بمعنى اتوجع ونزال بمعنى انزل والفاعل فيهما مستتر
وجوبا ثامنها المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا اي اضرب زيدا ففي ضربا
ضمير مستتر وجوبا تقديره انت لقيامه مقام اضرب وعد في الاوضح مما يجب فيه الاستتار
افعل التفضيل نحو هم احسن اثاثا فعلى هذا تكون تسعة وهو غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر
في مسئلة الكحل كما سياتي في باب اسم التفضيل وقد قدرنا المستتر وجوبا هو الذي
لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل وجوازا وهو ما يخلفه ذلك كالمرفوع بفعل الغائب
والغائبة في نحو زيد يقوم وهند تقوم او بالصفات المحضة اي الخالصة من شائبة الاسمية
نحو زيد قائم او زيد مضروب او حسن فالاول اسم فاعل والثاني اسم مفعول والثالث
صفة مشبهة ومن اسم الفاعل امثلة المبالغة نحو زيد ضراب ومضراب وضروب وضريب
او ضربا وباسم الفعل الماضي زيد هيهات اي بعد فالضمير في هذه الامثلة مستتر
جوازا بدليل جواز زيد يقوم ابوه وما يقوم الا هو فيقوم في الاول رفع الظاهر وفي الثاني

رفع الضمير

رفع الضمير المنفصل والحق ان استتار الضمير لا يكون جائزا بناء على القاعدة المجمع عليها وهي انه
اذا تاتى الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما استثني وح نقول لو كان الضمير جائز
الاستتار في نحو زيد يقوم لجاز ابرازه وح اما ان يكون متصلا او منفصلا والاول
متعذر والثاني مخالف لتلك القاعدة هذا معنى كلام الشيخ خالد في التصريح اخذا من كلام
المص في حواشي التوضيح وكذا الباقي من الامثلة فانه يجوز ان يخلفها الظاهر والمضمر المنفصل
الضمير المستتر او بارز عطف على مستتر وهو قسيم له القسيم ما كان مقابلا للشيء
ومندرجا معه تحت شيء اخر ولا شك ان البارز والمستتر متباينان ومندرجان
تحت مطلق الضمير وهو ما له صورة في اللفظ ثم هو اما متصل بعامله وهو ما لا
يبتدا به ولا يقع بعد الا اختيارا وينقسم الى مرفوع كتاء قمت والى منصوب نحو كاف
اكرمك والى مجرور نحوها غلامه وينقسم ايضا قسمة ثانية بحسب مواقع الاعراب
الى ثلاثة اقسام ما يختص بمحل الرفع وهو اربعة التاء كقمت والالف كقاما والواو كقاموا
والنون كقمن وما هو مشترك بين محلي النصب والجر وهو ثلاثة ياء المتكلم نحو ربي اكرمني
فالياء الاولى في محل جر باضافة رب اليها والثانية في محل نصب على انها مفعول اكرم وكاف الخطاب
في العبارة مسامحة لان كاف الخطاب حرف والاسم كاف المخاطب وكانه عبر بالخطاب عن المخاطب
بدليل تمثيله بقوله نحو ما ودعك ربك فالكاف الاولى في محل نصب على المفعولية والثانية في محل جر
بالاضافة وهاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره فالهاء الاولى في محل جر باللام والثانية
جر بالاضافة والثالثة في محل نصب على المفعولية وما هو مشترك بين الثلاثة وهو نا خاصة
فتكون في المحال الثلاثة نحو ربنا اننا سمعنا وقول ابن مالك في الفيته كاعرف بنا فاننا نلنا المنح ومثلها
ربنا لا تواخذنا ان نسينا فان لفظة نا الاولى في محل جر في الثلاثة والثانية في محل نصب والثالثة
في محل رفع وانما قال خاصة لدفع قول ابن حيان حيث ذهب الى ان ذلك لا يختص بلفظة نا بل الياء
وهم كذلك فانك تقول قومي واكرمني وغلامي فتقع الياء مرفوعة ومنصوبة ومجرورة وتقولوا
هم قاموا وانهم فعلوا ولهم مال فتجدهم كذلك ووجه الدفع ان المدعى كون الضمير
الواحد في المواضع الثلاثة متحد المعنى متصلا وما ذكره ليس كذلك فان الياء في الاولى تكون ضمير

الواحدة المخاطبة وفي النصب والجر تكون ضمير المتكلم ولا شبهة في مغايرة ما هو موضوع
للمؤنثة المخاطبة وما هو موضوع للمتكلم وهذا اولى من قول الشيخ خالد في التصريح والثاني
ان ياء المخاطبة موضوعة للمؤنثة وياء المتكلم موضوعة للمذكر وذلك لان ياء المتكلم كما يعبر
بها المذكر عن نفسه تعبر المؤنثة بها عن نفسها فتدبره وهم في صورة الرفع ضمير منفصل
وفي مثال الجر والنصب ضمير متصل وهو الهاء فقط والميم حرف دال على الجمع تنبيه اهل
الشارح مما يختص بمحل الرفع ياء المخاطبة نحو تقومين فتدبر او منفصل عطف على متصل
فو قسيم له وهو ما يبتدأ به ويقع بعد الا اختيارا وينقسم المرفوع كانا للمتكلم وحده ونحن
نحن له ومعه غيره او المعظم نفسه حقيقة كقول الملوك والاكابر نحن نفعل كذا او الدعاة
كقول من لم يكن كذلك نحن نفعل كذا ادعاء العظمة له وسقط من امثلة المتكلم اربعة لان القسمة
العقلية تقتضي ستة لكن انا مشترك بين المتكلم المذكر والمتكلم المؤنث ونحن للمتكلم مع غيره
حقيقة سواء كان اثنين ام جماعة لمذكر ام لمؤنث وانت للمخاطب وفروعه انت للمخاطبة
بكسر التاء وانتما للشخصين المخاطبين مطلقا مذكرين او مؤنثين وانتم للمخاطبين وانتن
للمخاطبات وسقط مثال لاشتراك انتما بين المخاطبين والمخاطبتين فهي خمسة وهو للغائب
وفروعه هي للغائبة وهما للشخصين الغائبين مطلقا سواء كانا مذكرين ام مؤنثين وهم
للغائبين وهن للغائبات وسقط مثال مثنى المؤنث لاشتراك هما بينه وبين المذكرين فصار
اثني عشر والقسمة العقلية تقتضي ثمانية عشر لان للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغائب
كذلك سقط اربعة من امثلة المتكلم ومثال من امثلة المخاطب ومثال من امثلة الغائب
وقس عليه ما سيأتي والى منصوب نحو اياي للمتكلم وحده وفروعه ايانا له ومعه غيره او للمعظم
نفسه حقيقة او ادعاء واياك للمخاطب وفروعه اياك للمخاطبة واياكما للشخصين المخاطبين
مطلقا واياكم للمخاطبين واياكن للمخاطبات واياه للغائب وفروعه اياها للغائبة واياهما
للغائبين مطلقا واياهم للغائبين واياهن للغائبات ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا لئلا
يلزم تقديم المجرور على الجار اذ يجوز تقديم المنفصل على عامله والضمير البارز ثلاثة اقسام
مرفوع ومنصوب ومجرور وكل منها اثنا عشر قسما كما ذكرنا في المنفصل المرفوع والمنصوب

فتكون جملة الضمائر ستين حاصلة من ضرب الخمسة التي هي الضمير المرفوع المنفصل والضمير
المنصوب المنفصل والضمير المرفوع المتصل والضمير المنصوب المتصل والضمير المجرور المتصل
في اثني عشر الحاصلة من كل قسم ويزيد عليها ضمير المؤنثة المخاطبة في نحو تقومين وقومي وهذا
الجدول لبيانها

ضربتُ	ضربنا	ضربتَ	ضربتِ	ضربتما	ضربتم	ضربتن	ضرب	ضربت	ضربا	ضربوا	ضربن
اكرمني	اكرمنا	اكرمك	اكرمك	اكرمكما	اكرمكم	اكرمكن	اكرمه	اكرمها	اكرمهما	اكرمهم	اكرمهن
غلامي	غلامنا	غلامك	غلامك	غلامكما	غلامكم	غلامكن	غلامه	غلامها	غلامهما	غلامهم	غلامهن
انا	نحن	انت	انت	انتما	انتم	انتن	هو	هي	هما	هم	هن
اياي	ايانا	اياك	اياك	اياكما	اياكم	اياكن	اياه	اياها	اياهما	اياهم	اياهن

والضمير على المختار في ذلك هو ان وايا وما عداها حروف تبين الاحوال من افراد وتثنية وجمع وتذكير
وتأنيث وتكلم وخطاب وغيبة هذا مذهب سيبويه والمحققين من البصريين واورد عليه ان الضمير
ما دل على متكلم او مخاطب وغائب وان وايا كل منهما على حدتها لا تدل على ذلك واجيب بانه وضع
مشتركا بين المعاني الثلاثة فعند الاحتياج الى التمييز يردف بما يدل على المعنى المراد كما اردف
الفعل المسند الى المؤنث بتاء التأنيث ومقابل المختار في ان الضمير انه مذهب الكوفيين وهو ان
الضمير في انا هو الاحرف الثلاثة واختاره ابن مالك وفي انت ان الضمير بكماله واليه ذهب
الفراء وذهب ابن كيسان الى ان التاء هي الضمير وهي التي في فعلت وكثرت بان ومقابل المختار
في ان الضمير ايا مذاهب احدها ما ذهب اليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره ابو
حيان ان اللواحق هي الضمائر وكلمة ايا عماد اي زائدة يعتمد عليها لواحقها لتميز الضمير المنفصل
من المتصل الثاني ما ذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير مضاف الى ما بعدها
وان ما بعده ضميرا يضا في محل خفض باضافة ايا اليه ودليل الخفض بالاضافة وقوع الظاهر
المجرور بعد ايا فيما روى الخليل من قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب والثالث
ما ذهب اليه الزجاج من ان ايا اسم ظاهر لا ضمير وما اتصل به ضمير في موضع خفض بالاضافة

وبرده انه لو كان ظاهرا لجاز تاخره عن عامله كسائر الظواهر فتقول ضربت اياك كما تقول
ضربت زيدا وذهب المبرد الى ان ايا اسم مبهم اضيف وهو فاسد لان المبهمات لا تضاف
اذ لو اضفتها لتنكرت ولا يجوز تنكيرها لقيام المعنى المعرف لها ابدا فيها وظاهر كلامه
ان كلا من المتصل والمنفصل اصل برأسه لانه قسم مطلق الضمير اليهما وذهب بعضهم
الى ان المتصل اصل للمنفصل محتجا بان مبنى الظاهر الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر
من المنفصل ورده واضح والضمائر كلها مبنية لشبهها بالحرف وضعا لان اكثرها على حرف
او حرفين كالتاء في ضربت والكاف في اكرمك وكنا في اكرمنا ثم اجريت بقية الضمائر كنحن
مجراها طردا للباب وقيل كلها مبنية لشبهها به اي بالحرف في احتياجها الى المفسر اعني
الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم معناه
الافرادي كما تقدم وقيل لشبهها به في الجمود وقيل لاختلاف صيغه بالاختلاف معانيه
وذلك مغن عن الاعراب لحصول الامتياز به واخصها اعرفها ضمير المتكلم اخص من ضمير
المخاطب وذا اخص من ضمير الغائب انما كان ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب بدليل انك
اذا سمعت حديث جماعة من وراء جدار واحد هم يقول انا فعلت بضم التاء لم تشك في انه المتكلم
وانك لا تراه واذا قال انت فعلت يجوز ان يكون كل واحد هو المخاطب واما ضمير الغائب
فانما كان ادون منهما لانه قد يكون عائدا الى نكرة واذا اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص
تقدم او تاخر يعني انه اذا تقدم اسمان فاكثر واحد فيها اخص من الاخر وتاخر عنهما ضمير حكم
بعوده الى الاخص سواء تقدم ام تاخر نحو جاء في زيد ورجل فاكرمته هذا ما ظهر لي
بعد التامل وبالله الاعتصام ولما كان المقصود من وضع الضمائر الاختصار والمتصل
اخصر من المنفصل قال ولا فصل للضمير في الاختيار مع امكان الاتيان بالضمير المتصل
لانه ينافي الاختصار الذي هو علة وضع الضمير فيجوز قمت واكرمتك لا يقال فيهما قام انا
ولا اكرمت اياك واما قوله وهو زياد بن حمل التميمي واما اصاب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم
حبا الي هم فاوقع الضمير المنفصل وهو هم موقع الضمير المتصل وهو الواو وكان القياس
ان يقول يزيدونهم ويجوز فيما بعد الفاء في اذكرهم النصب في جواب النفي والرفع بالعطف على

اصاحب قاله المص في شرح الشواهد فضرورة الا في صورتين يجوز فيهما الانفصال
مع تاتي الاتصال احديهما ان يكون عامل الضمير عاملا في ضمير اخر اعرف منه مقدم عليه
غير مرفوع احترز به عن نحو الكاف في اكرمتك فانه وان كان ثاني ضميرين اولهما اعرف لكنه مرفوع
فيجب فيه الاتصال لان الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء فكان الضمير الثاني متصل وذلك نحو الهاء
من قولك الدرهم سلنيه واما اعتبر هذا ليكون للضمير مفسر فيجوز فيه الانفصال
برجوحية وظاهر كلام سيبويه ان الاتصال واجب وان الانفصال مخصوص بالشعر قال
ابن عقيل في شرح الالفية ظاهر كلام المص انه يجوز في هذه المسئلة الاتصال والانفصال
على السواء وهو ظاهر كلام اكثر النحويين ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ان الله ملككم
اياهم ولو وصل لقال ملككموهم لكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث
ضمات والاتصال معطوف على الانفصال برجحان لانه الاصل ولا مرجح لغيره ولهذا لم يأت
التنزيل الا به قال تعالى انلزمكموها فسيكفيكهم الله الا ان يكون ذلك العامل فالفصل
ارجح نحو عجبت من حبي اياه فحب مصدر مضاف الى فاعله وهو ياء المتكلم واياه مفعوله وكذلك
اذا كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من المولينا اياه ومن الوصل فيهما قول الشاعر
لئن كان حبيك لي صادقا لقد كان حبيك حقا يقينا وقول الاخر لا ترج او تخش غير الله
ان الذي واقيكه الله لا ينفك مأمونا وكذا الانفصال ارجح ان كان العامل في ضميرين
اولهما اعرف وغير مرفوع فعلا ناسخا من باب ظن نحو ظننتيه وظننتكه فالفصل ارجح ايضا
عند الجمهور لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ فيترجح بعده ومنه قوله
اخي حسبتك اياه تمامه وقد ملئت رجاء قلبك بالاضغان والاحن الارجاء النواحي جمع
رجا كعصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وسكون الغين المعجمة الحقد ايضا والاحن
بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء الحقد ايضا فيكون
من عطف احد المترادفين على الاخر والشاهد في البيت فصل الضمير الثاني اعني اياه وعند
جماعة الوصل ارجح وجرى عليه الناظم في الالفية والرماني وابن الطراوة لانه الاصل وقد
امكن فاما المرتقل بوجوبه فلا اقل من رجحانه وبه جاء التنزيل لو انه تحين له نحو اذ يريكهم الله

فانه اتى بالضمير الثاني متصلا وورد به الشعر كقوله بلغت صنع امرئ بر اخالكه اذ لم تزل لاكتسا
ب الحمد مبتدرا فاتى بالضمير الثاني متصلا ولم يقل اخال ذلك اياه وابن مالك اضطرب
كلامه فتارة يوافق الجمهور كما ذكر في التسهيل وتارة يخالفهم ويختار الاتصال كما
في الالفية ورد ما قالوه من كونه خبرا في الاصل بان ذلك اي التعليل يقتضي جواز الانفصال
في الضمير الاول من الضميرين لانه مبتدأ في الاصل وحق المبتدأ الانفصال وذلك
اي انفصال الاول ممتنع لا جائز لانه متصل بالفعل وان كان الفاعل قبله لان الفصل
بالفاعل كلا فصل لما تقدم وما افضى الى الممتنع ممتنع ولا يخلو من بحث والصورة الثانية
من الصورتين المستثنيين ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها هذا
التعبير هو الراجح فان اختيار الانفصال لا يختص بكان كما عليه شراح الالفية وبه صرح
ابن الحاجب حيث قال والمختار في باب كان الانفصال وجزم ابو حيان نقلا عن البديع والغرة
ان ذلك يختص بكان وان الفصل متعين في اخواتها من غير جواز الوصل وان قولهم ليسي وليسك
شاذ سواء كان قبله ضمير ام لا وبذلك فارقت هذه الصورة الصورة الاولى فانها
لا بد ان يكون العامل فيها ناسخا من باب ظن عاملا في ضميرين اولهما اخص وغير مرفوع فاشترط
كون الضمير المترجح فيه الانفصال ثاني ضميرين وفي هذه لا يشترط وذلك نحو الصديق
كنته فيما تقدمه ضمير رفع اذ لا يتصور كون الاول منصوبا هنا او كان زيد فيما لا يتقدمه
ضمير فيجوز في الهاء الانفصال برجحان كظننتكه عند الجمهور كما علم ومنه قوله لئن
كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وعند جماعة الوصل ارجح
وهم القائلون بترجيح الوصل في باب ظننتكه ومنه الحديث وهو قوله صلى الله عليه
وسلم لعمر رضي الله عنه لما طلب ان يقتل ابن صياد حين اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط
عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله وحجة الجميع لما تقدم في الصورة الاولى ويتعين
الانفصال ان حصر بالا او انما نحو ما اكرمت الا اياك وانما اكرمت اياك او رفع بمصدر
مضاف لمنصوب نحو اعجبني ضرب زيد انت فانت فاعل بالمصدر وكذا ان رفع بالمصدر نحو
اعجبني ضربك انت زيدا اذ لم تضفه والاضافة في هذا اكثر لانها اخف واعجبني الضرب

انت زيدا او صفة جرت على غير صاحبها نحو زيد عمرو ضاربه هو فانه لو استتر لظن ان
الضارب عمرو لزيد والمقصود العكس فوجب ابراز الضمير لدفع اللبس وحمل البصريون
عليه ما لم يلبس نحو هند زيد ضاربته هي طردا للباب وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى او اضمر
عامله نحو انا اياه ضربته فاكرم اخاه وقول الشاعر فمن نحن نؤمنه يبت وهو امن ومن
لم نجره يمس منا مروعا او اخر عامله عنه نحو اياك نعبد او كان عامله معنويا نحو انا قائم
لعدم امكان الاتصال بالابتداء او حرف نفي نحو ما انا قائما وكذلك ان النافية كقول
الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين او فصله متبوع كقوله تعالى
لقد كنتم انتم واباؤكم في ضلال مبين فان التاء التي هي اسم كان فاصلة بين الفعل والضمير
التابع لها فوجب فصله او ولي واو مع نحو سرت واياك وقول الشاعر فاليت لا انفك
احذو قصيدة تكون واياها بها مثلا بعدي او اما المكسورة الهمزة المشددة الميم
نحو ليقم اما انا او انت او لاما فارقة نحو ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه او نصبه
عامل في مضمر الجار يتعلق بعامل قبله غير مرفوع اذا اتحدا رتبة نحو علمتني اياي وعلمتك
اياك وعلمته اياه احترز بغير مرفوع من نحو ظننتني فانه لا يجوز فصل الياء لما قدمنا
فيهما وبقوله اتحدا من ان يختلفا نحو الدرهم اعطيتكه فهذه ثلاثة عشر موضعا يتعين
فيها الانفصال ذكرها في التسهيل الا الانفصال لكون العامل معنويا وبقي مواضع اخر
منها ان يكون العامل محذوفا لكون الضمير جعل بدلا من اللفظ بالفعل فلا يجوز اظهاره
وذلك في باب التحذير وهو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز عنه نحو اياك الاسد
اي ق نفسك واحذر الاسد وجعله الرضي من باب ما تقدم فيه المفعول على ناصبه
ومنها ان يكون الضمير مرفوعا بالصفة او الجار والمجرور او الظرف واعتمد كل على
الاستفهام او النفي نحو اقائم انتما واقدامكما او في الدار هما عند ابي علي لانه عرض
للضمير مع عامله الاستقلال لكونهما جملة فاعتني بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة
فاظهر في اللفظ فرقا بينه كائنا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك ومنها ان يجتمع
ضميران ويتقدم غير الاخص نحو اعجبني اكرامك اياي واكرامه اياك

يلبس ولا يكون في الاستثناء نحو اتوني ليس اياك ولا يكون اياك واما قوله اذ ذهب
القوم الكرام ليسي فضرورة وربما اتصلا غيبة ان اختلفا لفظا اي اختلف لفظ
الضميرين تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا والاختيار به كان كانا الغائبين حكى الكسائي
هم احسن الناس وجوها وانضرهموها وقول الشاعر لوجهك في الاحسان بسط وبهجة
انالهماه قفو اكرم والد وقول الآخر وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع
العظم نابها ولا يخفى عليك ان قوله والاختيار به لا يحتاج اليه اذ يغني عنه قوله وربما
اتصلا غيبة فتامل ثم الثاني من المعارف العلم مأخوذ من العلامة لانه علامة على مسماه
او لان مدلوله في الغالب من ذوي العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين
النكرات وبما بعده بقية المعارف وانما لم يقل اسم وضع لئلا يخرج العلم المنقول عن الفعل
والجملة فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب وليس موضوعا لان يستعمل في معين
خاص بحيث لا يستعمل في غيره كما كان العلم كذلك بل يستعمل في كل معين خاص لكن اذا استعمل
فيه صار جزئيا ولم يشركه احد فيما اسند اليه فانت مثلا موضوع لكل مخاطب وكما انه
يصلح لان يستعمل في زيد يصلح لان يستعمل في عمرو ولكن اذا قلت لزيد انت قائم تخصص
به في هذا الاستعمال بحيث لا يصح ارادة غيره في هذا الاطلاق واسم الاشارة صالح
لكل مشار اليه فاذا استعمل في واحد لم يشركه فيما اسند اليه احد ووفق بعضهم بين
مدلول الضمير واسم الاشارة بان الاول متعين بالوضع ومدلول الاشارة متعين بقرينة
الاشارة وكانهم ظنوا ان اسم الاشارة موضوع للقدر المشترك بين الجزئيات
والضمير موضوع للجزئيات الملحوظة بالقدر المشترك فجعلوا التعيين فيه حين
الاستعمال مستفادا من القرينة وفي الاول من مقتضى الوضع وكان منشأ هذا الظن
انهم لما راوا ان الضمير حين اطلاقه يفيد التعيين بنفسه من غير قرينة ولم يروا اسم
الاشارة يفيد التعيين بنفسه بل بما يفيده بضم ما اليه وهو الاشارة الحسية
الواضحة فحكموا بجزئية الاول وكلية الثاني ولم يتفطنوا الى ان للضمير ضميمة لازمة
حين الاطلاق وهي اما التكلم او التخاطب او سبق مرجع فالقرينة معتبرة في القسمين

وال صالحة لان يعرف بها كل نكرة فاذا استعملت في واحد عرفته وضعها على شيء بعينه وهذا
اي ما ذكرناه في ماصدق العلم معنى قولهم انها كليات وضعا جزئيات استعمالا اعلم ان الوضع
تعيين شيء لشيء بحيث اذا اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني وهو على اربعة اقسام
الاول ان يكون الوضع عاما والموضوع له كذلك كالحيوان الثاني ان يكون الوضع خاصا
والموضوع له كذلك الثالث ان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا كالضمائر واسماء
الاشارات وذلك لان الواضع تعقل امرا مشتركا بين المشخصات ثم وضع اللفظ بازاء كل
واحد من هذه المشخصات بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون
القدر المشترك فكانه جعل المشترك آلة لملاحظة الجزئيات لا انه موضوع له ووفق
بعضهم ان لفظة انا مثلا موضوعة لامر كلي هو المتكلم المفرد لكن اشترط في وضعها
ان لا تستعمل الا في جزئياته وهذا ركيك جدا اذ يلزم عليه ان لا يكون مستعملا فيما وضع
له اصلا فيكون مجازا لا حقيقة له في الفاظ كثيرة الاستعمال جدا فلا يكون للتمسك
لوجود المجاز بدون الحقيقة بامثلة نادرة وجه بل لا يكون للاشتباه في وجود المجاز بدون
الحقيقة من جم غفير وجه فان قلت على ما قررت من ان انا مثلا موضوع للجزئيات بملاحظة
القدر المشترك يلزم ان يكون مشتركا لفظيا قلت ليس كذلك وانما يلزم لو كان موضوعا
لها باوضاع متعددة وتحقيقه ان وضعه للخصوصيات من حيث انها مندرجة تحت
المفهوم الكلي فان قلت قد يشار بهذا الى كلي وضمير الغائب قد يرجع اليه فلا يكون كل منهما
موضوعا للجزئيات قلت اجيب عنه بان هذا يقتضي بحسب اصل الوضع مشاهدا مشارا اليه
اشارة حسية فلا يكون الا جزئيا حقيقيا واذا استعمل في غيره فقد نزل منزلته
والكلي المذكور من حيث انه مذكور بهذا الذكر الجزئي جزئي لا يحتمل الشركة واطلاقه
من هذه الحيثية واما الثاني فلان مقتضى ضمير الغائب ذكر جزئيا للمرجوع اليه اما
لفظا او معنى او حكما وقد عرفت ان الكلي من حيث هو مذكور ذكرا جزئيا جزئي الرابع
ان يكون الوضع خاصا والموضوع له عاما وهذا القسم احاله كثير من المحققين
قال السيد المحققين في شرح الرسالة الوضعية لان الكليات على ما ذكر واندرك بها

مشخصا انها اجمالا وذلك كاف في وضع المشخصات وليست المشخصات كذلك بالقياس الى
كلياتها لان الجزئي ليس وجها من وجوه الكلي ليتوجه به اليه فيتصوره اجمالا وانما الامر بالعكس
هنا وذكر الفاضل الابهري في شرحه على الشرح العضدي انه اذا وضع لفظ واحد بازاء معنى
فهذا الوضع خاص سواء كان ذلك المعنى كليا او جزئيا وهذا موافق لما ذكره بعض تلامذة العضد
قال السمرقندي في شرحه على الرسالة الوضعية ومن خطه نقلت اقول هذا اقرب لان وصف
الوضع بالخصوص والعموم على هذا ظاهر لا تكلف فيه فان وضعا واحدا اذا تعلق بمعان متعددة
بان يكون كل منها موضوعا له بهذا الوضع كان عاما كما يقال في القضية السالبة عم النفي كل فرد
وفي الموجبة عم الاثبات كل فرد وكان كليا ايضا على قياس وصف الايجاب بالكلي واذا تعلق بمعنى
واحد فقط سواء كان كليا او جزئيا كان خاصا بذلك المعنى بخلاف وصفه بهما على ما ذكره
المحقق الشريف فانه لا يخلو من تكلف وعلى هذا يتحقق الوضع اقسام اربعة واطال في البحث رحمه
الله واقصى ما يستفاد مما قرره ان الواضع اذا تصور لفظا خاصا ووضعه لمفهوم كلي فتارة
يقصد وضعه لذلك المفهوم بخصوصه اي لا يعتبر صدقه على افراده وتارة يقصد وضعه
له باعتبار تعلقه مع صلاحيته الصدق على افراده فعلى الاول يكون الوضع خاصا والموضوع
له عام وانما كان الموضوع له عاما لان اللفظ موضوع للمفهوم الكلي وعدم ملاحظة الافراد
لا يخرجه عن كونه كليا وعلى الثاني يكون عاما والموضوع له عام لان الواضع قبل وضعه لاحظ
المفهوم مع صلاحيته صدقه على الافراد كما قسمنا واما الجمهور فانهم يقولون ان الواضع لا
مفهوما كليا صالحا للصدق على افراده ووضع اللفظ بازائه وليس عندهم تصور المفهوم
مع عدم ملاحظة الافراد فلهذا نفوا القسم الرابع فتامل هذا المقام فانه مما زل فيه اقدام
الهام بقي شيء وهو ان ظاهر كلام الشارح المحقق يقتضي انها موضوعة للقدر المشترك ولفا
تصير جزئية بالاستعمال وقد عرفت ما فيه ويقسم ما وضع لمعين لا يتناول غيره باعتبار
تشخصه وعدم ذلك الى قسمين صدقا التعريف على علم الجنس لا يخلو من اشكال لان التعيين
فيه والتشخص المعتبر في العلم بمعنى واحد الا ان يقال التعريف للعلم الشخصي والضمير يرجع اليه
باعتبار العموم اي سواء كان علم شخص ام جنس فيكون في الكلام استخدام او يحمل المعين على

الجزئي مطلقا حقيقيا كان او اضافيا لانه اما شخصي وهو ما وضع لمعنى في الخارج لا يتناول غيره
من حيث الوضع له كزيد وشبهه فدخل في الشخصي العلم العارض الاشتراك كمن ومسمى به كل
من جماعة وهو اي العلم الشخصي بحسب الوضع قسمان مرتجل من الارتجال بمعنى الاختراع
والابتكار قيل كونه ماخوذ من قولهم ارتجل الشيء اذا فعله قائما على رجليه من غير ان يقعد ويتروى
وهو ما استعمل من اول الامر علما ولم يكن له حال يصحبه فيها تنكير وهو اما معدول لمذكر
او مونث كعمر وحذام واما غير معدول وهذا اما ان تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي
اولا والاول كسعاد فانه يستعمل في النكرات لكن استعملت مادة سعد والساعد وغيرهما
والثاني كفقعس وهو ابو قبيلة من بني اسد وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحارث
ابن ثعلبة بن داود بن اسد ولم يستعملوا مادة فقعس في غير هذا الموضع ثم غير المعدول
ايضا اما قياسي او شاذ فالقياسي كل علم مرتجل لم يلحقه تغيير يخرجه عن حكم نكرة من النكرات
كغطفان واشتقاقه من الغطف وامثاله من النكرات عطشان وهو بنت وسعاد نظيره من
النكرات تمام وهو بنت وكذلك فقعس فان نظيره من النكرات ثعلب والشاذ ما لحقه تغيير
اخرجه عن حكم نظيره في النكرات وذلك اما بفك الادغام كمحبب اسم رجل وكان حقه ان يقال
محب لانه مفعل من الحب كما قالوا مرد واما بفتح ما حقه الكسر نحو موهب اسم رجل وكان
قياسه موهبا بكسر العين لانه معتل الفاء كمورد وموعد ونظيره في الشذوذ
من النكرات موحد وموهبة وبتصحيح ما حقه الاعلال ككونه اسم رجل صحح اعينه
وحقها الاعلال بقلبها الفا نحو المقالة والمقامة ونظيره في الشذوذ دهلك ريم ومدين
ومزيد ومنقول عطف على مرتجل وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها ولا يخلو النقل من ان يكون
عن مفرد او عن مركب والمفرد اما اسم وفعل او حرف والاسم جامد او مشتق او الجامد
اما اسم عين او اسم العين اما مفرد او جمع واسم المعنى اما مصدر او صفة اسم فاعل
او اسم مفعول واما المنقول عن الفعل فاما ماض واما مضارع وهو اما من فعل الغائب
او من فعل المخاطب ومن فعل المونثة الغائبة ولا يحمل فيهما ضمير واما عن الامر والمركب
اما جملة او غير جملة والجملة اما فعلية او اسمية والفعلية اما فعلها ماض او مضارع ولم

يقع مسمى بالفعلية وفعلها امر عند الجمهور والاسمية لم تقع التسمية بها عن العرب وانما قاسها
النحاة على الفعلية وغير الجملة اما مركب مزجي واضافي والاضافي اما غير كنية او كنية كزيد
فانه في الاصل مصدر زاد وهو مفرد اسم جامد واسد فانه اسم عين جامد وحارث فانه منقول
من صفة وهما اسم فاعل او من اسم مفعول كمنصور وشمر فانه منقول من شمر في الامر اذا
اجتهد فيه ومنه بذر فهو فعل ماض في الاصل ويشكر فانه منقول عن الفعل المضارع
بنزع الضمير كنوح عليه السلام واصمت منقول من فعل الامر ليرته قال الرضي وكسر الميم
منه والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل انتهى وشاب
قرناها اي وابتا شعرها في المنقول من جملة فعلية فعلها ماض وفاعلها ظاهر او يكون
من فعلية فاعلها مضمر بارز كاطرقا والزمخشري عده من المنقول عن مفرد فكانه عنده
مؤكد بنون التوكيد الخفيفه فلما وقف عليها ابدل من النون الفا او يكون من فعلية فاعلها
مستتر كيزيد في قوله بنتا خوالي بني يزيد وزيد منطلق في المنقول من الجملة الاسمية قال
في شرح التسهيل وليس بمسموع عند العرب ولكن النحاة قاسوه على ما سمع من النقل
من الجملة الفعلية وذهب سيبويه الى ان الاعلام كلها منقولة لان الاصل في الاسماء
التنكير وعن الزجاج انها كلها مرتجلة لان الاصل عدم النقل وما وافق وصفا او غيره
فهو اتفاقي لا مقصود وقال ابو حيان في شرح التسهيل تقسيم العلم الى قسمين مرتجل
ومنقول بالنظر الى الاكثر والا فالذي عليه بالغلبة لا منقول ولا مرتجل والحق انه منقول
لصدق حده عليه او جنسي وهو ما وضع لمعين في الذهن اي ملاحظ الوجود فيه
قال الرضي بعد تعريفه العلم بما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد لا يخرج علم
الجنس عن هذا الحد لانه وضع للحقيقة الذهنية المتعقلة وهي متحدة فهو غير متناول
غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك
بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي لجزئياته الخارجية
فلفظ اسد موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس على وجه التشريك واسامة موضوع
للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الفرد الخارجي ليس بطريق الحقيقة بل بالمجاز انتهى

وهذا الفرق منقول من كلام ابن الحاجب في الايضاح شرح المفصل واما من يجعل اسم الجنس
موضوعا للماهية من حيث هي هي فعنده كل من اسم الجنس وعلمه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن
وانما افترقا من حيث ان علم الجنس يدل على جوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب معهودة
كما ان الاعلام الشخصية تدل بجواهرها على كون الاشخاص معهودة له واما اسم الجنس فلا
يدل على ذلك بجوهره بل بالالة ان كانت فظهر مما قررنا انه لا خلاف بينهم في ان علم الجنس موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن وانما الخلاف في اسم الجنس فالذي عليه ابن الحاجب والسعد
التفتازاني والرضي وجماعة انه موضوع للماهية مع قيد الوحدة وهو المعنى بالفرد المنتشر
فاذا اطلق اسد على فرد من تلك الافراد فاطلاقه عليه على سبيل المطابقة لان الواضع وضعه
عليه والفرق بينهما على هذا الوجه ظاهر واما من يقول بانه موضوع للحقيقة كما قدمنا
فيحتاج الى الفرق المذكور انفا وعلى هذا القول جرى المحقق المرادي فانه قال والتحقيق ان
نقول اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة من حيث هي هي فاسد موضوع للحقيقة من غير
اعتبار قيد معها اصلا وعلم الجنس كاسامة موضوع للحقيقة حضورها الذهني الذي
هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها ونظيره المعرف باللام التي للحقيقة وللماهية
كاسامة علم السبع اي الماهية الحاضرة في الذهن فهو في التعيين كاسم الجنس المعرف بلام
الحقيقة نحو ثعالة اسامة اجرا من ثعالة بمنزلة قولك الاسد اجرا من الثعلب غاية الامر ان علم
الجنس لا يحتاج الى الة بخلاف اسم الجنس كما عرفت ودليل اعتبار التعيين في علم الجنس
اجراء الاحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كمنعه من ال والاضافة ومنع الصرف مع سبب
اخر غير العلمية كالتانيث في اسامة وثعالة وزيادة الالف والنون في سبحان علما للتسبيح وكيسان
علما للغدر ومجيء الحال منه كهذا اسامة مقبلا وعدم نعته بالنكرة فانك لا تقول هذا اسامة مقبل
وانما تقول المقبل واما اسم الجنس النكرة المعبر عنه في الاصول اي في كتب اصول الفقه بالمطلق
فهو ما وضع للماهية مطلقا اي بلا تعيين كاسد اسم لماهية السبع يقال اسد اجرا من ثعلب
كما يقال اسامة اجرا من ثعالة ويعبر عنه بالنكرة ايضا الكوع الفرق بينهما بالاعتبار انه ان اعتبر
في اللفظ دلالته على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس ومطلقا او ان اعتبر دلالته على الماهية

مع قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة وعبارة العلامة التفتازاني في شرح شرح العضدي تدل على انه لا يجوز ان يراد بالمطلق الماهية من حيث هي قال وانما فسر الشايع بالحصة نفيا لما يتوهم من ظاهر عبارة القوم من ان المطلق ما يراد به الحقيقة من حيث هي هي وذلك لان الاحكام انما تتعلق بالافراد دون المفهومات انتهى ولا يخفى عليك ان المطلق في الكتاب والسنة بمعنى الماهية من حيث هي هي كثير وكون الحكم على الافراد لا يستلزم اخراج الماهية من حيث هي عن المطلق اذ على ما حقق الحكم في عنوان القضايا على الماهية من حيث هي اي بلا شرط اذ هي الموجودة في الاذهان لا على الافراد واما الافراد انما تجري الاحكام عليها بالسراية لاتحادها مع هذه الحقيقة التي هي المحكوم عليها اولا وبالذات وذكروا ان تلك الافراد الافراد غير مشعور بها فكيف تكون محكوما عليها وقد نقل هنا التحقيق عن المحقق جلال الدين الدواني والكامل صدر الدين الشيرازي ومثلها في الابهام المعرف بلام الجنس بمعنى بعض غير معين نحو ادخل السوق اي فردا من افراده غير معين كذا افاد المحقق سعد الدين ثم استعمال علم الجنس او اسمه معرفا او منكرا في الفرد المعين او المبهم ان كان من حيث اشتماله اي المفرد على الماهية لانه ان كان معينا فهو مشتمل على الماهية والتعيين وان كان مبهما فهو مشتمل على الماهية وزيادة وهي الوحدة فهو حقيقة وانما اطلق على البعض منها لوجود الحقيقة فيه والا اي وان لم يكن استعماله في الفرد من حيث اشتماله على الماهية بل اطلق عليها باعتبار خصوصه فهو مجاز اذ لم يوضع لذلك البعض بخصوصه فهو مستعمل في غير ما وضع له والعلاقة بينهما الكلية والجزئية ومن العلم ما كني به الضمير يوما الى ما عنه اي عن الجنس كفلان وفلانة فانه يكنى بهما عن اعلام العقلاء خاصة فيجريان مجرى الاعلام في امتناع دخول اللام عليهما وفي منع صرف فلانة للتانيث المنضم الى العلمية لكن يفارقان الاعلام من جهة انهما لا يقبلان التنكير فلا يجوز جاءني فلان وفلان آخر لانهما موضوعان للكناية عن الاعلام كما ذكرنا نعم ان كني بهما عن اعلام البهايم جاز ان تدخلهما اللام للفرق بين العقلاء والبهايم وكنا بعض لاعداد المطلقة قال ابن جني ما معناه ان الاعداد انما قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا تنصرف

ان انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين وكذلك ثمانية ضعف اربعة قال ابن الحاجب الظاهر ان جار الله اثبته في المفصل ثم اسقطه لضعفه ووجه ضعفه انه ان ستة مبتدأ فلا لانه علم لكنت مبتدئا بالنكرة من غير تخصيص قال ووجه ضعفه انه يؤدي على ان تكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة اي كل رجل وذلك في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها كذا في الرضي للرضي والاصح ان اسماء الايام اعلام ولانها في الصفة ذهب الجمهور الى ان اسماء الايام اعلام لو تنفيها الصفة فدخلت عليها الـ لمح الاصل كالحارث ثم غلبت فصارت كالدبران وذهب المبرد الى ان ال في اسماء الايام للتعريف فاذا زالت صارت نكرات ويرده قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه بمجيء الحال منه ولو كان نكرة لما صح ذلك والاصح ان التصغير مطلقا لا يبطل العلمية وذهب بعضهم الى انه يبطلها قياسا على التثنية والجمع وهو باطل فان العلم اذا اريد تثنيته او جمعه وجب تنكيره اولا لانه لا يدل على متعدد من حيث انه علم والتثنية والجمع يقتضيان التعدد فحصل التنافي ولا كذلك التصغير وهو ظاهر والعلم هو باعتبار ذاته شخصيا كان او جنسيا اما اسم وهو ما عدا الكنية واللقب يطلق الاسم على ما قابل الفعل والحرف وعلى ما قابل المشتق وعلى ما قابل الكنية واللقب وهذا هو المراد هنا كما مثلنا من زيد في علم الاشخاص واسامة في علم الاجناس او لقب وهو ما اشعر برفعة المسمى كزين العابدين قال الابهري في حواشي الشرح العضدي الاسم يقصد به الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم او الاهانة او بضعته بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها وانما فتحت تبعا للمضارع والهاء عوض عن الواو كبطة وقفة هي ودعة من نوص او كنية وهي ما صدرت باب او ام كابي عمرو وام عمرو وكان عادة العرب ان يدعوا الانسان باسمه فاذا ولد له ولد دعي باسم ولده تفخيما او توقيرا وقد يكون قبل الولد فيقولون ابو فلان على سبيل التفاول بالسلامة وبلوغ السن الاولاد وقال الرضي والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب او يذم بمعنى

اللقب بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان تخاطب باسمها وفيه نوع منافاة لما قدمنا فان الابهري في كلامه تصريح بتلقيب الاناث وانما صرحوا بكنيتهن وقوع التلقيب لهن لا شك فيه وان لم يصرحوا به فتدبر ويؤخر اللقب في اللفظ عن الاسم كما انه متأخر عنه في الوضع ليكون ترتيبهما في اللفظ على وفق ترتيبهما في الوجود غالبا اذا اجتمعا لان الغالب في اللقب ان يكون منقولا عن اسم غير انسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مأمون بتأخيره وقال الرضي انما قصد الجمع بين الاسم واللقب اتى بالاسم اولا ثم باللقب لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتى به اولا لاغنى عن الاسم وهذا مخالف لما قاله ابن الانباري من ان اللقب ان كان اشهر جاز قبل الاسم كما في قوله تعالى المسيح عيسى فان المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى فانه يقع على عدد كثير قال ولذلك تقدم القاب الخلفاء لانها اشهر من اسمائهم وفي هذا تخصيص لاطلاق وجوب تاخير اللقب وقدح لما علل به الرضي ويجعل تابعا له في اعرابه بدلا او عطف بيان مطلقا اي سواء كانا مفردين كسعيد كرز ام مركبين كعبد الله زين العابدين ام مختلفين افرادا وتركيبا كزيد زين العابدين وعبد الله كرز وكما يجوز الاتباع يجوز القطع عن التبعية اما برفعه خبرا لمبتدأ محذوف جوازا او بنصبه مفعولا لفعل محذوف وقفا او مخفوضا باضافته اي الاسم الى اللقب جوازا مرادا بالاول المسمى وبالثاني الاسم قال ابو حيان جواز الاضافة مقيد بعدم المانع فان كان الاسم مانع منها لم يضف نحو الحارث كرز وانما احتاجوا في اضافة الاسم الى اللقب الى التاويل لما يلزم عليها من اضافة الشيء الى نفسه لدلالتهما على معنى واحد لكن لا اشكال عليه الكوفيون لان اختلاف اللفظين عندهم ينزل منزلة اختلاف المعنيين واما على مذهب البصريين فقد قال ابن السراج الشهرة قد وقعت باللقب دون الاسم فجرى الاسم مع اللقب مجرى النكرة مع المعرفة فصار سعيد كرز بمنزلة غلام زيد ان فردا وانما كسعيد كرز فيجوز فيه ح الاتباع للاول وهو الاقيس والقطع عنه كما لو ركبا والاضافة حيث لا مانع منها ونص ابن خروف على امتناع الاضافة اذا كان اللقب

وصفا في الاصل مقرونا بال كهارون الرشيد ومحمد المهدي وهي الاكثر وجمهور البصريين يوجبونها اخذا من اقتصار سيبويه على ذكرها ووافقهم ابن مالك في الالفية حيث قال وان يكونا مفردين فاضف حتما وخالفهم في التسهيل فجوز فيه الاوجه الثلاثة واعتذر في شرحه عن سيبويه بان الاضافة للمكاتب على خلاف الاصل لان الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من اضافة احدهما الى الاخر اضافة الشيء الى نفسه فيحتاج الى تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم حتى يتخلص من اضافة الشيء الى نفسه والاتباع والقطع لا يحوجان الى التاويل ولا يوقعان في مخالفة اصلين جواب لما سيبويه استعمال العرب الاضافة ولولا مستندها الا السماع بخلاف الاتباع والقطع فانهما على الاصل واستغنى بالتنبيه عليها اي على الاضافة عن التنبيه عليهما اي على الاتباع والقطع وان اجتمع الاسم والكنية او الكنية واللقب كنت في تقديم احدهما بالخيار ويليه الاخر معربا باعرابه مع جواز قطعه وان اجتمعت الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم فرجح باللقب فيظهر وجوب تاخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم وانما لم اذكر في ذلك خلافا لانه يلزم من تقديمه عليها ح تقديمه على الاسم نفسه وهو ممنوع والخلاف انه يجوز تقديمه على الكنية وانما يستلزم تقديمه على الاسم اذا كان اشهر كما ان اجتمع مع الاسم وكان اشهر فتامل ثم الثالث من المعارف الاشارة على حذف مضاف اي اسماء او على حذف القرينة الدالة عليه وهي ما وضع لمسمى يشمل المعرفة والنكرة واشار اليه خرج ما عدا اسم الاشارة والمراد بالاشارة في التعريف الاشارة اللغوية ومفهومها غير متوقف على الا ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود بخلاف قولهم في تعريف العلم هو ما اوجب الحجة كونه علما فقال الشيخ الرضي هنا السوال غير وارد وان كانت الاشارة في قوله المسمى الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما لم يرد لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف الحد على المحدود وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليهما اذ يمكن ان معرفة ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد انتهى ولا يخفى عليك ان اكثر الحدود التي تذكر في هذا الفن

لفظية يكون التعبير فيها بالفاظ اوضح من المحدوبات والاشارة اما المفرد مذكرا ومونث
والمثنى والجمع كذلك اى مذكرا ومونث هذه ستة اقسام الا انهم اكتفوا بالاشارة الى الجمع
المذكر والمونث بلفظ واحد فصارت الاقسام الوضعية لاسماء الاشارة بحسب من هى له
وان تعددت الفاظ بعضها كالفاظ المفردة المونثة كاسيجئ وذا للمفرد المذكر وذى وده وده
وتر باسكان الهاء وذهى وتهى بالاشباع وتا وتره وده بالاختلاس وذات بالضم للمونث
المفرد هذه عشرة الفاظ للمونث المفرد وانما كثروا الفاظ الاشارة للمونث ليستغنوا بها
عن التصريح باسمها فانه مستهجن مستقبح وذان وتان ولم يبق من الفاظ الاشارة سوى
ثلاثة يشبه تثنية المذكر وبنا رنا الاول منهما تثنية المذكر والثانى لمثنى المونث وهما
بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا عند القائل بتثنيتهما حقيقة وهو ابن مالك وبعض
وعليه ابن الحاجب والفارسى وجمع من المحققين انهما مبنيان جئ بهما على صورة المثنى
وليسا مثنيين حقيقة لان من شرط التثنية قبول التنكير كما مر واسماء الاشارة ملازمة
التعريف فى حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفى حالة الجر والنصب وضعا على صيغة
المثنى المجرور والمنصوب وكلامه فى الاوضح عند ذكر انواع الشبه الرابع يقتضى ان ثمة
لنا قولا يقول باعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا قائل به كما نبه عليه العلامة خالد الازهرى
فى شرحه وعبارته فيه وانما اعرب هذان وهاتان مع تضمنهما المعنى الاشارة لضعف
الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية من خصائص الاسماء قال نحوه
اولا انما اعرب هذان وهاتان يقتضى انهما مثنيان وقوله اخر المجيئهما على صورة المثنى
يقتضى انهما ليسا مثنيين حقيقة واذا جمع بين طرفى كلامه انتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما
وهنا قول ثالث لم اقف عليه واولاء ممدودا او مقصورا لجمعهما اى المذكر والمونث والمد
لغة اهل الحجاز وهى اللغة الفصحى وبها جاء التنزيل نحو هؤلاء بناتى والقصر لغة بعض
من تميم وقيس وربيعة واسد ذكره ابن الفراء فى لغات القران هو اسم كتاب له ولم يجمعها
كما هو صريح عبارة الاوضح والاكثر مجيئه للعقلاء وقد يجئ لغيرهم كقوله اى جرير
بن عطية والعيش بعد اولئك الايام وصدره ذم المنازل بعد منزلة اللوى بعد منزلة اللو

مال من المنازل والعيش عطف على المنازل والشاهد فى قوله اولئك الايام حيث استعمل فيما
لا يعقل ومثله قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا وهذه الالفاظ
المتقدمة فى المشار اليه القريب واما البعيد فيشار اليه بما ذكر ملحوقا وجوبا بالكاف الحرفية
فى الاخر متعلق بقوله ملحوقا لتدل على الالحاق على البعيد ولا فرق فى الكاف بين ان تكون مجردة
من اللام فى جميع اسماء الاشارة مطلقا اى سواء كان المشار اليه مفردا او مثنى او مجموعا
وهذه الكاف تتصرف فى الكلام تصرف الكاف الاسمية غالبا واحترزنا بهذا القيد عن نحو قوله
تعالى ذلك خير لكم وقد تفتح فى التذكير وتكسر فى التانيث ولا يلحقها دليل تثنية
ولا جمع ليتبين بها احوال المخاطب من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث كما يتبين بها
لو كانت اسما فتفتح للمذكر نحو ذاك وتكسر للمونث نحو ذاك وتتصل بها علامة التثنية نحو ذاكما
والجمع نحو ذاكم وذاكن فللمخاطب باسم الاشارة خمسة احوال وان كان اصلها ستة سقط
منها واحد لان التثنية مشترك بين المخاطبين والمخاطبتين وقد تقدم ان للمشار اليه
خمسة احوال لان الجمع مشترك بين الجمع المذكر والمونث فذلك خمس وعشرون صورة
بحسب التقسيم الوضعى وانما حكموا بحرفية الكاف فى ذلك لعدم محل لها من الاعراب لانتفاء
الرفع والناصب والحرف الجار وانتفاء المضاف لان اسماء الاشارة لا تضاف لانها لا تقبل
التنكير والمضاف لابد ان يكون نكرة حتى لو كان معرفة نوى تنكيره لاجل الاضافة وفى
الكاف المذكورة ثلاث لغات الاولى ان تختلف لاختلاف احوال المخاطب وهذه هى الفصحى
الثانية افرادها مفتوحة فى الاحوال كلها فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه
على مطلق الخطاب فقط من غير دلالة على حال المخاطب من تثنية وغيرها الثالثة افرادها
مفتوحة فى التذكير مكسورة فى التانيث فلها على هذه اللغة حالتان فاما شاركت اللغة
الاولى فى بيان بعض الاحوال وهو الافراد تذكيرا وتانيثا واللغة الثانية فى عدم بيان حال
التثنية والجمع او مقرونة تلك الكاف بها اى باللام مبالغة فى البعد الا فى ثلاث مسائل فى
المثنى مطلقا من غير تقييد بلغة دون اخرى ولا فرق بين تثنية المذكر والمونث والثانية
فى الجمع فى لغة من مده وهم الحجازيون دون من قصره من اهل نجد كقيس وربيعة واسد

وامابنو قيس وان كان لغتهم القصر فلا يأتون باللام كاهل الحجاز كما نبه عليه فى اوضحه حيث قال
وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقا الا فى مفرد ولا فى مثنى ولا فى مجموع حكاه الفراء عنهم و
الثالثة فيما تقدمه من اسماء الاشارة ها التنبيه بالف غير مهموزة كراهة كثرة الزوائد
لان الكاف زائدة والهاء زائدة فلو اتى باللام كثرت الزوائد فتقول هناك ولا يجوز هنالك
وسميت الهاء ها التنبيه لانها تنبه المخاطب على المشار اليه وقضية كلامه انه ليس لاسم
الاشارة الا مرتبتان قربى وبعدى وهى طريقة ابن مالك وغيره من المحققين وقال فى شرح
التسهيل انه الصحيح الظاهر من كلام المتقدمين ونسبه الصفار لسيبويه ونقل الفراء انه لغة
لغة اهل الحجاز وذاك لغة تميم واعتمد على هذا النقل فى الكافية لكن الجمهور على ان له ثلاث مراتب
قربى وهى المجردة من اللام والكاف وبعدى وهى المقرونة بها فى غير المثنى نحو ذلك وذلكم
وذلكن وبالنون المشددة والكاف فى المثنى نحو ذانك والوسطى وهى المقرونة بالكاف
وحدها لان زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة وعليه المص فى شرح اللمحة وصححه ابن الحاجب
قال فى شرح اللمحة والمشار اليه اما قريب المسافة او متوسطها او بعيدها فللمفرد المذكر
ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وللمثناه ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط
وذانك بتشديدها للبعيد وللجمع اولا للقريب بمد وبقصر واولاك بالقصر للمتوسط
واولئك بالمد للبعيد ولمفرد المونث ذى وتى للقريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد وتان للقريب
وتانك بالتخفيف للمتوسط وتانك بالتشديد للبعيد ولجمعها اولاء للقريب واولاك للمتوسط
واولئك للبعيد انتهى وانت خبير بان اعتبار المرتبتين يفضى الى خمسين صورة اذا ضربنا
الصور المذكورة وهى خمس وعشرون فيهما واذا اعتبرنا المراتب ثلاثا كانت خمسا
وسبعين ولا تنحصر الامثلة الا مع كاف الخطاب لان الامثلة التى للقريب لا تعلم الا بقرينة
المقام وذكر ابن مالك فى سبك المنظوم ما يوجب ان تكون المراتب اربعا فانه قال وللمونثة
تى وتاوذه ثم تيك ثم تلك ثم تالك فعطف تالك بثم على تلك التى هى الثالثة قال المحقق
السيوطى فى النكت ولم ار ذلك لغيره ثم الرابع من المعارف الموصول وهو ضربان حرفى
وهو ما اول مع صلته بمصدر ولم يحتج الى عائد لانه انما يكون للاسماء وهو ان المفتوحة الهمزة

المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر
المؤول من لفظه وان كان جامدا اول بالكون نحو بلغنى ان زيدا اخوك اى كونه اخاك وان كان
ظرفا او مجرورا اول بالاستقرار نحو اعجبنى ان زيدا فى الدار اى استقراره فيها وحكم الفعل
فى التصرف والجمود حكم الاسم فيهما فالفعل المتصرف يعتبر مصدره والجامد كالاسم
الجامد يعتبر فيه الكون وان المخففة مثلها وان بفتح الهمزة وسكون النون وهى الناصبة
للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا اتفاقا او امرا على الاصح وما ونون
بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله المص فى الحواشى وح لا تحتاج الى عائد
كما قدمنا واما القائل باسميتها فلابد عنده من العائد اليها لكن ذكر ابو البقا انها على
القولين لا تحتاج الى عائد وهو خلاف المنقول عن غيره وكى وتوصل بفعل مضارع مقرونة
بلام التعليل لفظا او تقديرا ولو المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر واكثر وقوعها
بعد ما يدل على تمن كقوله تعالى يود احدهم لو يعمر قال ابن مالك واكثر النحويين لا يذكرون
لو فى الحروف المصدرية وممن ذكرها الفراء وابو على ومن المتاخرين التبريزى وابو البقا
واسقط الذى منها وقد ذكروه ومثلوا له بقوله تعالى وخضتم كالذى خاضوا والحق
انها لا ترد لذلك والذى فى الاية اصله الذين حذفت النون على لغة او انه صفة لمصدر
محذوف والاصل كالخوض الذى خاضوه او ان الاصل كالجمع الذى خاضوا فافرد باعتبار
اللفظ واعاد عليه الضمير باعتبار المعنى او انه استعار الذى للجمع كقوله وان الذى حانت
بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد او ان الذى مشترك بين المفرد والجمع
قاله المص فى شرح اللمحة واسمى وهو المراد هنا بقرينة ذكره فى المعارف التى هى احد قسمى الاسماء
ذهب بعض الافاضل الى ان الموصول لا يحد قال لان الفاظه قليلة فمعرفته انما هى بالعد دون ذهب
كثير الى تحديده واختاره الشارح فلذلك قال وهو ما افتقر جنس يشمل كل مفتقر من موصول
وغيره مما ياتى خارجه والمراد بالافتقار الوضعى فخرج النكرة الموصوفة بجملة فانها حال وصفها
مفتقرة اليها فلا يحتاج الى ذكر قيد اخر وهو ابدا او تقول اسقط ابدا لان الموضع يحق لا اسما
للمفرد الذى تؤول الجملة به فالافتقار الى المفرد لا الى الجملة فلا تدخل النكرة الموصوفة فى التعريف

الى الموصول بجملة خبرية او ظرف او مجرور تامين فلا يقال جاء الذي بك ولا جاء الذي امس لنقصانهما
ووصف صريح فتل صاحب ومومن وكافر لا يقع صلة لال الموصولة كما سيجيء والى عائد على طبق
الموصول من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث او خلفه وهو الظاهر كما سيذكر وهذا التعريف
صرح به في الشذور وعرفه ابن الحاجب بانه ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد ويشكل عن الموصوف
فانها لا تتم جزءا الا بصفتها ولا بد في صفتها اذا كانت جملة من عائد وبالمصادر العاملة
وباهل التفضيل فانها موصولات بالاتفاق والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي
فان الاصطلاح عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصولة مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفته
موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها يلزم الدور والقرينة على ان المراد بها
معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا
القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية وهو اي
الموصول الاسمي قسمان نص ومشترك فالنص ما وضع لمعنى واحد وهو الذي للمفرد العالم
وغيره اولى من قول غيره العاقل لانه يقع على الله ولا يطلق عليه هذا اللفظ والتي للمفردة المؤنثة
العاقل وغيره واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث ويعربان بالالف رفعا وبالياء جرا
ونصبا على ما قال [illegible] بتثنيتهما حقيقة والاصح انهما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى
وليسا مثنيين حقيقة لما تقدم وكلامه في الاوضح عند ذكر انواع الشبه يقتضي ما قلناه
في هذين وتين وهو انه يقول باعرابهما مع عدم تثنيتهما فهي بخصوصه في ذلك ولا تغفل
وشدد في نونهما اي نون اللذين واللتين وجهان اثباتها مخففة ومشددة والتشديد
لغة قيس وتميم والتخفيف لغة الحجاز وبني اسد ومن التشديد مع الالف قوله تعالى واللذانّ
ياتيانها منكم ومع الياء ومنعه البصريون واجازه الكوفيون قرئ ربنا ارنا اللذينّ اضلانا
وحذفها وهي لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة ومنها قوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا
الملوك وفككا الاغلالا وقوله هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم والاصل التخفيف
والتشديد عوض عن الياء المحذوفة فيهما والثبوت لان الحذف طارئ على الكلمة قاله في شرح
الشذور وظاهر كلامه في الاوضح تخصيص حذفها بحالة الرفع وقوفا مع السماع فانه

لم يجئ الا في تلك الحالة وذكر في التسهيل لغة رابعة وهي اللتان بحذف الالف وجمع المذكر شيئان
الذين ويستعمل بالياء رفعا ونصبا وجرا ولذا قال مطلقا وربما جاء في حالة الرفع بالواو
وهي لغة عقيل وطي كقوله قال ابو زيد قائله رجل من بني عقيل جاهلي وكذا قال ابن الاعرابي وقيل
قائله رؤبة وقال الصاغاني قائله ليلى الاخيلية في قتل دهر الجعفي نحن قتلنا الملك الجحاجحا
دهرا فهيجنا به نواحا لا كذب اليوم ولا مزاحا نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل
غارة ملحاحا فنحن مبتدا واللذون خبره وصبحوا صلته وليس التشديد في صبحوا للتكثير
بل من صبحته اذا اتيته صباحا اي في وقت الصباح والنخيل بصيغة التصغير اسم لمواضع
شتى واراد به الشاعر موضعا بالشام والغارة اسم من الاغارة على العدو وانتصابه على التعليل
ويجوز ان يكون حالا والتقدير مغيرين والملحاح بكسر الميم من الح السحاب اي دام مطره
والح السائل اكثر من السؤال واراد غارة شديدة لازمة وانما لم يعرب كما اعرب اللذان واللتان
على راي من قال باعرابهما لعدم مجيئه على سنن الجموع من جهة انه اخص من مفرده اذ هو خاص
بالعاقل والذي يطلق عليه وعلى غيره كذا قيل قاله المرادي في شرح الالفية وقد يقال
هو ليس بجمع بل على صورة الجمع ولو سلم انه جمع فليس جمعا لواحد باعتبار كون الواحد اعم بل
يراد بالواحد حالة ارادة الجمع من يعقل وشبهه كما قال ابن مالك وان عنى بالذي من يعقل وشبهه
يجمعه الذين والظاهر انه لما ذكرنا قال الشارح كذا قيل فتدبر وقال ابن مالك في شرح التسهيل
وعلى كل حال في الذي والذين شبه بالشجيين في اللفظ وبعض المعنى فلذلك لم تجمع الاعراب
على ترك اعراب الذين بل اعرابه في لغة هذيل مشهور فيقولون نصر اللذون امنوا على الذين كفروا
وحذف نونه لغة لطول الاسم بالصلة مطلقا هكذا ذكر العادية وانشدوا قول الشاعر
وان الذي حانت بفلج دماؤهم وكذا حذف الالف منه فيقال لذين قال ابو عمرو بن العلا سمعت
اعرابيا يقرا صراط لذين والشيخ الثاني للاول بالقصر اشهر من المد وقد جاء المد في قوله ابى
الله للشم الالاء كانهم سيوف اجاد القين يوما صقالها وجمع المؤنث شيئان ايضا اللاتي
واللائي باثبات الياء فيهما وقد تحذف اجتزاء بالكسر فيقال اللاء واللات وقد تتقارض الاولى
واللاتي فيقع كل منهما مكان الاخر قال الشاعر وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى محا حبها حب الاولى كن قبلها

تمامه وحلت مكانا لم يكن حل من قبل الضمير في حبها يعود الى ليلى وحبها فاعل وحب الاولى
مركبا اضافيا مفعول اي اللاتي فاوقع الاولى موقعه وقال هو رجل من بني سليم فما اباؤنا بامن منه
علينا اللاء قد مهدوا الحجورا اي ليس اباؤنا الذين اصلحوا شاننا ومهدوا امرنا وجعلوا
حجورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح ما يجوز ان تكون حجازية والباء
في بامن زائدة واللاء صفة لاباؤنا وفيه الشاهد حيث اطلق اللاء الموضوع لجمع المؤنث
على الجمع المذكر الموضوع له الاولى والمشترك هو الموضوع لمعان متعددة بلفظ واحد
فياتي للمفرد المذكر والمؤنث وتثنية كل منهما وجمعه واليه اشار بقوله ويعني بالجميع
من الذي وفروعه من كما ان كلا من المثنى والجمع من المذكر فرع على المفرد المذكر فكذلك
المفرد المؤنث وتثنيته وجمعه فرع عليه فلا اشكال في عبارته وهو موضوع للعالم نحو
عرفت من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن وقد ياتي لغيره في ثلاث
مسائل احدها ان ينزل منزلة العالم نحو قوله تعالى ومن اضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب
له الاية فانهم الاصنام نزلوهم منزلة العلماء الثانية ان يجتمع غير العالم مع العالم فيما وقعت
عليه من نحو كمن لا يخلق فانه شامل لشموله الادميين والملائكة والاصنام فان الجميع
لا يخلقون شيئا الثالثة ان يجتمع غير العالم معه اي مع العالم في عموم سابق فصل بمن نحو
فمنهم من يمشي على بطنه لشموله كل دابة لها اي العالم وغيره في قوله تعالى والله خلق كل دابة
من ماء فان الدابة لغة ما يدب على الارض وخص من يمشي على بطنه لانه لم يدخل معه من يعلم
وانما هو داخل معه في كل دابة بخلاف ومنهم من يمشي على رجلين فانه يشمل العالم وغيره
فيكون من المسالة الثانية واما منهم من يمشي على اربع فهو من قبيل ما نحن فيه اذ هو خاص
بما لا يعلم لكن دخل في عموم فصل بمن وانما ترك ذكره لانه يعلم بالمقايسة على ما ذكره
قال خالد الازهري في التصريح ويحتمل عندي ان تكون من فيهن نكرة موصوفة
بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجلين
ومنهم نوع يمشي على اربع على حد ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح في
شرح الشذور ويجوز في من ان تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس

ناس يعبدون الله انتهى وما وهو موضوع لغير العالم نحو ما عندكم ينفد بفتح العين مضارع نفد بكسرها
وبدال مهملة كعلم يعلم بمعنى يفنى ويفرغ وما عند الله باق فاوقع ما في الموضعين على ما لا يعلم والعجب ما اشتريته
وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن وقد تاتي له اي لغير العالم مع العالم
نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض غلب فيه ما لا يعلم على من يعلم فاستعمل فيه ما تغليبا للاكثر
على الاقل وللمبهم امره كقولك من راى شبحا بفتح الباء الموحدة والحاء المهملة من بعيد لا يدري
ما هو [illegible] انظر الى ما ظهر ... هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك
تبعا للفارسي ولصفات من يعقل ومثالهما عند ابن عصفور وابن مالك نحو فانكحوا ما طاب لكم من
النساء واورد على التعبيرين اما على الاول فبان النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل
كذا ذكره ابن الحاج واما على الثاني فلانه لا يصح ان يقال انكحوا الطيب من النساء لان النكاح انما هو
للذوات لا للصفات نقله المص في الحواشي وقد يختار الثاني ويوجه بما لا يخفى وجهه واي بمعنى الذي
من كل شيعة ايهم اشد وهي ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا للمعرفة وذهب ثعلب الى انها
لا تكون موصولة محتجا بانه لم يسمع ايهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني ولا تضاف
الى نكرة خلافا لابن عصفور وابن الضائع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما اجازا اضافتها
الى النكرة وجعلا من ذلك وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي عندهما موصولة ويعلم بمعنى
يعرف والتقدير وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه والجمهور على انها في الاية استفهامية
منصوبة بينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم على معناه معلق عن العمل فيما بعده لاجل الاستفهام
والتقدير وسيعلم الذين ظلموا اي انقلاب ينقلبونه ولا يعمل فيها الا عامل مستقبل متقدم
عليها كما في الاية وهي لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا للبصري في عدم الاستقبال
والتقديم فيجوز عنده اعجبني ايهم قام وايهم قام احب وسئل الكسائي في حلقة يونس
لم لا يعمل فيها الماضي فلم يخرج له العلة اي لم تظهر فقال اي كذا خلقت اي كذا وضعت واجاب غيره
هو ابن السراج فانه قال موجها قول الكسائي بالمنع ما معناه بان اي وضعت على العموم والابهام
والمضارع مبهم ففيه مناسبة لها بخلاف الماضي فلا ابهام فيه فيحصل التنافي والخروج عما
وضعت له وذلك انك اذا قلت يعجبني ايهم يقوم فكانك قلت يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام

كانا من كان ولو قلنا عجبني ايهم قام لم يتبع الا على الشخص الذى قام فاخرجها ذلك عما وضعت
له من العموم واشترط كون العامل متقدما مع كونه مستقبلا لتخارعن الشرطية والاستفهامية
لانهما لا يعمل فيهما الا ما تاخر واعلم ان لاى اربع حالات تعرب فى ثلاث منها وهى ما اذا اضيفت
وذكر صدر صلتها نحو يعجبنى ايهم هو قائم اوذكر صدر صلتها ولم تضف نحو يعجبنى اى هو قائم
اولم تضف ولم يذكر صدر صلتها نحو يعجبنى اى قائم وتبنى فى الرابعة على الضم تشبيها بالغايات
وهى ما اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو ايهم اشد وقوله فسلم على ايهم
افضل صدره اذا ما لقيت بنى مالك وبهما اى بالاية والبيت رد من غلب المنكر لموصولية اى
وجه الرد انا نجدهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا تصلح هنا وانا انتفى غير الموصولة
تعينت الموصولة وهو المدعى قال الزجاج ما تبين الى ان سيبويه غلط الا فى موضعين هذا احدهما
فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت وقد وجه بناها فى هذه الحالة
دون بقية الاحوال ابن مالك فقال كان من حق اى ان تضاف الى المعرفة فتوافق فى المعنى بعضا
والى النكرة فتوافق فى المعنى كلا كما اذا كانت شرطا او استفهاما الا انها اذا كانت موصولة
لا تضاف الا الى معرفة فوافقت فى المعنى بعضا دون كل فضعف بذلك موجب اعرابها فجعل لها
حالان حال اعراب وحال بناء وكان اولى احوالها بالبناء الحالة المذكورة لان حذف صدر صلتها
لم يستحسن فيها دون غيرها الا لتنزيل ما تضاف اليه منزلته وذلك يستلزم تنزيلها
منزلة غير مضاف لفظا ولا نية وانما اعربت لاضافتها فاذا صارت فى تقدير ما لم تضف
ضعف سبب اعرابها فبنيت فان قلت فبناوها فى حالة حذف ما تضاف اليه وحذف
صدر صلتها من باب اولى واحرى قلت لا بل هى فى تلك الحالة وحالة حذف ما تضاف اليه
وذكر صلتها معربة لان ذلك يبدى تمكنها فى الاضافة لاستغنائها بمعناها عن لفظها
والحاق التنوين لها عوضا فاشبهت بذلك كلا فان كلا يحذف ما تضاف اليه كثيرا ويجاء
بالتنوين عوضا منه انتهى وهو كلام نفيس جدا وال فى وصف صريح اى ظاهر الوصفية
بان لم تغلب عليه الاسمية لغير تفضيل وذلك كاسمى الفاعل والمفعول كالضارب والمضروب
بخلاف الداخلة على الاسم الصالح من الوصفية كالرجل او ما غلب عليه الاسمية كالابطح

والاجرع او على ما دل معطوف على قوله على الاسم على تفضيل كالافضل والاعلم فان ال فيهما
كالمعرف تعريف واما الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن والظريف فجنح ابن مالك الى انها
موصول اسمى وجرى عليه المص فى الشرح والاوضح فى باب ما لا ينصرف لكن قال فى المغنى
وليس بشئ لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل الدال على الحدوث ولهذا كانت ال الداخلة
على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقضيته انها حرف تعريف وبه صرح فى الاوضح
فى باب الصفة المشبهة وما ذكره فى المغنى من ان الداخلة على الصفة المشبهة ليست بموصول اسمى
جزم به صاحب البسيط وعلى الاول وهو كون ال فيهما اسما موصولا اجيب بالفرق بين
الصفة المشبهة واسم التفضيل بان الصفة المشبهة تعمل فى الفاعل الظاهر عمل الفعل
باطراد بخلاف اسم التفضيل فانه لا يعمل فى الظاهر الا فى مسئلة الكحل وما ذهب اليه من ان
ال الداخلة على هذا الوصف الصريح موصول اسمى هو الاصح بدليل عود الضمير اليها فى نحو قد افلح
المتقى ربه والضمير لا يعود الا الى الاسماء وليست موصولا حرفيا للمازنى وهو عود الضمير
اليها المذكور انفا ولانها لا تؤول مع صلتها بالمصدر وهذا احد قولى المازنى ومن وافقه
واجاب عن عود الضمير بان الضمير يعود الى موصوف محذوف ورد بان الحذف للموصوف ظاهرة
لا يحذف فى غيرها الا لضرورة وليس هنا ولا حرف تعريف خلافا لابى الحسن الاخفش وهو
ثانى قولى المازنى لعدم تقدم معمول مدخولها عليها ولو كانت حرف تعريف لجاز تقدمه ولجواز
عطف الفعل على مدخولها ولو كانت حرف تعريف لم يكن ما بعدها فى تقدير الفعل فلم يجز العطف
المذكور وايضا لو كانت حرف تعريف لقدح الحاقها فى عمل اسمى الفاعل والمفعول بمعنى الحال
والاستقبال لوجود المبعد له من شابهته فانه انما عمل كل منهما لمشابهته للفعل المضارع ولام
التعريف تبعد مدخولها عن مشابهته واللازم منتف وهو قدح الحاقها فى عملها بل قوى شبههما
بالفعل ولهذا يعملان معها بمعنى الماضى ايضا فالملزوم كذلك وهو كونها حرف تعريف قال الرضى
وهذا الخلاف اذا لم يكن اللام فى الصفة للعهد اما اذا كانت له كما فى قولك جاءنى ضارب فاكرمت
الضارب فلا كلام فى حرفيتها واعلم ان الاخفش يحكم بابطال عمل اسم الفاعل اذا كان مع ال
ويؤول ما ورد بما لا يخفى تكلفه ووصلها بالظرف كما فى قوله من لا يزال شاكرا على المعه تمامه فهو

جرير بعيشة ذات سعة من مبتدا فيه معنى الشرط وقوله فهو حرى الجملة خبره ودخلت الفاء لتضمن
المبتدا معنى الشرط الشاهد فى قوله على المعه حيث وقع الظرف صلة لال وبالجملة الاسمية كما فى
قوله من القوم الرسول الله منهم تمامه لهم دانت رقاب بنى معدى اصله من القوم الذين رسول
الله منهم وفيه الشاهد وقيل ان ال بقاة والباقى محذوف للضرورة ورسول الله مبتدا ومنهم
خبره ولهم بدل من قوله من القوم ورقاب مرفوع بدانت خبر المبتدا الذى هو قوله
ووصلها وكذا وصلها بالمضارع كما فى قوله وهو الفرزدق خطابا لرجل من بنى عذرة هجاه بحضرة
عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته تمامه ولا الاصيل ولا ذى الراى والجدل
فادخل ال على ترضى وهو فعل مضارع مبنى للمفعول وحكومته نائب الفاعل والحكم بفتحتين
الحاكم بين الخصمين للفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة الخصومة على
المختار فى تفسير الضرورة فعند الجمهور الضرورة ما جاء فى الشعر ولم يجئ فى الكلام سواء
اضطر اليه الشاعر ام لا وعند ابن مالك الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا
ولهذا قال فى البيت لتمكنه من ان يقول المرضى فلا يكون عنده من الضرورة بل من القليل والحق
تفسير الضرورة بما فسره به الجمهور لان الضرورة على ما ذهب اليه ابن مالك لا تكاد توجد فى الشعر
لان الشعراء امراء الكلام يمكنهم العدول عما خالف القياس والتخلص منه وذو فى لغة طى خاصة
دون غيرهم من العرب ثم يستعملها المولدون من الشعراء كابى نواس وحبيب بن اوس الطائى
تشبها بهم كقوله اى سنان بن الفحل من طى وبئرى ذو حفرت وذو طويت صدره فان الماء ماء
ابى وجدى الماء المتنازع فيها بئرى التى حفرتها وطويتها يقال طوى البئر بالمدر وطوى البئر
بالحجارة بناه بها فقوله وبئرى مركب اضافى مبتدا وذو حفرت خبره وذو طويت معطوف عليه
والمشهور عندهم افرادها وتذكيرها وبناؤها على السكون لا على الضم كما توهمه بعض المتاخرين
اذ ليست حرفا واحدا بل حرفين الثانى منهما ساكن والبناء انما يكون فى الاخر ومنهم اى
من الطائيين من يعربها بالحروف اعراب ذى بمعنى صاحب المعرب كما مر فى الاسماء الستة وحجته
اى الاعراب فى ذو انه سمع بحالة الجر ذى المسموع كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسى
فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا صدره فاما كرام موسرون لقيتهم هكذا رواه ابو الفتح ابن جنى

فى المحتسب واستشكل اعرابها بان سبب البناء موجود وهو الافتقار الى الصلة مع عدم المعارض
من اضافة او غيرها يقتضى رجوعها الى اصلها من الاعراب وما جزم به المص من ان ذو تطلق عند
طى على المؤنث ايضا كما تطلق على المفرد المذكر هو المجزوم به فى سائر كتب ابن مالك وخصه المص فى
كتابه الجامع ببعضهم فقال وذو لكل مذكر وذات لكل مؤنث وتختصان بطى ومنهم من يعربهما
ويعربهما ومن يستعمل ذو للجميع فحكى العموم عن بعض طى بعد تقييده بالاول وهو اختصاص
ذو بالمذكر ويؤيده قول ابن الضائع الافصح امتناع اطلاقها على المؤنث وحكى ابن السراج ان ذو
تستعمل للجميع فى كتابه الاصول بان جميع طى على الاطلاق وتبعه ابن عصفور فى المقرب ونازع
ابن مالك فى ثبوت ذلك المحكى على الاطلاق فى شرح التسهيل قال الشاطبى والمردود عليه انما
هو الاطلاق فى جميع لغة طى واما كون ذو تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طى فهو ثابت انتهى وقد
يراد فالتى واللاتى ذات وذوات مبنيتين على الضم فى الاحوال الثلاث بخلاف ذات وذوات
بمعنى صاحبة وصاحبات فانهما معربان مثال ذات الطائية قول بعضهم بالفضل ذو فضلكم الله به
والكرامة ذات اكرمكم الله به ومثال ذوات قول الشاعر جمعتها من اينق موارق ذوات
ينهضن بغير سائق ومن الموصولات ذا حالة كونه بعد ما باتفاق من البصريين او بعد من
الاستفهاميتين على الاصح عندهم ذهب ابن الانبارى الى انها لا تكون موصولة بعد من الاستفهامية
والاصح خلافه والمرجع فى ذلك الى السماع وكلاهما مسموع قال الله تعالى ماذا انزل ربكم
وقال الشاعر وقصيدة تاتى الملوك غريبة قد قلتها ليقال من ذا قالها فاوقع ذا موصولة
بعد من والمانع لكون ذا بعد من موصولة دون ما يفرق بان ما تجانس ذا لما فيهما من الابهام بخلاف
من لانها لا ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما قال فى شرح التوضيح
وكلا التعليلين ضعيف اما الاول فلان بقية ادوات الاستفهام كما فى الابهام فلا خصوصية
لالحاق من دونها واما الثانى فلان ما مختصة بما لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل الا ان يقال
ان ما لا يعقل اوسع دائرة ممن يعقل انتهى والحق كما ذكر الرجوع الى السماع والكوفيون لا يلتزمون
هذا الشرط وهو وقوعها بعد ما او من الاستفهاميتين بل يجوزون كونها موصولة مطلقا
احتجاجا بقوله وهو يزيد بن مفرغ الحميرى امنت وهذا تحملين طليق صدره عدس ما لعباد عليك

امارة وجه الدليل فيه ان هذا موصول مبتدا وتحملين صلته وطليق خبره اى والذى تحملينه طليق ولاجفى فيه لامكان جعله اسم اشارة على اصله لان ها التنبيه لا تدخل على الموصول وهو مبتدا وطليق خبره وجملة تحملين حال من فاعل طليق المستتر فيه اى وهذا طليق محمولا لك وعدس بفتح العين والدال والسين المهملتين اسم صوت لزجر البغل وعباد هو ابن زياد ابن ابى سفيان وكان يزيد يكثر من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به الزمه محوه باظفاره فقصد تاما ملم شاطال سجنه فكلموا فيه معاوية فامر باخراجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال البيت ولا يختص هذا الحكم بها عند الكوفيين كما قال ولا يختص ذا من بين اسماء الاشارة بذلك عندهم بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان يكون عندهم موصولات وابلغ من ذلك جعلهم الاسم المحلى بال من قبيل الموصولات كقوله لعمرى لانت البيت اكرم اهله تمامه واقعد من افنائه بالاصايل كانه قال لانت الذى اكرم اهله فاكرم صلة البيت وجعلوا من جملة الموصولات الاسم المضاف نحو قوله يا دارمية بالعلياء فالسند فبالعلياء صلة دارميه ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله ابو حيان فى النكت الحسان على غاية الاحسان ومحل كون ذا موصولة اذا لم تلغ ولم تكن اشارة فان الغيت بان كانت مركبة مع ما او من بحيث يصير الاسمان اسما واحدا من اسماء الاستفهام فى محل النصب على المفعولية للفعل الذى بعدهما فى نحو ماذا صنعت لم تكن موصولة بل يكون مع ما قبلها اسما واحدا لا محل لاستفهام لا يعمل فيه عامل متقدم لان له الصدر ويظهر اثر ذلك اى الالغاء وعدمه فى البدل اذا اظهرت قلت مثلا من ذا ضربت ازيدا ام عمرو وكان ذا فى فعلت البدل فلا تنفى ملغاة بل تكون خبرا واسم الاستفهام قبلها مبتدا وعليه قول لبيد الا تسئلان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل وان نصبته كانت ملغاة كما قدمنا ويدل على الغائها ايضا اثبات الف ما مع دخول الجار عليها فى نحو قولهم عماذا تسال والتقدير عن اى شىء تسال وانما ثبتت لتوسطها فى اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر حذفت الفها لتخفيفها وللفرق بينها وبين ما الموصولة نحو قوله تعالى عم يتساءلون وكذا ان كانت للاشارة لا تصح ان تدخل على المفرد نحو من ذا الذاهب وماذا التوانى والمفرد

لا تكون صلة لغير ال وتلخص ان شرط كون ذا موصولة ثلاثة امور الاول ان يتقدمها استفهام بما او بمن الثانى ان لا تكون ملغاة الثالث ان لا تكون اشارة ولما انهى الكلام على الموصولات على وجه الايجاز شرع فى بيان الصلة فقال وصلة ال الموصولة الوصف الصريح وقدم الكلام عليه وهو ان المراد به ما لم تغلب عليه الاسمية وصلة غيرها من الموصولات الجملة وشرطها اسمية كانت او فعلية ان تكون خبرية وهى المحتملة للصدق والكذب فى نفسها من غير نظر الى قائلها اذ بعض الاخبار بالنظر الى قائله لا يحتمل الكذب كاخبار الرسول صلى الله عليه وسلم وبعض الاخبار لا تحتمل الصدق كاخبار مسيلمة المتعلقة بدعوى النبوة مع ان كلا القسمين عندهم من الخبر بالاعتبار الذى ذكره وانما اشترط كون الجملة الواقعة صلة خبرية لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية وان تكون معهودة للمخاطب لان ما عما تاتى بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة وهذا معنى قوله ليتميز بها الموصول واجاز الكسائى ان توصل بالامر والنهى والمازنى بالدعاء بما لفظه الخبر نحو جاء الذى رحمه الله وصاحب الافصاح بنعم وبئس وهشام بليت ولعل وعسى ولا بد ان يستثنى من الجملة الخبرية التعجبية ان قلنا بانها خبرية فانها لا تقع صلة وقد يقال هى وان دخلت فى الخبرية لكنها خرجت بقيد العهد لما فى التعجب من الابهام المنافى لذلك كما استثنى من الجملة الانشائية القسمية فيجوز الوصل بها وقيل لا استثناء لان الوصل انما هو بجملة الجواب والجملة القسمية جئ بها تاكيدا له وقال ابن مالك اشتراط كون الجملة معهودة غير لازم لان الموصول قد يراد به الجنس فتوافقه صلته نحو قوله تعالى كمثل الذى ينعق وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كما قال الا فى مقام التهويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو فاوحى الى عبده ما اوحى وزاد ابن المغاربة فى شروط الصلة ان لا تكون مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جاء الذى لكنه قائم لان فيه استعمال لكن من غير استدراك وهو خلاف وضعها ولا جاء الذى حتى ابوه قائم لان فيه استعمال حتى لغير الغاية من دون مغياها ولا بد ان تكون الصلة ذات ضمير غائب لنا وستاتى فائدة هذا القيد طبق الموصول صفة ضميرا اى مطابق له فى الافراد والتذكير وفروعهما ليربطها به وهذا الضمير يسمى عائدا لعوده الى الموصول وقد يخلفه

الظاهر فيقوم مقامه كقوله سعاد التى اضناك حب سعاد تمامه واعراضها عنك استمر وزاد اى جبها وقد اطاق ابو سعيد الذى رويت عن الخدرى اى عنه واجاز ابن الضايع بضاد معجمة وعين مهملة كما نبه عليه هنا السيوطى فى النكت خلو الصلة منه اى من الضمير اذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذى يقوم زيد فيغضب هو فالموصول مبتدا وجملة يقوم زيد صلته وهى خالية من الضمير وصح وقوعها صلة عطف فيغضب عليها بالفاء مع اشتماله على الضمير لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة والضمير المنفصل خبر المبتدا ومثله الذى يطير الذباب فيغضب زيد ولا بد فى الموصول من الصلة ومن تاخيرها عنه لانها من كماله علة للاول ومنزلة منزلة جزء المتاخر علة للثانى ولهذا اى ولكونه لا يستغنى عن الصلة سمى ناقصا ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفاصل اذ لا يفصل بين الشىء وبين ما هو كجزئه ولا بد ان يقيد الفاصل بالاجنبى اذ لا يجوز الفصل بجملة الاعتراض كقوله ذاك الذى وابيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل ويجوز حذف الموصول ان دل عليه دليل كقوله وهو عبد بفتح العين وسكون الباء الموحدة بن الابرص شاعر جاهلى نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا وفيه الشاهد حيث حذف الصلة اى نحن الالى عرفوا بالشجاعة وقال ابو عبيد الموصول هنا لا صلة له وقوله وجههم الينا معطوف على اجمع ومثله وقطم عدا البنا والتى قال الزمخشرى بعد اللتيا والتى من فظاعة شانها كيت وكيت وانما حذفها ليتوهم انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه ومثال حذف الموصول نحو قوله تعالى وقولوا امنا بالذى انزل الينا وانزل اليكم اى والذى انزل اليكم وقول حسان رضى الله عنه امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء اى ومن يمدحه وهذا مذهب الكوفيين والبغداديين والاخفش ومذهب البصريين المنع وما ورد مخصوص بالشعر والاية ظاهرة التاويل بان تكون الجملة الثانية معطوفة على الجملة الاولى التى هى الصلة هنا تنبيه اعلم ان الموصول ان طابق لفظه معناه وجب مطابقة العائد له لفظا ومعنى وذلك فى الموصولات التى هى نصوص فيما نيط بها كالذى والتى وان خالف لفظه معناه بان كان مفرد اللفظ مذكرا او اريد به غير ذلك كمن وما جاز فى العائد وجهان احدهما وهو الاكثر مراعاة اللفظ نحو ومنهم من يستمع اليك والثانى مراعاة

[illegible]

المعنى وهو دونه نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس اعط من سالك ولا يقال اعط من سالتك لانه لا يعلم ان المعطى له المتكلم او قبح نحو من هى حمراء امتك فيجب مراعاة المعنى فى الصورتين ووجه القبح فى هذه الصورة انه لو قيل من هى احمر امتك لزم الاخبار بمذكر عن مونث وهو قبيح وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا فقيل وتعمل بالتاء المثناة من فوق حملا على المعنى لسبق قوله منكن وكقوله وهو جران العود واسمه عامر بن الحارث وان من النسوان من هى روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح الشاهد فيه حيث روعى معنى من وجملة تهيج الرياض فى محل رفع صفة لروضة والضمير فى قبلها يعود عليها وقوله تصوح معطوف على تهيج اصله تتصوح فحذفت احدى التائين قال ابو عمرو تصوح البقل اذا يبس اعلاه وفيه نداوة وهو بالصاد والحاء المهملتين شبه بعض النساء بالروضة التى تتاخر عن الولادة عن وقتها وهذا تشبيه بليغ ليس باستعارة لجمعه بين طرفى التشبيه الا ان يكون استعارة على تناسى التشبيه كما فى قوله لا تعجبوا من بلى غلالته قد زر ازراره على القمر فتدبر والغالب فى العائد المشتملة عليه الصلة ذكره فى اللفظ وقد يحذف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع ان كان فاعلا او نائبا عنه فلا يحذف من نحو جاء اللذان قاما ولا من نحو جاء اللذان ضربا بالبناء للمفعول ومبتدا نحو جاء الذى الفاضل هو فلا يحذف فهو او ناسخ نحو جاء الذى كانه زيد او اسما له اى الناسخ نحو جاء اللذان كانا يكرمان عمرو ولم يجز حذفه فيها وان كان العائد مبتدا جاز حذفه ان اخبرعنه بمفرد فانه لا يصلح ان يكون صلة كقول العرب ما انا بالذى قائل لك سوا فيدل على ان العائد محذوف اى هو قائل واحترز به عن نحو جاء الذى هو ابوه قائم وهو اكرمته اذ بعد الحذف يصلح الموجود لان يكون صلة فلا يجوز حذفه وكذا ان كان خبره ظرفا او جارا ومجرورا نحو جاء الذى هو عندك او هو فى الدار اذ يصلح وقوع كل منهما صلة بعد حذف المبتدا ولم يكن بعد نفى نحو جاء الذى ما هو بقائم ولا اداة حصر نحو جاء الذى ما فى الدار الا هو ولا معطوفا على غيره بحسب معطوفا بالعطف على متعلق الظرف اى ولم يكن واقعا بعد نفى ولا معطوفا نحو جاء الذى زيد وهو فاضلان ولا معطوفا عليه غيره نحو جاء الذى هو وزيد فاضلان نقل هذه الشروط ابو حيان فى شرح التسهيل قال ابن الضايع شرط ان لا يكون معطوفا

يعلم من كونه ليس مبتدأ وشرط ان لا يكون معطوفا عليه لم يره الفراء وابن السراج واهمل الشارح
شرطا آخر وهو ان لا يكون بعد لولا نحو جاء الذي لولا هو لاكرمتك وقد ذكره ابو حيان والمرادي
وغيرهما نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي الذي هو اشد وزعم الكوفيون لكون اي الموصولة
انها استفهامية وانها مبتدأ واشد خبره ثم اختلفوا في مفعول لننزعن فقال الخليل محذوف والتقدير
لننزعن الذي يقال فيهم اشد وقال يونس المفعول الجملة وعلقت ننزع عن العمل فيها وصح التعليق
ههنا وان لم يكن من افعال القلوب لتضمنه معنى التمييز اللازم للعلم على ان التعليق ليس بمختص عنده
بها بل يعم جميع الافعال كما هو المعروف من مذهبه وقال الكسائي والاخفش المفعول كل شيعة ومن
فيه زائدة في المثبت قال الكافيجي والاظهر ههنا قول يونس لخلوه عن ارتكاب محذور ولندرة زيادة من
فيه ولا وفق في جواز حذف المرفوع من صلة اي وغيرها لكن لا يكثر الحذف في صلة غيرها الا ان
طالت الصلة نحو وهو الذي في السماء اله اي هو في السماء اله ولا اي وان لم تطل الصلة فالحذف
قليل شاذ كما في قوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم اي بالذي هو
سفه وقرئ تماما على الذي احسن برفع احسن اي هو احسن واما في اي فيجوز حذف العائد
سواء طالت الصلة ام لا الا في نحو لا سيما زيد بالرفع مستثنى من قليل يعني ان طول الصلة
في غير اي شرط في حذف العائد والحذف مع عدم الطول الا في لا سيما زيد بالرفع فانه مقيس جعلوا ما
نزلوا لا سيما منزلة الا الاستثنائية فزيد خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ما والتقدير
لا سي الذي هو زيد وقال ابن خروف يجوز كون ما نكرة موصوفة بالجملة والتقدير لا سي شخص
هو زيد ويجوز نصبه ان كان نكرة على التمييز لما انها نكرة تامة كما في قوله ولا مثل شيء ثم فسر
بالنكرة ويجوز جره على ان ما زائدة بين المضاف والمضاف اليه ولا عاملة في سي اسمها والخبر
محذوف والاصل لا مثل قيام زيد قيام لهم وما ذكره من انها بمنزلة الا الاستثنائية هو
مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين منهم الزجاج وابو علي ورد قولهم بان المذكور
بعدها منبه على اولويته لا مستثنى وبدخول الواو عليها وبعدم صحة وقوع الا موقعها ولا
تدخل الواو على ادوات الاستثناء ويصح وقوع الا موقعها وسيبويه ذكرها في باب لا التي
لنفي الجنس والمنصوب ان كان منفصلا لم يجز حذفه نحو جاء الذي اياه ضربت اذ لو حذف

فات

٩٧

فاتت فائدة الانفصال التي جيء به لاجلها او متصلا متعينا للربط نحو جاء الذي ضربته واحترز
بهذا القيد عما لم يتعين فلا يجوز حذفه نحو جاء الذي ضربته في داره وهذا الشرط ذكره ابن عصفور
وناصبه فعل تام فلا يجوز الحذف من نحو جاء الذي ليسه زيد قاله ابو حيان ونقله ابن قاسم وقال فيه
نظر وقال ابن الضائع لا يحتاج الى اخراجه لانه في الاستثناء لا يجوز الوصل الا في ضرورة فالوصل
الانفصال ومعه لا حذف او وصف غير صلة ال عاملا فيها المنصوب جاز حذفه جواب
ان المقدرة اي وان كان متصلا الخ فلو كان الوصف صلة لال نحو الضاربها زيد هند لم يجز
الحذف عند الجمهور وجوزه في التسهيل بقلة كقول الشاعر ما المستفز الهوى محمود عاقبة
ولو اتيح له صفو بلا كدر وقول الآخر في المعقب البغي اهل البغي ما ينهى امرأ حازما ان يسأما
اي في الذي اعقبه البغي واختلفوا في الضمير المحذوف فاهو في محل نصب ام في محل جر وعلى كل حال
فحذفه نادر ومقتضى كلام الشارح انه اذا كان مجرورا جاز حذفه وهو كما ترى فائدة في اتحاد
العائد المنصوب بشروطه في توكيده والنسق عليه خلاف فاجازه الاخفش والكسائي ومنعه
ابن السراج واكثر المغاربة واختلف عن الفراء نحو وما عملت ايديهم اي عملته كما قرئ به وقوله
ما الله موليك فضل فاحمدنه به تمامه فما لدى غيره نفع ولا ضرر ما موصولة مبتدأ والله
مبتدأ وموليك خبره والجملة صلة المبتدأ والعائد محذوف في موليكه وهو ضمير منصوب
بالوصف وفضل خبره والفاء في الموضعين للتعليل اي الذي الله موليكه فضل واما قوله
ما المستفز الهوى محمود عاقبة تمامه ولو اتيح له صفو بلا كدر فشاذ المستفز من الاستفزاز وهو
الاستخفاف والهوى فاعله ومفعوله محذوف وتقديره ما المستفزه الهوى ومحمود عاقبة
خبر ما الحجازية والشاهد فيه حذف الضمير المنصوب وقد تقدم ذكره وحذف منصوب
الفعل كثير وحذف منصوب الوصف قليل جدا فيه عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين
وفي جوازه خلاف وسيأتي البحث فيه ان شاء الله في باب العطف على ان ما ذكرناه مستوفى
في حواشي الشرح القواعد للعلامة الكافيجي وان اشتركا في الجواز وليسا متساويين في الحذف
كما توهمه عبارة الالفية بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج اجازوه
على قبح وقال المبرد ردي جدا والمجرور نوعان مجرور بالمضاف ومجرور بالحرف فالاول

يجوز حذفه ان كان المضاف وصفا عاملا نصبا تقديرا بان كان بمعنى الحال والاستقبال ليس بـ
مفعول فان المضاف اليه مرفوع بتقدير انه قد تقدم ان العائد المرفوع بالنيابة لا يحذف نحو فاقض
ما انت قاض اي ما انت قاضيه وقوله ليبك زيد ما انت رماه الطوارق بالحصى ولا ازال انظر
ما الله صانع اي الذي الله صانعه والثاني اي الضمير المجرور بالحرف يجوز حذفه ايضا ان تعين
للربط فلا يجوز حذفه في نحو مررت بالذي مررت به في داره وكان الموصول والمضاف الى الموصول
او الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ما جر به العائد معنى ومتعلقا فالاول نحو مررت بالذي
مررت اي به فان العائد مجرور بمثل الحرف الذي جر به الموصول معنى ومتعلقا والثاني نحو مررت
بغلام الذي مررت اي به والثالث نحو مررت بالرجل الذي مررت اي به ولم يكن العائد محصورا
نحو مررت بالذي ما مررت الا به فلا يجوز حذفه لفوات الغرض الذي جيء باداة الحصر لاجله
ولا نائبا عن الفاعل ولا موهما حذفه اللبس نحو ويشرب مما تشربون اي منه وقوله وهو كعب بن زهير
قائل بانت سعاد لا تركنن الى الامر الذي ركنت ابناء يعصر حين اضطرها القدر اي ركنت اليه
والشاهد فيه حذف العائد المجرور بالحرف لان الموصوف بالموصول مجرور بمثله ويعصر بفتح الياء
وسكون العين وضم الصاد في آخرها راء كلها مهملات اسم رجل لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل
وهو ابو قبيلة منها باهلة والضمير في اضطرها يعود الى ابناء والتأنيث باعتبار القبيلة وقد حذف
بغلام الذي مررت اي به فان لم يتعين العائد للربط هذا شروع في محترزات القيود كمررت بالذي
مررت به في داره او جر بغير حرف كجاء غلام الذي انت غلامه فان كلا منهما مجرور بالاضافة او لم
يجر الموصول اصلا لا باضافة ولا بحرف كجاء الذي مررت به او جر الموصول بحرف مماثل للجار العائد
لفظا لا معنى كمررت بالذي مررت به لان احد الحرفين للسببية والآخر للالصاق او جر بحرف
مماثل للجار العائد لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذي سررت به او كان محصورا كمررت بالذي
ما مررت به الا به او نائبا عن الفاعل كمررت بالذي مر به او كان حذفه ملبسا اي موقعا في اللبس
كرغبت بما رغبت فيه اذ لو حذف لم يعلم انه فيه او عنه فيشتبه المراد لم يجز الحذف في هذه الصور
كلها واعلم ان هذه الشروط التي ذكرناه لصحة جواز حذف العائد من حيث هو لم يصرح بها ولعله
تركها احالة على الامثلة فانها جامعة للشروط هنا وصلة غير ال ما جلية كما امر او ظرفا وجار

ومجرور

٩٨

ومجرور تامان اي تتم بهما الفائدة كجاء الذي عندك او في الدار فلا يوصل بما لا يكون كذلك
فلا يقال جاء الذي بك ولا اكرم الذي امس وكلاهما اي الظرف والجار والمجرور متعلقان باستقر وشبهه
من مرفوع ما لكونه محذوفا وجوبا لا استقر وشبهه مما هو اسم لافادة وعلما اي الظرف
والجار والمجرور في اصطلاح النحاة كالفقير والمسكين في اصطلاح الفقهاء اذا اطلق
احدهما ولم يذكر الآخر شمل الآخر واذا ذكرا فلكل معنى لا خلاف في اشتراك والمسكين في عدم
وهو عدم ملك الكسب والمال بوسعهما وموسع عيالهما ولا خلاف ايضا في انه
اذا ذكر احدهما دخل الآخر وانما الخلاف فيهما اذا ذكرا ايهما اسوأ فقال الفراء عنه وثعلب وابن
السكيت هو المسكين ومن قال الامام ابو حنيفة رضي الله عنه لقوله تعالى او مسكينا
ذا متربة وهو المطروح على التراب لشدة الاحتياج ولان الشاعر قد اثبت للفقير مالا في قوله
اما الفقير الذي كانت حلوبته وفق العيال فلم يترك له سبد وقال الاصمعي الفقير اسوأ
حالا ومن قال الامام الشافعي رضي الله عنه لان الله تعالى بدأ به في آية الزكاة وهو يدل على الاهتمام
بشأنه في الحاجة ولاستعاذة النبي صلى الله عليه وسلم من الفقر في قوله اللهم احيني مسكينا
وامتني مسكينا واحشرني في زمرة المساكين ولان الفقير مأخوذ من كسر الفقار كناية
من شدة الحاجة واثبات الشاعر المال للفقير لا يوجب كونه احسن حالا من المسكين فقد
اثبت تعالى للمساكين مالا في آية السفينة وكذلك نظائرهما الايمان والاسلام فانهما اذا ذكرا
يراد بالايمان التصديق القلبي وبالاسلام الاتيان بالشهادتين واذا ذكر احدهما فقط دخل
فيه الآخر والمشرك والكافر فانهما اذا ذكرا يراد بالمشرك الكتابي وبالكافر من عداه من غير المسلم
وما ذكرناه على وجه التقريب وحقيقة البحث في هذه تحوج الى تطويل لا يليق بهذا الفن
ثم الخامس من المعارف ذو الاداة اي اداة التعريف وهي ال جملتها المعرف عند الخليل وسيبويه
لكن الخليل الهمزة عنده اصلية في همزة قطع كهمزة ام وانما حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال
وسيبويه يخالفه في اصالة الهمزة فهي عنده همزة وصل زائدة لكنهما متفقان في الوضع
هذا ما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل من الخلاف بينهما ووافق فيه اي في شرح التسهيل
الخليل فيما ذهب اليه واستدل على صحته بوجوه ذكرها فيه ومال في تقريبها وبارحه ابو حيان

في مثال وردها ويجوز ان يكون ما ذكره ابن مالك عن الخليل مذهبا له وقال ليس في كلامهم
ما يدل على ان الهمزة اصل مقطوعة في الوصل كهمزة ام وان ونسب ابو الحجاج ابن معزوز القول
الى الخليل ان المعرف ال والهمزة للوصل كما ان مذهب سيبويه ايضا لا ان اللام وحدها للتعريف
وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها
مع اللام خلافا للاخفش وسيبويه في احد قوليه المشهور عنه ورجحه ابن مالك في التسهيل
المنظوم ولكثرة ... في ... وقال ان من الحسن ... وجميع ما اعترضوا على
مقابل ... عنه وعزى هذا القول صاحب البسيط الى المحققين ونقل ابو حيان
انه لم يقل بان المعرف ال سوى الخليل وابن كيسان وجميع النحاة على انه اللام قال الرضي هذا
سيبويه اعني ان حرف التعريف هي اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان همزات الوصل
تكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هي المعرفة تخطي العامل الضعيف
اليها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان
لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف ثم قال وايضا دليل التنكير اعني التنوين على حرف
واحد فالاولى كون دليل التعريف مثله انتهى وهذا صريح في ان اداة التعريف عند سيبويه
اللام وحدها وقال النيلي في شرح الهادي والتعريف باللام وحدها والهمزة زائدة في اول
مثلها في اضرب واقتل واسمع انا امرنا اذ لو كانت مقصودة لم تحذف في الوصل ولان التنوين
يدل على التنكير وهو حرف واحد فوجب ان يكون دليل التعريف ايضا حرفا واحدا حملا للنقيض
على النقيض هذا مذهب سيبويه ثم ذكر مذهب الخليل ان ال وان شاع في الوضع والذي يظهر
من كلامهم ان لسيبويه مذهبين لكن هذا المذهب هو المشهور عنه ولعدم شهرة المذهب
المذهب الاول لم يحكه الرضي مع كثرة اطلاعه وسعة باعه لكنه درج في الجامع قول الخليل
وهو ظاهر عبارته هنا وفي الشذور قال ابن مالك في شرح التسهيل الصحيح عندي قول الخليل
لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للاصل موجبة لعدم النظائر احدها تصدر زيادة فيما
لا اهلية فيه للزيادة وهو الحرف الثاني وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا
نظير لذلك الثالث افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك الرابع لزوم فتح همزة وصل بلا

ولا نظير

ولا نظير لذلك الخامس ان المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة الى الساكن ولم
يفعل ذلك بلام التعريف الا على شذوذ بل يبدأ بالهمزة في المشهور من قراءة ورش السادس انها
لو كانت همزة وصل لم تقطع في يا الله وزاد في شرح التسهيل وجها سابعا وهو انها لو كانت همزة
وصل لم تبق همزة الوصل في غير الابتداء مسهلة او مبدلة في نحو آلذكرين واجيب عنها بما يطول
ذكره وانما لم تحذف الهمزة وتحرك اللام على قول الاخفش ان المعرف اللام وحدها على ما نقل عنه بعضهم
وكان سائلا سأل ما المقتضي لكون الهمزة قبلها وهلا تركت وحركت اللام واستغني عنها فاجاب
بقوله لانها لو حركت بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال وهو مناف لغرض الواضع والتبست
بلام الجر او بالفتح التبست بلام الابتداء ودفع اللبس واجب ما امكن او بالضم فلا نظير لها اذ ليس
في كلامهم كلمة على حرف واحد مضمومة ومن العرب من يجعل الهمزة للتعريف واللام زائدة للفرق بينها وبين
همزة الاستفهام واستدل على ذلك بانها جاءت لمعنى واولى الحروف بذلك حروف العلة وحركت
لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهمزة الاستفهام وان اللام تمييز عن صورتها في لغة
حمير فتكون الهمزة اولى منها وتكون ال المعرفة للعهد مصدر عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته
وهي التي يعهد مصحوبها اما ذكريا صريحا نحو في زجاجة الزجاجة وفائدتها التنبيه على ان مصحوبها
هو الاول بعينه اذ لو جيء به منكرا لتوهم انه غيره او كناية كال في الذكر في قوله تعالى وليس الذكر
كالانثى فانه قد سبق ذكره كناية في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظة ما وان
كانت في الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون
الاناث واما اداة التعريف في الانثى فهي من القسم الاول لتقدم ذكر مصحوبها في قوله تعالى رب اني وضعتها
انثى او ذهنيا بان يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقراين واحدا او اثنين او جماعة نحو اذ هما
في الغار ونحو جاء القاضي في قاض بينك وبين خصمك عهد فيه او حضوريا نحو اليوم اكملت لكم دينكم
وهذه الاية احسن ما يمثل به لهذا القسم واما الواقعة بعد اسم الاشارة نحو جاءني هذا الرجل وبعد
اي في النداء نحو يا ايها الرجل فالحضور لم يستفد منها فقط ولهذا قال المص في المغني والمثال الجيد
لذلك قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وتكون ال للجنس وهي التي لم يعهد مصحوبها اصلا بكل
من المعاني الثلاثة وهي التي لم يتقدم لمدخولها ... كانت للعهد لانها اما ان تكون لبيان الحقيقة من حيث هي

فاعم من حيث هي موجودة في ضمن افرادها اي لا باعتبار شيء ينضم اليها من اعتبار ما صدقت
عليه من الافراد كاهلك الناس الدينار والدرهم اي جنسهما فان النظر فيهما الى الحقيقة
من غير نظر الى ما صدقت عليه من الافراد وكما في قوله تعالى وجعلنا من الماء اي من حقيقة
الماء المعروف وقيل كل شيء حي ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق ورد
بعضهم هذا الى العهد يعني الجنسية لتعريف العهد وعلل ذلك بان الاجناس امور معهودة
في الاذهان متميز بعضها عن بعض وبقسم المعهود الى شخص وجنس قال ابن مالك في شرح
الكافية ويلحق بالعهد ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية كقولك لقائل اشتر اللحم فان قائل هذا
انما يخاطب من هو معتاد بقضاء حاجته فقد صار ما يشتريه لاجله معهودا بالعلم فهو كالمعهود بالحضور
المشاهد انتهى كل شيء حي وهذه لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا او تكون لاستغراق ... ويعرف
بان اشير بال الى الحقيقة في ضمن جميع الافراد بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول
المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو وخلق الانسان
ضعيفا اي كل فرد من افراد الانسان ضعيفا وعرف الهندي بصحة الاستثناء من مدخولها
نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا او لاستغراق صفات اي الجنس دون افراده وهي
التي تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل علما اي الجامع لصفات الرجال المحمودة اذ لو قيل زيد كل رجل
على وجه المجاز والمبالغة ليس يعني انه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال من جهة كماله ولا
الاعتداد بغيره لقصوره عن رتبة الكمال وفي شرح اللب ما يبين هذا يصدق على الاستغراق
العرفي نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته فان كلا خلفها لا بالتجوز وليست
لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير او صاغة مملكته
دون من عداهم قال الشمني واقول الاستغراق الحقيقي ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب
اللغة والعرفي ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كما في المطول وعلى هذا
لم يخلف كل في الاستغراق العرفي اللام مجازا وانما خلفتها حقيقة ولو سلم فقد صرح ابن ...
وكثير من المحققين بان الغرض من تفسير الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معين فيكتفي بما
الامتياز عنه وبان التعريفات الناقصة يجوز ان تكون اعم من المعرف وكتب الادب مشحونة

بذلك

بذلك هذا واعلم ان العلامة الازهري حكى الاشكال المذكور ثم قال والجواب ان الكلام في ال المعرفة وال
في الصاغة موصولة على الاصح ولم يتعقبه وهو غير صحيح فان اللام فيه وفي امثاله مما اسم الفاعل
فيه يراد به الثبوت حرف تعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح في غير موضع يفصح عن ذلك ولو سلم
فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف ام غيره والموصول قد ياتي للاستغراق نحو
اكرم الذين ياتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا كما افاده في المطول فتامل هذا واعلم ان
المعرف بلام الحقيقة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما يطلق مشارا به الى واحد من افراد
الحقيقة باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فمجيء التعدد فيه باعتبار الوجود دون الوضع ويعبر عنه
بالمعهود الذهني فيكون قسما من المعرف بلام الجنس قال التفتازاني في التلويح اللام بمجامع العهد
ومعناه الاشارة والتعيين والتمييز والاشارة اما الى حصة معينة من الحقيقة وهو تعريف
العهد يعني سواء كان العهد مذكورا صريحا او كناية او لم يكن مذكورا بل كان حاضرا كما في صفة
المنادى واسم الاشارة او لم يكن حاضرا بل كان معلوما للمخاطب نحو ركب السلطان واغلق الباب
واما الى نفس الحقيقة وذلك قد يكون بحيث لا يفتقر الى اعتبار الافراد وهو تعريف الحقيقة والماهية
وقد يكون بحيث يفتقر وحينئذ اما ان توجد قرينة البعضية كما في ادخل السوق وهو العهد الذهني
اولا وهو الاستغراق فالعهد الذهني بهذا المعنى والاستغراق من فروع الحقيقة انتهى هذا
واجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتاخرين نيابة اداة التعريف عن الضمير المضاف
اليه وذهب بعض الى المنع ولذلك قال ويختار جواز نيابتها عن الضمير المضاف اليه وخرجوا
عليه فان الجنة هي الماوى ووجه التخريج ان الموصول في قوله تعالى واما من خاف مقام ربه ونهى
النفس عن الهوى مبتدأ وهذه الجملة الواقعة بعد الفاء خبره مع انها خالية عن العائد فجعلوا ال
نائبة عن الضمير العائد والاصل فان الجنة هي ماواه والمانعون يقدرون فيها له وقيده ابن
مالك بغير الصلة وجوز الزمخشري نيابتها عن الاسم الظاهر في قوله تعالى وعلم ادم الاسماء
كلها قال لان التقدير الاصل اسماء المسميات فحذف المضاف اليه لكونه معلوما مدلولا عليه بذكر
الاسماء لان الاسم لا بد له من مسمى وعوض منه اللام كقوله تعالى واشتعل الراس شيبا
قال التفتازاني انما الحاجة الى اعتبار هذا الحذف ليتحقق رجوع الضمير من عرضهم وينتظم معه انبئوني

باسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا اي مسميات الاسماء لينتظم تعلق لا ابك باسماء فيما ذكر بعد
التعليم ثم قال وقد يقال ان تكون ال نائبة عن المضاف اليه في قوله تعالى وان الجحيم هي المأوى فوجب
ان يحمل كلامه هنا على ان الاصل اسماء المسميات وان الاسماء اريد بها اسماء معروفة معهودة
فاتى بالتعريف الذي قام مقام التعريف الاضافي وليست اللام عوضا عن المضاف اليه [illegible]
بين كلاميه ويجوز ابو شامة في قول ابي القاسم الشاطبي في حرز الاماني بدأت ببسم الله في النظم
اولا ان تكون نائبة عن ضمير المتكلم وان الاصل في نظمي قال في المغني والمعروف من كلامهم انهم انما
يثبتون ذلك في الغائب فانهم يذكرون ان ال تقع نائبة عن المضاف اليه وهو في حكم الغائب ويعضده صنيع ابي
شامة واشتعل الراس شيبا فان المعنى واشتعل راسي وقد يخلص من كلامهم ان ال العوض انما تكون
جنسية وكل منهما ثلاثة انواع كما مر وقد تكون ال زائدة لازمة وهي الواقعة في علم قارنت
وضعه سواء كان ارتجاله او نقله فالاول كسموأل والثاني كاللات علم مؤنث لصنم كانت تعبد
بالطائف وعن مجاهد كان رجل يلت السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره فجعلوه وثنا وكانت
تاؤه مشددة فخففت او زائدة عارضة وهي نوعان خاصة بالضرورة كقوله ولقد جنيتك اكموا
وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر وبنات اوبر علم لضرب من الكمأة ويلحق بذلك ما وقع
في النثر شذوذا نحو ادخلوا الاول فالاول فالسابق منهما حال واللاحق معطوف وال فيهما
زائدة لان الحال واجبة التنكير والاصل ادخلوا اول فاول والعطف بالفاء للدلالة على الترتيب
التعقيبي والمعنى ادخلوا مترتبين الاسبق فالاسبق واحل بذكر الاداة لمح الاصل المنقول عنه وذلك
ان العلم المنقول من شيء يقبلها قد يلمح اصله وهو التنكير فتدخل عليه لمح ما نقل عنه واكثر ذلك وقع
في المنقول من صفة كالحارث والحسن والعباس وقد يقع في المنقول من مصدر كالفضل او اسم عين كالنعمان
فانه في الاصل اسم للدم وهذا الباب سماعي فلا يجوز دخولها فيما لم يسمع ولم تقع فيما اصله الفعل
لانه لا يقبل ال ومن خواصها ان تكون موصولة وقد مثلتها وابدال اللام في ال المعرفة ميما لغة
حميرية كقولك في الرجل والفرس امرجل وامفرس وقد نطق بها عليه الصلوة والسلام حين
سأله النمر بن تولب هل من امبر امصيام في امسفر فقال ليس من امبر امصيام
في امسفر ويقال انه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث ونقلت هذه اللغة عن

طي

عوض من طي قال شاعرهم ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي وراي بامسهم وامسلمة والسلمة
المجرور ثم السادس من المعارف المضاف اضافة محضة خالصة من شائبة الانفصال الى واحد مما
ذكر من الخمسة المتقدمة ولو كان بواسطة ما لم يكن متوغلا في الابهام كغير ومثل فانهما لا
يتعرفان بالاضافة ذهب المبرد الى ان غيرا لا تتعرف بالاضافة ابدا وقال السيرافي تتعرف اذا وقعت
بين متضادين وزعم ابن السراج انه اذا كان المغاير والمماثل واحدا كانت غير ومثل معرفتين قال
ابن مالك في شرح التسهيل قد يعني بغير ومثل مغايرة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما واكثر ذلك
في غير اذا وقع بين ضدين واجاز بعض العلماء منهم السيرافي ان يحمل على هذا غير المغضوب عليهم
لوقوع غير فيه بين متضادين وليس بلازم لقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فنعت به النكرة
مع وقوعه بين متضادين انتهى ولا واقعا موقع نكرة كجاء وحده اي منفردا او متوحدا فهو غير معرفة
لانه واقع في موقع الحال وهو لا يكون الا نكرة وهو اي المضاف في التعريف بحسب ما يضاف اليه
عند الاكثر فالمضاف الى العلم في رتبة العلم والمضاف لاسم الاشارة في رتبة اسم الاشارة وكذا
الباقي الا المضاف الى الضمير كغلامي فليس في رتبة الضمير وانما هو كالعلم في رتبته والا لما
صح مررت بزيد صاحبك لان الصفة لا تكون اعرف من الموصوف وقيل ان كل ما اضيف للمعرفة
فهو في رتبة ما تحتها فالمضاف الى [illegible] والمضاف الى
المعرف بال في [illegible] والصفة لا تكون اعرف من الموصوف وكان وجه هذا القول ان المضاف
يستفيد تعريفا من المضاف اليه اضعف من التعريف الحاصل فيه فيكون في مرتبة ما دونه والحق الاول
ولا يرد على ما ذكرنا ان المضاف الى المعرفة معرفة ما لا يتعرف بالاضافة كالصفة المضافة الى
معمولها كضارب عمرو ومضروب بكر والحسن الوجه فان المقصود من الاضافة فيها التخفيف
في اللفظ والمتوغل في الابهام كغير ومثل وحسب وقد ذكرنا الكلام فيها والواقع موقع نكرة كجاء وحده
وفعلت جهدي وما اشبههما لانا نقول علة لعدم الورود في باب الاضافة من ان كلا منها اي من هذه
المذكورات لا يتعرف بالاضافة والحكم بان العلم في باب يشتمل كل قيد الحكم الذي ذكر مطلقا في باب اخر
وهذا شأن المؤلفين فانهم كثيرا ما يذكرون قيودا وشروطا للحكم اعتمادا على ذكرها في باب اخر يتعلق
به وما هذا الا اختصار هنا باب في ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من الاحكام كالتقديم والتأخير

والذكر والحذف والافراد والتعدد وغير ذلك والمبتدأ هو الاسم الصريح او المؤول المجرد من
العوامل اللفظية لفظا وحكما [illegible] نحو بحسبك درهم وهل من خالق غير الله فانه وان لم يتجرد من
العوامل اللفظية لفظا لكنه تجرد منها حكما لان الحرف الزائد في الحقيقة كالعدم ومن مجرد انه خرج به
الفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم فانه مجرد لا اسم او وصفا معطوف على ما قبله وهو اشارة
الى القسم الثاني من قسمي المبتدأ رافع لما انفصل يشمل الضمير المنفصل والاسم الظاهر ومنع كونه
الاول واجازه البصريون وهو الصحيح لقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع
وخرج به الضمير المتصل فانه لا يسد مسد الخبر واغنى عن الخبر واحترز بهذا القيد عن نحو قائم ابواه
من قائم ابواه زيد ولا يغني ابواه فيه عن الخبر من جهة انه لا يتم به الفائدة فيتعين كون زيد مبتدأ وقائم
خبر مقدم عليه وابواه فاعله ويفهم من كلامه ان المبتدأ اسم اشترك بين ماهيتين مختلفتين وهو حقيقة
فاراد في تعريف واحد متعدد [illegible] الثاني تعريف في قوة تعريفين فكانه قال المبتدأ قسمان احدهما الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية مخبرا عنه والثاني هو الوصف المجرد عن العوامل اللفظية الرافع لما انفصل
واغنى عن الخبر فالمراد بالاسم هنا ما قابل الفعل والحرف لا ما قابل الوصف كما صرح به المص في غيره
وقد تبع في هذا التعريف ابن مالك في التسهيل مع تغيير يسير ويرد على التعريف امور الاول التعبير
فان نحو قولهم لا نولك ان تفعل كذا جعلوه بمعنى قائم الزيدان فنولك مبتدأ وان تفعل فاعل به اذ معناه لا
ينبغي لك ان تفعل فيكون من باب قائم الزيدان في مذهب الاخفش الثاني ينبغي ان يذكر بعد قوله او وصفا او ما
جرى مجراه ليدخل نحو اقرشي ابواك واقرشي قومك وقد مثل بهما سيبويه والمعنى امنسوب ابواك الى قريش
وامنسوب قومك الى قريش الثالث انه قد يكون مبتدأ لا خبر له نحو اقل رجل يقول ذلك فاقل رجل
مبتدأ لا خبر له ويقول ذلك صفة رجل اجروه مجرى قل رجل يقول ذلك والخبر ما تحصل به الفائدة
مع مبتدأ غير الوصف المذكور فخرج بقوله مع مبتدأ فاعل الفعل وفاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق
وبقوله غير الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو الزيدان من قولك اقائم الزيدان فانه يصدق
عليه انه تحصل به الفائدة لكن ليست مع مبتدأ غير الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو الوصف
المذكور ورفعوا المبتدأ [illegible] لان العامل [illegible]
على عامله زالت فاعليته وصار مبتدأ [illegible] في المبتدأ [illegible] ورفعا بالفاعل لانه عامل لفظي

وعامل

وعامل المبتدأ معنوي [illegible] الى ان كلا منهما اصل برأسه واختاره الرضي
[illegible] وهذا الخلاف لا يجدي فائدة وهو كذلك المبتدأ والخبر كلاهما مرفوعان باتفاق اهله
[illegible] عليه الصلوة والسلام [illegible] المتكلم [illegible] وانما اختلفوا في رافعهما
[illegible] المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو التجرد من العوامل اللفظية للاسناد والخبر مرفوع
بالمبتدأ وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين قال سيبويه واما الذي يبنى عليه شيء هو هو فان
المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء [illegible] لان الاصل [illegible]
[illegible] لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند
[illegible] وذهب صدر الافاضل والزمخشري والجزولي وابن الحاجب وجماعة الى ان رافع الجزئين
هو الابتداء لانه اقتضاهما فعمل فيهما ورد بان اقوى العوامل الفعل وهو لا يعمل رفعين بدون اتباع فما
ليس اقوى اولى بان لا يعمل ذلك قال العلامة بدر الدين بن مالك بعد ايراده هنا ولقائل ان يفرق ويقول
انما لم يعمل اقوى العوامل رفعين بدون اتباع لانه لم يجد له الا مقتضى واحدا اذ لو اقتضى شيئين لعمل
فيهما لان الاصل في كل مقتض ان يعمل فيما اقتضاه وهذا يدل على ترجيح هذا المذهب وهو الحق
وذهب الكسائي والفراء الى انهما ترافعا واورد عليه انه يلزم الدور لان كلا منهما يطلب الاخر فيجب
تقدمه لانه عامل فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك
الشيء واجيب بان العامل النحوي ليس مؤثرا حقيقيا حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة ولو
وجب ايضا تقدمه لكونه كالسبب قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه
من وجه متأخر عنه من اخر فاذا اختلفت الجهتان فلا دور اما تقدم المبتدأ فلان حق المنسوب
ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة
لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد
وهو العلة الغائية فترافع المبتدأ والخبر كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الاخر نحو قوله تعالى
ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هي مؤثرة لمعنى الشرط متأخرة
عنه تأخر الفضلات عن العمدة هذا تقرير الرضي ومختاره وذهب الكوفيون الى ان المبتدأ الاول
يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا وذهب المبرد الى ان

لا ابتداء عامل في المبتدا وهما عاملان في الخبر وهو قول بالا نظير له وذهب بعضهم الى ان المبتدا رفع
باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وذهب الجرمي وكثير من البصريين الى ان الرافع للمبتدا
والخبر تعريهما من العوامل اللفظية وهو مردود فتلخص في هذه المسئلة سبعة مذاهب واصله
الاصل في المبتدا ان يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة للمخاطب وتعريفه من ذلك في علم
ذلك الخبر فلو اخبرت على النكرة الصريحة وقلت رجل قائم لم يكن فيه فائدة لانه لا يستنكر المخاطب
ان يكون في الدنيا رجل قائم والمبتدا محكوم عليه والاخبار عن غير معين لا يفيد فقدتم هذه المقدمة و
سيأتي ولان القصد من الكلام اعلام السامع ما يحتمل ان يجهله والامور الكلية قل ان يجهلها احد
وانما يجهل الامور الجزئية واورد على الاول بمنع الفاعل نكرة وهو محكوم عليه واجيب بان الفاعل
مخصص بالحكم المتقدم عليه قال الرضي وهذا وهم لانه لا يحصل تخصيصه بالحكم حتى كان الحكم
الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشيء لا يكون الا
بعد معرفته اولا اذا قلت ضرب فقد اشعرت قلب السامع انما بعده امر يصح ان يحكم عليه بالضرب
فاذا قلت رجل فكانك قلت رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالضرب واذا اتيت بالاسم معرى عن العوامل
ولا يؤتى به كذلك الا لحديث قد نويت اسناده فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد
الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا
اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك فعلم من هذا ان في ذكر الفعل شعارا اما بالفاعل وهو كاف
في صحة الحكم عليه لان المراد بمعرفته هي المعرفة بوجه ما وهي حاصلة بالوجه المذكور او عين ع...
فاذا وجدنا نكرة الا ان الفائدة والفائدة تحصل فيما اذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات
وهي كثيرة واما اخصصه في بعض وثلاثين موضعا الاول ان يتقدم الخبر عليها وهو ظرف
او جار ومجرور نحو في الدار رجل وعندي مال الثاني ان يتقدم عليها استفهام نحو هل رجل في الدار
الثالث ان يتقدم عليها نفي نحو ما في الدار احد الرابع ان توصف نحو رجل كريم عندنا الخامس
ان تكون عاملة نحو امر بمعروف صدقة السادس ان تكون مضافة نحو غلام رجل الساب...
ان تكون شرطا نحو من يقم اقم معه الثامن ان تكون جوابا نحو ان يقال من عندك فتقول رجل
التقدير رجل عندي التاسع ان تكون عامة نحو كل يموت العاشر ان يقصد بها التنويع كقوله

فاقبلت زحفا على الركبتين * فثوب نسيت وثوب اجر الحادي عشر ان تكون دعاء نحو سلام عليكم
الثاني عشر ان يكون فيها معنى التعجب نحو ما احسن زيدا الثالث عشر ان تكون خلفا من موصوف
نحو مؤمن خير من مشرك الرابع عشر ان تكون مصغرة نحو رجيل عندنا لان التصغير في معنى
الوصف الخامس عشر ان تكون في معنى المحصور نحو شر اهر ذا ناب وشيء جاء بك السادس عشر
ان يقع قبلها واو الحال كقول الشاعر * سرينا ونجم قد اضاء فمذ بدا * محياك اخفى ضوءه كل شارق
السابع عشر ان تكون معطوفة على معرفة نحو زيد ورجل قائمان الثامن عشر ان تكون معطوفة
على وصف نحو تميمي ورجل في الدار التاسع عشر ان يعطف عليها موصوف نحو رجل وامرأة طويلة
في الدار العشرون ان تكون مبهمة كقول امرئ القيس * مرسعة بين ارساغه * به عسم يبتغي ارنبا
الحادي والعشرون ان تقع بعد لولا * لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة * لما استقلت مطاياهن للظعن
الثاني والعشرون ان تقع بعد فاء الجزاء كقوله * ان ذهب عير فعير في الرباط الثالث والعشرون
ان يدخل على النكرة لام الابتداء نحو لرجل قائم الرابع والعشرون ان تكون كم الخبرية نحو قوله
كم عمة لك يا جرير وخالة * فدعاء قد حلبت على عشاري الخامس والعشرون ان تكون واقعة
بعد اما نحو اما غلام فليس عندي واما جارية فلا املكها السادس والعشرون ان تكون
واقعة بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا اسد او رجل بالباب السابع والعشرون ان تكون مرادا بها
صاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة الثامن والعشرون
ان يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت وقوع ذلك
من افراد هذا الجنس غير معتاد ففي الاخبار عنها فائدة بخلاف نحو رجل مات وفي كتابتي ما ذكرناه
لان تركها الجمهور لضعف التعويل عليها وان كان كثير مما ذكرنا يرجع الى البعض الاخر
والاخص... ...الجمع بين العموم والخصوص وظاهر كلام ...
النكرة ... كل فرد من ... وحده ... الجنس ... نحو رجل في الدار
النكرة في سياق النفي ... الجميع ... الحصر ...
المحققون جعلوا النفي الداخل على النكرة من المخصصات وذلك لان النكرة اذا وقعت في حيز النفي
افادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت حكما لانه وان لم يحصل فيه تقليل الاشتراك

اوردها لكنه سار في حكم ما قل اشتراكه في التعيين وبهذا يسقط ما اورده الرضي حيث قال
ان التخصيص ان يجعل لبعض الجملة شيئا ليس لسائرها وانا اذا قلت ما احد خير منك فالغرض
ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص بعض الافراد لان الاصل العموم ثم
وكيف والخصوص ضد العموم بل العموم الحق انما لما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه
وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة وكذلك
كلمات الشرط نحو من فانما تحصل الفائدة فيها بسبب التعيين الحاصل من العموم لا بسبب
تخصيصها بشيء انتهى والشارح تبع المص في ذلك والحق ما ذكرناه ومثله اي من العام نحو آمن
مع الله وكل له قانتون ومن يقم اقم معه والخامس يخصصه نحو مؤمن خير من مشرك لان الوصف
يخصص الموصوف النكرة فتحصل به فائدة ليست للمبتدا المجرد عن الوصف ويحتمل ان يكون من
الاول ايضا قال ابن الحاجب المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الاية هو معنى العموم وكان وجهه
تناوله لكل مؤمن وان كان فيه خصوص من جهة عدم تناوله الكافر فالابتداء به من جهة عمومه
لا من جهة خصوصه ومن الخاص قوله عليه الصلاة والسلام خمس صلوات كتبهن الله
على العباد لتخصيصه بالاضافة وقوله امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة لتخصيصها
بالعمل فيما بعدها وقولك رجيل جاءني لانه بمعنى رجل صغير جاءني اي صغير الجثة او صغير القدر
بمعنى حقير ويقع الخبر مفردا ... فلا يتحمل ضمير المبتدا ... ما لم يرفع ظاهرا
نحو زيد قائم ابوه ... نحو زيد ما قائم الا هو اعلم ان الجامد هو ما لم يشعر بمعنى الفعل
الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد فانه لا يدل على معنى زائد على الذات زيادة وكان
اذا اريد به شجاع على راي فانه وان كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق
له في المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس من الاصل
بل بحسب القياس الاصلي وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فهذه المذكورات من قبيل الجامد
فلا تتحمل ضمير المبتدا اذا وقعت اخبارا ثم ان اولت الجامد بالمشتق نحو زيد اسد اي شجاع عند جمهور
البصريين فيتحمل الضمير وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما
الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدا مطلقا سواء كان اول بمشتق ام لا ويجب ... بفتح الميم

اللبس الجري الوصف على غير من هو له مثال من اللبس غلام هند ضاربته هي فلك التانيث يدل
على انه جرى على هند وان كان خبرا الغلام وكان ينبغي ان يستتر لامن اللبس ولانه امكن الاتصال
فلا يعدل عنه الى الانفصال لكن البصريون اوجبوا الابراز مطلقا طردا للباب والكوفيون
يحكمون في هذه الصورة ونحوها بالاستتار لعدم الداعي الى الانفصال كما ذكرنا والظاهر
معهم واما فيما اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو اذا كان الضارب المبتدا الاول ووقع الوصف
خبرا عن الثاني فلولا ابراز الضمير لكان المتبادر ان الثاني هو الضارب فيجب ابرازه بالاتفاق
لدفع اللبس ويقع الخبر جملة فلا بد فيها اي في جملة رابط وجوبا يربطها بالمبتدا الذي سيقت له خبرية
اسمية او فعلية وانما افتقرت الجملة ما لم تكن نفس المبتدا الى رابط لانها مستقلة بنفسها
فان لم يكن فيها ما يربطها بالمبتدا حتى تصير خبرا عنه ومن تمامه وقعت اجنبية منه فلا تكون
خبرا عنه الا ترى انك لو قلت زيد قام عمرو لم يكن كلاما بل بقي المبتدا بلا خبر فاذا قلت
عنده او معه او في داره صار خبرا عنه لاجل العائد ويجوز حذفه ان علم احترز به من نحو زيد
ضربته في داره فلا يجوز حذف هاء ضربته اذ لا يدري احذف شيء ام لا ونصب بفعل كقوله ثلاث
كلهن قتلت عمدا * فاخزى الله رابعة تعود * فقتلتهن واحترز عما رفع بفعل فانه لا يحذف فنحو زيد
قام او وصف نحو زيد هو قائم او وصف نحو الدرهم انا معطيك ويفهم من كلامه ان المنصوب
غيرهما لا يحذف وهو المنصوب بحرف نحو زيد انه قائم او جر باسم فاعل كقول الشاعر * سلي
المعالي هل الا علين سالكه * والا فخاب راجيه الولد * اي سالكها او حرف تبعيض
نحو السمن منوان بدرهم اي منوان منه والجار والمجرور صفة منوان وكقول الخنساء
كان لم يكونوا حمى يتقى * اذ الناس من ذاك من عز بز * اي من عز منهم بز او ظرفية كقوله فيوم
علينا ويوم لنا * ويوم نساء ويوم نسر * اي نساء فيه ونسر فيه او مسبوق بما يماثل لفظا ومعنى
نحو قوله تعالى وكل وعد الله الحسنى اي وعده هذا المثال المنصوب بالفعل قال في شرح التسهيل
يحذف ضمير المبتدا بالاجماع اذا كان مفعولا به والمبتدا كل واتي بالاية المذكورة وقوله امنع فالذي
اخبرت به مقل * فلا تك الا في الفلاح منافسا * اصاخ استمع اعان مقل يحذف به لسبق
نظيره والمعنى واضح ومن روابط الجملة بالمخبر عنه او وصفا في المغني احد عشر على خلاف

في بعضها او اكثر منها فهذا على اربعة احدها الضمير وهو الاصل في الربط ومن ثم اي ومن اجل
ان الاصل في الربط ربط به مذكورا كزيد ابوه قائم في الجملة الاسمية وعمرو قام اخوه في الجملة الفعلية
ومحذوفا كما مر عن قريب والثاني الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير في قراءة من رفع لباس
والا ان قدرنا ذلك تابعا على انه بدل او عطف بيان فالخبر خير وخص ابن الحاجب المسئلة بكون
المبتدا موصولا او موصوفا والاشارة اشارة البعيد والحجة عليه قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد
كل اولئك كان عنه مسئولا وجوز الفارسي كون ذلك في الاية المذكورة صفة لباس التقوى
وتبعه جماعة منهم الحوفي ورده الحوفي بان الصفة لا تكون اعرف من الموصوف والثالث اعادة
المبتدا بلفظه نحو زيد قام زيد واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة
فالحاقة مبتدا اول وما استفهام مبتدا ثان والحاقة خبره والجملة خبر الاول والتقدير الحاقة
اي شيء هو كما تقول اي رجل زيد اذا اردت التعظيم والتفخيم لشانه وكذلك قوله تعالى واصحاب اليمين
ما اصحاب اليمين والرابع العموم بان تكون جملة الخبر مشتملة على اسم اعم من المبتدا يكون المبتدا
تحته نحو زيد نعم الرجل فان ال في الرجل للجنس وهو مشتمل على كل افراده وزيد فرد منها فدخل في عموم
فحصل الربط ومنه قوله فاما الصبر عنها فلا صبرا صدره الا ليت شعري هل الى ام معمر سبيل و
بالعموم [illegible] جماعة من النحاة وذكره في [illegible] قال في كذا قالوا
ثم قال ولم اره [illegible] وكل الناس يموتون [illegible]
المثال والبيت بما هو منه كونه فيه قال فيه واما المثال فيحتمل الربط اعادة المبتدا بمعناه على
قول ابي الحسن في صحة هذه المسئلة وعلى القول بان ال في فاعل نعم وبئس للعهد لا للجنس واما البيت
فالرابط فيه اعادة المبتدا بمعناه نحو زيد جاءني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له اجازه ابو الحسن
مستدلا بنحو قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين فالرابط
العموم لان المصلحين اعم من المذكورين وقال الحوفي الخبر محذوف اي ماجورون والجملة دليله والسادس
ان يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة وقوله وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق كذا قالوا
والبيت يحتمل ان يكون اصله يحسر الماء عنه والسابع العطف بالواو واجازه هشام وحده نحو

زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كجملة واحدة كما في
مسئلة الفاء وانما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل والثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه
بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام والتاسع ال النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة
من البصريين ومنه واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي الماوى والاصل
ماواه والمانعون يقدرون الماوى له كما تقدم والعاشر ما ذكره بقوله وما كان من الجملة الواقعة
خبرا لا يحتاج الى رابط نبه على ذلك بقوله الا في نحو قوله قل هو الله احد فان الجملة فيه هي نفس
المبتدا في المعنى فلا تحتاج الى رابط كذا قاله جماعة لانها مفسرة للمبتدا والمفسر عين المفسر
فهو ان قدر هو ضمير شان والا بان قدر ضمير المسئول عنه فالخبر مفرد وهو الله واحد خبر
ثان او بدل قال الدماميني تبعا للمرادي والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد
لو زاد المنطق كما في حكيه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ولا تنافي بين
جعلها لا تحتاج الى رابط وبين جعلها عاشرة في الروابط لان المراد نفي احتياجها الى رابط من
الروابط المقررة وعدها من العشرة باعتبار ان كونها نفس المبتدا رابط فتدبر ويقع الخبر ظرفا
زمانيا او مكانيا حالة كونه منصوبا لفظا او محلا بما تعلق به نحو والركب اسفل منكم في ظرف المكان والمبتدا
اسم عين والرحيل غدا في ظرف الزمان والمبتدا اسم معنى ويقع ايضا جارا ومجرورا منصوبا ايضا
محلا اي بما تعلق به كالحمد لله وشرطهما ان يكونا تامين بالمعنى المتقدم فلا يجوز زيد بك
[illegible] لعدم الفائدة ولما كان الخبر انما وقع ظرفا او مجرورا [illegible] في التقدير الى المفرد والجملة
[illegible] استقر ونحوه ما هو اسم فاعل ككائن وثابت وحاصل وهو اختيار
طائفة من الكوفيين ووقع في كثير من الكتب لجمهور البصريين وهو كما ترى ولعل تعبير الشارح
بطائفة لهذا محتجين بان المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر الافراد وصححه في الارتشاف
[illegible] في اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقوله فانت لدى
بحبوحة الهون كائن صدره لك العز ان مولاك عز وان يهن وبحبوحة الشيء وسطه وطريقة
اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به ومنها ان الفعل لا [illegible] اجتماع [illegible] اسم الفاعل
[illegible] ومنها [illegible] نحو اما في الدار فزيد

واما الجائية نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت واذا وجب تقدير الاسم فيهما لامتناع ايلائهما
لها اما في اما فلانها لا يفصل بينها وبين جوابها الا بمفرد او جملة شرطية دون نحو الفاء واما في
اذا فلانها مختصة بالدخول على الجملة الاسمية ولذلك حكموا بوجوب رفع الاسم بعدها في
الاشتغال ونازع فيه بعضهم كما سيجيء او باستقر ونحوه مما هو فعل ككان وحصل وثبت
وهو اختيار اكثر البصريين محتجين بان المحذوف عامل في الظرف والمجرور والاصل في العامل
ان يكون فعلا ورجحه ابن الحاجب بوجوب تقديره في الصلة قال في المغني والحق عندي انه لا يترجح
تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى ثم قال وان جهلت المعنى اي لم تعلم انه ماض او مستقبل
فقدر الوصف لانه صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة في الحال كضارب لمباشر الضرب فانه
حقيقة فيه اتفاقا ولمن لم يضرب وسيضرب مجاز اتفاقا ولمن قد ضرب قبل وهو الان لا يضرب
قد اختلف فيه على اقوال اربعة ليس هذا محل ذكرها حالة كونهما محذوفين وجوبا وان المتعلق
المحذوف من حيث هو في الحقيقة هو الخبر على ما صحح في الاوضح لا الظرف المراد به ما يشمل
الجار والمجرور وكما انه عليه من ان احدهما دخل لاخر وقد ذهب اليه بعضهم والمصحح
لذلك تضمنهما معنى ساد فاعلي المبتدا وقبل الخبر هما ومتعلقهما فيكون المتعلق جزءا من الخبر
واختاره الرضي وانما اطلق عليه الخبر لنيابته عن المحذوف وهذا لا يجمع بينهما الا شذوذا
كما في البيت المذكور انفا واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فليس منه لان مستقرا معنى
وظاهر كلامه ان المتعلق لا يكون الا كونا مطلقا وبه صرح في التسهيل لان اسم الفاعل اذا كان
كونا مقيدا كضارب ونحوه لا يغني عنه مجرد ذكر الظرف قال في المغني هو شرط لوجوب
الحذف وقد صرح فيه بجواز تقدير الكون الخاص لدليل وبجواز حذفه وعليه خرج قوله
من لي بكذا اي من يتكفل لي بكذا وقوله بالنصب معطوف على مفعول لخرج الحر بالحر والعبد
بالعبد والانثى بالانثى التقدير مقتول او يقتل لا كائن ونحوه الصد لا ان يقدر مع ذلك
اي قتل الحركات بقتل الحروف وفيه تكلف تقدير اربعة الكون وفاعله والمضافين بل لحمه لا
من كصه دين لابد له من فاعل والاصل فيه ان يقدر مقدما على الظرف كسائر العوامل مع
وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره موخرا نحو في الدار زيد فان المحذوف هو الخبر وحقه

التاخر وما يقتضي ايجابه نحو ان في الدار زيدا لان مرفوع ان لا يليها وقال المص فيه اي في المغني يتساوى لزوم
متعلق ... المتعلق هنا ان يقدر موخرا في جميع المسائل لا للخبر انما كان هنا لا يتقدم على المبتدا وهو
كلام وجيه وفي حاشية الكشاف للتفتازاني مما يجب التنبيه له انا اذا قدرنا في الظرف كان او كائنا فهو
من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا لكان الظرف في موضع
الخبر لتقدير كان وتسلسل التقديرات ثم قال والظاهر انهم اعتبروا عموم المتعلق ليغني عنه مجرد ذكر
الظرف وحصل ذلك باستقر وما شابهه من الافعال التامة ولم يحتج الى اعتبار كان الناقصة اذ ليست
مرادفة لها لا للالفاظ التي يجب تقديرها وليس بعدم اعتبارها لما ذكره فان هذا التسلسل غير مستحيل
لانه في الامور الاعتبارية التي تنقطع بانقطاع الاعتبار فتامل هذا فائدة هي في اللغة ما حصلته
من علم او مال وفي الاصطلاح المصلحة المترتبة على الفعل من حيث هي ثمرته ونتيجته اعلم ان الظرف
ينقسم اي عند النحويين بحسب متعلقه قسمين مستقر بفتح القاف ونحوه مستقر ما كان متعلقه
عاما واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة فالظرف متعلق بمحذوف وجوبا على انه خبر المبتدا اي علم الساعة
كائن عنده والغو ما كان متعلقه خاصا كالقيام والقعود ونحوه ووجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه
ثم يجوز المقدر والمفسر ... نحو يوم الجمعة ... فحذفت الفعل لقصد الاختصار
لدلالة السؤال عليه ولو قلت قدمت يوم الجمعة جاز ووجه تسمية الاول مستقرا وانما في الغو ان المتعلق
... فاستقل الضمير الذي كان مستقرا فيه بكسر القاف في الظرف متعلق بقوله انتقل
... جواب لما ... لا مستقر الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذفت صلته
... اختيار الكلمة دون ... في الشرط فيه مستقر فلا حذف فالجار استتر الضمير
فيكون من باب الحذف والايصال ولما كان القسم الاخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي لغوا او ملغى
... قاله الدماميني وذهب بعضهم الى ان الضمير لا ينتقل الى الظرف وحده
مطلقا تقدم او تاخر وانه حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف ان سيبويه لا يقدر ضميرا في الظرف
الواقع خبرا الا ان تاخر عن المبتدا اما اذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل على ذلك بانه لو كان
فيه ضمير اذا تقدم لجاز ان يوكد وان يعطف عليه وان يبدل منه كما يفعل ذلك مع التاخر انتهى قال
الازهري والثاني نقول انما امتنع جواز الاتباع للفصل بالاجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم

التقريب هذه فائدة هي في اللغة الاساس وفي الاصطلاح قضية كلية تعرف منها احكام جزئيات
موضوعها نحو كل فاعل مرفوع وهنا كل ظرف وجار ومجرور ليس زائد ولا مما يستثنى به نحو خلا
وعدا وحاشا اذا كانت حروف جر مستعملة في الاستثناء فانها لا تتعلق بشيء لانها لا تشبهه الا
لابد ان يتعلق بالفعل او بما يشبهه وقد اجتمعا في قوله واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال النار
في جزل الغضا او ما اول بما يشبهه نحو قوله تعالى وهو الذي في السماء اله اي معبود اي وهو الذي
هو اله في السماء ولولا انه بمعنى معبود لفسد المعنى او ما يشير الى معناه كقولك فلان حاتم في قومه واسد
في عشيرته اي جواد وشجاع قال الشاعر اسد علي وفي الحروب نعامة فتخاء تنفر من صفير الصافر اي
مجترئ وصائل والمتعلق بفتح اللام ما ان يكون ملفوظا به او مقدرا والمقدر اما واجب الحذف
او لا وواجب الحذف في ثمانية مواضع ذكرها في المغني الاول ان يقع خبرا نحو زيد عندك او في الدار
الثاني ان يقع صفة كقوله تعالى او كصيب من السماء الثالث ان يقع حالا كقوله تعالى فخرج على قومه
في زينته وقولك رأيت الهلال بين السحاب الرابع ان يقع صلة كقوله تعالى وله من في السموات والارض
ومن عنده لا يستكبرون الخامس ان يرفع الاسم الظاهر كقوله تعالى افي الله شك وقولك
اعندي مال السادس ان يستعمل المتعلق محذوفا في مثل او شبهه كقولهم لمن ذكر امرا قد تقادم عهده
حينئذ الان واصله كان ذلك حينئذ واسمع الان وقولهم للمعرس بالرفاء والبنين باضمار اعرست
السابع ان يكون المتعلق به محذوفا على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه الثامن القسم بغير
كقوله تعالى والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم ولو صرح بالفعل في مثل ذلك وجب الباء ولا
يجوز اسم الزمان عن اسم الجوهر المعبر عنه باسم الذات فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة ولان
نسبة الذات الى جميع الازمنة على السواء فلا تحصل فائدة في الاخبار بالزمان عنها فان حصلت الفائدة
جاز ~~على السواء فلا تحصل فائدة في الاخبار بالزمان~~ الاخبار به عنها وذلك كان يكون المبتدا عاما
والزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا او في زمان طيب فان المبتدا عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم
اذ لا يختص بمتكلم دون آخر وفي شهر كذا خاص بالمضاف اليه وفي زمان طيب خاص بالوصف وهذه
من كلامه بالمكان يخبر به عن الجوهر حيث في الاخبار عن الجوهر باسم الزمان فقط نحو زيد امامك ومن
اسم المعنى نحو الخير عندك وان اسم المعنى يخبر عنه بالزمان وهو كذلك ان كان الحدث غير مستمر

اليوم مثلا والا يكن الحدث غير مستمر فلا يجوز الاخبار عنه بالزمان لعدم الفائدة فلا يقال الطلوع
الشمس يوم الجمعة فائدة يجوز ظرف الزمان خبرا عن اسم المعنى مطلقا سواء اوقع المعنى في جميعه ام في بعضه
فان وقع في جميعه او اكثره وكان نكرة رفع غالبا نحو قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا وان كان
معرفة جاز الرفع والنصب باتفاق البصريين والكوفيين نحو قيامك يوم الخميس او اليوم والغالب
النصب ولم يمتنع نصبه ولا جره بفي خلافا للكوفيين فيجوز عند البصريين في المنكر مع الرفع والنصب
والجر بفي وما اوهم قولهم الليلة الهلال مما ظاهره انه اخبر فيه باسم الزمان عن الجوهر فمؤول على
حذف اسم معنى مضاف هو المبتدا في الحقيقة كرؤية الهلال الليلة فالاخبار انما هو عن اسم المعنى
لا عن الجوهر كما قال الفارسي وقيل لا تاويل في ذلك بل الليلة خبر عن الهلال لتشبيهه باسم المعنى
في حدوثه في وقت دون وقت واليه ذهب ابن مالك في التسهيل والتفصيل بين حصول
الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة والصحيح المنع مطلقا وما ورد من ذلك يؤول
وانما كان هذا من المبتدا لا خبر له لانه في معنى الفعل لكن له مرفوع يغني عنه وهو القسم الثاني من المبتدا
الذي اليه قوله ويغني عن الخبر في حصول الفائدة مرفوع وصف يكتفى به فاعلا كان او نائبه والمراد
بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب وامثلتها
اقائم الزيدان وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وهل احسن في عين زيد الكحل منه في عين
غيره وما قرشي ابواك معتمد بالجر صفة وصف وذلك الوصف الصحيح الاكتفاء بالمرفوع على اداة استفهام
حرفا كانت او اسما فيشمل الهمزة وهل وما ومن ومتى واين وكيف وكم وايان وبذلك صرح ابن مالك
في شرح التسهيل واعتمده ابن الصائغ واداة نفي كذلك حرفا كانت او اسما او فعلا فيشمل ما ولا
وان وليس وغيرا وفي مقدمة ابن الحاجب ما يوهم الاختصاص بالهمزة قال ابو حيان الصواب
الاقتصار على الهمزة وما انما لم يسمع سواهما وقال في الكافية بعد حرف النفي والف الاستفهام
فالثاني وهم في الاول وتعقبه الرضي وغيره بانه لو قال حرف الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه
هل فالاستفهام بالحرف نحو قول الشاعر اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا تمامه ان يظعنوا فعجيب عيش
من قطنا فقاطن مبتدا من قطن بالمكان اقام به وقوم سلمى فاعله سد مسد الخبر لانه مع الوصف
لقوة الفعل مع فاعله فلذلك حسن عطف الفعل وفاعله عليهما بام المعادلة وجملة فعجيب عيش

من قطنا مركبة من خبر مقدم ومبتدا موخر في محل جزم على انها جواب الشرط وبالاسم نحو كيف جالس
العمران فكيف في محل نصب على الحال من مرفوع الوصف قدم لان له الصدر ورفع الوصف لما بعده لاعتماده
عليه والنفي بالحرف نحو ما مضروب العمران وبالفعل نحو ليس قائم الزيدان والمرفوع في هذا المثال فاعل
الوصف سد مسد خبرها وبالاسم نحو غير قائم الزيدان ومنه قوله وهو ابو نواس الحسن بن هانئ الحكمي
غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن فغير مبتدا مضاف الى ماسوف وهو اسم مفعول وعلى
زمن في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله وقد اغنى عن الخبر لان المعنى ما ماسوف على زمن نحو ما مضروب
العمران فالنفي بالاسم كالنفي بالحرف ولما سئل ابن جني عن اعراب هذا البيت ارتبك فيه ثم حمله
على حذف المبتدا واقامة المضاف صفته مقامه وايقاع الظاهر موقع المضمر والتقدير زمن ينقضي
بالهم والحزن غير ماسوف عليه ولابن الحاجب فيه كلام طويل وترديد على الوجه الذي ذكره
ابن جني وما ذكرناه اولا هو تخريج ابن مالك وهو الصواب لانه خال من التكلف والنفي في المعنى
كالنفي الصريح نحو انما قائم الزيدان اذ المعنى ما قائم الا الزيدان ولا فرق في المرفوع ايضا بين ان
يكون اسما ظاهرا كما مر او ضميرا بارزا كقوله خليلي ما واف بعهدي انتما تمامه اذا لم تكونا لي على من
اقاطع وفي هذا رد على الزمخشري وابن الحاجب حيث شرطا ان يكون المرفوع ظاهرا كما قال
المص في شرح الشذور وقد يقال لم يريدا بالظاهر ما قابل الضمير بل ارادا به ما قابل المستتر ظاهرا
كان او ضميرا وجعل النفي بالفعل والاسم كالحرف فيه تجوز لخروج الوصف عن كونه مبتدا
واعتماده على ما ذكر شرط لا بد منه عند جمهور البصريين وما اوهم خلاف ذلك مؤول منه
وذهب الاخفش والكوفيون الى جواز وقوعه مبتدا من غير ان يعتمد على شيء مما ذكر واستدلوا
بقول الشاعر خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت فانه رفع خبير مع عدم اعتماده
ولا حجة فيه لان خبير خبر مقدم وبنو لهب مبتدا موخر وانما صح كونه خبرا عن الجمع مع كونه مفردا
لانه على وزن فعيل وفعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى
والمجموع فاعطي حكم ما هو على زنته على حد قوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير ثم ان
الوصف مع مرفوعه اما ان يتطابقا او لا فان تطابقا افرادا نحو اقائم زيد جاز في الوصف
الابتدائية وما بعده مرفوع سد مسد الخبر والخبرية وما بعده مبتدا الا في نحو اقائم اليوم

فالمتعين الاول وهو ان يكون الوصف مبتدا وما بعده سد مسد الخبر ولا يجوز ان يكون الوصف
خبرا مقدما لعدم المطابقة وانما اتى بالظرف ليتاتى له حذف علامة التانيث فيحصل له المطلوب
من التمثيل وهذا يقدح اي يطعن في قولهم انه متى اوهم تقدم الخبر في التباس المبتدا بالفاعل وجب
تاخيره يعني ان قولهم انه اذا تطابق الوصف ومرفوعه افرادا جاز وجهان يقدح في تلك القاعدة وانما
الظاهر ان القاعدة انما هي بالنظر الى الخبر اذا كان فعلا لمستتر نحو زيد ضرب فانه لو قدم الخبر
التبس المبتدا بالفاعل لا بالنظر الى الوصف مع مرفوعه لان الحكم بكون ما بعده مرفوعا به ارجح
من الحكم بكونه خبرا مقدما فتامل وان تطابقا تثنية وجمعا نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون
فالوصف خبر مقدم على اللغة الفصحى لتحمله الضمير وجاز ان يكون الوصف مبتدا والمرفوع
بعده فاعلا سد مسد الخبر على لغة اكلوني البراغيث وخرج بعضهم عليها قوله عليه الصلوة
والسلام او مخرجي هم وفيه نظر لانه يجوز ان يكون من باب المبتدا والخبر وان لم يتطابقا فغير
متعينة الوصف وما بعده فاعله او نائبه مغن عن الخبر نحو اقائم الزيدان واقائم الزيدون
وبقي ذلك والاصل ان يخبر عن المبتدا الواحد بخبر واحد كما مر وقد يتعدد الخبر جوازا لفظا
ومعنى لمبتدا واحد على الاصح خلافا لجماعة منهم ابن عصفور لان الخبر كالنعت فجاز تعدده ودون
عطف نحو فاذا هي حية تسعى فان الخبر الاول مفرد والثاني جملة والتعدد على ثلاثة انواع
احدها ان يتعدد لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على كل
واحد من الخبرين او الاخبار نحو زيد فقيه كاتب شاعر اي ينظم الكلام وينثره فان استعمله
بالعطف جاز اتفاقا نظرا الى المغايرة بينها وترك العاطف جائز نظرا الى انها اخبار عن شيء واحد
وهي هو في المعنى وثانيها ان يتعدد لفظا لا معنى لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو هذا حلو
حامض فانهما في الحقيقة بمعنى مز اذ في جميع اجزائه حلاوة وفي كلها حموضة فامتزج الطعمان
في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر فحصل بالانكسار كيفية متوسطة وهي المزوزة ولا يجوز
في هذا العطف لان مجموعهما بمنزلة الخبر الواحد اذ المعنى هنا مز خلافا لابي علي الفارسي
في تجويزه العطف اي ولكونهما في معنى خبر واحد امتنع توسط المبتدا بينهما وتقدمهما عليه
فلا يقال حلو الرمان حامض ولا حلو حامض الرمان على الاصح فيهما عند الاكثر قاله في البيع

وهل في كل منهما ضمير او لا ضمير في كل منهما او في الثاني فقط اقوال اختار ابو حيان اولها وسلك
البديع ثانيها وابو علي ثالثها وتظهر ثمرة الخلاف في عطفها او وصل احدهما في نحو هذا البستان
حلو حامض رمانة فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع رمانة بالثاني وان قلنا انه يتحمل فيجوز
ان يكون من باب التنازع في السببي المرفوع ووهم ابن الناظم فجعله من قبيل ما تعدد لفظا ومعنى
ثالثها ان يتعدد لتعدد صاحبه اما حقيقة نحو بنوك فقيه وشاعر وكاتب وقوله يداك يد
خيرها يرتجى واخرى لاعدائها غائظة انشده الخليل وقيل انه لطرفة وقيل بمدح رجلا دانت
احدى يديه يرتجى منها الخير ويده الاخرى غيظ للاعداء وهو القضيب الكامن وبداك مبتدا وخبر
محذوف تقديره يداك المشار اليهما او خبر مبتدا محذوف اي هاتان يداك وقوله يد خبر مبتدا
اي احديهما يد وخيرها يرتجى جملة وقعت صفة لها والاوجه ان يكون يد المبتدا ويد خبر والاخرى
عطف وفيه الشاهد لتعدد الخبر بتعدد المخبر عنه فوجب العطف بالواو وكذا في شرح الشواهد
العيني وظاهر كلامه انه اراد باليد في الموضعين الجارحة وهذا يشكل ظاهره لانه ان اثبت
اليمنى لرجاء الخير كانت اليسرى لغيظ الاعداء وانما غيظهم منها لانه يكيدهم بها ونكاية اليمنى
اشد وان اثبتنا اليسرى للجود والخير ايضا فاليمنى احق من اليسرى وقد سكت عن تعيين
والظاهر ان الشاعر اراد بالاولى وبالثانية الجارحة او انه اراد الجارحة في الموضعين وان التي
يرتجى خيرها اليمنى والتي تغيظ اليسرى لانه يجتنبهم ولا يبالي بهم فهو يد فهمهم ونكيهم بها
او حكما نحو انما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر فان المبتدا في حكم المتعدد
وان لم يكن متعددا حقيقة وهذا يجب فيه العطف وصرح ابن مالك في التسهيل بعدم الخلاف
فيه وفي النوع الثاني قال وليس من ذلك ما تعدد لفظا دون معنى ولا ما تعدد لتعدد صاحبه
حقيقة او حكما قال في شرحه لان التعبير فيهما بغير لفظ الواحد لا يمكن الا بالاعطاف لان الخبر
في النوع الثاني مجموع الامرين وفي الثالث متعدد لتعدد المخبر عنه فما في الشرح من حكاية الخلاف
على التعدد فيهما منظور فيه الذي في الشرح فيما اطلعنا عليه من النسخ حكاية الاجماع على عدم
التعدد فيهما فراجعه الخبر الا انه مراد اجماع من تقدم لا يحتاج اليه بعد ما ذكرنا هذه
ان تعدد ت متعاطفات متوالية فلان في الاخبار عنها طريقان احدهما ان تجعل الزيد ون ...

خبر من اخرها او تجعله مع مبتدئه خبر المتقدم وهكذا الى ان تخبر عن الاول بتاليه مع ما بعده وتضيف
غير الاول للضمير متلوه نحو زيد عمه خاله اخوه ابوه قائم والمعنى ابو اخ خال عم زيد قائم ومثله
زيد هند جاريته زوجها ابنه امرأته دارها سقفها خشبة ساج فخشبة مبتدا تاسع وساج
خبره فخشبه مع خبره خبر لما قبله فكذا الاعتبار في البواقي فحاصل المعنى خشبة سقف دار امرأة
ابن زوج جارية هند زيد ساج والطريق الاخر ان تجعل الروابط في الاخبار فتاتي بعدد الاخبار
[illegible] الاول وتاليه للثاني نحو زيد هند الاخوان الزيدون ضاربوهما عنده فاء باذنه والمعنى الزيدون
ضاربوا الاخوين عند هند باذن زيد وتلك طريق ثالثة وهي ان تكون بعض الروابط في المبتدات
وبعضها في الاخبار كقولك زيد عبداه الزيدون ضاربوهما فزيد مبتدا اول وعبداه مبتدا ثان والزيدون
مبتدا ثالث وضاربوهما خبر الثالث والثالث وخبره جملة صغرى خبر الثاني والرابط ضمير التثنية
والثاني وخبره خبر الاول فالمجموع جملة كبرى لان خبر مبتدائها جملة والزيدون ضاربوهما صغرى
لانها وقعت خبرا عن مبتدا لا غير وجملة عبداه الزيدون ضاربوهما صغرى لانها وقعت خبرا عن
مبتدا وكبرى لان خبر مبتدائها جملة وهي التي يقال لها وسطى وقس على ما ذكرنا ما اشبهه وامثله
زيد قائم وقام زيد فلا تتصف بالصغر ولا الكبروية وانما لم يذكر الشارح الطريقة الثالثة لانها
مركبة من الطريقين المذكورين فحالها مرهما عليهما وهذا الثالث ونحوه لم يوجد مثله في كلام
العرب وانما وضعه النحاة للاختبار والتمرين قاله ابو حيان واعلم ان الاصل في الخبر ان يتاخر
عن المبتدا لانه وصف له في المعنى فحقه ان يتاخر عنه وضعا كما هو متاخر عنه طبعا ولكنه قد يتقدم
عليه حيث لا مانع يمنع من تقدمه اما جوازا نحو في الدار زيد ووجوبا ان يكون له صدر الكلام
بنفسه كالاستفهام نحو اين زيد او اخر نحو صبيحة اي يوم سفرك او الكلام عن صدر به فلو كان
الاستفهام في جملة وقعت خبر المبتدا تعين تقديمه لانه صدر في جملته نحو زيد ما ابن بيته او كان له صدر
الكلام بغيره سواء كان متقدما عليه نحو لقائم زيد ام متاخرا عنه نحو صبيحة اي يوم سفرك ماوقع
به الخبر مضافا الى لازم الصدرية او وقع معطوفا على ما يكون الخبر وليس ظاهر نحو عندي درهم
... ذ لو تاخر لتوهم انه صفة للنكرة والخبر تقدمه د لفاعل الناس لان النكرة تطلب الظرف
والمجرور والجملة لتخصيصها طلبا حثيثا فلو تاخر الخبر لتوهم انه صفة لان الجمل وشبهها بعد النكرات

صفات فالتزم التقديم لذلك وبكون المبتدا محصورا فيه الا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد صلى الله
عليه وسلم او معنى نحو انما قائم زيد فلو قدم المبتدا فسد المعنى اذ يصير الخبر محصورا وهذا اراد بقوله
لو اخر لاوهم الانحصار في الخبر او يعود ضميره متصل بالمبتدا على بعض متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا
ومثله قوله تعالى ام على قلوب اقفالها فاقفالها مبتدا وقد اتصل به ضمير يعود على بعض متعلق الخبر وهو المجرور
اذ متعلق الخبر مجموع الجار والمجرور فلو قدم المبتدا عاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة لان الخبر
هو المتعلق ورتبة التاخير او على مضاف اليه الخبر كقوله لا نصيب الاسم مولى المحمدية كما مدلها
ولكن ملا عيني حبيبها وصدره اهابك اجلالا وما بك قدرة على ولكن ملا عيني حبيبها فحبيبها
موخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لانه يعود على عين وهو مضاف اليها الخبر وهو متاخر في الرتبة
وهذا معنى قوله لو اخر لزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وتعليله هنا المثالين لا الاخير
فقط فعلم مما ذكرنا ان الخبر يجب تقديمه في اربع حالات وقد يحذف كل من المبتدا والخبر جوازا للعلم به
لجنسه محذوف كل منهما وبقاء الاخر في نحو سلام قوم منكرون فسلام مبتدا والمسوغ له ...
والخبر محذوف اي عليكم وقوم خبر مبتدا محذوف اي انتم قوم قال ابن ابي الفوارس ...
المحذوف مبتدا وكون قوم ... اولى قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط الفائدة
ومعتمدها وقال العبدي الاولى الخبر لان التجوز في اخر الجملة اسهل ولان الحذف بالاعجاز والاواخر
اليق منه بالصدور والاوائل وفي المحذوف من نحو زيد وعمرو قائم اقوال قيل الموجود خبر الاول
وخبر الثاني محذوف دل عليه المذكور وقيل هو خبر الثاني لانه اقرب اليه فهو اولى وخبر الاول
محذوف وقد وقع كل منهما في كلام العرب قال الشاعر فاني وقيار بها لغريب فذكر خبر الاول
ولا يجوز ان يكون خبرا لقيار لكان اللام فانها لا تدخل على خبر المبتدا الا مزيدة نحو قوله ام الحليس
لعجوز شهربة وقال الاخر نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف فحذف خبر الاول
اي راضون ثالثها الخبر بين حذف الاول والثاني وقد يجب حذف كل منهما فيجب حذف
المبتدا ولم يبينه عليه هنا اذا اخبر عنه بنعت مقطوع عن متبوعه لمجرد مدح او ذم او ترحم كمررت
بزيد الكريم ونحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين ونحو مررت بزيد المسكين برفع النعوت
على انها اخبار لمبتدات محذوفة وجوبا وانما التزموا حذفها لانهم لما قطعوها الى النصب او

اظهار ناصبها امارة على انهم قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم اذ لو اظهروا الناصب لاوهم
الاخبار والجر والرفع في وجوب الحذف مجرى النصب واحترز بقوله لمجرد مدح الخ من ان يكون النعت
للايضاح او التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدا وحذفه كاظهار الناصب واضماره
معه او بمخصوص نعم وبئس موخرا عنهما يعني يجب حذف المبتدا اذا اخبر عنه بمخصوص نعم وبئس
كنعم الرجل زيد اي هو زيد اذا قدر المخصوص خبرا واما اذا قدر مبتدا فالمحذوف هو الخبر نحو نعم
الرجل زيد اي الممدوح ويكون الكلام على التقديرين جملتين الاولى نعم الرجل والثانية المخصوص
مع الجزء الاخر وكانك لما قلت نعم الرجل سال سائل عن المخصوص فقلت زيد فيكون مستانفة
بالاستيناف البياني كما ان الاولى مستانفة بالاستيناف النحوي واما ان تقدم المخصوص فالجملة
بعده خبر والكلام جملة واحدة ويجوز مع التاخير ان يكون المخصوص مبتدا والجملة قبله خبره وهكذا
بئس الرجل زيد ونحوه او بصريح القسم نحو في ذمتي لافعلن في ذمتي متعلق بمحذوف على انه خبر لمبتدا محذوف
وجوبا لسد جواب القسم مسده اي في ذمتي يمين او ميثاق او عهد ذكره ابو علي او بمصدر جيء بدلا
من اللفظ بفعله اي بفعل المصدر والمراد انهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل كصبر
جميل وسمع وقال الشاعر وقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحي عارف
فحنان خبر لمبتدا محذوف وجوبا اي امري حنان ومن حذف المبتدا وجوبا قولهم من انت زيد
بالرفع وزيد خبر لمبتدا محذوف وجوبا اي مذكورك زيد وهذا اولى من تقدير سيبويه كلامك
زيد لان المعاني لا يخبر عنها بالذوات ولان زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه واجيب بانه من باب
اطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كاطلاق الكلمة على الكلام عكسه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى
على التقديرين ان شخصا ذكر زيدا وهو ليس اهلا لذكره فقيل له هذا يروى برفع زيد ونصبه فالنصب
على اضمار والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من انت تذكر زيدا او التزم حذف الرافع كما التزم
حذف الناصب نص عليه سيبويه وافاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير المخاطب واذلاله
ومن حذفه وجوبا قولهم لا سواء تقديره هذان لا سواء وهما لا سواء قال العلامة النجاتي
في شرح الهادي حذف المبتدا لان هنا لا بد كالا بعد شيئين او اشياء ... على اشيائها
فبقي التعويل فيه على الاستعمال وما حذف خبره وجوبا قد نبه عليه بقوله ويجب اي الحذف

المفهوم من قوله وقد يحذف في الخبر في اربع مسائل الاولى والثانية قبل جواب لولا الامتناعية
اي الدالة على امتناع الثاني لوجود الاول والقسم الصريح وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق
به مقسما نحو لعمرك وايمن الله بفتح الهمزة وضم الميم من اليمين وهو الذي كثر اي بكثرة وما
يحذف غيره نحو على عهد الله فلا يعلم بذلك اي كونه مقسما به الا بقرينة كذكر جواب بعدها
يجوز فيه الاثبات والحذف وعلم وجوب الحذف في الاولى اي في مسئلة لولا ان يعلق الامتناع
على نفس المبتدا كما هو الغالب في لولا بسبب هو المراد بقولهم ... فاذا كان الخبر كونا
مطلقا نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود فان علق الامتناع على نسبة الخبر الى المبتدا
فان لم يدل على الخبر دليل كقولك لولا انصار زيد حموه ما سلم فحموه خبر انصار وهو
كون مقيد بالحماية والمبتدا دال عليها اذ من شان الناصر ان يحمي من ينصره والجمهور اوجبوا
الحذف بعد لولا وجعلوا الكون المقيد مبتدا فقالوا في نحو المثال المذكور التقدير لولا حماية
انصار زيد اياه موجودة ولحنوا المعري في قوله يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه
لسالا قال المص في المغني وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل
ان يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل او بتقدير يمسكه جملة معترضة انتهى وان يدل على الخبر دليل
وجب ذكره نحو قوله صلى الله عليه وسلم لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة
والجمهور يقولون هذه الرواية بالمعنى قال ابن ابي الربيع لم ار هذه الرواية يعني هنا اللفظ مرويا
صحيحا والروايات المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا ان قومك
حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله المرادي في شرح النظم وما ذكره هنا من ان المرفوع
بعد لولا مبتدا هو الصحيح عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل
هو مرفوع بلولا والثالثة قبل الحال الممتنع كونها خبرا عن المبتدا المذكور قبلها بان يكون المبتدا
مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال كما سياتي نحو ذلك ضربي زيدا قائما فضربي عامل في زيد
النصب على المفعولية والمنصوب مفسر لضمير في كان المحذوفة وذلك الضمير صاحب الحال
والتقدير ضربي زيدا حاصل اذ كان اذا اريد المضي او اذا كان اذا اريد الاستقبال قائما فحذف
حاصل واقيم مقامه الظرف كما هو القاعدة في قيام الظرف مقام الاخبار ثم حذف الظرف

واقيم الحال مقامه لانها في معنى الظرف فكان تامة والمرفوع المستتر فاعلها ولا يجوز ان تكون
ناقصة لالتزام تنكير المنصوب بعدها ووقوع الجملة الاسمية موقعها مقرونة بالواو كالحديث وهو اقرب
ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ومضافا الى المصدر المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا فالمبتدا
فيه وان لم يكن مصدرا لكنه لما اضيف الى الشرب الذي هو المصدر صار حكمه حكمه لان افعل التفضيل
بعض ما يضاف اليه او الى مؤول به نحو اخطب ما يكون الامير قائما فهي وتقدير حذف الخبر كالمسئلة
الاولى الا ان فيها اتساعا اكثر منها فان فيها وجهين من التقدير احدهما تقدير ما يكون بمعنى الكون
والمعنى اخطب وجود الامير اذا كان قائما وجعل وجوده خطيبا مبالغة والثاني ان ما يكون الزمان
كان قال اخطب الاوقات التي يكون الامير فيها خطيبا اذا كان قائما وانما احوج الى تقدير المصدر
بالزمان على ما حكي منهم اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم لانه اخبر عن الزمان بالزمان
ويكون قد اضاف الفعل الى الزمان توسعا ويجوز تقديم هذه الحال على المصدر عند البصريين نحو
قائما ضربي زيدا وتوسطها بين صاحبها وبين المصدر ومعموله فلا يقال ضربي قائما زيدا للفصل
بها وهو شبه جائز وخرج بقوله يمتنع الحال الصالحة جعلها خبرا للمبتدا فالرفع فيه واجب كضربي
زيدا شديد واما قولهم قال الازهري في تهذيب اللغة من امثال العرب المحفوظة عنهم للرجل
يجيزون احكامه عليهم حكمك مسمطا بضم الميم وفتح السين المهملة بعدها ميم مشددة
فطاء مهملة ايضا اي حكمك لك مثبتا فصاحب الحال هو الضمير المستكن في لك وهو عائد على
المصدر المجعول مبتدا فشاذ شذوذه من وجهين احدهما النصب مع صلاحية الحال للخبرية
والثاني ان الحال ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في لك
كما ذكرنا وقال ابن شميل معناه مرسلا اي جائزا ويقال سمط عليه اي ارسله وقال ابن سيده
في المحكم ويقال حكمك مسمطا اي متمما معناه لك حكمك ولا يستعمل الا محذوفا وفي وحكى حكمك
مسمطا اي مهملا وهولك مسمطا اي هنا انتهى وقال الجوهري وقولهم خذ حكمك مسمطا
اي مجوزا نافذا وجوز في التسهيل ان يقدر الخبر في نحو ضربي زيدا قائما ضربه قائما فالمصدر
الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والهاء المضاف اليه مفعوله وهي صاحبة الحال وانما ذهب اليه
لان الحذف فيما من مذهب سيبويه والجمهور لكن يلزم عليه حذف المصدر وابقاء معموله واكثر

المحاة على منعه وما ذهب اليه ابن مالك مذهب الاخفش ايضا قال الرضي في تقدير الجمهور تكلفات
كثيرة من حذف فاذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر كان
الناقصة الى معنى التامة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوجب لهم هذا التزامهم
تنكيرها فان العامل وصاحبها بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة تلجيء اليه والحق انه يجوز الحذف
العاملين فنقول تقديره ضربي زيدا حاصل او كائن قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها
ضربي وهو اليا او زيدا وحذف العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذف فيما
في الظرف والمجرور ولمشابهة الحال الظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف
مقام العامل انتهى وذهب الكوفيون الى ان تقديره ضربي زيدا قائما حاصل يجعل قائما من متعلقات
المبتدا وهو باطل لانهم اتفقوا على ان معناه ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا
ما اعتبروه وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب ابن درستويه وابن
بابشاذ الى انه لا ضمير له لكونه بمعنى الفعل فمعنى ضربي زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو اقائم الزيدان
عندهما ويؤيد هذا القول عدم صحة توكيده المنوي وتوصيفه واجاز الكسائي توكيده
المنوي وتوصيفه والحق المنع لغلبة معنى الفعل كما ذكرنا وذهب بعضهم الى ان الخبر نفس الحال
كما قيل به في الظرف وقيل الحال سدت عنه كما اغنى مرفوع الوصف عن الخبر وكلاهما ضعيفان
فتلخص في المسئلة سبعة مذاهب على ما اطلعت عليه والمسئلة الرابعة بعد واو المصاحبة
الصريحة في معنى المصاحبة بان تكون نصا في المعية كما سياتي فانه لم يكن نصا فيها كما في قولك
زيد وعمرو وارد ان الاخبار بان انهما جاز ذكره لعدم التنصيص على المعية والحذف اعتمادا
على ان السامع يفهم منه فتجاب لذلك على ذكر اشياء ليس معنى لا افتراق ولا اصطحاب قال الفرزدق
تمنوا الى الموت الذي يشعب الفتى وكل امرئ والموت يلتقيان فذكر الخبر وهو يلتقيان
وما ذكره الشارح من حذف الخبر هو مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون ولا
الى ان كل رجل وضيعته مغن عن تقدير الخبر لان معناه مع ضيعته وذلك كلام تام لا يحتاج
معه الى شيء اخر والذي رجحه الرضي في هذه المسئلة لان الحذف غالب لا واجب بدليل قول
علي رضي الله عنه في نهج البلاغة وكفاك به فصيحا وانتم والساعة في قرن بجمع بين المعطوف

والمذكور فلا يكون اذن مما نحن فيه واشار الى المسئلة مما تقدم من المسائل الاربعة هكذا وقع في
النسخ التي رايتها والصواب سقاط الثالث على طريق اللف والنشر المرتب بقوله نحو لولا انتم
لكنا مؤمنين فانتم مبتدا والخبر محذوف وهاء مصدر تمويل بدليل نحن صددناكم هذا كما ترى
ما تعلق فيه الامتناع على النسبة فيكون كونا خاصا هكذا قدره المص في شرحه وقد تقدم
انه يعتد فليس فيه دليل على انه لا واجب فالاولى التمثيل بما يكون فيه الخبر كونا مطلقا وانما
كان حذفه واجبا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع لوجود والمدلول على
امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاتيتك لم يشك
ان وجوده يمنع من الاتيان فصح الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد الجواب مسده
ونحو لعمرك لافعلن فعمرك مبتدا والخبر محذوف وهاء قسمي القسم ووجب لسد الجواب
مسده وعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم كفرح اذا عاش زمنا طويلا
ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة ونحو ضربي زيدا قائما فضربي مبتدا وهو مصدر
عامل في زيدا النصب وقائما حال من الضمير المستكن في كان المحذوفة وهو ساد مسد
الخبر والاصل حاصل اذا كان حين اردت الاستقبال او اذ كان قائما حين اردت المضي فحذف
حاصل الذي هو الخبر لقيام الظرف مقامه ثم الظرف وكان المحذوفة تامة لا تحتاج الى خبر وهذه
الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام
وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لامرين احدهما التزام تنكير الحال لا يجيء الا
الايتان بلفظ الحال غير جيد بل الصواب ان يقول لالتزام تنكير المنصوب والتزام تنكير الواقع
بعدها فانهم لا يقولون ضربي زيدا القائم فلما التزم تنكيره علم انه حال لا خبر الثاني
وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو
ساجد وقول الشاعر خير اقترابي من المولى حليف رضى وشر بعدي عنه وهو غضبان
ونحو كل رجل وضيعته ما المراد الحرفة والشاة الخشبة وهي الحرفة سميت بذلك لان صاحبها
صاحبها ضاعت فيكون قد ضيعها او ضاع بتركها فكل مبتدا ورجل مضاف اليه
وضيعته معطوف على المبتدا والخبر محذوف اي مقرونان لدلالة الواو وما بعدها

على المصاحبة والاقتران ووجب الحذف لقيام الواو مقامه وهنا بحث وهو ان الضمير
في ضيعته لا يخلوا اما ان يعود الى المضاف او الى المضاف اليه لا سبيل الى الاول لانه يصير
التقدير وضيعته كل رجل وهنا ليس المرجع لانه مطلق وذلك مقيد بالنسبة الاضافية ولا
الى الثاني لانه يصير التقدير وضيعة رجل هنا لا يصح ايضا لان الذي ذكر شامل لجميع الافراد
بقرينة اداة العموم ورجل وحده لا يفيد ذلك والجواب ان الضمير يرجع الى كل رجل وكما انه
نائب عن افراد متعددة فضميره نائب عن ضمائر متكثرة يعود بكل اعتبار الى رجل ما فكانه
قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا لان الضمير عين مرجعه فاذا كان مرجعه عاما
كان هو كذلك ولذلك حكم بعضهم بان الضمير اذا عاد الى نكرة او فسر نكرة كان نكرة وقد
تقدم هذا وسيجي له زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى هنا باب في ذكر ما ينسخ المبتدا والخبر
اي ما ينسخ حكمهما النواسخ لحكم المبتدا والخبر ثلثة انواع من حيث العمل اذ هي من حيث
الذات افعال وحروف احدها ما يرفع المبتدا وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما حمل على
ليس وهو لا ولات وان النافيات وافعال المقاربة والثاني عكسه اي ينصب الاسم ويرفع
الخبر وهو ان واخواتها وما حمل عليها وهو لا النافية للجنس والثالث ما ينصبهما اي
المبتدا والخبر وهو ظن واخواتها وعلم واخواتها وسميت نواسخ لانها حكم ابتدائه
اخذا من النسخ وهو لغة الازالة ومنه نسخت الشمس الظل اذا ازالته وبدا بالنوع الاول غير
افعال المقاربة قصدا للاختصار ثم علم ان كان واخواتها على ثلثة اقسام احدها ما يعمل هذا العمل
من غير شرط وهو ثمانية كان وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس وقد يستعمل
صار بمعنى قال الشاعر ربيته حتى اذا تمعددا واض كالحصان اجردا يقال تمعدد الغلام اذا شب
وغلظ فقد تمعدد ورجل هذا كريم وفرس هذا جسيم شريف وفرس حصان بالكسر قيل
انما سمي حصانا لانه ضن بمائه فلم ينز الا على كريمة ثم كثر ذلك حتى سموا كل ذكر حصانا والجمع
حصن ورجع كقوله عليه الصلوة والسلام لا ترجعوا بعدي كفارا وعاد كقوله وصار معقل
من هديت برشده فلله مغو عاد بالرشد امر واستحال كقوله ان العداوة تستحيل مودة
بتدارك الهفوات بالحسنات وحال كقوله وما المرء الا كالشهاب وضوئه يحول رمادا بعد اذ هو
ودج

وقع كقوله صلى الله عليه وسلم لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما ترزق الطير تغدو
خماصا وتروح بطانا وتحول كقوله وبدلت قرحا داميا بعد صحة لعل منايانا تحولن ابؤسا والحق
بصار ارتد كقوله تعالى فارتد بصيرا وندر الالحاق بصار في نحو ما جاءت حاجتك فيمن رفع
حاجتك وجعلها اسم جاءت وجعل ما خبرها ومن نصبها جعلها الخبر والاسم ضميرها والجملة
من جاءت ومعمولها خبر ما وقولهم او هن شفرته حتى قعدت كانها حربة اي حتى صارت فاسم
قعد ضمير الشفرة وخبرها كانها حربة والذي صححه في التسهيل ان غدا وراح ليسا ملحقين بصار
والمنصوب بعدهما حال لا خبر قال خلافا للزمخشري وابي البقاء الثاني ما يعمل بشرط تقدم نفي
ونهي ودعاء وهو اربعة ما زال ماضي يزال لا ماضي يزيل بمعنى ماز يميز ولا ماضي يزول بمعنى
انتقال المستحيل فانهما تامان الاول منهما متعدي الى واحد تقول زل ضانك اي ميزها ومصدره الزيل
مثل سار يسير سيرا والثاني قاصر ومصدره الزوال ومنه قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول
منه الجبال ولا مصدر لزال التي ترفع وتنصب وما فتئ وما انفك وما برح وهذه الاربعة معا
مشترطة بلا خلاف مثال النفي نحو قوله تعالى ولا يزالون مختلفين وقوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين
ومنه تالله تفتؤ وانما فصل لان النفي فيه مقدر اي لا تفتؤ ومنه قوله اي امرئ القيس الكندي
فقلت يمين الله ابرح قاعدا تمامه ولو قطعوا راسي لديك واوصالي والاصل لا ابرح ولا يطرد
حذف النافي الا بشروط ثلاثة كون الفعل مضارعا وكونه جوابا للقسم وكون النافي لا وقد
اجتمعت في الاية والبيت ويمين يروى بالرفع على انه مبتدا حذف خبره اي قسمي وبالنصب على انه
مثله اقسم يمين الله ولا ابرح جوابا للقسم وجواب لو محذوف دل عليه جواب القسم وكما
يقع النفي بالحرف يقع بالاسم والفعل فالاول مثاله قوله غير منفك اسير هوى كل وان ليس يعتبر
والثاني مثاله قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع وقد يقع قبلها الفعل المؤكد
النفي كقوله قلما يبرح اللبيب الى ما يورث الحمد داعيا او مجيبا فان قل لما خلع منه معنى التقليل وصار
بمعنى ما النافية ويقع قبلها الفعل المستلزم للنفي نحو ابيت ازال استغفر الله اي لا ازال قاله
الفراء ووجهه ان من ابى شيئا لم يفعله والاباء مستلزم للنفي ولهذا ساغ مجيء تفريغ الاستثناء
قاله المص في الحواشي فالاصل لا تفتؤ ولا ابرح كما ذكرنا ومثال الثاني قوله صاح شمر ولا تزل

ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين صاح منادى مرخم صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم
امر من التشمير ومعناه اجتهد واسم تزل مستتر فيها وذاكر الموت خبرها ومضاف اليه والدعاء
كقوله وهو ذو الرمة ولا زال منهلا بجرعائك القطر وصدره الا يا اسلمي يا دار مي على البلى
الا للاستفتاح ويا حرف ندا والمنادى محذوف اي يا هذه او حرف تنبيه مؤكد لالا الاستفتاح
لما فيهما من معنى التنبيه واسلمي فعل امر من السلامة وهي البراءة من العيوب ومعناه الدعاء لها
بالسلامة ومي اسم امراة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم وعلى للمصاحبة والمنهل السائل الغزير
والجرعاء بالفتح والمد رملة مستوية لا تنبت شيئا وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما فيه من الدعاء
بالسلامة من العيوب واستمرار النفع وانما قام النهي والدعاء مقام النفي لان المطلوب
بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي وقيده ابو حيان في الارتشاف بلا خاصة كما في البيت ولم يسمع
غيرها القسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام لا غير
وذلك كاعط ما دمت مصيبا درهما اي مدة دوامك مصيبا له وسميت ما هذه مصدرية
ظرفية لانها تقدر بالمصدر والظرف فلو لم تتقدمها ما او كانت غير ظرفية لم تعمل وان وليها
مرفوعها منصوب فهو حال كعجبت مما دام زيد صحيحا اي من دوامه صحيحا ولا يلزم من وجود
المصدرية الظرفية وجود العمل المذكور بدليل قوله تعالى ما دامت السموات والارض اذ لا يلزم
من وجود الشرط وجود المشروط وهو كونها ظرفية مصدرية وجود المشروط وهو العمل المذكور ويلزم
من وجود المشروط وهو العمل المذكور وجود الشرط وهو كونها مصدرية ظرفية والحق
ان دام هذه هي التامة كما في التسهيل ومعناها بقي وقد تبع في ذلك الازهري في التصريح ولا تكون
الظرفية بدون المصدرية واتفق النحاة على ان كان واخواتها الا ليس فانها اختلف فيها ورجح
مذهب الى حرفيتها والصحيح فعليتها لاتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء التانيث الساكنة بها ولو
لم تتصل الا بالافعال كما تقدم في باب الافعال فيرفعن هذه الافعال وكذا ما تصرف منها من المضارع
والامر وغير ذلك المبتدا تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها حقيقة وفاعلا مجازا او ينصبن
خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها حقيقة ومفعولا مجازا لكن يشترط في المبتدا الذي
تدخل عليه كما قال ابن مالك في التسهيل ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية نحو زيد اضربه
وعمرو هل جاءك وان لا يلزم التصدير كاسماء الشرط والاستفهام وما اضيف اليها نحو ايهم
عندك وغلام ايهم ومن يقم اقم معه ولزيد قائم وكم درهم عندي ولا الحذف كالمخبر عنه بنعت
مقطوع نحو الحمد لله اهل الحمد ولا عدم التصرف نحو طوبى للمؤمن وسلام عليكم وويل
للكافر ولا الابتدائية بنفسه نحو اقل رجل يقول ذاك الا زيد اي ما يقول
ام بسبب لفظي نحو لولا زيد لاتيتك وخرجت فاذا زيد قائم ام معنوي نحو ما احسن زيدا
والمبتدا الواقع بعد لله من لله دره وكذا الواقع في مثل نحو الكلاب على البقر نحو وكان ذكر
قديما واما قوله وكوني بالمكارم ذكريني مما وقع فيه الخبر جملة طلبية فنادر وكذا في التسهيل
وغيره ودلي دل ماجدة صناع وقبله الا يا ام فارع لا تلومي على شيء رفعت به سماعي واول
على وضع الامر موضع الخبر اي تذكريني كقوله تعالى فليمدد له الرحمن مدا فارع ترخيم فارعة
اسم امراة والدال المراد به السكينة والوقار في الهيئة والنظر والشمائل وغير ذلك والصناع
الحاذقة الماهرة بعمل اليدين ولعله استغنى عن ذكر هذه الشروط احالة على المثال فالجامع
لهذه الاقسام كلام معربة الرفع المذكور لهذه الافعال هو مذهب البصريين واما الكوفيون
فانهم لا يعملون لها عملا الا في الخبر لان الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل
اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير المستتر لا يتصل الا
بعامله ويلزم على مقالتهم ان تكون هذه الافعال ناصبة لا رافعة وهذا لا يعهد في الافعال
والاصل تاخير الخبر عن الاسم كما في باب المبتدا وقد يتوسط الخبر بين الاسم والفعل مع
جميعها ولو كان الخبر جملة على الاصح وذهب ابن درستويه الى امتناع توسط خبر ليس
وابن معط الى امتناع توسط خبر دام وذهب قوم الى وجوب تاخيره ان كان جملة قول
الشارح على الاصح يرجع اليهما فتدبر والحق الجواز مطلقا ثم تارة يكون التوسط جائزا
نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقوله وهو السموال بن عاديا فليس سواء عالم وجهول
وصدره سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم والشاهد فيه توسط الخبر بين ليس واسمها
ومثله قوله لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم فاذا عرب منغصة
خبرا مقدما ولذاته اسما موخرا واما اذا اعرب لذاته مرفوعا بمنغصة على انه نائب الفاعل وجعل

اسم دام مستترًا فيها على طريق التنازع فلا شاهد فيه وتارة يكون واجبا نحو يعجبني ان يكون
في الدار صاحبها اذ لو اخر الخبر عاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة فلا يجوز تقديم الخبر على
الناسخ لاجل الحرف المصدري اذ لا يتقدم معمول صلته عليه ولا تاخيره عن الاسم لاجل الضمير
كما ذكرنا قال الدماميني واما لنبه وهنا المقام نحو كان في الدار صاحبها فليس يجيء لانه
تم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع وهو كلام جيد وتارة يكون ممتنعا
نحو لم يكن الخبر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية فلو قدم الخبر انعكس الحصر
وكذلك اعرابهما نحو كان موسى صديقي فانه يجب تأخير الخبر اذ لو قدم لتوهم ان المتاخر خبر لصلاحية
كل منهما له وينبغي ان يقيد بقوله ولم تقم قرينة لفظية او معنوية فقد يكون نحو
نحو كان زيد حسنًا وجهه اذ لو قدم وقيل كان حسنًا زيد وجهه او حسنًا كان زيد وجهه
لزم الفصل بين العامل ومعموله الذي هو وجهه بالاجنبي وهو زيد بعامله كما سياتي في باب الصفة
المشبهة ان شاء الله تعالى وقد يتقدم الخبر على الفعل واسمه مع جميعها ولو كان جملة على الاصح
به على الخلاف في السابق في الجملة وقد عرفته بدليل اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون فان تقديم
المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل كما قيل صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه اليه
الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل
بدليل فاما اليتيم فلا تقهر فان المعمول متقدم ولا يجوز تقديم العامل اذ لا يلي اما فعل بغير
الشرط وجوازهم زيدا لم اضرب وعمرا لن اضرب مع امتناع تقدم الفعل على الحرفين وقد
يقال انما امتنع تقديم الفعل ههنا لان العامل ضعيف ولا كذلك ما نحن فيه والظاهر انما يكون
بتوسط تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل اذ يؤذن به ان لم يكن مانع ومثل فاما اليتيم
فلا تقهر المانع موجود وهو عدم وقوع الفعل بعد اما من جهة الاستعمال وفي مثل زيدا عمرا
ضرب حكوا بجواز تقديم المعمول مع عدم جواز تقديم العامل خوفا لبس المبتدا بالفاعل
لو قدم الخبر وانا احمل كلامهم على ما ذكرنا لم يرد شيء فتامله فان قلت احد مسطور
ان يستشهد بيت العروض المذكور في كتبه المقطع وهو قوله اطلوا فيكم حافظا
ما كنتا وعاتيا فقدم شاهدا وهو خبر كان عليها وقد يجب التقدم كان يكون له صدر

نحو اين كان زيد وقد يجب التاخر كما علم مما مر لخفيهم الخبر وخفا الاعراب وتاخر مرفوع الخبر ولا
يستثنى من هذه الافعال الا خبر ليس فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح عند جمهور البصريين
ومن تابعهم وجمهور الكوفيين وهو الراجح قياسا على عسى وغيرها مع الجمود فان خبر عسى
لا يتقدم عليها اتفاقا وكذلك فاعل نعم ونقل الجواز بعضهم من قدماء البصريين والفراء وابن برهان
والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتاخرين من قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم تقرير الحجة منه ان يوم ياتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها
يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله فلولا ان الخبر
وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها لا حجة فيه لجواز ان يكون يوم
معمولا لفعل مقدر اي يعرفون وليس مصروفا جملة حالية موكدة او مستانفة او بانيوم في محل
رفع على الابتداء وبني على الفتح لاضافته الى الجملة وليس مصروفا خبره لا بالخبر ليلزم من جواز تقديمه
جواز تقديم عامله على انه قد منع المزوم عن قريب والظرف والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع
في غيره ولذلك جاز ما عندك زيد ذاهبا ولم يجز ما ذاهبا زيد كلا فان المعمول في الاول
لكونه ظرفا جاز تقديمه على عامله دون الثاني قال السيرافي بين ليس وفعل التعجب ونعم وبئس فرق
لان ليس تدخل على الاسماء كلها مظهرها ومضمرها ومعرفتها ونكرتها ويتقدم خبرها على اسمها
ونعم وبئس لا يتصل بهما ضمير المتكلم ولا العلم وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة ولا يكون فاعله الا
ضميرا فكانت ليس اقوى منها قال ابن الناظم فلك وبين عسى وليس فرق لان عسى دالة على ما يلزم
صدر الكلام وهو معنى الترجي في نحو لعل وليس بحاله في ذلك لانها دالة على النفي وليس هو
مما يلزم صدر الكلام كالترجي لانه وان لزم صدر الكلام في ما لم يلزمه فيما عداها فلا يلزم
من امتناع التقديم على هذه الافعال امتناع تقديم خبر ليس عليها انتهى وايضا فانها نفس
عاملة فيما اشتغل عنه بملابس ضميره كقولهم زيدا لست مثله حكاه الكوفيون وسيبويه
وما لا يعمل لا يفسر عاملا والحق جواز تقديمه عليها فتامل نكرهنا اي كون الظرف يتوسع فيه
ما لا يتوسع في غيره يقتضي جواز تقديم خبر ليس عليها اذا كان ظرفا وقد اطلقوا منعه
والا خبر دام فانه لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق لان معمول صلة الحرف المصدري

لا يتقدم عليه وتقديمه على دام وحدها لعدم تصرفها ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي
وصلته ومناظر كلام الالفية كالشرح ان هذا مجمع عليه ايضا وقد تقدم الخبر على دام
وحدها قال المرادي وفيه نظر لان المنع معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق ونصبا
لان المنع معلل بعلتين احديهما عدم تصرفه وهنا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق بدليل الخلاف
في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها والاخرى انما موصول حرفي ولا يفصل بين الموصول
الحرفي وصلته وهذا ايضا مختلف فيه وقد اجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته اذا
كان غير عامل كما المصدرية واقول يجوز ان يكون كل من العلتين علة ناقصة والمجموع علة تامة
تقتضي منع تقدم الخبر على الفعل وحده فلا يلزم ما ذكره فتامل ومثل دام في عدم جواز تقديم
الخبر كل فعل قارنه حرف مصدري كيعجبني ان تكون عالما واذا نفي الفعل بما امتنع تقدم الخبر
على ما كما يمتنع تقديمه على ما دام لان لها صدر الكلام لا توسطه معطوف على تقديم الخبر
وبين الفعل فيجوز ما قائما كان زيد دون قائما ما كان زيد وعلم ان غير هذه الافعال كثيرة
ليست في جواز تقديمه نحو كان زيد عالما جوادا شجاعا ووقوعه مفردا وجملة طالما رابط نحو كان
زيد ابوه قائم ولم يمنع الاسم بالا ان كانا اي الاسم والخبر معرفتين فالاسم هو المعلوم
للمخاطب مطلقا اي سواء كان اعرف من الجزء الاخر ام لا فتقول كان الذي في الدار زيدا اذا كان
الموصول معلوما للمخاطب ولم يعلم المخاطب انا سميه ذلك فتجعل الموصول اسما مع ان تعريفه
ادون من تعريف العلم على ما عرفت فان علمهما وجهل انتسابا احدهما الى الاخر فالاسم هو
على المختار فتقول كان زيدا القائم فيمن عرف زيدا والقائم ولم يعلم ان احدهما هو الاخر وقوله
على المختار اشارة الى ان بعضهم ذهب الى جواز كان القائم زيدا ما لم يكن الاخر اسم اشارة
اتصل بها التنبيه نحو كان هذا اخاك فيقدم اسم الاشارة وان كان غير اعرف فان كان
احدهما اعرف فالخبر يعني ان تساويا في التعريف فانت مخير في تقديم ايهما شئت فتقول
كان زيدا اخاك صروا زيدا وكذا ان الخيار ان كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ نحو كان احد
بمعروف خيرا من صدقة بمال وان كان المسوغ لاحدهما فقط فهو الاسم نحو كان خير من
امراة وان اختلفا تعريفا وتنكيرا ولا مسوغ للابتدا بالنكرة فالمعرفة هو الاسم والاخر هو

وكان ... النكرة ...

نحو كان زيد قائما ولا يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا بشرط الفائدة وكون
النكرة غير صفة محضة ومن وروده قوله يكون مزاجها عسل وماء صدره كان سبيئة
من بيت راس قائله حسان رضي الله عنه والشاهد فيه وقوع النكرة اسمها والمعرفة خبرها
ومثله قول القطامي قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا وتختص الخمسة
الاول وهي كان وظل وما بينهما وهي امسى واصبح واضحى بمرادفة صار الدالة على تحول الموصوف
عن صفته التي كان عليها الى صفة اخرى اما باعتبار العوارض يعني ان تحول الموصوف عن صفته
الى اخرى اما باعتبار الصفات والعوارض كقولك كان الماء باردا فان حقيقته لم تتغير وانما
المتحول وصفه اذ البرودة وصف له عرضي حدث له بعد ما كان حارا او الحقائق يعني تحول
الذات الى اخرى نحو كان الخشب رمادا فان ذات الخشب تحولت من الخشبية الى الرمادية ومقتضى
كلام الشارح ان تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها الى صفة اخرى يشمل تحول الصفة
والذات والمقام لا يخلو من كدورة فيصير المعنى واحدا في الخمسة يعني انها تفيد الانتقال
من غير تعرض للاوقات فلا تريد بقولك اصبح زيد عالما حصول العلم له في الصباح بل صار
عالما وهكذا البواقي نحو فكانت هباء منبثا وكنتم ازواجا ثلاثة وقوله امست خلاء وامسى
اهلها احتملوا تمامه اخنى عليها الذي اخنى على لبد اي صارت خلاء اي خالية وقوله تعالى
فاصبحتم بنعمته اخوانا وقول الشاعر اضحى يمزق اثوابي ويضربني تمامه ابعد شيبي يبغي عندي
الادبا وقوله تعالى ظلت اعناقهم لها خاضعين وكما تختص هذه الخمسة بمرادفة صار تختص
كان وليس وما بعدها وهي ما زال وما فتئ وما انفك وما برح وما دام بعدم التصرف
في اسناد خبره ماض فلا يقال صار زيد علم ولا ما دام زيد قعد وكذا البواقي لان هذه الافعال
تفيد الدوام على الفعل واتصاله بزمن الاخبار والماضي يفهم الانقطاع فتناقضا
لتناقضا وتعارضا قال بعض المحققين فان دخلت قد على الماضي تقول صار زيد قد جلس
لان قد تقرب من الحال جازت المسئلة وتختص غير ليس وفتئ وزال من هذه الافعال بجواز
التمام اي الاستغناء بالمرفوع عن الخبر ويقال له فاعل حقيقة هذا هو الصحيح عند ابن مالك
وفي تفسير التمام وذهب الاكثرون الى ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان على الاول

معنى نقصانها عدم اكتفائها بالمرفوع وعلى الثانى لانها لا تدل على الزمان فقط قال شارح المصباح
انما سميت ناقصة لانها لا تدل على الحدث لانك اذا قلت كان زيد لم يفهم منه شئ من الاحداث
ما لم تقل قائما او قاعدا او غير ذلك واذا قلت قام زيد يفهم منه القيام والزمان الماضى
لا يفهم من كان الا الزمان الماضى فقولك كان زيد قائما بمنزلة قام زيد فخبرها عوض
عن الحدث المسلوب فنقصت عن درجة الافعال انتهى وفيه بحث لانك قولك كان زيد قائما
يدل فيه الكون على الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام
فجئ اولا بلفظه دال على حصول ما ثم بين بالخبر ذلك الحصول تبين الحاصل فكانك قلت حصل
شئ ثم قلت حصل القيام ففيه تفصيل بعد الاجمال وفائدة تبيين زمان ذلك الحصول ولو قلت
قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان فكان تدل على كون مطلق تعيين بالخبر والخبر يدل على جهة
معين واقع فى زمان مطلق تقييد فى كان والفرق بين التقييدين ان دلالة كان على الحدث
المطلق وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية وايضا هم لا يسمون افعال المدح
والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان وعبارة الشيخ بدر الدين فى شرح
الموضح حسنة فانه قال ومذهب سيبويه واكثر البصريين انها ناقصة سلبت الدلالة على
الحدث وتجردت للدلالة على الزمان وهو باطل لان هذه الافعال مستوية فى الدلالة على
الزمان وبينها فرق فى المعنى فلا بد فيها من معنى زائد على الزمان لان ما به الافتراق لا يكون
بما به الاتفاق وذلك المعنى هو الحدث لانه لا مدلول للفعل غير الزمان الا الحدث انتهى اقول
بيان ذلك ان جميع هذه الافعال تدل على الزمان بالاتفاق لكنها مختلفة من حيث المعنى
فلا بد ان يكون امر غير الزمان يحصل به تمييز كل منها والا لو كان الزمان هو المميز لزم
ان يكون المشترك هو المميز وهو باطل الا ترى ان الحيوان لا يصلح ان يكون مميزا للانسان
عن بقية انواعه لاشتراكه بينها ولذلك احتاج الى مميز يميزه عنها وهو الناطق وكذلك
مشترك لا يصلح لتمييز البعض من الاخر والا لم يكن مشتركا لان نسبته الى الكل على
السوا كلا ترجيح له فى الدلالة على بعض دون ولا ريب ان نسبة الزمان الى جميع هذه الافعال
على السوا فلا يصلح التمييز بعضها من بعض كما ذكرنا فلا بد من اعتبار مميز غيره وليس

غير الحدث فوجب ان يكون هو المميز فثبت دلالتها على الحدث قال فى المغنى والصحيح انها كلها
دالة على الحدث الا ليس وابطل ابن مالك مذهب الاكثرين القائلين بعدم دلالتها على الحدث
بعشرة امور ذكرها فى شرحه على التسهيل الاول انها تجئ مؤكدة اذ قال تعالى الا ان تكونا ملكين
وفى رواية وسلت برفقا وبل المصدر وهذا يرد على من زعم ان المنصوب فى قولك عجبت من كونك
قائما حال وان المصدر هو لكان التامة وعلى من زعم انه لا مصدر لها وانها لا تدل على الحدث
وهو اقوى الوجوه اذ هو دليل سمعيات من لسان العرب الثانى انها افعال والفعل يستلزم الدلالة
على الحدث والزمان معا اذ الدال على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان
وهذه ليست مصادر ولا اسماء زمان فبطل كونها دالة على احد المعنيين دون الاخر الثالث
ان الاصل فى كل دال الدلالة على المعنيين فالحكم على العوامل المذكورة بما زعم اخراج لها عن الاصل
فلا يقبل الا بدليل الرابع انها لو كانت دالة لانها مخصوصة بالزمان لجاز ان تعقد جملة تامة من
اسمها ومن اسم معنى كما تعقد منه ومن اسم زمان وفى عدم ذلك دليل على ابطال هذه الدعوى
الخامس ان الافعال لا تمتاز الا بالحدث وان تساوت فى الزمان فما افترقت بالنسبة الى الحدث
فلا زال مابه الافتراق وفى ما به التساوى فلا فرق بين كان زيد غنيا وصار زيد غنيا والفرق
حاصل فبطل ما يوجب خلافه وايضا فيلزم تناقض اصبح زيد ظاعنا وامسى مقيما ان يكون معنا
زيد قبل وقتا ظاعن مقيم وانما يزول التناقض بمراعاة دلالة الفعلين على الاصباح والا
السادس ان من جملتها انفك ولا بد معها من ناف فلو كانت لا تدل على الحدث لزم ان يكون
معناها انفك زيد غنيا فى وقت من الاوقات الماضية وذلك نقيض المراد السابع انها دالة
من شرط عملها صلة كان كونها صلة لما المصدرية ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر و
الموصول بها فلو جردت من الحدث لم يقع مقامها اسم الحدث الثامن ان دلالته على الحدث
اقوى من الدلالة على الزمان لان دلالته على الحدث لا تتغير ودلالته على الزمان تتغير بالقرائن
فدلالته على الحدث اولى بالبقاء من دلالته على الزمان التاسع لو كانت تجرد الزمان لم يغن عنها
اسم الفاعل كما جاء فى الحديث انما القراءة كائن لكم اجرا وكائن عليكم وزرا وقال سيبويه قال
الخليل هو كائن اخيك على الاستحقاق والمعنى كائن اخاك وقال وما كل من يبدى البشاشة

كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا لانا لا اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان بل هو دال على الحدث وما
هو به قائم او ما هو عنه صادر ومثله قضى الله يا اسما ان لست زائلا احبك حتى يغمض العين
مغمض اراد ان لست زال احبك فاعمل اسم الفاعل عمل الفعل العاشر لو كانت مجردة من الحدث مخلصة
للزمان لم يبن منها امر كقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط لان الامر لا يبنى مما لا دلالة فيه على
الحدث انتهى كلام ابن مالك وفيه بعض تلخيص وفى لا دلالة لابى حيان وهذا الخلاف مبنى عليه ايضا
من انها هل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور ام لا انى بالحرف بعد هل وفيه كلام طويل فمن قال بدلالتها
على الحدث اجاز صحة تعلق الظرف بها لا شبهة فيه وعمل فى المفعول له ومن قال لا منع ذلك
واما استعمالها تامة كانت بمعنى فعل لازم وكان مرفوعها فاعلا وان وقع بعدها منصوب
كان حالا فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اى وان حصل وامسى واصبح بمعنى دخل
فى المسا والصباح نحو فسبحان الله حين تمسون اى تدخلون فى المسا وحين تصبحون اى
تدخلون فى الصباح ودام بمعنى بقى نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض اى بقيت
واضحى بمعنى دخل فى الضحى نحو اضحينا اى دخلنا فى الضحى وبات بمعنى عرس بالتشديد وهو النزول
ليلا كقول عمر رضى الله عنه اما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى يريد انه
نزل بها ليلا وظل بمعنى دام نحو ظل اليوم وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك اى
انتقل وقد تاتى بمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور اى ترجع وظل بمعنى دام واستمر نحو
اليوم وبرح بمعنى ذهب نحو وان قال موسى لفتاه لا ابرح اى لا اذهب وبمعنى
ظهر وبالمعنيين فسر قوله برح الخفا وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك
فانفصل وبمعنى خلص نحو فككت الاسير فانفك ذكر المعنيين ابن مالك وامالا ليس وفتى
وزال فانها ما لازمة للنقص وما اوهم خلاف ذلك يؤول واجاز ابو على الفارسى فى
الحلبيات ان تكون زال تامة قياسا لا سماعا وذكر الصغانى فى نوادره مجئ فتئ تامة وتاتى
كان بمرادفة لم يزل كثيرا اى تفيد استمرار مخبرها لاسمها نحو وكان الله على كل شئ قديرا والاولى
يجعلوا من بحث قولك الله على كل شئ قديرا يفيد استمرار الخبر تحقيقا بالدليل العقلى وكان دالة
على ذلك ان كان موضوعة لزمان الماضى ولا خصوصية لثبوت الخبر للاسم هنا فى الماضى

فهى على جميع الازمنة فيحصل الاستمرار ويختص كان ايضا بجواز زيادتها متوسطة بين شيئين
متلازمين ليسا جارا ومجرورا كالمبتدا والخبر نحو زيد كان عالم وليس المراد بزيادتها انها
لا تدل على معنى لم يؤت بها للاسناد والا فهى دالة على المعنى والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان
مثلك والموصول وصلته نحو جاء الذى كان ضربته والموصوف وصفته نحو جاءنى رجل كان
عالم والظرف زيادتها بين ما وفعل التعجب نحو ما كان احسن زيدا ومعنى زيادتها انها لم يؤت
بها للاسناد كما ذكرنا وشذ زيادتها بين الجار والمجرور كقوله سراة بنى ابى بكر تسامى على كان
المسومة العراب وفهم من قوله انها تزاد بلفظ الماضى وان غيرها من اخواتها لا يزاد وهو
كذلك وما ورد بخلاف ذلك فهو شاذ ومنه قول ام عقيل ابن ابى طالب وهى ترقصه انت تكون
ماجد نبيل اذا تهب شمال بليل انشده ابن مالك شاهدا على ذلك فزادت تكون بلفظ المضارع بين
المبتدا والخبر وسمع لما اصبح ابردها وما امسى ادفاها حكاه الكوفيون فاصبح وامسى زائدتان
بين ما وفعل التعجب وفهم من قوله متوسطة انها لا تزاد فى صدر الكلام ولا فى اخره وهو
كذلك لان ما ذكرنا ولا يكون معنى شئ فلا يكون فيه زائدة وما ذكر لم يكون مطا لفا
للاولى منها فى الزيادة وجوز الفرا زيادتها اخرا قياسا على الغاء ظن اخرا والاصح المنع
لان الزيادة خلاف الاصل فلا تستعمل الا فيما اعتيد استعمالها فيه وتختص بجواز حذف
نون مضارعها المجزوم رايا السكون اذ هو الاصل والمتبادر عند الاطلاق فلا تحذف
نون المجزوم فلا تحذف من نحو علم ان سيكون منكم مرضى ونحو وتكون لكما الكبرياء
لان الاول مرفوع والثانى منصوب فى منصوبة بالحركة والمجزوم معطوف على غير المجزوم واى
الاشعر من غير المجزوم بالحذف نحو وتكونوا من بعده قوما صالحين لانها متحركة بحركة المناسبة
لمناسبة واما اذا كان مجزوما بالسكون فانها حرف شبيهة بحروف المد واللين فى سكونها
واستثقال لتعاقب الصوات بها فتحذف كما يحذف فى بجامع انها تكون اعرابا مثلهن وتحذف للجازم كلية
ايضا فلا تحذف من المجزوم بالسكون حال الوقف نحو لم اكن لان النعل الموقوف عليه انما
يوقف عليه حتى يتوصل به فاوحرفين تجيا لوقف عليه هاء السكت كقوله فلم يك برقا لو وقف
عليها بحذف الحرف الذى كان قبله اولى من اجتلاب حرف لم يكن وانما لم يلزم مثله فى لم يرم لان

امادة ليلة نونه [illegible] وابطال عمله [illegible] فان الجازم [illegible]
النون [illegible] ساكن فلا [illegible] من الفعل الساكن [illegible] على الحذف [illegible]
لا لثقاة الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا [illegible] لا الجو فوله [illegible]
[illegible] مجزوء فليس بعض منه [illegible] الرمام ووافقه على ذلك ابن مالك فى التسهيل قال وليس
بمضطر لتمكنه من ان يقول اذ كان لم يكن من جهة المرء ما نوى انتهى [illegible]
[illegible] سوا كانت اصلية ام عارضية [illegible] متعلق بمحول وهو مذهب سيبويه
كقوله وهو النجاشى [illegible] صدره فلست باتيه ولا استطيعه
فحذف نون لكن للضرورة قال فى المغنى واستدل به [illegible] على ان لكن المشددة مركبة واصله
لكن ان فطرحت الهمزة ونون لكن لالتقاء الساكنين [illegible] بالرفع معطوف على
ساكن [illegible] بالرفع صفة ضمير [illegible] عليه الصلاة والسلام
[illegible]
[illegible] واجمعت [illegible]
[illegible]
[illegible] على انها تامة [illegible]
[illegible]
[illegible] وهو العباس ابن
مرداس الصحابى من المولفة قلوبهم [illegible]
منادى وهو بضم الخاء المعجمة واسمه خفاف بخا معجمة مضمومة وفائين خفيفتين بينهما الالف
والنفر الرهط هنا والضبع بضم الباء السنة المجدبة وفيه تورية لانه اوهم انه يريد الحيوان
المعروف ودفع بقوله لم تاكلهم الضبع وهو مجاز عن الشدة التى تحصل من الجدب بالسنة
بما هو استعارة تبعية ودخلت الفاء فى فان قومى لان الثانى مسبب عن الاول فهو مسبب
والاول سببه فيه فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان ان
المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء فى جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم ان كنت

انطلقت معك والاول اشهر ونقل ابو الفتح عن ابى على ان ما التى هى عوض من كان عاملة فى الجزئين
لانها لما كانت مشابهة فى اللفظ حملت عملها وزعم انه مذهب سيبويه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] فانه قال فيه من خصائص كان جواز حذفها [illegible]
[illegible]
الا بامن لان ادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون
بقية ادوات الشرط لان ان ام ادوات الشرط الجازمة ولو ام ادوات الشرط غير الجازمة
كما ان كان ام باتها وهم يتسعون فى الامهات ما لم يتسعوا فى غيرها [illegible]
[illegible] فحذفت كان مع اسمها وحذفت من
قوله وصل المبتدا وكذا الثانى [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] تمامه خيوده ضاق عنها السهل والجبل اى ولو كان الباغى ملكا [illegible]
[illegible] بالرفع وعبارة الالفية ربما تقتضى
ان ذلك لا يجوز وقد صرح فى كتبه كلها بجوازه [illegible]
[illegible]
[illegible] حاصله من ضرب اربعة المجزئين فى اربعة المشرطين وقد صرح الشارح بان حذف
كان مع خبرها وابقاء الاسم ضعيف وحذفها مع الاسم وبقاء الخبر راجح ولم يعلم من كلامه
حال حذفها الاسمين نحو ان خيرا فخير وان فيهما نحو ان خير فخير وقد ذهب الشلوبين الى

انهما متكافيان او ذهب ابن عصفور الى ان رفعهما احسن من نصبهما لقلة الاضمار فيه وقال
المصنف فى الجامع هما متوسطان وكذلك فى اوضحه [illegible]
[illegible] وادغمت نون ان فى
لتقارب مخرجيهما [illegible] وهو تفعل وجواب الشرط محذوف له لا لانه ما قبل
عليه تقديره فافعله وهو قليل قال ابن مالك فى التسهيل والتزم حذفها معوضا عنها بعدان
كثيرا وبعدان قليلا [illegible]
[illegible]
[illegible] مقتضاه ان ليس لنفى الحال وهو مذهب الجمهور ورجح سيبويه انها للنفى مطلقا
قال الامد لنفى ولا تناقض بين القولين لان خبر ليس اذا لم يقيد بزمان يحمل على الحال وان
قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به واستحسنه الرضى وذكر هذا الجمع ايضا الشلوبين
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] حيث رفع الجزئين وقال الاصمعى نصب الخبر مع ما قليل وبنو تميم يجرونها
على القياس فيقولون ما زيد قائم قال سيبويه وهم يقرؤه ما هذا بشرا الا من درى كيف
هى فى المصحف [illegible] يقراها كما انزلت وقرا عاصم ما هن امهاتهم بالرفع [illegible]
[illegible]
[illegible] ومثله قول الشاعر وما حسن ان يمدح
المرء نفسه ولكن اخلاقا تذم وتحمد فحسن خبر مقدم وان يمدح المرء نفسه مبتدا موخر
فى تاويل المصدر [illegible] فانه جوز اعمالها مع تقدم الخبر واختاره ابن مالك فى التسهيل
وسبك المنظوم سواء كان الخبر ظرفا ام لا ونسبه الى سيبويه وهذا معنى قوله [illegible]
[illegible] يعنى ان ابن عصفور جوز تقديم الخبر اذا كان ظرفا
واما الجمهور فانهم يمنعون عملها مطلقا فى صورة تقديم الخبر قال المصنف فى تعليقه فى تقديم

الظرف مذهبان احدهما الاهمال والظرف فى موضع نصب وهو قول الجمهور وصححه الاعلم
وابن عصفور والثانى الاهمال والظرف فى موضع رفع وهو قول الاخفش وصححه الناظم وابنه
انتهى واستشهد لبعضهم لاعمالها مع تقديم الخبر بقول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم
قريش واذ ما مثلهم بشر فمثلهم خبر مقدم وبشر اسمها موخر واجابوا عنه بوجوه الاول
انه شاذ لا يكاد يعرف الثانى ان الفرزدق تميمى وليس من لغته اعمالها فنطق على لغة الحجازيين
فغلط لانه لم يعرف شرطها عندهم الثالث ان مثلهم مبتدا مبنى على الفتح لاضافته الى المبنى
مع ابهامه وبشر خبره الرابع انه حال وبشر مبتدا والخبر محذوف مقدم على المبتدا لئلا يلزم
تقدم الحال على عاملها الظرف وهو ممتنع او نادر اى ما فى الوجود بشر مماثلا لهم قاله
ابنه ورد بان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع قاله فى المغنى [illegible]
[illegible] تمامه ولا صريف ولكن
انتم الخزف [illegible] منادى بضم الغين المعجمة وتخفيفها للحى من يربوع وما نافية وان كذلك
لتاكيد التاكيد وكفت عن العمل وروى يعقوب ابن السكيت ذهبا بالنصب على ان ان نافية موكدة
قال المرادى وهذا التخريج انما ياتى على قول الكوفيين ان ان المقرونة بما هى النافية جىء بها بعد
ما توكيدا وهو مردود فانا لعرب استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية
لشبهها فى اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقترنة بما زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين
مسوغ انتهى [illegible]
[illegible] لما [illegible]
وقد عرفت التوجيه فى ذلك [illegible] مراجم انى كان
الخيل وقالوا اتعرفها المنازل من منى [illegible] فكل منصوب على المفعولية
بعارف وقد تقدم عليه اى وما انا عارف كل من وافى منى يقال تعرفت ما عند فلان بتشديد
الراء اى تطلبت حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك لان مراجما لما اجتمع بمحبوبته فى الحج
ثم فقدها سال عنها فقالوا له تعرفها فى منازل الحج من منى فقال لا انا عارف كل من وافى منى حتى
اسال عنها [illegible]

ظرفا او مجرورا او كانت لا عاملة عمل ليس [illegible]
فيها ما [illegible] والحكم بجواز تقدم معمولها اذا كان ظرفا وعدم جواز تقديمه
اذا كان كذلك لا يكاد يعقل فان تقديم المعمول فرع تقديم العامل بل لو عكس ضير الجواز في الخبر
والمنع في المعمول لكان اشبه بالصواب فان المعمول قد يتقدم حيث لا يجوز العامل الا ترى ان معمول
خبر كان لا يتقدم على اسمها مع جواز تقديم الخبر عليه [illegible] هذا الشرط في الشرح
ذهل عنه والى الرابع بقوله ولا الخبر بالرفع عطفا على الضمير المستكن [illegible]
الخبر وصح [illegible] العامل [illegible]
ليس المحمولة هي عليها قال ابن الناظم وشذ قول مغلس وما حق الذي يعثو نهارا ويسرق ليلة الا
وقال الاخر وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا ولا حجة في البيتين
على اعمال ما مع نقض النفي لجواز ان يكون نكالا مثنى مرفوعا ونونه محذوفة للضرورة نحو هما
خطتا اما اسار ومنة والمعنى وما حق الذي يعثو نهارا ويسرق ليلة الا نكالا نكالا لان الانكال لعلى
ونكال على السرقة ويجوز ان يكون منجنونا ومعذبا منصوبين نصب المصدر على معنى وما الدهر
الا يدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا او تعذيبا وزاد بعضهم
شرطين اخرين ذكرهما الشيخ جمال الدين ابن عقيل في شرح الالفية ان لا تتكرر فان تكررت
بطل عملها نحو ما ما زيد قائم فلا يجوز النصب واجازه بعضهم وان لا يبدل من خبرها [illegible]
نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به فالجار والمجرور في موضع رفع خبر المبتدا لانه قد ابدل منه
الواقع بعد الا والبدل على نية تكرار العامل فلو كان في محل نصب خبر لما لزم ان يكون ما بعد الا
منصوبا بدلا منه فيلزم عمل ما في الموجب وهو غير جائز واجازه بعضهم وهو مردود
وان فقدت هذه الشروط عملت كليس نحو ما [illegible]
[illegible]
[illegible] اي لكن هو قاصد او بل هو قاصد ولا يجوز النصب لان المعطوف [illegible]
[illegible] وما لا تعمل لا في النكرات [illegible] وفي تسمية الاسم بعدهما معطوفا تسامح لانه [illegible]
كما علمت وكانهم سموه معطوفا نظرا الى انه في اللفظ بعد حرف من شانه العطف واجاز [illegible]

[illegible] معنى النفي فيما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعد بالنصب على معنى بل هو قاعد نقله المص
منه في الاوضح في باب العطف واما المعطوف بغيرهما فيجوز الامران والنصب اجود واقتصر المرادي
على النصب لان شرط الاعمال موجود نحو ما زيد قائما ولا قاعدا وكذا الفاء وما اشبهها وكذا
تعمل عمل ليس لا النافية للوحدة [illegible] من الشروط [illegible]
[illegible] لا رجل في الدار بالتنوين احتمل لا ان تكون نافية للوحدة وان تكون نافية للجنس فتقول
في توكيده على الاول بل رجلان او رجال وعلى الثاني بل امراة والظاهر عند الاطلاق نفي الجنس
واما اذا قلت لا رجل بالبناء على الفتح فهي لنفي الجنس على سبيل التنصيص وستاتي لكن عملها قليل
[illegible] عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه
[illegible] اعملها عمل ليس [illegible]
[illegible] وهو عدم سبق الاسم بان فانه لا يشترط لان ان لا تقع بعدها ويشترط زيادة على
[illegible] لابن جني وابي الشجري [illegible]
[illegible]
[illegible] والحق انه نادر ولا يقاس عليه [illegible]
[illegible]
وزعم الزجاج انه لم يقع خبرها منصوبا وانها لا تعمل الا في الاسم فقط ويرده ما قدمناه [illegible]
[illegible]
[illegible] تعز امر من التعزية وهي التسلية اي تصبر ولا نافية للجنس
عاملة عمل ليس وظن بعضهم ان لا العاملة عمل ليس لا تكون الا لنفي الوحدة وليس كذلك
لما نبه عليه المص في المغني وشيء اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة شيء او لغو متعلق بباقيا خبر لا
وكذا القول فيما بقي والوزر الملجا والواقي الحافظ ومثال حذفه قول سعيد بن مالك جد طرفة
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي والمشهور ان لا تعمل في الشعر وغيره
وخصه في المغني بالشعر وكذا ابن الحاجب صرح بالشذوذ وقال الرضي الظاهر انها لا تعمل عمل
ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبرها منصوبا بخبر ليس وما وهي ونحو لا براح

ولا مستصرخ [illegible] انتهى ويرده ما قدمناه ولات تعمل عمل ليس [illegible] خلافا للاخفش فانه
قال انه لا تعمل [illegible] مرفوع بالابتداء محذوف خبره او منصوب بفعل محذوف وللاخفش قول اخر انها
تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر وهي لا زيدت عليها التاء لتانيث اللفظ كما في ربة وثمت وجوز
الرضي ان تكون التاء للمبالغة في النفي كما في علامة وحركت تخلصا من التقاء الساكنين وفتحت
تخفيفا [illegible] في الاوضح وعليها الجماع من العرب انتهى وذهب بعضهم الى انها اصل ثم اختلف هؤلاء
قولين احدهما انها فعل ماض بمعنى نقص من قوله تعالى لا يلتكم من اعمالكم شيئا فانه يقال لات يليت كما يقال
الت يالت وقد قرئ بهما ثم استعملت للنفي كما ان قل كذلك قاله ابو ذر الخشني والثاني انها ليس بكسر
الياء قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابدلت السين تاء كما في المغني ولا يخفى عليك ان هذا تكلف
والحق ما ذكره الشارح وقد ذكره في المغني ونسبه الى الجمهور وذهب ابن عصفور وابن الطراوة
الى انها كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء زائدة في اول الحين وهو ضعيف جدا وقد رده
الرضي وغيره ولكن لا تعمل الا في الحين [illegible] نص عليه سيبويه [illegible]
[illegible] حيث قال وله شرطان
كون معموليها اسمي زمان وحذف احدهما فلم يخصه بلفظ الحين وكذا ابن مالك في التسهيل [illegible]
[illegible]
[illegible] وقال الزمخشري زيدت التاء على لا وخصت بنفي الاحيان
وهذا موافق لما في الاوضح [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] وهو كذلك [illegible]
[illegible] وقال غيره انه اكثر من عمل لا [illegible]
[illegible]

ما وزر [illegible] كقول بعضهم اي بعض اهل العالية [illegible] ذلك
[illegible] ولا صاحبك وان قائما اي ان انا قائما وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على اضعف
المجانين انشده الكسائي شاهدا على اعمال ان عمل ليس والنوع الثاني من النواسخ ان بالكسر
والتشديد وان بالفتح والتشديد وهما موضوعان للتاكيد اي لتاكيد الحكم [illegible]
[illegible] اي عن الحكم والانكار له ومن ثم اي من اجل انهما يكونان لنفي الشك عن الحكم والانكار له
لا يؤتى بهما اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي في الحكم وبيانه ان المراد بالخالي
من يكون ذهنه عن التصديق بالنسبة الحكمية فيما بين طرفي الجملة الخبرية وعن تصور تلك النسبة
والمتردد من تصور النسبة الحكمية فلم يصدق بشيء من وقوعها او لا وقوعها والمنكر من
صدق بما ينافي مضمون الجملة الملقاة اليه وانما انحصر احوال المخاطب في هذه الثلاثة لانه اما ان يكون
خاليا عن التصديق بالنسبة وعن تصورها معا وهو المسمى بخالي الذهن واما ان يكون خاليا عن
التصديق بها دون تصورها وهو المتردد والسائل وظاهر ان عكسه وهو ان يكون خاليا
عن تصورها دون التصديق بها محال اذ لا يحصل التصديق بدون التصور كما هو مقرر في محله واما
واما اذ لا يكون خاليا عن شيء منهما وح اما ان يكون مصدقا بما ينافي مضمون ما القي اليه وهو
المنكر او مصدقا بمضمونه وهو العالم وبهذا ظهر فساد ما قيل لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو
من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن
وما ذكره من انه لا يؤتى بهما اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه ويؤتى بهما لدفع
الشك والانكار هو الغالب وقد يؤتى بهما للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون
كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل
جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون ومن خصائصها ان الخبر لشان
معها حسنا ليس به وهنا بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق ويصبر الاية وانه من عمل سوءا وانه
لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدا كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون
وان كانت النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان
ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا [illegible] فلو اسقطت ان لم يحسن الحذف فانها لم

كذا افاده الشيخ عبد القاهر قال المولى سعد الدين في المطول وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا شاهد على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل من لفظ التوكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قلت ومن قبيل هذا القصد برباده في اوائل الخطب بعض الكتب

ويفترقان من جهة ان المكسورة لا تغير الجملة بدخولها عليها وان المفتوحة تغيرها في حكم المفرد ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل نحو عجبني انك قائم وقول الشاعر اغرك مني ان حبك قاتلي وانك مهما تامري القلب يفعل والمفعول نحو قوله ولا تخافون انكم اشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطانا في اشتقاق نحو قوله تعالى ذلك بان الله هو الحق ونائبه يعرف لان الفاعل والمفعول والمجرور لا تكون الا مفردة

وظاهر ما في البيت ان ان المكسورة للتوكيد الايجاب والنفي ويشهد له قوله تعالى ان الله لا يظلم الناس شيئا فهي هنا توكيد النفي وهو المراد بقول البيلبي ان زيدا ليس بقائم فيه توكيد له الا انهم لم يذكروا في باب لا النافية اي المبرئة للجنس من الاثبات ما يناقض لا اي كونها للتاكيد في باب الايجاب والنفي وذلك لانهم قالوا جعلت لا على ان لانّ للتوكيد الايجاب ولا للتوكيد النفي والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره وقد يجاب بان ما ذكروه بالنظر الى غالب استعمالها وذلك كاف فيما قصدوه

ولكن بالتشديد وهي موضوعة للاستدراك وهو رفع توهم يتولد اي ينشأ من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء تقول زيد شجاع فيوهم اثبات الشجاعة له اثبات الكرم له لانهما كالمتلازمين اي طبيعة الشجاع الكرم لان مقتضى الشجاعة بذل النفس كما ان مقتضى الكرم بذل المال فلهذا كالمتلازمين فلا يفارق احدهما الاخر فاذا اردت رفع هذا التوهم ناسب ان تقول لكنه بخيل وقس على هذا النفي فاذا قلت ما زيد شجاعا فيوهم نفي الشجاعة لزيد نفي الكرم عنه لما تقدم فاذا اردت دفع هذا التوهم ناسب ان تقول لكنه كريم ولابد ان يتقدمها كلام اما مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكن لكنه متحرك لا يخفى عليك ان هذا يستلزم كون الحركة والسكون متناقضين وهو باطل لان السكون ان كان وجوديا كان بينهما تقابل التضاد وان كان سلب الحركة عما من شانه ان يكون متحركا كان بينهما تقابل العدم والملكة وكان ينبغي له ان يمثل بنحو ما هذا زوج لكنه فرد او ضد له نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلاف له على الاصح نحو ما قام زيد لكن عمرا شارب لان القيام والشرب يجوز اجتماعهما وارتفاعهما كما هو شان المتخالفين وقد اخذه الشارح من التسهيل وشرحه

ويمتنع ان يكون مباينا له بالاتفاق قاله ابو حيان في النكت الحسان وبنيه بقوله على الاصح على ان في الخلاف خلافا فذهب بعضهم الى انه لا يجوز ان يكون ما قبل لكن خلافا لما بعدها وما هو كلام ابي حيان والمعرب ترجيحه ومقتضى كلام المرادي جواز ذلك حيث قال المراد بالتغاير في قولهم ان تقع لكن بين كلامين متغايرين التنافي بوجه لا التضاد الحقيقي هذا واعلم ان التنافي لا يشترط ان يكون لفظا كما مثلنا بل يجوز ان يكون بحسب المعنى ولهذا اجاز الزمخشري فارقني زيد لكن عمرا حاضر وجاءني زيد لكن عمرا غائب لان حاضر في معنى لم يفارقني وهو مناف لفارقني وغائب في معنى لم يجئني وهو مناف لجاءني ولا يجوز قام زيد لكن عمرا لم ياكل لان القيام وعدم الاكل غير متنافيين قال ابو حيان في النكت الحسان وقد تاتي لكن للتوكيد نحو لو جاءني احسنت اليه لكنه لم يجئ فان عدم المجيء مستفاد من لو فيكون قوله لكنه لم يجئ مفيدا للتاكيد لا لمعنى جديد وكان بفتح الهمزة والتشديد للتشبيه وهو الدالة على مشاركة امر لامر في معنى المؤكد عند الجمهور لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتاكيد وليس القول بتركيبها متفقا عليه كما زعم بعضهم بل فيها قول بالبساطة ولو كان خبرها جامدا او مشتقا قال في المغني اطلق الجمهور ان كان للتشبيه وزعم جماعة انها لا تكون للتشبيه الا اذا كان خبرها جامدا فاذا كان وصفا او ظرفا او مجرورا او فعلا فانها في ذلك كله للظن وانما حكموا بذلك ولم يجعلوها للتشبيه لانك اذا قلت كان زيدا قائم لم يصح التشبيه لان خبرها حينئذ نفس اسمها لان زيدا هو نفس القائم وضمير المستتر في قولك كان زيدا قائم هو زيد والشيء لا يشبه بنفسه قال الرضي والاولى ان يقال هي للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما اقام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذلك تقول كانك تمشي وكاني امشي والاصل كاني رجل يمشي وكانك رجل يمشي نحو كان زيدا اسد اصله ان زيدا كالاسد قدمنا الكاف على ان ليدل الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ان لدخول حرف الجر عليها ولا يجوز ان تكون للتشبيه والتاكيد قال الزجاج وابن جني ما بعد الكاف جرها قال ابن جني وهو حرف لا يتعلق بشيء لمفارقة الموضع الذي يتعلق فيه بالاستقرار ولا بد له عامل غيره تمم الكلام بدونه ولا هو زائد لافادته التشبيه وذهب الزجاج الى ان الكاف بمعنى مثل ميتا وخبر محذوف

لا يظهر في المعنى كان زيدا اخوك مثل اخوه وزيدا ياك كاتن وهو تكلف مستغنى عنه وقيل انها بسيطة واستدل عليه بوجوه منها ان البساطة هي الاصل والتركيب طارئ ومنها انها لو كانت مركبة لكانت الكاف حرف جر فيلزم ان تتعلق وليست زائدة وقد عرفت ما فيه ومنها ما يلزم على التركيب من صيرورة الكاف مع ما دخلت عليه جزء كلام فيحتاج الى ما يتصل به تمام الكلام والغرض انه لا احتياج لانضمام ما بعدها كلام تام بنفسه فالا الدماميني لا مانع ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا لانه وضع مستانف لان الاصل عدم التركيب وقد عرفته ويلزم على اي على القول بالبساطة ان تكون لمطلق التشبيه لا للتشبيه المؤكدة كما يدعيه القائل بالتركيب فيها اي كان التشبيه ان كان خلاف الكاف ومثل فان الدال عليهما التشبيه نحو زيد كالاسد ومثل ليد ر او للظن على راي بعضهم نحو كان زيدا كاتب وقد عرفت الحق في ذلك والصحيح لا تكون الا للتشبيه فلا تاتي للظن بل ولا للتقريب ولا التحقيق وما اوهم خلاف التشبيه مؤول اعلم ان الكوفيين والزجاج ذهبوا الى انها للتحقيق وجعلوا منه قول عمر بن ابي ربيعة حين امسى لا يحلى بذي بنية اشتهي ما ليس موجودا اذ لا تشبيه فيه اذ هو ذو بنية يشتهي ما ليس موجودا ورد بان التشبيه فيه بين باد فتامل وذلك لانه لما يئس من ان تجمعه مع اشتهائه كلامها واذ كانت موجودة كما يوئس من الوصول الى ما هو معدوم صار كانه اشتهى ما لا وجود له وقول الاخر فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام وهو امام من باب تجاهل العارف كقوله ايا شجر الخابور ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف لانه يعلم ان هشاما مات وفيه بحث وان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون على ظهرها فالمعنى انه كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه كالغيث لها وانه يجتمع ان هشاما قد خلف من يسد مسده فكانه لم يمت وذهب الكوفيون الى انها تاتي للتقريب وحملوا عليه كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج آت وكانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل قال الرضي في هذا الاولى ان نقول بقاء كان على معنى التشبيه ولا نحكم بزيادة شيء فنقول التقدير كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اي كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة الا انه قولهم كانك بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك والواو لا تدخل الحال اذا كانت جارية على صاحبها

وقس على ما ذكرنا ما لم نذكر وليت وهي موضوعة للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه وهو الممتنع سواء كان ممتنعا لنفسه او لغيره نحو قوله الا ليت الشباب يعود يوما تمامه فاخبره بما فعل المشيب فان عود الشباب مستحيل عادة لكن من شان الانسان ان يطلب ما لا يكون غالبا لنفسه وتعبيرا لما او ما فيه عسر نحو قول الفقير الذي لا يملك شيئا ليت لي مالا فاحج منه بالنصب في جواب التمني فان حصول المال ممكن لكن فيه عسر وتعلق التمني بالمستحيل كثير وبالممكن قليل كذا ذكره المعنى في المغني فلا يكون في الواجب فلا يقال ليت غدا يجيء ويجيء في التمني ما كان متعلقه وهما التمني مما لا يكون الا توقع وطماعية في وقوعه والا اي وان كان لك توقع وطماعية في وقوعه صار ترجيا فالتمني الممكن والترجي يفرق بينهما بهذا الوجه وقد اشير اليه في كتب المعاني ولعل وهي موضوعة للترجي وهو توقع المحبوب المستقرب حصوله نحو لعل الله يرحمنا او للاشفاق وهو توقع المكروه نحو لعل العدو يقدم ولا يستعمل الا في الشيء الممكن فلا يقال لعل الشباب يعود لانه فاتني فانه يكون به وقد امتنع ما فوقها وقوله لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاستعمل لعل في غير الممكن فلا يصح لانها لا تكون الا في الممكن فاجاب بقوله لجهل منه او افك قاله في المغني اي لبعده على فرعونه مع علمه بانه غير ممكن وتوصير بدل الترجي والاشفاق بالتوقع كان اخصر كما لعل في المغني لكنه فسره بهما وللتعليل على راي الكسائي والاخفش وجماعة وجعلوا منه قوله تعالى فقولا له قولا لينا لعله يتذكر او يخشى اي لكي يتذكر وهذا نحو عند الجمهور للترجي مصروفا للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما وترد للاستفهام عند بعض الكوفيين كقوله تعالى وما يدريك لعله يزكى وقوله صلى الله عليه وسلم لبعض اصحابه وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا اعجلناك والاية ضد المانع حمولة على الترجي قال صاحب الكشاف واي شيء يجعلك داريا بحال هذا الاعمى لعله يزكى اي يتطهر بما يلقن به من الشرايع انتهى وبعضهم ان يدريك ليس متعلقا بما بعد لعل حتى علق عنه لانه جعل معموله بحال هذا الاعمى ولم يحصل كون لعل بمعنى اداة الاستفهام والحديث مع الاشفاق فيه بعد لا يخفى وعقيل بالتصغير قبيلة معينة ولغتهم معتبرة تجرها المنه فلا يكون الجر بها شاذا ولا على سبيل الحكاية وهم في لامها الاولى الاثبات والحذف والثانية الفتح والكسر وذكر في القاموس لها اثني وعشر لغة وهي حينئذ كانت جارة غير عاملة عملان كما في المغني

لانه قال واعلم ان بحرف ولعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائدة نحو بحسبك درهم
بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وكلامه في الاوضح يشعر بخلافه فانه قال فيه وعقيل يجرون
اسمها لدلالة على انه في محل نصب بها والظاهر ان مراده ما هو واقع موقع اسمها فتبين هذه الحروف
المتقدمة لو قال الاحرف كما في التسهيل لكان اولى لان الموضع موضع قلة الا انه قال هو من باب
وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة وهو ثابت كقوله تعالى ثلاثة قروء وباعتبار ما عرض لها
من القلة والتغيير المبتدا اتفاقا بعد دخولها عليه وتبقى اسما لهن وترفع الخبر اي تعمل المبتدا و[illegible]
خبرا لهن لكن بشرط فاسمهن ما تقدم في اسم كان واخواتها من انه لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا
انشائية وان لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كان لزومه
الابتدائية بنفسه او بمصحوب لفظي ومعنوي ونسبة الرفع الى هذه الاحرف هو مذهب البصريين
واما الكوفيون فذهبوا الى ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها لانها لم تعمل فيه كانت
عليه ولهذا لا يجوز ان قائم زيدا ولو كانت عاملة لجاز وهذا ضعيف والاصح الاول لان هذه
الاحرف شبهها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدا والخبر والاستغناء بهما فعملت
عملها معكوسا ليكون لهن معمول مقدم ومعمول مؤخر تنبيها على الفرعية ولان معانيها في
اعلا يتحقق حصولها الا في الاخبار فكانت كالعمد والاسماء كالفضلات فاعطيا اعرابيهما
كما قيل في تقرير العلة اي علة عملهن هذا العمل والقائل ابن مالك في التسهيل وهي اي هذه العلة
في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها على مرفوعها وقد يجاب بان العلل المذكورة في هذا العلم انما هي
تذكر على وجه المناسبة فلا يلزم اطرادها وبني على هذا الخلاف وهو ان الخبر هل هو مرفوع بها او
على ما كانت عليه خلاف في جواز العطف بالرفع على اسم ان قبل استكمال الخبر فمن ذهب الى رفعها منع
العطف لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد ومن منع اجاز العطف لان الابتداء فاذا قلت ان زيدا
وعمرو قائمان فعمرو معطوف على محل ان واسمها فيكون مرفوعا بالابتداء وزيدا منصوب بان
وقائمان خبر عنهما فقد توارد عليه عاملان الابتداء على ما هو الحق في رافع الخبر وان وتوارد
عاملين على معمول واحد باطل لان عوامل النحو وان لم تكن عللا حقيقية لكنها ملحقة بها فكما لا
اجتماع علتين تامتين على معلول شخصي لا يجوز اجتماع عاملين كذلك هذا اذا قلنا ان الخبر مرفوع

الاول واما اذا قلنا انه مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخولها فليس هناك الا عامل واحد هو الابتداء
فلذا البصريون منعوا من ذلك وجوزه الكسائي مطلقا وفصل الفراء فقال ان خفي اعراب الاسم
لكونه مبنيا نحو ان هذا وزيد قائمان او لكونه معربا مقدر الاعراب نحو ان الفتى وزيد قائمان
فلانه لا ينكر بحسب الظاهر كما ينكر مع ظهور الاعراب في المعطوف وذلك لان بحيث واحدا
ومختلفين ظاهرا في الاعراب مستبعد ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ووقع في الكافية في هذا الموضع
غلط من وجهين فانه قال ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي لا والذي مذهب الكسائي
الجواز مطلقا كما قدمنا الثاني ان التفصيل مشهور عن الفراء لا عن المبرد كما في كتاب ابن مالك والناظم
وشرطه وهو عجيب وما اقتضاه كلامه من [illegible]
[illegible]
[illegible] وقول امرئ القيس ولكنما اسعى لمجد مؤثل تمامه وقد يدرك المجد المؤثل امثالي المؤثل المؤصل
والشاهد في لكن حيث بطل عملها لاقترانها بالكافة وقول الفرزدق فاعد نظرا يا عبد قيس
لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا وبعضهم رواه فانما ولا شاهد فيه لعل بطل العمل جواب
ان الشرطية وجوبا لزوال اختصاصهن بالاسماء وتهيئتهن ما بعده كافة لكن لها اي الحرف الذي
[illegible] من العمل الجار يتعلق بالكف وهو مصدر مضاف لمفعوله وفاعله محذوف اي لكفها الحرف
الذي اقترنت بها ولا يستثنى من ذلك الا ليت فيجوز حينئذ اعمالها اذا اقترنت بها ما الاعمال والاهمال وهو
[illegible] اختصاصها بالاسماء مع ما في الاخير اشارة الى ما رواه الكسائي والاخفش من نحو
ليتما زيدا قائم بنصب زيدا والى ما ذهب اليه ابن السراج والزجاجي والزمخشري من جواز كانما زيدا
قائم قياسا على ما سمع من ليتما زيدا قائم اذ لا فارق والحاصل لا يستثنى من هذا الحكم الا ليت لبقاء اختصاصها
بالاسماء كاملة والاعمال يحكم على اخواتها وقد روي باعمالها البيت من قصيدة النابغة المشهورة التي
[illegible] بالادربة باعليا فالسند اقوت وطال عليها سالف الامد يمدح بها النعمان ابن المنذر وسمي النابغة
لانه لم يقل شعرا حتى صار رجلا وساد قومه فلم يفجأهم الا وقد نبغ عليهم بالشعر وقيل سمي بذلك
لبيت قاله وهو وحلت في بني القين بن جسر فقد نبغت لنا منهم شؤون قالت الا ليتما هذا الحمام
[illegible] ونصفه فقد قال ابن مالك في شرح الكافية ونصبه قيس وما اقتضاه كلامه من

وجوب الاهمال فيما عدا ليت [illegible] الاصح وقيل بجواز ذلك في الكل اي بجواز الاعمال في كل
الاحرف المقترنة بما الكافة وهو ظاهر الالفية حيث قال ووصل ما بذي الحروف مبطل اعمالها وقد
يبقى العمل فانه اطلق في قوله وقد يبقى العمل فيكون من اتفاق لابن السراج والزجاجي في جواز الاعمال
في الكل وقيل بوجوب الاعمال في ليت كما نقله المرادي عن بعض النحويين قال وهذا يبطل قوله في شرح
التسهيل بجواز اعمالها واهمالها باجماع واقول يجوز ان يكون اراد اجماع من يعتد به او اجماع
وان كان في هذا اخذ ونحو [illegible] انما اقول [illegible] فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكنما يقضى فسوف يكون في المتصلة يكون اسم موصول اسم لكن وجملة يقضي صلته وجملة فسوف
يكون خبرها ومثلها اي ومثل الاسمية في عدم الكف ما المصدرية وان كانت كذلك فلا وجد له
في تاويل مصدر اسم ان وحسن خبرها ويحتملهما اي الاسمية والمصدرية قوله تعالى انما صنعوا
كيد ساحر التقدير ان الذي صنعوه كيد ساحر على الاول ويحتاج الى تقدير ضمير يعود الى الموصول او
ان صنعهم كيد ساحر على الثاني وليس الاولى ان تكون ما كافة لان ذلك يوجب نصب كيد لان التقدير
ح ما صنعوا الا كيد ساحر ولم يقرأ بنصبه ووقع في الشرح وفي بعض النسخ لاوضح الاشتهاد
[illegible] لما عرفت من انها موصولة [illegible]
[illegible] اي الا انه [illegible]
فان الاعمال فيها كثير [illegible]
سيبويه حدثنا من نثق به انه سمع من العرب من يقول ان عمرا لمنطلق وقد قرئ بهما قوله تعالى
[illegible] قراها الحرميان بتخفيفهما ولما فان مخففة من الثقيلة وكلا اسمها
واللام في لما لام الابتداء الداخلة على خبر ان وما موصولة بمعنى الذين وليوفينهم جواب لقسم
اي والله ليوفينهم وجملة القسم وجوابه صلة لما ويجوز ان تكون ما نكرة موصوفة وقرأ
وحمزة وحفص بتشديدهما ولما قاما تشديدان ونصب كلا فواضح واما تشديد لما فاشكل
حتى قال الكسائي لا ادري وجهها واختلف في تخريجها على ثمانية اوجه كل منها بعيد وشدد
ابو بكر بتخفيف ان ونصب كلا وتشديد لما وتخريجها مفهوم من تخريج القراءتين قبلها [illegible]
[illegible]

والثاني كونه ناسخا لقيد لما ازالوا اختصاصها بالمبتدا والخبر وادخلوها على الجملة والفعل
اوجبوا كون الفعل ناسخا لئلا تخرج عن اصل وضعها بالكلية لتكون داخلة على ما هو داخل على
المبتدا والخبر فكانها داخلة عليهما او كان دخولها على الماضي اكثر لانه اقل حروفا من المضارع ومن
غير الكثير قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد وهنا من قوله ووقوع
[illegible] بعدها نادر ووقوع المضارع الغير الناسخ نادر كقوله ان يزينك لنفسك وان يشينك
لهيه وعند الكوفيين والاخفش ووافقهم ابن مالك في التسهيل انه يقاس على هذا وقد عرفت انه
قليل لا يقاس عليه وان ان اهملت لزم الخبر [illegible] فاعل لزم كما ان الخبر مفعوله ذهب قوم الى ان هذه اللام هي
التي تدخل في خبر ان المشددة للتاكيد لا انها لما كانت مشددة لم تلزم اللام وان خففت لزمت
اللام لانها صارت للتاكيد والفرق بينها وبين ان النافية وذهب قوم الى ان هذه ليست تلك لام ابتداء
تلك الفعل من تعمل فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها كقولك علم ان زيد منطلق وهذه قد تعمل ونت الافعال
لما بعدها فيه نحو وان كنا عن دراستهم لغافلين وذهب الكوفيون الى ان ان في جميع ذلك
بمعنى النافية واللام بمعنى الا وهو فاسد وان ساعده المعنى اذ لم يعهد كون اللام بمعنى الا ولو
جاز ذلك لجاز قام القوم لزيدا اي الا زيدا وذلك لا يجوز بالاتفاق في الغالب كما سياتي بعد ان وقد
اللام تجب بعدها غالب واحترز به عما تدل فيه قرينة على انها المخففة دون النافية كقوله انا ابن
اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن فانه يمدح قومه فالمقام مقام الاثبات لا النفي
فجوز تركها كما وقع فيه [illegible] ملاة لزوم اللام مع الاهمال وهي لا تقع بعد النافية
[illegible]
[illegible] فانه لم يسمع من العرب ما قام زيد
لكن لقائم بالنصب وحكى [illegible]
[illegible] ما قاله ابن مالك في شرح الكافية
وبان كونها في شبهها بالفعل من ان المكسورة انما لولها المصدر والذي هو مدلول الفعل فوجب
[illegible] وكونه [illegible] قال وتخفف
المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا وشذ اعمالها في غيره وانما اشترط الجمهور

ان يكون ضمير شان لانها قد اثرت في المعنى تغييره من الجملة الى المفرد فاوجبوا تغييرها في اللفظ [illegible]
فلم يوجب ذلك [illegible] قال في التسهيل ولا يلزم كون الخبر الملفوظ به غير شان خلافا
لبعضهم انتهى وقد روى سيبويه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك قد [illegible] وهو ظاهر [illegible]
[illegible] وهذا مذهب قوي وما ذكره المص هنا تبعا لابن الحاجب [illegible]
[illegible]
الاسم واما اشتراط ذلك اذا لم يذكر الاسم لما ذكر واما اذا ذكر فيجوز كونه مفردا ولذلك قال
[illegible] من حذف اسمها ومن كون خبرها جملة كقوله وهو الشعر [illegible]
عمرة بنت العجلان ابن عامر كما قال ابو عمرو ابن العلاء ترثي اخاها عمرا ذا الكلب وقيل اسمها جنوب
[illegible] الربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة
الشهور شهران بعد صفر وربيع الازمنة ربيعان اولهما ما ياتي فيه النور والكماة والثاني
فيه الثمار والمراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلاء والمطر والمربع اما بفتح الميم اي محل الخصب
للكلاء اي خصيب واما بضمها اي جعل اسما للمطر يقال امرع الوادي وامرعه المطر والثمال بكسر
المثلثة الغياث ورواه في منتهى الطلب بانك كنت الربيع المغيث ولا شاهد فيه والشاهد في البيت
في موضعين لكن الاول الضرورة فيه من جهتين والثاني من جهة واحدة [illegible]
[illegible] متعلق بقوله مفصولة واما اشتراط ذلك لتحصل الفرق
بينها وبين المصدرية نحو [illegible] سواء كان السين او سوف [illegible]
[illegible] جملة فعل المرء [illegible]
واطمع وما قام مقام مفعوليها بمنزلة التعليل لما قبلها والشاهد فيه ظاهر [illegible]
[illegible] في قراءة الرفع فيكون لا فاصلة اشكال لانها لا تتعين ان تكون ان المخففة لانها تاتي
الناصبة للمضارع فلا يعلم من وجودها الفرق بينهما وبين الفعل بشيء مما ذكر المص الا ان يقال
يوتى بها لتعيين كون ان مخففة من الثقيلة يلزمها ان تكون نافية ولا كذلك التي تنصب
المضارع وح يحصل الفرق بينهما كما قال جيد المص في حاشية واقول ما قاله من عموم الوقاية
بعد ان المصدرية لا يدفع الاشكال فانها اذا كانت نافية لا يحصل الفرق بينها وبين ان المخففة

[illegible]
قال المص في الاوضح وقول ابن الناظم ان الفصل بها قليل وهم على ابيه انتهى وكانه وقعت له النسخة التي فيها ولو
قليلا فوقعت من جهلها والالفاظ التي قاله ابن الناظم في غالب النسخ واكثر النحويين لم يذكروا الفصل
بين المخففة والفعل بلو [illegible] الفعل المتصرف بعد ان المخففة [illegible]
[illegible] تمامه قبل ان يسالوا اعظم سول وقع الفعل المتصرف فيه بعد ان من غير فاصل
والقياس علو ان سيبويه ملوما وسول بمعنى مسئول كقوله تعالى لقد اوتيت سولك يا موسى [illegible]
[illegible] اي تقييده [illegible] والظاهر
التعميم كما في التسهيل وقد يفصل باداة شرط نحو قوله تعالى ان اذا سمعتم ايات الله او برب كقوله
بقتان بيامر خيل حانا امين وخوان بخ الامينا [illegible]
[illegible] مثال الاول نحو [illegible]
[illegible] ومثال الثاني [illegible]
[illegible] لان الفعل الجامد كالاسم والاسم غير محتاج الى الفاصل فكذا ما اشبهه ومثال الثاني
[illegible] لان فعل الدعاء كالجامد في عدم التصرف قاله الشارح
ومثله قوله تعالى ان بورك من في النار ومن حولها واشار بقوله في قراءة بعضهم الى قراءة
[illegible] بصيغة المصدر [illegible] وذهب بعضهم
لجواز الغاها وهذا اولى لان الحاقها بان المكسورة المهموزة اولى من الحاقها بان المفتوحة لان
شانهما لا يحصول الفائدة بكل منهما مع مدخوله ولا كذلك ان لانها مع معموليها بمنزلة
[illegible] وان الغالب عليها الاهمال فكان كذلك [illegible] فالفصل [illegible]
[illegible] بل يجوز ان يكون مفردا [illegible]
[illegible] وهو باعث بالبكاء
[illegible] قالته ابن مريم التصغير اليشكرية قاله النحاس وقال السيرافي ارقم ابن علباء
[illegible] صاحب المنقذ هو علباء ابن ارقم اليشكري [illegible]
[illegible] ليكون اسمها مذكورا واما رواية رفعها فاسمها محذوف

ولا شاهد فيه من هذه الجهة كما لا شاهد فيه مطلقا على رواية الجر وقد تقدم ذكر [illegible]
[illegible]
[illegible] لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب [illegible] فوقع الفصل بينهما بقد والمضارع
نادها او اصطلاء من الاصطلاء لنار تدفا بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه والم من
الالمام وهو النزول يقال الم به امر اي نزل به [illegible]
[illegible] لجملة تشبيه حقان خبر كان واسمها محذوف
[illegible] فيكون اسمها وخبرها مضمرين وروايه سيبويه ووجه مشرق
اللون وتشبيه الشديين بالحقين من جهة الاستدارة وتحتاج رواية سيبويه الى تقدير مضاف
اي وثدياصاحبه [illegible]
[illegible]
[illegible] وقد عرفت الحال في كان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] اذ لو وقع الخبر في موقعه عاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة وذلك
لا يجوز [illegible]
[illegible] نحو ان في الدار زيدا قائم وان عندك زيدا مقيم [illegible]
[illegible] سواء كان ظرفا ام لا نحو ان زيدا طعامك اكل [illegible]
[illegible] اي سواء كان الاسم معرفة او نكرة [illegible] وهو الصحيح واشترط
الكوفيون كون الاسم نكرة ومن حذفه والاسم نكرة قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر
اذ مضوا مهلا والمعنى ان لنا حلولا في الدار وان لنا ارتحالا عنها ومن حذفه وهو معرفة [illegible]
ان بنيها من قريش تفضلوا على الناس او ان الاكارم نهشلا اي تفضلوا [illegible] حذفه [illegible]

[illegible] نحو ما حكاه سيبويه انك ما وخيرا اي انك مع خير وما زائدة والخبر محذوف
[illegible] كقوله انا اختيارك ما تبغيه ذا ثقة بالله مستظهرا بالحزم والجلد فحذف الخبر وجوبا كما
في ضربي زيدا قائما [illegible] نحو ان زيدا سيراسير [illegible]
نحو ليت شعري كان كذا [illegible]
[illegible] والسخاوي في شرح المفصل [illegible] وقد وقع حذفه وهو ضمير
شان في غير الشعر في قوله بعضهم ان بك زيد ماخوذ اي انه حكاه عن الخليل ووقع حذفه في غيره ايضا
وليس بضمير شان على ما حكى الاخفش ان بك ماخوذ اخواك اي انك بك ماخوذ اخواك ومثله في
الشعر قول الشاعر فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر اي ولكنك زنجي [illegible]
[illegible] اي بقيد الغلبة احترازا عما حكاه الاخفش [illegible]
[illegible]
[illegible] وهي وجوب الكسر [illegible]
[illegible] اقسام [illegible] وتكسر اي يستدام كسرها وتبقى على ما كانت عليه [illegible]
[illegible] مثال الاول [illegible] ومثال الثاني [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الذي وقع هنا من كونه
لا يكون الا جملة فتكون ان مكسورة [illegible]
[illegible]
[illegible] على توولها بمصدر ومعمول لفعل القسم باسقاط الخافض اي على ان لان الفتح متوقف على كون الحل
مما فيه المصدر عن ان وصلتها وجواب القسم ليس كذلك قال في شرح التسهيل فان ورد الفتح
في جواب القسم حكم بشذوذه وحمل على ارادة على [illegible]
[illegible] نحو قلت كلاما وقصيدة ونحو
ذلك [illegible] وجب كسرها في نحو قوله تعالى [illegible]

وقوله تعالى فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون فالجملتان بعد القول مستانفتان والمقول محذوف
نحو انه شاعر او مجنون قال السجاوندي في جمال القرا الوقف على قولهم في الايتين واجب قال المعرب في المغني
والصواب انه ليس في القرآن وقف واجب ووجب فتحها في موضع المصدر لا اتك صالح اي لانك صالح
فانها لا تحتمل التعليل ونحو اتقول انك زيدا فاضل فان القول تضمن معنى الظن وقيل اللام الابتدائية المعلقة
تحوبل عن العمل نحو والله يعلم انك لرسوله لوجود اللام لو فتحت لزم تسلط العامل عليها ولان
لام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده ومعه اللام وان تاخرت
لفظا ولذلك تاكيد في صدر الجملة وبينها التقديم على انه وتكررت بينهما لما وقعت
في اول جملة الخبر بها عن اسم عين كقوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى
والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم فجملة ان الله يفصل بينهم خبر عن اسم عين وقوله وان
ولا كفران لله ثما او اخريها لا قوام كل جيل واحترز بقوله اسم عين عما وقعت خبرا عن اسم معنى فانها
تفتح نحو علمي انك منطلق واعتقادي انك فاضل وفي اول الصلة نحو جاء الذي انه كريم واحترز باول
الصلة عن نحو جاء الذي في ظني انه كريم فانها تفتح والصفة نحو جاء رجل انه فاضل وجملة الحالية
نحو جاء زيد انه مسرع فلو فتحت فانها جملة الصفة او الحال فتحت كما علمت في الصلة والمضاف
ما يختص بالجمل كاذ وحيث اذ لو فتحت بعدهما لزم اضافتهما الى المفردات وهو غير جائز وذهب
الكسائي الى جواز اضافة حيث الى المفرد واحتج له بقول الشاعر ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم
ببيض المواضي حيث لي العمائم وقاس عليه على مذهبه يجوز فتح ان بعد حيث قال المرادي وقد
اولع عوام الفقهاء بالفتح بعدها وقد عرفت انه يجوز على مذهب الكسائي وقضية كلام ابن الحاجب
في كافيته وجوب الفتح بعد ما يختص بالجمل فانه قال وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتداء ومضافا اليها
ومقتضاه ما ذكر ويظهر من المحقق الجامي تخصيص العبارة بما لا يكون المضاف فيه مختصا بالجملة
اذ قد علم في باب الظروف المبنية اختصاص اضافتها الى الجمل فلم يقيدها هنا اعتمادا على ما سلف
قال بعض المحققين والاوجه جواز الوجهين حيث تكسر اعتبارا بكونها للمضاف اليه جملة وتفتح
باعتبار كونها في معنى المصدر ولزوم اضافتها الى الجملة لا يقتضي وجوب الكسر لان الاصل في
المضاف اليه ان يكون مفردا وامتناع اضافتها الى المفرد انما هو في اللفظ لا في المعنى على ان يكون

ما مر انما هو فيه وعن ثم قال المرادي وخرج الفتح على مذهب الكسائي وقد قدمنا ما فيه كفاية وقيل
ذلك يعني يجوز فيها اي الفتح والكسر ايضا على قول بعض العلماء السابق وهو كلام مرجيه
ونوه مجوز فيها في الحالة ثم خصها بالحال هنا ثم يذكر فيها المواضع التي تفتح فيها همزة
ان فتح ويجوز اذا وقعت فعلا نحو اولم يكفهم انا انزلنا اولى الكتاب قل اوحي الى انه استمع وهو
محكية بالقول نحو ولا تخافون انكم اشركتم بخلاف قولي انه فاضل فانها بالكسر لا غير ومثله
نحو ومن اياته انك ترى الارض وخبرا عن اسم معنى نحو اعتقادي انك فاضل غير قول ولا صادق عليه
خبرها مثال ما كان الخبر صادقا عليه اعتقادي انه حق اي معتقدي حقيقة ومثال ما لم يكن صادقا
عليه اعتقادي انك فاضل اي معتقدي فضلك ومجرورة بحرف نحو ذلك بان الله هو الحق وبالاضافة
الحل نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون وتابعة لشيء من ذلك اما بان تكون معطوفة كقوله تعالى اذكروا
نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم على العالمين او مبدلة من شيء من ذلك نحو واذ يعدكم الله احدى
الطائفتين انها لكم ويكسر ويفتح يعني ويجوز الوجهان اذا وقعت بعد اذا الفجائية كقول الشاعر وكنت
ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فالكسر على معنى اذا هو عبد القفا والفتح على معنى
فاذا العبودية اي حاصلة او فاء الجزاء نحو من ياتني فاني اكرمه بالكسر على انها وما بعدها جواب الشرط
والفتح على انها في تاويل مصدر مرفوع على انه مبتدا محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدا والاصل الكسر
لان الفتح محوج الى تقدير واما بالتخفيف نحو اما انك قائم فان فتحتها كانت اما بمعنى حقا وهي تفتح بعدها
كقول الشاعر احقا ان جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق وان كسرتها فاما حرف استفتاح مثل
الا او لا جرم وهو فعل ماض عند سيبويه والخليل قال سيبويه معنى جرم حق واستشهد بقوله ولقد
طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا برفع فزارة وان يغضبوا بدل اشتمال عن فزارة
بعدها وقال الفرا لا جرم في الاصل كانت بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى عن العرب والفعل
والفعل يشتركان في المصادر كالرشد والرشد والجرم القطع اي لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى
لا قطع فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم التاكيد الذي فيها فلذلك تجاب بما يجاب
به القسم فيقال لا جرم لاتينك ولا جرم انك قائم فمن فتح فلنظر الى ان الاصل لا جرم لا بد كما تقول
لا بد ان تفعل كذا اي من ان تفعل كذا ومن كسر فلمعنى القسم العارض في لا جرم او واو مسبوقة بمفرد

> ٧
> فانها في الاول معطوفة على المفعول وهو نعمتي والمعنى اذكروا نعمتي وتفضيلي وفي الثاني بدل منه وهو احدى بدل اشتمال والتقدير احدى الطائفتين كونها لكم

صالح للعطف عليه نحو قوله ان لك الا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمؤ فيها ولا تضحى قرا نافع
وابو بكر بالكسر اما على الاستيناف او العطف على جملة ان الاولى والباقون بالفتح بالعطف على ان لا
تجوع او وقعت في موضع التعليل نحو قوله تعالى انا كنا ندعوه انه هو البر الرحيم قرا نافع والكسائي
بالفتح على تقدير لام العلة والباقون بالكسر على انه تعليل مستانف مثل وصل عليهم ان صلوتك
سكن لهم او بعد مبتدا هو قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد كقولهم اول قولي اني احمد الله
بالفتح على معنى اول قولي حمد الله واني احمد الله بالكسر على الاخبار بالجملة لقصد الحكاية كانك قلت
اول قولي هذا اللفظ وقيل الكسر على ان الجملة حكاية القول والخبر محذوف تقديره اول قولي هذا
اللفظ ثابت قال البدر بن مالك وليس بمرضي لاستلزامه ما لا سبيل الى جوازه وهو الاخبار بما لا
فائدة فيه واما كون اول صلة دخولها في الكلام فكون وجه لان الذي لا بد الذي هو اول قولي اني
احمد الله حقيقة هو الهمزة من اني فان لم يكن اول صلة لزم الاخبار عن الهمزة من اني بانها ثابتة
ولا فائدة فيه وان كان صلة لزم زيادة الاسم وكلا الامرين غير جائز وهذا الذي ذكره ابن الحاجب
وتقريره ان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون ثلاثه بالكلام اول ووسط واخر ولكن
الاول باعتبار كلماته الثلاث لفظة لفظة اني وباعتبار الحروف لفظة همزة اني فيكون المعنى
انا صرحنا لفظي باني او همزة اني ثابت وهو خلف من الكلام غير مقصود للمتكلم وقد بسط في الاصل
الكلام على هذه الامور ويجوز ايضا الوجهان فيها اذا وقعت بعد حتى فان كانت حرف ابتداء
وجب الكسر وان كانت عاطفة للمفرد او جارة وجب الفتح وكذلك اذا وقعت بعد اي احمد الله فالكسر
على معنى صلى لساني هذا اللفظ والفتح على معنى اي شيء كان من الاعمال حمد الله وزاد المعرب في الجامع انه
تقع بعد القول العامل عمل الظن نحو اتقول ان زيدا قائم فالفتح نظرا الى تضمن معنى الظن والكسر
نظرا الى الاصل ولا يعارض هذا ما تقدم من وجوب الفتح فيه لان ذلك انما لو لوحظ المعنى العارض
فقط وزاد بعضهم انها تقع بعد مذ ومنذ نحو ما رايته مذ او منذ انك غائب فالكسر على انهما
ظرفان والفتح على انهما حرفا جر والحاصل انها تكسر في ثمانية مواضع وتفتح في ثمانية ويجوز فيها
الوجهان في عشرة وتدخل لام الابتدائية هي لام الابتدائية لمزيد المبالغة في التاكيد على ما على انه
او شيء بها على ان ما موصولة او نكرة موصوفة خبر من خبر ان المكسورة وان تقدم معموله

نحو الى كونه اعلى والله وان زيدا لابوه قائم فلو تقدم الخبر امتنع دخول اللام عليه نحو ان في الدار لزيدا
كما لو كان الخبر مع تاخره منفيا فانه يمتنع دخول اللام عليه نحو ان زيدا ما يقوم او ماضيا متصرفا
خاليا من قد نحو ان زيدا لقام فانه لا يجوز فلو كان مضارعا نحو ان زيدا ليقوم او ماضيا جامدا نحو
ان زيدا لنعم الرجل جاز او قرن الماضي المتصرف بقد نحو ان زيدا قد قام فانه وهذه اللام هي الداخلة
على المبتدا وانما اخرت مع الخبر كراهة اجتماع حرفي تاكيد وتسمى اللام المزحلقة بالقاف والفاء
وزحلقت دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها او من اسمها من خبرها معطوف على قوله من خبر
ان يعني ان اللام تدخل على ما تاخر من اسم ان عن خبرها ان في ذلك لعبرة ولا يكون الخبر هنا الا ظرفا
او جارا ومجرورا او من معمول خبرها معطوف على قوله عن خبرها نحو ان زيدا لفي راغب وصاية
مقتضيه تقتضي ان تاخر الاسم شرط في دخول اللام عليه وليس كذلك انما الاسم في هذا المثال قد دخل
عليه اللام وهو لم يتاخر عن الخبر بل لشرط ان لا يلي ان لئلا يجمع بين حرفي تاكيد كما مثلنا او ما توسط
بين الخبر والاسم او بين الاسم وبعض من معمول الخبر نحو ان زيدا لطعامك اكل مثال الاسم المتوسط
بين الخبر والاسم وان في الدار لعندك زيدا جالس مثال المتوسط بين الاسم وخبر الخبر فلو اخر
عن الخبر امتنع دخولها عليه نحو ان زيدا اكل لطعامك كما يمتنع لو كان مع توسطه اي المعمول حالا
وما ذكره مبني على ما ذهب اليه ابو حيان قال لانه لم يسمع دخولها على المفعول به ولا الحال فينبغي
التوقف ولا يصح قياسهما على الظرف والمجرور والمتوسع فيهما قال وكذلك ينبغي ان يتوقف في دخولها
على المصدر والمفعول له ولا يقدم عليه الا بسماع قال والمنع في المفعول به جزم صاحب البسيط
وحكى الخلاف في الحال من غير ترجيح ونص الزجاج وابن ولاد على المنع في الحال والجواز في المفعول به
وصرح ابن مالك بان المعمول يشمل الظرف والمجرور والمفعول به والحال او للخبر غير صالح اللام نحو
ان زيدا في الدار قام فلا يجوز دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر خلافا للاخفش وظاهر كلامه
دخولها عليه اي دخول اللام على المعمول وان صحت الخبر ايضا فيقال ان زيدا لطعامك لاكل فان مقتضى
كلامه جواز دخولها على المعمول المتوسط سواء صحبت الخبر ام لا وهو ما صححه ابن مالك وابو حيان
حكى الكسائي والفرا من كلام العرب اني لبحمد الله لصالح وصح عند بعضهم المنع لان اللام فيها انما هي
تاكيد لم يعد الا مع ما دخل عليه نحو ان زيدا ان زيدا قائم ومع ضميره نحو ان زيدا انه قائم ولا بما

> ٧
> عن الخبر

مع غيره الا في ضرورة كقول الشاعر فلا والله لا يلفى لمابي ولا للمابهم ابدا دوا والزجاج المنع ويجوز
ان يكون ذلك او في كلام المعرى لتخ الجمع فتأمل وقضية كلامه بعضهم ان توسط المعمول بين الاسم والخبر
شرط لدخول اللام عليه وليس كذلك بل الشرط ان يتصل المعمول حيث كما امثلنا وقد تقدم ما يشا
كله وما توسط من ضمير الفصل نحو ان هذا لهو القصص الحق سمي بالكون فاصلا بين الخبر والتابع
او لانه فصل بين المبتدا والخبر والكوفيون يسمونه عمادا لانه يعتمد عليه في فائدة المعنى او لانه حافظ
لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط والصحيح انه اسم وزعم
بعضهم انه حرف والصحيح ايضا انه لا محل له من الاعراب وذهب بعضهم الى ان له محلا باعتبار ما قبله
وذهب اخرون الى ان له محلا باعتبار ما بعده ومن في قوله من ضمير ان للبيان لما في قوله من حيز الخبر
لما في قوله على ما تاخر هي متعلقة بمحذوف حال الاعلى الاول او حالا او صفة على الثاني هنا تنبيه لا تدخل
اللام في غير ما ذكر وسمع دخولها في مواضع لكن وخرجت على زيادة لها نحو قول الشاعر ام الحليس
لعجوز شهربه تمامه ترضى من اللحم بعظم الرقبة والشهربه العجوز الكبيرة وقول بعض العرب ولكني
من حبها لعميد والكوفيون اجازوا اللام بعد لكن واحتجوا بهذا ولا حجة فيه لشذوذه وامكان
حمله على الزيادة وكذا في شرح التسهيل لابن عقيل قال ابو عبد الله والحسن ماريد نوقه في ان
الخلافة بعدهم لذميمة خوطلا تيف طرف لما الحشر والشاهد في قوله لذميمة وفي قوله لما الحشر
حيث دخلت عليهما اللام وهما خبران وهو حسن لتقدمه ان وذميمة بالذال المهملة من الذم
وهي الحقارة ومن اعجبها هنا تصحيف والخلانف جمع خليفة وطرف بضم الطاء المهملة جمع طريف
قوله لما الحشر وما بمعنى من والعائد محذوف وحاصل المعنى ان الخلافة بعدا ولئك الخلفاء الذين
سلفوا محتقرة مع ان بعض الخلفاء الذين بعدهم خلفا طرفا ولكنهم بالنسبة الى اولئك محقرون
ويجب دخولها مع ان المخففة المكسورة الهمزة اذا اهملت ولم يظهر المعنى لئلا تلتبس حينئذ
بصورة ان النافية فيلتبس الحق بعدها باللام دعا له ولذا سميت اللام الفارقة فان عملت او ظهر
المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفي النافية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن يقوم فان النفي في
الخبر يمنع احتمال النفي عن ان او ممنوعا بان يكون الكلام سيق للمدح كقوله انا ابن اباة الضيم من ال
مالك وان مالك كانت كرام المعادن لم يجب دخولها لان المقام مقام مدح وافتخار والاباة جمع

وهو المانع والضيم الذل ومن آل مالك حال وما لك اسم قبيلة ولذلك قال كانت والمعادن
جمع معدن وهو الاصل بل قد يجب تركها كالمثال المذكور لان الخبر الذي بعد ما اهمل منصرف لم يقترن
بقد وقضية كلامه في الشرح ان هذه اللام هي لام الابتدائية صرح في الاوضح وهو مذهب
سيبويه واختاره ابن مالك وذهب بعضهم الى انها لام اخرى اجتلبت للفرق وثمرة الخلاف
تظهر فيما اذا تقدم عليها اصل ظني كقوله عليه الصلاة والسلام قد علمنا ان كنت لمؤمنا فمن
جعلها لام الابتداء كسر همزة ان ومن جعلها لاما اخرى فتحها والذي يظهر بعد تصحيح كلامهم
وتتبع في الحمد انها لام الابتداء لان الحكم بزيادة لام اخرى يوجب الاكثار وتكثير الاشكال فلم
من غير ضرورة تدعوا اليه تنبيهان الاول ما ذكر من ان واخواتها نصب الاسم ورفع الخبر
وهو مذهب الجمهور وذهب بعض الكوفيين الى جواز نصب الجزئين بعد خمسة احرف قال
ابن سلام في طبقات الشعراء هي لغة رؤبة وقومه وقال ابن السيد نصب خبرها ولولاها لغة جعفر
العرب واستدلوا بقول الشاعر اذا اسود جنح الليل فلتات خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وهو
محمول على حذف الخبر اي يشبهون اسدا الثاني زمان بعضهم اثبته سيبويه والاخفش وانكر ابو عبيدة
ومنه قول بعض طي قالوا الحفت فقلنا ان وخنتي ما ان تزال منوطة برجائي وقال ابن الزبير الا
لعبد الله بن الزبير لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها الثالث شد الهمزة انها فتقترن
باللام كقوله الا باستار في على قلل الحمى لهنك من برق علي كريم وقول الاخر لهنك من عبسية لوسيمة
انتهى ومثل ان المشددة في نصب الاسم ورفع الخبر لا النافية لصفة الجنس لشبهها بها في التوكيد
والزوم الصدر والدخول على الجمل الاسمية وتسمى لا التبرئة لانها تدل على نفي الجنس فكانها
تدل على البراءة منه لانها للتنصيص على نفي كل فرد من افراد الجنس وخرج بالنافية لا الناهية
فانها تختص بالمضارع نحو لا تخف ولا تحزن والزائدة نحو ما منعك الا تسجد على وجه فلا تعمل
شيئا وهي التي دخولها في الكلام كخروجها والحق ان المراد بالزائدة المعترضة بين شيئين متلازمين
سواء صح اصل المعنى باسقاطها او لا كما في غضبت من لا شيء وخرجت بلا زاد كما قالوا في كان
نحو زيد كان فاضل انها زائدة مع افادتها المعنى وهو المضي والانقطاع وخرج بقوله لنفي الجنس
لا النافية للوحدة فانها تعمل عمل ليس لكن تقدم ان المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس كما في

نحو فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا كما اسلفناه فكان الاولى التعبير بالجملة
على ان كما قال ابن مالك في نكته على مقدمة ابن الحاجب والظاهر انه يفيد قولهم عنا فيقال لا النافية
للجنس فقط فيندفع الاشكال قال ويعرف ببيان ارادة الجنس وغيره بالقرائن اما المعنوية او اللفظية
كما في لا رجل في الدار بل رجلان ولا رجل افضل منك فان القرينة المعنوية في الثاني قامت على ارادة
الجنس كما ان القرينة اللفظية في الاول قامت على ارادة الوحدة والاصل ان لا تعمل الا بتقدم
فيما النافية لان الاصل في العامل ان يكون مختصا بالقبيل الذي يعمل فيه ولا هذه غير مختصة الا
انهم لم يخرجوها عن هذا الاصل فاعملوها في النكرات عمل ليس تارة وعمل ان اخرى لكن وردا لسماع
بعملها على خلاف القياس فاعملها لشاذ قياسا لا سماعا وانما تعمل بشروط اربعة الاول ان يقصد
بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق الثاني ان لا يدخل عليها جار فلو قيل لا من رجل بطل عملها لما
سيذكره الثالث والرابع ان لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل خلافا لابن جني فانه اجاز فيها ان تعمل
مع نصها ولكنه لا يجيء وقد جاء في لسعة لا منها بدا بالت مع الفصل وليس مما يعول عليه قاله
الموضح في الحواشي وان يكون هو والخبر نكرتين اما اسمها فلانه على تقدير من الاستغراقية وهي
مختصة بالنكرات واما خبرها فعلى الاصل واليهما اي الى هذين الشرطين الاخيرين اشار بقوله
لكن عملها انما هو في النكرات المتصلة بها فلا تعمل في معرفة وما يوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه
نحو قضية ولا ابا حسن لها فانه مؤول على تقدير مثل اي ولا مثل ابي حسن لها لان المضاف الذي
هو مثل لا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام وانما يحصل في صورة النكرة وان كان النفي في
الحقيقة هو المضاف المذكور والذي لا يتعرف بالاضافة الى معرفة كان لرعاية اللفظ واصلاحه
ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة
في الحقيقة فلا يوصف بنكرة او يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخصلة كانه اسم جنس موضوع لافادة
ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها لا فيصل لها الا هو فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى
الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى هذا التاويل يمكن وصفه بالنكرة وهنا كما قالوا لكل فرعون
موسى اي لكل جبار فاجر قهار فرعون وموسى تنكيرهما بالمعنى المذكور ولا في نكرة منفصلة
فان وجد شرط من الشروط هملت وجوبا ان فقدت لكون عملها ما لا على ان المراد بها نفي الجنس على

سبيل التنصيص وجواز ان تكررت ثم لا اسمها ان كان مضافا نحو لا صاحب علم ممقوت وشبيها
به نحو لا حسنا وجهه في الدار فوجهه مرفوع على الفاعلية بالصفة المشبهة وفي الدار خبر لا ولا عشرين
درهما عندي فدرهما تمييز وعندي خبرها ظهر نصبه وكان معربا بالاتفاق واما قولهم لا اباك ولا
غلامي له ولا ناصري لزيد فاللام زائدة لتاكيد معنى الاضافة وهي معتد بها من جهة انها جلبت
النفي نكرة لقطعها اياه عن الاضافة وغير معتد بها من جهة ثبوت الالف التي لا تثبت الا في حال الاضافة
وكذا الكلام في المثالين اذ الاصل لا غلامين ولا ناصرين فحذفت الالف النون كما تحذف في
الاضافة والحقت اللام لما ذكرنا ويجوز اقحام اللام في جميع الاسماء الستة على لغة من اعربها بالحروف
غير ذو وانشد الجوهري على لا اخا لي بعده غير انني كراعي خيال يستطيف بلا فكر وانما جاز لا اخا لي
مع انك لا تقول في الاضافة رايت اخا لي بل تقول رايت اخي لفصل بين المضاف والمضاف اليه ولهذا يشكل
ما ذكره العلامة خالد بانه يشكل على الجمهور لا ابا لي مما لا تمنع اضافته الى ياء المتكلم وقال ابن السراج
اذا قلت لا ابا لك فكانك قلت لا اباك فنونت لطول الاسم وجعلت لك من تمامه ثم حذفت التنوين
استخفافا فهو متصل منفصل متصل بالاضافة منفصل بزيادة اللام وخصوا اللام في هذه الزيادة
دون غيرها لان الاضافة هنا بمعنى اللام فليس بين اللام والاضافة تناف وذهب الفارسي
وابن يعمون وابن الطراوة الى ان نحو لا اباك مفرد جاء على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر
فتلخص في المسئلة ثلاثة اقوال الاول انه اسم لا مضاف حقيقة الى ما بعد اللام وهو مذهب سيبويه
والجمهور الثاني انه شبيه بالمضاف وهو مذهب هشام وابن كيسان واختاره ابن مالك في التسهيل
فالمجرور باللام عندهم في موضع الصفة وعومل معاملة المضاف في نزع التنوين منه والنون
الثالث انه ان كان من الاسماء الستة فهو مقصور كما قدمنا نقله عن الفارسي ومن معه وما حكوا به
مذهبا لسيبويه ليس في كلامه ما يدل عليه ولنذكر كلامه ونصه وكما قبح ان تفصل بين المضاف
والمضاف اليه قبح ان تفصل بين لك وبين المنفي الذي قبله اذ جعلته كانه اسم لم تفصل بينه وبين المضاف
بشيء قبح فيه ما قبح في الاسم المضاف الى الاسم لم تجعل بينه وبينه شيئا لان اللام كانها لم تذكر
انتهى بلفظه واذا تاملته رايته يدل على ان نحو ذلك من قبيل الشبيه بالمضاف كما هو القول الثاني
فتدبر واتم النظر والمراد بشبيهه ما تعلق به شيء من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء مرفوعا كما

فى نحو لا حسناً وجهه فى الدار او منصوباً نحو لا طالعاً جبلاً عندنا او مجروراً نحو لا خيراً من زيد عندنا
وانما سمى شبيهاً بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف فان كان اسمها غير مضاف الى نكرة ولا شبيه
بان كان مفرداً او مثنى او مجموعاً جمع تصحيح بنى معها على ما ينصب به لو كان معرباً لتضمنه معنى من
ينصب لانه جواب عن سؤال مقدر كانه قيل هل من رجل فى الدار ولا شفاه المانع من البناء وهو الا
وما شابهها ولم يظهر وامن لا لها لو ظهرت لبطل عمل لا ولو اسقطوها لبطل حكم العموم فارادوا
المحافظة على الامرين فضمنوا الاسم معنى من وبنوه ليدل البناء على معنى من واعملوا لا فى الموضع
فى ذلك وفاء بالامرين معاً وهذا مذهب ابن عصفور وطله بان تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمين
واعترضه ابن الصائغ بان التضمين لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم بعدها ولا يخلو من بحث وذهب
سيبويه والجماعة الى ان الاسم مركب مع الحرف تركيب خمسة عشر بدليل انه لا فاصل بينهما فاعربا
اعربا الاسم نحو لا فيها رجل ولو كان التضمين المذكور لم يجب لوجوده فى مثل ذلك فان كان
مفرداً لفظاً ومعنى نحو لا رجل فى الدار او مثنى لفظاً اى لا معنى نحو لا قوم لنا او جمع تكسير
او مؤنث بنى على الفتح كما فى نحو لا رجل ولا قوم ولا رجال ولا هنود فى الدار ومنه لا مال
لا نعت ولا مسعى لا صمت هذا مبنى على ما ذهب اليه البغداديون من جواز لا طالع جبلاً بلا
تنوين اجروه فى ذلك مجرى المضاف كما اجرى مجراه فى الاعراب والاخفة التنوين لانه شبيه بما
والحديث المذكور شاهد لما ذهبوا اليه وبنى عليه اى على الفتح او على الكسر مع عدم التنوين
عند الجمهور ان كان مما جمع بالف وتاء كما فى نحو لا مسلمات وقد روى بهما قوله وهو سلامة بن
جندل يبكى على ما فات من شباب الذى مجد مواقبه فيه لذة لا لذات للشيب فالكسر يشبهها
بالمثل والفتح نظراً الى الاصل فى باب المركبات كخمسة عشر ومعدى كرب قال المص وهو ارجح ونقل
عن سيبويه واعلم ان فيما جمع بالف وتاء اربعة مذاهب الاول ان يحمل حاله فى البناء كحاله فى الاعراب
فكما انه فى الاعراب منصوب بالكسرة فكذلك مع لا مبنى عليها وهو قول الاكثرين قال ابن جنى
فى الخصائص انه لا يجيز فتحه بصرى الا ابو عثمان المازنى كالاول فى البناء على الكسر الا انه ينون
تنوين المقابلة لا تنوين التمكين فلا ينافى البناء جزم به ابن مالك فى سبك المنظوم وهو غلط فاشهر
ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثالث انه يفتح لان الحركة ليست له بل لمجموع المركب

به هو الاول الا ـــ قاله المازنى والفارسى وهو حسن فى القياس ورجحه المص فى المغنى وشرح
الشواهد الرابع انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح وقال بعض المغاربة بجواز الامرين
مبنى على الخلاف فى حركة اسم لا فمن قال هى اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمى والرمانى
والكوفيين كسر ومن قال هى بناء فتح كجمهور البصريين وما ذكره الشارح هو المذهب الراجح
من البناء على لا صح ان كان مثنى او مجموعاً ما بعده وهو جمع المذكر السالم كما فى نحو لا رجلين ولا مسلمين
عندك ومقابل الاصح ما ذهب اليه المبرد من انهما فى باب لا معربان بناء على ان التثنية والجمع عارضان
للتركيب والتضمين فى علة البناء ولو صح ذلك لزم الاعراب فى يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وقد
تقدم الله اذكروا كان عملها عامان لا وتحكم فذلك قال وقد فى نحو لا حول ولا قوة الا بالله
تركيب يجوز فيه لا واسمها معرب فتح الاولى لا سمين وان فتحت فى الثانى ثلاث اوجه الفتح على
اعمال لا الثانية نحو فلا رفث ولا فسوق بالفتح فيهما والكلام جملتان اذا قدرت لكل واحدة
منهما خبراً او هو واحد للوجهين الجائزين عند سيبويه ويجوز ان تقدر لهما خبراً واحداً وهذا هو
الوجه الثانى لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل فى الخبر فتكون لا مع اسمها فى موضع رفع
بالابتداء ولا الثانية مع اسمها كذلك معطوفة على ما قبلها وذهب الاخفش والمازنى والمبرد وجماعة
الى ان لا المفتوح اسمها تعمل فى الخبر كما عمل فيه لا الناصبة لاسمها فيجوز ايضاً ان يقدر لهما خبراً
واحداً ولكن الخبر يكون مرفوعاً بلا الاولى والثانية ولا يضر توارد عاملين على معمول واحد لانهما
مثلان فيجوز ان يعملا فى اسم واحد عملاً واحداً كما فى ان زيداً وان عمراً قائمان لا نهاية واحد
ويجوز ايضاً عند هؤلاء ان يقدر لكل منهما خبر على حياله والنصب على اعمال الاولى وعطف
الاسم بعد الثانية على محل اسم لا الاولى فانه منصوب نحو قول انس بن العباس السلمى جد العباس بن مرداس
لا نسب اليوم ولا خلة تمامه اتسع الخرق على الراقع بنصب الثانى والكلام جملة واحدة وهذا
اضعف الوجوه المذكورة فى نحو هذا التركيب لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس
فتحه بلا تنوين حتى قال ابن الدهان فى الغرة وخصه جماعة بالضرورة كتنوين المنادى المفرد العلم
وجعله الزمخشرى منصوباً على اضمار فعل والرفع على اعمالها عمل ليس او زيادتها وعطف ما بعدها
[illegible] لا الاولى مع اسمها فانه محله رفع بالابتداء لان الاولى مع المركب [illegible] تمامه [illegible]

الخبر عنه انه رفع بالابتداء والكلام على اعمالها عمل ليس [illegible] وذلك لان لا الاولى عاملة عمل
ان ولا الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز ان يقدر
لهما خبر واحد وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا يجتمع عاملان على معمول واحد وهما لا
ولا بتداء فيقدر عرفت انه لا يلزم على مذهب سيبويه لانه يقول ان لا المبنى اسمها لا ترفع الخبر والخبر رفع
بالابتداء فقط ويجوز ان تجعل لا الثانية غير زائدة بل هى ملغاة او عاملة عمل ليس وبعده الا وجه
الثلاثة جائزة فى الثانى ايضاً ان كان اسم لا الاولى معرباً نحو لا غلام رجل ولا امرأة فان اسم لا
الاولى مضاف فمعرب والثانى يجوز فيه البناء على الفتح والنصب بالعطف على لفظ اسم لا الاولى
والرفع اما على انها عاملة عمل ليس او على زيادتها فيكون ما بعدها معطوفاً على محل لا واسمها
من الرفع على الابتداء كالصفة اذا كانت مفردة متصلة باسم لا المبنى كما فى نحو لا رجل ظريف ولا
[illegible] باربعة اوجه الفتح على ان الصفة والموصوف ركبا تركيب خمسة عشر ثم ادخلت لا عليهما
بعد ان صارا كالاسم الواحد وقيل علة البناء كون الصفة من تمام اسم لا وهو وجب له البناء لتضمنه
معنى من فصار كانهما معاً تضمنا معنى من وقيل انه اجرى على لفظ الموصوف لانه اتبعه المعرب وقيل
فتحته فتحة اعراب وحذف تنوينه للمشاكلة والنصب على اتباع الصفة لمحل اسم لا قال الشاطبى
النصب للحمل على لفظ النكرة وان كان مبنياً لان حركة البناء شبيهة بحركة الاعراب باصلها انتهى
وقال المص الذى عندى ان سيبويه يرى فى لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها فى الاسم ولا فى الخبر لانها
صارت جزء كلمة ولهذا جعل النصب فى لا رجل ظريفاً كالرفع فى يا زيد الفاضل لا على محل الاسم
بعد لا ووفق قوم بين ظهور عمل لا وعدم ظهوره فقالوا فى نحو لا رجل فاضلاً بالنصب لان الخبر
هنا مرفوع بلا وذلك لان العامل فى الصفة عامل فى الموصوف فلما انتصب الوصف بلا علمنا انها
قد نصبت الموصوف ايضاً والرفع على اتباعها لمحل لا مع اسمها لانهما فى محل رفع بالابتداء لمصيرورتهما
بالتركيب كشئ واحد فحملوا على محلها بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما حكموا فى النعت المقرون بلا نحو
مررت برجل لا ظريف ولا كريم ومثل الشارح الوصف بمثال بين به لانه على انه لا فرق فى الوصف بين
المشتق والجامد المنعوت بمشتق وضعفه الكمال الانصارى فى شرح المفصل كون ما الثانى صفة لما
الاول وقال كيف يوصف الشئ بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظى او البدل انتهى قال

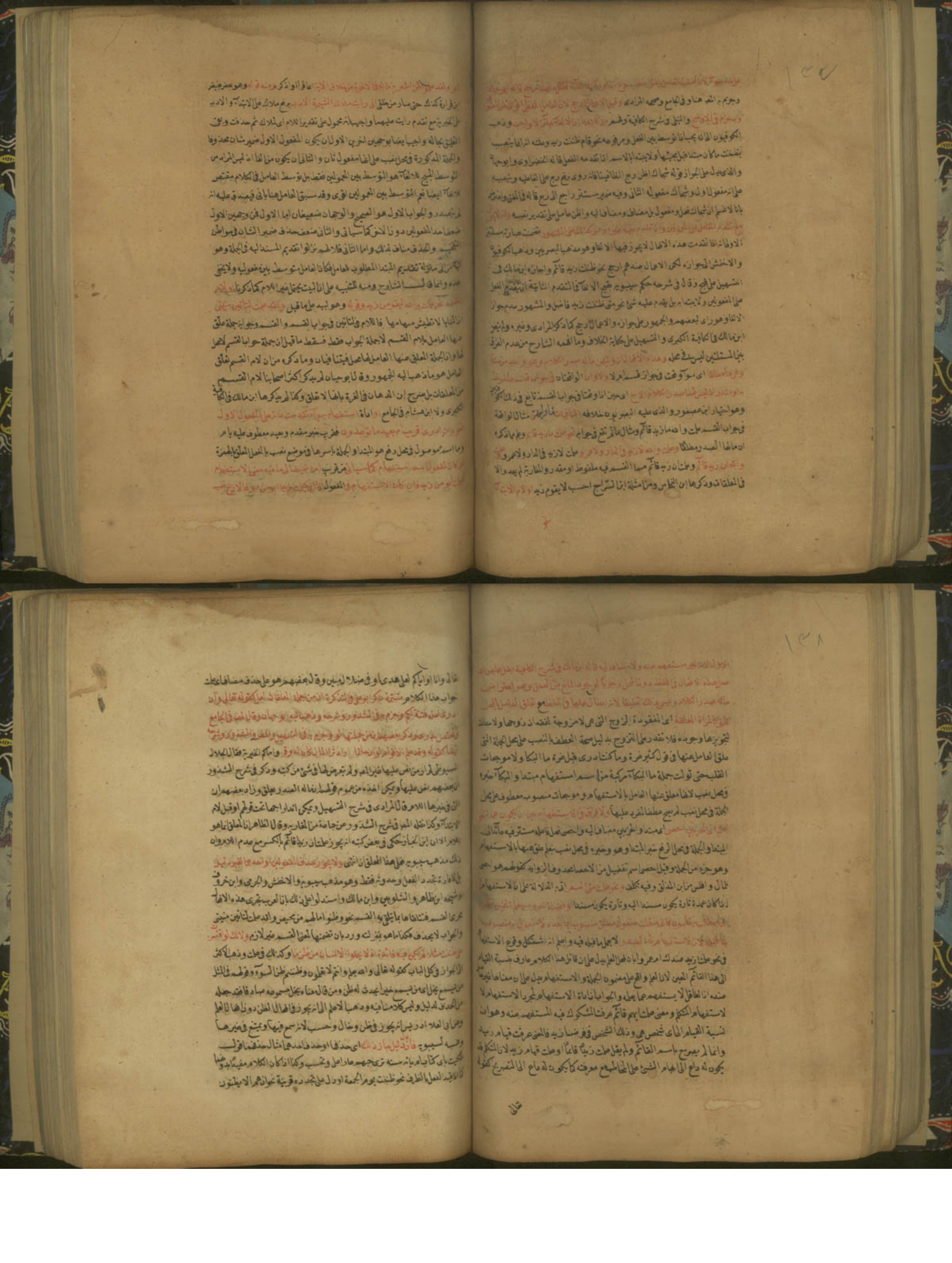
العلامة الازهرى وجوابه انه لا بعد فى جعله صفة لانه الموصوف باعتبار ما صار مغايراً للاول
تغاير المطلق والمقيد وكالصفة فى ذلك اى فى الوجوه الثلاثة المذكورة التوكيد اللفظى المتصل
نحو لا رجل رجل واما البدل فان كان نكرة فكالصفة المفصولة على ما سيأتى يجوز فيه الرفع
والنصب نحو لا احد رجلاً وامرأة فى الدار وامتنع الفتح لانه على تكرار العامل ومثله اى ومثل
البدل عطف البيان فى جواز الوجهين الا جريانه فى النكرات قال ابن مالك فى شرح الكافية لاحتياج
النكرة اليه اشد من احتياج المعرفة لشدة الابهام فى النكرة ولان النعت يجوز فيه ذلك فكذا عطف
البيان وقد وقع فى القران العظيم قال تعالى يوقد من شجرة مباركة زيتونة ويسقى من ماء صديد
وكفارة طعام مساكين انتهى ملخصاً وان كان البدل معرفة ويعرف منه حكم عطف البيان وجب
الرفع كالنسق المعرفة نحو لا احد زيد فيها ومثال البدل المعرفة يصلح ان يكون مثالاً لعطف
البيان نحو لا احد زيد فيها ولم يتعرض للتاكيد المعنوى لامتناع توكيد النكرة به عند البصريين
وان فصله ايضاً ارفعه اما لا الاول على الابتداء او على اعمال لا عمل ليس واذا رفعته فيتبع حينئذ
فى الثانى النصب لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً او محلاً ويجوز فيه الفتح على اعمال لا الثانية
نحو قول امية بن الصلت فى احوال الجنة فلا لغو ولا تاثيم فيها تمامه وما فاهوا به ابداً مقيم واللغو
الباطل والتاثيم من اثمته اذا قلت له اثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس فى الجنة قول باطل
ولا تاثيم وما يتم فاهوا به من طلب شهوة حاصل على التابيد والرفع على اعمالها عمل ليس
او زيادتها وعطفها لاسم بعدها على محل ما قبلها نحو قول عبد الواحد بن حصين وما هجرتك
حتى قلت معلنة لا ناقة لى فى هذا ولا جمل والحاصل انه اذا الغيت لا الاولى جاز فى الثانية الفتح
ويجوز فى الاولى ان يكون ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتداء فيجوز عند سيبويه
ان يقدر لهما خبر وعند غيره لا يجوز لما قدمنا ويجوز ان يكون عاملة عمل ليس ويجب ان يقدر
لكل منهما خبر لئلا يلزم كون الخبر مرفوعاً منصوباً او الرفع ووجهه ان تجعل لا الاولى ملغاة
لتكررها او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعاً وعلى الوجهين فيجوز ان يقدر خبر
واحد وان قدرت لا الثانية بتكرار الاولى وما بعدها معطوف فان قدرت لا الاولى مهملة
والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فيجب ان يكون لكل منهما خبر لئلا يلزم محذور وان كونه

الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني توارد عاملين على معمول واحد قاله في المغني في مسئلة
لا رجل ولا امراة برفعهما في جملة [illegible] وجهان في الاول وهما الفتح والرفع
وهذا يحتمل ان يكون لا فيه ملغاة او عاملة عمل ليس فهو ثلاثة اوجه وثلاثة في الثاني الفتح والنصب
والرفع ويجوز في الرفع وجهان لما عرفت والا ضربت هذه الاربعة في الثلاثة الاول بلغت اثني عشر
[illegible] لا رجل ولا [illegible] امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفرد [illegible]
[illegible] وفصلت الصفة من موصوفها نحو لا رجل [illegible] او كانت غير
مفردة [illegible] مضافة او شبيهه سواء كان الموصوف مفردا او لا نحو لا رجلين [illegible]
[illegible] ولا غلام [illegible] او كانت مفردة [illegible] نحو لا غلام
[illegible] في المعطوف والصفة الفتح لعدم لا [illegible] الاولى
وامتناع التركيب في الثاني لانهم لم يركبوا ثلاثة اشياء فجعلوها كشي واحد وجاز فيهما
الرفع والنصب كقوله وهو رجل من بني عبد مناف يمدح مروان ابن الحكم وابنه عبد الملك
فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا يروى برفع ابنه ونصبه ولا يجوز
الفتح لعدم وجود لا واما حكاية الاخفش لا رجل وامراة بالفتح بلا تنوين فالاصل ولا امراة
فحذفت لا وبقي البناء على حاله على نية لا كما قالوا لا سيما بالجر على نية كلا هذه [illegible]
[illegible] كثيرا عند الحجازيين [illegible] بني تميم والطائيين كما نقله عنهم ابن مالك
في شرح التسهيل والمص في الاوضح وقال ابن جني وفاهم لا يظهرون خبر لا مرفوعا ويظهرون
المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه نحو لا [illegible] ولا قوت اي لنا ولا اله
[illegible] قال ابو حيان والكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله اي لنا
او في الوجود او نحو ذلك وقال الزمخشري في جزء له لطيف على كلمة الشهادة هكذا قال لو قال
انه كلام تام ولا حذف وان الاصل الله اله مبتدا وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جي باداة
الحصر وقدم الخبر على الاسم كما ركب لا مع اسمها في لا رجل في الدار ويكون الله مبتدا
مؤخرا واله خبر مقدما وعلى هذا يخرج نظائره نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي
نقله المص عنه وقال بعده ويرجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى ابدال

ما لا يصح ان يحل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة ومن العام بالخاص
وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا انتهى فان يجعل وحسبه كرهه [illegible] العرب كقوله عليه الصلاة
والسلام لا احد اغير من الله عز وجل وقد يحذف اسم لا [illegible] قرينة لفظية او معنوية
كما اذا رايت شخصا جاء فامر ان تقلت له لا عليك اي لا خوف عليك وقولهم لا [illegible] لا باس علينا
والله تعالى اعلم الثالث من انواع النواسخ ظن من الظن بمعنى الحسبان وهو رجحان احد الطرفين
لا بمعنى اتهم فانه يتعدى الى واحد نحو ظننت زيدا وقد يرد بمعنى علم نحو الذين يظنون انهم ملاقوا
ربهم يتيقنون ذلك ورأى بمعنى علم نحو قوله رايت الله اكبر كل شي محاولة واكثرهم جنودا لا بمعنى
الراي وهو المذهب نحو راى ابو حنيفة حل كذا وقد ترد بمعنى الظن نحو رايت زيدا قائما اي ظننته
قائما وهذه تتعدى الى مفعولين كالتي بمعنى علم بخلاف ما قبلها فانها تتعدى الى واحد وحسب
وهي كظن وقد ترد بمعنى علم والاكثر [illegible] فان [illegible] المصرية [illegible]
[illegible] وهو كظن [illegible] وهو كظن
[illegible] نقل ذلك ابن مالك في شرح التسهيل
عن صاحب العين وزاد انها قد توقع على الاسم في الشعر [illegible]
[illegible] المسمى بعروس الافراح [illegible]
[illegible] ملكا لمنصاري [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] وهو من قصيدة جيد منها ولقد علمت اذ دون
محمد من حيرة بان المجرد دينا وجد بمعنى علم لا بمعنى حزن يقال وجد وجدا اي حزن او حقد نحو
وجد على زيد اي حقد عليه وكلاهما لازم ويكون وجد بمعنى صاب نحو وجد الضالة اي اصابها
فتعدى الى واحد ومصدرها الوجدان والوجود [illegible] فانما تتعدى الى واحد
نحو قوله تعالى والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا [illegible]
[illegible] وتقييد المص بالقلبيات

ذكر الشارح مع كل فعل من الافعال المذكورة ما يراد فيه ما يتعلق معناه بالقلب والشر ما يراد فيه مما ليس
كذلك [illegible] هذا من غير الغالب فانه يتعدى الى واحد ولذلك قال [illegible]
[illegible] اي ضخم [illegible]
[illegible] يتعدى الى واحد [illegible] اي عمرو وشيب
[illegible] ضد تقول [illegible] وجد بمعنى استغنى [illegible]
[illegible] يعني [illegible]
[illegible] ومصدره العلة واعلم ان ذاي يكون بمعنى ضربا لرابة تقول رايت العبد اي ضربت
رابته وزعم بمعنى كفل قال الجوهري وزعمت به ازعم زعما وزعامة اي كفلت ومقتضاه انه يستعمل
بحرف الجر وقد يستعمل بدونه بدونها نحو زعمت زيدا اي كفلته وبمعنى راس نحو زعم زيد عمروا
اي راسه ويتعدى الى واحد وهذه الافعال المذكورة وكما مر فانها تدخل على المبتدا والخبر
بعد استيفائها فاعلها [illegible] منصوبين [illegible] عند الجمهور وذهب السهيلي الى انها كاعطى
مفعولاها كمفعوليه ليس اصلهما المبتدا والخبر واستدل بنحو ظننت زيدا عمرا فانه لا يقال
زيد عمرو الا على التشبيه وانت لم ترد ذلك مع ظننت واجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا
عمرا فتبين خلافه وذهب الفراء الى ان المفعول الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا
بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وذهب الكوفيون
الى انه منصوب على الحال واجيب بجواز ذكره وبوقوعه معرفة نحو ظننت زيدا اخاك وبوقوعه
جملة مع عدم جواز الاتيان بالواو واعلم انه يسد مسد المفعولين في هذا الباب ان وان
بصلتهما وان كانت بتقدير المفرد لطول الكلام ولتضمن المسند اليه سيجي قال ابن مالك
في شرح الكافية وهذا اشبه بالاكتفاء بان يفعل بعد عسى [illegible]
[illegible] ومن نصبها للمفعولين الصريحين وهو الاكثر فيها [illegible]
[illegible] وهو لبيد العامري [illegible] رباحا اذا ما المرء
اصبح ثاقلا ورباحا بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز واذا شرطية وما زائدة والمرء
مرفوع بفعل محذوف يفسره اصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر اصبح المحذوف والمعنى تيقنت

التقى والجود خير تجارة ربحا اذا اصبح المرء ثقيلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل لانه لا ابدان
تخفا الارواح وانا مات صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات [illegible]
فان اغتباطا بالوفا حميد دريت مبني للمفعول والتاء مفعوله الاول وهو مرفوع المحل بالنيابة عن الفاعل
والوفي مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة ويجوز في العهد الرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه
بالمفعول والجر بالاضافة وعرو منادى مرخم اي يا عروة والفاء فاغتبط فصيحة اي ان ذريته
فاغتبط وهو من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها فان اراد زوالها كان
حسدا وهو الذي وقع النهي عنه [illegible] اشكو اليكم حموة الالم اشده
عنقا الاحمر من الكوفيين وياء المتكلم مفعوله الاول وضنا مفعوله الثاني وهو بفتح الضاد وكسر الميم
وبالنون الزمن المبتلى وفي نسخة الطلاء بالطاء المثلثة والحسرة وهو بمعنى مشفق قال في الصحاح
وطلبت الى الفاكم اشفقت وذلك بعدكم معترض بين المفعولين وحلتني معترض بين الثاني والمنى والمراد
بقوله حموة الالم شدة الفراق وقوله وهو الهامية للنفي واسمه اوس [illegible]
[illegible] الشيخ مرتد دهبا ومعنى يدب دبيبا يدرج في المشي درجا رويدا [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قال ابن ما قد ظننت محمد
ظفرت وحابوا [illegible] قال بعض المحققين انما جاز
الالغاء في الافعال القلبية دون غيرها لانها ضعيفة ووجه ضعفها ان معانيها قائمة بجارحة ضعيفة
وهي القلب ثم ينظر الى ذلك اما تاخيرها عن المفعولين او توسطها بينهما والعامل اذا تاخر عن
المعمول ولو كان قويا يحصل له فتور وعن بدليل جواز لزيد ضربت وامتناع ضربت لزيد فجاز الالغاء
ولا كذلك غيرها من الافعال انتهى وانما كان الالغاء مع التاخير ارجح لعدم استيلائها على اسم
الجزئين ويلغين [illegible] اي بين المفعولين نحو قوله وهو منازل
ابن ربيعة المنقري [illegible]
[illegible]



ومثال حذف احدهما اما حذف الاول فكقوله تعالى لا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم تقديره لا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول لدلالة عليه واما حذف الثاني فكقوله ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي لا تظني غيره واقعا ومنع ابو اسحاق ابن ملكون من المغاربة وطائفة حذف احدهما لدليل و باتري هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه قال ابن مالك وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دل عليه دليل والسماع بخلافه واورد الاية السابقة تنبيه قد يجري القول مجرى الظن فينصب المبتدا والخبر مفعولين عند سليم بالتصديق فيه من غير شرط فهو سليم بن منصور ابن عكرمة بن خصفة ابن قيس بن عيلان مطلقا اي من غير شرط مما ياتي عند غيرهم واستدلوا على ذلك بقول امرء القيس اذا ما جرى شاوين واثل عطفه تقول هزيز الريح مرت باثات وقول الراجز وكن رجلا ظعينا هذا لعمر الله اسرائيا وغيرهم يجب بمضارع فخرج الماضي والامر والمصدر والوصف فلا يعمل شيء منها عمل الظن لانحطاطها عن قوة المضارع في هذا الباب مسند الى المخاطب لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب لانا نستفهم من ظن نفسه فلا يجوز اعمال المضارع المسند الى ضمير المتكلم ولا ضمير الغائب بعد استفهام متصل به او منفصل عنه بظرف بشبه الجار والمجرور ومعمول لو الثاني وبه مطلقا واي الاول منهما مثلا هذا مثال الفصل الجار والمجرور واتى به لئلا يتوهم ان الظرف لا يشمله وقول الشاعر اجهالا تقول بني لوي لعمر ابيك ام متجاهلينا فصل بين الهمزة والفعل المعمول الذي هو المفعول الثاني وزاد في التسهيل وشرحه ان يكون للحال لا الاستقبال ولم يذكره ابو حيان والمرادي والمص في تعليقه وقال لا اعلم لغيره زاد المص بل الظاهر من اشتراط الاستفهام ان يكون مستقبلا وقد جزم في الجامع باشتراطه وزاد في تعليقه ان لا تتعدى الام في المعمول لانه بعد ما عن الظن قال وهذا الشرط ذكره في التسهيل ولم يذكره النحاة وقواعدهم تشهد به فان لم يستوف الشروط تعينت الحكاية كما هو الاصل في الجمل بعد القول نحو قال اني عبد الله وقد يقع المفرد بعد القول في خمس صور اما ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او حسنا وثانيها

يعبر به عن المفرد والجملة نحو قلت كلمة او لفظة اذا قلت مثلا زيد وثالثها ان يكون يصلح لان يعبر به عن المفرد والجملة نحو قلت لفظا فينتصب القول الواقع بعده في هذه الصور الثلاث لانه ليس عين اللفظ المحكي فيراعي صورته ورابعها مفرد لم يعبر به عن جملة ولا عن مفرد بل اريد به نفس ذلك اللفظ فيجب حكايته ومراعاة اعرابه نحو قال فلان زيد انا كلم بزيد مرفوعا ومنه يقال له ابرهيم وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا عن جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام قوم منكرون اي سلمنا سلاما وعليكم سلام تنبيهان الاول اعمال القول اذا استوفى الشروط جائز لا واجب فيجوز رفعها الحكاية الثاني اذا اعمل القول عمل الظن فالظاهر انه متضمن لمعنى الظن وذهب بعضهم الى انه باق على معناه باب في ذكر الفاعل واحكامه الفاعل الاصطلاحي هو اسم صريح ظاهر او مضمر بارزا او مستترا او ما في تاويله قدم عليه فعل تام متصرفا او جامدا او ما في تاويله اسند اليه على جهة قيامه به او وقوعه منه وعبارة المص في الاوضح هكذا الفاعل اسم او ما في تاويله اسند اليه فعل او ما في تاويله مقدم اصلي المحل والصيغة وصنع الشارح اولى حيث ذكر اولا قدم عليه فعل تام ولم واسند اليه فاغناه ذلك عن القيد بن الاخيرين فتامل وله احكام منها انه مرفوع بما اسند اليه جعل الرفع من احكامه اولى من جعله جزءا من التعريف لما يلزم عليه من الدور وذلك لان تصور الفاعل يتوقف على تصور الرفع لانه جزء من تعريفه وتصور الرفع موقوف على تصور الفاعل وقد يجاب عنه بان حكم الفاعل رفع مخصوص والرفع المأخوذ في تعريفه مطلق وهو لا يتوقف تصوره على تصور الفاعل وهو رفعه اما حقيقة كقام زيد في الفعل وعمرو قائم ابوه فيما هو في تاويله وكل منهما وقع منه الفعل ومات عمرو وخالد ميت اخوه وكل منهما قام به الفعل او رفعه حكما كالمجرور بمن الزائدة نحو وما يأتيهم من ذكر وبالباء المصدر اليه نحو ولو لا دفع الله الناس فان الاول لو ذهب منه الجار لرفع والثاني لو فقد المصدر لرفع ومثل بمثالين تنبيها على ان الفاعل نوعان نوع يكون المسند قام به كالاول وهو قام ونوع يكون المسند قائما به كالثاني وهو مات كما نبهناك عليه ومنها انه

لا يتاخر عامله عنه بان يتقدم الفاعل عليه لانهما لما كانا كالكلمة الواحدة امتنع تقديم الفاعل عليه كما يمتنع تقديم عجز الكلمة على صدرها واستدل ابو البقاء في الباب على انهما كالكلمة الواحدة باثني عشر وجها اخذها من سر الصناعة لابن جني فان وجد في اللفظ ما ظاهره انه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا وكون المقدم اما مبتدا كما في نحو زيد قام واما فاعلا بفعل محذوف كما في نحو وان احد من المشركين استجارك اذ لا يجوز عند البصريين رفعه بالابتداء لوقوعه بعد اداة الشرط المختصة بالدخول على الافعال واما نحو قول الزباء بفتح الزاي والباء الموحدة المشددتين والمد ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف وقصتها مشهورة ما للجمال مشيها وئيدا فان ظاهره ان مشيها فاعل بقوله وئيدا وقد تقدم عليه اذ لا جائز ان يكون مبتدا اذ لا خبر له الا وئيدا وهو منصوب هكذا استدل الكوفيون المجوزون تقديم الفاعل على عامله ضرورة او مؤول وقد ذكر في تاويله وجهان الاول ان مشيها مبتدا حذف خبره اي يظهر وئيدا لسد الحال مسده كقولهم حكمك مسمطا كما تقدم الثاني ان مشيها بدل من الضمير الذي في الظرف وذلك لان ما الاستفهامية في محل رفع بالابتداء وللجمال ظرف مستقر خبره وفيه ضمير راجع الى ما الاستفهامية وهذه الوجوه ضعيفة اما الضرورة فلا داعي اليها لتمكنه من ان ينصبه على المصدرية او يجره على البدلية و خبير بان هذا مبني على ان الضرورة ما ليس للشاعر عنها مندوحة كما ذهب اليه ابن مالك وقد عرفت وجه الحق فيه واما الابتدائية فتخرج على شاذ على ما لا يخفى على من تتبع باب المبتدا والخبر فيما سلف واما الابدال من الضمير فلانه اما بدل كل او بعض او اشتمال ولا سبيل الى واحد منها اما الاول فلان مشيها ليس صادقا على ما صدق عليه ضمير ما لانه عبارة عن اي شيء والضمير راجع اليها واما الثاني والثالث فلعدم الضمير لان الضمير في مشيها للجمال لا للبدل منه وايضا لو كان بدلا من الضمير لوجب اقترانه بهمزة الاستفهام لان الضمير عائد الى ما الاستفهامية ومتى ابدل من اسم الاستفهام اسم وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام فكذلك حكم ضمير الاستفهام واستدلوا ايضا بقول الشاعر فظل لنا يوم لذيذ بنعمة فقل في مقيل نحسه متغيب قالوا التقدير فقل في مقيل متغيب نحسه وتاوله البصريون ذلك

على ان نحسه مرفوع بمقيل وهو مصدر وضع موضع اسم الفاعل يقال قال نحسه اذا سكن كانه قال فقل في مكان او زمان ساكن نحسه وغائب فيكون بمعناه ومعنى متغيب واحدا وقيل نحسه مبتدا ومتغيب خبره على ان الياء ياء النسبة دخلت في الصفة للمبالغة كما قالوا في احمر احمري وخفف الياء في الوقف كما قال النابغة زعم الغداف بان رحلتنا غدا وبذاك خبرنا الغداف الاسود فيمن رواه كذلك وقيل مقيل اسم مفعول من قلته اي فسخت عقد مبايعته فاستعمل موضع متروك مجازا وهو قول كيسان ومنها ان عامله لا يلحقه علامة تثنية اذا كان الفاعل مثنى ظاهرا ولا علامة جمع اذا كان مجموعا ظاهرا فلا يقال على اللغة الفصحى قاما رجلان وقاموا رجال وقمن نساء بل يقال قام رجلان وقام رجال وقام نساء تجريدا لعامل من علامة التثنية والجمع وعلامة التذكير نحو قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة يقال ذلك فيما ذكر كما يقال مع المفرد قام رجل بتجريد الفعل اذ لو قيل قاما رجلان لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا موخر وما قبله من الفعل والفاعل خبر مقدم فالتزم تجريد عامله صالحنا الايهام وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل وشذ الحاقها بالعامل المسند لما بعده من مثنى ومجموع كقول الشاعر تولى قتال المارقين بنفسه وقد اسلماه مبعد وحميم الحق الالف علامة التثنية وبعد فاعل وما عطف عليه يقال اسلمت فلانا اذا لم تعنه وتنصره على عدوه والجملة حال واراد بالمبعد الاجنبي وبالحميم الصاحب الذي يهتم لصاحبه والضمير في تولى يرجع الى مصعب المرثي واراد بالمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الاخر وقوله نتج الربيع محاسنا القحنها غر السحاب نتج مبني للمجهول والربيع نائب الفاعل واراد به الكلا ومحاسنا مفعوله وهو جمع حسن على غير قياس والشاهد في القحنها حيث الحق الفعل علامة جمع الاناث وهو مسند الى الظاهر وهو غر السحاب والقياس القحها من لقح النخل الناقة والريح السحاب والغر بالضم جمع غراء مؤنث اغر وهو الابيض والجملة في محل نصب لانها صفة محاسنا وهذه لغة طي وحكاها بعضهم عن ازد شنوءة ويسميها النحويون اكلوني البراغيث وعليها جاء ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار اخرجه مالك في الموطا وقال السهيلي الف في كتب الاحاديث المروية ما يدل على جودة هذه اللغة ثم قال لكني اقول في حديث مالك ان الواو فيه علامة اضمار

وقوله يلوموني في اشتراء النخيل اهلي فكلهم الوم م

لانه حديث مختصر رواه البزار مطولا مجودا قال فيه ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم انتهى وح
فلا شاهد فيه على هذه الرواية وقوله ايضا لو رفقة ابن نوفل او محرجوهم بتشديد الياء جمع
فى لانه ورقة لتنى اكون معك اذ يخرجك قومك واصله او مخرجوى جم اجتمعت الواو والياء
وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وكسر ما قبلها فصار
او مخرجى هم وفهم من كلامه ان هذه لاتحرى ملاحقة العامل ليست بضما تر وهو كذلك
على هذه اللغة بل هى علامات الفاعل كالتاء فى قامت هند قال سيبويه واعلم ان العرب منهم
من يقول ضربونى قومك فشبهوا هذا بالتاء التى يظهر وها فى قالت فلانة فكانهم ارادوا ان يجعلوا
للجمع والتثنية علامة كما جعلوا للتانيث علامة ثم قال وهى لغة قليلة وقيل ان الواحق ضمائر
الفاعلين وما بعدها مبتدا وهى وما قبلها خبر مقدم وقيل ان الظواهر بعدها ابدال منها بدل
كل من كل والصحيح ان هذه اللغة لاتمتنع مع المفردين او المفردات المتعاطفات خلافا لابن هشام
الخضراوى حيث قال لا اعلم احدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر لجى قوله وقد
اسلماه مبعد وحميم وقول الاخر واحقرهم واهونهم عليه وان كانا له نسب وخير قال
المصرى فى المغنى وهذا الرد ليس بشىء لانه يمنع التخريج لا التركيب وانما كان الفصيح ترك علامة
تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تانيثه لان تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائما بخلاف تانيثه فانه قد
لا يعلم من لفظه بان يكون ما مقدر التانيث كهند ودعد مع ان فى الالحاق هنا اعنى التثنية والجمع
زيادة ثقل بخلاف ثم اى فى التانيث ومنها ان عامله تلحقه علامة التانيث فى اخره ان كان
مضارعا ماضيا كما تقول فى قام قامت او وصفا كما تقول فى قائم قائمة وفى اوله ان كان مضارعا
ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا كان وهو ماله فرج كقامت هند وتقوم دعد فى الفعل الماضى
والمضارع وفى الوصف لزوما الظاهر المؤنث الحقيقى نحو زيد قائمة امه او مجازيا وهو بخلافه
اى ما ليس له فرج نحو طلعت الشمس وتغرب الشمس واليوم طالعة الشمس فيه من جهة
الجنوب والحاقها له واجبا ان اسند الى ظاهر متصل حقيقى التانيث ولو كان الفاعل مثنى
او مجموعا بالالف والتاء فلو كان الفاعل ضميرا منفصلا مؤنثا نحو ما قام الا هى وما يقوم
الا هى وجب تجريد الفعل من علامة التانيث وكذا فى المجازى التانيث نحو الشمس ما طلع الا هى

لان تثنيته م

وما يطلع الا هى لان الفاعل مذكر اى ما قام احد الا هى وما طلع شىء الا هى وكذا ان كان
الفاعل ظاهرا منفصلا وهو حقيقى التانيث لم تجب التاء نحو حضر القاضى امراة ومثال
اسند الفعل فيه الى المثنى المؤنث الحقيقى كقامت الهندات ومثال ما اسند فيه الى المجموع بالالف
والتاء كقامت الهندات او الى ضمير متصل ما انث لمؤنث مطلقا اى سواء كان مجازى التانيث كالشمس
طلعت او حقيقة كهند قامت وشذ قول بعضهم قال فلانة حكاه سيبويه عن بعض العرب وهو
ردى فيقتصر فيه على السماع ولا يقاس واما قوله وهو عامر ابن جوين الطاى يصف
سحابا وارضا نافعين فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها وكان القياس ابقلت لان
الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء فضرورة قال ابن كيسان يجوز ترك التاء فى الكلام
المؤنث يقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازى ولا فرق بين المضمر والظاهر
واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك
مع تمكنه منه دل على انه مختار لا مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكر بعد ثبوت ان هذا
الشاعر ممن يخفف الهمزة بالنقل ويؤيد ما قاله ابن كيسان ان الاعلم حكى فى شرح ابيات
كتاب سيبويه انه روى ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هذا
دليل على ان قائله يجيز النقل وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو لتاويل الارض بالمكان
فلا ضرورة انتهى وفى هذا التاويل نظر لان الحاجة فى ابقالها تاباه هكذا فى شرح العلامة
خالد الازهرى وقد يقال ان ترك التاء للتاويل المذكور والضمير يعود اليه باعتبار
معناها الاصلى فتدبر وروى ابقالها بالرفع فلا شاهد فيه وقال العينى انه على حذف
مضاف اى مكان ارض وهو بعيد ويجوز الوجهان على الحاق العامل العلامة وعدمه
فى اربع مسائل والالحاق ارجح فى جميعها احديها فى العامل اذا اسند الى مجازى التانيث
الظاهر نحو طلعت الشمس وطلع الشمس والمنفصل نحو قد جاءتكم موعظة فان
المفعول فاصل بين الفعل والفاعل ونحو قد جاءكم بينة بترك التاء وكلامه فى الشرح
يقتضى ان التانيث فى هذا ارجح وكلامهم صريح فى خلافه كما ان الثانية فى العامل اذا اسند
الى الحقيقى التانيث المنفصل عن العامل بغير الا نحو قامت اليوم هند وحضرنا القاضى امراة

المتصل م

منزلة م

ونحو اذا جاءك المؤمنات حيث فصل بينهما بالمفعول هذا عند البصريين اما الكوفيون فقد اجازوا
فى الفصل مع كل من جمعى التصحيح الحاق علامة التانيث وتركها واما الفارسى فاجاز ذلك فى الجمع بالالف
والتاء فقط ووافق اصحابه البصريين فى وجوب تركها مع جمع التصحيح المذكر واستدل الكوفيون
على ذلك بنحو قوله تعالى الا الذى امنت به بنوا اسرائيل ونحو اذا جاءك المؤمنات والجواب عن الاول
فبان الجمع لم يسلم فيه لفظ الواحد فهو مل معاملة جمع التكسير قاله الشاطبى ومحل الخلاف فى تصحيح
الجمعين اذا لم يحصل تغير فيهما اما اذا تغير منهما كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا وعن
الثانى بان ذلك للفصل بالمفعول او لان الاصل النساء المؤمنات والنساء اسم جمع فحذف الموصوف
وقامت صفته مقامه واسم الجمع يجوز فى عامله الوجهان او بان ال فى المؤمنات اسم موصول
مقدر باللاتى وهو اسم جمع واعترض على هذه الاوجه اما على الاول فلان الفصل بغير الا انما
فيه التانيث وتركه مرجوح وقد اجتمعت السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكونوا قد اجمعوا على وجه
مرجوح واما على الثانى فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصرى لا يجيزه فلا يحسن فيه ارتكابه وقد
يجاب عن هذا بان الصفة قامت مقام الموصوف واما على الثالث فلان ال فى نحو المؤمن والكافر
معرفة لكون الوصف الثبوت والدوام لا الحدوث والتجدد وقوله اتانى مرء منكن واحدة بعد
وبعدك فى الدنيا لمغرور هذكر الفعل مع اسناده الى واحدة لان المقدر امراة واحدة هكذا قدره
سيبويه والجمهور والتانيث حقيقى وذلك للفصل بالمفعول والجار والمجرور وقال المبرد التقدير
خصلة واحدة وح فلا دليل فيه لان التانيث مجازى وخرج بقوله الحقيقى غيره نحو طلع اليوم
شمس فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقى على غيره قاله الدمامينى فى شرح التسهيل
نقلا عن النحاة ثم قال والذى يظهر لى خلاف ذلك فانا الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان
بالعلامة عند الاسناد الى الظاهر غير الحقيقى كثرة فاشية ووقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتى
موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة فى الصورة نحو خمسين موضعا واكثرية احد الاستعمالين
دليل رجحيته فينبغى المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة فى ذلك احسن انتهى وما يحمله
موافق لمقتضى عبارة الشرح والمسئلة الثالثة هى المشار اليها بقوله او المتصل بعامله كان فى
باب نعم وبئس فى ذلك نحو نعمت او نعم المراة هند فالتانيث على مقتضى الظاهر من كون الفاعل مؤنثا

والتذكير على ارادة الجنس اذ جنس المراة امراة واحدة لان المراد الجنس بعمومه او مدحه ذمه عموما ثم خص من
اراد مدحه او ذمه مبالغة بذكره مرتين مرة بلفظه ومرة بكونه فى ضمن الجنس والمسئلة الرابعة فى
العامل المسند الى الجمع سواء كان جمع تكسير لمذكر نحو قال الاعراب او لمؤنث كقامت الهنود ام اسم
جمع كقامت النساء ام اسم جنس كاورقت الشجر فالتانيث فى ذلك كله على التاويل بالجماعة والتذكير
على التاويل بالجمع ولا يستثنى من ذلك الا جمعى التصحيح المذكر والمؤنث فحكم ديهما اعنى فى التذكير والتانيث
يجب التذكير على الاصح به بقوله على الاصح على الخلاف الذى قدمناه عن الكوفيين والفارسى وقد
عرفته فى نحو قام الزيدون مما هو جمع لمذكر سالم كما يجب فى نحو قام زيد لان سلامة نظمه تدل على
التذكير وقضية هذه المقالة جواز الوجهين فى نحو جاء البنون لتغير نظم واحده وبه صرح جمع
بل نقل الشاطبى الاتفاق على ذلك كما نقلناه فيما مضى ووجب التانيث فى نحو قامت الهندات مما هو جمع
مؤنث سالم كما يجب مع مفرد فى نحو قامت هند وهذا مذهب جمهور البصريين وصححه المرادى
وغيره واستثنوا منه ما يكون واحده مذكرا كالطلحات ومغير اكبنات فحكمه حكم جمع التكسير
ونقل الشاطبى الاتفاق على ذلك بما فى الصورة الثانية لانه لم يسلم فيه بناء واحده كما ذكرناه
ولما كان هنا مظنة سؤال المظنة بكسر الظاء المشالة ما يظن فيه شىء هو ان يقال قدم ان الفاعل
الحقيقى التانيث المنفصل يجوز فيه الوجهان فلم امتنع التانيث فى نحو ما قامت الا هند مع انه حقيقى
التانيث اشار الى دفعه بقوله وانما امتنع فى النثر ان يقال ما قامت الا هند بتانيث الفعل لان
الفاعل فى الحقيقة ليس هو ما بعد الا وانما هو مذكر محذوف والفعل مسند اليه وما بعد الا
بدل عنه والتقدير ما قام احد الا هند وقضية هذه العلة امتناع ما طلعت الا الشمس والقم
لاستلزامه جواز التانيث فى النظم وهو مذهب الاخفش كقول الشاعر ما برئت من ريبة وذم
فى حربنا الا بنات العم فبنات العم فاعل برئت وقد انث له الفعل وقضية كلام الالفية حيث ذكر
فيها والحذف مع فصل بالا فضلا كما زكا الا فتاة ابن العلا والتسهيل حيث ذكر فيها قال فان فصل
بالا فالعكس اى فالحذف اجود جوازه فى النثر وصححه المرادى بقوله قال فى شرحه على الالفية والصحيح
جوازه فى النثر على قلة وصرح الجمهور بالشذوذ برجحية ومنه قراءة ابى جعفر ان كانت الا صيحة واحدة
بالرفع وقراءة ما لك بن دينار وابى رجاء والجحدرى بخلاف عنه فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بضم

الثاثة من ترى وردهم مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني انها ضعيفة في العربية ولما استشعر
قائلا يقول اذا كان الفاعل في مثل هذا التركيب محذوفا وما بعد الا بدل منه فيلزم حذف الفاعل
والبصري لا يجيزه كما قدمناه ذكره اجاب بقوله وحذف الفاعل في هذا جائز مطرد اي قياسي كما سنذكر
كحذفه اذا وقع فاعل المصدر كما في نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فاطعام مسند الى فاعله
محذوف والتقدير او اطعامه يتيما بالاضافة الى الفاعل وكحذفه في باب النيابة عن الفاعل نحو
قضي الامر اصله واقه اعلم قضى الله الامر وكحذفه في باب التعجب عند وجود ما يدل عليه نحو
اسمع بهم وابصر اي بهم وهذا بناء على ان افعل خبر بصيغة الامر لا امر حقيقة كما هو القول
الاخر واصله افعل بصيغة الماضي وما بعده فاعل كما سياتي في بابه لكن لما غيرت الصيغة قبح
رفعه الظاهر بكونه على صيغة الامر فزيدت الباء في فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت في فاعل
كفى لا بمعنى وقى نحو اما كفيناك المستهزئين فانها لا تزاد في فاعله فهذه اربعة مواضع يطرد حذف
الفاعل فيها ويضاف اليها فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو اضربن يا زيدون المحذوف
لالتقاء الساكنين لوجود الضمة قبله دليلا عليه واضربن يا هند كما قرر في محله ففاعل اضربن
هو الياء وهو محذوف لالتقاء الساكنين لوجود الكسرة قبله دليلا عليه ويمتنع حذفه في
غيرهن لانه عمدة في الكلام لا يستغنى عنه وكالجزء من الكلمة وذلك لا يجوز حذفه بل ان يظهر
في اللفظ بان نطق به ظاهرا كان او ضميرا نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك واضح والا يظهر في
اللفظ فهو ضمير مستتر راجع اما المذكور نحو زيد قام او لمدلول كذا قامت في كل من الفعلين
ضمير مستتر عائد الى الظاهر المتقدم تقدير الاول هو وتقدير الثاني هي او لما دل عليه الفعل
بالالتزام كقوله عليه الصلوة والسلام ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن في يشرب
ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب لما دل عليه يشرب بالالتزام لان الفعل
يدل على الفاعل بالالتزام كما يدل على المكان كذلك اي ولا يشرب الشارب وحسن ذلك
اي عود الضمير الى ما دل عليه الفعل تقدم نظيره في قوله ولا يزني الزاني ولا يصح عود الضمير
الى الزاني لفساد المعنى او لما دل عليه الحال اي القرينة المشاهدة نحو كلا اذا بلغت التراقي اي بلغت
الروح وجعل المص في الاوضح ما دل عليه الكلام وجعل ما دل عليه الحال المشاهدة قول العرب

اذا كان

الا كان غدا فانتي بنصب غدا فان كانت كان ناقصة فالظرف خبر وان كانت تامة كان غدا منصوبا على
الظرفية وحكى سيبويه اذا كان غد بالرفع على انه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع
لغة غيرهم والتقدير اذا كان هو اي ما نحن عليه الآن من سلامة والاصل في الفاعل ان يلي
عامله لانه كالجزء منه ولذلك سكن له اخر الفعل اذا كان ضميرا كراهية توالي اربع حركات وانما
يكرهون ذلك في كلمة واحدة بدليل وقوعه فيما ليس كذلك نحو ضربك فدل ذلك اي تسكين
اخر الفعل على انهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فالاصل فيه ان ينفصل عنه ويتاخر عن الفاعل
لانه فضلة لا يتوقف عليه فائدة الكلام وقد يعكس فالاصل يلي المفعول الفعل وقد يتاخر
الفاعل عنه اما جوازا كما في نحو ولقد جاء آل فرعون النذر فالنذر فاعل جاء وآل فرعون
مفعول به وقد توسط بين الفعل والفاعل وقوله وهو جرير ابن الخطفي يمدح عمر ابن عبد العزيز
جاء الخلافة اذ كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر الضمير في جاء يعود على عمر بن عبد العزيز
والخلافة بالنصب مفعوله واذ ظرف بمعنى حين والضمير في كانت يعود الى الخلافة وقدرا
مقدرا وربه بالنصب مفعول اتى وموسى فاعله وفيه الشاهد حيث توسط المفعول
بين الفعل والفاعل ولا يضر في هذا اتصاله بضمير الفاعل المتاخر لتقدمه في الرتبة يعني اتصال
الضمير في ربه العائد الى موسى الذي هو الفاعل لا يضر لانه عاد الى ما متاخر لفظا متقدم رتبة
وذلك جائز واما وجوبا وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول كما في نحو
واذا ابتلى ابرهيم ربه اذ لو اخر لزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في
الضرورة وفي مواضع مخصوصة واجازه ابن جني والاخفش وابو عبد الله الطوال من الكوفيين
في النثر قبله وتبعه ابن مالك في التسهيل في باب الضمير قال لان استلزام الفعل المفعول يقوم مقام
تقديمه فاذا عاد عليه ضمير من الفاعل كان في حكم المتقدم بسبب ذلك الاستلزام المسئلة الثانية
ان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وذلك نحو ضربني زيد اذ لو قدم والحالة هذه لانفصل
الضمير مع تاتي اتصاله وامكانه وهو لا يجوز الا فيما استثني وهذا ليس منها الثالثة ان
يحصر الفاعل بانما بلا خلاف ونحو انما يخشى الله من عباده العلماء فالعلماء فاعل محصور فيه
الخشية فوجب تاخيره والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلماء او بالا على الاصح عند الجمهور فانه

يجب تاخير الفاعل المحصور بالا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وذهب الكسائي الى جواز تقدمه مع الا
واحتج على ما ذهب اليه بقول الشاعر ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبا بطلا
فقدم الفاعل المحصور بالا في الموضعين والاصل ما عاب فعل ذي كرم الا لئيم ولا جفا بطلا الا جبا
والجبا بضم الجيم وتشديد الباء وفي اخره همزة غير ممدودة الجبان وقد يجب ذلك الاصل الذي
هو ايلاء الفاعل عامله وتاخر المفعول عنه وذلك في ثلاث مسائل ايضا احدها ان يكون
الفاعل ضميرا متصلا بالفعل كضربت زيدا اذ لو قدم على الفاعل لانفصل الضمير مع امكان اتصاله
ولا يخفى عليك ان تاخر المفعول انما يجب اذا كان ضميرا متصلا ايضا والا فتقديمه على عامله جائز
كما صرح به في الاوضح حيث قال وان كان يعني المضمر فاعلا وجب وصله ووجب تاخير المفعول
او تقديمه على الفعل كضربت واعترض فيه على ابن مالك بان كلامه في الالفية يوهم امتناع التقديم
حيث قال واخر المفعول ان لبس حذر او اضمر الفاعل غير منحصر ونصه في الاوضح وكلام الناظم
يوهم امتناع التقديم لانه سوى بين هذه المسئلة ومسئلة ضرب موسى عيسى والصواب ما ذكرناه
انتهى واقول الظاهر ان مراده من وجوب تاخير المفعول في هذه الصورة انما هو بالقياس الى الفاعل
بمعنى انه لا يتوسط بين الفعل والفاعل لئلا يلزم انفصال الضمير مع امكان اتصاله وتعليلهم يدل على
ذلك والا فلا يخفى على ابن مالك ان مثله يجوز تقديمه على الفعل وكلام المص هنا مبني عليه وذكر
ابن مالك له مع صورة اللبس يؤيد ما ذكرنا فتامل المسئلة الثانية ان يخاف التباس احدهما بالاخر
لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة لفظية او معنوية تميز احدهما عن الاخر كان كانا مقصورين
او اسمي اشارة او موصولين او مضافين الى ياء المتكلم وذلك نحو ضرب موسى عيسى في المقصورين
او ضرب هذا ذاك في اسمي الاشارة او ضرب غلامي غلامي في المضافين الى ياء المتكلم او ضرب
من في الدار من على الباب في الموصولين على طريق اللف والنشر الغير المرتب فيتعين في مثل هذه
الامثلة كون الاول فاعلا والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور
لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الاغراض الواهية محتجا بان العرب يجيز تصغير عمر
وعمر على عمير مع وجود اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء فانهم غرضا في الاجمال كما ان
لهم غرضا في التفصيل بحسب مقتضى الحال الذي به تتفاوت مراتب الكلام وبانه يجوز ان يقال زيد وعمرو

ضرب احدهما الاخر اذ لا يبعد ان يقصد المتكلم ضرب احدهما من غير تعيين فياتي باللفظ المحتمل وبان تاخير
البيان لوقت الحاجة اي لوقت حضور العمل جائز عقلا بالاتفاق عند الاصوليين ولغة عند النحويين
فلا يمتنع ان يقع الخطاب بالمجمل ويتاخر البيان الى وقت الحاجة كمختار ومنقاد فانهما مترددان بين
الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة او المفتوحة الفا وجائز شرعا على الاصح خلافا للكثير
من اصحاب ابي حنيفة واصحاب الظاهري وابي اسحاق المروزي وابي بكر الصيرفي والغزالي لكن نقل
ابو اسحاق رجوعه عنه وفي هذه المسئلة ستة اقوال ذكرتها في بعض الحواشي وما يرد عليها وانما جاز
تاخير البيان عن وقت الخطاب الى وقت حضور العمل لانه يمتنع عند العقل ومن مصلحة تحسين لاجلها
كعزم المكلف وتوطين نفسه على الفعل الى وقت الحاجة فان العزم وما يلحقه طاعة يترتب الثواب
عليها وفيه مع ذلك تسهيل الفعل المامور به وبان الزجاج نقل في معانيه الاتفاق على انه يجوز في نحو
فما زالت تلك دعويهم كون تلك اسمها ودعويهم خبرها او بالعكس قال المرادي ولا يلزم من نقل
الزجاج الوجهين في الاية مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس
كالتباس اسم زال بخبرها وذاك واضح وانت خبير بان التفاوت في الالتباس لا ينفي اصل الالتباس
وذلك كان في حصول المطلوب وانا اذا تتبعت كتب العربية رايت في كثير منها نقل هذا المذهب
والحجج له ولا يقدر المؤلفون على رده وذلك دليل قاطع على حقيته فتدبر حق التدبر بخلاف ما اذا وجدت
قرينة لفظية او معنوية فلا يجب التاخير بل يجوز التقديم كما في نحو ارضعت الصغرى الكبرى هذا
مثال لما فيه القرينة المعنوية ونحو احيا العصا موسى وقول عدي بن الرقاع ولكن بكت قبلي فهيج لي
البكا بكاها فقلت الفضل للمتقدم فان قوله ولكن بكت قبلي يدل على ان بكاها هو الذي هيج بكاه فقدم
المفعول لظهور المعنى وضربت موسى سعدى مثال لما فيه القرينة اللفظية فان الساكنة الملحقة
بالفعل تدل على ان الفاعل هو سعدى وكذلك اذا قلت ضرب موسى نفسه عيسى فان رفعت نفسه كان
الفاعل موسى وان نصبته كان عيسى المسئلة الثالثة ان يحصر المفعول بانما فيجب تاخيره وتقديم الفاعل
بالاتفاق لانه لو قدم انعكس المعنى نحو انما ضرب زيد عمرا لان المقصود حصر ضاربية زيد في عمرو
مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر فاذا قدم المفعول على الفاعل وقيل انما ضرب عمرا
زيد صار المعنى انه يجوز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر او بالا على الاصح

عند ابي موسى الجزولي وجماعة من المتاخرين نحو ما ضرب زيدا الا عمرا وذهب البصريون والكسائي
والفرا وابن الانباري الى جواز تقديم المفعول مع الا على الفاعل استدلالا بقول مجنون بني عامر
تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها وقول زهير جابي سلمى وهل ينبت الخطي
الا وشيجه وتغرس الا في منابتها النخل قدم الجار والمجرور وهو بمنزلة المفعول به على ما به الفاعل
لانه بمنزلة الفاعل كما قدم المجنون المفعول على الفاعل والحاصل ان في تقديم المفعول المحصور فيه بالا
على الفاعل وتقديم الفاعل المحصور فيه بالا على المفعول ثلاثة مذاهب الجواز مطلقا وهو مذهب
الكسائي والمنع مطلقا وهو مذهب ابي موسى الجزولي وجماعة والتفصيل بين كون المحصور فيه
الفاعل فيجب تاخيره وكونه المفعول فيجوز تقديمه وهو مذهب البصريين والفرا وابن الانباري
هنا واعلم ان ابن مالك قال في التسهيل ولا يعمل ما بعد الا فيما قبلها مطلقا ولا ما قبلها فيما بعدها
الا ان يكون مستثنى او مستثنى منه او تابعا وما ظن من غير هذه الثلاثة معمولا لما قبلها قدر له
عامل خلافا للكسائي في منصوب ومخفوض وله ولابن الانباري في مرفوع وقال المصنف في جامعه
في باب الاستثناء ولا يعمل ما بعدها الا فيما قبلها مطلقا ولا بعكس الا في مستثنى او مستثنى منه
او تابع لاحدهما نحو بالبينات والزبر وما كفا الا ما احد ضربا بس وما زاد الا ضعف ما بي كلامها
على الحذف خلافا للبصريين في المرفوع وللكسائي مطلقا انتهى وانا انا راجعت كلام ابي حيان
والزمخشري رايت ان الحق ان ما ذكره ابن مالك في باب الاستثناء هو مذهب البصريين
وما ذكره ابن هشام في جامعه وفقا وضحه مذهبا لهم فيه نظر وقد يتقدم المفعول على الكل
والفاعل اما جوازا نحو فريقا هدى وفريقا حق عليه الضلالة فريقا مقدم جوازا ولو اخر
في غير القران لجاز واما وجوبا وذلك في مسئلتين احديها ان يكون له صدر الكلام نحو ايا ما
فايا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايا فكل منهما عامل في الاخر
من جهتين مختلفتين فايا عامل من جهة انه متضمن لمعنى الشرط ومعمول من جهة انه مفعول
الفعل وتدعوا عامل من حيث انه فعل ومعمول من حيث انه فعل الشرط الثانية ان يقع عامله بعد
فا الجزا في جواب اما ظاهرة او مقدرة وليس له اي لعامل المفعول منصوب غيره مقدم بينت
منصوب على الفا مثال اما الظاهرة نحو فاما اليتيم فلا تقهر ومثال اما المقدرة نحو وربك فكبر

تقديره واما ربك فكبر وانما وجب تقديم المفعول فيهما احترازا من توالي الفا واما فصل بينهما بالمفعول
وانما عمل ما بعد الفا فيما قبلها مع انه يمتنع عمل ما بعد عاقبه لانه الفا انما يكون اذا كانت في مركزها الاصلي
وهي هنا ليست فيه وكان حقها ان تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ولكنها زحلقت
الى الفعل لما ذكرنا والحاصل ان للفاعل ثلاث حالات تاخره جوازا او وجوبا وتوسطه وجوبا وللمفعول
اربع حالات تاخره وجوبا وتوسطه وجوبا وتقدمه عليهما وجوبا وعلى الفاعل جوازا
ويوجد في بعض النسخ وان كان الفعل العامل في الفاعل نعم وبئس فالفاعل اما ظاهر او مضمر
فالظاهر يجب ان يكون معرفا باللام الجنسية على القولين واليه ذهب الاكثرون ثم اختلفوا
فقيل حقيقة فاذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله هو الممدوح وزيد مندرج تحت الجنس لانه
فرد من افراده وهولاء في تقديره قولان احدهما انه لما كان الغرض المبالغة في اثبات المدح للممدوح
جعل المدح للجنس الذي هو منهم اذ الابلغ في اثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طاريا على
المخصوص والثاني انه لما قصدت المبالغة عدل المدح الى جنس الممدوح بسببه فكانه قيل يمدح
جنسه لاجله وقيل مجازا فاذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير
مدح زيد واللام عهدية على القول الاخر واليه ذهب قوم ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهني كما تقول
اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وانما تريد ما ينبغي الابهام ثم التفسير بعده تفخيما
للامر وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فاذا قلت زيد نعم الرجل فكانك قلت زيد نعم هو واستدل
لهولاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك واجيب عن تثنيته وجمعه
على القول بانها للاستغراق بان المعنى ان هذا المخصوص يفضل افراد هذا الجنس اذا ميزوا رجلين
رجلين او رجالا رجالا وعلى القول بانها للجنس مجازا بان كل واحد من الشخصين كانه على حدته جنس فاجتمع
جنسان فثنيا والقول بانها للجنس حقيقة او مجازا او للعهد الذهني او الشخصي مذكور في المطولات
وقد ذكرنا ما لا بد منه في المقام نحو نعم العبد انه اواب وبئس الشراب فجا الفاعل فيهما معرفا
باللام او مضافا الى ما هي اي ال الجنسية فيه نحو ولنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين دخلت ال
على المضاف اليه الفاعل او مضافا الى مضاف لما هي فيه كنعم ابن اخت القوم غير مكذب حال
وزهير مخصوص مرفوع على الابتدا خبره ما قبله او خبر مبتدا محذوف او مبتدا خبره محذوف

وسنان عن قرب الراح منها او حسام مفر خبر ان لمبتدا محذوف لانه ثان لزهير كما قاله العيني لان
المعرفة لا تنعت بالنكرة والبيت لابي طالب من قصيدة وبئس ابن غلام الرجل واشترط كون الظاهر
بال او مضافا لما هي فيه هو الغالب كما قاله المرادي فقد حكى الاخفش ان ناسا من العرب يرفعون
بنعم النكرة مفردة نحو نعم امرؤ زيد ومضافة كقوله ونعم صاحب قوم لا سلاح لهم واجازهما ابن السراج
والكوفيون ومنعهما سيبويه وعامة النحويين الا في الضرورة واجاز الجرمي ان يكون علما كقوله عليه
الصلاة والسلام نعم عبد الله خالد بن الوليد والصحيح ان ذلك لا يجوز لان عبد الله ليس معرفا بالالف
واللام ولا مضافا الى المعرف بهما وروى بئس عباد الله ابا انكان كثا وقول بعض العباد له
واجاز المبرد والفارسي اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من
البصريين منهم ابن السراج والجرمي وعلل ذلك بانه لم يرد به سماع والقياس المنع لانه كل ما كان
فاعلا لنعم كان مفسرا للضمير المستتر فيها اذا نزعت منه والذي ليست كذلك قال في شرح التسهيل
ولا ينبغي ان يمنع لان الذي يفعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به واجاز قوم من النحويين
ذلك في من وما الموصولتين مقصودا بهما الجنس وعليه جرى ابن العلج وابن مالك واستشهد
لجوازه وجواز المضاف اليه بقوله فنعم مزكاه من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان فمن
فاعل نعم واختلفوا في ما الواقعة في نعم وبئس او وقع بعدها فعل فقيل انه فاعل واختلفوا فيها على اقوال
الاول انها اسم معرفة تامة لا تفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف وهذا منقول
عن سيبويه والكسائي الثاني انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي
الثالث انها موصولة والفعل صلتها وهي فاعلة يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ونقل عن الفرا الرابع
انها مصدرية ولا حذف الخامس انها نكرة موصوفة في موضع رفع وقيل انها نكرة منصوبة على
التمييز واختلفوا فيها على اقوال احدها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو
مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوليه والزمخشري وكثير من المتاخرين الثاني نكرة
غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف الثالث تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة
والفعل صلة لما المحذوفة نقل عن الكسائي وقيل هي المخصوص والقائلون به قالوا انها موصولة
وما اخرى محذوفة هي الفاعل وقيل انها كافة كفت نعم وبئس كما كفت قل وصارت تدخل على الجملة

الفعلية فهذه عشرة اقوال فيما اذا وليها فعل فان وليها اسم ففيها اقوال الاول انها نكرة منصوبة على التمييز
والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص الثاني معرفة وهي الفاعل الثالث انها ركبت مع الفعل
فلا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل فهذه جملة الاقوال التي اطلعنا عليها وانما ذكرناها
وان كان بعضها خارجا عما نحن فيه تتميما للفائدة وتعميما للعائدة وهذا ونحوه مما يوهم ظاهره
ان الفاعل علم او مضاف الى علم شاذ يحفظ ولا يقاس عليه او مؤول على ان الفاعل ضمير مستتر حذف
مفسره والعلم او المضاف اليه هو المخصوص ذكر هذا التاويل في شرح التسهيل وهو مبني على جواز
حذف التمييز في نحو ذلك وكون المرفوع بعدهما اي بعد نعم وبئس فاعلا هو مذهب القائل بفعليتهما وانما
دل على فعليتهما وهو الفرا والكوفيون استدلالا بدخول حرف الجر عليهما وقول الراوي سمعت
العرب تقول فيك نعمت الخصلة فجعلها مبتدا خبره فيك قال ابن العلج صاحب البسيط ينبغي ان يكون
القائل بانهما اسمان مبتداتان ونعم اسم يراد به الممدوح فاذا قلت نعم الرجل زيد فكانك قلت الممدوح
الرجل زيد وزعم بعضهم انه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في فعلية نعم وبئس في قولك نعم الرجل
زيد وبئس الرجل عمرو وان الاسم الذي بعدهما فاعل وانما الخلاف بينهم في ان مجموع الجملة صار
اسما او لا فذهب البصريون الى انها جملة غير مؤولة بالاسم وذهب الكسائي الى انها اسم محكي كتابط
شرا فنعم الرجل اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما جملتان في الاصل وذهب الفرا
الى ان الاصل رجل نعم الرجل او بئس الرجل فحذف الموصوف واقيمت الجملة التي هي صفته مقامه كانك
قلت ممدوح زيد او مذموم زيد وعلى القولين فنعم الرجل من نعم الرجل زيد رافع لزيد وبئس الرجل
من بئس الرجل عمرو رافع لعمرو وكلا هما مردود لما ذكر في المطولات واما الفاعل المضمر فهو شاذ
اليه بقوله او مضمر مفرد استترا وجوبا خلافا للكسائي في منعه ذلك قال في نعم رجلا زيد الفاعل
هو زيد والمنصوب حال عنه وقال الفرا تمييز محول عن الفاعل مفسر لكونه مبهما بتمييز بعده قابل
لال ولا يفسر بمثل وغير واي وافعل التفضيل لانه خلف عن فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيته
لها مذكورا غالبا احترز بقيد الغلبة من قوله ان قلت كما فيها وتعما اي ونعمت فعلتك ومنه
الحديث من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت وعليه ابن عصفور ونص سيبويه على المنع ولزوم ذكر
التمييز هنا هو الصحيح مطابقا لما التمييز للمخصوص بالمدح او الذم افرادا وتذكيرا وفروعهما فروع

الافراد والتثنية والجمع والتذكير فرع واحد وهو التانيث نحو شر المطالبين بدا ونحو نعم امراهم هو
اشارة الى البيت وهو نعم امراهم لم تقر نابته الا وكان لمرتاع بها وزرا فى نعم ضمير مستتر هو الفاعل
وامرا منصوب مميزه وهو مخصوص بالمدح ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون ونعم
امراة هند ونعم امراتين الهندان ونعم نساء الهندات وفى امور الاول ان يكون عاما فى الوجود
فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لان الشمس مفرد فى الوجود فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم
جاز ذكره ابن عصفور الثانى انه يمتنع اتباعه فلا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يوكد بضمير
ولا غيره لشبهه بضمير الشان فى قصد ابهامه تعظيما لمعناه واما قولهم نعم هم قوما انتم
فشاذ وهم توكيد للضمير المستكن على المعنى الثالث ان يكون موخرا عنه فلا يجوز تقديمه على نعم
وبئس الرابع ان يتقدم على المخصوص فلا يجوز تاخيره عنه عند البصريين واما قولهم نعم زيد
رجلا فنادر الخامس انه اذا فسر بمونث لحقت تاء التانيث نحو نعمت امراة هند كذا مثله فى شرح
التسهيل وقال ابن ابى الربيع لا تلحق وانما يقال نعم امراة هند استغناء بتانيث المفسر ونص خطاب
على جواز الامرين ورجح الاول قوله فيها او نعمت قاله المرادى والمخصوص بالمدح او الذم
مبتدا والجملة خبر تقدم عليها او تاخر والرابط بينهما العموم المستفاد من ال فيما اذا كان
الفاعل ظاهرا كما مر وكذا اذا كان مضمرا قاتلا ما ذكره من الاعراب هو الصحيح وبه جزم سيبويه
وقال ابن البادش لا يجيز سيبويه كون المختص بالمدح او الذم الا مبتدا وذهب جماعة منهم
السيرافى وابو على والصيمرى الى انه خبر مبتدا واجب الاضمار وذهب قوم منهم ابن عصفور
الى انه مبتدا حذف خبره قال ابن مالك فى شرح التسهيل والاول اولى بل هو عندى متعين لصحته
فى المعنى وسلامته من مخالفة اصل بخلاف الثانى فانه يلزم منه ان ينصب لدخول كان عليه وقال
فى شرح التسهيل الثالث بان هذا الحذف ملتزم ولم يجد خبرا يلتزم حذفه الا ومحله مشغول
بشئ يسد مسده وذهب ابن كيسان الى ان المخصوص بدل من الفاعل ورد بانه لازم وليس
البدل بلازم وانه لا يصلح لمباشرة نعم واجاب قائله بانه يجوز ان يقع بدلا مما لا يجوز ان يلى العامل
بدليل انك انت وعلى هذا هو بدل اشتمال لانه خاص والرجل عام هنا واعلم انه على القول
بان الجملة خبر كما هو الصحيح الرابط العموم الذى فى ال ان كان الفاعل ظاهرا الا ان الصحيح ان المراد

الجنس وان كان الفاعل ضميرا فالصحيح ان المراد به الجنس ايضا كالظاهر فيكون حكمه حكم الظاهر
فى العموم وذهب بعضهم الى ان الضمير يراد به الجنس الشخص وان كان الظاهر يراد به الجنس
ولعل هذا المراد بامر الشارح بالتامل فلله دره ما ادق نظره ولا يجوز توسطه اى المخصوص
بين الفعل والفاعل ولا بينه وبين التمييز فلا يقال نعم زيد الرجل ولا نعم زيد رجلا وقد تقدم
ويجوز حذفه لدليل نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد انه اواب لان السابق يدل عليه وقيل انما يحذف
ان تقدم ذكره والاكثرون على عدم اشتراطه هنا باب في ذكر النائب عن الفاعل هذه الترجمة
اولى من قول ابن الحاجب مفعول ما لم يسم فاعله لوجهين احدهما ان النائب عن الفاعل قد يكون مفعولا
وغير مفعول الثانى ان المنصوب فى نحو اعطى زيد درهما يصدق عليه انه مفعول لما اى لفعل لم يسم
فاعله وليس مرادا ذكره المص فى شرح الشذور ولكن قال ابو حيان فى شرح التسهيل الترجمة بالنائب
عن الفاعل لم ارها لغير ابن مالك وانما عبارة النحويين فيه ان يقولوا باب المفعول الذى لم يسم فاعله
ولا مشاحة فى الاصطلاح وهو ما حذف فاعله واقيم هو مقامه اضيف الفاعل اليه لادنى ملابسة
ويحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع اذا لم يعلم السارق من هو او لغرض لفظى كتصحيح النظم كما وقع للاعشى
فى قوله علقتها عرضا وعلقت رجلا غيرى وعلق اخرى ذلك الرجل فبنى علق فى المواضع الثلاثة للمفعول
وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم اذ لو اتى بالاصل الذى هو ذكر الفاعل فيها لاختل الوزن
وكالسجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قيل حمد الناس سيرته لاختلت
السجعة قاله المص فى شرح هذا المتن وغيره وكالايجاز فى نحو قوله تعالى فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به او معنوى
كالتعظيم فيحذف لصونه عن لسانك او التحقير فيصون لسانك عنه او العلم به نحو وخلق الانسان
ضعيفا او لعدم تعلق غرض بذكره نحو وان احصرتم اذ ليس الغرض اسناد هذا الفعل الى فاعل مخصوص
بل الى اى فاعل كان وحذفه تارة يكون جائزا كما ان لم يكن فى مثل ولا جار مجراه وتارة واجبا كما
الان فى احدهما فينوب عنه فى احكامه كلها من وجوب الرفع بعد ان لم يكن مرفوعا والتاخير عن العامل
وجوبا لانه قائم مقام الفاعل بعد ان كان جائز التقديم واستحقاقه الاتصال به وصيرورته كالجزء
منه بعد ان كان فضلة وتانيث الفعل لتانيثه ان كان مونثا غير مجرور وامتناع حذفه لانه صار
عمدة بعد ان كان فضلة جائز التضمين الحذف وغير ذلك من الاحكام الفاعل كاستغنائه بالمرفوع عن

الخبر نحو امضروب الزيدان وهذه العبارة وهى قوله فينوب عنه فى احكامه كلها نحو منها احسن
من عبارته فى الاوضح حيث قال فينوب عنه فى رفعه وعمديته ووجوب التاخير عن عامله واستحقاقه الاتصال
به وتانيث الفعل لتانيثه واحد من اربعة وذلك واضح مفعول به فاعل بينوب انا وجد فى اللفظ لانه كالفاعل
فى كون الفعل حديثا عنه وفى جواز اضافة المصدر اليه وهو النائب عنه بالاصالة ولهذا لا ينوب
عنه غيره مع وجوده نحو وقضى الامر والاصل قضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به واقيم المفعول
به مقامه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التاخير عن فعله
بعد ان كان جائز التقديم عليه كما يفهم من قوله فان لم يوجد المفعول به فينوب عنه ما ذكره
او شئ منه على انها موصولة او موصوفة مختص متصرف من ظرف زمانا او مكانا نحو صيم
رمضان مثال للظرف الزمانى المختص المتصرف لانه علم ومتصرف لانه يخرج من الظرفية الى
الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها وجلس امام الامير مثال للظرف المكانى المتصرف
المختص اما اختصاصه فبالاضافة واما تصرفه فلاستعماله غير ظرف كما ذكرنا ثم ان الشارح
اشار الى بيان المتصرف على وجه عام فقال والمتصرف ما استعمل فى الظرفية وغيرها من الفاعلية
والمفعولية وغيرهما والمختص ما اختص بعلمية او اضافة او غيرهما وهو المختص بالوصف نحو
صيم زمان طويل وجلس مكان حسن واجاز الاخفش نيابة الظرف الغير المتصرف نحو جلس
عندك او مجرور بحرف غير تعليل كاللام والباء ومن اذا افادت التعليل ذكر ذلك بعض النحويين فان
المجرور بها لا يقوم مقام الفاعل واما قول الفرزدق يغضى حياء ويغضى من مهابته فلا يكلم الا
حين يبتسم فالقائم مقام الفاعل ليس هو المجرور وانما هو مصدر دل عليه الفعل اى
الاغضاء المعهود او اغضاء من مهابته وانما لم يصح قيام المجرور مقامه لانه مفعول له قال
ابن جنى فقال والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش قال الخفاف وعلة المنع ان
المفعول له مبنى على سوال مقدر فكانه من جملة اخرى انتهى وهذا يعلل منع نيابة الحال لانه
على سوال مقدر واما التمييز فلا ينوب ايضا منابه خلافا للكسائى وهشام ولا المفعول
معه لانه ان كان مع الواو والدلالة على المعية كانت فاصلة بين الفعل ونائبه فكان ما بعدها
كمعطوف بدون معطوف عليه وان كان بدونها فاتت الدلالة على المعية المرادة وكذلك حيز

لا يقوم مقامه فلا يقال كين قائم خلافا للفراء ولا يجوز قيام المستثنى لوجود الفاعل ولانه
ليس من ضروريات الفعل نحو ولما سقط فى ايديهم مما لا يستعمل الا مبنيا للنائب ومن كونه
اى المجرور متصرفا ان لا يلزم الجار له وجها واحدا فى الاستعمال كمذ ورب لاختصاص
الاول بالزمان والثانى بالنكرة وكذلك الكاف لاختصاصها بجر الظاهر وما اختص بقسم
كالواو والتاء او استثناء كخلا وعدا وحاشا اذا كانت حروف جر فلا يقوم المجرور فى هذه
مقام الفاعل كما لا يقوم الظرف الغير المتصرف فى مقامه وظاهر كلامه ان النائب هو المجرور
فقط وهو ما نقله ابو حيان فى الارتشاف عن اتفاق البصريين والكوفيين وقال ابن مالك
النائب الجار مع مجروره وفى الارتشاف انه لم يقل به احد وقال الفراء النائب الجار فقط وهو
مبنى ان الحرف لا محل له فى الاعراب لا لفظا ولا محلا فالجار عنده فى موضع رفع على النيابة
او مصدر نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة فنفخة نائب الفاعل وهو متصرف لكونه مرفوعا
ومختص لوصفه بالوحدة والمتصرف منها اى من المصادر ما فارق النصب على المصدرية
بان وقع فاعلا او مفعولا به ومضافا اليه وغير ذلك كضرب وقتل اذ تقول اعجبنى ضربك
وكرهت ضرب عمرو وعجبت من شدة ضرب بكر وضرب زيد حسن وما اشبه ذلك
فلو كان لازم المصدرية كسبحان الله لم يجز قيامه مقام الفاعل لعدم تصرفه والمختص ما اختص
نوع ما من الاختصاص كتحديد العدد نحو ضرب ضربة او ضربتان او ضربات او كونه لبيان
نوع نحو ضرب ضربا الامير فلو كان مبهما نحو ضرب ضرب لم يجز لعدم الفائدة اذ المصدر
المبهم مستفاد من الفعل فيتحد المسند والمسند اليه ولا بد من تغايرهما بخلاف ما اذا كان
مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فيحصل الفائدة ونقل ابن السيد
عن الكسائى وهشام انهما اجازا اجلس بالبناء للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب اراد
ان فيه ضمير المصدر وتبعهما ابو حيان فى النكت الحسان فقال ومضمر المصدر يجرى
مجرى مظهره فيجوز ان تقول قيم وقعد فتضمر المصدر كانك قلت قيم القيام وقعد القعود
انتهى والصحيح عدم الجواز والمص عطفه هذه الاشياء بأو انه لا اولوية لبعض منها على بعض
[illegible] مخير فى اقامة ايها شاء من غير ترجيح واختار المص فى الجامع تبعا لابن عصفور اولوية

المصدر واختار ابو حيان اولوية ظرف المكان واختار ابن معط اولوية المجرور وفهم من تخصيص النيابة بما ذكر من الظرف والمجرور والمصدر بالشروط المذكورة انه لا يجوز نيابة الحال والتمييز ولا المستثنى ولا المفعول له ولا المفعول معه وقد قدمنا ذلك ومن في قوله من ظرف للبيان منطلقة بمحذوف على الحالية على الاول والوصفية على الثاني وقد تقدم نظيره وقد اشار الى ما لا تأتى النيابة بدونه بقوله ويضم اول الفعل المتصرف عند ارادة اسناده الى النائب لفظا نحو ضُرِبَ ويُضْرَب او تقديرا نحو بُدِحْرِجَ فانه يقدر فيه ان الضمة غير الضمة في المبني للفاعل مطلقا اى ماضيا كان الفعل او مضارعا ثلاثيا كضرب يضرب او رباعيا كدحرج يدحرج مجردا كما مثلنا او مزيدا كاكرم يكرم وتبارك اعاوله في الضم ثاني الماضي المبدو بتاء زائدة معتادة احترز بهذا القيد عن الثاني نحو تُرْمُسَ الشئ بمعنى دَمَسَهُ فالتاء اصلية ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير معتادة قاله المرادي ولا يشترط في التاء ان تكون للمطاوعة بل تكون لها ولغيرها فالاول تُعُلِّمَ والثاني نحو تُضُورِبَ وعبارة الالفية هنا غير جيدة حيث خص التاء بالمطاوعة واعتذر له المرادي بان ما ذكره من الافعال التي فيها تاء المطاوعة فاكتفى بذكرها وتبارك في الضم ثالث الماضي المبدو بهمزة الوصل نحو انطلق واستخرج ويفتح ما قبل اخره لفظا نحو يضرب ويستخرج او تقديرا نحو يبيد ان كان مضارعا مجردا كيضرب او مزيدا كيستخرج فان كان مفتوحا في الاصل بقي عليه نحو يبيع ويبال وكذا ان كان اوله مضموما في الاصل بقي عليه نحو يكرم ويقاتل ويخرج ويدحرج ويكسر كذلك ان كان ماضيا كضرب زيد بضم اوله وكسر ما قبل اخره ويضم ثالث ويضم اوله وفتح ما قبل الاخر وانما غير الثلاثي في المفعول الى وزن فُعِلَ دون سائر الاوزان لانه لما كان معناه غريبا في الافعال عدل اليه ان الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما احدث منه ذلك خيف ان يلتبس في اول وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء فان قيل لو كسر الاول وضم الثاني حصل هذا الغرض فما علة التخصيص اجيب بان الخروج من الكسر الى الضم خروج من الثقيل الى الاثقل وعكسه بعكسه ففي الاول طلب ثقل بعد الخفة وهنا بعيد من اوضاع العرب بخلاف الثاني فان فيه خروجا من الاثقل الى الاخف فانه اهون

ولو لم يكن للمطاوعة م

قبل لكنه اخف من ذلك واما الفعل الجامد فلا يبنى للنائب اتفاقا كنعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب اذ لا يبنى منها مضارع ولا اسم فاعل ولا مفعول فلما كانت كذلك لم يتصرفوا فيها بالبناء للنائب عن الفاعل وفي كان وكاد واخواتهما خلاف فمذهب الجمهور الجواز وعليه سيبويه وصحح ابو حيان المنع تبعا للفارسي وعليه اى وعلى الجواز فالاصح انه لا يقام خبرها بل ان قلنا انها تعمل في الظرف بناء على انها تدل على الحدث كما هو الحق كان فيما اقيم الظرف مقام اسمها والا فانه نقل بعملها في الظرف تعين ضمير المصدر وذهب الفراء الى قيام الخبر مقام المرفوع وقد تقدم ولم يتعرض لرافع النائب اذا كان اسما يعني انه لم يتعرض لرافع النائب اذا كان فعلا ولم يتعرض له اذا كان اسما والشارح اشار الى انه منه ما يعلم كونه مبنيا للنائب باتباع محله ومنه ما يعلم بالتحويل من صيغة الى اخرى فلذلك قال وذكر في الجامع انه لا يغير اذا كان مصدرا مختلا بان والفعل وذلك لانه لا يظهر كونه مبنيا الا انا تبع محله بتابع نحو اعجبني اكل الخبز والخبز فالخبز في الخبز الجر وهو الظاهر حملا على اللفظ والرفع حملا على الموضع على انه بمعنى الفعل المبني للنائب والنصب على الموضع على تقدير ان يكون المصدر مع ولا بان وفعل الفاعل وما ذكره يقتضي الجواز لكنه لا يظهر الا بقرينة لان المصدر لم يغير عن صيغته وذهب بعضهم الى المنع رفعه لما بعده على طريق النيابة والحق الجواز لعدم المانع ويحول اسم الفاعل الى اسم المفعول فيقال في نحو امضروب زيدا صله ضارب عمرو زيدا حذف الفاعل لغرض من الاغراض المذكورة وحولت صيغة فاعل الى مفعول واقيم المفعول مقام الفاعل وقد يكون صيغة المفعول مقدرة نحو اقتيل عمرو لانه بمعنى مقتول وعمرو قائم مقام الفاعل ولك في فاء الفعل الثلاثي المعتل العين نحو قال ما عينه واو وباع ما عينه ياء الكسر مخلصا نحو قيل وبيع والاصل قول وبيع نقلت حركة العين لاستثقالها الى ما قبلها بعد سلب حركته ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وسلمت الياء في الثاني لسكونها بعد حركة تجانسها وهذه اللغة العليا ففي ذوات الياء عملان وفي ذوات الواو ثلاثة اعمال والكسر مشما ضما تنبيها على ان الضم هو الاصل ومعنى الاشمام هنا اشراب الكسرة شيئا من صوت الضمة ولا تغير الياء ولهذا قيل يلتبس بالمبني وما مع ان القراء قد قرءوا وهذه اللغة الوسطى وبها قرا ابن عامر والكسائي في قيل وغيض وهي لغة كثير من

قيس واكثر بني اسد قال الشاطبي في كيفية الاشمام ثلاثة مذاهب احدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر هذا هو المعروف والمشهور المقرو به والثاني ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها لان اول الكلمة مقابل لاخرها فكما ان الاشمام في الاواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشمام في اولها قبل النطق بكسر الحرف انتهى وقال المرادي الاقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال كيفية النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين افرازا لا شيوعا جزء الضمة مقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الياء انتهى والضم محضا فتقلب الالف واوا نحو قول وبوع فحذف حركة العين وقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وهذه اي من الضم الخالص قوله حوكت على نيرين اذ تحاك تختبط الشوك ولا تشاك فحوكت من الحياكة وهي النسج ونيرين تثنية نير وهو علم الثوب ولحمته ايضا واذا نسج على نيرين كان اصفق وابقى والضمير فيه قائم مقام الفاعل يرجع الى كل واحدة من ازاره وردائه لانه يصفهما بغاية الصفاقة حتى انها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها وعلى نيرين في محل نصب على الحال واذ ظرف وتحاك بمعنى حيكت وضمير تختبط يرجع الى الازار والرداء باعتبار كل واحدة والشوك مفعوله ولا تشاك جملة اخرى معطوفة عليها اى ولا يدخل فيها شوك والجملتان استيناف وقوله وهو رو بيت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت فبوع مبني للمفعول وهو خبر ليت الاولى وليت الثانية تاكيد وليت الثانية فاعل ينفع لانها اسم لكون المراد بها لفظها وشيئا مفعول مطلق وفاقا للموضح لا مفعول به خلافا للعيني كذا افاده الازهري في التصريح والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل التي بدليل انه روى وما ينفع والواو للاعتراض وهذه لغة ضعيفة موجودة في لغة هذيل وتغري لفقعس ودبير من فصحاء بني اسد قاله المرادي في شرح التسهيل وقال الشاطبي حكيت عن ضبة وقال المصنف وحكيت عن بعض تميم وظاهر اطلاقه جواز اللغات الثلاث في المعتل العين وان حصل لبس وهو مذهب سيبويه وخص ابن مالك الجواز بما اذا لم يحصل لبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول امتنعت الوجوه الثلاثة المذكورة لجنب كبعت وسقت فلا يجوز عنده الكسر في الاول ولا

مبنيين للمفعول قولا

الضم في الثاني وجزم به في الجامع قال ابو حيان ولم يذكر ذلك اصحابنا ولم يعتبروه بل جوزوا اللغات الثلاث وان خيف لبس وكذا نص عليه سيبويه قال وهو الصحيح المنقول عن العرب ثم قال ولم يبالوا بالالباس كما لم يبالوا به حين قالوا مختار لاسم الفاعل والمفعول والفارق بينهما تقديري لا لفظي وفي شرح اللمع للمهابادي لم يخف الالباس في خفت اذا كان مبنيا للمفعول لان الفرق بينهما حاصل تقديرا وان لم يكن بينهما فرق لفظا هنا واعلم انك تقول خفت وبعت وعقت مبنيات للمفعول واصلها خافني زيد وباعني زيد وعاقني عن كذا فلما حذف الفاعل فيهن وجعل الفعل للمفعول وجب اقامة المفعول مقام الفاعل واعطاؤه حكمه فاذا المفعول ياء المتكلم وهي لا تصلح لمحل الرفع لكونها مختصة بمحل الجر والنصب فاتى بضمير رفع للمتكلم متصل وهو التاء فقيل خفت وبعت وعقت فحصل اللبس في صورة كسر الاول والثاني وضم الثالث فوجب العدول الى الاشمام والضم في الاول والثاني والكسر في الثالث كما يحصل اللبس في حالة اسناد الفعل لضمير المتكلم يحصل في حالة اسناده الى ضمير المخاطب والغائبات فيقال خافك زيد وباعك زيد وعاقك بكر عن كذا وخافهن زيد وباعهن عمرو وعاقهن بكر عن كذا والعمل فيها كالعمل فيما ذكرنا ومثل قال وباع في اللغات الثلاث نحو اختار وانقاد مما اعل عينه مما هو على وزن افتعل وانفعل فانه يجعل ثالثه ما قبل الفاء يلي من الكسر والضم والاشمام فيقال اختير واختور وبالاشمام ومن الكسر الثالث كسر الهمزة ومن ضم الثالث ضم الهمزة ومن اشم اشمها وهذا قول ابن عصفور والابدي وابن مالك وادعى ابن عذرة وطائفة من متاخري المغاربة امتناعها في افتعل وانفعل وخصوا ذلك بالثلاثي المعتل العين كقال وباع هذا باب الاشتغال اى اشتغال العامل عن المعمول المراد بالعامل هنا ما يجوز ان يعمل فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لانه لا يجري في هذا الباب الا ما يصلح للعمل فيما قبله وهو ان يتقدم اسم ويتاخر عنه عامل التعبير بفعل متصرف او اسم يشبهه لا انحصر مشغول عن العمل فيه اى في الاسم المتقدم بالعمل في ضميره او ملابسه اى ملابس ضميره ولو لا ذلك اى اشتغال العامل بالعمل في ضميره او ملابسه لعمل هو اى العامل المتأخر او مناسبه فيه اى في الاسم السابق والمراد بالعامل هنا ما يجوز عمله

فيما قبله كما قدمنا ثم الاسم السابق بحسب الاعراب على خمسة اقسام ما يترجح رفعه على نصبه
وما يترجح نصبه على رفعه وما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يستوي فيه الامران هكذا ذكره الموضح
وتبعهم المص فشرع في بيانها بقوله يجوز في نحو زيد ضربته او زيد مررت به او زيد ضربت اخاه
او رجلا يحبه رفع زيد بالابتداء وهو الراجح لعدم احتياجه الى التقدير والجملة بعده في محل رفع
على انها خبره والرابط بينهما الضمير وجملة الكلام حينئذ اسمية ذات وجهين بمعنى انها اسمية
الصدر فعلية العجز ونصبه باضمار عامل على الاصح وذهب الكسائي الى ان نصب الاسم السابق
بالعامل الموجود المتاخر وهو غير عامل في الضمير وهو مردود لما سنذكره وذهب الفرا الى
ان الفعل عامل فيهما ورد بلزوم تعدي الفعل المتعدي الى واحد الى اثنين وتعدي الفعل المتعدي
الى اثنين الى ثلاثة وهو خرم لقواعدهم موافق للمذكور لفظا ومعنى او معنى فقط مقدم على الاسم
الا لمانع كما في قوله تعالى واما ثمود فهديناهم فان الفعل العامل يقدر هنا موخرا عن الاسم
مقدما على الفعل الموجود لانه لو قدم عليه لزم الفصل بين اما والفا بجملة تامة وذلك لا يجوز
فيقدر في المثال الاول ضربت فيقال ضربت زيدا ضربته لعدم المانع من ذلك ومن تقدير
الموافق لفظا ومعنى وفي الثاني جاوزت فيقال جاوزت زيدا مررت به اذ لا يصل مررت
الى الاسم بنفسه فيقدر فعل من معناه يتعدى بنفسه وفي الثالث اهنت فيقال اهنت زيدا
ضربت اخاه او رجلا يحبه لان من ضرب اخا انسان زيدا وكذلك من ضرب رجلا يحبه فقد
اهانه فالفعل المذكور يستلزم الاهانة فلذلك قدر فعلها في الاسم وهذه الامثلة منصوبة
بعوامل مضمرة واجبة الحذف لان المذكور عوض عن المقدر فلا يجمع بينهما واما قوله تعالى
اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين فتوكيد خلافا لمن اجاز الجمع
بين المفسر والمفسر فلا موضع للجملة التي هي بعده من الاعراب لكونها مفسرة وما ذهب اليه
الشلوبين من ان المفسرة بحسب ما تفسره في الاعراب وعدمه فالمفسر ان كان له محل فالجملة
المفسرة كذلك وان لم يكن له محل فلا محل لها انما هو في المفسرة غير جملة الاشتغال لان التحقيق
ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرة فتامل وجملة الكلام حينئذ
فعلية لتصدرها بالفعل المحذوف وهذا الوجه مرجوح ومراتبه متخالفة فالنصب في نحو زيد

مجوزه

ضربته اقوى من النصب في زيدا ضربت اخاه والنصب في زيدا ضربت اخاه احسن من النصب
في زيدا مررت به احسن من النصب في زيدا مررت باخيه قاله المرادي في تلخيص شرح ابي حيان
على التسهيل ومحل جواز الوجهين صلاحية الاسم السابق للابتداء كما مر في المثال السابق
فان لم يصلح كما في نحو رجلا اكرمته فيتعين نصبه خلافا للفارسي لان رفعه على الابتدا يودي
الى الابتداء بالنكرة من غير مسوغ وهو لا يجوز وقد تقدم ان النكرة اذا حصل بالاخبار
عنها فائدة جاز وقوعها مبتدا وان لم يكن لها مسوغ كما ذهب اليه ابن الدهان واختاره الرضي
وهو الحق الذي لا محيد عنه ويترجح النصب على الرفع في نحو زيدا اضربه او لا تضربه مما الفعل
المشغول عن العمل في الاسم السابق ذو طلب سواء كان طلب فعل كما في الامر او طلب ترك
كما في النهي ولو كان الطلب بصيغة الخبر كقولك زيدا غفر الله له وانما رجح النصب في هذه الامثلة
الطلب الواقع بعد الاسم اذ في الرفع الاخبار بالطلب عن المبتدا وهو خلاف القياس بل
منعه بعضهم واول ما ورد من ذلك على تقدير القول قال السعد التفتازاني في شرح
المفتاح اعلم ان القول بامتناع كون خبر المبتدا طلبا محل نظر والتمسك بان الخبر ثابت للمبتدا
فيكون ثابتا في نفسه والطلب ليس كذلك على عمومه غير مسلم وانما ذلك في القضية اي الجملة
الخبرية وليس معنى الخبر على الاطلاق ما ثبت للمبتدا بل ما اسند اليه وهو اعم كما في اسناد الطلب
الى الفاعل والقول بان الخبر لا بد ان يحتمل الصدق والكذب غلط من باب اشتراك اللفظ ثم
وقوع الانشا من الطلب وغيره خبرا كثيرا في الكلام والتاويل بتقدير القول على ما ذكره
المص وغيره مما لا ضرورة اليه بل يابا المعنى في كثير من المواضع لا سيما في باب المدح والذم
فيمن يجعل المخصوص مبتدا او في الدعاء كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وفي مثل ابن زيد
ومتى القتال وكيف الحال وما اشبه ذلك واورد عليه سيد المحققين في شرح المفتاح
ان خبر المبتدا يجب ان يلاحظ من حيث انه حال من احوال المبتدا وينسب اليه سواء اوقعت
النسبة او استفهم عنها ولا شك ان نحو اضرب في نحو زيدا اضربه ليس من احوال زيد
الجاري على ظاهره كما في قوله اضرب زيدا واما اذا اول بقول في حقه اضربه على معنى انه يستحق
ان يومر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث انه حال لزيد وفيه مبالغة يعرى عنها قولك

اضرب زيدا لانك هناك امرت بضربه واشرت الى انه يستحق لذلك وقس عليه نحو قوله بل انتم
لا مرحبا بكم واما مثل ابن زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام هنا داخل في
الحقيقة على النسبة بين المبتدا والخبر لا على الخبر وحده انتهى والحق الحقيق بالقبول ان يقال ان
اعتبر في خبر المبتدا ثبوته او انتفاؤه عنه فلا يتصور وقوعه خبرا للمبتدا من غير تقدير وان
اعتبر مطلق الارتباط بينهما بحيث يصح السكوت عليه فلا شك انه يقع خبرا له بغير تقدير وانا
تاملت رايت الحق هو الثاني لان الخبر هو المسند الى المبتدا والمعتبر بينهما هو التعليق على اي وجه
كان الا ترى ان الفعل في قولنا اضرب زيدا هو المسند الى الفاعل مع انه لا يتصور بينهما الا الارتباط
بحيث يصح السكوت عليه لا التعليق الوقوعي فتدبر هذا المقام وانما وجب الرفع في زيدا حسن
لان الضمير في محل رفع على الفاعلية عند سيبويه وزيد ثانية لاصطلاح اللفظ لانهم استقبحوا
ان يقع المرفوع بعد ما هو على صورة الامر فليس من الاشتغال في شي وكذا لو قلنا الضمير في
محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وبهذه العلة يجب رفع الاسم
في نحو زيد ما احسنه واما نحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فانما اجمعت القرا
السبعة على الرفع فيه مع ان الفعل ذو طلب لانه مبتدا وخبره عند سيبويه على حذف الخبر والمضاف
واقامة المضاف اليه مقامه والتقدير مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ثم استونف
الحكم وهو فاقطعوا فجملة الطلب مستانفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وجملة فاقطعوا عن
المبتدا وهو السارق والسارقة لانه لا يستقيم ان يعمل فعل من جملة في اسم من جملة اخرى وذلك
التقدير عنده متعين لان الفا لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال فانه يمنع زيادة الفا في خبر
المبتدا ما لم يكن المبتدا موصولا بفعل او ظرف وصلة الخبر ذلك ولذلك جعل خولان في قول
الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم خبر مبتدا اي هذه خولان وجملة فانكح فتاتهم مستانفة
ولم يجعلها مبتدا والجملة بعدها خبرا فرارا من زيادة الفا في خبر المبتدا غير الموصول واجاز
الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله ابن اياز في نتيجة المصارحة ايضا عن الفارسي وابن
جني وغيرهما من البصريين وقيد الفرا والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا وذهب المبرد
الى ان الفا في فاقطعوا داخلة على الخبر لان الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفا في خبره كما تدخل

فيجوز

في جواب الشرط ولا يصح عمل الجواب في الشرط فكذا ما اشبههما مما هو منزل منزلة الشرط
والجواب وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقرا عيسى بن عمر وابن عبلة والسارق والسارقة بالنصب
وذهب السيد وابن بابشاد الى اختيار الرفع في الاسم المنظور فيه العموم بالامر كالاية لشبهه
بالشرط في العموم والابهام ومثلها الزانية والزاني فاجلدوا في جميع ما ذكر ويترجح النصب ايضا في نحو والانعام
خلقها لكم بعد قوله تعالى خلق الانسان من نطفة مما الاسم السابق واقع بعد عاطف له على جملة
فعلية ولم يفصل ذلك العاطف باما بفتح الهمزة وتشديد الميم فان نصب كان من عطف جملة فعلية
على مثلها اي وخلق الانعام والتناسب بين المعطوفين اولى من التخالف وذهب ابن جني الى
المنع مطلقا ويلزمه النصب في نحو هذا لان يقول بالاستيناف وذهب ابو علي الى انه يجوز في الواو
فقط نقله عنه ابو الفتح في سر الصناعة وبنى عليه منع كون الفا في خرجت فاذا الاسد حاضر
عاطفة والحق الجواز مطلقا وان كان التناسب ارجح ولذلك قال وانما رجح هنا النصب للتناسب
بين المعطوف والمعطوف عليه بعطف جملة فعلية على مثلها او هو اولى من التخالف لان التشاكل
في النظم مطلوب بقدر الامكان فان فصل مما قبله باما ترجح الرفع نحو قام زيد واما عمرو فاكرمته
لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها فيجعل ما بعدها في حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لانها من
الحروف التي تقع في اول الكلام ويجوز النصب على مرجوحية على حد زيدا ضربته وقرئ واما ثمود
فهديناهم بنصب ثمود منونا وغير منون ولكن يقدر العامل بعد ثمود كما قدمنا وحتى ولكن
وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته قاله في التوضيح وما رايت زيدا لكن عمرا رايته
اباه وما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته وانما قال كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة يشترط
كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت هذه الاحرف منزلة منزلة العاطف في اعطا حكمه ويترجح
ايضا في نحو ابشرا منا واحدا نتبعه وما زيدا رايته مما الاسم السابق واقع بعد شي يغلب
دخوله على الفعل كهمزة الاستفهام فيترجح النصب على الرفع لان الغالب فيها دخولها على
الفعل وانما لم يجب دخولها على الفعل كباقي ادوات الاستفهام لانها ام الباب وهم يتوسعون
في امهات الابواب ما لا يتوسعون في غيرها وكان ولا النافيتين قياسا على همزة الاستفهام
والجامع كون الكلام غير موجب مع ارادة النفي وهمزة الاستفهام وقيل الرفع هو المختار

وعليه ابو بكر ابن طاهر ونسب لظاهر كلام سيبويه وقيل الرفع والنصب سوآء واليه ذهب ابن الباذش وعلم من كلامه انه اذا كان الثاني ليس له محل لا يسمى هذا الحكم وهو كذلك بل يجب رفعه سماها وافهم ايضاً ان ادوات التي اذا كانت مختصة بالفعل يجب بعدها النصب نحو لم ولما ولن كما يجب النصب بعد اداة الشرط كما سيجيء واما ادوات الاستفهام غير الهمزة فيجب النصب بعدها وذهب الاخفش الى انها كالهمزة في ترجيح النصب واعلم ان الهمزة انما يترجح النصب بعدها ان لم تفصل من الاسم المشتغل عنه فان فصلت نحو ا انت زيد تضربه ترجح الرفع لان الاستفهام حينئذ عن الاسم لا عن الفعل هنا على تقدير ان يكون انت مبتدأ كما هو رأي سيبويه وان جعلته فاعلاً بفعل مقدر والفعل بعد حذفه كما هو رأي الاخفش ترجح النصب وقال ابو حيان بجواز النصب ان وقع الفصل بالعاطف نحو او زيداً ضربته واما ان وقع الفصل بالظرف جاز اتفاقاً نحو اكل يوم زيداً تضربه لانه يتسامحون فيه ما لا يتسامحون في غيره فالفصل به كلا فصل وحرفا الاستفهام داخل في التقدير على الفعل وفصل ابن الطراوة فقال ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب نحو ازيد ضربته ام عمرو وان كان الاستفهام عن الفعل جاز النصب وحيث مجردة من ما نحو حيث زيداً تلقاه فاكرمه قاله ابن مالك في شرح الكافية ونصه ومن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيداً تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل فان قرنت بما صارت اداة شرط واختصت بالفعل انتهى وهو في ذلك تابع لسيبويه فانه قال واذا وجبت مما يقبح بعده ابتدا الاسماء وانما وقعت الفعل على شيء من سببه نصب في القياس اذا عبد الله تلقاه فاكرمه ونوزع سيبويه في ان الانها عنده مختصة بالافعال ولم ينازع في حيث فظن المص ان المنازعة في حيث فاعترض على ابن مالك في الاوضح بقوله وفيه نظر ووجهه بزيادة فاكرمه وكان حقه ان يقتصر على قوله حيث زيداً تلقاه اذ لا جواب لها عند البصريين وان لم يشترطوا ما لكنهم يوجبون النصب عند المجازاة و تارجح النصب لغلبة وقوع الفعل بعد همزة الاستفهام وما النافية ثم ان الفصل بين الاسم والهمزة بغير ظرف نحو ا انت زيد تضربه فالمختار الرفع وقد تقدم تقريره ويترجح النصب ايضاً اذا وقع الاسم السابق جواباً لاستفهام منصوب كزيداً ضربته جواباً لمن قال ايهم ضربت او من ضربت

فربما يترجح نصبه لكونه جواباً لاستفهام منصوب لفظاً في الاول ومحلاً في الثاني ليطابق السوال في الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام مرفوعاً نحو ايهم ضربته فانك تجيب بالرفع فتقول زيد ضربته ليكون الجواب مطابقاً للسوال بالجملة الاسمية وجوز الاخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد ايهم ضربته كما يجيز الوجهين في نحو زيد ضربته وعمرو اكرمته لجري الجواب مجرى العطف وكان رفعه يوهم ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا كل شيء خلقناه بقدر فالنصب هنا مختار لانه يعطي العموم في خلق جميع الاشياء لان التقدير انا خلقناه كل شيء بقدر واما في الرفع فلانه يعطي ذلك العموم لانه كما يكون اعني خلقناه فيفيد العموم كذلك يجوز ان يكون صفة لشيء واذا حصل في الرفع احتمال لم يحصل لفظ فيه نص على العموم المقصود لان الاسم هنا نكرة وهو كل شيء والنكرة توصف بالجمل الفعلية والاسمية فلو رفع كل لجاز ان يكون الجملة صفة لشيء لا خبراً ويكون الخبر مقدراً او التقدير انا كل شيء مخلوق لنا كائن بقدر فلا يفيد العموم في خلق الاشياء كلها بل يكون فيه دلالة على ان كل مخلوق له بقدر وذلك لا يمنع ان يكون ثم مخلوق لغيره تعالى وهذا مذهب المعتزلة ومن يقول بخلافهم والعموم مذهب اهل السنة والجماعة وتحقيق المسئلة في علم الكلام ونظيره قولك كل رجل اكرمته في الدار فان نصبت افدت انك اكرمت كل واحد من الرجال الذين في الدار وان رفعت كان التقدير كل رجل مكرم لي في الدار ويجوز على هذا ان يكون في الدار كثير من الرجال لم تكرم قال بعض المحققين ولو ان كلا مضافة الى معرفة لكان الرفع هو المختار فاعرفه اول وذلك لانه يرتفع التباس الخبر بالنعت لان الجملة في قولك كل الرجال اكرمتهم في الدار لا يجوز ان يكون صفة للرجال لكونه معرفة فيبقى مفاد الرفع والنصب واحداً ويترجح الرفع بعدم التقدير وانما ترجح ذلك مع نصبه لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملاً كما اشرنا اليه ذلك اول الباب بقوله والمراد بالعامل ما يجوز عمله فيما قبله وحاصل هذا ان النصب يستفاد منه العموم نصاً لعدم احتماله لان يكون الجملة صفة اذ لو كانت صفة لم يصح ان يعمل فيما في الاسم السابق وما لا يعمل لا يفسر عاملاً وهذا سيبويه لم يعد هذا مرجحاً للنصب قال لحاجة هنا على حد زيداً ضربته وهو عربي كثير ويجب النصب ان وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل كما اذا وقع بعد اداة شرط كما في ان زيداً لقيته فاكرمه ومتى عمراً تلقاه فاحسن اليه او اداة تحضيض بحا مهملة وضاد معجمتين كما

[margin] خبراً م

الصور: وماتلها مذكورتان في الشهر ونازع ابو حيان فهذه بان

نحو الا بفتح الهمزة وتشديد اللام عمراً اهنته وهلا زيداً اكرمته او اداة استفهام غير الهمزة نحو هل زيداً ضربته فيجب نصب الاسم في هذه الامثلة كلها بفعل محذوف وجوباً وذهب الكسائي الى ان هل يجوز ان يليها الاسم الذي وقع بعده فعل ولم يختص به الا الشعر على قوله يجوز الاشتغال في النثر ولا يجب النصب بل يترجح وذهب سيبويه الى انه لا يجوز تقديم الاسم على الفعل فلا يقال هل زيداً رايت الا في الشعر وانما وجب النصب لوجوبه اي لوجوب وقوع الفعل بعد هذه الادوات فلو جاز الرفع لخرجت عن اختصاصها بالافعال وصرح في الاوضح بان ادوات الاستفهام غير الهمزة وادوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدها الا في الشعر عند سيبويه الا اذا كانت اداة الشرط اذا مطلقاً سوا كان الفعل ماضياً ام لا وان بكسر الهمزة وسكون النون والفعل ماض فيقع الاشتغال بعدها في نثر الكلام نحو اذا زيداً لقيته فاكرمه واذا زيداً تلقاه فاكرمه وان زيداً لقيته فاكرمه ولا تقول ان زيداً تلقاه فاكرمه لان ان لما جزمت الفعل قوي طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظاً اما لمضيه او لجزمه بغيرها كما في ان زيداً لم تلقه فاكرمه فيضعف طلبها الفعل فيليها غيره ويجب الرفع على الابتداء ان وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية كما في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو لان اذا الفجائية لا يليها الا مبتدأ او مبتدا نحو قوله تعالى اذا هم مكر في آياتنا فلا يجوز النصب بفعل مضمر لانتفائه اي لامتناع وقوع الفعل بعدها ولهذا يقدر متعلق الخبر بعدها اسماً كما مر في باب المبتدا في الاسم بعد اذا هذه ثلاثة اقوال اصحها ما ذكره المص وتبعه عليه الشارح والثاني جواز دخولها على الفعلية مطلقاً والثالث التفصيل بين ان يقترن الفعل بقد فيجوز وان لا يقترن فيمتنع حكاها في المغني فعلى الاول يجب الرفع في المثال المذكور وعلى الثاني يجوز النصب وعلى الثالث يمتنع لعدم قد وكذا يجب الرفع ان وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ما له صدر الكلام كالاستفهام وما النافية وادوات الشرط نحو زيد هل اكرمته وعمرو ما صحبته وخالد ان رايته اكرمه لان ما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ويقاس على ذلك سائر الادوات التي لها الصدر وذهب قوم منهم الجرمي الى ان الاسم اذا وقع قبل كم نحو زيد كم لقيته وقبل حرف التحضيض نحو زيد هلا ضربته او العرض نحو عمرو الا تكرمه او التمني بالا نحو العون على الخير الا اجده

فيرجح فيه النصب وكذلك يجب رفع الاسم اذا وقع قبل اسم الفعل بمعنى الامر نحو زيد داركه وعمرو تراكه لان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً واجاز الكسائي تقديم معموله عليه فيجوز النصب فيه عنده وبقيت مسائل اخرى يطول بذكرها الكسائي وذكر هذا القسم اي واجب الرفع افادة لتمام القسمة العقلية وان كان ليس من هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليه كما قاله في الاوضح اذ من جملته انه بحيث لو فرغ الفعل من الضمير او ملابسه لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع ما ذكرنا والحق عندي ما ذكره بعض المحققين وهو انه من اقسام المشتغل عنه قال لان العامل في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وزيد هل رايته وعمرو هلا رايته ونحو ذلك صالح للعمل بذاته في الاسم السابق لو فرغ لكن منع من عمله مانع وهو تقدم ما لا يعمل ما بعده فيما قبله عليه فلم يمتنع عمله فيما قبله لذاته وما لا يمتنع عمله فيما قبله لذاته صادق عليه حد الاشتغال فهو معدود من اقسامه وما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب وافعل التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل والمصدر والحرف نحو زيد ما احسنه وعمرو اكرم به وبكر حسن الوجه الاب زيد حسنه وزيد ضرباً اياه وزيد داركه وزيداً انه قائم لا يعد في اقسام الاشتغال لعدم صدق الحد عليه ويستويان اي الرفع والنصب اذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول اما مسبوق بجملة ذات وجهين اسمية الصدر فعلية العجز غير تعجبية نحو ما احسن زيداً وعمرو اكرمته فلا اثر للعطف على الصغرى الفعلية والرفع هو المختار ذكر هذا سيبويه لان فعل التعجب لجموده جرى مجرى الاسماء فلذلك صغر واعتقد الكوفيون اسميته فكانه ليس في الكلام فعل كما في نحو زيد قام وعمرو اكرمته فجملة اكرمته صغرى فعلية خبر عمرو والجملة الكبرى من المبتدا والخبر معطوفة على الجملة الكبرى السابقة وهي زيد قام فتكون قد عطفت اسمية على اسمية وكلتاهما لا محل لها من الاعراب هذا ان راعيت صدر الجملة السابقة وان راعيت عجزها وهي الجملة الفعلية الصغرى نصبت عمراً وكنت عاطفاً فعلية على فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملتين اما الضمير من قولك لاجله العائد على صدر الجملة الاولى او الفاء من نحو وعمرو اكرمته بالفاء التي فيها معنى السببية فيجوز في عمرو الرفع والنصب لكن في الكافي انما التساوي ومعناه انه قام مرجح النصب ومرجح الرفع فتساويا لان الجملة الاولى اسمية الصدر بالنظر

الى مبتدئها فعلية الجزء بالنظر الى خبرها فان راعيت صدرها رفعت عمرا او ان راعيت عجزها
نصبت فالتشاكل بين المتعاطفين حاصل على كلا التقديرين ولا مرجح وقال في البسيط الا انه
رجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجرى ان اعتبار الاسم الذى في ضمنه فعل اولى من اعتبار
الفعل وقال ابو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بانهما على حد سواء وانما ذلك قول
الجزولى والاظهر ترجيح النصب لان الحمل على الاقرب اولى وهم يراعون الجوار ما امكن نحو
هذا جحر ضب خرب وعورض بان الرفع يرجح بعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا وقيل
تشبيه بما ذكر اى بالمثال من غير رابط انه لا يشترط في الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف
عليها وهو ما جزم به في الجامع حيث قال ولا يشترط الرابط ان نصبت وفاقا لسيبويه والفارسي
وقال في التعليق والحق عندى قول الفارسى انه لا يحتاج الى رابط لان العطف انما هو على الاسمية
وانما راعيت لفظ المتاخر ان نصبت لكن خالف في التوضيح فجزم باشتراط ذلك ومنع النصب
في نحو المثال المذكور لعدم الرابط تبعا للاخفش والسيرافى قال وهو المختار وذلك لان
المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب
فهو على حد في زيد ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على اسمية وهو جائز بالاختلاف كما
قال المرادى في تلخيص شرح ابى حيان على التسهيل ونقل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا
ضميرا واستدلوا لذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهى معطوفة على يسجدان في قوله
تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر وافهم كلامه انه على تقدير
اعتبار الرابط فلا بد من احد امرين اما الضمير او الفاء وذهب هشام الضرير من الكوفيين الى ان
الواو كالفاء في حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هند
زيد وعمرو ورد بان الواو انما تكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال
ابن خروف تبعا لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت
تغلب فذرنى اجول في البلاد لعلنى اسر صديقا او ابيء حسود وخرج على ان التقدير او ابيء
به حسود وليس منه اى من باب الاشتغال قوله تعالى وكل شىء فعلوه في الزبر اى الكتب لعدم صحة
تسليط العامل على ما قبله اذ لو صح لكان التقدير فعلوا كل شىء في الزبر وهو باطل لان قوله تعالى

في الزبر

في الزبر اما متعلق بفعلوا او صفة لشىء والاول فاسد لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم
لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم والثانى مع انه خلاف الظاهر يفوت
المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شىء مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل
صغير وكبير مستطر اذ كل كائن في صحايف اعمالهم مفعول لهم فرفع كل واجب على الابتداء وجملة
فعلوه في موضع رفع صفة كل وفى موضع جر صفة لشىء وفي الزبر خبر كل والمعنى وكل شىء مفعول
لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة وكذا قيل منه اى من باب الاشتغال ازيد ذهب به
بالبناء للمفعول وفاقا لسيبويه لعدم صدق ضابط الباب عليه اذ لو سلط العامل على ما قبله لامتنع
عمله النصب فيه فرفع زيد واجب اما على الابتداء او على اضمار فعل تقديره اذهب زيد ذهب به
ولم ينبه على هذا المتقدم في الشرح وذهب قوم الى جواز النصب فيه على ان ذهب مسند الى
المصدر الذى هو الذهاب وكانه قيل ذهب هو اى الذهاب بزيد فيكون المجرور في موضع نصب
وضعفه ابن بابشاذ بانه مبنى على اسناد الفعل الى المصدر الذى يتضمنه ولا يتضمن الفعل الا مصدرا غير
مختص والاسناد اليه منطوقا غير مفيد فكيف اذا لم يكن منطوقا وسيبويه والجمهور على منع
النصب تتمة الاشتغال كما يجرى في النصب يجرى في الرفع بان يكون الرفع على الابتداء او على
الفاعلية باضمار فعل وتاتى فيه الاقسام الخمسة ذكره في الاوضح والجامع وابن مالك في التسهيل
والكافية الكبرى فيجب الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد يضربه على المختار ويترجح في نحو زيد
قام عند المبرد والمشهور انه يجب فيه الحمل على الابتداء لانه لم يوجد مع الاسم السابق ما يقتضى
الفعل لا لزوما ولا اختيارا وهو شرط في هذا النوع كما ذكر المغاربة ولم يجز رفعه على الفاعلية
الا ابو القاسم حسين بن الوليد المشهور بابن العريف بناء منه على انه لا يشترط طالب الفعل
ويجب الفاعلية في نحو ان امرؤ هلك لما تقدم من اختصاص ادوات الشرط بالفعل وتترجح الفاعلية
في نحو ابشر يهدوننا لوجود طالب الفعل وهو الاستفهام فانه يطلب دخوله على الفعل فيترجح كونه
فاعلا على كونه مبتدا ويستويان اى الرفع على الابتداء او الرفع على الفاعلية في نحو زيد قام وعمرو
قعد فان رفع عمرو بالابتداء يكون جملة قعد خبره ويكون الجملة الكبرى معطوفة على الاسمية الكبرى
السابقة وان رفع على الفاعلية بفعل محذوف تكون الجملة فعلية معطوفة على الجملة الصغرى

صحة م

السابقة ويحصل التناسب على كلا الاعتبارين كما تقدم لكن على الاعتبار الثانى يحتاج الى اعتبار
الرابط عند من اعتبره وهو الحق فتدبر باب التنازع في العمل ويسمى باب الاعمال ايضا وهو
ان يتوجه عاملان من الفعل وشبهه كاسم الفاعل واسم المفعول متصرفان لا جامدان ولا احدهما
جامد والاخر متصرف فاكثر مقتضاه جواز الزيادة على عاملين وظاهر كلام ابن عصفور منعه
ان تكون العوامل في التنازع اربعة فاكثر قيل ولم يوجد اكثر من ثلاثة نحو قول الشاعر نفت
وذكر من سفاهة رايها لاحمرها لما تجنى محارب وقول الاخر اتانى ولم اسرر به حين جاءنى
كتاب باعلى القنتين عجيب ليس احدهما مؤكدا للاخر فان قلت قام قام زيد فالثانى توكيد للاول
فهو كالساقط والعمل للاول واجاز ابن مالك مع هذا الوجه ان ينسب العمل لهما لكونهما شيئا
واحدا وليس من التنازع قوله فاين الى اين النجاة ببغلتى اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس اذ لو
كان منه لقال اتاك اتوك او اتوك اتاك هذا هو الظاهر ويجوز ان يقال اضمر مفردا كما حكى
سيبويه ضربنى وضربت قومك فيكون من التنازع الى معمول فاكثر متعلق بقوله يتوجه متاخر
عنهما فلا يقع في معمول مقدم نحو ايهم ضربت واكرمت او شتمته لان الثانى لم يات الا بعد
ان اخذ الاول معموله المتقدم عليه واجازه بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين
رؤف رحيم وبه قال الرضى ولا في معمول متوسط نحو ضربت زيدا وضربنى لان الاول
اشتغل به قبل مجىء الثانى خلافا للفارسى وانا تاملت رايت الحق جوازه غاية ما فيه ان الاول
اولى بالعمل لانه يجوز تقديم المعمول على العامل واما انه ممتنع فلا وبه قال الرضى ايضا وقال المرادى
في شرح التسهيل الحق جواز التنازع في المتوسط والمتقدم وقال الذى يظهر ان تاخير المعمول
ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول او توسط جاز عمل كل من العاملين فيه انتهى
وافهم كلامه انه لا يصح التنازع في الجامدين سواء كانا فعلين او اسمين او مختلفين لان التنازع يقع
فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله وكذا اذا كان احدهما
جامدا والاخر متصرفا خلافا لناو غيره وهذا الشرط ذكره ابن عصفور قال في البسيط
فلو قلت نعم ما لحصر وبئس في السفر الرجل زيد على اعمال الثانى لكنت قد اضمرت في الاول
ولم تفسر وهو لازم التفسير او اضمرت لم يكن تنازعا لانه استوفى جميع ماله على النحو

المطلوب

المطلوب وكذلك يلزم في الثانى وكذا هنا لا يكون فيها التنازع بالاتفاق واما فعل التعجب فظاهر
سيبويه منع التنازع فيه سواء كان بلفظ الماضى او بلفظ الامر لما يلزم فيه من الفصل بينه وبين معموله
على تقدير اعمال الاول واجازه المبرد في المدخل ورجحه الرضى واجازه في التسهيل لكن بشرط
اعمال الثانى حتى لا يفصل بين الاول ومعموله نحو ما احسن واجمل زيدا واحسن به واجمل بزيد
ورده ابو حيان بانه ليس من باب التنازع اذ شرطه جواز اعمال ايهما شئت قال فان ورد بذلك سماع
جاز وعلم من كلامه ايضا ان التنازع لا يقع بين حرفين لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب
المعمولات واجازه ابن العلج مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا ورد بان ان تطلب مثبتا ولم تطلب
منفيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى وتوجيه فان لم تفعلوا ان لم جزمتا المضارع وهى وحدها
بمعنى فعل هو فعل الشرط اعان تركتم الفعل فلم يتواردان ولم على محل واحد ونقل الشاطبى عن
الفارسى انه اجاز في التذكرة التنازع في قوله وكان وكان اعناقها مشددات بقرن ومنع التوكيد
العطف بالواو انتهى وعلم من كلامه ايضا ان المعمول لا يشترط ان يكون ظاهرا بل كما يكون التنازع
في الاسم الظاهر يكون في الضمير ولكن سياق في اثناء كلامه ما يدل على انه يكون ظاهرا فقط وفيه
ابن الحاجب بالظاهر ليخرج الضمير فلا يقع فيه تنازع قال في المتوسط وسواء كان غائبا ام مخاطبا
ام متكلما لاستواء الفعلين في الاضمار ثم قال وفيه نظر لجواز ان يقال زيد ضربك واهانك
او ضرب واهانك وقال الرضى انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه اذ يستحيل التنازع
في المتصل بالعامل الاخير مرفوعا او منصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع
فيه وهو ان يكون في مكانه كل من المتنازعين والاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير
لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان
مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا فلا يجوز ان يكون من التنازع وكذا الظاهر لو اوقع هذا
الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد لانه ان اضمر في احدهما فان كان بدون الا نحو ما قام هو اى
زيد وما قعد الا زيد انعكس المعنى والمقصود اثباته له وحده او معها نحو ما قام الا هو وما قعد
الا زيد فهو خلاف المستعمل في كلامهم وان كان منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك
جاز ان يكون من التنازع وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو قمت وقعدت بك فى هذا يجوز

التنازع في المضمر المنصوب المنفصل والمجرور ولا سيما اذا تقدم هذا المضمر على العاملين نحو
اياك ضربت واكرمت انتهى وذكر مثله النيلي وقال ان الممتنع انما هو من الضمير المرفوع المتصل
لعدم توجه المفعول الى معمول واحد واما في المنفصل فلم لا يجوز وهو في حكم الظاهر في الاستقلال
بنفسه فاما اذا كان ضمير المخاطب والمتكلم مجرورين او منفصلين منصوبين فجائز نحو ما ضربت
واكرمت الا اياي وما ضربت واكرمته الا اياك وما نصحت وشكرت الا لك فاحترز بقوله مظهر
ان كان من مطلق الضمير فليس بجيد انتهى وقال ابن مالك في سبك المنظوم ولا يتنازع في ضمير
وما اوهمه من نحو ما قام ولا قعد الا انت محمول على الحذف اذ لا بد من اعمال احد الفعلين من ضمير
غائب مستكن في الاخر وهو غير مطابق للبارز وايضا لا بد مع كل واحد من مرفوع على الفاعلية
في نحو هذه المسألة من الا فلو اسند احدهما الى الضمير المستكن لخلا منها فيفسد المعنى انتهى
واذا تاملت ما قدمناه ظهر لك ما في كلام ابن مالك لان ما ذكره في الضمير المرفوع لا يجري
في غيره والحق ما ذكره الرضي وتبعه النيلي فيه وعلم من عدم تقييده المعمول بكونه غير سببي
وغير مرفوع انه لا يشترط ذلك فيجوز التنازع في نحو قول كثير عزة قضى كل ذي دين فوفى
غريمه وعزة ممطول معنى غريمها فلو اعمل الاول والثاني فيه لزم اسناد الاخر الى ضمير الغريم
فيلزم عدم ارتباط المسند الى الضمير بالمبتدا لانه لم يرفع ضمير المبتدا ولا ما التبس بضميره ومثل
البيت المذكور قولك زيد قام وقعد ابوه ولم ينص اكثرهم على اشتراط هذا الشرط ونص عليه
ابن خروف والشلوبين وابن السيد وتخريج البيتان تقول غريمها مبتدا ثان وممطول ومعنى
خبران لغريمها خبر بعد خبر او ممطول خبر ومعنى صفة لانا لا نسلم انا لا نصح انا الوصف يجوز وصفه
كما ياتي او حال من ضميره المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل لعائد الى غريمها وغريمها
وخبره خبر عزة والرابط بينهما الضمير المضاف اليه غريم ومقتضى تقييدهم السببي بالمرفوع
انه يجوز التنازع في السببي المنصوب نحو زيد ضرب واكرم اخاه لان اخاه منصوب باحد
العاملين والربط موجود بالضمير المستتر او بالمضاف اليه السببي ومنع الشاطبي التنازع
في السببي المنصوب وعلله بانك ان اعملت الاول او الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي
وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين

مضاف ومضاف اليه وهذا ما لا سبيل اليه انتهى والصحيح امتناع التنازع في السببي مطلقا وصرح
الشارح في اخر الباب بان المرفوع السببي ليس من باب التنازع ومقتضى هذا ان السببي المنصوب
يكون منه وبما ذكرنا عرفت ما في كلامه في هذا المقام يجوز اذا تنازع عاملان اتفقا في العمل
كقام وقعد اخوك او اختلفا فيه بان يكون احدهما يقتضي الفاعلية والاخر يقتضي المفعولية
كاكرمني وضربت زيدا اعمال الاول فاعل يجوز منهما في الاسم الظاهر واهمال الثاني
بعدم عمله فيه وهذا الوجه اختاره الكوفيون بالسبق اي بسبب سبقه العامل الثاني فيستحق
العمل في المعمول قبله فتضمر في الثاني المهمل كما يحتاجه من مرفوع ومنصوب ومجرور مطابقا للمتنازع
فيه ذلا لاعمد ورفيه لرجوع الضمير الى متقدم رتبة وان كان متاخرا لفظا لانه معمول للاول
نحو قام وقعدا اخواك او قام وضربتهما اخواك او قام ومررت بهما اخواك وقد يحذف
منصوبا للضرورة كقول عاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه اعمل
الاول وهو يعشي في قوله شعاعه واعمل لمحوا في ضميره وحذفه والتقدير لمحوه واستدل على منعه
انه في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه قاله المص في الاوضح وعن السيرافي اجازة حذف
غير المرفوع لانه فضلة وهو الذي يفهم من كلام التسهيل واختاره ابن الحاجب حيث قال
وحذفت المفعول ان استغني عنه والا اظهرت الا ان يمنع مانع من الحذف فيظهر وجوبا نحو مال
عني وملت اليه زيد اذ لو حذف لصار الظاهر ان الاصل مال عني وملت عنه زيد وهو خلاف
المراد واعمال الثاني في الظاهر معطوف على فاعل يجوز والجار يتعلق بالمصدر واهمال الاول وهذا
الوجه اختاره البصريون لقربه من المعمول ولسلامته من الفصل بين العامل والمعمول باجنبي
كما يلزم على مختار الكوفيين وهو الصحيح لان اعماله في لغة العرب اكثر من اعمال الاول ذكر ذلك
سيبويه ولان المقتضيين اذا وردا على شيء فالغلبة لاخرهما وجودا بدليل ابطال لام الابتداء
العمل في اللفظ في قولهم ظننت لزيد قائم قال المرادي واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة
الى الاول قال الشيخ خالد الازهري ويحترز عن المتوسط فان الحق بالاول لسبقه على الثالث
او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول ويستوي فيه الامران الجاري ونه ... الذي يقتضيه
النظر استواء الامرين فيه اذ لا مرجح لالحاقه باحدهما فيضمر في الاول المهمل مرفوعه فقط فاعلا

والثالث م

كان او نائبه مطابقا للاسم الظاهر لامتناع حذف العمدة عندهم وان لزم منه الاضمار قبل
الذكر وهو عود الضمير على متاخر في اللفظ والرتبة لوقوعه في غير هذا الباب كباب نعم وبئس
نحو نعم رجلا وبئس امراة يعود الضمير فيهما الى التمييز وهو متاخر لفظا ورتبة اما لفظا
واما رتبة فلانه مفسر للضمير ورتبة التاخير عن المفسر ولوقوعه في هذا الباب الذي نحن
فيه نثرا ونظما نحو قول العرب ضربوني وضربت قومك حكاه سيبويه فقد اعمل الثاني واضمر
الفاعل في الاول وهو الواو العائد على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية ولا
شك ان رتبة التاخير فعاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة وقوله جفوني ولم اجف الاخلاء
انني لغير جميل من خليلي مهمل فاعمل الثاني ونصب الاخلاء واعمل الاول في ضميره وهو الواو المرفوع
الموضع على الفاعلية فقد عاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة ومهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك
لا وجب الكسائي حذفه وهشام الضرير والسهيلي هربا من الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
واستدلوا على ذلك بظاهر قول الشاعر تعفق بالارطى لها وارادها رجال فبذت نبلهم وكليب
بحذف الضمير الذي هو الفاعل اذ لو اعمل الثاني لقال تعففوا ولو اعمل الاول لقال ارادوا وقد
يجاب بانه اعمل الثاني لكن لم يات بضمير الجمع لانه يجوز ان يقدر مفردا باعتبار نا وبله بالمذكور
واوجب الفراء اضماره موخرا ان طلب الثاني منصوبا لما يلزم من الاضمار قبل الذكر او ...
او حذف الفاعل كضربني وضربت زيدا هو والحاصل ان الفراء يفصل فيقول اذا اختلف العاملان في طلب
المعمول فان كان اولهما يطلبه مرفوعا والثاني يطلبه منصوبا اضمره موخرا فلا يحذفه فرارا من
حذف العمدة ولا يضمره في العامل لما يلزم من الاضمار قبل الذكر والا اي وان لم يطلب الثاني منصوبا
بل طلب كالاول مرفوعا اعملهما اي العاملين في المرفوع نحو قام وقعد اخواك فاخواك فاعل بهما لكون
الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل لان اجتماع موثرين على اثر واحد
ممنوع في الاصول لان كل منهما كاف في التاثير فيلزم من اجتماعهما عليه احتياجه الى كل منهما
لكونهما موثرين واستغناؤه عن كل منهما لكون الاخر مستقلا بالتاثير والنحويون يجيبون
العوامل التي هي علامات على الاثار كالموثرات الحقيقية التي يمتنع تعددها اذ كانت تامة على المعلول
الشخصي فيمتنع تعدد العوامل على معمول واحد قاله الرضي وهو جيد وافهم كلام المص حذف

غير المرفوع وهو كذلك ان استغنى عنه كضربت وضربني زيد ومررت ومر بي زيد ولا يجوز
اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير ضرورة فان لم يستغن عنه بان اوقع حذفه
في لبس كرغبت ورغب في الزيدان عنهما مثل بمثالين لما لا لبس فيه مع الحذف فالاول لما كان
العامل الاول محتاجا لمنصوب لفظا والثاني لما كان محتاجا لمنصوب محلا والحذف في كليهما
لا يوقع في لبس ومثل بمثال يوقع الحذف فيه في لبس فانك لو حذفت عنهما لم يعلم ان الرغبة
في الزيدين او عنهما بل المتبادر بقرينة الثاني الرغبة فيهما من المتكلم وذلك خلاف مراده
فلذلك وجب الاتيان به موخرا لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر او لم يوقع حذفه في لبس ولكن كان
عمدة في الاصل بان كان العامل من باب كان او ظن نحو كنت وكان زيد صديقا اياه فكنت وكان
تنازعا صديقا على الخبرية لهما فاعملنا الثاني فيه واعملنا الاول في ضميره موخرا او ظنني
وظننت زيدا قائما اياه فظنني يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين
فاعملنا الثاني ونصبنا زيدا قائما وبقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل
مقدما مستترا كما يستتر في غير هذه الصورة واتينا بالمفعول الثاني ضميرا موخرا وجب
اضماره موخرا عن المتنازع فيه لخوف اللبس في الاول كما قررنا ولكون المنصوب عمدة في الاصل
لانه كان خبر المبتدا في الثاني جعل المثالين قسما واحدا لاشتراكهما في كونهما عمدة في الاصل لكن
صحح في الاوضح جواز حذفه في الثاني قال لانه حذف لدليل وهو ان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور
وهذا اسد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع اليه ضرورة وحذف
الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه انتهى وذهب بعضهم الى انه يضمر فيهما مقدما
كالمرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنني اياه وظننت زيدا قائما هكذا نقل ابو حيان في النكت
الحسان ولا يتعين بل يجوز ان يقال نحو ظننيه على ما تقدم من الخلاف في الترجيح وقد يوتى به ظاهرا
لا ضميرا فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما وليس منه اي من هذا الباب لاسم المرفوع الواقع
بعد الا نحو ما قام وقعد الا زيد لانعكاس معنى المهمل لانه اذا اعمل احدهما وجب الاضمار في المهمل
ولا يمكن الاضمار مع الا فيصير المعنى على النفي فينعكس المعنى المراد وحمله في التسهيل على الحذف
ونقل في شرحه على معنى ما قام احد وقعد الا انه حذف فاعل احد لفظا واكتفى بقصده ودلالة النفي

والاستثناء عليه ولا نحو وعزة مطلوب معنى عزيها لزوال الارتباط قاله في الجامع قال ابو حيان
وهذا القيد لم يذكره معظم النحويون ولا اشترطوه وانما ذكره ابن خروف وبعض المتاخرين وقد
عرفنا الحق في ذلك ولا نحو قول امرئ القيس بن حجر الكندي ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني
ولم اطلب قليل من المال لفساد المعنى لو وجه كفاني المفتقر الى الفاعل ولم اطلب المفتقر الى المفعول
الى قليل لزم من ذلك التوجيه اجتماع النقيضين وذلك لان لو لامتناع الشيء لامتناع غيره فيلزم
كون المثبت في سياقها او سياق جوابها منفيا والمنفي فيهما مثبتا اذ امتناع الاثبات نفي وامتناع
النفي اثبات فيكون السعي لادنى معيشة منفيا اذ هو مثبت في سياق لو ولو وجه ولم اطلب القليل
لكان طلب القليل مثبتا اذ هو منفي في سياق جوابها وطلب القليل هو السعي لادنى معيشة وقد
نفي السعي لادنى معيشة كما ذكر وهما في المعنى واحد فيؤدي الى اثبات الشيء ونفيه في كلام واحد
باعتبار جهتين لكون الطلب ثابتا او يكون مفعولا ولم اطلب محذوفا تقديره ولم اطلب الملك
كانه قال لو كان سعيي لادنى معيشة كفاني القليل ولم اطلب الملك والمجد فلم يكن من هذا الباب
لان شرطه ان يتوجه العاملان قصدا الى شيء واحد وههنا لم يتوجها الى شيء واحد لان كفاني
توجه الى القليل ولم اطلب توجه الى شيء اخر وهو الملك والمجد ويدل عليه قوله بعد ولكن
اسعى لمجد موثل وقد يدرك المجد الموثل امثالي وذهب ابو علي الى ان الواو ليست العاطفة بل هي
حالية فكانه قال كفاني قليل وانا لم اطلب اي وانا غير طالب قليلا فيكون الفعلان قد توجها الى
شيء واحد ولم يلزم منه فساد المعنى وفيه بحث لا يخفى باب في ذكر المنصوبات وبدا
بالمفاعيل لانها الاصل في النصب وغيرها محمول عليها فقال المفعول منصوبا بما كان الفاعل
مرفوعا به وسبب ذلك ان الفاعل لا يكون الا واحدا بخلاف المفعول فانه قد يكون للفعل
مفعولان وثلاثة والرفع اثقل لانه يحصل من اعمال الحنك الاعلى والاسفل والنصب اخف
لانه يحصل بفتح الحنك فاعطوا الاقل الذي هو الفاعل الاثقل الذي هو الرفع والاخف الذي
هو النصب للاكثر الذي هو المفعول ليكون ثقل الرفع موازنا لقلة الفاعل اي معادلا لها
وخفة الفتح موازنة لكثرة المفعول وهو خمسة على المشهور المفعول به والمفعول المطلق
والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه وذهب الزجاج الى انها اربعة واسقط المفعول له

بجمله

بجمله مفعولا به وقدر في قولك سرت والنيل وجاورت النيل وذهب الكوفيون الى ان المفعول
له من قبيل المفعول المطلق مثل قعدت جلوسا وزاد السيرافي سادسا وهو المفعول منه نحو
واختار موسى قومه سبعين رجلا لان المعنى من قومه وهو مردود لانه من باب الحذف والايصال
كما في رحبتكم الدار على احد التوجيهين وسمى الجوهري المستثنى مفعولا دونه وهو مردود
بما لا يخفى احدها المفعول به وقدمه على غيره من المفاعيل لانه احوج الى الاعراب منها والتباسه
بالفاعل لان حال الفعل مع المفعول به يخالف حاله مع سائر المفاعيل فانه تارة يغيرذاته كطحنت
البر وتارة يغير صفته نحو احببت الماء وتارة لا يغير شيئا نحو ذكرت زيدا بخلاف حاله مع غيره
وهو اي المفعول به من حيث مفهومه ومعناه انه هذا شروع في رسمه والرسوم والحدود
انما هي للحقائق كما قال ابن الحاجب ما وقع عليه فعل الفاعل وذلك كضربت زيدا فزيدا مفعولا به
لوقوع فعل الفاعل عليه وهو الضرب والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء من غير واسطة بحيث لا يعقل
الا بعد تعقل ذلك الشيء فسقط ما قيل انه غير جامع لخروج نحو ما ضربت زيدا ولا تضرب
عمرا لان الفعل لم يقع فيهما على المفعول اذ لا يخفى ان زيدا في المثالين يتوقف فهم الفعل عليه
وعلى ما قام مقامه من المتعلقات نقله عنه المص واقره وبما قاله من التاويل شمل التعريف
اردت السفر والمفعول الاول في باب علم ودخل فيه مفعول الكاذب نحو ضربت زيدا مع
انتفاء الضرب في الواقع ولا يضر خروج زيد من نحو مررت بزيد مع انه مفعول به لان المفعول
به عند الاطلاق انما ينصرف لما يتعدى اليه الفعل بلا واسطة واذا اريد غيره قيد فقيل مفعول
به بواسطة الحرف واجاب بعضهم عن ورود المفعول به في النهي والنفي بقوله والمراد بوقوع
الفعل عليه كونه مما وقع عليه الفعل بعبارة فيدخل فيه ضرب زيد عمرا لان العبارة دلت على
وقوع الضرب على عمرو ولو لا دلالتها عليه لم يفد دخول حرف النفي نفي الوقوع ويخرج
ايضا زيدا ضربته لان زيدا وان وقع عليه فعل الفاعل لكن العبارة لم تفده بل افادت كونه
محكوما عليه بالضرب ولزم من ذلك كونه مما وقع عليه الفعل وخرج بقوله ما وقع عليه
فعل الفاعل بقية المفاعيل اذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول به مغاير للفعل والمفعول
له وقع لاجله والمفعول فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه والناصب له اي المفعول به اما فعل

نحو وورث سليمان داود كون الناصب له الفعل وحده قول البصريين وهو الحق واختلف
الكوفيون فيه فذهب هشام الى ان الناصب له الفاعل لانه هو الذي يوجب الفعل المؤثر في المفعول
واجابوا بان الفاعل اسم فليس عمله في المفعول باولى من العكس لاتفاقهما في الاسمية وبانه يتقدم
المفعول على الفعل والفاعل لا يتقدم والمعمول لا يقع بحيث لا يقع العامل وبان الفاعل قد
يضمر والمضمر لا يعمل وبان الفاعل لو كان هو العامل لما قسموا الفعل الى لازم ومتعد وقال
الفراء العامل في المفعول مجموع الفعل والفاعل كما ان حرف الشرط والشرط جميعا عاملان
في الجزاء عند بعضهم واجابوا عنه بان معمول الجملة لا يتقدم عليها والفعل مع فاعله جملة
ولا يجوز الفصل بين جزئي العامل المعمول والمفعول يتقدم على الفاعل فيكون فاصلا بين
الفعل والفاعل وكل منهما جزء العامل وذهب خلف الى ان العامل فيه المفعولية اي كونه
مفعولا وهو معنى المخالفة وتبعه جمع كثير واجابوا عنه بان المفعول به يتقدم على الفعل
الذي به يتحقق المفعولية والعامل المعنوي لا يتقدم عليه معموله فهذه اربعة اقوال وذكر
النيلي في شرح الكافية قولا نقله عن الاخفش وهو ان العامل في المفعول به الفاعلية قال
واجابوا بان الفاعلية معنى وهي اسناد الفعل الى الفاعل ولم يقل احد بان عامل المفعول به معنوي
ولم يتعرض لمذهب خلف وهذا القول لم اجده في غير هذا الكتاب او وصف شبيه بالفعل
كاسم الفاعل المتعدي واسم المفعول كذلك نحو انا ضارب الغلام امرء فامرء مفعول بالوصف وعمل
بالنعت وعمل لاعتماده على مخبر عنه او مصدر نحو ولولا دفع الله الناس فالناس مفعول به للدفع
او اسم فعل نحو عليكم انفسكم فعليكم اسم فعل بمعنى الزموا وانفسكم مفعول به ومتى ..
رفعه اي المفعول ونصب الفاعل نحو خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر ورفعهما معا كقوله
من صاد عقعقان وبوم ونصبهما والمجيء لذلك كله كما قال ابن مالك فهم المعنى ولا يقاس
ولا يقاس على شيء من ذلك وحكم ابن الطراوة بجوازه قياسا وهو ضعيف والضمير المجرور
في قولهم المفعول به عائد على ال اي الذي يفعل به فعل اي يقابل بالفعل ويوقع عليه فالباء للمقابلة
كما قال الرضي ولا ضمير في المفعول به مستتر وكذا في المفعول فيه وله ومعه ومن قال
الضمير المستتر في المفعول راجع الى الفعل بسببه او فيه او لاجله او معه ففيه ان الواجب

بجزء

حينئذ المفعول هو به وكذا الباقي لانه مسند صفة جارية على غير من هي له قال بعض المحققين
والاحسن ان امثال هذه العبارة كالمحكوم عليه والمسند اليه لغلبة الاستعمال صارت
كالعلم فلا يقتضي لضمير فيها مرجعا وقد يوجه مراد القائل بان الضمير يعود على ال الموصوف
انه عائد في الاصل عليها وان الجار والمجرور كان في الاصل نائب الفاعل لقوله المفعول وقد
صار الان جزء الاسم المصطلح عليه فلا ينافي ما قلنا انه الاحسن وقال بعض المحققين
انه راجع الى موصوف محذوف اي شيء مفعول به وال ليست موصولة لعدم قصد الحدوث
بالصفة والاصل ذكر عامل المفعول به وقد يحذف عامله لعلم به اما جوازا نحو قوله تعالى
ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا حذف الفعل للعلم به من السؤال وكقولك لمن سدد
القرطاس باضمار تصيب والدال عليه المشاهدة او وجوبا قياسا وذلك فيما نصب
على الاشتغال كما تقدم لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر او على الاختصاص فالمراد
الاختصاص مما جيء به على صورة النداء وهو غيره توسعا كما يرد الخبر بصيغة الامر والامر
بصيغة الخبر والباعث على الاختصاص فخر او تواضع او زيادة بيان والمخصوص اسم
ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه او يشاركه فيه وذلك الاسم ثلثة انواع الاول ايها وايتها
نحو انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة واي هنا مبنية على الضم
ويلزم وصفها باسم جنس معرف بال واجب الرفع على ما تقدم في النداء الثاني المعرف بالاضافة
نحو قوله عليه الصلوة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث قال سيبويه اكثر
الاسماء دخولا في هذا بنو فلان ومعشر مضافة واهل البيت وال فلان الثالث المعرف
بال كقول بعضهم نحن العرب اقرى الناس للضيف انتهى واقتصر الشارح في التمثيل على
القسم الثالث فلذلك قال نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف فنحن مبتدا واقرى الناس
خبره والعرب مفعول بفعل لا يظهر اي اخص او اذكر والجملة حال كما قالوا في نحو انا افعل كذا
ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال وما بعد اي هو المتكلم لا منادى بل على صورته فتامل او على
الاغراء هو الزام المخاطب الثبات على ما يحمد عليه ولا يلزم حذف عامله الا في تكرار نحو السلاح
السلاح وقول الشاعر اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح او عطف

نحو المروة والنجدة والعامل تقديره الزم فلو كان بغير العطف والتكرار لم يلزم حذف عامله
نحو الصلاة جامعة فالصلوة مفعول بتقدير احضروا وجامعة اوعلى التحذير وهو تنبيه
المخاطب على امر مكروه يجب الاحتراز منه وهو ثلاثة اقسام احدها ما كان باياك واخواته
نحو اياك والاسد فالعامل محذوف لزوما مطلقا واصله اتقك لكن لما كان فيه جمع بين
ضميرين لمسمى واحد في غير افعال القلوب جاؤا بالنفس مضافة الى الكاف فقالوا اتق نفسك
ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذف النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين
زال بحذف الفاعل مع الفعل فانفصل الضمير والاسد معطوف على اياك وذهب ابن طاهر وابن
خروف الى ان الثاني منصوب بفعل اخر مضمر فهو عندهما من عطف الجمل واختاره في شرح
التسهيل مذهبا ثالثا الثاني ان يكون مع العطف نحو فرأسك والسيف الثالث التكرار
نحو الاسد الاسد وانما وجب حذف في هذه اما في اياك ونحوه فلانه كثر استعماله فاشبه
الامثال فالتزم حذفه لان الامثال لا تغير فكذا ما اشبهها واما في العطف والتكرار
فلان كل منهما جعل كالبدل من اللفظ فالتزم حذفه لذلك اوعلى النداء كما اشار اليه بقوله
ومنه اي من المفعول به الاسم المنادى بجميع انواعه سواء كان مفردا علما ام نكرة مقصودة
ام غير مقصودة ام مضافا ام شبيها به وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه
او بقلبه حقيقة نحو يا زيدا وحكما نحو يا جبال اوبي فانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء
ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بحرف نائب مناب ادعو
من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا
يمكن ان يكون تفصيلا للطلب بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيدا او تقديرية نحو يوسف
اعرض عن هذا وان يكون تفصيلا للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية
بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين وان يكون تفصيلا للمنادى والمنادى الملفوظ مثل
يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي يا قوم اسجدوا فان قولك مثلا يا زيد اصله ادعو زيدا
حذف الفعل وعوض عنه حرف النداء للتخفيف وليدل على الانشاء كلامه يوهم ما ذهب
اليه ابن الطراوة من ان ادعو اخبر والنداء انشاء والحق ان ادعو انشاء لكن لما علموا ان الضرورة

واجبة الى استعمال النداء كثيرا اوجبوا حذفه استغناء بقرينة الحال والشارح علل الحذف
بامر اخر فلذلك قال وانما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوض منه لان حرف
النداء عوض من الفعل فلو جمع بينهما لزم ذلك ثم المنادى قسمان معرب وهو ما يظهر
فيه النصب ومبني وهو بخلافه والاول ثلاثة انواع وقد اشار الى ذلك بقوله وانما ينصب
المنادى لفظا اذا كان مضافا سواء كانت الاضافة محضة ليست في نية الانفصال كيا عبد الله
ام لا بان تكون محضة بل لفظية كيا حسن الوجه وجميع الاسماء المضافة يجوز ان تكون منادات
الا المضاف الى ضمير الخطاب وفي بعض النسخ المخاطب وهو اولى فلا يقال يا غلامك لاستلزامه
اجتماع النقيضين لان غلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف
الى المخاطب لوجوب تغايرهما او كان شبيهه وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعمل
او عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل كيا حسنا وجهه او مفعول كيا ضاربا زيدا او يا طالعا
جبلا او مجرور كيا خيرا من زيد ويا رفيقا بالعباد ومثال المعطوف عليه قبل النداء
نحو يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ويمتنع ادخال يا على ثلاثين لانه من العلم واجازه
بعضهم وان ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما ايضا او معينة
ضممت الاول وعرفت الثاني بال ونصبته او رفعته الا ان اعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده
من ال ومنع ابن خروف اعادة يا وتخييره في الحاق المردود رده ابن هشام وعلم مما ذكر ان
العطف المقارن للنداء لا يصير الاسم المعطوف عليه شبيها بالمضاف وهنا مذهب
ابن السراج وعلم من تمثيله ان المعمول ان كان مستترا كما اذا قلت يا ذاهب لا يكون المنادى
من قبيل الشبيه بالمضاف بل يجب بناؤه على الضم لان المعمول غير ملفوظ به فان عطفت
عليه وقلت يا ذاهب وزيد فان جعلت العطف على ذاهب فالبناء وان جعلته على الضمير المستتر
نصبت ذاهبا لعمله في زيد بواسطة حرف العطف وهذه مسئلة جيدة عزيزة النقل
ومن الشبيه به عند المص والرضي قوله يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل مما الجملة فيه في موضع
نصب على الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال هو العامل في
صاحبها هكذا وجه اعرابها المص في حواشيه وكانه مبني على ان الجمل التي بعد المنادى على

بها بعد النداء وذهب ابن مالك الى ان الجمل صفات للمنادى ويوجه على ان النكرة وصفت قبل النداء ثم
دخل الحرف على الموصوف والصفة جميعا لا على المنادى فقط وقال الشيخ خالد الازهري فان قلت
اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف الوصف بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حكى يونس
عن العرب يا فاسق الخبيث واخبر سيبويه بذلك اجيب بانه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر
في الاصلية انتهى ولا يخفى ضعفه والحق ما ذكرناه عن ابن مالك وعليه الرضي والتوجيه
ما ذكرناه اوكان نكرة غير مقصودة سواء كانت جامدة او مشتقة فالاول كقول الاعمى
وفي معناه الغريق اذ لا يقصد واحدا منهما الى شخص بعينه يا رجلا خذ بيدي والثاني كقوله
يا واعظا انقذني وقد اشار الى الثاني وهو المبني بقوله والمفرد وهو في هذا الباب ما ليس
مضافا ولا شبيها به ولا نكرة لم تقصد المعرفة اي المعين سواء كان معرفة قبل النداء ام بعده
يبنى محلا لان اعرابه المبني اعراب محله ويبنى لفظا على ما يرفع به من حركة او حرف لمشابهته
كاف الخطاب في نحو ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه لا يخفى
عليك ان هذا التعليل غير تام لان شبه الاسم بالاسم المبني لا يوجب البناء والحق في التعليل
ان يقال انما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشبهة لكاف ذلك لفظا ومعنى فتامل وقيل بني
لجريه مجرى الاصوات وهو مذهب سيبويه وبني على الحركة للاعلام بان بناه ومنع اصلي
وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف الى ياء المتكلم في بعض لغاته اذ لو بني
على الكسر لالتبس به عند حذف ياء اكتفاء بالكسرة عنها او على الفتح لالتبس به عند حذف
الفه اكتفاء بالفتحة عنها وذهب الرياشي الى انه معرب وان ضمته ضمة اعراب ونقله ابن
الانباري عن الكوفيين وتعبيره بما ذكر وهو قوله ويبنى على ما يرفع به اولى من قول بعضهم
يبنى على الضم لان هذه العبارة لا تصدق على المبني على الالف ولا على المبني على الواو الا ان
يقال اراد بالضم ما يشمل الضم حقيقة والضم حكما او اقتصر على الضم لاصالته وكلامه
لا يدفع الاولوية لشموله اي تعبير المص المبني على الضم كيا زيد والمبني على الالف نحو يا زيدان
والمبني على الواو نحو يا زيدون ومن المبني على الضم النكرة المقصودة نحو يا رجل لمعين ثم المبني
على الضم ان كان صحيح الاخر ظهرت فيه الضمة والا قدرت نحو يا موسى ويا قاضي وكذا ان

كان مبنيا قبل النداء نحو يا حذام ويا سيبويه وكذلك ان كان محكيا نحو يا برق نحره كذا فعل ابن
مالك في العمدة وادخله الشارح تحت المبني قبل النداء وفيه ما فيه واذا اضطر الى تنوينه
جاز ان يكون مضموما تشبيها بمرفوع اضطر الى تنوينه وهو مستحق لمنع الصرف وهذا مختار
الخليل وسيبويه ومنصوبا تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين وكلاهما مسموع من العرب
وهذا مختار ابي عمرو ويونس وعيسى ابن عمر والجرمي والمبرد وقال ابن مالك في شرح
التسهيل عندي ان بقاء الضم راجح في العلم والنصب راجح في النكرة المعينة لان شبهها
بالمضمر اضعف انتهى قال المحقق الجلال السيوطي في النكت وعندي عكس ذلك وهو رجحان
النصب في العلم والضم في النكرة المعينة لئلا يلتبس بالنكرة الغير المعينة نحو يا رجلا خذ
بيدي لاستوائهما في التنوين فلم يبق بينهما فارق الا الضم واورد ابن عصفور في شرح
الجمل على انه اي الخلف في الجواز وان من ذهب الى الابقاء على الضم لا يجيز النصب ومن نصب
لا يجيز الضم وقال الصحيح مذهب سيبويه قال ابو حيان ويدل على ان الخلاف في الجواز
لا في الاختيار قول سيبويه ولم نسمع عربيا يقوله يعني بالنصب مع التنوين والذي يظهر رجحان
ما قاله الجلال السيوطي وقول الشارح وهو اقوى يعني النصب لا يخفى ما فيه وان كان
المنادى علما موصوفا بابن متصل به فلو فصل نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو امتنع الفتح ذكره في
التسهيل وغيره مضاف الى علم فلو كان مضافا الى نكرة نحو يا زيد ابن رجل لم يجز الفتح جاز
الفتح فيه اتباعا لما بعده نحو يا زيد بن عمرو وربما يفهم من كلامه ان الضم ارجح وهو مذهب
المبرد وظاهر كلام ابن مالك في الكافية الشافية موافقته وذهب ابن كيسان الى ان الفتح ارجح
واكثر في كلام العرب ونقله صاحب البسيط عن البصريين وصرح به في الكافية لكن
بقي شرط اخل به الشارح وهو ان يكون مما لا تظهر فيه الحركة فان كان كذلك نحو يا عيسى ابن
مريم تعين فيه الضم وقد يجاب عنه بانه شرط غير متفق عليه فقد اجاز الفراء فيه الضم
والفتح لكن ابن مالك في التسهيل شرطه واوجب تقدير الضمة اذ لا فائدة في تقدير الفتحة
وحكم ابنة كحكم ابن فيما ذكره في الكافية والتسهيل وشرحهما وشرح العمدة
فصل في الكلام على المنادى الصحيح الاخر المضاف الى ياء المتكلم والى المضاف اليها ونقول



فيه كما كهما في غير النداء نحو يا ابن اخي ويا ابن صاحبي والحاق الالف والياء للاولين
وهما يا ابت ويا امت قبيح لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض منه على تقدير الحاق الياء
او بدله على تقدير الحاق الالف وسبيل ذلك الشعر ومنه قوله وهو رؤبة تقول بنتي قد انى
اناكا يا ابتا علك او عساكا حيث جمع بين العوض والبدل عن المعوض منه في يا ابتا واني اناكا
وقتك وفيه ايضا شاهد على لحوق التنوين لعساك وهو تنوين الترنم والاتيان بضمير
متصل منصوب بعد عسى وقوله وهو الشخص لان قائله صبية من العرب وكان بعلها غائبا
يا امتا ابصرني راكب يسير في مسحنفر لاحب والشاهد فيه الجمع بين العوض والبدل
عن المعوض منه والمسحنفر الطريق الممتد الماضي المستوي واللاحب الواضح وجملة يسير في
مسحنفر صفة راكب وبعده فجئت احثي الترب في وجهه عمدا واحمي حوزة الغائب وقوله
يا ابتي لا زلت فينا فانما لنا امل في العيش ما دمت عائشا والشاهد فيه الجمع بين العوض والمعوض
منه وهما التاء وياء المتكلم والحاقهما للاخيرين وهما ابن ام وابن عم ضعيف لا يكاد يوجد الا في
الضرورة كذا قال ابن مالك في شرح الكافية والكافية وندر كقوله وهو ابو النجم العجلي يا ابنة
عما لا تلومي واهجعي لا تجزفي اللوم مجاب مسمعي والشاهد ظاهر وقوله وهو ابو زبيد الطائي
من مرثية لاخيه يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خلفتني لدهر شديد والمراد واضح فصل
في احكام توابع المنادى سواء كان معربا ام مبنيا وسواء كان التابع مفردا ام لا ويجري
ما افردا وما اضيف حال كونه مقرونا بال من نعت المنادى المبني العلم والنكرة المقصودة ونا
بالرفع عطف على ما او مقرونا حال من ما المفسرة بنعت وجملة اضيف خاصة بالنعت وعطف
بيان وعطف نسقه المقرون بال على لفظه اي المبني والجار والمجرور متعلق بقوله يجري فيرفع
مراعاة للفظ لانه لما كان البناء في باب النداء مشابها للاعراب في اطراد حركته جاز اتباعه بحركة
الاعراب مع ان حركة البناء لا تتبع مطلقا او على محله فينصب مراعاة للمحل لان المنادى مفعول
بفعل مقدر فهو منصوب محلا نحو يا زيد الكريم او الكريم الاب بالرفع والنصب في النعت
ويا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا سعيد كرز وكرزا في عطف البيان ويا جبال
اوبي معه والطير في المعطوف الممتنع دخول يا عليه قرئ بالرفع شاذا وبالنصب وهي قراءة

السبعة والاول مختار الخليل والمازني وهو الرفع تشبيها له بالمنادى ثانيا ولان الرفع في كلامهم
اكثر والثاني مختار ابي عمرو ويونس وهو النصب لان ما فيه ال لا يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه
كلفظ ما وليه ومما يحتج لهذا القول ان ال تعاقب الاضافة والتنوين ويجب نصب المنادى
معهما فلا اقل ان يختار مع ما قبلهما وهو ال وفصل المبرد بين ما فيه ال للتعريف فالنصب
المختار كما في الاية المذكورة فان الطير جنس فال فيه للتعريف فيوافق ابا عمرو ولانه لا يمكن تقديره
يا فيه لما فيه من الجمع بين اداتي تعريف او الجمع بين البدل والمبدل منه هكذا حكى عنه ابن
السراج وذلك لان ال عنده بدل من يا وما لا فيه ال فالرفع المختار كالحسن فان ال فيه
ليست للتعريف لانه علم فيوافق الخليل في اختيار الرفع اذ يمكن نزع ال ومباشرة حرف
النداء المدخولها فهذه خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب ذكر الشارح منها اربعا
والخامسة النعت المضاف نحو يا زيد الحسن الوجه بالرفع والنصب والعجب من الشارح
انه لم ينبه على هذه الصورة وقد قال فهذه خمس صور ولا يقال انه اراد الاشارة الى
ما في المتن لانا نقول قد فهم من المتن ثماني صور كما سيذكر لا خمسا فلا تصح الاشارة
اليه فتدبر لكن عبارته تقتضي ان الصور ثمانية وذلك لان من في قوله من نعت المبني بيان لما في
قوله ما افردا واضيف والتوابع اربعة وكل واحد منها اما مفرد او مضاف لكن جملة ان
الاضافة قيد في النعت فقط فيصير التقدير ويجري ما افردا واضيف مقرونا بال من نعت
المبني ويجري تاكيده وبيانه ونسقه المقرون بال وتكون الضمائر عائدة الى المنادى المبني
وتكون الصور خمسا وما فهمه من كون الصور ثمانيا هو الظاهر كما يفهم من شرحه
لكن يجب تاويله بما ذكرنا لانه في اخر المقابلة المذكورة صرح بان التابع اذا كان مضافا
وليس فيه الالف واللام تعين نصبه على المحل ثم اتى بالامثلة فتامل هذا المقام وانما الحق
النعت المضاف المقرون بال بالتابع المفرد في جواز الوجهين لان الاضافة غير محضة فلم يعتد
بها واجاز الكسائي والفراء والطوال وابن الانباري الرفع في نحو يا زيد صاحبنا والصحيح
المنع لان اضافته محضة وخرج بقوله المبني المنادى المعرب فان تابعه من نعت وتاكيد وبيان
ونسق مقرون بال منصوب لا غير ولو كان التابع مفردا لعدم امكان الاتباع بالرفع لا على اللفظ

المتبوع بالنصب نحو يا عبد الله الحسن بالافراد او الحسن الوجه بالاضافة ويا بني تميم
الجميعين ويا عبد الله كرزا او يا عبد الله والحارث وسياتي حكم البدل والنسق المجرد من ال
واما التابع المضاف المجرد من ال فقد اشار اليه بقوله وتجريهما اضيف من نعت وتاكيد
وبيان حال كونه مجردا من ال على محله دون لفظه فينصب فقط كما لو كان منادى نحو يا زيد
صاحب عمرو ويا تميم كلهم وكلكم اي سواء كان التاكيد قبل النداء ام بعده ويا زيد
ابا عبد الله وانما لم يجز رفعه لئلا يفضل الفرع الذي هو التابع الاصل الذي هو المنادى
اذ لو كان منادى لوجب نصبه فلو جاز فيه حال تبعيته الوجهان لزم فيه المزية عليه
ونحو يا هذا اي وايه في تبعيته لمتبوعه على لفظه فيرفع فقط لانه المقصود بالندا نحو يا ايها
الانسان يا ايتها النفس اعلم ان ايا وايتها نكرة مقصودة مبنية على الضم ولزمها
هاء التنبيه مفتوحة الهاء وضمها اذا لم يكن بعدها اسم اشارة لغة بني مالك من بني
اسد وقد قرئ بها وما بعدها صفة لها وقيل عطف بيان وقال ابن السيد وهو الظاهر
وفصل بعضهم بانه ان كان مشتقا فنعت وجامدا فعطف بيان وانما لزم وصفها لانها
مبهمة فلا بد من تخصيصها ولانها وصلة الى نداء ما فيه ال فكان هو المقصود ولذلك
لزم رفعه دون صفة غيرها هذا مذهب الجمهور وجوز المازني نصبه على المحل قياسا
على صفة غيرها من المناديات المضمومة قال الزجاج لم يجز احد من النحويين هذا المذهب
قبله ولا تابعه احد بعده وذكر ابن الباذش ان النصب فيه مسموع من كلام العرب
وقرئ شاذا قل يا ايها الكافرين ولا تنعتها الا بما فيه ال نحو ما مثل او باسم اشارة عار من
كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل خلافا لابن كيسان في المنع قال السيرافي وفهم من كلامه ان اسم
الاشارة اذا نعت به اي فلا يشترط ان يكون منعوتا بما فيه ال وهو مذهب ابن عصفور
وابن مالك وذهب غيرهما الى اشتراط ذلك في النعت به قال بعضهم وما ذهب
اليه ابن مالك وابن عصفور مبني على بيت نادر شاذ لا تبنى على مثله القواعد والبيت هذا
اي هذان كلا زادكما ودعاني واغلا فيمن وغل وتنعت ايضا بالموصول بال نحو يا ايها
الذي نزل فائدة ذهب الاخفش في احد قوليه الى ان المرفوع بعدها خبر لمبتدا محذوف

على م

واي موصولة بالجملة ورد بانه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدا بل كان اولى ولجاز وصلها
بالفعلية والظرف والبدل والنسق المجرد من ال كالمنادى المستقل فيبنيان على ما يرفعان
به حيث يبنى المنادى وينصب حيث ينصب وان كان المتبوع بخلاف ذلك ولهذا قال
مطلقا اي مبنيا كان المتبوع او معربا نحو يا سعيد كرز بالضم في البدل والمتبوع مبني
ويا عبد الله كرز بالضم والمتبوع معرب لانه مضاف وكذلك يا زيد رجلا صالحا ويا زيدا
اخانا ويا زيد وبكر فعطف النسق فبني على الضم ويا عبد الله وخالد بالبنا ايضا والمتبوع
في الاول مبني وفي الثاني معرب ومثال ما كان التابع معربا يا زيد واخانا ويا زيد وخيرا
من عمرو وسبب ذلك اي كون البدل والمعطوف كالمنادى المستقل ان البدل في نية
تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل فكان التابع في الصورتين بمنزلة المباشر
لارادة النداء واجاز المازني والكوفيون النصب في نحو يا زيد وعمرا قال في شرح التسهيل
وهو غير بعيد من الصحة اذا لم تنو اعادة حرف النداء فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد
على الاسمين قال ويجوز ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها كالمستقل وهو الكثير
نحو يا غلام زيد وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت
وعطف البيان وعطف النسق المقرون بال في عدم الصحة لتقدير حرف النداء قبله وفي
النسق المجرد لانه لو كان بال لم يعط حكم المستقل اذ هي تمنع من تقديره منادى
اذ حرف النداء لا يجتمع معها وقد عرفت البحث مستوفى وذلك في تكرار لفظ المنادى
المبني على الضم مضافا كما في نحو قوله وهو عبد الله ابن رواحه فيما قاله النحاس وقيل
قاله بعض ولد جرير واراد بزيد زيد ابن ارقم يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل
عليك فانزل وجهان مبتدا خبره الظرف المتقدم الاول فتحهما على ان الاول منادى
مضاف لما بعد الثاني وهو اي الثاني مقحم اي زائد بينهما اي بين المضاف والمضاف
اليه ونصبه اي الثاني على التاكيد او على ان الاول منادى مضاف الى محذوف مماثل لما
اضيف اليه الثاني والتقدير يا زيد اليعملات زيد اليعملات ونصب الثاني على انه عطف بيان
او بدل باضمار يا او اعني او تاكيد واسقطه لابن مالك ذكره ونوزع فيه وذهب الاعلم الى ان

الاسمين تركبا تركيب خمسة عشر وجعلا اسما واحدا وفتحتهما فتحة بناء ومجموعهما منادى
مضاف كما قالوا ما فعلت خمسة عشرك وهو ضعيف وقال الفراء كلاهما مضافان الى
ما بعد الثاني وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد والوجه الثاني ضم
الاول منهما على انه منادى مفرد معرفة وهو الارجح قال المرادي لوضوح وجهه وصرح
ابن مالك في الكافية بانه الامثل ونصب الثاني على ما سبق من الاوجه الاربعة وفهم من كلامه
انه لا يجوز ضم الثاني ولا يختص الوجهان اي الضم والنصب بالعلم وذلك لانه قال نحو يا زيد
زيد اليعملات يعني ما ماثله في التكرار وان كان غير علم بل اسم الجنس والوصف كذلك
نحو يا رجل رجل القوم وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبه ويا صاحب صاحب
عمرو وخالف فيه الكوفيون ايضا فذهبوا الى انه لا ينصب الا منونا فتقول يا صاحبا صاحب
زيد ولم يختلفوا في جواز الضم في جميع ذلك فصل في ترخيم المنادى وهو لغة ترقيق
الصوت وتليينه يقال صوت رخيم اي رقيق واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه
مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم نداء وترخيم ضرورة وترخيم تصغير وعلى الاول
اقتصر فقال ويجوز ترخيم المنادى لا مطلقا بل المعرفة لانها كثر نداؤها فقصدوا التخفيف
بحذف آخرها فلا يرخم نحو يا رجلا خذ بيدي لانه نكرة وكذا لا يرخم المستغاث للزوم حرف النداء
معه ولانه مانع من الترخيم ولانه ان كان بلام الاستغاثة فهو معرب فاشبه المضاف والمنون
وان كان بالالف فلان الاستغاثة المطلوب منها مد الصوت ولذلك زيدت فلو حذف
من المستغاث حرف مع حصول العلة الموجبة للزيادة عليه لكان ذلك مناقضا للغرض
ولهذا الغرض يمنع ترخيم المندوب واجاز ابن خروف ترخيم المستغاث اذا لم يكن فيه اللام
كقوله اعام لك ابن صعصعة بن سعدة قال ابن الضائع وهذا ضرورة وقد ناداه بغير يا وهو
ممنوع وقد سمع ترخيمه ومع اللام كقوله كلما نادى مناد منهم يا لتيم الله قلنا يا لمال
ولا المندوب اتفاقا وقد عرفت انه لا اتفاق على عدم ترخيم المستغاث الا ان يقال الحال لما فيه
على جهته او ان الاتفاق قيد لعدم ترخيم المندوب ولا المضاف خلافا للكوفيين لانه
لو رخم لحذف منه الامران وهما حرف الاعراب وحركة الاعرابية وذلك اجحاف ولان الثاني

على بنائه لم يقو على ترخيمه وقيل لفوات الترخيم وهو البناء ومقتضى كلام المرادي ان الخلاف
انما هو في ترخيم المضاف اليه كقوله خذوا حذركم يا آل عكرم واذكروا واصرنا والرحم بالغيب
تذكر وحكم بان ترخيم المضاف نادر ولا المحكي خلافا لابن مالك فانه اجازه ونصه اكثر
النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن اسنادا كتابط شرا وهو جائز لان سيبويه حكى ذلك
في بعض ابواب النسب فقال تقول في النسب الى تابط شرا تابطي لان من العرب من يقول
يا تابط ثم انه في باب الترخيم منع ترخيمه قال المرادي فعلم بذلك ان منع ترخيمه كثير وان جواز
ترخيمه قليل وقال الشارح فعلم ان جوازه على لغة قليلة قال ابو حيان وهذا غير صحيح فلم ينص
سيبويه على ترخيمه ولا نعلم خلافا عن احد من النحويين ان المحكي لا يرخم الا ما توهم هذا الرجل
على سيبويه وقد كرر ذلك في جميع كتبه وليس بصحيح انتهى قال بعض المحققين وانما
لم ترخم الجملة نحو تابط شرا وبرق نحره لامور منها ان الجمل محكية ولذلك لم تغير بالاعراب
فلم تغير بالترخيم لان معنى الحكاية ان يؤتى باللفظ على ما كان قبل فالتغيير ينافي الحكاية ومنها
خوف اللبس لانك لو رخمت مثلا زيد قائم اسم رجل او تابط شرا فقلت يا زيد ويا تابط
لجاز ان يكون الاول اسما مفردا وجاز ان يكون الثاني فعلا وقد سمي به مجردا من الضمير فلم
يعرف اصله اهو جملة ام مفرد ومنها ان الجملة كما ذكر تشبه المضاف لانها كلام ركب
بعضه في بعض كما ان المضاف عامل في المضاف اليه ومنها ان المطلوب من الجملة نسبة احد
الجزئين الى الاخر فلم تتحقق النسبة مع انتفاء احد الجزئين ولا المبني قبل النداء كحذام خلافا
لبعضهم قاله في الجامع وهو اصطلاحا حذف آخره تخفيفا على وجه مخصوص وخص
الاخر بذلك اي الحذف لانه محل التغيير لحذفه في جزم المعتل وفي جمع الخماسي الاصل وليكون
ما بقي من الكلمة دليلا على المحذوف ثم المنادى ضربان مختوم بتاء التانيث ومجرد عنها
فذو التاء يرخم مطلقا اي سواء كان علما ام لا ثلاثيا ام لا كياطلح ويا ثب في ثبة وطلحة
وثبة مثل بهما لبيان الاول علم زائد على الثلاثة والثاني ليس بعلم ولم يجاوز الثلاثة لانه حصل
به وصفان فرعيان التانيث وهو فرع على التذكير وشبه التركيب بسبب التاء والتركيب
فرع الافراد مع ان في التاء كثير في كلامهم فخففوه بالترخيم وايضا التاء قد دخلها

التغيير في غير الندا مثل حذفها في الجمع والنسب وقلبها هآء في الوقف فالتغيير في الندا اولى لكثرته واعلم انه يجوز لك في طلحة اذا ناديته اربعة اوجه يا طلحة بالضم وهو واضح ويا طلحو على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر كما سياتي ويا طلحة بفتح التاء وفيه مذهبان احدهما انه معرب نصب على اصل المازني ولم ينون لانه غير منصرف والثاني انه مبني لان من العرب من يبني المفرد على الفتح لتشاكل حركة البناء حركة الاعراب فهو نظير لا رجل في الدار وانشد يا ريح من نحو الشمال هبي بالفتح وفيه قول الخوانه رخم لكن زيدت التاء بعد حذفها مقحمة واوضحه ابو علي فقال انما فتحوا التاء لانهم زادوها بين الحاء وحركته فصار قوله فتحة التاء هي فتحة الحاء وفتحة الحاء ينبغي ان يكون اتباعا لفتحة التاء وفيه قول الخوانه زيدت التاء وحركت بالفتح اتباعا للحاء على عكس ما قلنا في يا زيد بن عمرو وغيره وهو المجرد منها انما يرخم بشرط ضمه لان المعرب لم يوثر فيه الندا لا لفظا ولا محلا فغير المضموم كالاسماء والمحكي لا يرخم وان كان علما المادة كرنا او علمه غير العلم كالنكرة المقصودة لا يرخم وان كان مقصودا كيا رجل لمعين اذ تعريفه بغير العلمية وانما اشترطت في الترخيم لانها اكثر واشهر فكان الالتباس فيها اقل ولكثرة دخول التغيير فيها من غير جهة واحدة اجترا على تغييرها بالترخيم اما الكثرة فتناسب التخفيف واما الشهرة فيومن معها اللبس واما التغيير فيونس بالتغيير وجوز بعضهم ترخيمها قياسا على قولهم اطرق كرا ويا صاح وهو عند الجمهور على شاذ شذوذ اطرق كرا من وجهين الاول حذف حرف الندا من غير العلم والثاني ترخيم غير العلم واصله يا كروان فحذف الالف والنون وضم على قول من قال يا حار بالضم فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اللفظ اطرق كرا فقال اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى وهو مثل اطرق فلكروان وهو ذكر الحبارى وهو طويل العنق لئلا تاتي النعام اليك فتدوسك باخفافها يضرب مثلا للضعيف مع الاقوى وقيل معناه تطاطا واخفض عنقك للصيد فانا اكبر منك واطول عنقا منك وهو النعام فيصطاد ويحمل الى القرى من البرية يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو اشرف منه اولمن يدعي شيئا وهناك من هو اولى به منه واما صاح فشذوذه من جهة

ليس بعلم واصله صاحب وانما رخم لكثرة ندائه اذ لا ينفك الانسان في سفره واقامته من صاحب يعينه فيناديه عند الحاجة اليه ومجاوزة ثلاثة احرف فلا يرخم الثلاثي وان كان محرك الوسط وجوزه الاخفش مطلقا انما اشترط الزيادة على الثلاثة لان الثلاثي اقل الاصول واعدلها واخفها والترخيم حذف والحذف تقليل لحروف الكلمة وتخفيف لها وتقليل الاقل وتخفيف الاخف اجحاف بالكلمة وتنقيص المعتدل اخراج له عن حيز الاعتدال ولان ترخيمه يخرجه من حيز المتمكنات الى حيز المبنيات اذ ليس في كلامهم اسم متمكن على حرفين من غير حذف وتجويز الاخفش ترخيم الثلاثي سواء كان محرك الوسط ام ساكنه ضعيف لا يلتفت اليه لما ذكرنا وجوز الفراء ترخيمه محرك الوسط اجراء لحركة الوسط مجرى الحرف الرابع قياسا على اجراء الجمهور نحو سقر مجرى زينب في ايجاب منع الصرف لقيام الحركة مقام الحرف الرابع وقياسا على باب النسب وعلى يد ودم وهو قياس مع وجود الفارق لما ذكرنا والمشهور ما ذهب اليه الجمهور من اعتبار الزيادة على الثلاثة فاذا استوفى المجرد من التاء هذه الشروط الثلاثة جاز ترخيمه وما ورد مما لم يستوفها فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه كيا جعف في يا جعفر وترخيمه ثم المرخم فيه لغتان احديهما قطع النظر عن المحذوف للترخيم فيجعل الباقي كانه اسم تام موضوع على تلك الصيغة فيعطى من البناء على الضم وغيره ما يستحقه لو لم يحذف منه شيء وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر المحذوف لان المحذوف غير اعتداد لكونه غير مراد ولذلك كان الموجود كلمة مستقلة اي معاملا معاملتها فتقول في جعفر يا جعف ضما اي بضم اخره وفي منصور يا منص بتقدير ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه اي الضمة العارضة يجوز اتباعها لانها حادثة بسبب الندا وتلك اي الضمة الاصلية التي في اصل الصيغة لا يجوز اتباعها وتقول في ثمود يا ثمي بقلب الضمة كسرة والواو ياء لتطرفها بعد ضمة ولا يجوز بقاؤها لانه يودي الى عدم النظير اذ ليس لنا اسم معرب اخره واو لازمة قبلها ضمة واللغة الثانية ان ينوى المحذوف فيبقى ما كان قبله على حالته ولا يعل ان كان حرف علة وهي الاكثر في كلامهم فتقول في جعفر يا جعف بفتحها اي بقاء فتح الفاء وفي منصور يا منص ببقاء ضم الصاد وفي ثمود يا ثمو ببقاء

الواو على اصله وتقاء من غير ابدال لانها في حشو الكلمة لنية المحذوف وفي علبط يا علبط ببقاء فتحة اللام لان الشطر الثاني من المركب المزجي يجري مجرى الحرف الاخير ثم اعلم ان المحذوف للترخيم اما حرف واحد وهو الغالب كما مر واما حرفان واما كلمة وقد اشار الى الثاني بقوله ويحذف من نحو سليمان ومنصور ومسكين حرفان اي الحرف الاخير وما قبله مما استكمل شروطا من كونه علما غير مركب تركيب مزج ولا مضاف ولا محكي وكان ما قبل اخره حرف لين ساكنا زايدا مكملا اربعة احرف فصاعدا قبله حركة من جنسه ولو تقديرا ليدخل فيه نحو مصطفون ومصطفين علمين فتقول فيهما يا مصطف بحذف الواو والنون من الاول وحذف الياء في الاول المناسب للواو وكسر الياء في الثاني المناسب للياء ولكنهما لما تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين فالمناسبة حاصلة تقديرا وان لم تكن في اللفظ وذلك كاف في الترخيم فتقول فيها يا سلم ويا منص ويا مسك بخلاف نحو سحرح فانه لا يحذف منه حرفان لان ما قبل الحرف الاخير ليس بلين وبخلاف هبيخ للجمل الضخم وقال الجوهري هو الغلام الممتلي شحما فلا يحذف منه حرف اللين لانه محرك فلو سميت به قلت يا هبي وكذلك قنور للشديد الغليظ فتقول لو سميت به يا قنو وجمل البلي ذلك مما الزايد فيه غير مدة للالحاق وهو حق ايضا وبخلاف نحو مختار مما المدة فيه اصلية بدل من العين واجاز ترخيمه الاخفش فتقول يا مخت مطلقا وبخلاف نحو سعيد وعماد وثمود فان حرف اللين ثالث لا رابع فلا يحذف ونقل ابن مالك عن الفراء اجازته حذف الاخر فيه وحذفه مع حذف حرف اللين في غير ما قبل اخره واو واما فيه فيوجب حذف الحرفين لئلا يودي الى عدم النظير في نحو ثمود ونقل غيره عن الفراء انه يحذف الحرفين في ثمود ويحذف الحرف الاخير في نحو سعيد وعماد وبخلاف نحو فرعون مما قبل اخره حرف لين ليس قبله حركة مجانسة وهو واو وغرنيق وهو اسم طائر طويل العنق من طيور الماء مثله لكن حرف اللين ياء فلا يحذف منهما في الندا الا الحرف الاخير فتقول يا فرعو ويا غرني وذهب الجرمي والفراء الى انه يحذف حرف اللين معه كالذي قبله حركة مجانسة لعدم فرقهما بين النوعين وذكر الجرجاني انه ذهب اليه مذهبا للاكثرين والى الثالث اشار بقوله ومن نحو معدي

كرب مما هو مركب تركيب مزج الكلمة الثانية فتقول فيه يا معدي وشمل كلامه ما اخره ويه كسيبويه وما سمي به من العدد المركب كخمسة عشر ولم يسمع ترخيمه من العرب وانما اجازه النحويون قياسا وقد تقدم ان المجرد من التاء انما يرخم بشرط ضمه وكان هذا مستثنى من ذلك العموم وكما يجوز ترخيم الاسم في الندا يجوز ترخيمه في الضرورة على الغتين لغة من ينتظر المحذوف ولغة من لا ينتظر بشرط صلاحيته لان ينادى نحو احمد فانك تقول فيه يا احم فلا يرخم ما فيه ال في غير الندا لانه لا يصلح للندا ولهذا خطى من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج او الفا مكة من ورق الحمى ومجاوزة ثلاثة احرف ان لم يكن بالتاء كما اعتبر ذلك في المنادى المرخم ومثاله على لغة من لا ينتظر قول امرء القيس لنعم الفتى تعشوا الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر فرخم مالكا وهو ليس بمنادى ونونه على لغة من ينتظر قول اوس ان ابن حارث ان اشتق لرويته اوامتدحه فان الناس قد علموا فرخم حارثة ولم ينونه بناء على لغة من ينتظر ولم يشترط التعريف في ترخيم الضرورة لانه يجيء في النكرات وهو كذلك نحو قوله ليبك على الملون بخال اي خالد ولا شك انه نكرة فصل في الاستغاثة والندبة فالاستغاثة ندا من يخلص من شدة او يعين على دفع مشقة ويتضمن المستغيث وهو الداعي والمستغاث من اجله وهو الواقع في الشدة او المشقة والمستغاث وهو الناصر المغيث ولا ينبغي ان يستعمل معها من احرف الندا الا يا خاصة لانها ام الباب ويجب ذكرها لان الغرض من ذلك اطالة الصوت والحذف مناف لها وله اي للمستغاث ثلاث حالات احدها ان يجر بلام مفتوحة وهي اكثر احواله الثانية ان يزاد في اخره الف تعاقب اللام بمعنى انها لا تجامعها كما سياتي الثالثة ان يجرد من اللام والالف ويجعل كالمنادى المستقل وهذه اقلها اذا تقرر هذا فعلى الاولى يقول المستغيث يا لله للمسلمين بفتح لام المستغاث وجوبا لتنزله منزلة الضمير ولا يجوز ان اللام تفتح معه وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من اجله وجروبها التنصيص على الاستغاثة بدونها يحتمل انه منادى وهل هي زائدة او متعلقة بيا او بالمحذوف اقوال ذهب الى الاول ابن خروف فلا تتعلق عنده بشيء والى الثاني ابن جني لانه قائم مقام الفعل والى الثالث

ابن الضايع وابن عصفور ونسب الى سيبويه واذا اعرب المستغاث لتركيبه مع اللام فانه
المنادى المضاف واذا نعت جاز في نعته الجر على اللفظ والنصب على المحل نحو يا لزيد العادل
للمظلوم والنصب ذكره في النهاية قال لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع لان الجار والمجرور
لابد له من شيء يتعلق به واما المستغاث له فلامه مكسورة على الاصل قال البعض
احترز بقوله قال البعض عن المستغاث له اذا كان مجرورا باللام ضميرا غير الياء فتفتح نحو يا لزيد
لك متعلقة بالمحذوف وقيل بفعل محذوف غير فعل النداء اي ادعوك لزيد وقيل بحال محذوفة
اي مدعوا لزيد بخلاف المستغاث فلامه مفتوحة الا في المعطوف الذي لم تتكرر معه
يا في قوله يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب الشاهد في قوله للشبان
حيث كسرت فيه اللام اللام والقياس فتحها حملا على المعطوف عليه ولكن لما كان
معلوما وزال اللبس ولم يتكرر حرف النداء كسرت واللام في للعجب لام المستغاث من اجله
وهذا معنى قوله فانها تكسر لامن اللبس اذ عطفه على المستغاث الذي قبله يقتضي انه
مستغاث ايضا لا مستغاث من اجله وكذا تكسر اذا كان المستغاث ياء المتكلم نحو يا لي
للمناسبة فان الياء تقتضي كسر ما قبلها فان تكررت معه يا فتحت اللام يا لقومي ويا لامثال
قومي لاناس عتوهم في ازدياد فاللام في لقومي مفتوحة لانه مستغاث وهو منادى
وبالامثال قومي عطف عليه وفتحت اللام فيه لتكرر حرف النداء في لاناس مكسورة
لانه مستغاث من اجله وعلى الحالة الثانية تقول يا زيدا لعمرو بالحاق الالف في اخره عوضا
عن اللام فانه لا يجوز يا لزيدا لعمرو بالجمع بينهما لما يلزم عليه من الجمع بين العوض
والمعوض منه وعلى الحالة الثالثة تقول يا زيد لعمرو وضم زيد كالمنادى غير المستغاث
ومن ذلك قوله الا يا قوم للعجب العجيب والغفلات تعرض للاريب والشاهد فيه ترك
لام المستغاث والالف جميعا واللام في للعجب مكسورة لانها لام المستغاث من اجله والعطف
معطوف عليه وقد يكون المستغاث مستغاثا له نحو يا لزيد لزيد اي ادعوك لتنصف
من نفسك قاله المرادي واما الندبة فهي نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة او حكما والمتوجع
منه لكونه محل الم او سببا له فالاول نحو قول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه

حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا والشاهد فيه قوله يا عمرا اصله
يا عمراه لانه منادى مندوب اذ الالف للندبة والهاء حذفت منه للقافية ومثال الثاني قول
عمر بن الخطاب رضي الله عنه واعمراه واعمراه حين اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب
ومثال الثالث قوله فواكبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء فان الشاعر
نادى الكبد على طريق الندبة لانه محل الالم لسبب الحب الظاهر اذ هذا من اشعار المحدثين
الذي لا يحتج بهم ومثال الرابع قول عبد الله بن قيس الرقيات وتقول سلمى وارزيتيه فان
والندبة والهاء للسكت لان الرزية سبب الالم الذي حصل للنادب وهي من كلام النساء
في الغالب لضعفهن عن تحمل المصائب وما احسن قول ابي تمام خلقنا للتجلد والاسى
وتلك الغواني للبكا والماتم والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب ليساعد عليه
ان الانسان تجب له المساعدة على ما ينزل به من المصاب ليخفف عنه بعض الشيء ومن ثم
لا يندب الا المعروف اي ومن اجل ان الغرض الاعلام بعظمة المصاب لا يندب الا المعروف
المشهور اذ غير المعروف لا فائدة في الاعلام بندبته واما قولهم وامن حفر بئر زمزماه
فلوقوعه وقولهم وا عبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب
ولا يستعمل مع المندوب من حرفي النداء الا حرفان وا وهي الغالبة فيه والمختصة به لانها
لا تقع في غيره ويا اذا لم يلتبس بالمنادى المحض وانما خصت من بين حروف النداء اما لانها
ام الباب واما لانها الاصل اذ منها يتفرع باقي الحروف وحكمه حكم المنادى فيضم
لكونه مفردا نحو وازيد وينصب ان كان مضافا او شبيها به نحو واعبد الله واضاربا
زيداه ولك زيادة الالف في اخره وهي اكثر احواله واليها اشار بقوله والنادي اي ويلحق
وازيدا بالالف في اخره مفردا كان او مضافا الظاهر نحو وا امير المؤمنينا او المضمر نحو وا
او شبيها بالمضاف نحو واطالعا جبلاه او مركبا نحو وامعدي كرباه ويحذف لهذه الالف
ما قبلها من الف نحو واموسى وذلك لدفع التقاء الساكنين او تنوين في صلة او غيرها
نحو وامن نصر محمداه فحذف التنوين الواقع في صلة ومحو وا ابا بكراه في حذف التنوين
الغير الواقع في صلة او ضمة اعرابية او بنائية نحو وامنذ فيمن اسمه منذ فانه بعد جعله

علما فكن ان يعرب وان يحكى على ما كان عليه او كسرة كذلك اعرابية او بنائية نحو واعبد
ملكاه وحركة الاعراب واحذاما في حركة البناء فان وقع بحذف الضمة او الكسرة في لبس
ابقيا وقلبت الالف ياء بعد الكسرة كما اذا ندبت غلام مخاطبة نحو واغلامكي لانك لو
ابقيتا الالف وقلت واغلامكا لحصل لبس بين المذكر والمؤنث ما لم تكن الكسرة لالتقاء
الساكنين كنون التثنية وواوا بعد الضمة كما اذا ندبت غلام شخص غائب نحو واغلامهو
لانك لو ابقيتا الالف لالتبس بغلام الغائبة نحو واغلامها وكذلك اذا ندبت غلام
الجماعة المخاطبين قلت واغلامكمو اذ لو اتيت بالالف وقلت واغلامكما التبس بالمثنى
ولذلك قال لانك لو ابقيت الالف في الاول لاوهم الاضافة الى كاف المخاطب ولو ابقيتها
في الثاني لاوهم الاضافة الى هاء الغائبة ولو ابقيتها في الثالثة لاوهم الاضافة الى
المثنى كما قررنا ولك زيادة الهاء بعد الف الندبة او بدلها اي بدل الالف وهو الياء
والواو فيما ذكرنا وقفا نحو وازيداه مما في اخره هاء السكت مع الالف واغلامكيه
واغلامكموه مما في اخره هاء السكت مع بدلها لان الغرض مد الصوت والتطويل لبيان
عظم ما نزل بالنادب من المصيبة وافهم كلامه انها لا تزاد وصلا في الاختيار
نعم تزاد فيه ضرورة مضمومة ومكسورة ومن ذلك قوله الا يا عمرو عمراه وعمرو
بن الزبيراه عمرو منادى مفرد معرفة وعمراه تاكيد للمنادى ومندوب والشاهد في
تحريك عمراه والزبيراه بالضم واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين وعلم مما
تقدم انه لا يندب الا الاسم المشهور علما او صفة فلا تندب النكرة فلا يقال وارجلاه
ولا المبهم فلا يقال واهذاه ولا تلحق علامة الندبة بالصفة فلا يقال وازيد الظريفاه
لان الصفة خارجة عن الندبة هذا مذهب الخليل وسيبويه وقال ابو علي لان الصفة ليست
من المنادى في شيء بدليل بناء الموصوف واعراب نحو يا زيد العاقل وذهب يونس الى
جواز ذلك واستدل بان المضاف اليه غير منادى وقد لحقته علامة الندبة واجيب
عنه بان المضاف والمضاف اليه جميعا قد يكونان اسما لشيء واحد نحو عبد القيس فالاسم
الثاني من تمام الاول والصفة ليست من تمام الموصوف واستدل يونس ايضا بان

الصفة والموصوف قد يكونان لشيء واحد بدليل اتباع الموصوف الصفة نحو يا زيد بن
عمرو وبدليل بناء الصفة مع الموصوف نحو لا رجل ظريف عندك وبدليل لزوم الصفة نحو
يا ايها الرجل وبدليل ان الصفة عبارة عن الموصوف والمضاف ليس عبارة عن
المضاف اليه ويمكن الجواب عن هذه الحجج كلها فتامل ولما فرغ من المفعول به وما يتعلق
به من باب الاشتغال والتنازع والنداء وغير ذلك شرع يتكلم على المفعول الثاني اعني
القسم الثاني من المفعول وهو المفعول المطلق اي الذي يصدق عليه اسم مفعول من غير
تقييد ومن ثم قدمه الزمخشري في المفصل وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل
اذ صدق المفعولية عليها مقيدة بالاداة وهي الجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول
فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمي مفعولا الا المفعول
به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول قاله المص في الحواشي وهو المصدر الفضلة
اي المستغني عنه الاولى ان يفسر الفضلة بما ليس مسندا اليه ولا مسندا كما لا يخفى
المسلط عليه عامل ينصبه من مادة لفظه وذلك كضربت ضربا او عامل من معناه بان
وافقه في المعنى ولم يكن من مادته والمراد بالمعنى الحدث فقط لانه هو الذي يدل عليه المصدر
واما الفعل فهو دال على الحدث والزمان والنسبة المعينة الى فاعل معين وذهب ابن مالك
وكثير الى ان الفعل يدل على الحدث والزمان فقط وذهب المولى عصام الدين الى ان
الفعل يدل على الحدث المقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في
الجمل الاسمية ثم قال ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث
والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا على ان دلالة المفرد لا تكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب
القضية الشرطية من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يودي
معنى الحدث على وجه يكون مستبعدا لان ينسب الى شيء فيلزم اسناده الى شيء لئلا يكون
احضاره على هذا الوجه لغوا كقعدت جلوسا الا ترى انهما متحدان في المعنى دون المادة
معنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا
ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه

فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم فخرج بالفضلة العمدة نحو قيامك
قيام حسن فقيامك مسند اليه وقيام حسن مسند وبمجده في الفاعل وبما بعدها وهو
المسلط عليه عامل من لفظه او من معناه نحو سمعت حديثك وقتلته قتلا لا انه فان العامل
فيهما مخالف للمفعول في اللفظ والمعنى واما قولك كرهت كراهتي فيحتمل كراهتي ان تكون
مفعولا به فان تكون مفعولا مطلقا والاختلاف بالاعتبار وانتصاب المصدر ان لم يكن
بالفعل المذكور هو مذهب المازني قال الرضي وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة
ملجئة اليه ووجهه انه لما كان في معناه وصل اليه كما وصل الى ما هو من لفظه والمنقول عن
الجمهور ان ناصبه فعل من لفظه مقدر لان الاكثر كون المصدر من لفظ الفعل والقليل
كونه من غير لفظه فحمل القليل على الكثير في نصبه بفعل من لفظه وزعم ابن خروف انه مذهب
سيبويه وفصل بعضهم بين المرادف نحو قعدت جلوسا فنصبه بالظاهر وبين
المغاير نحو انبتكم من الارض نباتا فنصبه بالمقدر وهو تفصيل حسن ثم المفعول
المطلق ثلاثة اقسام مؤكد لعامله ان كان مصدرا كقوله تعالى فان جهنم جزاؤكم جزاء
موفورا او لا يكون العامل مصدرا فالتاكيد للمصدر المفهوم منه كضربت ضربا فان
الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر وهو الحدث ويزيد عليه بدلالته على الزمان والنسبة
فالتاكيد ليس لتمام مدلول الفعل لانه لا يدل المصدر عليه وانما هو للحدث الذي يدل عليه
الفعل بالتضمن نعم يتاتى ان يكون مؤكدا لمعنى الفعل على مذهب المولى عصام الدين كما قرر
لان مدلوله عنده الحدث فقط كمدلول المصدر وكذلك اذا كان العامل اسم فاعل واسم
مفعول نحو زيد معطيك اعطاء والدرهم معطى لعمرو اعطاء فان المصدر فيهما مؤكد
للمصدر الذي في ضمن الوصف اذ هو يدل على المصدر وزيادة وهي الدلالة على من هو
له نحو ضربت ضربا مما العامل فيه الفعل والشاكات صبا مما العامل فيه اسم الفاعل
وانت مطلوب طلبا مما العامل فيه اسم المفعول وفي جميعها المصدر مؤكد للمصدر
الذي دل عليه العامل وهذا اي المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع باتفاق لانه
بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذا ما كان بمنزلته ولانه اسم جنس

مبهم يحتمل القليل والكثير كما عرفت ومبين لنوع عامله بان يدل على هيئة صدور الفعل مما له
خاص نحو رجع القهقرى بالقصر فهو نوع من الرجوع والاصل رجع رجوع القهقرى فحذف
المصدر واقيم عنه لفظ دال على نوع منه او بالاضافة كضربت ضرب الامير اي ضربا مثل
ضرب الامير فحذف المصدر ولفظ مثل واقيم ضرب الامير الذي هو فرع مقامه او
بوصف كضربت ضربا اليما فان الضرب الاليم نوع من الضرب او باللام العهد كضربت
الضرب الذي تعرفه او بهيئة نحو ليموتنا كافر ميتة سوء ويسمى المختص لانه يفهم منه
معنى زائد لم يدل عليه لفظ الفعل ويجوز تثنيته وجمعه ان ختم بتاء الوحدة كضربة بجمع
الضاد والظاهر ان هنا اشارة الى ما اختاره المص في تعليقه فانه قال الذي اقول انه لا يثنى
المصدر ولا يجمع الا ان كان محدودا وان المبين للنوع في ضربت ضربا شديدا لا يثنى ولا
يجمع لانه يفيد التوكيد مع افادته النوع وكذا كل مصدر نوعي فانه يفيد التوكيد وزيادة وهو
صالح للواحد فما فوقه كما ان المصدر المؤكد كذلك وذكر السهيلي ان قولهم اختلاف
الانواع مجاز فانها لا تختلف على الحقيقة لانها لا حركات الفاعلين والحركات مماثلة
لذواتها لكن الاختلاف راجع الى ما تعلقت به الافعال المتعدية لا الى نفس المصادر
فقولك العلوم والاشتغال والحلوم انما هي المعلومات والامور المشتغل بها والمرئيا
في النوم وظاهر كلام سيبويه المنع وانه لا يقال منه الا ما سمع واختاره اي المنع الشلوبين
وذهب ابن مالك الى الجواز في التسهيل والالفية وغيرهما ومبين لعدد عامله بان يدل على
مرات صدور الفعل كضربت ضربتين وضربات وهذا مكرر تثنيته وجمعه باتفاق لانه
ذو جنس كثرة وكلمة وادرجه ابن مالك في التسهيل في المختص قال فانه اوضح معناه العدد
ولم يسمى مختصا او موقتا وجعل المفعول المطلق قسمين مبهما ومختصا فالمبهم هنا المبهمة
ما كان لمجرد التوكيد والمختص قسمان معدود وغير معدود وقد ينوب عنه اما محله او وصفه
كما مر من التمثيل او مصدر مثله كعجبت من ضربك ضربا شديدا وشرط الفعل العامل فيه
التصرف فلا يقال ما احسن زيدا احسنا لعدم تصرفه والتمام فلا يقال كان زيد
كونا وعندي ان هذا الشرط مبني على القول بان الافعال الناقصة لا تدل على الحدث

وقد عرفت ان الحق دلالتها عليه وح فلا مانع من ذلك وزاد في شرح التوضيح ان لا يكون
ملغى عن العمل فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا وشرط نوع ساد الدلالة على الحدوث
كاسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة نحو زيد ضراب ضربا وخرج بقيد الحدوث
الصفة المشبهة فلا يقال زيد حسن وجهه حسنا واسم التفضيل فلا يقال
زيد اعلم منك علما وقد يحذف ناصب غير المؤكد على صيغة الفاعل وهو المبين للنوع او
العدد جوازا لقرينة حالية وهي ما مرجعها الى الحال من مشاهدة او غيرها او مقالية
وهي ما مرجعها الى القول كقولك للقادم او لمن قال ما قدم عليك خير مقدم بتقدير قدمت
في الاول لحذف العامل منه وهو قدمت جواز الدليل حالي وعلى الثاني حذف لدليل
مقالي وهو قول من قال ما قدم عليك وقد يحذف العامل وجوبا لان المصدر جعل
بدلا من لفظ الفعل ولذلك قال سيبويه لم يظهر معها لانها بدل من الفعل ودخول
الفعل على الفعل محال فاستغنوا بذكره عن ذكر الفعل كما استغنوا بلفظ الفعل عن
لفظ المصدر في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه سماعا اي وجوب الحذف
منسوب الى السماع واكثر ما يجري هذا في الدعاء وما يجري مجراه نحو سقيا والتقدير
سقاك الله سقيا فحذف الفعل وصار المصدر بدلا منه ورعيا اي رعاك الله رعيا
ومعناه حفظك الله حفظا وحمدا اي احمد الله حمدا وليس بدعاء وشكرا كذلك
لكنهما اجريا مجرى الدعاء لان الفعل المحذوف فيهما مستقبل فاشبها الدعاء لا
مستقباله ويترك ذكر الفعل مبالغة هذا اذا حكينا بجوهما من قبيل الخبر واما اذا قلنا
بانهما من الانشاء اذ ليس المراد الاخبار بانه يحمد ويشكر بل قول القائل حمدا هو نفس
الحمد وايقاعه لا اخبار عنه فهو كالدعاء وقد يحذف وجوبا قياسا في مواضع الاول
ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة نحو قوله تعالى فاما منا بعد واما فداء بعد قوله شدوا
الوثاق فمنا وفداء وقعا معمولين لفعلين محذوفين وجوبا وهما تفصيل الاثر مضمون
شدوا الوثاق الذي هو شدوا الوثاق فان شد الوثاق يفهم منه الاسر والاسر
يتضمن امورا اما ان يمن على الاسير ويطلق او يقتل او يفادى او يسترق فصار تفصيلا

الجملة التفصيل مع ذكر المصدر المفصل لمضمونها موجبا لحذف الفعل فصار الموجب
له. فالفعل هنا امرين احدهما اقتضاء الجملة التفصيل والثاني ذكر المصدر والتقدير
فاما تمنون منا بعد اي بعد شد الوثاق واما تفادون فداء والثاني ان يكون المصدر
مكررا نحو انت سيرا سيرا والتقدير انت تسير سيرا فحذف العامل وجوبا لقيام
التكرير مقامه والثالث ان يكون محصورا بالا او بانما نحو ما انت الا سيرا وانما انت
سيرا والتقدير ما انت الا تسير وانما انت تسير سيرا لما في الحصر من التاكيد القائم
مقام الفعل والرابع ان يكون مستفهما منه نحو انت سيرا اي انت تسير سيرا
نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطلوبية للاستفهام ومعنى
الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير ويشترط في هذه الثلاثة كون
المصدر مستمر الحال لا منقطعا عنه ولا مستقبلا نص عليه سيبويه وان
يكون عامل المصدر خبرا وان يكون المخبر عنه اسم عين ولا يخفى عليك بيان
محترزاتها والخامس ان يكون المصدر مؤكدا لغيره نحو هذا ابني حقا فان الجملة تحتمل
الحقيقة والمجاز لكنها صارت نصا بالمصدر لان قولك حقا يرفع المجاز ويثبت
الحقيقة ومعنى كونه مؤكدا لغيره انه مؤكد لاجل دفع غيره وقيل سمي بذلك لانه اثر في
الجملة فكان غيرها لان المؤثر غير المتاثر والسادس ان يكون المصدر مؤكدا لنفسه نحو له
علي الف عرفا اي اعترافا فالجملة له علي الف نص في الاعتراف لانها لا تحتمل غيره وسمي
بذلك لانه بمنزلة اعادة ما قبله فكان الذي قبله نفسه والسابع ان يكون المصدر
علاجيا بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه وذلك كقولك مررت به فاذا له صوت
صوت حمار والثامن ان يقع مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك فانما وجب حذف الفعل
فيه لانهم لما ثنوه صار كانهم ذكروه مرتين فاستغنوا بذكر احدهما المقدر ذكره
عن ذكر الفعل فصار مثل قولهم زيد ضربا ضربا فكانه قال لبا لبا فناب تكرير المصدر
عن ذكر الفعل فالتثنية كذلك لانها في المعنى تكرير واشترطنا كون التثنية للتكثير
ليخرج منه نحو قوله تعالى فارجع البصر كرتين وكذلك ضربت ضربتين اذا اردت نوعين

منه فلا يجب حذف الفعل لعدم التكثير مع وجود التثنية واكثر ما يكون المفعول المطلق
مصدرا وهو اسم الحدث الجاري على الفعل باشتماله على حروفه ومعناه واما اسم المصدر وهو
ما دل على معنى الفعل وخالفه بالخلو لفظا او تقديرا من بعض حروف فعله نحو اغتسل
غسلا وليس علما فلا يقال حمدت حمادا لقصد التوكيد لانه زائد بالعلمية على معنى العامل فلا ينزل
منزلة تكراره وكذلك لا يكون مبينا للنوع نص على ذلك ابن مالك في شرح التسهيل وقد ينوب
اي المفعول المطلق عن المصدرية الا ما هو جار مجراها كما سياتي عن قريب كما ان المصدر يكون
غير مفعول مطلق نحو ضربك ضرب اليم فبينهما عموم من وجه وخصوص من وجه فيجتمعان
في نحو ضربت ضربا وينفرد المصدر في نحو يعجبني ذهابك وينفرد المفعول المطلق في نحو ضربت
زيدا سوطا كما يفهم من التعريف فانه يفهم منه مادة الاجتماع ومادة انفراد المصدر عن المفعول
المطلق مع قوله وقد ينوب عنه اي عن المصدر فانه يفهم منه مادة انفراد المفعول المطلق
عن المصدر غيره فينتصب على انه مفعول مطلق لما فيه من الدلالة على المصدر فمما ناب
عن المبين للعدد اسم الآلة كضربت زيدا سوطا اي ضربة بسوط فحذف الجار والمصدر
واقيم ما بعده مقامه واعطي ما له من اعراب وافراد وتثنية وجمع هكذا قال ابن الناظم
وقال المرادي في شرح التسهيل اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه وذلك مطرد في كل آلة معهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة
لم يجز لانه لم يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل واسم العدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة اي جلدا
ثمانين جلدة فحذف المصدر واقيم العدد مقامه وجلدة تمييز ومما ناب عن المبين للنوع
ما دل على كلية او بعضية مضافا للمصدر نحو فلا تميلوا كل الميل اي ميلا كل الميل ولو تقول
علينا بعض الاقاويل ومما ناب عن المؤكد ما شاركه في مادته من حروفه وهو ثلاثة اقسام اسم
المصدر نحو اغتسل غسلا واعط عطاء واسم عين نحو والله انبتكم من الارض نباتا فنباتا
اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع او غيره وعن سيبويه ان نباتا في الآية مصدر جار
على غير الفعل فكانه نائب عن انباتا قاله الشاطبي ومصدر لفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا
فتبتيلا نائب عن تبتلا لان مصدر تبتل التبتل لا التبتيل وجعل في الاوضح مما ناب عنه

ما رادفه نحو احببته مقة فمقة مفعول مطلق نائب عن محبة لانه بمعناه وهو مصدر ومق يمق
كوعد يعد والمقة كالعدة وكذلك ذكره المرادي في شرح الالفية زيادة على ما وقع في التسهيل
وفرحت جذلا والجذل بفتحتين وبالذال المعجمة الفرح وفعله جذل كفرح وزنا ومعنى ناب فيه
الجذل عن الفرح وليس منه اي من النائب عنه صفته اي صفة المفعول المطلق كرغدا في قوله
تعالى فكلا منها رغدا وانما هو حال من المصدر المفهوم من الفعل والتقدير فكلا منها كون حالة
الاكل رغدا وما ذكره مذهب سيبويه فيه وفيما شابهه بدليل انه اقام الجار والمجرور دون
المصدر في قولهم سير عليه طويلا فدل ذلك على انه حال لا مصدر والا اي وان لم يكن حالا
بل كان مصدرا جاز اقامته مقام الفاعل اذ المصدر يقوم مقامه باتفاق والقول بمنع اقامته
مقامه تبع فيه سيبويه لكن خالفه في الاوضح تبعا لابن مالك قال في الاوضح ينوب عن المصدر
في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة كسرت احسن السير واشتمل
الصما وضربته ضرب الامير اللص لحذف الموصوف ثم المضاف انتهى والثالث من المفاعيل
المفعول له اي الذي يفعل له فعل ويوقع لاجله ويسمى المفعول لاجله ومن اجله وهو المصدر
القلبي بقرينة المثال الآتي الفضلة احترازا عن العمدة كما سيجيء ان شاء الله تعالى المعلل بحسن اللام
اي الواقع علة لحدث قد شاركه الحدث المعلل وقتا وفاعلا منصوبان على تقدير الخافض اي في الزمان
والفاعل سواء كان باعثا وغاية كقمت اجلالا لك فان الباعث هو الحامل للفاعل على الفعل
والغاية هي الاثر المترتب على الفعل ويصح اعتبارهما في المثال لان الباعث على القيام والاثر
المترتب عليه هو الاجلال ام باعثا فقط كقعدت عن الحرب جبنا فان الجبن هو الباعث والحامل
للفاعل على الفعل فاجلالا مصدر قلبي علة للقيام باعثة عليه وغاية له وزمنه وزمن القيام
واحد وفاعلهما واحد وهو المتكلم وجبنا وهو ما كان جبليا من الاوصاف الملازمة مصدر
قلبي علة للقعود عن الحرب باعثة عليه وليست غاية له لانها موجودة قبله وعلامة المفعول
له وقوعه في جواب لم فعلت ومن علاماته ايضا صحة تقديره بلام العلة وانما اشترط فيه
ان يكون مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات ونقض بقولهم
اما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد على انه مفعول له كما اجازه يونس زاعما ان قوما من العرب

اذا وصف عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمتكبرين عليهم وصفه بغير العبيد يقولون ذلك
فقد وقع المفعول له غير مصدر ورد قاله الجمهور على انه مفعول به وناصبه فعل الشرط المذكور
والاصل مهما تذكر العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غيره وانكر سيبويه نصبه وقال
انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على ضعفه اذا لم ترد عبيدا باعيانهم ليكون في موضع الحال
واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كقولك اما البصرة فلا بصرة
لكم وضعف الرضي الحالية ايضا بانها لا معنى لها بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء لان المعنى
ذو عبيد يملك وناقشه البدر الدماميني بقوله اما كونه لا معنى له فغير صحيح اذ تقييد الشيء
العام الذي يوجد بهذه الحال المنصوب وله معنى ظاهر والتقدير مهما يكن من شيء في حالة
كون ذلك الشيء عبيدا فهو ذو عبيد واما جعله مفعولا لما بعد الفاء لكونه بتاويل الفعل
فغير صحيح لانه لم يثبت اعمال ما ليس فيه حروف الفعل في المفعول به انتهى وخرج به غيره كما
شيبانا فلا يقال لجئتك السمن بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وخرج بالقلبي نحو جئتك
قراءة العلم كما اعتمده في الاوضح تبعا لابن الخباز وغيره كالرندي وانما اشترط كونه قلبيا اي
من افعال النفس الباطنة لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه
وافعال الجوارح ليست كذلك قال الشاطبي وهذا الشرط لا يحتاج اليه لان اتحاد الزمان
شرط في المفعول له وافعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل وخالف في هذا الشرط
الفارسي فاجاز جئتك ضرب زيد اي لتضرب ويؤخذ منه اي من تقديره انه لا يشترط الاتحاد
في الفاعل ايضا لان فاعل المجيء غير فاعل الضرب وخرج بالفضلة العمدة نحو حصل لي رغبة
في الخير وبالمعلل الحدث بقية المفاعيل اذ لا تعليل فيها وبما بعده وهو المشاركة في الزمان
والفاعل ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول وما اختلف فيه فاعلهما كما سياتي البحث
في ذلك فتحصل ان لنصب المفعول له خمسة شروط الاول كونه مصدرا الثاني كونه قلبيا
الثالث كونه علة الرابع اتحاده بالمعلل به وقتا الخامس اتحاده به فاعلا ومعنى اتحاده
به في الزمان قال الرضي بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب
جبنا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس

نحو جئتك اصطلاحا لك وشهدت الحرب ايقاعا للهدنة بين الفريقين وان كان الحدث المعلل
تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس هيهنا حدثان
في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب
وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة حينئذ في الحقيقة
ليس هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هو اثره اي ضربته لتادبه لكن
لو صرحت بما هو العلة لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما
لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان الا ترى قول ابن دريد والشيخ ان هو
من زيغه لم يقم التثقيف منه ما التوى وانما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية
ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا انتهى ومعنى اتحاده به في الفاعل
ان يقوما بشيء واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم فان فقد المعلل
لحدث عامله شرطا مما شمله التعريف جر وجوبا بحرف التعليل وهو اللام ونحوها مما يفهم
التعليل وهو من والباء وفي والكاف والذي يفهم من كلامهم ان الشروط المذكورة
شروط لجواز النصب لا لكونه مفعولا لاجله فقول بعضهم بناء على انها شروط مفعولا
له غير مجرور والظاهر انهم ارادوا بالشرط ما لا بد منه والا اي وان لم يريدوا بالشرط
ذلك بل ارادوا به ما يتوقف عليه المشروط وجودا لا عدما ففيه نظر وذلك لانه لا يلزم
من عدم الشرط عدم المشروط ولم يعد هنا المفعول لاجله بعدمها ففاقد المصدرية
نحو خلق لكم فالمخاطبون علة الخلق وليس ضميرهم مصدرا فلذلك جر باللام ومثله قوله عليه
الصلوة والسلام ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجل هرة فالهرة اسم عين ليس بمصدر
فلذلك جرت بفي وفاقد الاتحاد في الفاعل نحو قول ابي صخر الهذلي واني لتعروني لذكراك هزة
كما انتفض العصفور بلله القطر فالذكرى هي علة عرو الهزة وزمنهما واحد ولكن فاعلهما
مختلف ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى محذوف هو المتكلم لان المعنى لذكري اياك فلذلك
جر باللام والهزة النشاط والارتياح وجملة بلله القطر حال من العصفور على تقدير
قد ومثله قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم ففاعل الظلم اليهود

وفاعل التحريم هو الله ومثله قوله تعالى واذكروه كما هداكم ففاعل الذكر هم المخاطبون وفاعل الهداية هو الله تعالى وفاقد الاتحاد في الوقت نحو قوله وهو امرئ القيس الكندي فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل فالنوم على خلع الثياب ولكن وقتهما مختلف فوقت الخلع على وقت النوم فلذلك جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النشور وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد كالخيعل ونحوه والخيعل قميص بلا كمين وقال الجوهري نضا ثوبه اى خلعه وانشد البيت ثم قال ويجوز عندي نضّت يديه للتكثير ولبسة المتفضل منصوب على الاستثناء وجملة قد نضت في محل نصب على الحال ومثله نحو قوله تعالى كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم اى لاجل الغم فزمان الخروج مغاير لزمان الغم وما ذكره من الشروط ليس جميعها متفقا عليه فقد قال ابن الضائع لم يشترط سيبويه ولا احد من المتقدمين اتحاد الزمان فعلى هذا يجوز جئتك امس طمعا في معروفك الان واجاز ابن خروف النصب مع اختلاف الفاعل محتجا بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الارادة هو الله وفاعل الخوف والطمع المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف اى ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين ولم يشترط الرضي اتحاد الفاعل فجوز النصب مع اختلاف الفاعل واعلم ان هذه الشروط معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه وتعينه حتى ان المستوفي لجميعها يجوز فيه الجر بحرف التعليل كما قال في الالفية وليس يمتنع مع الشروط نحو قنع ذا الزهد فانه مع استيفائه الشروط جر باللام سواء كان مجردا من ال والاضافة نحو ضربته تاديبا او مضافا نحو قصدتك ابتغاء معروفك او محلى بال نحو قوله لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء فعلم من هذا ان المفعول له يكون معرفة ونكرة وذهب الرياشي والجرمي والمبرد الى انه لا يكون الا نكرة وان ال فيه زائدة واضافته غير محضة لكن الاكثر في الاول النصب وهو المجرد من ال والاضافة ويجوز جره خلافا للجزولي في منعه فلا يجوز ضربته لتاديب وفي الثالث الجر وهو المحلى بال نحو جئت للاكرام ويجوز نصبه ومنه البيت المذكور ويستويان في الثاني وهو المضاف نحو قصدتك ابتغاء معروفك وقوله تعالى وان منها لما يهبط

من خشية الله وهنا فوائد الاولى اختلف في جواز تقديم المفعول له على عامله والجمهور على الجواز ومنعه قوم منهم ثعلب ورد عليهم بقول الكميت طربت وما شوقا الى البيض اطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب ونحو ذلك مما ورد به السماع الثانية زاد بعضهم على الشروط السابقة ان يكون على غير لفظ الفعل العامل فيه فلا يقال اجللتك اجلالا لك ونقله عن نص سيبويه وغيره وقال ابن هشام واشتراط كونه علة يغني عنه اذ من المعلوم ان الشيء لا يعلل بنفسه الثالثة زاد بعضهم ايضا ان يكون من غير نوع الفعل فيخرج نحو جاء زيد مركضا فانه قصد به التعليل وجب جره باللام الرابعة شرط في المصدر كونه ظاهرا فان كان ضميرا فلا بد من اللام وهذا لا يحتاج اليه بعد اشتراط المصدرية اذ الضمير لا يكون مصدرا الخامسة لا يجوز تعدده منصوبا كان او مجرورا ومن ثمة منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا تعلق لتعتدوا بتمسكوهن جعل ضرارا علة كما قال بعض المتاخرين والظاهر ان محل المنع حيث لا تبعية السادسة الحق ان عامله الفعل على تقدير لام العلة وفاقا لجمهور البصريين وخالف الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير في جئتك اكراما جئتك اكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاقيه في المعنى وان خالفه في الاشتقاق نحو قعدت جلوسا السابعة الاصل ذكر عامله وقد يحذف نحو القصد ايمانا بك اى افعل هذا لايمانك وقد قال الزمخشري في قوله تعالى وحفظا مما حمل لان المعنى انا خلقنا الكواكب زينة للسماء وحفظا لها من الشياطين كما قال تعالى ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح الاية ويجوز ان يضمر الفعل المعلل اى وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب انتهى والرابع من المفاعيل المفعول فيه وهو المسمى ظرفا عند البصريين لان الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي الاقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا واصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح وهو ما سلط عليه عامل نصب من فعل او شبهه وان لم يجئ واتى فيه على معنى في الظرفية وخرج بهذا القيد بقية المفاعيل فان تسلط العامل عليها ليس على معنى في لما تقدم كما في نحو قوله تعالى يخافون يوما فان الخوف واقع على اليوم لا فيه فهو مفعول به والله اعلم حيث يجعل رسالاته اى الله يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة

فيه فليس المنصوب فيهما مفعولا فيه بل مفعولا به لوقوع الفعل عليه لا فيه وناصب حيث يعلم مقدرا دل عليه اعلم لا هو لانه اسم تفضيل واسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا قال المص في الحواشي قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك قال تعالى هو اهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا كما هو في زيد احسن وجها وقال العباس بن مرداس واضرب منا بالسيوف القوانسا انتهى وحكى ابو حيان في الارتشاف عن محمد بن مسعود الغزني ان افعل التفضيل ينصب المفعول به ومثل بقوله تعالى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله والحق في حيث ما قاله الدماميني من انها في الاية مفعول فيه قال ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من الظرفية والمعنى ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما اوتي رسله من الايات لانه يعلم ما فيهم من الزكاء والطهارة والفضل والصلاحية للرسالة ولستم كذلك انتهى وقوله من اسم زمان بيان لما في قوله ما سلط ثم اسم الزمان قسمان قسم مبهم ومختص وذلك مستفاد من قوله كصمت يوم الخميس او حينا او اسبوعا فالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة وينصب على جهة التاكيد المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل على الزمان لان الفعل يدل على زمان مبهم فذكر الزمان المبهم بعده يكون على جهة التاكيد المعنوي له والمختص بخلافه وهو ما دل على مقدار من الزمان معلوم كاسماء الايام كالسبت والاحد وجميع اسماء الشهور والصيف والشتاء وما اختص من الازمنة بصفة او اضافة او دخول ال عليه قال المرادي واما المعدود فجعله من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا انتهى وهو ظاهر المص في الاوضح وعبارة المص في الجامع وما صلح من الزمان جوابا لمتى كشهر رمضان مختص لا يخفى عليك ان الافعال الواقعة في الازمنة قسمان احدهما ما يستغرق الزمان المذكور معه ويعمه وذلك اما بان يكون الزمان عبارة عن مجموع الاوقات الداخلة تحته ويمكن استغراق ذلك الفعل اياها واما بان تضيف الى الزمان ما يوجب الاستغراق نحو سرت جميع اليوم واما بان لا يمكن وقوع الفعل في بعضه نحو صمت اليوم فان الصوم لا يتاتى في بعض اليوم الثاني ما لا يستغرق الزمان المذكور معه وذلك اما بان يمكن الاستغراق ولكن المتكلم لم يقصده كقولك سرت اليوم وقمت البارحة اذا قصد وقوعه في بعضه واما بان

يمنع الاستغراق كقولك قدمت اليوم لان القدوم لا يقع في جميع اليوم اذا علمت ذلك فنقول متى اذا سئل بها فالمقصود منها التعيين في الزمان والدلالة على ان الفعل وقع في بعضه فاذا قلت متى سرت واجيب بشهر رمضان دل على ان السير وقع في بعضه وجاز كونه في جميعه هذا مذهب سيبويه والجمهور وزعم الزجاج ان رمضان كشهر رمضان فيجوز عنده كون العمل فيهما في بعض المذكور وفي جميعه وليس كذلك لان رمضان اسم لثلاثين يوما كسائر اسماء الشهور فهي نصوص في معانيها فاذا قيل سار والمحرم لزم كون السير واقعا في جميعها تعميما او تقسيطا واذا سئل بكم كان الحكم متناولا للجميع واذا قيل كم رجلا ضربت فقلت عشرين كان الضرب عاما للعشرين واذا قيل كم سرت فقلت عشرين يوما او اسبوعا او شهرا او سنة او رمضان لم يجز ان يخلو يوم من السير او لكم كيومين معدود لانها تقع سئوالا عن العدد او لهما اى ما صلح من الزمان جوابا لمتى ولكم مختص معدود فانه مختص نظرا الى انه جواب متى ومعدود نظرا الى انه جواب كم كاسماء الشهور غير ما اضيف اليه شهر وهو الربيعان ورمضان الضمير يعود الى ما والمراد ان هذه الثلاثة يضاف اليها شهر فيقال شهر ربيع الاول وكذا الباقي ومقتضى كلام ابن مالك جواز اضافة شهر الى جميع اسماء الشهور وهو قول اكثر النحويين ولا يختص بما اوله راء كما ذكره الشارح واستعمل سيبويه خلاف ذلك قال فلو قلت رمضان او شهر ذي القعدة صار بمنزلة يوم الجمعة ومحصل ما ذكره ان اسماء الشهور اذا لم يضف اليها شهر تصلح ان تقع جوابا لمتى ولكم لكن اذا وقعت في جواب كم يلاحظ فيها جانب العدد فاذا قلت كم سرت فقيل في الجواب شعبان دل على ان السير واقع فيه ويحتمل انه في جميعه او في بعضه وما ذكره من التفصيل عن الجامع يفهم من التسهيل وغيرهما اى غير الاقسام المذكورة مبهم كحين فانه لا يصلح الشيء منهما وهذا المحل من مزال الاقدام او اسم مكان مبهم بالجر عطفا على اسم زمان وهو ما لا يختص بمكان بعينه وهذا القيد وهو مبهم يشعر بان اسم الزمان ينتصب مفعولا فيه مطلقا اى سواء كان مبهما ام مختصا وذلك ان الفعل يدل على الزمان المبهم بالتضمن فدلالته عليه قوية وحمل عليه المختص وان اسم المكان لا ينتصب منه الا ما كان مبهما وذلك لان الفعل يدل عليه التزاما فدلالته

عليه ضعيفة لكنه حمل على الزمان المبهم بجامع الابهام واما المكان المختص فلا ينصب على الظرفية قياساً
لعدم دلالة الفعل عليه ولعدم صحة حمله على المكان المبهم لانه مجهولا وهو ثلاثة اقسام احدها
الجهات الست التي لابد لكل متحيز منها كالامام والفوق واليمين وعكسهن اي وراء وتحت
وشمال فهذه مجهولات المقدار لانها ليس لها مقدار معلوم من المساحة ومجهولات الصور لانها
اذا لم يكن لها نهاية تقف عندها فصورها غير معلومة وسميت الجهات الست باعتبار الكائن
في المكان فلا تلزمها اسماؤها فان خلف زيد يجوز ان ينقلب اماماً له اذا ولاه وجهه ويجوز ان
تقول جلست خلفك امام زيد ويكون الثاني بدلاً من الاول اذ المكان الواحد جاز ان يكون
خلفاً لك واماماً لزيد فان له اي الكائن في المكان ست حالات ونحوهن في الابهام كعند ولدى
وناحية ومكان اما عند بحركات العين والكسر افصح فانما الحقت بالجهات الست اذ تصدق
في نحو جلست عند زيد بالجهات الست واما لدى فعلة بنائها ابهامها وذلك لوقوعها على كل
جهة من الجهات الست كعند وكذلك ناحية ومكان وثانيها المقادير اي الدالة على مسافة
معلومة كالفرسخ الموضوع لاثني عشر الف ذراع والميل الموضوع لثلث الفرسخ والبريد
الموضوع لاربعة فراسخ وانما الحقت بالجهات مع انها معلومة المقدار لانها مجهولة الصورة
لا تختص بمساحتها اوضيع فاشبهت الجهات الست حيث لم تلزم موضعا وقد قال
بعضهم واما بريد وفرسخ وميل فالحق ان فيها ابهاماً واختصاصاً اما الابهام فمن جهته انه
لا يختص بقعة بعينها واما الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية معينة فعلى هذا يصح فيه القول
بالابهام والقول بالاختصاص وثالثها ما صيغ اي اشتق من مصدر عامله المسلط عليه كمقعد
معقد زيد ومرمى رمي عمرو ووقفت مقام خالد مما عامله فعل وانا قائم مقامك مما عامله اسم
فاعل وسرني جلوسي مجلسك مما العامل المصدر المشتق هو منه فان صيغ من غير مصدر عامله
تعين جره بفي كجلست في مرمى زيد كما يتعين ذلك مع غير هذه الاقسام الثلاثة من اسماء المكان
كصليت في المسجد وانت في الدار واما قولهم دخلنا الدار فمنصوب على المفعول به توسعاً
في الاصل دخلت في الدار فحذف الجار كما حذف في قوله تمرون الديار ونصب ما بعده ولا يصح
انتصابه على الظرفية لانه لا يطرد تعدي سائر الافعال اليه لا يقال صليت الدار ولا نمت الدار

لانها من الاسماء المختصة ولا ينصب على الظرفية من المكان الا ما كان مبهماً او ما اتحدت مادته ومادة
عامله كما علمت وهذا مذهب سيبويه وقال ان حذف في شاذ وتناول الدار بمكان فاوقع اللفظ
الخاص واراد العام فهو محمول على المبهم وهذا مذهب ابن الحاجب وذلك لان دخلت عنده غير متعد
بنفسه بل بحرف الجر بدليل انه لا يجوز حذف حرف الجر من قولهم دخلت في الامر ودخلت في كلام زيد
ولان ضده خرجت وهو لازم ولكنه حذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وقال ابو العباس
هو من الافعال التي تتعدى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر نحو نصحت زيداً ونصحت له ونقول
دخلت في هذه الدار بالاتفاق وقد ينفك عنه وفي التنزيل ادخلوا مصر ولتدخلن المسجد الحرام
وادخلوا آل فرعون اشد العذاب لانه لو كان على تقدير حرف الجر لاختص مكاناً واحداً وشذ قولهم
هو مني مقعد القابلة استعملت الاعراب اسماء مخصوصة استعمال الظرف فمنه ما ذكره وهو
كناية من شدة القرب منه كما ان القابلة تدنو من المشادفة للوضع ومنزجر الكلب يقصدون
به البعد والاحتقار ومنزجر مفعل من الزجر اي عن منزلته عنده بمنزلة الكلب وهو في المكان
الذي انزجر فيه ان قدر عامله مستقراً او نحوه اذ حينئذ لا يكون مادته ومادة عامله واحدة
فيكون شاذاً فان قدر في المقعد قعد وفي الزجر زجر فلا شذوذ لوجود الشرط فيه وما افهمه
كلامه من ان المفيد للغاية قسم من المبهم هذا مذهب الجمهور نظراً الى انه لا يختص ببقعة
معينة وبعضهم جعله قسيماً له نظراً الى انه دال على كمية معينة وهو ظاهر عبارة الشذور وقد
قدمنا ما فيه كفاية وما افهمه ايضاً من ان ما صيغ من مصدر عامله قسم من المبهم مخالف لما
في الاوضح والجامع والشذور من انه قسيم له اي ليس بمبهم لا قسم منه وهو ظاهر كلام ابن
مالك في شرح الكافية قال فيها وكل وقت قابل ذاك وما يقبله المكان الا مبهماً نحو الجهات والمقادر
وما صيغ من الفعل كمرمى من رمى فان الشارح عطف ما صيغ على الجهات فيكون قسماً من المبهم
ويجوز ان يكون معطوفاً على مبهماً فيكون قسيماً له فيوافق ما في شرح الكافية وقد يحذف
ناصب المفعول فيه جوازاً لدليل كقولك يوم الجمعة لمن قال متى جئت فحذف الفعل من الجواب
استغناء عنه بظهوره في السؤال وكذلك كم سرت فتقول يومين فاين قمت فتقول
عند زيد فانت مخير في اظهار الفعل وحذفه فلو وجوباً في خمسة مواضع كما اذا وقع صفة كرأيت

بطائر فوق غصن فالظرف متعلق بمحذوف وجوباً صفة طائر او صلة كرأيت الذي عندك
او خبراً كزيد عندك او حالاً كرأيت الهلال بين السحاب ويستثنى من الظروف ما قطع عن
الاضافة وبني على الضم فانه لا يقع في موقع واحد من هذه المذكورات لئلا يجتمع عليها القطع
والبناء ووقوعها موقع شيء آخر فجملة ما ذكر الشارح اربعة مواضع يحذف فيها العامل وجوباً
والخامس كقولك يوم الجمعة سرت فيه فيوم الجمعة منصوب بفعل لا يجوز اظهاره لان الفعل
المفسر قد اغنى عنه والسادس ما اذا كان العامل مسموعاً بالحذف لا غير كقولهم في المثل لمن ذكر
امراً قد تقادم عهده حينئذ الان فحين منصوب لفظاً بعامل محذوف واضيفت الى اذ اضافة
بيان واضافة اعم الى اخص والان منصوب محلاً وفتحته فتحة بناء اي كان ذلك حينئذ واسمع
الان والله اعلم بحقائق الامور والخامس من المفاعيل المفعول معه اي الذي يفعل معه فعل بان
يكون الفاعل مصاحباً له في حال صدور الفعل او المفعول في حالة وقوع الفعل عليه وناب
فاعل الوصف مستتر عائد على الفعل المفهوم منه ومعه لغو كما يفهم من كلامه كما قيل في قوله
وقد حيل بين العير والنزوان اي وقد حيل هو اي الحيلولة او الحول ويجوز ان يكون الظرف
مفعول ما لم يسم فاعله كما اسند الى الجار والمجرور في بقية المفاعيل والضمير المضاف اليه الظرف
راجع الى ال بناء على ما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب مع بقائه منصوباً
جرياً له على اكثر احواله وقد جرى عليه بعضهم في قراءة النصب لقوله تعالى لقد تقطع بينكم
قال بعضهم وهذا رأي شريف جداً وقد تقدم منا تحقيق اعراب هذه الترجمة بما لا مزيد عليه
واخره عن بقية المفاعيل للخلاف في كونه قياساً دون غيره فانه قياسي بلا خلاف وذهب جماعة
من النحويين الى ان المفعول معه سماعي لا يتجاوز ما سمع منه ونسب للاكثرين فقيل على ظاهره
وقال ابن عصفور معناه انهم لا يجيزونه الا حيث لا يراد بالواو معنى العطف المحض لان السماع
انما ورد به هناك انتهى اي الا حيث لا يصح ان يراد الخ والذي ذهب اليه الاخفش وابو علي انه
قياس بالمعنى المشهور وقال ابن مالك وهو الصحيح وقال ابو حيان الجمهور خصوه بما يصلح
فيه معنى العطف ومعنى المفعول به فلا يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لقيام الادلة على
ان واو مع للعطف في الاصل ولا يجوز حيث تمحض معنى العطف لان دخول معنى المفعول به

هو الذي سوغ خروجه مما يقتضيه العطف من المشاكلة التي تؤثرها العرب على غيرها
الى النصب قال وسواء صلح فيه العطف حقيقة نحو جاء البرد والطيالسة لان المجيء
يصح منها او مجازاً نحو سار زيد والنيل اذ لا يصح عطفه الا على المجاز من جهة انه لا يفارق
زيداً في حال سيره كما لا يفارقه من سايره وقال المبرد والسيرافي قياس فيما اذا كان الثاني
سبباً نحو جاء البرد والطيالسة فالبرد سبب استعمال الطيالسة وجئت وزيداً اي كنت السبب
في مجيئه وحكى ابن هشام الخضراوي عن بعضهم انه فصل بين ما يجوز فيه العطف مجازاً
فيكون مقيساً وبين ما جاز فيه العطف حقيقة فيكون سماعياً ويظهر لي ان هذا احسن
ما يقال في هذا الباب ولوصول العامل اليه بواسطة الواو ونحوه فيكون اضعف من بقية
المفاعيل ولم يقع في القرآن بيقين لان ما وقع فيه بحسب الظاهر يحتمل ان يخرج على غيره نحو قوله تعالى
فاجمعوا امركم وشركاءكم فانه قرئ شركاءكم بالنصب والرفع اما النصب فيحتمل المفعول معه
اذ العطف ممتنع لان المعطوف ينبغي ان يقع حيث يقع المعطوف عليه وانت لا تقول اجمعت
الشركاء لان اجمع للمعاني وجمع للاعيان ويحتمل انه منصوب بفعل مضمر تقديره واجمعوا شركاءكم
لان اجماع الامر لا يكون الا عند جمع المجمعين فله اشعار بالجمع ويحتمل انه معطوف على امركم
على لغة هذيل فانهم يقولون اجمعت الامر في معنى جمعته واما الرفع فبالعطف على الواو في
اجمعوا او الفصل بالمفعول قائم مقام التأكيد وكذلك قوله تعالى فاستقم كما امرت ومن تاب
معك فيجوز فيه الرفع بالعطف على الضمير في استقم للفصل بحرف الجر والنصب على انه مفعول
معه وهو اسم فضلة واقع بعد واو اريد بها التنصيص على المعية حال كونها مسبوقة بفعل
او نظيره ليدخل فيه كيف انت وقصعة من ثريد في رواية النصب وما اشبهه وسيأتي
او اسم مشتمل على ما فيه حروفه اي الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول فالاول كسرت والنيل فان المفعول
معه فيه مسبوق بالفعل والثاني نحو انا سائر والنيل فان المفعول معه فيه مسبوق باسم
الفاعل ولا شك ان فيه حروف الفعل ومعناه والنافية متروكة ففصيلها مفعول معه وهو
مسبوق باسم المفعول وفيه حروف الفعل ومعناه فخرج بالاسم غيره نحو قول ابي الاسود
لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم فقوله تأتي منصوب بان مضمرة بعد

ومعناه
وفصيلها

واو هي نص في المعية ولكنه ليس باسم بناء على ان الموصول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه
وهو ما جزم به المص في شرح اللمحة وظاهر تمثيله هنا يدل على ذلك وخالفه حفيده فقال
ينبغي ان يكون ذلك من غير نصب نشرب والا فهو بمنزلة الاسم فينبغي ان يعطى حكمه وقد
صرح بعضهم بانه مفعول معه وهو الحق ويتايد هذا بما حكى في حاشيته على الاوضح والذي
يظهر هذا القول ولك ان تحمل الاسم في قوله على الاسم حقيقة او تاويلا فتدبره وخرج
بالفضلة العمدة نحو اشترك زيد وعمرو فان الاشتراك يقتضي تعدد الفاعل وخرج
بالبعدية بقية المفاعيل ومجرور مع وباء المصاحبة نحو جئتك مع زيد فانه غير واقع بعد
الواو التي بمعنى مع بل بعد لفظ مع وبعتك العبد بثيابه وان افاد المعية فلا يسمى مفعولا معه
لعدم وقوعه بعد الواو التي بمعنى مع ونحو مزجت عسلا وماء اذا الواو فيه للعطف والمعية
استفيدت من العامل وهو مزجت لان المزج يقتضي مصاحبة اجزاء كل منهما الاخر وهذا معنى
قوله ومعناها مشاركة ما بعدها لما قبلها في العامل في وقت واحد وخرج بما بعدها اي بعد
البعدية نحو كل رجل وضيعته لعدم سبق شيء من ذلك اي الفعل وما فيه حروفه ومعناه خلافا
للصيمري فانه اجاز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز ونحو هذا لك واباك بالوحدة
فلا يتكلم به قال سيبويه واما هذا لك واباك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى الفعل
قال ابن مالك اراد بالقبيح الممتنع وقد كثر في كلامه التعبير بالقبيح عن عدم الجواز خلافا لابي
علي لعدم حروف الفعل وان كان فيه معنى التنبيه المستفاد من هاء التنبيه او اشير المستفاد من
اسم الاشارة او استقر المستفاد من الجار والمجرور قال بعض العلماء وانما لم يقدر الفعل
في نحو هذا المثال كما قدروه في مالك وزيدا مع ان في كل منهما تقدم ما فيه معنى الفعل دون
حروفه حيث اوجبوا فيه النصب على المفعول معه لقوة الداعي الى تقدير الفعل في مالك
وزيدا بسبب تقدم ما الاستفهامية التي هي بالافعال اولى وتاخر الجار والمجرور ولاقتضاء
ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك واباك فانه ليس فيه الا داع واحد وهو تاخر الجار والمجرور
فافترقا انتهى فلذلك يقدر الفعل في مالك وزيدا دون هذا لك واباك افاده هذا حفيد المص
في حاشيته ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه له ثلاث حالات واليها اشار بقوله وقد

يجب اي النصب على المفعول معه لمانع يمنع من العطف معنويا كان كقولك لمن ينهى عن القبيح ويأتيه
لا تنه عن القبيح واتيانه فلو عطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن اتيانه وهو حاصل المعنى المراد
بل فيه الامر بتقدير القبيح واتيانه لان المعنى المراد هي المخاطب عن الجمع بين النهي عن القبيح واتيانه
اياه وعلى تقدير العطف يكون نهاه عن النهي عن القبيح وعن فعله فيكون قد قرره على فعل
القبيح بل امره به وهذا مناقض للمعنى المراد فصح قول المص بانه تناقض فتامل ومثله مات زيد
وطلوع الشمس اذ لو عطف على زيد وسلطا عليه العامل فسد المعنى اذ طلوع الشمس لا يقوم
به الموت واستوى الماء والخشبة لان المراد بالاستواء الارتفاع مثل استوى على راحلته او القيام
مثل فاستوى على سوقه يعجب الزراع ولو عطف لم يصح المعنى لان الخشبة لم ترتفع ولا تقوم
من محلها اذ هي مغيا من يعرف قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يعرف هنا مجيء افتعل بمعنى
تفاعل حتى يحمل المثال عليه ويصح العطف وصناعيا ومنه قمت وزيدا ومررت بك وزيدا
فلو عطف لزم في الاول العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيده بضمير منفصل او
فاصل ما معطوف على توكيده واجاز الكوفيون وابن الانباري العطف عليه من غير تاكيد ولا فصل
فعليه يجوز العطف على مرجوحيته وفي الثاني العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الخافض
وذلك لا يجوز واجاز الكسائي فيه الجر قال المص وبه اقول لا على العطف على ضمير الجار لتقدم
ذكره واورد عليه ان الجار في الامر العام المطرد اذا حذف زال عمله على الاصح من القولين فيهما
وقد عرفتهما ويترجح النصب على المفعول معه على القول الاخر ويترجح في نحو كن انت وزيدا
كالاخ من جهة المعنى اذ لو عطف زيدا على ما قبله لكان الامر متوجها اليه ايضا وانت لا تريد
ان تامره وانما تريد ان تامر مخاطبك بان يكون معه كالاخ كذا في الشرح للمص قلت مقتضى هذا التعليل
وجوب النصب لا رجحانه وبتقديره جواز الرفع بالعطف فظاهر كلامه انه من عطف المفردات وفيه
نظر اذ شرط عطف المفرد على مثله صلاحية المعطوف او ما في معناه لمباشرة العامل وهو هنا غير
صالح لذلك اذ لو باشره لزم ان يكون فعل الامر رافعا الظاهر وهو ممتنع ولهذا قدر ابن مالك
في نحو اسكن انت وزوجك الجنة فعلا محذوفا اي ولتسكن زوجك واقره عليه في المغني بل
تابعه عليه في الاوضح والجواب انه لا حاجة الى التقدير ولا يرد ما الزمه لانهم يغتفرون في التابع

ما لا يغتفرون في المتبوع الا ترى انهم يقولون مررت بك انت تابعا للضمير المجرور فيكون على محله
بالجر مع انه من الضمائر المختصة بالرفع فتدبر قال ابو البقاء في قول الشاعر فكونوا انتم وبني ابيكم
مكان الكليتين من الطحال كان ينبغي ان ينصب بني اذ ليس المعنى انه امر بني ابيهم فبني بل امرهم بموافقة
بني ابيهم ويدل على ذلك انه اكد الضمير بقوله انتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه
مضمرا لجاز هنا انتهى ومن هنا اخذ الشارح فتدبره واما قوله كالاخ اي ما بعد المفعول معه
بحسب ما قبله فقط فلا يجوز كالاخوين لما مر من التعليل وبه جزم ابن كيسان حيث قال الا مطابقة
الاول فقط وهو القياس وخصوصا في نحو كان زيد وعمرو كالعبد ويضعف في نحو قام زيد وعمرو
لان العطف هو الاصل وقد امكن بلا ضعف لا من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة ومثله مالك
وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد بنصب زيدا وقصعة ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل
وحروفه والنصب فيهما بكون مضمرة وليست ناقصة والاصل ما تكون فلما حذف الفعل وحده
برز ضميره وانفصل لتعذر اتصاله والتقدير بلفظ الكون في المثالين هو ما ذكره سيبويه لكن قدره
بالمضارع مع كيف وبالماضي مع ما واختلف في تقديره ذلك فقال السيرافي هو غير مقصود له ولو
عكس لجاز وزعم ابي ولاده انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك لان ما دخلها معنى التحقير والانكار
وليست سؤالا عن مسئلة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف
في كان المقدرة فنص الفارسي وغيره على انها التامة وعلى هذا فيكون كيف في موضع نصب على الحال
واما ما فلا يكون حالا الا ان يرتكب ما ذهب اليه بعضهم من انها مخرجة عن اصلها السؤال عن
الحال والصحيح الحال من الكلمتان كان ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها وهو مذهب ابن
خروف والاصح ان عامله ما سبقه من فعل او ما في معناه وهو مذهب جمهور البصريين وطائفة
من الكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعنى فمعنى سرت والنيل
سرت النيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو كما انتصب بعد الا
وذهب عبد القاهر الجرجاني الى ان الواو هي الناصبة له لانها شبيهة بالباء في قولك ذهبت به
لكونها حرفا يعني منفصلا من الفعل متصلا بالاسم شبيها بالهمزة في قولك اذهبت زيدا للظهور
نصب الاسم بعدها قال ابن جني قضية هذه الواو ان تجر الاسم الذي بعدها لان الحرف المعدى الا

الى الاسماء جارة لكن الواو عاطفة وحروف العطف لا تعمل فيما بعدها لدخولها على الاسماء والافعال
ورد ايضا بانها لو كانت عاملة لاتصل بها اذا كان ضميرا كما في سائر الحروف الناصبة وذهب الزجاج
الى ان الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير في قمت وزيدا قمت ولابست زيدا وانما قدر
فعل الملابسة لانها اعم الافعال معنى اذ لا يتحقق فعل به ولحاق له اذ لا يعمل الفعل في مفعول وبينهما
الواو وعلى هذا يكون من باب المفعول به ويسقط من الفاعيل المفعول معه وهو ضعيف فان
اضمار العامل على خلاف الاصل ما لم تدع اليه ضرورة ولا ضرورة هنا وحجته منقوضة
بقولك ضربت زيدا وعمرا فان ضربت نصب عمرا بتوسط العاطف وله ان يقول ان العطف
قائم مقام العامل فالعامل فيه محذوف لا المذكور وذهب اكثر الكوفيين الى ان الناصب
له المخالفة يعنون مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه في نصب الظرف اذا وقع خبرا عن
المبتدا نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لم يصلح ان يجري على ما قبله كقام زيد وعمرو فلما خالفه
له في المعنى انتصب على الخلاف ورد بانه وجد معه عامل لفظي قوي فلا يمكن اهداره لاجل عامل
معنوي ضعيف وايضا هو منقوض بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الاول نحو قام زيد لا
عمرو وايضا لو كان الخلاف عاملا لجاز ما قام زيد بل عمرا بنصب عمرا وذلك لا يجوز والاصح
انه مقيس وقد عرفت الكلام فيه والاصح انه لا يتقدم على المصاحب وهو معمول عامله فلا يقال
استوى والخشبة الماء لان الاصل هذه الواو العطف فروعي هنا خلافا لابن جني متمسكا بانه
قد جاء ذلك في العاطفة كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وبانه
قد سمع ذلك من كلامهم قال الشاعر جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي
وكلا الوجهين ضعيف اما الاول فلان وقوع مثله في الواو العاطفة شاذ او مخصوص بالضرورة
فلا يقاس عليه واما الثاني فلان البيت من العطف لا من المفعول معه وعلى ذلك خرجه اكثر
النحاة وكذلك لا يجوز تقديمه على عامله باتفاق ولما انهى الكلام على المفاعيل اخذ يتكلم اي شرع
يتكلم على بقية المنصوبات مبتدئا بباب الحال فقال الحال يذكر ويؤنث لفظا فيقال حالة ومعنى
وهو الافصح اعتد بتذكيرها لفظا وتانيثها معنى فيدل عليه تصغيره على حويلة والفه منقلبة عن
الواو لانه من التحول والتحويل ويطلق عليه معان فيقال للشان والزمان الذي انت فيه زمان في الماضي

والمستقبل والمعانى كالعالمية عند المعتزلة والصفة الغير الراسخة المقابلة للملكة والجملة
التى يندرج الصبى للمشى عليها والمنصوب الذى نحن بصدده وهى نوعان موكدة وستأتى ومو سسة
وهى ما لا يستفاد معناها بدون ذكرها وبقال لها المبنية واليها اشار بقوله وهو وصف
ولو تقديرا ليدخل فيه نحو بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا فانها الوان
وليست بصفات اذ هى فى تقدير مضيئة ولينة وذكية وحسنة وسيأتى الكلام فيه
فضلة اى ليست احد جزئى الكلام يقع فى جواب كيف فخرج بالفضلة نحو القائم زيد وزيد
قائم وبما بعدها نعتها نحو رأيت رجلا فاضلا وخرج التمييز نحو لله دره فارسا لعدم صلاحيته
لذلك فان كلا منهما لا يصلح ان يقع جوابا لكيف والغالب فى الحال ان تكون منتقلة لانها ماخوذة
من التحول وهو التنقل قال ابو البقاء اى غير لازمة لصاحبها مشتقة من المصدر للدلالة
على متصف بها كجاء زيد ضاحكا وتاتى من الفاعل كجاء زيد راكبا ومن المفعول كضربت اللص
مكتوفا ومنهما معا نحو لقيته راكبين ومن المضاف اليه ان كان المضاف بعضه نحو ونزعنا
ما فى صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من المضاف اليه والصدور بعضه او كان كبعضه
فى صحة حذفه والاغتناء عنه بالمضاف اليه نحو ان اتبع ملة ابرهيم حنيفا فحنيفا حال من المضاف
وهو ابرهيم والملة كبعضه لملازمته اياها فانه لو حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
لصح بان قيل ان اتبع ابرهيم او كان المضاف عاملا فى الحال عمل الفعل نحو اليه مرجعكم جميعا
حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع وهو مصدر ميمى عامل فى الحال قال ابو حيان
والذى نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن فى موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال
منه سواء كان المضاف اليه جزء او كجزئه او لم يكن لما تقرر من انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها
فى العامل واما مبينا فيحتمل ان يكون حالا من لحم واخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح
وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى ومن الضمير فى اتبعوا الذى
بمعناه والحال شرطها من حيث هى التنكير خلافا ليونس والبغداديين مطلقا اى سواء كانت
متضمنا لمعنى الشرط ام لا قاسوه على الخبر فانه يجوز ان يكون معرفة وللكوفيين فيما تضمن معنى
الشرط فانهم قالوا ان كان فيها معنى الشرط جاز كونها بصورة المعرفة نحو عبد الله المحسن افضل

منه المسيئ والا فلا نحو جاء زيد الراكب وهو محتمل لغير الحالية وهو كون المحسن والمسيئ خبرين
لكان مضمرة اى اذا كان وانما شرط ذلك لان المقصود بها بيان هيئة صاحبها اى كيفية
وقوع الفعل منه فيما اذا كانت حالا من الفاعل او عليه فيما اذا كانت حالا من المفعول به وذلك
حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة الى تعريفها صونا للفظ عن الزيادة عن قدر الضرورة وللخروج
عن الاصل الذى هو التنكير لغير غرض وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة محافظة لها على
ما استقر لها من لزوم التنكير نحو اجتهد وحدك فوحدك حال من فاعل اجتهد المستتر فيه
وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من معناه اى منفردا او من لفظه اى متوحدا
وادخلوا الاول فالاول فالاول المبتدأ به حال من الواو فى ادخلوا والاول الثانى معطوف
عليه بالفاء وهما بلفظ المعرف بال قياسا ولان بنكرة اى مترتبين فواحدا فواحدا وشرط صاحبها
وهو من الحال له اى الذى الحال وصف له فى المعنى التعريف جنس لقوله وشرط صاحبها وانما
شرط فيه التعريف لانه مخبر عنه بها فى المعنى والاصل فيه التعريف لان الحكم على مجهول لا يفيد
غالبا او ما يقوم مقامه من المسوغات فى ايضاح المعنى لتقربه من المعرفة وهو اما التخصيص
بوصف واضافة او بمعمول غير مضاف اليه او التعميم بان تتلو نفيا او شبهه من نهى
او استفهام او التاخير بان يتاخر عن الحال فالاول نحو خشعا ابصارهم يخرجون فخشعا
حال من ضمير الفاعل فى يخرجون وهو اعرف المعارف كما مضى فى بحث المعرفة والثانى نحو فى اربعة
ايام سواء للسائلين فسواء حال من اربعة لاختصاصها بالاضافة الى نكرة ومنه اى
من التخصيص بالوصف قوله نجيت يا رب نوحا واستجبت له فى فلك ماخر فى اليم مشحونا
فمشحونا حال من فلك وهو نكرة ولكنه تخصص بالصفة والماخر بالخاء المعجمة هو الذى
يشق الماء واليم البحر والمشحون الممتلى وقولك عجبت من ضرب ما بالتنوين اخوك فاعل المصدر
شديدا حال من المصدر وهو نكرة وساغ مجيئه منه لتخصيصه بالعمل فى الفاعل والثالث
نحو وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون فجملة لها منذرون حال من قرية لوقوعها فى سياق
النفى ومثال ما وقعت فى سياق النهى نحو لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا فمستسهلا حال من امرئ
الاول والبغى التعدى والاستسهال التخفيف ومثال ما وقعت فيه بعد الاستفهام نحو قوله

وهو رجل من بنى طى كما قال ابن مالك يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر فى ابعادها
الاملا فباقيا حال من عيش وصاح مرخم صاحب على غير قياس كما ذكرنا فى بابه وحم بضم الحاء
المهملة بمعنى قدر والابعاد مصدر ابعد والاملا مفعوله والرابع نحو لمية موحشا طلل يلوح كانه
خلل فموحشا حال من طلل الذى هو صاحبها وسوغ مجيئ الحال منه تاخره عنها والاصل لمية
طلل موحش فلما قدم ما لو تاخر لضعف نصبه على الحال تعين نصبه بالتقديم لانه كما يقولون انه قدم
الصفة فصارت حالا لان الصفة مقيدة للذات والحال مقيدة للفعل او سوغ مجيئ الحال منه الوصف
اى وصفه بجملة يلوح او هما اى التاخير والوصف سوغا ذلك وقيل حال من الضمير فى لمية وحينئذ
لا يكون من قبيل تاخير الحال من صاحبها والقولان اى كون موحشا حالا من طلل وكونه حالا من الضمير
فى لمية مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وعامل صاحبها اما على الاول فظاهر لان طلل
معمول للابتداء وموحشا معمول لمية واما على الثانى فلم يظهر لى وجهه قال العينى فى شرح الشواهد قيل
الحق انه حال من الضمير فى الخبر وهو معرفة وفيه نظر لان الضمير لا يعمل وانت خبير بان صاحب
الحال ليس هو العامل فيها حتى يتوجه الايراد وانما العامل فيها حينئذ هو العامل فى الضمير وهو
الاستقرار المحذوف فلم يختلف العامل فيها وفى صاحبها قال الحفيد الممنع والاكثرين على جواز
الاختلاف فيهما وجاز ان يكون حالا من الضمير فى لمية والشارح تبع الشيخ الازهرى فى شرح التوضيح
ويمكن ان يكون طلل مرفوعا بالظرف وان لم يعتمد كما هو مذهب الاخفش والكوفيين فيتحد العامل
فيهما ايضا وصححه اى جوز الاختلاف فى الجامع والمشهور المنع كما نص عليه غير واحد وقد يقع صاحبها
نكرة من غير مسوغ ومنه الحديث صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما رواه مالك فى
الموطا فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ ولا يقاس عليه عند الخليل ويونس وذهب سيبويه
الى جواز القياس ويجوز تقدمها على صاحبها الا المانع منه فيجب تاخرها وذلك فى مواضع الاول
ان يكون محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين فمبشرين ومنذرين حالان من
المرسلين ولا يجوز تقديمهما على المرسلين لكونهما محصورتين والمحصور يجب تاخيره ويمكن
ان يجئ فيه خلاف الكسائى فيما اذا تقدم المحصور مع الا كذا افاد فى شرح التوضيح الثانى ان يكون
صاحبها مجرورا بحرف اصلى كمررت بهند جالسة فجالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها عليه

هذا مذهب الجمهور ونقل ابن الانبارى ان تقديمها خطاء وزعم ابن هشام الخضراوى انه لم يسمع
تقديمها فى لسان العرب وفى كلا بيهما انه لم يرد ولا نظر فذهب الفارسى وابن كيسان وابن برهان
الى الجواز استدلالا بقول الشاعر تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندى وقول
الاخر اذا المرء اعيته المروة ناشيا فمطلبها كهلا عليه شديد وقول الاخر لئن كان برد الماء
هيمان صاديا الى حبيبا انها لحبيب وقال ابن مالك الحق الجواز لثبوته سماعا ولضعف دليل المنع
الا ان التقديم مع جوازه ضعيف وعلل المنع بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه
فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع ذلك ان الفعل
لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك فى الواسطة التزام التاخير وفى
هذا التعليل بحث اوردناه فى شرح الاجرومية وفصل الكوفيون فقالوا ان كان المجرور ضميرا
نحو مررت ضاحكة بك او كانت الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند جاز والا امتنع وقيدنا حرف الجر
بالاصالة احترازا عن المجرور بالحرف الزائد فانه يجوز تقديمها عليه اتفاقا لانه لا يعتد به الثالث
ان يكون صاحبها مجرورا بالاضافة المعنوية كاعجبنى وجهها مسفرة فلا يجوز تقديم الحال
على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان
نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة
على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف هكذا علل البدر ابن مالك
ومقتضاه عدم الفرق بين الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف اليه نحو هذا شارب
ملتوتا السويق لان الاضافة فيه فى نية الانفصال فلا يتعد بها وان كانت محضة امتنع باجماع
ونازعه ابو حيان فى القسمين ورد عليه المصرى فى الحواشى بما يطول ذكره الرابع ذهب الكوفيون
الى منع تقديم الحال على صاحبها المرفوع الظاهر فقيل مطلقا وقيل ان تقدمت على رافعه والى
منع تقديمها على المنصوب الظاهر فقيل مطلقا وقيل ان لم يكن فعلا والصحيح الجواز والسماع
يرد قولهم وفهم من التقييد بالظاهر الجواز عندهم مع المضمر وكذا يجوز تقديمها على عاملها
اذا كان فعلا متصرفا كجاء زيد راكبا وقم مسرعا ويقوم زيد مسرعا او صفة تشبهه اى
تشبه الفعل المتصرف فى تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية من تانيث



بزيد خيرَ ما يكون خيراً منك ما يكون ومررت برجل خيرَ ما يكون خيرٌ منك خيرَ ما يكون فخير الاول
حال من الضمير في خير الثاني والثاني صفة لرجل والثالث حال من الكاف في منك ومثال الكتاب
مررت برجل اخبث ما يكون اخبث منك اخبث ما يكون والمعنى انه مر برجل يفضل المخاطب في الخبث
البالغ اذا كان اخبث شيء وهنا فائدة ذكرها بعض المحققين وهي ان قولك هذا بسراً اطيب
منه رطبا يجوز فيه رفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وبالعكس وبيان رفعهما
ان تكون اشرت الى بسر حاضر وقلت بان رطبا من الارطاب اطيب منه فاطيب مبتدأ لانه قد تخصص
بما وصل به ورطب خبره ويجوز العكس وموضع الجملة رفع لانه صفة بسر وبيان نصبهما فقد قدمناه
وبيان نصب الاول ورفع الثاني ان تكون قد اشرت اليه وهو اما بلح والتقدير هذا اذا يكون
بسراً اطيب منه الرطب واما تمر والتقدير هذا اذا كان بسراً اطيب منه الرطب واما رطب
والتقدير هذا الرطب اذ كان بسراً اطيب منه رطب تريد ان الرطب يفضله زمان ابساره
وبيان رفع الاول ونصب الثاني ان تكون قد اشرت الى بسر حاضر واخبرت بانه اطيب من نفسه
اذا ارطب ويجب تقديره اذا مع الرطب لان الارطاب بعد الابسار هذا ملخص ما ذكره ذلك المحقق
وهو بحث عزيز الثاني يجب تقدمها ايضا اذا كانت مما له صدر الكلام نحو كيف جاء زيد
فكيف في موضع الحال من زيد الثالث نحو اما مسرعا فجئت فلا يجوز تأخيرها لئلا يلي اما
جملة غير الجملة الشرطية وذلك غير جائز ويجوز حذفها اي الحال الا لمانع لكونها نائبة عن خبر
كضربي زيدا قائما او بدلا من اللفظ بالفعل في توبيخ وغيره فالاول نحو اقائما وقد قعد الناس
وكذا ان اردت التوبيخ ولم تستفهم نحو قاعدا قد علم الله وقد سار الركب والثاني نحو هنيئاً
مريئاً وكذا ان توقف المراد على ذكرها كحال عاملها صحب نفي نحو وما خلقنا السماء والارض
وما بينهما لاعبين وكذلك هذا بعلي شيخا او جوابا نحو راكبا لمن قال كيف جئت فلا يجوز
حذفه لانه الجواب او منهيا عنه نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فجملة وانتم سكارى
حال من الضمير في لا تقربوا اذ لو حذفت فسد المعنى وانما قال منهيا عنها لان النهي يرجع الى
القيد في الكلام المقيد كالنفي غالبا ويحذف عاملها جوازاً بمعنى انه يجوز اظهاره وحذفه
كقولك للمسافر اي قاصد السفر راشدا مهديا اي اذهب والدليل حالي ووجوبا قياسا في اربعة

مواضع الاول كضربي زيدا قائما والاصل حاصل اذا كان قائما ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع
بين العوض والمعوض منه والثاني الحال المؤكد لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا
واخوك زيد معروفا وانما لزم التعريف لان هذه الاحوال انما تؤكد شيئا استقر وعرف
والجمود المحض احترازا من ان يكون احد الاسمين مشتقا او في حكم المشتق فان الحال
حينئذ لا تكون موكدة للجملة وهي معمولة عند سيبويه بعامل محذوف وجوبا مقدر بعد
الخبر لان الدال عليه هو الجملة فلا يقدر الا بعد تمامها فان كان المبتدأ المتكلم فالتقدير
احقني واعرفني وان كان غيره يقدر احقه واعرفه وقال الزجاج العامل هو الخبر لتأوله
بمسمى وهو بعيد لعدم اشعار الاسم عند ذكره بحادث نحو زيد اسد وقال ابن خروف
الحال هو المبتدأ المتضمن معنى تنبه وهو ابعد من قول الزجاج لان المتضمن لمعنى التنبه الحروف لا الاسماء
ومن المنصوبات التمييز اي المميز بكسر الياء من البناء للفاعل لكن اشتهر اطلاق المصدر عليه
ويفهم من هذه العبارة ان اطلاق المصدر على الفاعل هنا حقيقة عرفية كاطلاق المصدر على المفعول
في نحو اللفظ المراد به الملفوظ لكن ذكر ابو البقاء ان اطلاقه عليه مجاز كالطلع والنجم بمعنى الطالع
والناجم والتمييز والتبيين والتفسير والمميز والمبين والمفسر الفاظ مترادفة وهو اسم
فضلة نكرة جامد غالبا احترز به عن نحو كفى بالله شهيدا فانه تمييز وليس بجامد يفسر ما ابهم من
الذوات خرج به الحال لانها لا ترفع الابهام عن الذوات بل ترفع الابهام عن هيئة الذات وخرج
به نحو القهقرى من نحو رجع القهقرى لانه انما رفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا
عن نفس الرجوع اذ ماهيته معلومة غير مبهمة او النسب فقد يقال لا حاجة الى ذكره لان
المراد بالذوات الذوات المذكورة والمقدرة كما قال ابن حاجب التمييز ما يرفع الابهام المستقر
عن ذات مذكورة او مقدرة فالتمييز لرفع الابهام عن الذات المذكورة كما في الواقع بعد الاعداد
والمقادير والتمييز لرفع الابهام عن الذات المقدرة كما في الواقع بعد النسب فان قولك طاب زيد
نفسا يراد منه طاب شيء زيد وجيء بالنفس تفسيرا له بعد حذفه لفوائد الاجمال والتفصيل
وحمل بعضهم الذات المقدرة على غير هذا المعنى وفسرها بالنسبة التي في نحو عندي عشرون
درهما ونحو عندي رطل زيتا واختاره بعض المتأخرين موجها له بان المراد رفع الابهام عن

الذات المقدرة وعلى هذا فلا بد من ذكر او النسب كما فعل الشارح والظاهر الاول لان اطلاق
الذات المقدرة على الشيء المبهم المقدر اولى من اطلاقها على نفس النسبة فخرج بالفضلة غيرها
نحو زيد قائم واسم لا المحمولة على ان نحو لا خير من زيد فيها او بالنكرة المعرفة نحو زيد حسن وجهه
بنصب وجهه على التشبيه بالمفعول فانه وان كان فضلة لكنه معرفة وقد يأتي التمييز بلفظ
المعرفة فيؤول بنكرة معنى كما اولت الحال اذا وقعت معرفة كوحده في جاء زيد وحده كما مر كقوله
وهو رشيد بن شهاب اليشكري وما قيل انه مصنوع غير صحيح رأيتك لما ان عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو اي نفسا فال فيه زائدة زادها للضرورة والمراد بالوجوه
الذوات والانفس والاعيان يقال هؤلاء وجوه القوم اي اعيانهم وساداتهم ورأى بصرية
فلذلك عداها الى مفعول واحد وذهب الكوفيون وابن الطراوة الى تعريف التمييز وهو مردود
لان الغرض من التمييز حاصل بالنكرة والتعريف زائد على قدر الحاجة فلا يرتكب وما وقع في
كلامهم مؤول وخرج بما بعدها سائر الفضلات كالحال فانه مبين للهيئة لا رافع لابهام ذات
ولا نسبة ويرد على التعريف عطف البيان في نحو ويسقى من ماء صديد وكذا البدل من ضمير
الغائب نحو رأيته رجلا صالحا لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير وكالنعت فانه مخصص
او مفيد ورفع الابهام انما حصل ضمنا لا قصدا فقال ما قصد به التخصيص كما في جاءني رجل
فاضل او التقييد كما في جاءني زيد الفاضل فلهذا التقييد بالوصف لزوال اشتراك عارض
في العلم وحصل رفع الابهام فيهما ضمنا ورب شيء يقصد لمعنى خاص كالتخصيص والتقييد هنا
وان لزم منه معنى اخر غير مقصود كرفع الابهام هنا ولا يكون ذلك مقتضيا لدخوله في التعريف
لاختلاف الاعتبار واعلم ان التمييز كالحال من جهة كونه منصوبا وفضلة ومفسرا للابهام واسما
ونكرة فهذه خمسة اوجه يجتمعان فيها كما في المغني الا ان الحال يخالفه من ثلاثة اوجه احدها انها
في الغالب تكون مشتقة او مؤولة به والتمييز الغالب فيه كونه جامدا ووقوعه مشتقا قليل نحو لله
دره فارسا فارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة والدر في الاصل اللبن الحاصلة اصله
اللبن وكانه سمي بحكاية صوته عند الحلب ولله اصله القسم ولا تدخل اللام في القسم الا على اسم الله
والتعجب معها لازم فاذا قال الذي يسمع صوت الحلب لصاحب الناقة لله درك فكانه قال والله

ان درك هذا الكثير ثم استعير للفصيح في كلامه ولكل من احسن في شيء كانه قيل ما احسن ما جئت
به وقيل معناه اللبن الذي رضعته من امك واكثر ما يتمثل به النحويون مضافا الى ضمير الغائب
وقد يضاف الى ضمير المخاطب وذهب بعضهم الى ان فارسا ونحوه في امثال هذا التركيب منصوب
على الحال والمعنى التعجب منه في حال كونه فارسا والصحيح انه تمييز قال ابن الحاجب في امالي المفصل
وانتصابه على الحال ضعيف فانه لا يخلو اما ان يكون حالا مقيدة او موكدة وكلاهما غير مستقيم اما
المقيدة فلان قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح في حال الفروسية وانما تريد مدحه مطلقا
بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق وكذا لله دره عالما والحال الموكدة
ايضا غير مستقيمة لان الحال الموكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانت
لا تفهم الوقت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها فدل والحالة هذه على انتفاء الحال
المقيدة والموكدة واذا بطلتا ثبت انه تمييز قال الرضي وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده
ما احسنه في حال فروسيته انتهى ثانيها انها لبيان الهيئة وهو اي التمييز تارة لبيان الذات
وتارة اخرى لبيان جهة النسبة ثالثها انها تقع جملة او ظرفا بخلافه اذ لا يكون الا اسما رابعها
ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها نحو ولا تمش في الارض مرحا ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى
بخلافه خامسها ان الحال تتعدد بخلافه سادسها ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا
او وصفا يشبهه بخلافه سابعها ان الغالب في الحال الاشتقاق بخلافه كما علمت والوجوه السبعة
مذكورة في المغني وقد علم مما مر في التمييز ان التمييز نوعان تمييز نسبة وسيأتي وتمييز مفرد وهو
المراد بقوله واكثر وقوعه بعد ما يفيد المقادير من مساحة قال ابو بكر الكرخي الحاسب المساحة
تقدير المبسوطات بسطح مربع مجهول مقدارا معلوما يقدر به والمساحة المسطوح كالوزن للموزونات
والكيل للمكيلات كجريب نخلا او كيل كقفيز برا والجريب ثلاثة الاف وستمائة ذراع مكسرة من
ستين في ستين كل ذراع ذراع وثلث بذراع اليد والقفيز عشر الجريب والقفيز ايضا ثمانية
وعشرون رطلا وصاع تمرا او وزن كرطل زيتا يجوز فيه كسر الراء وفتحها والكسر افصح
ومنوين عسلا والجريب مقدار معلوم من الارض وقد عرفته ومنوين تثنية منا بالتخفيف
والقصر كعصا وهو آلة الوزن يعرف به مقادير الموزونات ويقال فيه من بالتشديد وتثنيته

منان وقد يقع بعد ما يشبه المقادير فشبه المساحة نحو ما في السماء موضع راحة سحابا
فموضع الراحة ليس مما يمسح به عرفا ولكنه شبيه بالمساحة وشبه الكيل نحو نحي سمنا فالنحي بكسر النون
وسكون الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن وهو مما يشبه الكيل وليس كيلا حقيقة ويكون
كبيرا وصغيرا وشبه الوزن نحو مثقال ذرة خيرا يره فمثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس
اسما للشيء يوزن به عرفا وقوله على التمرة مثلها زبدا يحتمل الوزن والمساحة وذلك لاحتمال
المثلية للوزن والمساحة وقد يقع بعد ما هو فرع له نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد
من جهة انه مصنوع منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه بهذا الاعتبار
وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون ما يصح اطلاق الاسم عليه
وذهب بعضهم الى انه حال ويبنى عليهما الخلاف في الاتباع فمن خرج النصب على التمييز قال
ان التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول اولى لانه جامد جمودا محضا
والجر فيه احسن من النصب لحصول التخفيف بحذف التنوين واكثر وقوعه ايضا بعد العدد
الصريح وهو من احد عشر فما فوقها الى تسعة وتسعين بادخال الغاية وهو الضمة والتسعون
نحو اني رأيت احد عشر كوكبا وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا وواعدنا موسى ثلثين ليلة الاية
اي واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة وهكذا الى اخر ذلك ان هذا اخي له تسع وتسعون
نعجة ومنه اي من تمييز العدد تمييز كم الاستفهامية بان يكون بمعنى اي عدد ويتعين
الافراد خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك ولو سمع مثل هذا لم يكن فيه حجة
لصحة حمله على الحال وجعل التمييز محذوفا واجاز بعضهم جمعه اذا كان السؤال عن الجماعات
نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان وهو مذهب الاخفش وكذا نصبه ولا يجوز جره
مطلقا وهو مذهب بعض النحويين وذهب الفراء والزجاج والسيرافي الى ان نصبه ليس بلازم
ويجوز جره حملا على الخبرية وعليه حمل اكثرهم كم عمة لك يا جرير وخالة نحو كم عبدا ملكت ما لم
تجر كم بحرف كما سيأتي فانه حينئذ يجوز جره ولم يذكر سيبويه جره الا اذا دخل على كم حرف الجر
فعبدا منصوب على التمييز بكم وهي اعني كم مفعول مقدم كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار
ولهذا فصل تمييزها عما قبله فاما تمييز كم الخبرية بان يكون بمعنى عدد كثير فمجرور دائما وحكى

سيبويه عن بعض العرب نصبه مع الاتصال حملا على الاستفهامية باضافتها اليه حملا لها
على ما هي مشابهة له من العدد وما صرح به من ان تمييزها مجرور دائما ليس على اطلاقه بل محله اذا
لم يقع الفصل بينها وبين التمييز بجملة واما اذا وقع نحو كم نالني منهم فضلا على عدم تعيين النصب
قال ابن مالك وهو مذهب سيبويه وظاهر كلام المبرد جواز جره حينئذ في الشعر واما اذا
فصل بظرف او مجرور فاختلف فيه وذهب جمهور البصريين واليه ذهب ابن مالك انه
لا يجوز جره الا في الشعر وذهب الكوفيون الى انه يجوز في الاختيار وذهب يونس الى انه يجوز
ان كان الفصل بناقص نحو كم اليوم جائع جاءني ويتعين النصب ان كان بجملة كما مثلنا وهو اي
تمييز كم الخبرية حينئذ اما مفرد وهو اكثر في الاستعمال وابلغ في المعنى من الجمع لان اقصى عدد
يكون تمييزه مجموعا هو العشرة واما المفرد فانه يكون تمييز المائة والالف وما فوقهما كتمييز المائة
فما فوقها من المئين والالوف فانه مجرور مفرد فتقول كم عبد ملكت بالجر والافراد كما تقول
مائة عبد والف غلام ملكت وفي معنى المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صد قومي فان قوما
لفظه لفظ المفرد وهو يؤدي معنى الجمع لدلالته على متعدد وقد تميز المائة بمفرد منصوب
كقوله وهو الربيع اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب الصبابة والفتاء ولا يقاس
عليه عند الجمهور واجاز ابن كيسان نصب تمييز المائة والالف فتقول المائة دينارا والالف
درهما وقد تضاف الى الجمع نحو ثلاث مائة سنين على قراءة الاضافة وهي قراءة حمزة والكسائي
وقال لجوازه الفراء وقول المبرد هو خطأ في الكلام وانما يجوز في الشعر للضرورة يرده
القراءة المتواترة او مجموع كتمييز العشرة مفردة اي غير مركبة مع الاحاد فما دونها من التسعة
الى الثلاثة فانه مجرور مجموع الا اذا كان بلفظ المائة كعشر مائة او ثلاث مائة رجل فمجرور مفرد
مقتضى كلام الشارح جواز ان يقال عشر مائة وقد ذكر ابن مالك في شرح التسهيل انه
لا يقال عشر مائة استغناء عنها بالالف لكن حكى الفراء ان بعض العرب يقولون عشر مائة
وان اهل هذه اللغة هم الذين يقولون ثلاث مئين واربع مئين فيجمعون وفي كتاب
الصغار لا يقول ثلاث مئين الا من لا يقول الف وانما يقول عشر مئين فتقول كم رجال
ملكت بالجر والجمع كما تقول في اقصى عدد تمييزه كذلك عشرة رجال وفي اقل عدد تمييزه كذلك

ثلاثة رجال جاؤك وقد يكون تمييز العشرة فما دونها اسم جنس واسم جمع فيجر بمن في الغالب نحو عندي ثلاثة من الغنم وقوله تعالى فخذ اربعة من الطير وعندي عشرة من القوم وقد يجر بالاضافة نحو تسعة رهط وقوله عليه الصلوة والسلام ليس فيما دون خمس ذود صدقة والذود من الابل ما بين الخمس الى التسع وقيل ما بين الثلاث الى العشرة وهي مونثة ولا واحد لها من لفظها كالنعم والصدقة الزكوة وعبارته توهم ان الواحد والاثنين مميزان وليس كذلك كما قال في الشذور لان قوله فما دونها يصدق بالواحد والاثنين وانما لم يميزا استغناء بلفظ تمييزهما عنهما مثل رجل ورجلين لافادته النص المقصود بالعدد فاذا قلت رجل فقد علم منه انه واحد وعلم جنسه فقد علم كميته وجنسه بلفظ واحد وكذلك رجلان ولا تقول واحد رجل لان الوحدة مستفادة من قولك رجل فاما قول الشاعر ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فقيل ان ثنتين ليس عددا بل هو من باب اضافة الشيء الى جنسه اي ثنتان من الحنظل والمراد به المعدود لا العدد والتقدير حنظلتان من حنظل وقد علم من كلامه رحمه الله ان تمييز الاحد عشر والتسعة عشر وما بينهما مفرد منصوب واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فالتمييز محذوف اي فرقة واسباطا بدل من اثنتي عشرة واجاز الفراء جمع تمييز العشرين واخواته فتقول عندي عشرون رجالا واجاز بعضهم ان يقال عندي عشرون دراهم لعشرين رجلا فاصدا ان لكل واحد منهم عشرين وحكى الكسائي ان من العرب من يضيف العشرين واخواته الى التمييز منكرا او معرفا فيقول عشرو درهم وعشرو ثوبه وهذا عند الكوفيين من الشواذ التي لا تبنى على مثلها القواعد وذلك في تمييز كم الاستفهامية اذا كان متصلا بها المجرورة بالحرف وجاز جره بمن مضمرة على الاصح وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجماعة ويجوز النصب ايضا وهو الاصل لا الجر باضافة كم اليه كما هو مذهب الزجاج وزعم ابن بابشاذ ان الاول ليس هو مذهب المحققين ورد بانه نص في كلامهم الا الزجاج ورد قوله بما قال لانها بمنزلة عدد مركب وهو لا يعمل الجر في مميزه وكذلك ما كان بمنزلته قاله ابن خروف ونصب على التمييز فتقول بكم درهم او بكم درهم اشتريت عبدك وقيدها بالمجرورة لانها اذا لم تكن كذلك وجب نصب تمييزها كما اذا جرت بالحرف ولم يتصل بها بان فصل بينها وبينه فاصل فرقا بينها وبين الخبرية وفي كلامه

دليل على ان كم اسم سواء كانت استفهامية ام خبرية وذلك واضح ويشتركان اي الاستفهامية والخبرية في الاسمية ذهب بعضهم الى ان الخبرية حرف ورد ليل اسميتها واضح والبناء على السكون اما لشبه الوضعي فيهما او لان الاستفهامية متضمنة معنى حرفه والخبرية لشبهها بها او لمناسبة رب التي للتكثير او حملا على رب التي للتقليل لان الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره ولزوم التصدير اما الاستفهامية فامرها واضح واما الخبرية فالحمل على رب وحكى الاخفش ان بعض العرب يقدم العامل على الخبرية فتقول ملكت كم غلام فقيل هي من القلة بحيث لا يقاس عليها والصحيح انه يجوز القياس عليها لانها لغة والاحتياج الى التمييز لابهامها وزاد المرادي خامسا وهو ان مميزها قد يحذف اذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية وقال بعضهم يقبح حذف تمييز الخبرية الا ان قدر منصوبا وسادسا وهو انهما يشتركان في وجوه الاعراب ويفترقان من عشرة اوجه ذكرها الابناسي في شرحه على الالفية لم اطلع على هذا الشرح لكن ذكر المرادي منها ستة الاول ان تمييز كم الاستفهامية اصله النصب وتمييز الخبرية اصله الجر الثاني ان تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز كم الخبرية يكون مفردا وجمعا الثالث ان الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في السعة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها الا في ضرورة نص ابن مالك على ذلك الرابع ان الاستفهامية لا تدل على تكثير خلافا لبعضهم والخبرية للتكثير خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف الخامس ان الاستفهامية تحتاج الى الجواب بخلاف الخبرية والاجود في جوابها ان يكون على حسب موضعها من الاعراب ولو رفع مطلقا جاز السادس ان الاستفهامية لا يعطف عليها بخلاف الخبرية فتقول كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلان واشار الى النوع الاول وهو التمييز عن النسبة بقوله وقد يكون تمييزا مفسرا للنسبة في الجمل كما سيأتي وفي الوصف المسند الى مرفوعه كزيد مستطيب عرقا ومحمد طيب نفسا وفي الاضافة كاعجبني طيب زيد علما وقرب مجيد جارا وهو فيهما محول عن المضاف اي طيب علم زيد وقرب جار مجيد وكلاهما المتعلق زيد ومجيد لا نفس زيد ومجيد بخلاف قولك يعجبني طيبه ابا فانه يحتمل ان يكون منتصبا عنه بان يراد بالاب نفس الضمير ويحتمل ان يراد بالاب ابوه فيكون لمتعلقه وهو اي تمييز النسبة قسمان لانه اما يكون محولا وهو ثلاثة اقسام محول

عن مضاف فاعل كاشتعل الراس شيبا اصله اشتعل شيب الراس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه ثم جيء بالمضاف بعد ذلك تمييزا مبالغة وتاكيدا اذ ذكر الشيء مجملا ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره مفسرا اولا ومحول عن مضاف مفعول نحو وفجرنا الارض عيونا اصله وفجرنا عيون الارض فحول المفعول الذي هو المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وحمل المضاف تمييزا واوقع الفعل على الارض هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك واكثر المتاخرين و الشلوبين والابدي والاية ظاهرة في ثبات واولها الشلوبين على ان عيونا في الاية مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك واولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان تكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه وثانيهما ان يكون مفعولا على اسقاط الجار اي بعيون ورده المص في شرح اللمحة ومحول عن مضاف غيرهما كمحول عن مبتدا وذلك بعد اسم التفضيل الصالح للاخبار به عنه نحو انا اكثر منك مالا اصله مالي اكثر فحذف المضاف واقيم ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل فصار انا اكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا ومثله زيد اكرم منك ابا واجمل منك وجها هذا كله اذا كان التمييز فاعلا في المعنى واما اذا لم يكن كذلك وهو ما كان اسم التفضيل بعضه نحو مال زيد اكثر مال فيجب جره لانه لا يصح ان يكون التمييز فاعلا فلا يقال مال زيد اكثره مالا لافضائه الى ان يكون للمال مال وهو فاسد وعلامة هذا ان يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل وينضاف الجمع فالقم مقام النكرة فتقول في المثال مال زيد بعض الاموال وغير محول عن شيء اصلا وهو القسم الثاني نحو امتلا الاناء ماء قال الشيخ ابن الخباز الاصل ان يقال امتلا الاناء من ماء لان امتلا مطاوع ملا وذلك يتعدى الى مفعول بنفسه والى اخر بحرف الجر ومن ابيات الحماسة اذا ما ملات العين منها ملاتها من الدمع حتى ترفا الدمع اجمعا واذا قلت ملات الاناء ماء لزم ان ينصبوه على التمييز واذا قلت امتلا الاناء فالاصل من ماء فاذا جعل تمييزا فالاولى ان يحمل على انه مميز جملة تجري مجرى المميز المفرد فان من لا تدخل على مميز الجملة كما اذا قلت زيد حسن وجها وعمرو طيب عرضا فيما هو من مميز المفرد وان كانا فاعلين في الاصل والله در فارسا مقتضاه انه من تمييز الجملة ورده المرادي بانه تمييز المفرد لا تمييز الجملة ونحو ما يفيد التعجب

لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول وهو قليل في الكلام والحال والتمييز قد يكونان فاديين نفس ان هيئة ولا ذاتا بل يفيدان مجرد التاكيد والحال الموكدة وهي ما استفيد معناها من غيرها ثلاثة اقسام لانها اما موكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا فرسولا حال من الكاف وهي موكدة لعاملها وهو ارسلنا لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى او معنى فقط نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين فمفسدين حال من فاعل تعثوا موكدة للفعل لان العثو هو الفساد معنى ومثله ولى مدبرا فان الادبار نوع من التولي وكذلك فتبسم ضاحكا فضاحكا حال من فاعل تبسم وهي وما قبلها موكدتان لعاملهما لان التبسم نوع من الضحك واما موكدة لصاحبها نحو قوله تعالى لامن من في الارض كلهم جميعا فجميعا حال من فاعل امن وهو من الموصولة موكدة لها وهذا القسم من استدركات المص قال في المغني وغيره واهمل النحويون ذكر الموكدة لصاحبها ونحو جاء الناس قاطبة بمعنى جميعا فقاطبة حال من الناس موكدة له واما لمضمون جملة قبلها مركبة من اسمين معرفتين جامدين كزيد ابوك عطوفا فعطوفا حال موكدة لمضمون زيد ابوك عطوفا وعاملها محذوف وجوبا تقديره احقه او اعرفه ومثله قوله وهو سالم ابن دارة اليربوعي من قصيدة يهجو بها فزارة انا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة للناس من عار الشاهد في قوله معروفا فانه حال موكدة لمضمون الجملة الاسمية اعني انا ابن دارة وهل استفهام على وجه الانكار ومن زائدة وللناس جملة معترضة بين المبتدا والخبر والتمييز الموكد نحو قوله وهو ابو طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية دينا فدينا تمييز موكد كما قال ابن مالك والجمهور ومنعوا وقوع التمييز موكدا واولوا ما ورد ووافقهم في المغني ولكن ما قاله ابن مالك قال الشاعر فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقال الله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال الله تعالى وواعدنا موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة ولا حاجة الى التاويل لكثرة الشواهد على هذه المسئلة ومنه اي من التمييز الموكد على القول بجواز الجمع بين فاعل نعم وتمييز الظاهر وتمييزها قوله والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وامهم زلاء

منطبق وصححه ابن مالك قال لان التمييز قد يجاء به توكيدا كما سبق خلافا لسيبويه في منع ذلك
لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز المبين له فيحلاعنده حال موكدة ولا يخفى ما فيه اذ
وقوع الحال في باب نعم وبئس قليل بالنسبة الى وقوع التمييز واعلم ان ناصب التمييز مفسر
ان كان مفردا تاما وتمامه باحد اربعة اشياء الاول التنوين وهو اما ثابت كرطل زيتا
واما مقدر وذلك في الاعداد المركبة من احد عشر الى تسعة عشر لامتناع التنوين فيه بالتركيب
واوب نظيرله وقلهم هولاء حواج بيت الله بنصب بيت لان التنوين انما امتنع لمنع الصرف
الثاني نون التثنية نحو منوان سمنا الثالث نون الجمع وذلك في اسماء الاعداد من
عشرين الى تسعين نحو عندي عشرون غلاما الرابع الاضافة نحو على التمرة مثلها
زبدا لانه امتنع بالاضافة ان يضاف ثانيا مفسره بلا خلاف وانما اختلفوا في صحة
عمله مع انه جامد فقيل لشبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى فان عشرين درهما
شبيه بضارب زيدا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو النون
وكذلك ما اشبه وقيل لشبهه بافعل من او الناصب له الفعل او شبهه ان كان
نسبة وهو مذهب سيبويه والمازني والمبرد ومن وافقهم وذهب قوم الى ان
العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا افعل ولا ما جرى مجراه واختاره
ابن عصفور ونسبه الى المحققين ولا يتقدم على ناصبه مطلقا سواء كان اسما
جامدا او فعلا كذلك او متصرفا وهو مذهب سيبويه والبصريين والكوفيين واكثر
متاخري المغاربة خلافا للكسائي والمازني والمبرد في الفعل المتصرف واستدلوا على
ذلك بقول الشاعر ضيعت حزمي في ابعادي الاملا وما ارعويت وشيبا راسي اشتعلا
وقول الاخر اتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق يطيب وهو كثير واستدلوا
ايضا بالقياس على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ووافقهم في التسهيل
والعمدة ووافقه ابو حيان ونص في الالفية على قلته حيث قال والفعل ذو التصريف
نزرا سبقا واستثنى من ذلك نحو كفى بزيد ناصرا فلا يتقدم فيه التمييز باجماع ويجوز
في تمييز المفرد جره باضافة المفرد اليه بعد حذف ما به تمامه مما تقدم كشبر ارض ورطل

زيت وقفيز بر الا اذا كان المفرد عددا كعشرين رجلا وانما امتنع جره لانه يضاف الى
غير التمييز نحو عشري زيد فلو اضيف الى التمييز يلزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز اولا
ولم يعكس الامر دفعا لاضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى له في المتوسط
او مضافا كملء الارض ذهبا فذهبا تمييز لملء ولا يجوز جره بالاضافة لانه مضاف فامتنع اضافته
مرة اخرى وذلك في تمييز المفرد جره ايضا بمن الا اذا كان المفرد عددا فنقول عندي
رطل من زيت وشبر من ارض وقفيز من بر وانما امتنع دخول من في تمييز العدد لان وضعها
لتفسيرها وتمييزها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو اساور من ذهب اذ يصح
ان يقال اساور هي ذهب ولا يصح في تمييز العدد حمله على ما قبله اذ لا يصح في رجلا من عشرين
رجلا ذلك لان العدد يدل على متعدد والتمييز مفرد واما التمييز النسبة فلا يجر بالاضافة
لعدم امكانها ويجر بمن اذا كان غير محول عن الفاعل او المفعول وانما امتنع في المحول لان التمييز
مفسر للنسبة لا للفظ المذكور نحو ما احسنه رجلا ولله دره فارسا ونعم رجلا زيد ومقتضى
كلامه ان التمييز في هذه عن جملة كما ذكر ابيه وابن مالك ورده المرادي بانه من تمييز المفرد
لا من تمييز الجملة بخلاف ما احسنه ادبا وطاب محمد نفسا وزيد اكثر مالا لان التمييز فيها
محول عن الفاعل ومنها اي من المنصوبات المستثنى وهو كما قال الرضي المذكور بعد الا او احدى
اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا وهو اي المستثنى من حيث هو مع قطع النظر من خصوصية
موقع من مواقعه منصوب وغيره كما يجيء تفصيله وذكر غير المنصوب معه مع ان الكلام
في المنصوبات انما هو على سبيل الاستطراد واقامة لتمام القسمة وان كان محل الكلام فيه
واما الاستثناء فهو استفعال من الثني وهو العطف يقال ثنيت عليه اي عطفت عليه والبعض
المخرج من الكل معطوف عليه باقتطاعه عن حكمه او من الثني وهو الصرف يقال ثنيت فلانا
عن رايه اي صرفته عنه والبعض المخرج عنه مصروف كما يقتضيه سياق الكلام او من
الثنيا وهو ذكر الشيء مرتين والبعض المخرج مذكور مرتين احداهما في المستثنى منه والاخرى
بعد اداة الاستثناء واما في العرف فهو الاخراج بالا او احدى اخواتها حقيقة او حكما
اشارة الى قسميه المتصل والمنقطع من متعدد مذكورا او متروك ليدخل فيه المفرغ وهو

حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع لان المتصل يسبق الى الفهم عند اطلاق الاستثناء دون
المنقطع اذ لا يفهم الا بقرينة وذهب بعضهم الى انه مشترك لفظي بينهما لانه لا ترجيح احد
المفهومين على الاخر في كونه حقيقة له ويجاب بان جعله مجازا في المنقطع اولى من جعله حقيقة
فيه لان المجاز خير من الاشتراك وذهب بعضهم الى انه متواطئ باعتبار المعنى المشترك
بينهما وهو مجرد المخالفة اعم من الاخراج وعدمه قال المولى سعد الدين في التلويح قد اشتهر
فيما بينهم ان الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والمراد صيغ الاستثناء واما
لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع واد وات الاستثناء ثمان وهي
اربعة اقسام ما هو حرف وهو الا وما هو فعل وهو ليس ولا يكون وما هو مشترك
بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا وما هو اسم وهو غير وسوى بلغاتها او ستا
وبداء بالكلام على المستثنى بالا لانها اصل ادوات الاستثناء وغيرها يقدر بها وان كان
الاولى البداءة بما هو متعين نصبه كالمستثنى بليس ولا يكون كما فعل في الشذور وحكم
ثم المستثنى بالا له احوال لانه ان كان من كلام تام بان كان المستثنى منه مذكورا موجب
بفتح الجيم بان لم يسبق بنفي ولا شبهه وهو النهي والاستفهام وجب نصبه بما على الاصح
اختلف في ناصب المستثنى على ثمانية اقوال احدها الا وهو مذهب سيبويه والمبرد والمازني
والزجاج والجرجاني وانما عملت لانها مختصة بالاسم وليست كالجزء منه فعملت كسائر
الحروف التي هي كذلك ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعمول فتلغى وجوبا ان كان التفريغ
محققا نحو ما قام الا زيد وجوازا ان كان مقدرا نحو ما قام احد الا زيد وانما انفصل الضمير
بعدها لشبهها بما النافية في الاعمال مرة والاهمال اخرى ومعمول ما اذا كان مضمرا
كان منفصلا فالحقت الا بها في ذلك ولم تعمل الجر لموافقتها الفعل معنى والثاني انه
انتصب عن تمام الكلام وكما انتصب درهم بعد عشرين والثالث انه الفعل المتقدم بواسطة
الا واليه ذهب السيرافي وابن الباذش وكانه على هذا شبه بالمفعول به ورده بلزوم نحو قبضت
عشرة الا ثلاثة الا اربعة فانه يلزم من قولهم ايصال عامل واحد بحرف واحد الى معمول
بمعنى والى اخر بضده اذ الثلاثة خارجة والاربعة داخلة والرابع انه الفعل المتقدم بغير

واسطة الا وهو مذهب ابن خروف ويرد بما رد به القول الذي قبله والخامس انه فعل محذوف
من معنى الا تقديره استثني زيدا وهو مذهب الزجاج والمبرد كما حكاه السيرافي ورد بانه
لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه باظهار او اضمار ولو جاز هذا النصب ما ولي ليت
باضمار اتمنى والسادس انه المخالفة وحكي عن الكسائي والسابع انه ان بفتح الهمزة وتشديد
النون محذوفة هي وخبرها والتقدير الا ان زيدا لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي
ورد بان العرب لا تضمر ان واخواتها ويبقى عملها لضعفها عن العمل والثامن ان الا مركبة
من ان المخففة ولا كما عزاه السيرافي الى الفراء فاذا قلت قام القوم الا زيدا انتصب زيدا
عنده بان المخففة وخبرها محذوف والتقدير ان زيدا لم يقم قال ابن عصفور فاذا انتصب
ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لانها عاطفة ولا يخفى فساده
لانك اذا قلت ما قام القوم الا زيد بالرفع لا يتاتى فيه ما ذكر من تغليب لا العاطفة اذ لا يعطف
بها بعد النفي وبان التركيب دعوى بلا دليل والاصل عدمه سواء كان الاستثناء متصلا
نحو فشربوا منه الا قليلا فان الا كلام تام لان المستثنى منه وهو الواو موجود
وموجب لعدم تقدم النفي او شبهه عليه فلذلك وجب نصب قليلا ولا يجوز رفعه
الا بتاويل كما قرئ به في الاية ووجهه ان شربوا في معنى لم يكونوا منه بدليل فمن شرب
منه فليس مني قاله في المغني او منقطعا نحو قام القوم الا حمارا لان الحمار ليس من المستثنى
منه كما مر من المثالين او تقدم نحو قام الا زيدا القوم فان كان الكلام تاما ولكن فقد منه
الايجاب بان اشتمل على نفي او شبهه ترجح عند البصريين البدل اي اتباع المستثنى
للمستثنى منه في اعرابه بدل بعض من كل والنسق عند الكوفيين لان الا عندهم حرف
عطف في باب الاستثناء خاصة قاله ابو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها
مخالف لما قبلها قاله في المغني ورد ثعلب كلا المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف
يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل لا بد ان يكون على وفق المبدل منه في المعنى
واجيب بانه بدل في عمل العامل فيه وتخالفهما في النفي والايجاب لا يمنع ذلك كما لا يمنع تخالف
الصفة والموصوف فيهما نحو مررت برجل لا كريم ولا لبيب والمعطوف والمعطوف عليه

نحو يقوم زيد لا عمرو واجاب عنه ابن عصفور ايضا بان الاسم مابعدها بمنزلة غير فاذا
قلت ماقام القوم الا زيد فكانك قلت ماقام غير زيد وقال ابن الضايع اعلم ان البدل
في الاستثناء انما المراعى فيه وقوعه مكان المبدل منه فاذا قلت ماقام احد الا زيد فالا
زيد هو البدل وهو الذي يقع موقع احد فليس زيد وحده بدلا من احد بل الا زيد هو الا
الذي نفيت عنه القيام ويحتمل ان يكون بيانا للاحد الذي عنيت ثم قال فهل هذا البدل
في الاستثناء اشبه بدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل وقال في موضع اخر ولو قيل
ان البدل في الاستثناء قسم على حدته ليست من تلك الابدال التي بنيت في غير الاستثناء لكان
وجها انتهى وقال السيرافي في الرد على الكوفيين بان الا لو كانت عاطفة لم تباشر
العامل في نحو قام الا زيد وليس شيء من حروف العطف يباشر العوامل قال في المغني وقد يجاب
بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ماقام احد الا زيد انتهى فان قلت على قول البصريين من
ان مابعد الا بدل البعض من الكل يجب ان يكون فيه ضمير ولا ضمير هنا قلت اجيب عنه بانهم
لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث هو رابط
فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من حيث مايدل على اشتراط وجوده وهنا الربط
متحقق به ونحوه وذلك لان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والا كاخراج الثاني من الاول
فعلم انه بعضه فحصل الربط والى هذا اشار الرضي بقوله لو كان بدل البعض وجب الضمير
والجواب انه لم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض
المستثنى منه انتهى على النصب في الاستثناء المتصل بان كان المستثنى من جنس المستثنى
منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه
ولا يتقدم عليه والقيد الاول للاحتراز عما اذا قال قائل لي عندك مائة الا درهمين
فاردت جحد ما ادعاه قلت مالك عندي مائة الا درهمين فيكون بمنزلة قولك مالك
عندي الذي ادعيته ولو نصبت الدرهمين كنت مقرا بالدرهمين جاحدا الثمانية وتسعين
اذا الرفع بمنزلة قولك مالك عندي الا درهمان وهذا الشرط ماخوذ من ابن السراج ولم
يتعرض لهذا سيبويه ولا المغاربة والقيد الثاني للاحتراز عن قولك مااشتاحد في الحرب

ثباتا نفع الناس الا زيدا لضعف التشاكل لطول الفصل بين البدل والمبدل منه والاصل فيه النصب
فينصب اختيارا ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يختلى خلاها ولا يعضد شوكها فقال
العباس يارسول الله الا الاذخر فقال الا الاذخر وعلل قوم هذا بعروض الاستثناء فعلى هذا
يكون لاختيار النصب بعد النفي سببان التراخي وعروض الاستثناء والقيد الثالث
للاحتراز عن نحو ماقام الا زيدا القوم فينصب المستثنى مطلقا وسياتي تتمة كلام لهذه المسئلة
نحو ما فعلوه الا قليل برفع قليل على انه بدل من الواو في فعلوه وقرا ابن عامر بالنصب على ان الدليل
على ان الاتباع ارجح اجماع السبعة على الرفع في قوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم
وقوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون فالضالون بدل من الضمير المستتر في يقنط
بدل البعض من الكل ولا يمتنع ترجح البدل تاخير صفة المستثنى منه على المستثنى خلافا للمازني
كما سياتي عن قريب واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ماجاءني من احد الا زيد
برفع زيد على انه بدل من محل احد وهو الرفع على الفاعلية وانما لم يجز الجر لان من الزائدة لا تجر المعرفة
ولا تكون في الايجاب ولا احد فيها الا عمرو برفع عمرو على انه بدل من محل احد لانه في موضع رفع
بالابتداء قاله ابن مالك وتبعه ابو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين وابن عقيل في شرح
التسهيل واستشكل بان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدا قبل دخول الناسخ قد زال بدخول
الناسخ واعتبار محل لا مع اسمها على انهما في محل مبتدا عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول
الا على الجلالة وللثاني نختار الثاني ونجيب عنه بما لا يخفى بعد التامل ومازيد بشيء الا شيء لا يعبا
به بالرفع في ثلاثة على البدلية حملا على المحل وامتنع خفضه حملا على اللفظ لان ما لا تعمل في
موجب وبالنصب على الاستثناء فتقول ماجاءني من احد الا زيدا ولا احد فيها الا عمرا ومازيد
بشيء الا شيئا لا يعبا به ويترجح النصب على الاستثناء في المنقطع بان كان المستثنى من غير جنس
المستثنى منه عند بني تميم نحو ماقام احد الا حمارا بالنصب على الاستثناء مع جواز الرفع
ايضا على البدلية اذ مع حذف المبدل منه واقامة البدل مقامه استدلالا بقوله وهو
جران العود عامر بن حارث وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فابدل اليعافير
والعيس من انيس والا الثانية موكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية

والعيس بكسر العين جمع عيسا كالبيض جمع بيضا وهي الابل البيض التي يخالط بياضها شيء من الشقرة
وذكر سيبويه لتوجيه الرفع وجهين احدهما انهم جعلوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى
فالقائل مافي الدار احد الا حمار المعنى فيه مافي الدار الا حمار وصار ذكره احد اتوكيدا ليعلم انه ليس
ثمه ادمي ثم ابدل من احد ماكان مقصوده من ذكر الحمار الثاني انه جعل الحمار انسان الدار اعا الذي
يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه يقوم مقام
التحية عندهم وقول الشارح ان صح حذف الخ يشير الى انه اذا لم يصح تسليط العامل على المستثنى
وجب النصب اتفاقا نحو مازاد هذا المال الا ونقص اذ لو حذف المبدل منه على تقدير البدلية
واقيم المستثنى مقامه صار مازاد الا ما نقص لان معناه حينئذ زاد النقص وهو فاسد وكذلك
مانفع زيد الا ماضر اي نفع الضر وقال السيرافي وميرمان في حواشيه ان المصدر المنسبك
من ما والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره مازاد هذا المال لكن النقصان
شانه ومانفع زيد لكن الضر شانه وزعم الشلوبين ان المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره
مازاد المال شيئا الا النقصان ثم فرغه وجعله متصلا ورد بانه لا نسبة بين النقصان والزيادة
ووجب النصب عند الحجازيين وبلغتهم جاء التنزيل نحو مالهم به من علم الا اتباع الظن بالنصب
في قراءة السبعة ونحو وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى ولسوف يرضى
بالنصب واجيب عن البيت بان المراد بالانيس ما يوانس فهو اعم من الانسان فيكون متصلا لا منقطعا
فلذلك جاز الرفع وقد تقدم ذكره وهذا كله مالم يتقدم المستثنى على المستثنى منه فيهما اي في المتصل
والمنقطع الكائنين في كلام تام غير موجب وان تقدم فالنصب حينئذ واجب وامتنع اتباعه لان التابع
لا يتقدم على المتبوع كقول الكميت ابن زيد الاسدي يمدح آل الرسول صلى الله عليه وسلم ومالي الا
ال احمد شيعة ومالي الا مذهب الحق مذهب اصله ومالي شيعة الا آل احمد ومالي مذهب الا مذهب
الحق فلما قدم وجب نصبه وانما امتنع فيه الابدال لان التابع لا يتقدم على متبوعه واجاز الكوفيون
والبغداديون الاتباع في المسبوق بالنفي قال سيبويه سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول
مالي الا ابوك ناصر بالرفع ووجهه بان العامل وهو الابتداء فرغ لما بعد الا وناصر الموخر عام لو وقع
في سياق النفي اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى منه لكنه بدل الشيء من الشيء لا بدل بعض وما

ما اوردوه من ان التابع لا يتقدم على المتبوع محله اذا بقي على تبعيته واما اذا زالت فليس بممتنع ومثله
في وجوب النصب عند المازني تقدم المستثنى منه نحو ما اتاني احد الا اباك خير من زيد فخير من زيد
صفة احد وقد تقدم عليه المستثنى وماذكره من ايجاب المازني النصب في هذه المسئلة ذكره ابن الخباز
عنه في النهاية ونقل ابن عصفور في بعض تصانيفه عنه اختيار النصب وكذا ذكر ابن مالك وقال
ابو حيان ان مانقله صاحب النهاية عن المازني غلط وقال ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم المستثنى
على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان احدهما ان لا تكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا
لم تذكر الصفة وذلك كقوله مافيها رجل الا ابوك صالح كانك لم تذكر صالحا هذا راي سيبويه والثاني
ان لا تكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه
راجحا وهذا اختيار المبرد وعندي ان النصب والبدل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما
مرجحا فتكافا انتهى والراجح ماتقدم وهو البدل واما تقدم المستثنى على جزئي الكلام نحو الا زيدا
ماجاء احد فغير جائز اجماعا وفقد التمام بان لم يذكر فيه المستثنى منه فعلى حسب العوامل الواقعة
قبل الا يكون فقد يكون متعلقا بالجار والمجرور بمحذوف على انه خبره المستثنى اسم يكون ولا عمل لالا
فيه بل العمل لما قبلها فان اقتضى الرفع رفع مابعدها نحو وما امرنا الا واحدة ولابد مع كونه ناقصا
من ان يتقدم نفي او شبهه من نهي او استفهام صريحا كان كل منهما او غير صريح ومن المعلوم ان
هذا الباب يساوي فيه النفي النهي ولو تاويلا والاستفهام الانكاري فالنفي الصريح نحو
ماقام الا زيد والنفي الغير الصريح نحو ويابى الله الا ان يتم نوره اي لا يرضى الا ذلك والنهي
الصريح نحو لا تضرب الا زيدا والنهي الغير الصريح نحو ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا
لقتال الاية اذ الشرط فيها في معنى لا تولوهم الادبار الا متحرفين والاستفهام الانكاري
نحو ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون ولا يصح التفريغ في الايجاب باطلاق بل حيث يصح المعنى
او ان اقتضى النصب نصب نحو ولا تقولوا على الله الا الحق فالحق مفعول به للفعل والا ملغاة
او اقتضى الجر نحو ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن ويسمى هذا الاستثناء مفرغا لان
ماقبل الا تفرغ للعمل فيما بعدها وان كان المستثنى منه مقدرا في التحقيق لجواز ماقام الا هند فلو
كان هند هو الفاعل لامتنع ذلك فدل على ان الفاعل في الحقيقة عام مذكر اي احد وامتناع

ماقام هند لما تقدم في باب الفاعل وشرط صحة التفريغ تقدم نفي وشبهه ولو قال او فقدا اي
التمام والايجاب لكان اولى لانه يكون فيه تنصيص على الشرطين وانما قال اولى دون ان يقول
الصواب لان عدم ذكر المستثنى منه انما يكون مع النفي وشبهه ففقد التمام يستلزم عدم الايجاب
فتامل وما ذكره من ان المستثنى المفرغ يجري على حسب العوامل هو المشهور ومن العرب من يشغل
العامل في التفريغ بمحذوف وينصب ما بعد الا حيث كان الشاغل ويجوز حذفه في نحو ما ضربت
الا زيدا وما مررت الا زيدا في المثالين على الاستثناء وحذف معموله بخلاف ما قام الا زيد فانه يمتنع
فيه نصب المستثنى لان الفاعل لا يحذف ذكره المرادي في شرح التسهيل ويستثنى بغير وسوى
خافضين للمستثنى دائما باضافتهما اليه اصل غير ان تكون صفة لما فيها من معنى اسم الفاعل فان
قولك زيد غير عمرو بمعنى مغاير لعمرو والمغايرة قد تكون في الذات ولا يلزم منه المغايرة في الصفات
لجواز اشتراك شيئين في صفات كثيرة كالثوبين المنسوجين على منوال واحد المتساويين طولا
عرضا وخشونة ولينا وقد تكون المغايرة في الصفات ويلزم منه المغايرة في الذات فعلى الاول
لا يجوز جاءني زيد غير عمرو فتجعله حالا لانه معلوم فلا فائدة في ذكره وعلى الثاني يجوز اذ المعنى جاءني
زيد مخالفا لعمرو وهذا معنى يجوز ان يجهل وقد تخرج عن معنى الوصفية وتتضمن معنى الا فيستثنى
بها كما تخرج الا عن الاستثناء وتتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر واما سوى فقد فسرها
الخليل بمكان فاذا قلت قام القوم سوى زيد كان معناه مكان زيد فزيد لم يقم لان الحيز الواحد
لا يشغله جسمان فاذا قلت مررت برجل سواك كان معناه مررت برجل يغني غناك ويسد مسدك
ويقوم مقامك هذا تفسير ابن سعد معربين اي غير لفظا وسوى تقديرا اعراب الاسم الذي يقع بعد
الا وهو المستثنى بها على التفصيل السابق فيما بعد الا فيجب النصب في نحو قام القوم غير زيد
او سوى زيد لانهما بعد كلام تام موجب ويترجح النصب عند بني تميم في نحو ما فيها احد غير وتد
او سوى وتد لوقوعهما بعد كلام غير تام وغير موجب ويترجح البدل في نحو ما جاءني احد غير او سوى
زيد ويعرب غير وسوى على حسب ما يقتضيه العامل من فاعل او مفعول او غير ذلك في نحو ما قام
غير زيد او سوى زيد وما رايت غير زيد او سوى زيد وما مررت بغير زيد او سوى زيد وكون
سوى كغير فيما تقدم هو مذهب الزجاج صرح به في الجمل واختاره ابن مالك لانه ذكرهما

في شرح الكافية احدها اجماع اهل اللغة على ان معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد وانه
لا احد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان او زمان والثاني ان من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك
وانها لا تتصرف والواقع في كلام العرب نثرا ونظما خلافه في ذلك ولذلك قال لورودها
فاعلا في حكاية الفراء اتاني سواك حكاية الفراء تدل على فلته حيث قال وربما رفعوا ومبتدا
في قوله وهو المولى محمد بن عبد الله ابن مسلم المدني يخاطب به زيدا بن حاتم قبيصة بن المهلب واذا
تباع كريمة او تشترى فسواك بائعها وانت المشتري الشاهد في سواك حيث وقعت مبتدا
واراد بكريمة فعلة كريمة واسما لليس في قوله اترك ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلة اني اذن
لصبور فقوله بيني متعلق بمحذوف خبر ليس وبينها معطوف عليه وسوى ليلة اسمها
ومجرورة في قوله صلى الله عليه وسلم دعوت ربي ان لا يسلط على امتي عدوا من سوى انفسهم
ومذهب سيبويه والجمهور انها لا تستعمل الا ظرفا لمكان بمعنى وسط غير متصرف بدليل الموصول
بها كجاءني الذي سواك والتقدير جاء الذي استقر مكانك ولا تخرج عنه الا في الضرورة نحو قول
الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا ووافق الرماني وابو البقاء العكبري انها تستعمل
ظرفا غالبا وكغير قليلا واختاره المص في الاوضح حيث قال والى هذا اذهب والجامع وفيها اربع
لغات كسر السين مقصورة كرضى وممدودة كبناء وضمها مقصورة كهدى وفتحها ممدودة
كسماء ويستثنى بخلا وعدا مجردين من ما وحاشا ولا تصحب ما نواصب اي حال كونها نواصب
للمستثنى على تقدير كونها افعالا جامدة متعدية اليه لان الفعل اذا وقع موقع الحرف يصير
جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا قال المص في شرح اللمحة هذا يعني النصب
ان صح في عدا لكونهما متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره اي تجاوزه لم يصح في
خلا لكونها قاصرة فكيف تنصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثناء معنى جاوز وحسن
ذلك لان كل من خلا عن شيء فقد جاوزه انتهى واقول قد سمع من العرب تعديها الى المفعول
به ومنه قولهم افعل كذا وخلاك ذم اي تجاوزك واما حاشا فذهب سيبويه الى انها حرف
جر ولم يجز النصب بها لانه لم يحفظه وذهب الكوفيون غير الفراء الى انه فعل متصرف
يكون له فاعل ومفعول كغيره من الافعال المتعدية لان حرف الجر يظهر بعده وفي التنزيل

حاشا لله ولو كان جارا لم يقع بعده الجار ولان علما لا يدخل على عامل ولانهم قالوا حاشى
بهذا قال النابغة ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه ولا احاشي من الاقوام من احد ولانه سمع
نصب ما بعده على الاستثناء روي عن بعض العرب اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان
وابا الاصبغ وما صرح به من ان حاشا لا تصحبها ما بخلاف عدا وخلا هو ما عليه الجمهور
وذهب بعضهم الى جواز مصاحبتها لها واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم
اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة على ان ما حاشا فاطمة من الحديث وليس بمدرج ووروده
في المعنى بان ما نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وان ما
حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوي ويؤيده ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها
استتر فاعلها فيها وهو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قام القوم
عدا زيدا فالتقدير عدا هو اي القائم زيدا او على البعض المفهوم من الكل السابق فالتقدير
في قام القوم عدا زيدا عدا بعضهم زيدا وقيل ان الفاعل ضمير عائد على مصدر الفعل المفهوم
من الكلام السابق والتقدير في قاموا عدا زيدا قاموا عدا قيامهم زيدا اي قيام زيد ويرد
الاول انه غير مطرد لتخلفه في نحو القوم اخوتك ما عدا زيدا اذ لا فعل في الجملة ليعود الضمير
على اسم الفاعل المفهوم منه وقد يجاب عنه بانه حيث فقد الفعل امكن ان يتصيد من الكلام
ما يمكن عود الضمير اليه فالتقدير في المثال عدا هو اي المنتسب اليك بالاخوة زيدا والاخير
بعينه يرد على القول الثالث ويجاب بان التقدير عدا هو اي المنتسب الاخوة نسب زيد
والتقدير الاول مذهب سيبويه والثاني مذهب جمهور البصريين والثالث مذهب
الكوفيين ولم يذكره الشارح لضعفه لما فيه من التكلف وما ذكره من انه مضمر هو الحق
وذهب ابن مالك وصاحب البسيط الى انه محذوف لقوة دلالة الكلام عليه وهذا مخالف
لما عليه البصريون والكوفيون من ان الفاعل مضمر لا محذوف وجملة الاستثناء هل هي حال
محلها النصب او مستانفة فلا محل لها قولان صحح ابن عصفور منهما الثاني وهو الاستيناف
ولا يقال ان الاستيناف مخل بالمقصود من الكلام لان الجملة الاستثنائية مرتبطة بما قبلها
لان معنى الكلام السابق متوقف عليها والاستيناف يقتضي انقطاع الجملة عما قبلها لانه يقال

ان المراد بالاستيناف عدم تعلق الجملة بما قبلها في الاعراب فقط وان كانت متعلقة بها معنى
وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا زيدا فكما انه لا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله
فكذا هذه او بموافقتها على تقدير كونها حروف جر واختار في المغني انها غير متعلقة بشيء فانه
قال والصواب عندي الاول لانها لا تعدي الافعال الى الاسماء اي لا توصل معناها اليها
بل تزيل معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ونورد عليه انا لا نسلم
ان معنى التعدية ما ذكره بل معناها جعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات
ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لانتفائه
عنه وقد افصح المص بهذا المعنى حيث قال عند الكلام في حروف الجر على علي الاستدراكية
ما نصه وتعلق علي هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانها اوصلت معناها
الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج وفيه اي في المغني يجوز في نحو قام القوم حاشاك
كون الضمير منصوبا او كونه مجرورا فاذا قلت حاشاي تعين الجر او حاشاني تعين النصب وكذا
القول في خلا وعدا انتهى لان دخول النون قبل ياء المتكلم لا تدخل بين الجار ومجروره فتتعين
الفعلية واذا ولي حاشا مجرور باللام فارقت الحرفية قطعا اذ لا يدخل جار على جار والصحيح
انها حينئذ اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ومعناه التنزيه فمن
قال حاشا لله كانه قال تنزيها لله واللام حينئذ مقوية للعامل كما قال في نحو فعال لما يريد
ويدل على هذا قراءة ابن مسعود حاشا الله بالاضافة قال في المغني ويؤيد هذا قراءة بعضهم
وهو ابو السمال حاشا لله بالتنوين فهذا كقولهم رعيا لك والوجه في قراءة من لم ينون
ان تكون مبنية لشبهها بالحرفية لفظا ومعنى ويستثنى بما خلا وما عدا وليس ولا يكون
نواصب للمستثنى فقط ولو كان ما قبله منفيا وانما وجب نصب ما بعد الاولين لوقوعهما
بعد ما المصدرية التي لا يليها الحرف لكن نص في التسهيل انها لا توصل بفعل جامد فدخولها
على هذا مشكل والظاهر ان دخولها عليهما مستثنى من ذلك وجوز بعضهم الجر بهما بتقدير
ما زائدة ورده في المغني قال وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني
انه قد يجوز الجر على جعل ما زائدة فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار

والمجرور قبل بعده نحو عما قليل فبما رحمة من الله وان قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس
عليه انتهى وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف لكن هل هو على الحال والمعنى قاموا مجاوزين
زيدا ذهب اليه السيرافى قال كما يقع المصدر الصريح في نحو ارسلها العراك او على الظرفية على
حذف مضاف والمعنى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا فيه قولان وقال ابن خروف منصوب على
الاستثناء ولعل عدم ذكر الشارح له انه لم ينقل عنه نص صريح في خاشا وعدا جميعا قال الدماميني
في التعليق وجدت النص لابن خروف في مساواة خلا بعدا فانظر هل يوجد له نص في حاشا ايضا
وانما وجب نصب المستثنى بعد الافعال لانه خبرهما واسمهما مستتر فيهما او الكلام فيما يعود
عليه وفى محل الجملة كالكلام السابق في خلا وعدا وحاشا وقد تقدم الكلام في ذلك فلا حاجة
الى الاطالة ولا يستثنى بخلا وما بعدها منقطع لكان الضمير المستتر فيها المقتضى لكون ما بعده
من جنس ما قبلها وافهم كلامه ان جواز الوجهين في خلا وعدا اذا تجردا من ما وان حاشا لا تقترن
بما وهو كذلك وقد عرفت بما ذكرنا الحق في ذلك ولما انهى الكلام على المرفوعات والمنصوبات
شرع في المجرورات فقال باب في ذكر المخفوضات وبيان الخافض لها والتعبير بالخفض
عبارة الكوفيين وبالجر عبارة البصريين كما نبه عليه ابن الخباز وهى ثلاثة اقسام مخفوض
بالحرف ومخفوض بالمضاف ويرجع اليهما المخفوض من التوابع كما هو راى الجمهور لانه الحق
كما ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا البدل فان العامل فيه مقدر مماثل للعامل في
المبدل منه ومخفوض بالمجاورة وهو التابع في الجر غير ما هو له دون رابطان من اللبس و المثال
المشهور له هذا جحر ضب خرب بالجر تبعا للضب لمجاورته اياه مع امن اللبس وكان حقه الرفع لانه
نعت جحر ومثله قراءة الاعمش ويحيى بن وثاب ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين بخفض المتين
لمجاورته المخفوض ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر كانما ضربت قدام اعينها قطنا بمستحصد
الاوتار محلوج والقياس نصبه وقول الآخر كان ثبيرا في عرانين وبله كبير اناس في بجاد مزمل والقياس
رفعه وقول الآخر فاياك انت عنه الخليل حتى بددت وحتى علاني حالك اللون اسود والقياس رفعه
ايضا واجاز سيبويه الخفض على الجوار في التثنية ايضا قال ابو حيان وقياسه الجواز في الجمع فتقول
على هذا هذان جحرا ضبين خربين وهذه جحرة ضباب خربة فلو ثنيت الجحر او جمعته وافردت الضب

لم يجز في الصفة الا الاتباع له في الاعراب نحو هذه جحرة ضب خربة وقال الفراء وغيره لا يخفض
بالجوار الا ما استعملته العرب كذلك ولا يقاس عليه ما لم يستعمل وذكر ابو ثروان وهو ممن تؤخذ
عنه اللغة والعربية المفضل الضبى فقال كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك خفض
المعروف على المجاورة وفيه رد على من يقول لا يكون الا مع النكرة وهذا الخفض على الجوار انما سمع
في النعت كما قلنا قال ابو حيان وقد جاء ذلك في التاكيد في بيت غريب انشده ابو الجراح يا صاح
بلغ ذوى الحاجات كلهم ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب خفض كلهم على الجوار للحاجات
والقياس النصب لانه تاكيد ذوى بدليل الضمير المتصل به وفى هذا البيت رد ايضا على من خص الخفض
على الجوار بالنكرة واما في العطف فلم يحفظ ذلك من كلامهم ولذلك ضعف جدا قول من حمل قوله
تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم في قراءة من خفض وارجلكم على الجوار والفرق بينه وبين النعت
ان الاسم في باب النعت تابع لما قبله من غير واسطة شئ فهو اشد له مجاورة بخلاف العطف
اذ قد فصل بين الاسمين حرف العطف وجاز اظهار العامل في موضع المواضع فبعدت المجاورة
وكثرت الواسطة نحو مررت بزيد وبعمرو واما في البدل فلا يحفظ ذلك من كلامهم ولا يخرج
عليه احد شيئا وسببه ان الثانى معمول لعامل آخر لا للعامل الاول على اصح المذهبين ولذلك
يجوز ذكره اذا كان حرف جر باجماع وربما وجب واذا كان العامل رافعا او ناصبا ففى جواز اظهاره
منزلة الموجود فصار من جملة اخرى واسقطه المص لشذوذه وذكر المرفوع بها قال ابو حيان قال
بعض من عاصرناه واكثر يعتقده مخصوصا بالمجرور قال وقد جاء في المرفوع وانشد السالك الثغرة
اليقظان كالبها مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل قال رفعوا الفضل اتباعا لما قبله لقربه
قلت وليس الرفع كما ذكر اتباعا للخيعل بل رفعه على النعت للهلوك على الموضع لان معناه كما تمشى الهلوك
الفضل وعليها الخيعل حالية معمولة لمشى او جملة اعتراضية كما انشد واطلب المعقب حقه
المظلوم برفع المظلوم تحمل في احد التاويلين على ان المعقب موضعه رفع والمظلوم صفة له
على الموضع انتهى وكان ينبغى للشارح ان لا يذكره بعد اطلاعه على ما اخذه ورده ولعله ذكره
للاغراب ولهذا توقف فيه افاضل كثيرة ولم يعرفوا وجهه واعلم ان ابا سعيد السيرافى وابن
انكرا الجر بالمجاورة على اختلاف بينهما في التقدير فقال ابو سعيد هذا جحر ضب خرب بالجر كما تقول

حسن الوجه وحذف الضمير للعلم به اى حسن الوجه منه ثم اضمر الجحر فصار خرب ولم يبرز الضمير
كما لم يبرز في قولهم مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين فلا قاعدين جار في الاعراب على رجل ولم يبرز
الضمير لانه لو برز لقال ولا قاعد هما هو قال ابو الفتح الاصل هذا جحر ضب خرب جحره بحو مررت برجل
حسن وجهه ثم نقل الضمير فصار خرب الجحر ثم حذف قال هذا جر صحيح وهو نعت للضب وتمثل
مستحسنا لهذا التخريج كم ترك الاول للآخر قال ابو حيان ومذهبهما خطأ من غير وجه لانه يلزم
ان يكون الجحر مخصصا بالضب والضب مخصصا بخراب الجحر المخصص بالاضافة الى الضب فتخصيص
كل منهما يتوقف على صاحبه وهو فاسد للزوم الدور ولا يوجد ذلك في كلام العرب اعنى لا يوجد
مررت بوجه رجل حسن الوجه ولا حسن وجهه ولانه من حيث جرى على الضب صفة على الضب لزم ابراز
الضمير لئلا يلبس ولان معمول هذه الصفة لا يتصرف فيه بالحذف لضعف عملها ولان هذه الصفة
لا يجوز نقل الضمير اليها حتى يصح نسبتها الى الموصوف على طريق الحقيقة الا ترى انه لا يصح مررت
برجل حائض لبنت لان الحيض لا يكون للرجل وتشبيه ابى سعيد المسئلة بقول النحويين مررت
برجل قائم ابواه لا قاعدين تشبيه غير صحيح لان في مسئلة خرب حذفا واضمار عائد على الموصوف
ولا كذلك في مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين لان العائد هنا على الموصوف الذى هو رجل انما
هو ربط معنوى وذهب ابن جنى الى انه من باب صفة السبب وان اصل الكلام هذا جحر ضب خرب
جحره وانه سائغ وقياس وهو في القرآن في مواضع كثيرة مثل قوله تعالى عليهم نار موصدة يريد
موصدة ابوابها ثم حذف وجعل الفعل للنار وقوله كعصف ماكول يريد ماكول حبه لان العصف بها
الزرع على قول وقشر الحب وغلافه على قول وقيل العصف بقل الزرع وماكول من صفته اى ان الذى
اكلته ثم راشه ووجهه عنده انه يعز لقد حسن وجهه ثم نقل الضمير الى الجحر فصار خرب الجحر كحسن
الوجه ثم الحذف الثانى اختصارا وذلك لا مرين احدهما تقدم ذكره ولولاه ما جاز كما لم يجز مررت
برجل ابيض زيد وجهه لعدم تقدم ذكره ولو جاز لجاز مررت بفرس قارى زيد راكبه والثانى كونه
لا يكون الا للاول لو قلت مررت برجل حسن زيد وجهه لم يجز للبس واما الخليل فله اوجه منها
انه شاذ فلا يتعدى به في محله وما اشبهه نحو هذا جحر ضب متهدم ونحو ومنها انه وقع الاختلاف
لفظا ومعنى فبعد الحمل عليه لقوة المخالفة ومنها انه يلزم ان يكون اقوى من الاصل وانه فيما كان للاول

تمنع المخالفة اللفظية فلولم نوع فيهما للزم ذلك وصرح العلامة السيوطى في الهمع ان الخليل
خصه بالمفرد والجمع وقد عرفت مذهب الخليل مما نقلناه وزاد المص في شرح الشذور وعطفا البيان
فقال لا يمتنع في القياس جره على الجوار لانه كالنعت والتوكيد في المجاورة هذا ما التقطته من كلامهم
في هذا المقام وانما اطلت فيه لعزة هذا المرام وبالله التوفيق والاعتصام وقدم الاول وهو الجر
بالحرف لانه الاصل ثم انه نوعان ما يجر الظاهر والمضمر وهو ما عدا منذ ومذ وحتى والكاف والواو
ورب والتاء وما يجر الظاهر فقط واشار الى الاول مبتديا به لعمومه بالنظر الى دخوله على الظاهر
والمضمر بقوله يخفض الاسم اما بحرف مشترك بين الظاهر والمضمر وهى سبعة من نحو منك
ومن جميع وهى لبيان الجنس عند جماعة من المتقدمين والمتاخرين وعلامتها صحة وقوع موصول
موضعها اذا بينت معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الذى هو الاوثان وان بينت نكرة
فهى ومجرورها في موضع جملة نحو يحلون فيها من اساور من ذهب فمن بيانية اى هى ذهب ومن الاولى
للابتداء عند الجمهور او زائدة على راى الاخفش ويدل له قوله تعالى وحلوا اساور وللتبعيض نحو
ومن الناس من يقول آمنا بالله وعلامتها سد بعض مسدها وهو مذهب الفارسى والجمهور وصححه
ابن عصفور ولابتداء الغاية مكانا او زمانا او غيرهما نحو من المسجد الحرام ذهب البصريون والكوفيون
الى انها لابتداء الغاية في المكان بدليل انتهاء الغاية بعدها وذهب الكوفيون والاخفش والمبرد
وابن درستويه الى انها تكون لابتداء الغاية في الزمان نحو قوله تعالى من اول يوم واذا نودى للصلوة
من يوم الجمعة وفى الحديث فمطرنا من الجمعة الى الجمعة وقال النابغة تخيرن من ازمان يوم حليمة
الى اليوم قد جربن كل التجارب وقيل التقدير من مضى الزمان ومن تاسيس اول يوم قال السهيلى
ولو قيل هكذا لا احتيج الى تقدير الزمان ولكنا نقول لا دليل للكوفيين فيما ذكروا لاحتمال
ان تكون من فيهما بمعنى في قال المرضى وانا لا ادرى من فى الآيتين بمعنى الابتداء لان المقصود من معنى
الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشى ونحوهما ويكون
المجرور بمن الشئ الذى منه ابتدى ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدى بها
اصلا للشئ الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا
ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت عنه ولو باقل خطوة وليس التبداء والتاسيس

حدثين ممتدين ولا اصليين للمعنى المتحد بل احدهما ثابت والاخر فيما بعد وهذا معنى فى قيمو فى لا يتبين
بمعنى فى ومن فى الظروف كثيرا ما تقع بمعنى فى نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك
حجاب وكنت من قدامك انتهى ومثال كونها لغير ابتداء الزمان والمكان نحو قوله تعالى ارضيتم بالحيوة
الدنيا من الاخرة وقول الشاعر جارية لم تاكل المرقق ولم تذق من البقول الفستقا ذكره هذا ابن مالك وقال غيره توهم الشاعر ان الفستق من البقول وقال
الجوهرى المنقول بالنون قال فى المغنى ومن عليهما للتبعيض والمعنى على قول الجوهرى انها لم تاكل
النقول الا الفستقا وانما المراد بها انها لا تاكل البقول لا انها بدوية والكوفيون يجعلونها من البدل
فقالوا التقدير ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف
واما هى فللابتداء وكذا الباقى وعندى فيه نظر لان ما ذكر انما هو حل للمعنى كما قيل فى كتبنا بالقلم
اى مستعينا بالقلم مع ان الجار ليس متعلقا بالمحذوف بل بالفعل والتعليل نحو مما خطاياهم اغرقوا
ذهب اليه جماعة اى اغرقوا لاجل خطاياهم فقدمت العلة على المعلول للاختصاص والتاكيد
بعد نفى او شبهه نحو ما جاءنا من بشير وهل من خالق غير الله والمقصود بها تاكيد العموم ويشترط
فى زيادتها ثلثة امور الاول ان تقع بعد نفى او نهى او استفهام الثانى ان يكون مجرورها نكرة فلا
يقال ما جاءنى من زيد الثالث ان يكون فاعلا او مفعولا به او مبتدا وما ذكرناه مبنى على مذهب
البصريين الا الاخفش واما الاخفش والكوفيون فلا يشترطون ويجوزون ان يجرها المعرفة
وفى الاثبات استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فمن فى حيز الايجاب وهى داخلة على المعرفة
واما سيبويه فحملها على التبعيض اى يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قال الكوفيون هذا مردود
لان قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا يناقضه والجواب ان المخاطب بالاية الاولى قوم نوح
وبالاية الثانية قوم محمد صلى الله عليه وسلم سلمنا ان الخطاب لامة واحدة لكن لا نسلم التناقض
لان غفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها لما تقرر
فى المنطق من ان السالبة الجزئية تناقض الموجبة الكلية واما الموجبة الجزئية فانها لا تناقض
الموجبة الكلية والاستعلاء نحو ونصرناه من القوم اى عليهم عند الاخفش والكوفيين وجعلها
المانعون على التضمين اى منعناه بالنصر من القوم والظرفية نحو ادعونى ماذا خلقوا من الارض سواء

كانت الظرفية زمانية او مكانية فالظاهر انها لبيان الجنس مثلها فى نحو ما ننسخ من اية قال فى
المغنى فهذه تسعة معان ذكرها المص والعاشر المجاورة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله
اى عن ذكر الله والحادى عشر الانتهاء نحو قربت منه فانه مساو لقولك قربت اليه قاله ابن مالك
واثبته الكوفيون قال ابن مالك وقد اشار سيبويه اليه فقال وتقول رايته من ذلك الموضع
فجعلته غاية رؤيتك والكوفيون قالوا ذلك والثانى عشر الفصل بالصاد المهملة وهى الداخلة
على ثانى المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب قاله ابن
مالك وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب
التمييز والظاهر ان من فى الايتين للابتداء او بمعنى عن الثالث عشر موافقة الباء عند
البصريين وقيل بعض الكوفيين نحو ينظرون من طرف خفى نقله الاخفش عن يونس قال
فى المغنى والظاهر انها للابتداء والرابع عشر موافقة عند نحو لن تغنى عنهم اموالهم ولا اولادهم
من الله شيئا قاله ابو عبيدة وخرجت على انها للبدل والخامس عشر موافقة ربما كقوله وانا
لمما نضرب الكبش ضربة قاله السيرافى وابن خروف وابن طاهر والاعلم والظاهر ان من فيه
ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا كانهم خلقوا من الضرب مثل خلق الانسان من عجل والى
نحو الى الله مرجعكم جميعا واليه ترجعون دخلت على المظهر والضمير كما تقدم فى من ومن للانتهاء
الغاية مطلقا اى تستعمل فى غاية ابتداء الزمان والمكان بلا خلاف نحو الى المسجد الاقصى فى غاية ابتداء
المكان فى قوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل فى غاية ابتداء الزمان والاكثر كما ذكر الرضى عدم دخول
حدى الابتداء والانتهاء فى المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان
لا يدخلان ظاهرا فى الشراء ويجوز دخولهما فيه بالقرينة وقال بعضهم ما بعدها الى ظاهر الدخول
فيما قبلها فلا تستعمل فى غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة
الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدمه نحو اتموا الصيام الى الليل وصحح المصنف
فى المغنى عدم الدخول مطلقا قال لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند
التردد وقال صدر الشريعة فى التوضيح ان الغاية اما ان يكون غاية فى الواقع او بجعل المتكلم
ودخول الى عليها فان كان غاية قبل التكلم فهى لا تدخل سواء تناولها الصدر كالسمكة الراس

او لا كالبستان للحائط وهذا ما قالوا ان الغاية اذا كانت قائمة بنفسها اى موجودة قبل التكلم
غير مفتقرة فى الوجود الى المغيا لم تدخل لانها قائمة بنفسها فلا يمكن ان يستتبعها المغيا لكنهم
ذهبوا الى انها اذا تناولها الصدر تدخل سواء كانت قائمة بنفسها ام لا ففى مسئلة السمكة
يتناول الاكل الراس عندهم ولا يتناوله عند صدر الشريعة وان لم تكن غاية قبل التكلم فاما
ان يتناولها صدر الكلام ولا فان تناولها كاليد للمرفق دخلت لان ذكرها ليس لمد الحكم
اليها لان الحكم متناول بل لاسقاط ما وراها فيبقى هى داخلة تحت حكم الصدر وان لم يتناولها
كالصيام لا يتناول الليل لم تدخل لان ذكرها لمد الحكم اليها فتمتد اليه وتنتهى بالوصول
اليه فيحرم الوصال لوجود الانقطاع بالليل لان الصيام ان كان عاما فظاهر وان كان
مختصا برمضان فلانه لا قائل بالفصل اى بحرمة الوصال فى رمضان وجوازه فى غيره
والمصاحبة نحو ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وذلك اذا ضممت شيئا الى شئ اخر وبه قال الكوفيون
وجماعة من البصريين فى من انصارى الى الله والظرفية ذكره جماعة فى نحو قول النابغة الذبيانى
يخاطب النعمان بن المنذر فلا تتركنى بالوعيد كاننى الى الناس مطلى به القار اجرب الوعيد
التهديد ومطلى مدهون والقار القطران ونحوه مما يدهن به الابل واجرب ذو جرب وهو داء
معروف والمعنى كاننى فى الناس جمل ذو جرب جعل عليه القار واورد الثعلبى البيت فى تفسيره
شاهدا على ورود الى بمعنى مع وقال اى مع الناس وغير ذلك فمن معانيها المبنية لفاعلية
مجرورها بعد ما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل نحو رب السجن احب الى ومنها
مرادفة اللام نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية اى منته اليك ويقولون احمد اليك الله
تعالى اى انهى حمده اليك ومنها موافقة عند كقوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره انتهى
من الرحيق السلسل ومنها الابتداء كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها ايسقى فلا يروى
الى ابن احمرا اى منى ومنها التوكيد وهى الزائدة اثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم
افئدة من الناس تهوى اليهم بفتح الواو وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل وعن وتدخل
على الظاهر والضمير نحو رضى الله عنه ورضى عنه وعفا الله عنك وهى للمجاوزة وهذا هو
الشائع فيها حتى ان البصريين لم يزيدوا عليه كسرت عن البلد والبعدية نحو طبقا عن طبق اى

حالة بعد حالة والاول بقاؤها على معناها اى طبقا فمجاوزا فى الشدة عن طبق اخر دونه فيكون
كل طبق اعظم فى الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد بطبقين فقط بل المقصود
طباق كل واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل التثنية فى لبيك فان المراد التكرير والتكثير والبدل
نحو يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا وفى الحديث صومى عن امك والاستعلاء نحو فانما يبخل
عن نفسه اى عليها ويحتمل التضمين والمعنى فانما يبعد الخير عن نفسه البخل قاله الدماميني والتعليل
نحو الا عن موعدة وعدها اياه ويمكن بقاؤها على معناها اى وما كان استغفار ابرهيم لابيه
الا استغفارا صادرا عن موعدة بدليل قول الزمخشرى فى فازلهما الشيطان عنها ان كان الضمير
للشجرة فالمعنى حملهما على الزلة بسببها وحقيقته اصدر الزلة عنها ومثله وما فعلته عن امرى
وان كان للجنة فالمعنى نحاهما عنها والبيضاوى مشى على ذلك وغير ذلك فمنه الظرفية كقوله ولا
ترى عن حمل الرباعة وانيا الرباعة نحو الحمالة قال فى القاموس بدليل ولا تنيا فى ذكرى قال فى المغنى
والظاهر ان معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه دخل وفتر ومنه مرادفة من نحو قوله تعالى
وهو الذى يقبل التوبة عن عباده اى منهم ويمكن بقاؤها على معناها ومنه مرادفة الباء نحو وما
ينطق عن الهوى وامره كالذى قبله ومنه الاستعانة نحو رميت عن القوس اى به قاله ابن مالك
ومنه ان تكون زائدة للتعويض عن اخرى محذوفة كقوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا
التى عن بين جنبيك تدفع فحذفت من اول الموصول وزيدت بعده قاله ابن جنى وورد عن حرفا
موصولا فى عنعنة بنى تميم كما ذكر فى القاموس نحو اعجبنى عن تفعل وكذلك فى المشددة يقولون
اشهد عن محمدا رسول الله وترد اسما بمعنى جانب ولا تستعمل الا مجرورة كقول الشاعر ولقد ارانى
للرماح دريئة من عن يمينى تارة وامامى وعلى نحو وعليها وعلى الفلك تحملون وهى للاستعلاء اى العلو
حسيا كما فى الاية ومعنويا نحو على العرش استوى ونحو على دين كما يقال ركبه دين كانه يحمل
ثقل الدين على عنقه او على ظهره والمصاحبة نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم اى مع ظلمهم
ونحو قولك فلان على جلالته يقول كذا والظرفية نحو على ملك سليمان ودخل المدينة على حين غفلة
والمجاوزة نحو قول نحيف اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله اعجبنى رضاها اى اذا رضيت عنى وبنو قشير
بالتصغير اسم قبيلة ولذلك عاد عليه الضمير مؤنثا ويحتمل ان يكون ضمن رضى معنى عطف قاله فى المغنى

وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو يحفظ والتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم
ولغير ذلك منه مرادفة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون اي من الناس ومنه موافقة الباء نحو
حقيق على ان لا اقول ويؤيده قراءة ابي بالباء ومنه ان تكون زائدة للتعويض ولغيره فالاول كقول
الشاعر ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اي من يتكل عليه زاد على قبل الموصول
تعويضا قاله ابن جني وقيل على ليس بزائدة بل الكلام على التقديم والتاخير واصله ان لم يجد يوما
من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير الراجع الى الموصول فقدم على فصار حذف الضمير لاتصاله
بيتكل صريحا وقيل المراد ان لم يجد يوما شيئا ثم ابتدا مستفهما فقال على من يتكل وهذا هو الارجح
عندي لسلامته من التكلفات والثاني كقول حميد بن ثور ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان
العضاة تروق قاله ابن مالك قال المصنف في المغني وفيه نظر لان راقه الشيء بمعنى اعجبه ولا معنى
له ههنا وانما المراد تعلو وترتفع فضمن تروق معنى ترتفع فعداه بعلى وفي الصحاح ان حميدا كنى بالسرحة
في هذا البيت عن امراة واذا كان كذلك امكن ان تكون افنان العضاة كناية عن نسوة اخر فيصح اسناد
الاعجاب اليهن فيبقى تروق على معناه ويكون للبيت معنى صحيح وفي نحو في جنات وفيهما ما تشتهي الانفس
وهي الظرفية مكانية او زمانية وقد اجتمعا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم
سيغلبون في بضع سنين اي حلول الشيء في غيره حقيقة او مجازا قال الاجهاني فالظرفية
حيث كان الظرف احتواء للمظروف تميز نحو الدرهم في الكيس والمجازية اذا فقد الاحتواء نحو
في البرية او التخيل نحو في سد فلان او فقدا معا نحو في نفسه علم والمصاحبة نحو ادخلوا في امم
اي مع امم والاولى عندي حملها على معناها اي ادخلوا في جملة امم والسببية نحو لمسكم فيما افضتم
فيه اي بسبب ما افضتم اي خضتم فيه والاستعلاء نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل اي عليها وقول
الشاعر بطل كان ثيابه في سرحة والاولى انها فيهما بمعناها والمراد تمكن المصلوب في الجذع تمكن
المظروف في الظرف وكذا الثاني ولغير ذلك منه مرادفة الباء كقوله ويركب يوم الطعن منا
فوارس يصيرون في طعن الكلى والاباهر والاولى انها بمعناها اي لهم بصارة وظرف
في هذا الشان ومنه مرادفة الى نحو قوله تعالى فردوا ايديهم في افواههم والظاهر انها بمعناها
والمراد التمكن ومنه مرادفة من كقول امرئ القيس الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان

في العصر

في العصر الخالي وهل يعمن من كان احدث عهده ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال في المغني وقال ابن جني
التقدير في عقيب ثلاثة احوال ولا دليل على هذا المضاف وقيل الاحوال جمع حال لا حول اي في ثلاث
حالات نزول المطر وتعاقب الرياح ومرور الدهور وقيل يريد ان عهده خمس سنين ونصف
في المغني مع انتهى ومنه المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو قوله تعالى فما متاع
الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل ومنه التعويض وهي الزائدة عوضا عن اخرى محذوفة كقولك
ضربت فيمن رغبت اصله ضربت من رغبت فيه اجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله فانظر
بمن تثق على حمله على الظاهر والجواب عنه كما مضى في على فراجعه ومنه التوكيد وهي الزائدة في
غير التعويض قال الشاعر انا ابو سعيد اذا الليل دجى تخال في سواده يرندجا واللام نحو لله ما في
السموات لله ما فيها وهي للملك نحو المال لزيد وللاختصاص بدون الملك نحو الجنة للمؤمنين وللاستحقاق نحو
والنار للكافرين اي عذابها والفرق بين التي للاختصاص والتي للاستحقاق ان التي للاستحقاق
الواقعة بين معنى وذات والتي للاختصاص بخلاف ذلك وللتعليل نحو واني لتعروني لذكراك
هزة كما انتفض العصفور بلله القطر وقد مضى الكلام عليه وللتعجب نحو لله دره فارسا وتستعمل
في النداء وغيره نحو يا للماء اذا تعجبوا من كثرته وللاستعلاء نحو ويخرون للاذقان في الاستعلاء
الحقيقي وان اساتم فلها في المجازية قال ابن النحاس اللام في نحو هذا للتعليل ولا نعرفها للام في العربية
بمعنى على وللوقت نحو لن يؤخر الله الاجل وتختص باسم الله ولا تستعمل الا في الامور العظام وللعاقبة
نحو قول الشاعر لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير الى التراب وقول الاخر اموالنا لذوي الميراث
نجمعها ودورنا لخراب الدهر نبنيها وتسمى لام الصيرورة ولام المآل وعليه قوله تعالى فالتقطه
آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ونفى البصريون هذا المعنى ومن تبعهم قال صاحب الكشاف
التحقيق انها لام العلة وان التعليل فيها وارد على طريق المجاز لا الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم
الى الالتقاط ان يكون عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته
شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن
يشبه الاسد وهذا غير متوجه على راي الخطيب القزويني لان المشبه يجب ان يكون متروكا في
الاستعارة المصرحة على مذهبه سواء كانت اصلية ام تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في

التبعية يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا يتوجه على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لا
اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يختص
المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في ذلك ايضا شبه ترتب العداوة والحزن
على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب
العلة الغائية التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلة الغرضية وبتبعيتها في اللام
كما في نطقت الحال وصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلة انتهى ولغير
ذلك منه موافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة قيل ومنه يا ليتني قدمت لحياتي
والحق انها للتعليل اي لاجل حياتي في الاخرة ومنه موافقة عند نحو كتبته لخمس خلون وكقراءة الجحدري
بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم اي عند مجيئه اياهم قاله ابو الفتح ومنه موافقة
بعد نحو اقم الصلاة لدلوك الشمس ومنه موافقة مع قاله في القاموس وانشد عليه قول
الشاعر فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا ومنه موافقة من نحو سمعت
له صراخا وقول جرير لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل ومنه التبليغ
وهي الجارة لاسم السامع لقول او ما في معناه نحو قلت له ومنه موافقة عن اذا استعملت مع القول
نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب وقال ابن مالك
وغيره هي لام التعليل وقيل غير ذلك ومنه التعدية ذكره ابن مالك في كافيته ومثل له في
شرحها بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا وفي الخلاصة ومثل له ولده بالاية وبقولك قلت له
افعل كذا ولم يذكره في التسهيل ولا في شرحه بل ذكر في شرحه ان اللام في الاية للتمليك وفي الثاني
للتبليغ قال المصنف في المغني والاولى عندي ان يمثل بنحو ما اضرب زيدا لعمرو وما اضربه لبكر وقال
الشاطبي لم يذكر احد من المتقدمين فيما اعلم هذا المعنى للام قال وايضا فان التعدية ليست
من المعاني التي وضعت الحروف لها وانما ذلك امر لفظي مقصود به ايصال الفعل الذي لا يستقل
بالوصول الى الاسم بنفسه فيتعدى اليه بوساطته وهذا القصد يشترك فيه جميع الحروف
لانها وضعت لتوصل الافعال الى الاسماء واقرب ما يعتذر به عنه ان يقال اراد بلام التعدية
اللام التي تلي مفعول الفعل المتعدي لضعف لحقه وهي التي تسمى لام التقوية قال ومثال ذلك في

مواضع

مواضع الفعل المتاخر والفرع والمبني للتعجب نحو ما اضرب زيدا لعمرو واقرب منه حرف النداء
اذا دخله تعجبا واستغاثة ومنه التوكيد وهي الزائدة بين المتضايفين نحو لا ابا لزيد وبين الفعل
والمفعول نحو ردف لكم وبذلك مثل ابن الحاجب في الشرح ومشى عليه في سبك المنظوم فقال
ولتقوية العامل المتعدي ولتاكيد معنى الاضافة ومنه التبيين وهو اقسام الاول ما تبين
المفعولية نحو سقيا لزيد وجدعا له واللام متعلقة بمحذوف على انه خبر مبتدا محذوف اي ارادتي
حاصلة لزيد لا انها معمولة للمصدر لضعفه بالفرعية ولا للفعل الملتزم الحذف لضعفه بالتزام
الحذف ولا هي مع معمولها صفة للمصدر لانها نائبة مناب الفعل فلا يصح وصفه ولا بتقدير نحو
لا متعد الثاني ما تبين الفاعلية نحو تبا لزيد وويحا له في معنى خسر وهلك وهيهات هيهات
لما توعدون ان اذا جعل الفاعل ضميرا مستترا راجعا الى البعث والاخراج واذا جعل ما فاعلا
فاللام زائدة وذهب بعضهم الى ان الجار والمجرور خبر وهيهات مبتدا بمعنى البعد الثالث ما تبين
المفعول من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور وضابطها ان تقع بعد فعل تعجب واسم تفضيل
مفهمين حبا او بغضا تقول ما احبني وما ابغضني فان قلت لفلان فانت فاعل وان قلت
الى فلان فهو بالعكس هذا شرح ما قاله ابن مالك قال في المغني ويلزم ان يذكر هذا المعنى في الى
ايضا لما بينا والباء ولا فرق بين ان يكون للقسم نحو بالله لافعلن وربه لتفعلن او غيره من
التبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله وهذا المعنى اثبته الاصمعي والفارسي والعتبي وابن مالك
والكوفيون وروى الاصمعي في قوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج وقيل ضمن
شربن معنى روين والاستعانة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم ومنه باء البسملة
ثم قال في القاموس لان الفعل لا يتاتى على الوجه الاكمل الا بها وقيل انها راجعة الى الالصاق
ومن تلك الصفة كالكتابة بالقلم ولكونها للاستعانة تدخل على الوسائل اذ بها يستعان على
المقاصد كالاثمان في البيوع فان المقصود الاصلي من البيوع هو الانتفاع بالمملوك وذلك في
المبيع والثمن وسيلة اليه لانه في الغالب من النقود التي لا ينتفع بها بالذات بل بواسطة التوصل
بها الى المقاصد بمنزلة الالات ووجه من قال انها للالصاق في نحو هذا ان المقصود في الالصاق
هو الملصق والملصق به تبع بمنزلة الالة فتدخل الباء على الاثمان التي هي بمنزلة فلو قلت كرم

من الحنطة بهذا العبد يكون سلما ويصير العبد راس المال والكر مسلما فيه ولو قال بعت هذا العبد بكر من الحنطة يكون بيعا والكر ثمنا يثبت في الذمة حالا وظرفية نحو بحياهم بحر ونحو ولقد نصركم الله ببدر ومصاحبة نحو دخلوا بالكفر ويغني عنها وعن مصحوبها الحال وسببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم اى لعناهم بسبب ذلك ومنه لقيت بزيد الاسد اى بسبب لقائى اياه وتعويض نحو بعت هذا بهذا وهى الداخلة على الاعواض ومنه قوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون قيل وانما لم نقدرها بالسببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطى بعوض قد يعطى مجانا واما المسبب فلا يدخل بدون السبب وقد تبين انه لا تعارض بين الحديث والاية لاختلاف محلى البابين جمعا بين الادلة كذا في المغنى قال الدماميني في الشرح ينبغى ان يكون مراده بالجميع اهل السنة والا فلو اراد اهل السنة والمعتزلة جميعا لاشكل فان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع الذى لا ذنب له والذى له ذنب ومات تائبا لدخول الجنة فيكون العمل الصالح موجبا عندهم لذلك وسببا فيه فكيف يتأتى على قولهم ان يكون الباء في الحديث انتهى قال الشمنى واقول ينبغى ان لا يصرف كلام المص عن ظاهره ويكون مراده بالجميع المعتزلة واهل السنة وما ذكر من ان الاعمال الصالحة سبب عند المعتزلة لدخول الجنة لا يصرف عن ذلك لانهم يقولون ان قدرة العباد على خلق اعمالهم وتوفيقهم لخلقها بخلق الله تعالى وايجاده فمن هذه الجهة نفى السببية عندهم من الاعمال واثباتها لرحمة الله تعالى فحينئذ لا خلاف بين اهل السنة والمعتزلة في ذلك وتوكيد وهى الزائدة وتزاد مع الفاعل نحو وكفى بالله شهيدا وقول احمد بن الحسين المتنبى كفى بجسمى نحولا اننى رجل لولا مخاطبتى اياك لم ترنى ومع المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومع المبتدا نحو بحسبك درهم ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم وفى غير ذلك وبدل وهى التى يحسن مكانها بدل نحو قول ربيع بن خديج ما يسرنى انى شهدت بدرا بالعقبة اى بدلها وتعدية فتكون معاقبة الهمزة اى معناها في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدى الفعل القاصر نحو ذهب الله بنورهم وقرئ اذهب الله نورهم قال في المغنى وقول المبرد والسهيلى بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب مردود بالاية واما قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم وابصارهم فيحتمل ان الفاعل ضمير البرق

ولان الهمزة والباء متعاقبتان ولم يجز اقمت بزيد ومجاوزة كعن وقيل تختص بالسؤال نحو فاسأل به خبيرا ولا تختص نحو ويوم تشقق السماء بالغمام وتاول البصريون فاسأل به خبيرا على ان الباء للسببية وزعموا انها لا تكون بمعنى عن اصلا قيل وفيه بعد لانه لا يقتضى قولك سألت بسببه ان المجرور هو المسئول عنه والصاق حقيقة قال بعضهم وهو معنى لا يفارقها ولهذا اقتصر عليه سيبويه نحو بقلبى غرام اى الصق به بمعنى قام به او مجازا نحو مررت بزيد اى الصقت مرورى بمكان يقرب منه ونقل عن الاخفش ان المعنى مررت على زيد بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين ومن معانيها الغاية نحو قوله تعالى وقد احسن بى اذ اخرجنى اى الى ومنها الاستعلاء نحو ومن اهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار ثم اشار الى الثانى بقوله او مختص بالظاهر اى بخفضه وهو سبعة منها رب وهى موضوعة للتكثير والتقليل بطريق الاشتراك اللفظى لانهما تستعمل فيهما والاصل في الاستعمال الحقيقة وهو مذهب المص في المغنى وليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة ولا للتقليل في اكثر الاوقات ولا للتكثير في موضع المباهات والافتخار خلافا لفرقة ولا انها لم توضع لشئ منهما بل يستفاد ان من سياق الكلام لكن استعمالها في الاول كثير ومنه ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين والحق انها في اصل الوضع للتقليل واستعمالها في التكثير مجاز شهور حتى صار كالحقيقة وصارت في التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة واما القول بان التكثير والتقليل يستفادان من المقام فبعيد عن الافهام لانها لم توضع لشئ فيودى الى اللغو ولها صدر الكلام من بين حروف الخفض لان القلة عدم يجرى مجرى النفى فيجب تصديرها وجوب تصديره وحملت التى تدل على الكثرة عليها ولا تجر بها الافراد اماما من الظاهر وهو النكرة لفظا ومعنى نحو رب رجل صالح لقيته او معنى فقط نحو رب رجل واخيه والغالب فى هذا الظاهر وصفه وهو ظاهر مذهب سيبويه وعليه نص الاخفش وله ايضا الزجاج والفراء وابن طاهر وغيرهم واختاره ابن عصفور ووجه بان ما فيها من معنى القلة والكثرة يغنى عن التزام الوصف كما في كم الخبرية خلافا للمبرد ومن وافقه كابن السراج والفارسى وعليه اكثر المتاخرين ومنهم الشلوبين وفى البسيط انه راى البصريين واحتج له بانه عاملها يحذف غالبا فجعل التزام الوصف كالعوض ورد بان الغالب ذكره وقد يجتمعان نحو رب

رجل عالم لقيته كما ان الغالب حذف متعلقها وهو قول الفارسى والجزولى وذهب الخليل وسيبويه الى انه نادر الحذف وذهب كذة الاصبهانى الى انه ممتنع وحكى في البسيط انه لازم الحذف والا لم نقم عليه دلالة وجد ذكره كقولك ابتداء رب رجل عالم لقيت وان قامت ونابت الصفة منابه لم يظهر كقولك رب رجل يفهم هذه المسئلة لمن قال انهم نابت او لتقدير وجدت والاجازة الاظهار ومضيه اى والغالب مضى متعلقها وليس بلازم خلافا للمبرد والفارسى وهو المشهور واختاره ابن عصفور بل يكون ماضيا وحالا ومستقبلا وقصر ابن السراج المنع على الاستقبال وقد يجب بقاء عملها وذلك بعد الواو كثيرا كقوله وهو امرئ القيس وليل كموج البحر ارخى سدوله على بانواع الهموم ليبتلى جر ليل برب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكادة امره بموج البحر واستعار له سدولا وهى الستور واحدها سدل لما يحول منه بين البصر وادراك المبصرات والباء للمصاحبة ويبتلى يختبر وبعد الفاء قليل كقوله وهو امرئ القيس ايضا فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذى تمائم محول جر برب المحذوفة بعد الفاء ومعنى طرقت اتيتها ليلا والتمائم التعاويذ واحدها تميمة وهى العوذة التى تعلق على الصبى وقاية من العين او السحر ومحول من احوال الصبى اذا تم له حول اى سنة وانما خص الحبلى والمرضع بذلك لانهما ازهد النساء في الرجال واقلهن شغفا بهم وبعد بل اقل كقوله وهو رؤبة ابن العجاج بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشترى كتانه وجهرمه جر برب المحذوفة بعد بل وهو اقل من الامرين السابقين وجهرمه اى جهرميه بياء النسب وهو بسط شعر منسوب الى قرية بفارس تسمى الجهرم بفتح الجيم وجعل الجهرم اسما باخراج ياء النسب عنه وقد تعمل محذوفة من غير ان تذكر شئ من الثلاثة السابقة كقوله رسم دار وقفت في طلله كدت اقضى الحياة من جلله وقد تجر رب ضميرا الغيبة فيلزم افراده وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق للمعنى نحو ربه رجلا او امراة او رجلين او امراتين او رجالا او نساء وذهب الكوفيون الى ان الضمير عائد على ذلك المذكور فلذلك يثنى ويجمع ويؤنث على حسب ذلك الاسم وقال البصريون لا يعود عليه بل هو ضمير مجهول جئ به من اول الامر مبهما ثم جئ بتفسيره ونظيره نعم رجلا الزيدان فاعل نعم المضمر ليس راجعا الى زيد ومذ ومنذ ولا تجر بهما الا زمانا معينا لا مبهما وهو الزمن المعين غير المستقبل ماضيا كان وجاريهما لا تجر الغاية نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى من

يوم الجمعة او حاضرا وجاريهما الظرفية نحو ما رايته مذ يومنا اى في يومنا قال في الجامع ولك رفع تاليهما خبرا عنهما فمعناهما الابتداء والامد ويجب تاخير الاسم بعدهما حينئذ اجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسى من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب وفى قول الشارح فمعناهما الابتداء والامد لف ونشر مرتب فالابتداء يرجع اليهما اذا كانا بمعنى الماضى والامد اذا كان بمعنى المستقبل ويرد ان ظرفين للفعلين بكثرة كقول الفرزدق يرثى يزيد بن المهلب ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما فادرك خمسة الاشبار فادخل مذ على الجملة الفعلية وهى عقدت وخبر زال يدنى في البيت بعده والمراد بخمسة الاشبار ارتفاع قامته وموضع قبره قاله الدماميني والاسمية بقلة كقول ميمون الاعشى وما زلت ابغى المال مذ انا يافع وليدا وكهلا حين شبت وامردا فادخل مذ على الجملة الاسمية وما ذكر من انهما مضافان الى الجملة هو المشهور وقيل هما مضافان الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدان فيجب تقدير زمان مضاف الى الجملة يكون هو الخبر والكاف وهو للتشبيه وهو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى نحو زيد كالاسد في التشبيه المجازى وهذا الخاتم كهذا اذا كانا من فضة واحدة في الحقيقة وللتعليل واثبته قوم ونفاه الباقون وقيد بعضهم جوازه بان تكون الكاف مكفوفة بما كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه وفيه نظر نحو واذكروه كما هداكم واجاب بعضهم عنه بان معناه ان الكاف فيه للتشبيه لا للتعليل وقد وضع الخاص وهو الذكر والهداية موضع العام وهو الاحسان والاصل واحسنوا كما احسن الله اليكم ثم عدل عن ذلك الاصل الذى هو احسنوا كما احسن الله اليكم الى الخصوصية المطلوبة الذى هو الذكر والهداية وللتوكيد نحو ليس كمثله شئ اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس مثل مثله شئ فيلزم المحال وهو اثبات المثل لان النفى يتوجه الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد احد يدل ظاهرا على ان لزيد ابنا وذهب المحققون الى انها اصلية واستدلوا على ذلك بان العرب اذا بالغوا في نفى الفعل عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا ومرادهم انما هو النفى عن ذاته ولكنهم اذا نفوه عمن هو على اخص اوصافه فقد نفوه عنه ومشى عليه الرضى واستدل عليه بانه على طريقة ولا زيد الضب فيها ينجحر وقولك ليس لاخى زيد اخ نفى نفى الشئ لنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم واخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لابد

لانى زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفى الملزوم اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ
لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا ههنا نفيتا ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ لو
كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله انتهى وهو كلام حسن جدا وفيه بقاء الحرف على الاصالة
وما مشى عليه الشارح كلام ظاهرى ولغير ذلك منه الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون
قيل لبعضهم كيف اصبحت قال كخير والحمد لله اى على خير والاولى ان يقال انها للتشبيه على
حذف مضاف اى كصاحب خير ومنه المبادرة وذلك اذا اتصلت بما نحو سلم كما تدخل وصل
كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز فى النهاية والسيرافى وغيرهما وهو غريب جدا وجرها الضمير
شاذ منع سيبويه من دخول الكاف على المضمر لضعف تمكنها فى بابها اذ لا يلزم الجر فيها
ويستغنى عنها بمثل فلا تقول زيد كى ولا كك استغناء عنه بمثلى ومثلك وقد دخلت على
غير الياء من المضمرات انشد سيبويه للعجاج فلا ترى بعلا ولا حلائلا كهو ولا كهن الا حاظلا
وانشد ايضا وام اوعال كها او اقربا وكذلك حتى وهى لانتهاء الغاية مطلقا زمانية او مكانية
ولا تكون جارة الا اخرا نحو اكلت السمكة حتى راسها او متصلا باخر نحو حتى مطلع الفجر
واذا ثبت ذلك فلا يقال سهرنا البارحة حتى نصفها لان النصف ليس اخرا ولا متصلا بالاخر
قاله المغاربة قال فى المغنى وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشرى وجده فاعترض
عليه بقوله عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يئوسا وهذا ليس محل الاشتراط
اذا لم يقل فما زلت فى تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به انتهى وفى العجب
انه يعترض عليه بهذا وقد قال فى حاشية التسهيل وكون الليلة لم تذكر صريحا فى الجملة التى
قبلها لا يظهر انه قادح فى لزوم الشرط عند القائل به ثم ان كان ما بعدها اسما غير داخل
فيما قبلها اما لكونه غير جزء له نحو سلام هى حتى مطلع الفجر لان مطلع الفجر غير داخل فى مسمى
ليلة القدر او لكونه جزء اليوم لم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجر واجب
ولا يجوز العطف لان يوم العيد لم تصمه فلا يصح عن عمل فيه الفعل وان كان جزءا مما قبلها ولم
يتعدد دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثا فالجر جائز ويجوز العطف لكن تقدير العطف
يكون يوم الثلاثا وقع فيه الفعل قطعا وعلى تقدير الجر فيه الخلاف الاتى هذه فان دل دليل

قرينة على دخول الغاية فى حكم ما قبلها كقوله القى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها
كانت قال التى ما يثقله حتى نعله والقرينة فيه القاؤها وهى تقتضى دخوله الفعل على الملقى او على عدمه
كقوله سقى الحيا الارض حتى امكن عزيت لهم فلا زال عنها الخير مجذوذا والقرينة على عدم الدخول
الدعا عليها فواضح انه يعمل به والا اى وان لم تدل قرينة على شئ مما تقدم ففيها اقوال اصحها الدخول
مع حتى دون الى حملا لها على الغالب فى البابين لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول فى الى والدخول
فى حتى فكذلك مع عدم القرينة وقال صاحب الكشاف يدخل مطلقا سواء كان جزءا مما قبله
او ملاقى جزء اخر حملا على العاطفة وذهب اليه ابن الحاجب وجوز ابن مالك الدخول وعدمه
جزءا كان او ملاقى جزء اخر وفصل الشيخ عبد القاهر والرمانى وغيرهما فقالوا الجزء داخل
كما فى العاطفة والملاقى غير داخل قال الرضى ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا
اقرب واكثر فان كانت حتى عاطفة دخلت الغاية فى حكم ما قبلها اتفاقا لانها بمنزلة الواو المقتضية
للتشريك والواو اى واو القسم نحو والله والنبى والكعبة وهى فرع الباء ولهذا لا يجمع بينها
وبين فعل القسم حطا لدرجتها عنها او لانها تستعمل اكثر من اصلها فلوحظ معها
التخفيف بحذف فعل القسم وهى مع ما قبلها وهو رب ومذ ومنذ والكاف وحتى لا تختص بجر
ظاهر معين فتجر اى ظاهر كان والتاء اى تاؤه ولا تجر بها الا لفظ الله وهى بدل من الواو ولذلك
قصرت عنها لاختصاصها ببعض الظاهر اعنى لفظ الجلالة والشروط المعتبرة فى الواو معتبرة
فيها ورب مضافا الى الكعبة او لياء المتكلم نحو تالله وترب الكعبة وتربى لافعلن كما حكاه الاخفش
وتوالرحمن وتحياتك نادر ومن حروف الخفض خلا وعدا وحاشا وقدم الكلام عليها فى
باب الاستثناء ومنها ايضا لعل والخفض بها لغة عقيل قال شاعرهم فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
جهرة لعل ابى المغوار منك قريب وقد تقدم لنا كلام فيها فى الحروف المشبهة بالفعل ومتى
والخفض بها فى لغة هذيل قال شاعرهم شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج ومن كلامهم
اخرجها متى كمه وهى بمعنى من عند هم ومنها كى وتكون للعلة الغائية وقول المص فى المغنى انها بمنزلة
لام التعليل معنى وعملا منظور فيه فان اللام للتعليل مطلقا وكى كما عرفت للعلة الغائية وهى
الداخلة على ما الاستفهامية بمعنى لمه وعلى ما المصدرية فى قوله اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى

الفتى كيما يضر وينفع وقيل ما كافة وعلى ان المصدرية مضمرة نحو جئتك كى تكرمنى فان فقد رسم
النصب بان ولولا فانه سمع لولاك ولولاى ولولاه وهى جارة للضمير وموضع المجرور رفع بالابتدا
والخبر محذوف وقال الاخفش ليست بجارة بل وضع فيه المتصل موضع المنفصل كما قالوا لو انا انت
كانت ولا يخفى عليك بطلان هذا القياس لان النيابة فى الضمائر المنفصلة انما وقعت لشبهها
من حيث استقلالها بالاسماء الظاهرة وانكر المبرد سماع ذلك وعبارة ابن مالك فى كافيته
ونحو بالولاى نحو ولدى عمرو ورفعه سيبويه وانكر استعماله المبرد وللحجة لا تجحد
وانشد سيبويه وكم موطن لولاى طحت كما هوى باجرامه من قنة النيق منهوى وانشد
الفراء اتطمع فينا من اراق دماءنا ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن قال سيبويه ان يكون
لبعض الكلمات مع بعضها حال فتكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع
غيره غير عاملة نحو لولا زيد ولولا انت ومثل ذلك بلدن فانه يجرها بعدها بالاضافة الا انها
وليتها غدوة فانها تنصبها قال الرضى وفيه نظر وذلك لان الجار اذا لم يكن زائدا كما فى بحسبك
فلا بد له من متعلق ولا متعلق فى نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره انتهى وفيه بحث وانما اسقطها
اى لعل وكى ولولا لان الجر بها شاذ اما فى لعل ولولا فالامر واضح واما فى كى فممنوع تنبيه قال
ابن عصفور فى شرح الجمل حروف الجر على اربعة اقسام قسم لا يستعمل الا حرفا وقسم يستعمل
حرفا واسما كما تقدم وهو مذ ومنذ وعن فانها تكون اسما بمعنى جانب ولا تستعمل الا مجرورة
نحو قول الشاعر ولقد ارانى للرماح دريئة من عن يمينى تارة وامامى وسمع دخول على عليها
فى بيت نادر ولهذا اقتصر عليها فى القاموس وهو على عن يمينى مرت الطير سنحا والغالب
دخول من عليها وكاف التشبيه فانها تكون اسما مرادفة لمثل ومنع سيبويه والمحققون
وقوعها فى الاختيار وقال الاخفش وتبعه الجزولى يجوز ذلك فى الاختيار وقد وقعت ذلك
فاعلة ومبتدا بها ومجرورة قال الشاعر اتنتهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يذهب فيه
الزيت والفتل وقول الاخر ابدا كالفراء فوقها حين يطوى المسامع الصرار وقول الاخر
يضحكن عن كالبرد المنهم وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا وقد قدمنا ما فيه مقنع
وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو على انتهى فتكون اسما بمعنى فوق قال الشاعر غدت من عليه

بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل وفعلا وحرفا نحو علا زيد على السطح وكخلا عدا
كما مر وانما افردها بالذكر لان سيبويه حكم بفعليتها دائما وفى الخبيصى شرح الكافية ان اللام جاءت
فعلا فى قولك ل زيد من ولى يلى كق وع وقد وقع فى الشاطبية فى قوله وما لك يوم الدين راويه
ناصر وعند سراط والسراط ل قنبلا اى اتبعه فى هذه القراءة ومن كذلك اذا كان امرا من مان
يمين مينا اذا كذب ومنه قوله والنى قولها كذبا ومينا والى اسما بمعنى النعمة واحد الالاء وخرج عليه
بعضهم قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة فجعل الى ربها بمعنى نعمة ربها وهى معمولة
لما بعدها وفى فعل امر لمؤنث من وفى يفى كقى من وقى يقى واسماء من الاسماء الستة فى حال الجر والمفرغ
من القسم الاول وهو المجرور بالحرف اخذ يتكلم على الثانى فقال او باضافة اسم اى يخفض الاسم
بامر او بسبب اضافة اسم اليه اذ العامل فى المضاف اليه هو المضاف كما فى الاوضح وغيره وهو
الاصح لاتصال الضمير المضاف اليه به وهو لا يتصل الا بعامله لا الاضافة نفسها كما هو
ظاهر عبارته خلافا للاخفش والسهيلى وابى حيان فى النكت ولا الحرف المقدر الناشئ عنه
المضاف خلافا لبعضهم وهو ابن الباذش والاضافة لغة مطلق الاسناد واصطلاحا اسناد
اسم الى غيره بتنزيله من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم مقامه قاله المص فى شرح الشذور ولهذا
وجب تجريد المضاف من التنوين سواء كان ملفوظا به او مقدرا كما فى ما لا ينصرف فانما اضيف فان
فيه تنوينا مقدرا يدل على تمام الكلمة ومن النون لانها قائمة مقام التنوين اذ قام المضاف اليه
مقامه كما فى نحو جاء ضاربا زيد وقصر الاضافة بادنى ملابسة كما فى قوله اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة
سهيل اذاعت غزلها فى الاقارب ومراده بالاسم ما يقابل الوصف لعامل على الفعل بدليل العطف
الاتى لان العامل المغايرة للمعطوف عليه فدخل فيه نحو كاتب القاضى فان اضافته معنوية وان كان
المضاف وصفا اذ لم يرد به معنى الفعل واعجبنى ضرب زيد عمرا اذ المضاف فى الاول وان كان وصفا
لكنه ليس بعامل وفى الثانى وان كان عاملا لكنه ليس بوصف وهذه الاضافة ثلاثة اقسام
لانها اما على معنى اللام التى للملك نحو غلام زيد او لشبهه نحو سرج الدابة وعمارة الدار تحقيقا
حيث يمكن النطق بها كغلام زيد فانه يمكن ان يقال الغلام لزيد وكما ما ذكرنا او تقديرا حيث
لا يمكن ذلك كذى مال وعند زيد ومع بكر فالاضافة فى هذه على معنى اللام ولا يمكن اظهارها

وامتحان هذا اى علاجه حتى يمكن ظهور اللام فيه بان يوتى مكان المضاف بما يراد فه او يقاربه نحو صاحب مكان ذى ولا شك انك لو قلت صاحب مال امكن النطق باللام ومكان ومكان عند فانك لو قلت جلست مكان زيد امكن النطق بها ومكان مقارب فى المعنى لعند ومصاحب مكان مع فانك لو قلت مصاحب زيد امكن النطق باللام او على معنى من البيانية وذلك اذا كان المضاف اليه كلا للمضاف وصالحا للاخبار به عنه كخاتم حديد فان الحديد المضاف اليه كل للمضاف الذى هو الخاتم ويصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف بان تقول الخاتم حديد لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته فان انتفى الشرطان معا نحو ثوب زيد فان المضاف اليه فيه ليس كلا للمضاف ولا يصح الاخبار عنه او انتفى الشرط الاول نحو يوم الجمعة فان اليوم وان صح الاخبار عنه بالجمعة لكنه ليس كلا للمضاف او الشرط الثانى نحو يد زيد فان المضاف اليه وان كان كلا للمضاف لكنه لا يصح الاخبار به عنه فالاضافة فيها بمعنى اللام لكنها فى الاول تفيد اختصاص المضاف اليه بالمضاف وفى الثانى من اضافة المسمى الى الاسم وفى الثالث من اضافة الجزء الى الكل وثوب خز ويجرى فيه ما قدمنا فى خاتم حديد ولك فى هذا الذى اضافته على تقدير من نصب الثانى على التمييز او الحال ان اولته بالمشتق على مذهب من يوجب تاويل الجامد بالمشتق فى الحال واتباعه للاول بدلا اى بدل الشئ من الشئ او عطف بيان او نعتا بتاويله بالمشتق اى مصوغ من حديد وانت خبير بان من قال بنصبه على التمييز قال بانه فى حال تبعيته عطف بيان او بدل ومن قال بالحالية قال بانه فى حال تبعيته نعت فتامل او على معنى فى الظرفية عند بعضهم وذلك اذا كان الثانى ظرفا للاول كمكر الليل فى ظرف الزمان وشهيد الدار فى ظرف المكان واختاره ابن مالك لكثرة وقوعه فى الكلام الفصيح بالنقل الصحيح واكثرهم نفى هذا القسم وما اوهم معنى فى فهو على معنى اللام مجازا ووجهه البدر ابن مالك فى شرح الالفية واستدل له بان المجاز خير من الاشتراك وذهب ابو الحسن بن الضايع الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر فى ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق الخز بما هو اصله وذهب ابو حيان فى الارتشاف الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته ومذهب سيبويه والمحققين ان الاضافة على معنى اللام ومن فقط وهو الحق كما قد بناه

عن ابن مالك الصغير وصرح به الشارح عن الاكثر وتسمى هذه الاضافة المنقسمة لما ذكر محضة لانها خالصة من تقدير الانفصال ومعنوية لافادتها امرا معنويا لانها مفيدة للتعريف اى لتعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان معرفة كضارب زيد امس فان اضافة الوصف بمعنى الماضى محضة على الصحيح خلافا للكسائى وسيجئ الكلام معه او التخصيص اى لتخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان نكرة كضارب رجل امس قال فى المغنى والمراد بالتخصيص الذى لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد وكغلام رجل ما كان متوغلا فى الابهام وان اضيفا الى معرفة كغير ومثل فان اريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة لا كمالهما من كل وجه قال ابو البقاء اذا اريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون وان اريد بها غير ذلك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تختص وجها بعينه انتهى فجعل المقتضى للتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافى وجعل المانع من التعريف شدة الابهام به وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال لان غيرك ومثلك بمعنى مغايرك ومماثلك واختاره ابو حيان فى النكت الحسان والحق ان لغير ومثل حالتين احديهما ان يراد بهما مطلق المغايرة والمماثلة وهما فى هذه الحالة لا يتعرفان لان مغايرة زيد فى قولك غير زيد بفعل كذا ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى اذ كل ما فى الوجود الا ذاته مغايرة وكذا مماثلة زيد لا تخص ذاتا معينة الثانية ان يتعرفا بالاضافة وهو ما اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه او مماثلة فى شئ من الاشياء كالعلم والكرم نحو غير المغضوب عليهم فان غيرا هنا تعرف بالاضافة لانحصار الغير اذ ليس لمن رضى الله عنهم ضد الا المغضوب عليهم فغير المغضوب عليهم هو المنعم عليهم ويجوز زيد مثل حاتم اذا اشتهر بالكرم هذا ما عليه المحققون وهو توضيح ما قاله ابو البقاء والمفهوم من كلام الشارح ويلحق بهما نحو شبهك وحدنك وندك وتربك ونحوك وحسبك وشرعك واما شبيه ومثيل فيتعرفان بالاضافة لان شبيهك ومثيلك من غلب عليه مشابهتك ولا يخرجهما الا على المعرفة اذا اضفتهما اليه كقولك مررت بزيد شبيه عمرو واعلم انك اذا قلت مررت برجلين مثلك كان معناه ان الرجلين الممرور بهما اذا اجتمعا حصل منهما مثلك وكل واحد منهما

لا يستقل بمماثلتك واذا قلت مررت برجلين مثليك كان معناه ان كل واحد منهما مثلك وتقول مررت برجال مثلك وبرجال امثالك على ما ذكرنا كما افاد المولى عز الدين الزنجانى فى شرح الهادى وكان ومثلهما فى موهم نكرة لا تقبل التعريف كجاء زيد وحده فوحده وان اضيف الى معرفة لكنها لا تفيده تعريفا لانه واقع موقع نكرة لا تقبله اى منفردا او متوحدا ولا ابا له وقد تقدم الكلام عليه ورب رجل واخيه فى المعطوف على ما هو لازم التنكير فلا يتعرف بالاضافة وكم ناقة وفصيلها فى المعطوف كذلك لان المعطوف عليه تمييز كم وهو واجب التكبير واختلف العرب فى واحد امه وهو الذى ليس لامه غيره والكريم الذى لا نظير له ام مثله فهو واحد بالنسبة اليها كما نقول هذا واحد العرب اى الواحد الذى لا نظير له فيهم وفى عبد بطنه وهو الخسيس الذى هو لبطنه عبد اى متصرف فيما هو شهوة طعامه فاكثرهم يجعلونهما معرفتين وهو القياس لانهما مضافان الى اسم مضاف الى معرفة فصار كقولك غلام اخيه وبعض العرب يجعلهما نكرتين وتنكير المضاف الى المعرفة اما لكونه فى معنى الانفعال كقولك ضارب زيد ولما الاشتراك المعنى كمثل وغير وكلا المعنيين منتف هنا فينبغى ان يكون مبنيا على ما قاله ابو سعيد من ان الضمير العائد الى النكرة نكرة وذلك بان نقدر الموصوف نكرة كانك قلت رجل واحد امه ورجل عبد بطنه او باضافة الوصف عطفا على قوله او باضافة اسم فيكون قسيما له اى يختص الاسم باضافة الاسم كما مر وباضافة الوصف العامل عمل الفعل الى معموله ان كان بمعنى الحال والاستقبال لان عمله بطريق الحمل على الفعل المضارع فاذا كان بمعناه قويت المشابهة فعمل عمله وسواء كان الوصف اسم فاعل كبالغ الكعبة وضارب زيدا لان اوغدا او اسم مفعول كمروع القلب بفتح الواو المشددة ومعمور الدار الآن او غدا او صفة مشبهة كعظيم الامل وحسن الوجه وتسمى هذه الاضافة غير محضة لانها فى تقدير الانفصال ولفظية لافادتها امرا لفظيا لانها جئ بها لمجرد التخفيف فى اللفظ بحذف التنوين او ما يقوم مقامه وهو النون او لدفع القبح كما فى حسن الوجه فان فى جره تخلصا من قبح رفعه لخلو الصفة لفظا من ضمير يعود على الموصوف ومن قبح نصبه باجراء وصف القاصر مجرى المتعدى لان الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى الضمير الموصوف فيصير فى الصفة ضمير يعود الى الموصوف فان وجد ضمير يعود الى الموصوف انتفى قبح الرفع وامتنع الجر نحو مررت بالرجل الحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول نكرة والصفة باداة التعريف فانه يمتنع الجر

ايضا نحو الحسن وجه لانتفاء قبح النصب اذ نصب النكرة حينئذ على التمييز فلا تفيد الاضافة المذكورة تعريفا ولهذا لم توصف النكرة فى قوله تعالى هديا بالغ الكعبة فان هديا نكرة وقد وصف بما بعده فلو كانت اضافته تفيده التعريف لما صح ذلك ووقوعها الا فى نحو قوله تعالى ثانى عطفه والحال واجب التنكير ولو افادت الاضافة التعريف لما صح ذلك ولا تخصيصا لان اصل ضارب زيد ضارب زيدا اذ الجر متفرع عن النصب لا ضارب كما توهم فالاختصاص موجود قبل الاضافة وفى هذا رد على ابن مالك حيث قال ابن الحاجب ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب قال فى المغنى وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضاربا فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تاتى الاضافة انتهى وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضايع فى اعتراضه على ابن عصفور حيث قال واما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امراة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة انتهى ولا تجامع الاضافة وجوبا تنوينا ولو مقدرا كما فى نحو ضوارب وخواج فاذا اريد اضافتهما اعتبر حذف تنوينهما المقدر الدال على كمالها فحذف وانما لم يجتمعا لان التنوين يدل على تمام الكلمة وكمالها والاضافة تدل على نقصانها فتنافيا قال الشاعر كانى تنوين وانت اضافة فحيث ترانى لا تحل مكانى او نقول انما لم يجتمعا لانه اى التنوين يدل على الانفصال اى انقطاع الكلمة عما بعدها والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما لما فيه من التنافى ولا نونا تالية للاعراب وهى نون المثنى والمجموع على حده وشبههما من الملحق بهما كضاربا زيد وضاربو عمرو مطلقا عن التقييد بما ياتى فى جانب الوصف المفرد بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فانها تجامعها لانها غير تالية للاعراب اى غير واقعة بعده كما فى المثنى والمجموع بل هو اى الاعراب تال لها اى واقع بعدها كما هو مذهب قوم او عليها كما هو مذهب آخرين ولا تجامع الاضافة ما فيه ال لان المقصود منها اى من الاضافة اصالة التعريف وهو حاصل لما فيه ال بغيرها اى الاضافة وهو ال ولهذا اى ولكون المقصود منها اصالة التعريف لا تجامع العلم باقيا على علميته فلا يقال الا الغلامى جامعا بين ال والاضافة ولا زيدكم جامعا بين العلمية والاضافة بل يجب حذف ال من الغلام ويقدر فى زيد الشيوع اى التنكير الا فى نحو الضارب زيد مما المضاف فيه وصف مثنى والمضاف اليه معموله لان الاضافة فيه لم تفد تعريفا

ولا ال فيه معرفة ونحو الضاربو زيد مما المضاف فيه وصف مجموع على حد المثنى والمضاف اليه نحو
ونحو الضارب الرجل مما المضاف اليه الوصف بال ايضا كما ان الوصف بها ونحو الضارب
راس الرجل مما المضاف اليه مضاف لما هي فيه ونحو مررت بالرجل الضارب غلامه مما المضاف
اليه مضاف لضمير عايد على ما هي فيه فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين ال والاضافة
وما عداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح واعلم ان المسئلة الخامسة اختلف فيها وهو مدرك الخلاف
هل ينزل الضمير العايد الى ما فيه ال منزلة الاسم المقرون بال او لا فالجمهور على الجواز والمبرد على
المنع واهملها في الالفية لقلتها وذكرها في التسهيل هنا وجوز الفراء اضافة الوصف المعرف
بال الى المعارف كلها كالضارب زيد والضارب هذا والضارب الذى في الدار والضاربك
والضارب عبدك اجراء لسائر المعارف مجرى المعرف بال بخلاف المضاف الى النكرة نحو الضارب
رجل لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة واختلف في موضع الضمير المتصل بالوصف غير المثنى
والمجموع المقارن لال نحو الضاربك فقال المبرد والرماني موضع الضمير خفض لان الضمير
نايب عن الظاهر واذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك
نايبه وذهب الاخفش وهشام الى ان موضعه نصب لان موجب النصب المفعولية وهي
محققة وموجب الخفض الاضافة وهي غير محققة ولا دليل عليها الا حذف التنوين وحذفه
سبب اخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك وفيها
سيبويه فقال الضمير كالاسم الظاهر فهو منصوب في الضاربك لانه لا يضاف وهذه الحالة
الا الى ما فيه ال وحيث انتفى ما فيه ال امتنع ان يضاف فكما لا يجوز في الضارب زيدا الا النصب
لا يجوز في الضاربك الا النصب ومخفوض في ضاربك لاجل انه لا تنوين فيه والتنوين انما يحذف
لاجل ال وهي ليست موجودة او لاجل الاضافة وهي ممكنة فتعينت واما اذا كان الوصف مثنى
او مجموعا وهو محلى بال فيجوز في الضمير المتصل به وجهان نحو الضارباك والضاربوك لانه يحتمل
ان يكون حذف التنوين للاضافة فيكون في موضع خفض وان يكون للتخفيف وتقصير الصلة فيكون
في محل النصب وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما في موضع خفض فقط
لان حذف النون للاضافة هو الاصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف

الظاهر فان ما ظهر فيه النصب احوج الى ذلك قاله المرادى في شرح التسهيل وفيه رد على ابن مالك
حيث قال واما الضمير في نحو الزايراك والزايروك فجايز فيه الوجهان بالاجماع لانهما جايزان
في الظاهر الواقع موقعه انتهى فايدة الاضافة اللفظية قد علمت انها تكون في اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة واما اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله فهي معنوية على الاصح بدليل
نعته بالمعرفة نحو قوله ان وجدى بك الشديد اراني عاذرا من عهدت عذولا وذهب ابن طاهر وابن
برهان وابن الطراوة الى ان اضافته لفظية وهو مردود واما الاسم التفضيل فذهب الى ان
اضافته لفظية الفارسي والكوفيون وابن السراج واختاره الجزولي وابن عصفور وعن ابن
السراج ايضا ان كان على معنى من فنكرة والا فمعرفة والحق ان اضافته معنوية وهو قول سيبويه
والاكثرين ووجهه ثبوت لوازم التعريف من نعت المعرفة وعدم جر رب وقد نص سيبويه على
ان العرب لا تنصبه حالا واما الموصوف المضاف الى الصفة نحو صلاة الاولى ومسجد الجامع ودار
الاخرة فذهب الفارسي وغيره الى ان الاضافة فيه غير محضة لشبهها باضافة حسن الوجه اذ
الاصل في كل منهما الانفصال والتقدير الصلاة الاولى والمسجد الجامع والدار الاخرة كما ان الاصل
انفصال الاضافة حسن واختار هذا القول ابن عصفور وذهب الاكثرون الى انها محضة بدليل
امتناع ال مع الاضافة لا يقال المسجد الجامع الا بالتبعية وكذا الباقي ويمتنع دخول رب عليها
ونعتها بالنكرة والامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة ذكرها في المغنى ذكر في المغنى انها احد
عشر ولما كان الحادى عشر ان يكتسب المضاف من المضاف اليه البناء اسقطه الشارح لان كلامه
هنا في المعربات الاول التعريف نحو غلام زيد الثاني التخصيص نحو غلام رجل الثالث التخفيف كضارب
زيد وضاربا عمرو وضاربو بكر اذا اردت الحال والاستقبال الرابع ازالة القبح او التجوز كمررت
بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع قبح الكلام بخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف
وان نصب حصل التجوز باجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى الخامس تذكير المونث كقوله
انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا السادس عكسه كقول
الشاعر وتشرق بالقول الذى قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم وشرط ذلك في
الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى في

في الجملة السابع الظرفية نحو قوله تعالى تؤتي اكلها كل حين وقوله انا ابو المنهال بعض الاحيان الثامن
المصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون فاى مفعول مطلق منصوب بينقلبون التاسع
وجوب التصدر ولهذا وجب تقديم المبتدا في نحو غلام من عندك والخبر في صبيحة اى يوم سفرك والمفعول
في غلام ايهم اكرمت ومن ومجرورها في من غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع في علمت ابو من زيد
العاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن اعربه والاكثر البناء هذا ملخص ما في المغنى باب
في ذكر الاسماء العاملة عمل افعالها يعمل عمل فعله من الاسماء سبعة وزاد في الشذور واسم الصفة
كقوله فلولا كلامك هذا وهي مصغية ما يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا والظرف والمجرور المعتمدة
على نفي او استفهام او غير ذلك مما هو مذكور في عملهما فعلى هذا تكون عشرة احدها اسم الفعل
وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متاثرا بعامل فقوله ما ناب كالجنس يشمل اسم الفعل وغيره
مما ينوب عن الفعل وليس فضلة كالفصل يخرج الحرف العامل عمل الفعل وليس متاثرا بعامل يخرج
ما ناب عن فعل وهو معمول كالمصدر العامل ويدل على اسميته قبوله بعض علامات الاسم كالتنوين
والتعريف نحو كمه وذهب قوم الى ان الاسماء الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون تعريف
علم الجنس ومخالفة اوزانها اوزان الفعل وذهب بعض البصريين الى انها افعال استعملت استعمال
الاسماء وقال الكوفيون انها افعال حقيقة وذهب ابو جعفر ابن صابر الى انها قسم خارج عن
الثلاثة وسماه خالفة وهذا القول فيه خرق للاجماع فلا يلتفت اليه والصحيح انه يدل على لفظ
الفعل لا الحدث والزمان بل يدل على ما يدل على الحدث والزمان ويشكل عليه دخول التنوين
في بعضه كصه فان لفظ اسكت الذى هو مدلوله لا يتصف بتعريف ولا تنكير وقيل مدلوله
المصادر الا انه دخله معنى الامر ومعنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال في غير الامر فتبعه الزمان
وانت خبير بما فيه من التكلف وقيل انها دالة على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان
الا انه دلالته على الزمان بالوضع لا بالصيغة قيل وهو ظاهر مذهب سيبويه وجماعة
وابى على ويلزم على هذا القول ان لا تكون اسماء افعال بل مرادفة لها ويشكل بدخول التنوين على
بعضها والحق ان هذا الموضع لم اجده محررا في مولف على ما ينبغي وساحرره في موضع اخر ان
شاء الله تعالى والصحيح انه لا موضع لها من الاعراب وهو مذهب الاخفش وابن مالك ونسبه بعضهم

الى الجمهور وذهب المازنى ومن وافقه الى انه في موضع نصب ونقل عن سيبويه وذهب بعض
النحويين الى انه في موضع رفع بالابتداء واغنى مرفوعه عن الخبر كما اغنى في اقائم الزيدان وهو ثلاثة
انواع ما هو بمعنى الماضى كهيهات بتثليث التاء الفتح لغة الحجازيين ويقفون عليها بالهاء والكسر
لغة تميم واسد ويقفون عليها بالتاء وبعضهم يضمها وحينئذ فذهب ابى على انها تكتب
بالتاء ومذهب ابن جنى انها تكتب بالهاء وحكى الصغانى فيها ستا وثلاثين لغة هيهات وايهات
وايهات وهاهات وايهات كل واحدة من هذه الست مضمومة الاخر ومفتوحه ومكسوره
وكل واحد منها منونة وغير منونة فالمجموع ست وثلاثين لغة وشتان بمعنى افترقا وتباعد
وذهب ابو حاتم والزجاج الى انه مصدر جاء على فعلان وهو واقع موقع الفعل ويقال شتان
زيد وعمرو وشتان ما بين زيد وعمرو ونقل ابن عصفور وغيره ان الاصمعى منع شتان ما بين
زيد وعمرو واورد عليه بانه مسموع ونقل صاحب البسيط ان الاصمعى جوز ان يكون بمعنى بعد
تقول شتان ما بين زيد وعمرو وان غيره منع ذلك وهو اى اسم الفعل بمعنى الماضى قليل وما هو بمعنى
الامر نحو صه ومه ورويد ودونكه وعليكه وهو الغالب يعنى ان اسم الفعل بمعنى الامر نوعان احدهما ما كان في
الاصل ظرفا ومجروره او حرف جر ومجروره والاخر ما ليس كذلك وهو ضربان ضرب مختلف
في القياس عليه وضرب مقصور على السماع وسياتي البحث فيهما فمثال ما كان في الاصل ظرفا
نحو دونك ووراءك ومكانك وامامك وعندك فدونك بمعنى خذ فتتعدى وبمعنى تناخر
فلا تتعدى ووراءك بمعنى تاخر ومكانك بمعنى اثبت وامامك بمعنى تقدم وعندك بمعنى خذ وبمعنى
توقف فتكون لازمة ومثال ما كان في الاصل جارا ومجرورا عليك واليك فعليك بمعنى الزم
وتتعدى الى المفعول به قال الله تعالى عليكم انفسكم ويستعمل متعديا بالباء تقول عليك بزيد اى
استمسك به واليك بمعنى تنح وهو لازم عند البصريين وزعم ابن السكيت والكوفيون انها تتعدى
تقول اليك زيدا اى امسك به واختلف في القياس على الظروف المسموعة فذهب الكسائى الى
جواز قياس بقية الظروف على المسموع بشرط الخطاب نحو خلفك وقدامك ونقله بعضهم عن
الكوفيين ومذهب البصريين قصره على السماع وكذلك اختلف في كاف عليك واخواته فذهب
الكسائى انها في موضع نصب ومذهب الفراء انها في موضع رفع ومذهب البصريين انها في موضع جر

وهو الصحيح وذهب ابن بابشاذ الى انها حرف خطاب فلا موضع لها من الاعراب وقد علم من كلامه ان
الغالب منه ما كان بمعنى الامر سواء كان مرتجلا كصه ومه ام منقولا كالظرف والجار والمجرور
وما هو بمعنى المضارع نحو وا بمعنى اعجب وكذلك وى وواها وواه بمعنى اتوجع وفيها لغات كثيرة
واوف وفيه اربعون لغة ذكرها في الارتشاف وهو دون الاول في القلة فهيهات بمعنى بعد كقوله
وهو جرير فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله وشتان بمعنى افترق
كقوله شتان هذا والعناق والنوم والمشرب البارد في ظل الدوم الدوم شجر معروف وقد تزاد
ما قبل فاعل شتان كقوله لشتان ما بين اليزيدين في الندى وصه بمعنى اسكت ودونك بمعنى خذ
وعليكم بمعنى الزمه نحو قوله تعالى عليكم انفسكم ووا بمعنى اعجب كقوله وهو راجز من رجاز تميم
وا بابي انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنب او زنجبيل وهو عندي اطيب الشنب تحديد
حدة الاسنان ومثله وى كقول عنترة قيل الفوارس ويك عنتر اقدم وزعم الكسائي ان وى
محذوفة من ويلك وواها كقوله واها لسلمى ثم واها واها يا ليت عيناها لنا وفاها واوه بمعنى
اتوجع واوف بمعنى اتضجر وهذه الانواع كلها سماعية والقياسي من اسم الفعل ما صيغ من فعل
ثلاثي تام على وزن فعال كنزال وشذ صوغه من الرباعي على فعلال كقرقار بمعنى قرقر وعرعار
بمعنى عرعر واجازه الاخفش القياس على ما سمع منه ومذهب سيبويه انه لا يقاس عليه لقلته وهو
الصحيح وانكر المبرد سماعه من الرباعي وذهب الى ان قرقار وعرعار اسما صوت وقد يوجد مما ظنا
ان اسم الفعل ضربان مرتجل وهو ما وضع من اول الامر اسما للفعل كشتان ومنقول وهو ما كان في
لغير ثم نقل اليه كعليك واليك ثم انه يعمل عمل مسماه فيرفع الفاعل ظاهرا نحو هيهات العقيق و
كما في اسم الفعل بمعنى المضارع والامر ويتعدى الى المفعول بواسطة ان ناب عن فعل يتعدى بها وبنفسه
ان ناب عن فعل يتعدى بنفسه لكن يخالفه بلزوم البناء مطلقا سواء كان بمعنى الماضي ام المضارع ام
الامر بخلاف الفعل فان منه المضارع تدخل عليه العوامل والماضي يحكم على محله بالجزم بمعاداة الشرط
وان منه ما ينون لزوما نحو واها وويها سماعا وجوازا كصه ومه وذلك التنكير كما مر اولا كما
انه لا يوكد بالنون والفعل يوكد ولا يحذف وذهب ابن مالك الى جواز اعماله مضمرا لدلالة ما تأخر
عليه وزعم انه جائز عند سيبويه ومنع كثير من النحويين حذفه وابقاء معموله وتأول كلام سيبويه

ولا يبرز ضميره بخلاف الضمير الذي في الفعل فانه يبرز في بعض المواضع كما تقدم ولا يضاف لما بعده
لان المقصود من الاضافة التعريف او التخصيص وهما لا يتصوران فيه ولا ينصب الفعل المضارع
في جواب الطلب منه كما سيأتي عن قريب ولا يتأخر عن معموله لقصور درجته عن مسماه بسبب
كونه فرعه في العمل خلافا للكسائي فانه اجاز فيه ان يتقدم معموله عليه وتمسك بقوله تعالى كتاب
الله عليكم حيث قدم كتاب الله على اسم الفعل وهو عليكم اي الزموا وما اشبه ذلك من قول الشاعر
ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا لا حجة فيه لانه متأول على انه مصدر منصوب
باضمار فعل موكد لمضمون الجملة السابقة من قوله حرمت عليكم فكانه قال كتب الله ذلك عليكم
كتابا وعليكم متعلق بالمصدر او بالعامل المحذوف الذي هو الفعل او كتاب الله منصوب بمحذوف
على انه مفعول به اي اتلوا كتاب الله او الزموا واما البيت ففيه تأويلان احدهما ان يكون دلوي
مبتدا ودونك خبره وبعده واضح اذ ليس المعنى على الخبر المحض فيخبر عن دلوه بانه دونه الا انه يقال
ان دونك مع كونه خبره فهو اغراء ويكون معموله محذوفا اي دونكه اياه والثاني انه منصوب
بفعل مضمر يدل عليه السياق كانه قال تناول دلوي ويكون قوله دونكا للتاكيد لقوله تناول
المقدر واجاز ابن مالك ان ينتصب دلوي بدونك المقدر مفسرا بدونك الظاهر وجعله مذهب
سيبويه وهو مردود على اصول البصريين بان دونك المذكور لا يصح تسليطه وما لا يعمل لا يفسر
عاملا كما تقدم ويجزم الفعل المضارع في جواب الطلب منه اي من اسم الفعل كما يجزم في جواب
الطلب من الفعل نحو قوله وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي فكانك
بمعنى اثبتي وتحمدي مجزوم بفعل شرط محذوف تقديره فان تثبتي تحمدي ولكنه لا ينصب في جواب
الطلب منه وان كان اسم الفعل من لفظ الفعل فلا تقول نزال فنحدثك بالنصب على الراجح
خلافا للكسائي في اجازته النصب بعده وقد مضى الكلام فيه والثاني منها المصدر وهو اسم الحدث
الجاري على الفعل ويعمل عمل فعله الذي اشتق منه فيرفع الفاعل فقط ان كان فعله لازما كاعجبني حسنك
ويتعدى الى المفعول بواسطة نحو كرهت مروري بزيد وغيرها نحو رغبت في ضربك زيدا وقد يتعدى الى
مفعولين كما في مصدر علم واخواتها فاكثر كما في مصدر اعلم واخواتها وقد مر انه يجوز حذف فاعله قياسا
بخلاف الفعل فانه لا يحذف فاعله اصلا الا اذا قام غيره مقامه وانه لا يضمر عند اسناده الى الغائب

وهذا يدل على جواز رفعه لنائب الفاعل وفيه خلاف فذهب البصريين جوازه واليه ذهب ابن
مالك في التسهيل وذهب الكوفيون الى منعه ومراده ان الفعل اذا بني لنائب الفاعل تغير صيغته
بخلاف المصدر فانه لا يتغير وانما يظهر ذلك عند حله بالحرف المصدري والفعل وفي تمثيل المص
بقوله كضرب واكرام اشارة الى ان المصدر والمزيد يعمل على الحرف لكن عمل المصدر مشروط بامرين
احدهما وجودي واليه اشار بقوله ان حل محله فعل مع ان المصدرية والزمان ماض او مستقبل
كعجبت من ضربك زيدا امس او غدا اي من ان ضربته امس او من ان تضربه غدا او مع ما ان كان الزمن
حال فقط كعجبت من ضربك زيدا الان اي ما تضربه الان ولا يصح ان لان مصحوبها لا يكون حالا الا انه
لم يقتصر المص على ان فان لم يحل محله ذلك امتنع عمله كما في نحو ضربا زيدا مما المصدر فيه بدل من اللفظ
بالفعل وانما امتنع عمله لانه لم يحل محل الحرف المصدري والفعل بل محل الفعل فقط وذهب ابن مالك
الى جواز اعماله والصحيح المنع كما صححه المص في شرحه على متن هذا الكتاب وضربت ضربا زيدا من المصدر
الموكد لعامله فانه منصوب بضربت اتفاقا فلا يحل محله فعل مع الحرف المصدري فلا يصح نصبه
زيدا بضربا خلافا لابن مالك في الاول وقد عرفته ولهذا جعل الثاني في نحو مررت به فاذا له صوت
صوت حمار منصوبا بفعل محذوف لا بالمصدر لانه لا يصح تقدير الفعل مع الحرف المصدري في
موضعه ولا بدونه لانك اذا قلت انك مررت به في حال التصويت لا انه احدث التصويت حال المرور
به وانما لم يصلح المصدر للعمل فيه فتعين انه منصوب بفعل محذوف وجوبا لتضمن الكلام معناه لان
معنى له صوت هو يصوت فاتجه انتصاب ما بعده به لصحة تقدير الفعل مكانه الامر الثاني عدمي
وهو المشار اليه بقوله ولم يكن المصدر مصغرا فلا يقال اعجبني ضربيك زيدا لبعد شبهه عن
الفعل بالتصغير الذي هو من خواص الاسماء ولا مضمرا فلا يقال ضربك المسيء حسن وهو المحسن
قبيح بنصب المحسن بالضمير العايد الى ضربك لعدم حروف الفعل خلافا للكوفيين واجاز ابن جني
في الخصائص والرماني اعماله في المجرور ونقل عن الفارسي واستدل الكوفيون على ما ذهبوا
اليه بقوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم وخرجه المانعون على
تعليق عن بمحذوف ولهذا لم يعمل محذوفا كما سياتي ولا محدودا بالتاء فلا يقال اعجبتني ضربتك
زيدا لان صيغة الوحدة ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل فان ورد حكم بشذوذه الله

الفارسي في التذكرة بجاني به الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب ولا منعوتا قبل
تمام عمله فلا يقال عرفت سوق العنيف الابل لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما بالنعت
فان ورد ما يوهم ذلك فقد رفض بعد النعت يتعلق بالمعمول المتأخر فان نعت بعده اي بعد تمام العمل جاز
نحو اعجبني ايلاي الغرض لمهلك فاياي معمول المصدر والمفرط نعت للمصدر جيء به بعدما استوفى المصدر
معموله ولو قال لعنوا ما كان اولى فان حكم سائر التوابع حكم النعت وبهذا صرح المرادي في الايراد على
عبارة الالفية ولا محذوفا لعدم وجود حروف الفعل فلا يقال ان باء البسملة متعلقة بمصدر
محذوف خلافا لقوم ولا مفصولا من المعمول اي عن معموله باجنبي لان معموله بمنزلة الصلة من الموصول
فلا يفصل بينهما فلهذا لم يجز ان يقال ان يوم تبلى السرائر معمول لرجعه للفصل بقوله لقادر وهو
اجنبي لانه خبر ان ولا متاخرا عنه اي عن معموله ولو ظرفا فلا يقال اعجبني زيدا ضربك لما مر من ان
معموله بمنزلة الصلة وهي لا تتقدم على الموصول قال التفتازاني والحق جواز تقديم معمول المصدر
اذا كان ظرفا لانه مما يكفيه رائحة الفعل قال في المطول الاظهر انه جائز اذا كان ظرفا او شبهه قال
الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل
مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله
من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها
وظاهر اقتصاره على ما ذكر من الشروط انه لا يشترط في اعماله ان يكون بمعنى الحال والاستقبال
وهو كذلك لانه عمل لكونه اصل الفعل بخلاف اسم الفعل فانه عمل لشبهه بالفعل المضارع وعن
بعضهم منع اعمال المصدر ماضيا وعزي الى ابن ابي العافية قال ابن مالك وهو جيد وانه لا يشترط
فيه ايضا ان يكون مفردا وقد اشترط بعضهم فمنع اعمال المثنى والمجموع وجزم به ابن مالك قال لان
لفظهما مغاير للفظ المصدر الذي هو اصل الفعل فان ظفرنا في كلام العرب باعمال شيء من ذلك قبل
ولم يقس عليه انتهى وقد سمع اعمال المصدر المجموع في قوله وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد
عرقوب اخاه بيثرب وقال الاخر من جلله وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل ثم المصدر
يعمل مضافا ومنونا ومقرونا بال ولكن اعماله حالة كونه مضافا الى الفاعل مع ذكر المفعول او تركه اكثر
استعمالا من عكسه وهو كونه مضافا الى المفعول مع ذكر الفاعل او تركه ومن اعماله منونا او بال

لان الفاعل عمدة فاضافة العامل اليه اهم ولان نسبة الحدث لمن وجد منه اظهر من نسبته لمن وقع عليه لكونه فضلة نحو ولولا دفع الله الناس فما المصدر فيه مضافا الى الفاعل والمفعول متروك وقوله تعالى ربنا وتقبل دعاء فما فيه المصدر مضافا الى الفاعل والمفعول متروك اى دعائي اياك واما اعماله مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير اى من دعائه الخير فالخير مفعول به والفاعل متروك واعماله مضافا الى المفعول مع ذكره قليل وليس خاصا بالشعر كما قيل بدليل قوله عليه الصلاة والسلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا واما قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فلا يجوز ان يكون من استطاع فاعلا بالمصدر لانه يلزم عليه ان يأثم جميع المكلفين بترك المستطيع الحج وهو فاسد بل هو بدل بعض من كل كما قيل ولم يجئ في القرآن الا فيما روى عن ابن عامر انه قرأ ذكر رحمة ربك عبده زكريا برفع عبده وزكريا وقد يضاف الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجبت من ضربك اليوم زيد عمرا فزيد فاعل بالمصدر وعمرا مفعوله واعماله حال كونه منونا اى مجردا من ال والاضافة اقيس من اعماله مضافا وبال لانه يشبه الفعل لكونه نكرة نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما اى ان يطعم يتيما فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيما مفعوله ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على اضمار فعله واعماله مقرونا بال شاذ لبعده من مشابهة الفعل لاقترانه بال نحو قوله عجبت من الرزق المسيء الهه وللترك بعض الصالحين فقيرا بنصب المسيء ورفع الهه بالرزق الذي هو مصدر وعوض بان الاضافة كالتعريف بال فهلا بعد معها المصدر عن الفعل واجيب بانها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بال وحاصله ان المصدر المقرون بال بعيد الشبه عن الفعل لانه على حال اقترانه بال واما المضاف فاعتبر عمله قبلها فهي متأخرة عن العمل كما في الموصوف فانما اعتبر عمله قبل الصفة وهذا الفرق لا يخلو من بعد ولم ان الكوفيين يمنعون اعماله ويحملون ما جاء بعده من عمل الفعل مقدرا كما قالوه في المنون ونقل الخلاف عن الفراء اجازة اعماله لكن على استقباح وان البغداديين منعوه البتة وممن قال من البصريين بالمنع ابن السراج ومذهب سيبويه جواز اعماله بلا استقباح وصححه بعض المغاربة ونقل ابن اصبغ ان سيبويه قال وكافة البصريين انه مستقبح وهذا معروف عن الفارسي وجماعة من البصريين وقال ابن الطراوة

وابو بكر ابن طلحة ان عاقبت ال الضمير جاز اعماله نحو يا زيد عجبت من الضرب عمرا يريد من ضربك عمرا وان لم تعاقبه لم يجز نحو عجبت من الضرب زيد عمرا والبيت حجة على هذا القول وحاصل الخلاف في المقرون بال اربعة اقوال الاول الجواز مطلقا وهو قول سيبويه الثاني المنع مطلقا وهو قول الكوفيين الثالث الجواز على قبح وهو قول الفارسي الرابع التفصيل وهو قول ابن طلحة وابن الطراوة تتمة يجوز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر نحو عجبت من ضرب زيد الظريف الجر حملا على اللفظ والرفع على المحل وفي تابع المفعول كاعجبني اكل الخبز والخبز الجر ايضا على اللفظ والنصب على المحل ان قدر المصدر بان والفعل للفاعل فان قدر بان والفعل للمفعول كان للمعطوف الرفع على المحل وما ذكره من جواز الاتباع على المحل مذهب جماعة من البصريين ومذهب المحققين منهم المنع وهو قول سيبويه وذهب ابو عمرو الى الجواز في العطف والبدل والمنع في النعت والتوكيد وبالجواز قال الكوفيون لكن اذا اضفت الى المفعول وراعيت المحل فلا بد من الفاعل عندهم نحو عجبت من شرب الماء واللبن زيد والظاهر الجواز مطلقا لورود السماع والتأويل خلاف الظاهر والثالث منها اسم الفاعل ولو كان مثنى او مجموعا والشروط المعتبرة لاعماله مفردا معتبرة فيه مثنى او مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل شمل جميع المشتقات لمن قام به خرج ما عدا المحدود وداوا الصفة المشبهة على معنى الحدث خرج به الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو زيد حسن الوجه فان حسن الوجه وان قام بزيد لكنه معنى ثابت له غير متجدد في وقت دون وقت ويعمل عمل فعله المبني للفاعل لانه ما ومتعديا وانما عمل لمشابهته للمضارع في الزنة والتذكير والتأنيث ودلالته على المصدر واحتماله احد الزمانين ودخول لام الابتداء عليه اما مشابهته في الزنة فلان ضاربا بوازن يضرب بان يعتبر في مقابلة الحركة حركة وفي مقابلة السكون سكون واما مشابهته له في التذكير والتأنيث فلانك تقول ضارب وضاربة كما تقول يضرب زيد وتضرب هند واما دلالته على المصدر فلان الفعل يدل عليه بالتضمن واسم الفاعل يدل عليه كذلك واما احتماله لاحد الزمانين فلان اسم الفاعل يحتملهما كالفعل المضارع واما دخول اللام على اسم الفاعل فلا ينبغي ان تذكره لان المضارع تطفل على الاسم فيه وتمثيله لاسم الفاعل بقوله كضارب ومكرم اشارة الى انه يصاغ من الثلاثي على زنة فاعل غالبا ومن غيره على زنة المضارع ابدال حرف المضارعة ميما وكسر ما قبل الاخر فقوله

في كريم مكرم وفيه حرج بدحرج ثم انه ان صغر او وصف لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ فان التصغير والوصف من خصائص الاسماء وذهب الكسائي الى جواز اعماله في المسئلتين والى قوله ذهب ابو جعفر النحاس في المصغر ووافق الكوفيين الا الفراء في المسئلتين فان مذهبه كمذهب البصريين وهو ان المصغر لا يعمل قال في شرح التسهيل ووافق بعض اصحابنا الكسائي في اعمال الموصوف قبل الصفة لان ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبله ونقل غيره ان مذهب البصريين والفراء هذا التفصيل وقال بعض المتأخرين انه يحفظ له مكبر جاز اعماله وان كان له مكبر لم يجز فتحصل ان في كل من المصغر والموصوف ثلاثة اقوال المنع مطلقا والجواز مطلقا والتفصيل بالمنع ان كان له مكبر وبالجواز ان لم يكن وفي الموصوف بالمنع ان كان التوصيف قبل العمل وبالجواز ان كان بعده فان لم يصغر ولم يوصف فان كان مقرونا بال كالضارب عمل عمل فعله ماضيا او حالا او مستقبلا معتمدا او غير معتمد لوقوعه حينئذ موقع الفعل اذ حق الصلة ان تكون فعلا كجاء الضارب زيدا امس والآن او غدا قال البدر ابن مالك وعمله مقرونا بال متفق عليه وفي شرح الكافية واما المتلبس بها فلا خلاف في اعماله وحكى الخلاف في التسهيل والحاصل اربعة مذاهب الاول انه يعمل مطلقا لوقوعه موقعا يجب تأويله بالفعل وهو المشهور والثاني ان المنتصب بعده مشبه بالمفعول لان ال ليست موصولة بل حرف تعريف ودخولها يبطل عمله كما يبطله التصغير والوصف لانه يبعد عن الفعل وهذا مذهب الاخفش واصحاب الاخفش يقولون ان قصد بال العهد فالنصب على التشبيه بالمفعول وان قصد معنى الذي فالنصب باسم الفاعل والثالث انه لا عمل له والمنصوب بعده منصوب بفعل مضمر والرابع انه يعمل بمعنى المضي خاصة وهو مذهب الرماني او كان مجردا منها بشرطين لا بد منهما لصحة عمله في المنصوب واما عمله في المرفوع اذا كان بمعنى الماضي ففيه خلاف فذهب بعضهم الى انه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جني والشلوبين وذهب قوم الى انه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختار ابن عصفور واما المضمر فحكى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف انه لا يرفعه وهو بعيد كونه حالا او استقبالا لتحقق مشابهته للمضارع الموضوع للدلالة عليهما واعتماده ولو تقديرا ليدخل فيه ما اعتمد على استفهام مقدر

او موصوف مقدر على نفي نحو ما ضارب زيد عمرا الآن او غدا او على استفهام ملفوظ نحو اضارب زيد عمرا الآن او غدا او على استفهام مقدر وذلك نحو مهين خالد بشرا ام مكرمه اى امهين فمهين رفع خالدا ونصب بشرا لاعتماده على الاستفهام المقدر وجاز حذفه لذكر ام المقتضية للهمزة قبلها او على مخبر عنه ملفوظ نحو زيد ضارب خالدا الآن او غدا او على مخبر عنه مقدر وذلك نحو مختلف الوانه اى صنف وظاهر كلامه ان الوصف في الآية من قبيل ما اعتمد على مخبر عنه مقدر وهو سهو وانما هو من قبيل ما اعتمد على موصوف مقدر او على موصوف ملفوظ نحو مررت برجل ضارب عمرا الآن او غدا ومنه انما فصله لنكتة تذكرها يا طالعا جبلا اى يا رجلا طالعا جبلا وطالعا نصب جبلا لاعتماده على موصوف مقدر وقال ابن مالك عمل طالعا لاعتماده على حرف النداء ولا يخفى فساده لان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء مبعد له عنه لانه من خصائص الاسماء او على ذي حال كجاء زيد راكبا فرسا الآن او غدا ثم ان وجود هذين الشرطين لا يوجب عمله بل يجوز اضافته الى معموله وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى ان الله بالغ امره وقوله تعالى هل هن كاشفات ضره واختلفوا في الراجح من الوجهين فظاهر كلام سيبويه ان النصب ارجح من الجر وقال الكسائي هما سواء وما ذكره من جواز الوجهين انما هو في الظاهر واما الضمير المتصل فيضاف اسم الفاعل المجرد اليه وجوبا نحو هذا مكرمك وذهب الاخفش وهشام الى انه في محل نصب فان اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه نحو انت كاسي خالد ثوبا الآن او غدا لتعذر الاضافة فتح واذا اضيف وكان بمعنى الماضي نحو انت كاسي خالد ثوبا امس فعند الجمهور المفعول الثاني منصوب بفعل مضمر واجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل لانه اكتسب بالاضافة شبها بمصحوب ال وفي تابع المفعول المجرور باسم الفاعل كمبتغي جاه ومالا من ينصح الجر على اللفظ والنصب على المحل عند بعضهم او باضمار عامل من وصف او فعل عند الجميع اتفق النحاة على ان انتصاب تابع المفعول المجرور فنصبه بعامل محذوف من وصف منون فتقول هذا مبتغي جاه ومبتغ مالا او فعل نحو يبتغي مالا وذهب الكوفيون وطائفة من البصريين الى جواز العطف على المحل واما اذا كان الوصف غير عامل نصبا للتابع باضمار فعل مناسب لذلك الوصف كما في قوله تعالى وجعل الليل سكنا والشمس اى وجعل الشمس ولا يجوز تقدير وصف لان الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى

الماضي ولا على المحل لما ذكرنا هذا اذا لم يقدر عامل على حكاية الحال واما ان قدر جاز نصب الشمس
باضمار وصف منون او بالعطف على محل الليل لان جاعل حينئذ عامل لانه بمعنى الحال
واما اذا اريد به الاستمرار ففي اضافته اعتباران احدهما انها معنوية باعتبار معنى المضي فيه والثاني
انها لفظية وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه فعلى هذا يجوز ان تكون الشمس
معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال والاستقبال وان تكون منصوبة
على اضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه لصدقه على الماضي وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشري
كون الشمس معطوفة على محل الليل وفهم من كلامه ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي او كان
بمعنى الحال او الاستقبال ولم يعتمد لم يعمل وقد خالف في الاول الكسائي وتبعه على ذلك هشام
وابو جعفر ابن مضا فاجاز عمله محتجا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه فباسط بمعنى الماضي
اي بسط وقد عمل في ذراعيه النصب ولا حجة له فيه لانه على ارادة حكاية الحال الماضية بان
يفرض ما وقع فيما مضى واقعا الآن فيعبر عنه بالمضارع او يقدر المتكلم باسم الفاعل بمعنى
الماضي كانه موجود في ذلك الوقت وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب
او تصوره له ليتعجب منه بدليل ان الواو في وكلبهم للحال اذ يحسن ان يقال جاء زيد وابوه
يضحك ولا يحسن وابوه ضحك وعندي فيه بحث وهذا قال ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم
بالماضي وعندي انه يمكن ان يكون عدل عن الماضي لاستحضار الصورة كما في قوله تعالى الله الذي
ارسل الرياح فتثير سحابا عدل عن الماضي الى المضارع لاستحضار الصورة البديعة فتامل
مافيه ويؤيد ما ذهب اليه الكسائي قولهم هذا ظان زيدا منطلقا امس فلو نصبت منطلقا
مضمرة لكنت قد اقتصرت في الاول على المفعول الاول وذلك لا يجوز في هذه الافعال وخالف
في الثاني الاخفش والكوفيون فاجازوا عمله واحتج بقوله وهو رجل من الطائيين جبير بن حبيب
فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت لهبي نسبة الى لهب والمعنى انهم يعرفون في الزجر
والعيافة فلا تلغ مقالة رجل لهبي اذا زجر او عاف والشاهد فيه عمل خبير فيما بعده مع عدم اعتماده
على شيء مما ذكر ولا حجة له فيه لجواز حمله على التقديم والتاخير بجعل الوصف خبرا مقدما ولما كان
هذا الحمل يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع قال وتقدير خبير كظهير في قوله تعالى والملائكة بعد ذلك

ظهير وفعيل على زنة المصادر كالصهيل والنعيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى
والمجموع فاعطي حكم ما هو على زنته وانما احتاج الى هذا الاعتبار ولم يقل ان فعيلا يستوي
فيه المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث لان فعيلا الذي له هذه الصفة هو فعيل بمعنى
مفعول لا الذي بمعنى فاعل والرابع منها المثال ولو مثنى او مجموعا وهو ما اي اسم حول للمبالغة
والتكثير في الفعل من صيغة اسم فاعل الثلاثي الى صيغة فعال بتشديد العين كضرّاب او فعول
بفتح الفاء كضروب او مفعال بكسر الميم كمضراب والتحويل الى هذه الثلاثة كثيرة ولهذا وافق
جميع البصريين سيبويه على جواز اعمالها او فعيل بكسر العين وبعدها ياء كسميع او فعل بكسر العين
من غير ياء كحذر والتحويل اليهما قليل ولهذا منع بعضهم اعمالهما وفصل الجرمي فاجاز اعمال فعل
لانه على وزن الفعل ومنع اعمال فعيل واجاز ابن طاهر وابن خروف اعمالها ماضية بدون ال
وان لم يجيزا ذلك في اسم الفاعل واما الكوفيون فمنعوا اعمال الخمسة نظرا الى انها لا تجاري الفعل
وزادت عليه بالمبالغة فبعد شبهها عنه وقدروا المنصوب بعدها عاملا ومنعوا تقديمه
عليها والصحيح جواز اعمالها حملا على اصلها وهو اسم الفاعل لافادتها ما يفيده مكررا ولورود
السماع بنحو ما حكاه سيبويه اما العسل فانا شراب بنصب العسل وحكى سيبويه انه لمنحار
بوائكها وهي جمع بائكة السمينة الحسناء من النوق فمنحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحر لاعتماده على مخبر
عنه وهو اسم ان وقولهم غفور ذنب العاصين فنصب ذنب العاصين بغفور وان الله سميع دعاء من
دعاه فنصب دعاء من دعاه بسميع وقوله وهو زيد الخيل سمي بذلك لانه كان له خمسة افراس مشهورة
فاضيف اليها وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير اتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين
لهم فديد فنصب عرضي بمزقون جمع مزق بكسر الزاء مبالغة في مازق لاعتماده على اسم ان المفتوحة
على الفاعلية مع ما بعدها لا تاني والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طي والفديد
بالفتح الصياح والمشهور ان هذه الامثلة لا تتفاوت في المبالغة وقال ابن طلحة انها تتفاوت
في المبالغة فضروب لمن كثر منه الضرب وفعال لمن صار له كالصنعة ومفعال لمن صار له كالالة
وفعيل لمن صار له كالطبيعة وفعل لمن صار له كالعاهة ولم يتعرض لذلك المتقدمون واعلم ان ابن
ولاد الحق بهذه الاوزان فعيلا بكسر الفاء وتشديد العين نحو زيد شريب الخمر وطبيخ الطعام وتبعه

ابن خروف والحق غيرهما بها فعالا بضم الفاء وتشديد العين كوضاء وحسان ذكرهما في الارتشاف
وعلم من كلامه انها لا تعمل الا اذا كانت بمعنى المبالغة واما اذا كانت لمجرد النسب او الوصف ككريم وشريف
فلا تعمل والخامس منها اسم المفعول ولو كان مثنى او مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه
فقوله ما اشتق من مصدر فعل يشمل اسم المفعول وغيره من اسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل
التفضيل واسم الزمان واسم المكان وقوله لمن وقع عليه مخرج لما عدا اسم المفعول ومثاله بقوله كمنصور
ومكرم اشارة الى انه يصاغ من الثلاثي على زنة مفعول ومن غيره على زنة المضارع بميم مضمومة
في اوله وفتح ما قبل اخره انما فتحت في اسم المفعول اجراء له على فعله كما كسرت في اسم الفاعل كذلك
ولا يصاغ من اللازم الا بعد ان يعدى بحرف الجر اذ ليس له مفعول كقولك زيد ممرور به او الزيدان
او الهندان ممرور بهما او الزيدون ممرور بهم او الهندات ممرور بهن ولا يثنى الوصف حينئذ
اي حين اذ كان لازما متعديا بحرف الجر ولا يجمع كالفعل فانك تقول زيد مر به والزيدان او الهندان
مر بهما والزيدون مر بهم والهندات مر بهن بخلاف المصوغ من المتعدي فانه يثنى ويجمع تقول زيد
ممدوح والزيدان ممدوحان والزيدون ممدوحون والهندات ممدوحات كما تقول في الفعل
زيد مدح والزيدان مدحا والزيدون مدحوا والهندات مدحن ويعمل عمل فعله المبني للمفعول
فيرفع نائب الفاعل تقول زيد مضروب عبده كما تقول يضرب عبده او ما سواه مما يتعلق بالرافع
ان كان اي وجد منصوبا لفظا او محلا كالمصدر والظرف والمفعول به او فيه او له او معه
والحال والتمييز والمستثنى بشرطه هذا كله في منصوب اللفظ واما منصوب المحل فكالجار والمجرور
وهما اي المثال واسم المفعول كاسم الفاعل جميع ما اشترط فيه لصحة عمله حتى في عدم التصغير
والوصف وقد لك في اسم المفعول خاصة اضافة الى مرفوعه معنى ان تحول الاسناد من الظاهر الى
ضمير موصوفه اي الوصف نحو زيد مضروب العبد والاصل مضروب عبده فحولت الاسناد ثم
اضفت وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة فيجوز نصبه على التشبيه بالمفعول اذ لا يصح اضافة
الوصف لمرفوعه لانه عينه في المعنى فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء
عنه فلم يبق طريق الى اضافته لمرفوعه الا بان يحول الاسناد الى ضمير يعود الى صاحب الوصف
ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه اشبه الفضلة لاستغناء الوصف

عنه بضمير الموصوف فينتصب انتصابها ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدي لواحد
مجرى وصف المتعدي لاثنين والسادس منها الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد
في امور متعلق بالمشبهة سيأتي ولهذا اي ولكونها مشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله
النصب وان كان الاصل انها لا تعمل لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت والفعل يدل على الحدوث
ولكونها ماخوذة من الفعل القاصر معطوف على قوله لمباينتها وهي الصفة المصوغة من فعل قاصر
خرج به اسم الفاعل الماخوذ من المتعدي لغير تفضيل خرج به اسم التفضيل لافادة نسبة الحدث
الى موصوفها على جهة الثبوت فاذا قلت زيد حسن فمعناه اثبات الحسن له واستمراره في سائر
اوقات وجوده لا انه متجدد حادث ويدل على ذلك اي على افادتها الثبوت تحويلها الصيغة على سبيل
الاطراد الى صيغة اسم الفاعل عند قصد الحدوث كما يقال في حسن حاسن وفي ضيق ضائق
في قوله تعالى وضائق به صدرك ليدل على ان الوصف حادث في بعض الاحوال غير ثابت مستمر فعلى
هذا تقول زيد جواد اي الجود ثابت له فاذا اردت حدوث ذلك منه في بعض الاحوال قلت زيد جائد ثم
اعلم ان هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وصاحبه وفي التذكير والتانيث
والتثنية والجمع والاعتماد على واحد مما مر انفا لم ير كنى بال فان كانت بال لم تحتج الى شيء منها لكن
النصب هنا اي في باب الصفة المشبهة على التشبيه بالمفعول به لانها ماخوذة من الفعل القاصر
والمنزل منزلته بخلافه ثمه اي في باب اسم الفاعل فانه على المفعولية وتتميز عنه بامور وهي خمسة
عشر ذكر المص منها خمسة منها انها تصاغ من اللازم دون المتعدي وهو يصاغ منهما اعني اللازم
والمتعدي فمثال الصفة المشبهة المصوغة من اللازم نحو حسن وظريف فانهما من حسن وظرف
وكلاهما من الغرائز اللازمة للموصوف بهما ومثالها من المتعدي المنزل منزلة اللازم نحو ضارب الاب
ومضروب العبد فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما ذكرنا
عن قريب ومثال اسم الفاعل من اللازم نحو قائم ومن المتعدي نحو ضارب ومنها انها للزمن الحاضر
الدائم اي الماضي المستمر دون الماضي المنقطع ودون الزمان المستقبل فلا يقال حسن الوجه امس
ولا غدا بخلافه فانه يكون للماضي والحال والاستقبال ومنها انها تكون غير مجارية للمضارع في تحركه
وسكونه وهو الغالب والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل ضمة بضمة وفتحة بفتحة وكسرة

بكسرة اذ لا يشترط في المبنية من الثلاثي كحسن وظريف ومجاريه لمنحو طاهر وضامر فان حسنا
ليس مجاريا ليحسن وكذلك ظريف بخلاف طاهر وضامر فان كلا منهما مجار ليطهر ويضمر كما لا يخفى
واسم الفاعل لا يكون الا مجاريا تحقيقا كما في ضارب ويضرب او تقديرا كما في قاتل ويقول وقائم
ويقوم ومنها انها لا يتقدم معمولها المنصوب عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل وهو فرع الفعل
فهي فرع عن فرع فتكون ضعيفة بخلاف منصوبه فانه يصح ان يتقدم لانه فرع عن اصل فيجوز تقديم معموله
عليه ومن ثمه اي ومن اجل انه يصح تقديم منصوبه عليه صح النصب اي نصب الاسم المتقدم على اسم
الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف في نحو زيدا انا ضاربه لان ما يعمل في المتقدم يصح ان
يفسر عاملا وامتنع نصبه السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب وجهه لان
الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم وقد تقدم غير مرة ان ما لا يعمل في المتقدم لا يفسر عاملا فوجب
رفعه على انه مبتدا ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد والصواب التمثيل بنحو وجه الاب زيد حسنه
فان زيدا في مثاله غير سببي وبيان ذلك ان الاشتغال في مثاله انما وقع عن الاب وحقه ان يقع عن
فيتعين ان يكون زيد سببا واما الاسم الواقع قبل الصفة المشبهة فذكره واجب لان الصفة المشبهة
لا تعمل الا معتمدة على ما يعتمد عليه اسم الفاعل من مخبر عنه او غيره فالضمير الذي يحصل به العلقة
حقه ان يعود على زيد وهو في مثاله عايد على الاب الذي اعتمدت الصفة في عملها عليه فيتعين
ان الصواب في التمثيل ما ذكرنا الا ترى ان الضمير المضاف اليه الصفة في قولنا حسنه عائد على
وجه الاب لا على زيد المعتمد عليه وكذلك الضمير في قولك زيدا انا ضاربه عائد على زيد لا على انا
المعتمد عليه والشارح تبع المص في الاوضح في التمثيل فتدبر ان معمولها لا يكون اجنبيا بل سببيا
اي اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها ولو تقديرا كما في زيد حسن وجها اي منه وكذلك زيد
حسن الوجه اي منه واتى بالمثال الاول دون الثاني لان تقدير الضمير فيه متفق عليه بخلاف
الثاني فان الكوفيين يذهبون الى ان ال خلف عن الضمير المضاف اليه فلا يقال زيد حسن عمرا
بنصب عمرا لانه اجنبي غير مشتمل على ضمير يعود على الموصوف لا لفظا ولا تقديرا كما يقال زيد ضارب
عمرا لانها ماخوذة من فعل لازم وقد جرت على الاسم الموصوف فلا تقتضي حينئذ الا ضميره او
اي ظاهرا متصلا بضميره كما في اسم الفاعل اللازم نحو زيد قائم ابوه والمراد بمعمولها ما عملها

فيه بمعنى الشبه لاسم الفاعل فلا يرد قول المبرد وابن مالك في الايراد على والده انه جاز نحو زيد بك
فرح مبطل لعموم قوله ان المعمول لا يكون سببا موخرا اذ عملها في الظرف وعديله وهو الجار والمجرور
وفي الحال وفي التمييز ونحو ذلك من الفضلات لما فيها من معنى الفعل ومنها انه يعمر لها شبه بالمفعول
اذا كان معرفة وكذلك اذا كان نكرة يجوز فيه ذلك ويجوز نصبه على التمييز ومعمول اسم الفاعل
مفعول به ومنها انه لا يراعى له محل بالعطف وغيره من التوابع بخلافه كما تقدم ومنها انه لا يفصل
بينها وبينه بفاصل ولو ظرفا عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل باتفاق ومنها انها لا تعمل
محذوفة واسم الفاعل يعمل محذوفا كما في مثال الاشتغال السابق ومنها انها لا تنصب الضمير
واسم الفاعل ينصبه ومنها انها لا تتعرف بالاضافة دائما واسم الفاعل ان كان بمعنى الماضي
واضيف فانه يتعرف بالاضافة وكذلك اذا اريد به الاستمرار ومنها انها تونث بالالف كعلياء
ولمياء وصديا واسم الفاعل لا يكون كذلك ومنها انها تخالف فعلها فتنصب ما بعدها مع
قصوره واسم الفاعل تابع لفعله لزوما وتعديه ومنها انها تجوز اضافتها الى فاعلها معنى
من غير ضعف ولا قلة في الكلام بخلاف اسم الفاعل فانه لا تجوز اضافته الى مرفوعه الا اذا نزل
منزلتها ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف وال الداخلة على اسم الفاعل اسم موصول
على الاصح فيهما ومنها دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تخلل كحسن الوجه ومع التخلل
نحو منقلبا الحاضر ومنها انه يقبح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها
نحو مررت بحسن وجهه بخلاف اسم الفاعل واسم الفاعل على الخلاف منها في ذلك كله كما ذكرنا
ولمعمولها بالنسبة لعملها ثلاث حالات احدها ان يرفع على الفاعلية باتفاق بعد خلاها من ضميره
ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه او على الابدال عند بعضهم من الضمير فيها الذاهب الى الابدال
هو ابو علي الفارسي فانه حكم بان المرفوع الظاهر بدل من الضمير في الصفة بدل بعض من كل
ويرده حكاية الفراء مررت بامراة حسن الوجه ولو كان فيها ضمير لوجبت المطابقة وقيل
حسنة الوجه وحكاية الكوفيين بامراة قويم الانف وانه لا يجوز برجل مضروب الاب بالرفع
على انه بدل بعض ولا بدل اشتمال وثانيها ان ينصب على التمييز او على التشبيه بالمفعول به ان
كان نكرة كزيد حسن وجها وعليه فقط اي على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة كزيد حسن الوجه

ولهذا قال والثاني متعين في المعرفة وثالثها ان يخفض بالاضافة اي بسببها انما حمل الباء على
السببية لان خفض المضاف اليه عند المص بالمضاف والاضافة هي النسبة بين المتضايفين
سبب الخفض كزيد حسن الوجه الا اذا كانت الصفة بال وهو مجرد منها ومن الاضافة كالحسن
وجه او المعمول مضاف لمجرد منها كالحسن وجه اب او المعمول مضاف لضمير الموصوف كالحسن
وجهه او المعمول مضاف لمضاف لضميره كالحسن وجه ابيه لامتناع اضافة ما فيه ال الى الخالي
من ذلك وذلك لان الاضافة فيها لم تفد تعريفا ولا تخصيصا وهو واضح ولا تخصيصا كما في
حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط والتجوز في العمل كما في الحسن الوجه واذا خفض
المعمول بالاضافة فلا تخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لان الخفض ناشئ عن النصب لا عن الرفع
وهو مذهب ابن السيد والشلوبين واكثر اصحابه كابن عصفور وعند هولاء النصب ناشئ عن
الرفع والخفض ناشئ عن النصب قالوا ولا يجوز ان يكون الخفض ناشئا عن الرفع لانهم قالوا
مررت بامراة حسنة وجهها بالتاء كما مع الخفض ولو كانت الاضافة من رفع لسقطت التاء
معها كما مع الرفع ولئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه اذ الصفة عين مرفوعها في المعنى وغير منصوبها
واقول لا يلزم اضافة الشيء الى نفسه الا اذا اعتبرنا الاضافة الى المعمول من غير تحويل الصفة
عنه الى ضمير الموصوف كما يدل عليه التعليل وهو ممنوع فان للقائل ان يكون الخفض ناشئا من الرفع
يحكم بان في الصفة ضميرا يعود الى الموصوف وحينئذ لا يلزم ما ذكره بل يكون من اضافة الاعم الى
الاخص فتدبر وذهب السهيلي الى ان الاضافة ناشئة عن الرفع والنصب عن الخفض فالخفض
نشاء عن الرفع والنصب نشا عن الخفض وذهب ابو الحسن الدباح وابو عبد الله الحضراوي
الى ان كلا منهما ممكن واعلم ان الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها مع قطع النظر عن افرادها وتثنيتها
واضدادها وهي التثنية والجمع والتانيث ست وثلاثون صورة لان الصفة اما نكرة او معرفة وهي
اما رافعة لما بعدها او ناصبة له او جارة له فهذه ست حالات حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة
ومعمولها ايضا له ست حالات لانه اما بال كالوجه او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او الضمير
كوجهه او مضاف لمضاف للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة كوجه او مضاف لمجرد منها
كوجه اب فالصور ست وثلاثون صورة من ضرب ست في مثلها الممتنع منها الاربع التي استثنيت

والبقية جائزة الا ان فيها قبيحا وضعيفا وحسنا فالقبيح اربع صور والضعيف ست والباقي
حسن وبيان ذلك يطلب من المبسوطات وقد وضعت لك هنا الجدول لتبيانها

حسن الوجه	حسن وجه الاب	حسن وجهه	حسن وجه ابيه	حسن وجها	حسن وجه اب
حسن الوجه	حسن وجه الاب	حسن وجه	حسن وجه اب	الحسن الوجه	الحسن وجه الاب
الحسن وجهه	الحسن وجه ابيه	الحسن الوجه	الحسن وجه الاب	الحسن وجهه	الحسن وجه ابيه
الحسن وجها	الحسن وجه	الحسن الوجه	الحسن وجه الاب	حسن الوجه	حسن وجه الاب
حسن وجهه	حسن وجه ابيه	حسن وجهه	حسن وجه ابيه	حسن وجه	حسن وجه اب
الحسن وجه	الحسن وجه اب	الحسن وجه	الحسن وجه اب	الحسن وجهه	الحسن وجه ابيه

فالحسن اثنتان وعشرون صورة وهي المذكورة اولا والضعيف هي الست بعدها والقبيح
بعد الضعيف اربع صور والممتنع في الاخر اربع فان قلت ما وجه ضعف الست وقبح الاربع وامتناع
الاربع الاخيرة قلت وجه الضعف في الست هو ان النصب والجر يوميان الى ارتكاب التجوز باعتبار
تحويل الاسناد عن الظاهر الى الضمير الراجع الى الموصوف وفي الرفع سلامة من ذلك مع امكانه
فيها ومن جملتها مسئلة وقع الخلاف فيها وهي الصفة مجردة من اللام مضافة الى معمولها المضاف
لضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه والبصريون يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر
وانشد للشماخ امن دمنتين عرس الركب فيهما بحقل الرخامى قد عفا طللاهما اقامت على
ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما ورده المبرد بان الضمير في مصطلاهما
عائد الى اذ هو جمع في معنى المثنى وانما جمعا بما حولهما كقوله دوانفا ليتيك وتستطارا فالالف
في تستطارا راجع الى دوانفا لانه بمعنى دانفتين فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا
ضمير واحد وهو المستكن في جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام قال
الرضي وما ذهب اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه واجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح
لوروده في الحديث في قوله في وصف النبي صلى الله عليه وسلم شثن اصابعه وفي حديث وفي
اخرى شام ذرع صفر وشاحها وفي الحديث الدجال اعور عينه اليمنى ومع جوازه ففيه ضعف
لشبه اضافة الشيء الى نفسه ومنعها ابن بابشاذ بانها من اضافة الشيء الى نفسه وقد تقدم

رفعه ووجه قبح الاربعة خلو الصفة من عايد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور وقبح اى منه
وذهب ابو علی الى ان فی الصفة ضميرا او المرفوع بعدها بدل من الضمير وقاله فی قوله تعالى مفتحة لهم
الابواب قال الرضی وهذا غسل الدم بالدم لان بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان عن ضمير المبدل
منه فی الاغلب وذهب الكوفيون الى ان اللام فی الوجه بدل من الضمير ولا يجوز ابدال اللام من
الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ووجه امتناع الاربعة قد قدمناه واوصل
بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربعة عشر الف صورة ومأتين
وست وخمسين صورة وتفصيلها يحوج الى تطويل لا يليق بهذا المختصر وساحررها فی رسالة
مفردة ان شاء الله تعالى والسابع منها اسم التفضيل واخره لان عمله فی المرفوع الظاهر غير مطرد
كما ستعرفه من قريب وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة لصاحبها على غيره فی اصل
الفعل متعلق بالمشاركة وشرط التفضيل ان يكون على وزن افعل سواء صيغ من فعل لازم كاكرم
فانه مشتق من مصدر كرم وهو لازم ام من متعد كاضرب واعلم فانه مشتق من مصدر ضرب
وهو متعد وكذا اعلم مشتق من مصدر علم وهو يتعدى الى مفعولين فلذلك مثل بمثالين بقوله
امن فعل اما على تقدير مضاف اى من مصدر فعل او الفعل بمعنى الحدث الذی هو المعنى اللغوی له
ولا يرد خير وشر فانهما للتفضيل وليسا على وزن افعل لان اصلهما اخير واشر فخففا بالحذف
اى بحذف الهمزة لكثرة الاستعمال وربما جاءا على القياس قرا ابو قلابة من الكذاب الاشر بصيغة
التفضيل وقال بلال خير الناس وابن الاخير واما قوله وهو الاحوص وزادنی كلفا بالحب ان منعت
وحب شیء الى الانسان ما منعا بحذف همزة احب فضرورة ولا يصاغ الا مما صيغ منه فعل التعجب
كما سياتی فی بابه ويستعمل بمن ولو تقديرا واكثر ما يقع ذلك اذا كان اسم التفضيل خبرا نحو ذلكم
اقسط عند الله وان لم يكن خبرا قل الحذف كالحال والصفة مثال الاول قول الشاعر دنوت
وقد خلناك كالبدر اجملا فظل فوادی فی هواك مضللا اى اجمل من البدر ومثال الثانی
قول الشاعر تروحی اجدر ان تقيلی اى تروحی واتی مكانا اجدر من غيره بان تقيلی فيه جارة
للمفضل عليه اذا جرد من الالف واللام والاضافة نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا وقد يقع فی الاخير
الجمع بين الاثبات لمن ومجرورها والحذف وهی لابتداء الغاية ارتفاعا وانحطاطا فهی فی نحو زيد

افضل

افضل من عمرو لابتداء الارتفاع وفی زيد شر منه لابتداء الانحطاط او كونها لابتداء الغاية مذهب المبرد
ومن وافقه وذهب سيبويه الى انها لابتداء الغاية ايضا واشار الى انها مع ذلك تفيد التبعيض فقال فی هو افضل
من زيد فضله على بعض ولم يعم وذهب ابن مالك فی شرح التسهيل الى انها بمعنى المجاوزة فان القائل زيد
افضل من عمرو كانه قال جاوز زيد عمرا فی الفضل قال ولو كان الابتداء مقصودا لجاز ان يقع بعدها الى ان
الى ويبطل كونها للتبعيض امران احدهما عدم صلاحية بعض موضعها والاخر صلاحية كون المجرور
عاما نحو الله اعظم من كل عظيم قال المرادی قول الظاهر كونها لابتداء الغاية ولا يفيد معنى التبعيض
وقول المبرد وما رده المصر من ان الابتداء لو كان مقصودا لجاز ان يقع بعدها الى قد رده ابن ولاد قبله
بانه ليس بلازم لان الانتهاء قد يترك الاخبار به لكونه لا يعلم او لكونه لا يقصد الاخبار به ويكون ذلك ابلغ
فی التفضيل اذ لا يقف السامع على محل الانتهاء انتهى واقول لا يخفى على ابن مالك وقوع الى بعدها باطراد
حتى يورد بانه يجوز ترك الاخبار بالانتهاء لعدم العلم به او لعدم قصده بل اراد انها لو كانت كذلك
لجاز التصريح بالى ولو فی بعض المواد وذلك لا ينافی عدم ذكرها لما ذكره المحقق المرادی فايراده لم
يوافق محلا فتامل او المجاوزة كما تقدم نقله عن ابن مالك قال المص فی المغنی وقد يقال لو كانت للمجاوزة
لصح فی موضعها عن ولا يفصل بينها وبين مجرورها باجنبی ليس بمعمول لاسم التفضيل وقد ورد
الفصل بلو وما اتصل بها كقوله ولفوك اطيب لو بذلت لنا من ماء عنب على خمر وبالنداء كقول جرير
لم الق اخبث يا فرزدق منكم ليلا واخبث بالنهار نهارا ولا يجوز تقديمها معها على اسم التفضيل
لانها مع من شبها بالمضاف والمضاف اليه فحقه ان لا يتقدم عليه الا ان يكون اسم استفهام فيجب
تقديمه لان له الصدر او مضافا الى اسم استفهام يجب حينئذ تقديمه كقولك ممن انت افضل ومن
غلام من انت اجمل وقد يكون المجرور بها غير استفهام ويتقدم كقوله فقالت لنا اهلا وسهلا وزودت
جنى النحل بل ما زودت منه اطيب وقول الاخر ولا عيب فيها غير ان قطوفها سريع وان لا شیء منهن اكسل
ويستعمل مضافا لنكرة مطابقة للمفضل وجوبا فيفرد ويذكر فی هذه الحالة وكذا فی التی قبلها وجوبا
حال كونه مستعملا بمن وان كان المفضل بخلاف ذلك وبهذا يفرق بين هذه الحالة والتی
قبلها وحاصله ان المستعمل بمن يفرد ويذكر وان كان المفضل بخلاف ذلك والمضاف الى نكرة يفرد
ويذكر لكن يجب كون المضاف اليه مطابقا للمفضل فتقول فی الحالة الاولى زيد وهند والزيدان

او الهندان والزيدان او الهندات افضل من عمرو فاما قوله وهو ابو نواس الحكمی كان صغرى وكبرى من فواقعها
حصباء در على ارض من الذهب فانه اتی باسم التفضيل مونثا مع كونه مجردا والواجب حينئذ تذكيره وافراده
كما علمت فاما لحن اى ميل عن الصواب او لم يقصد به حقيقة المفاضلة واذا لم يقصد به ذلك جاز
جمعه فاذا جاز جمعه جاز تانيثه ونقول فی الحالة الثانية زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين
والزيدون افضل رجال وهند افضل امراة والهندان افضل امراتين والهندات افضل نساء واما قوله
تعالى ولا تكونوا اول كافر به فان المضاف اليه لم يطابق المفضل الذی هو شرط فی هذه الحالة فالتقدير
اول فريق كافر وفريق فی معنى الجماعة وان كان لفظه مفردا او ولا يكن كل منكم اول كافر فالتاويل
فی جانب المفضل ليوافق المضاف اليه ويستعمل معرفا بال فيطابق وجوبا موصوفه افرادا وتثنية
وجمعا وفرعيهما فتقول زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلى والهندان
الفضليان والهندات الفضليات او الفضل ويستعمل مضافا لمعرفة فوجهان المطابقة اجراء
له مجرى المعرف بال نحو قوله تعالى وكذلك جعلنا فی كل قرية اكابر مجرميها وعدمها اى عدم المطابقة
وهو الغالب اجراء له مجرى المجرد نحو قوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس بالافراد ولم يقل احرصی
الناس ليطابق الضمير ورجحه ابن مالك واستدل بقوله عليه الصلاة والسلام الا اخبركم
باحبكم الی واقربكم منی مجالس يوم القيمة احاسنكم اخلاقا فافرد احب واقرب وجمع احسن ثم
ان استعمل افعل لغير تفضيل وجبت المطابقة كقولهم الناقص والاشج اعدلا بنی مروان اى عادلاهم
اذ ليس فيهم عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل الناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن
مروان لقب بذلك لانه نقص ارزاق الجند والاشج هو عمر ابن عبد العزيز لقب بذلك لان بجبينه
اثر شجة ولا يقاس على ذلك اى على ما ورد مجردا عن معنى التفضيل كقوله تعالى هو اعلم بكم اى عالم
بكم وهو اهون عليه اى هين اذ لا تفاوت فی نسبة المعلومات والمقدورات اليه تعالى خلافا
للمبرد فانه اجاز ذلك قياسا قال فی التسهيل والاصح قصره على السماع وحكى ابن الانباری الجواز
عن ابی عبيدة والمنع عن النحويين وفی هذه الحالة والتی قبلها لا يستعمل بمن يعنی اذا استعمل
بال ومضافا الى المعرفة وكذا اذا لم يرد به التفضيل لا يؤتی بعده بمن واما قول الاعشى ولست
بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فليست من فيه للتفضيل بل للتبعيض اى لست من بينهم

وهنا

وهنا كما تقول اريد شخصا من قريش افضل من عيسى فيقال محلا الافضل من قريش اى افضل من عيسى
من بين قريش ويجوز الحكم بزيادة اللام فتكون من تفضيلية واجاز بعضهم ان يكون كل اصليا ومن
التفضيل متعلقة باكثر مقدر عاريا عن اللام اى بالاكثر اكثر منهم قال النيلی والذی اراه ان يكون
ما الا من الضمير المستكن فی الاكثر وقد قال لو ان من بمعنى فی والتقدير ولست بالاكثر فيهم حصى
يتعلق بالاكثر كما يتعلق به الظرف واعلم انه ينصب التمييز والحال والظرف فنصبه التمييز نحو حصى
فی البيت ونصبه للحال كالجار والمجرور فی البيت على ما اختاره النيلی ونصبه للظرف كما فی قوله فانی
رايت الورض احوج ساعة الى الصون من ريط يمان مسهم فساعة ظرف ولا يصح تعلقها بغيره
لما يلزم فيه من الفصل بين افعل ومعموله وهو الى الصون من ريط ولا ينصب المفعول له ولا معه
ولا المطلق ولا المفعول به على الاصح مطلقا اى سواء كان ظاهرا ام غيره بل يصل اليه باللام
ان لم يكن منهم علم او جهل كزيد اوعى للعلم وابذل للمعروف فيما يتعدى بنفسه لواحد وبالباء ان كان مفهم
علم او جهل كهذا اعرف بالنحو واجهل بالفقه فان كان فعله يتعدى لاثنين ينصب الاخر بفعل مقدر
نحو زيد اكسى للفقراء الثياب اى يكسوهم الثياب قال ابو حيان وينبغی ان لا يقال هذا التركيب الا ان كان
مسموعا من لسانهم واجاز بعضهم نصبه به مطلقا ونقله المص فی حواشی التسهيل عن ابن مسعود
صاحب كتاب المستوفی وقال بعضهم ان اول بما لا تفضيل فيه جاز لانه حينئذ كاسم الفاعل وعليه
حملوا قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته والمانع يقول صورته صورة افعل التفضيل فلا
يعمل كما لا يعمل الباقی على معنى التفضيل قال الدمامينی وهذا الرای حسن اى عمل اسم التفضيل فی المفعول
اذا اول بما لا تفضيل فيه وهو كذلك وكون صورته صورة الباقی على التفضيل لا يمنع من عمله قال
ابو حيان هذا الرای ضعيف لانه وان اول بما لا تفضيل فيه فلا يلزم منه تعديه كتعديه والتراكيب
خصوصيات فينصب حين التاويل كما انه يضاف حينئذ الى ما ليس بعضه فيجری حكم النصب والجر
على طريقة واحدة اعلم ان اسم التفضيل اذا كان له معنيان الاول ان تقصد به الزيادة على من اضيف
به باعتبار تحققه فی ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشیء على نفسه ويشترط ان يكون موصوفه
بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود
تفضيل موصوفه على مشاركيه فی هذا المفهوم العام نحو زيد افضل الناس اى افضل من مشاركيه

فهذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سئلت عن عدد اخوة يوسف لم يجز لك عده فيهم بل يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بني يعقوب والثاني ان تقصد زيادة مطلقة غير مقيدة فيضاف للتوضيح كما تضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كون اسم التفضيل بعض ما اضيف اليه فيجوز بهذا الاعتبار ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم ونحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بني قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم نحو يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وانما جاز لعدم اشتراط كون اسم التفضيل بعض ما اضيف اليه اذ المراد به التفضيل على ما عداه لا على ما اضيف اليه فقط واسم التفضيل بهذا المعنى لما لم يكن فيه من الدالة على التفضيل ولم يكن معه المفضول ضعف معنى التفضيل فيه ودخلت فيه الاضافة فترجح فيه جانب الاسمية فلم يمنع من التصرف فلذلك وجبت فيه المطابقة افرادا وتثنية وجمعا للزوم مطابقة الصفة للموصوف اما مع المانع وهو امتزاجه بمعنى من التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعده او الاضافة بمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء الى تجرده من علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذي كان مصاحبا لعلم التفضيل وحاصل كلام الشارح ان اسم التفضيل اذا اول بما لا تفضيل فيه او كان مضافا بالمعنى الثاني كان جاريا على طريقة واحدة اما الاول فواضح واما الثاني فلان المقصود بالاضافة التوضيح لا التفضيل على المضاف اليه في تلك الخصلة لينتج ان الخصلة مخصوصة به دون المضاف اليه **وكان انه اذا صح حلول الفعل محله رفع الظاهر** اي فيصح ان ينصب المفعول به لكونه بمعنى اسم الفاعل كما انه يصح ان يرفع الفاعل الظاهر لحلوله محل الفعل **فقد استبان لك ان ما في الشرح من حكاية الاجماع على منع عمله** اي اسم التفضيل فيه اي في المفعول به **منظور فيه** لتصريح كثير من المولفين بالخلاف فيه وقد سبقه الى دعوى الاجماع ابن مالك في شرح الكافية فانه قال اجمعوا على انه لا ينصب المفعول به فان ورد ما يوهم جوازه جعل نصبه بفعل مقدر يفسره افعل كقوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته فحيث هنا مفعول

المفعول فيه **ويرفع الضمير المستتر في كل لغة ولا يرفع في الغالب اسما ظاهرا ولا ضميرا منفصلا لكونه ليس له فعل بمعناه** قال سيبويه ان افعل انما عمل هيهنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدا كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجل ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فتكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك **الا في مسئلة الكحل فانه يرفع ذلك دائما لانه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه وضابطها ان يكون** اسم التفضيل **صفة لاسم جنس** في اللفظ اما نعتا او خبرا او حالا ليعتمد عليه ويقوى بسببه **مسبوقا بنفي او شبهه** وهو النهي والاستفهام ولم يرد بهذا الكلام المتضمن رفع الظاهر باسم الا بعد نهي واستفهام فيه معنى نفي **وان يكون مرفوعه اجنبيا** غير متصل بضمير الموصوف حال كون المرفوع **مفضلا على نفسه باعتبارين** مع اتحاد الذات **نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد** وانما اشترط نفي او شبهه لانه في الاثبات لا يرفع الظاهر لانه لا يكون في معنى الفعل حينئذ بخلاف ما اذا كان منفيا وبيان ذلك ما ذكره بعض المحققين ان اسم التفضيل في قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد يحتمل معنيين الاول ان يكون احسن بعد النفي بمعنى حسن لان النفي المتقدم على اسم التفضيل متوجه الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زايدا على حسن كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى كحل عين زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة ينافيها مقام المدح فيرجع المعنى الى انه حسن في عين كل واحد الكحل دون حسن في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسليط النفي عليه مجردا عن الزيادة لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه فيرجع المعنى الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فاذا انتفت المساواة انتفت الزيادة بالطريق الاولى قال البدر ابن مالك ما معناه لو قلت رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لو جعلت فيه يحسن مكان احسن فقلت رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد او يحسن في عينه الكحل كحلا في عين زيد فاتت الدلالة على التفضيل في الاول وعلى الغريزية في الثاني انتهى واشترط ان يكون نعتا لسبب مشترك

بين ذلك الشيء الذي وقع اسم التفضيل صفة له لفظا وبين غيره مفضل ذلك السبب الذي هو الكحل في المثال باعتبار الاول الذي هو رجلا في المثال على نفس الكحل باعتبار غيره الذي هو زيد فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه ومحصله ان رجلا الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل سبب مشترك بين عين الرجل وعين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب وانما اشترط ان يكون ذلك السبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه اخر بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملفوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وبه عرفت المسئلة بمسئلة الكحل **وافردت هذه** المسئلة **بالتاليف** لما فيها من المباحث والاشكال **والاصل ان يقع هذا الظاهر** وهو الكحل في مسئلتنا **بين ضميرين اولهما للموصوف وهو** الضمير في عينه **وثانيهما للظاهر** وهو ضمير منه فانه يعود على الكحل **كما في المثال وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من اما على الظاهر نحو من كحل عين زيد او محله** اي محل الظاهر الذي هو العين لانه محل بالكحل **نحو من عين زيد** فتقول ما رايت رجلا احسن من عينه الكحل من عين زيد باقامة عين زيد مقام منه في عين زيد **او تدخل من على ذي المحل نحو من زيد** فيكون فيه حذف مضافين **ولم يقع هذا التركيب في القران ولا يجوز ان يعرب المرفوع مبتدا وافعل خبره لئلا يلزم الفصل بين افعل ومن باجنبي** كما حكيناه عن سيبويه **وقد يرفع الظاهر مطلقا في لغة حكاها سيبويه نحو مررت برجل افضل منه ابوه** بنصب افضل على انه صفة لما قبله ورفع ابوه على الفاعلية والجمهور يقولون افضل هنا خبر مقدم وابوه مبتدا والجملة صفة رجل وعنها اي وعن هذه اللغة احترز بقوله في الغالب وهنا مباحث طوينا ذكرها مخافة السام

باب التوابع وهي جمع تابع وهو المشارك ما قبله دخل فيه التابع وغيره **في اعرابه الحاصل والمتجدد** خرج به خبر المبتدا وحال المنصوب ونحو ذلك لكن يرد عليه حامض ونحوه من ذلك هذا حلو حامض فيخرج بزيادة قوله **غير خبر** واطلاق التابع على الحرف والفعل الغير المعرب مجاز اذ لا اعراب فيهما فتقع فيه التبعية

والعامل في التابع هو العامل في المتبوع الا في البدل **وهو مذهب الاكثرين ومذهب الخليل وسيبويه والاخفش والجرمي واكثر المحققين كما قال ابو حيان في شرح التسهيل ان العامل فيها هو التبعية قال ابو حيان وهو الصحيح والاكثرون على ان العامل في البدل مقدر من لفظ الاول قال ابو حيان وهو المشهور وقيل العامل فيه الاول بطريق الاصالة وهو راي المبرد واختاره ابن مالك وقيل هو العامل نيابة عن المقدر والصحيح ان العامل في النسق هو الاول بواسطة الحرف وقيل العامل الحرف نفسه وقيل مقدر بعده قال المحقق الجلال السيوطي وعندي انه لو قيل العامل في الكل هو المتبوع كما ان المبتدا عامل الخبر والمضاف عامل في المضاف اليه لكان مذهبا قويا انتهى وعندي فيه بحث لا يخفى على من تامل ادنى تامل **فان العامل فيه مقدر خلافا للمبرد** فانه ذهب الى ان العامل في البدل هو العامل في المتبوع قال لانه يصح ان تقول مررت بالذي يقوم زيدا خوه اذ لو قدر عامل البقي الذي بلا عائد لصحة كان عبد الله مذره واضحا لان كان الاولى تبقى بلا خبر وكذا ظننت زيدا عذره واضحا ولا يجوز فيه الاقتصار كما تقدم في بابه ولصحة مررت بزيد اخيك وحرف الجر لا يضمر الا شاذا والجمهور قد علمت انهم على خلافه **بدليل ظهوره** اي العامل **في بعض المواضع** جوازا كقوله تعالى الذين استضعفوا لمن امن منهم وقول الشاعر الا بكر الناعي بخيري بني اسد بعمرو بن مسعود وبالسيد الصمد ووجوبا ان كان البدل ضميرا مخفوضا نحو مررت بزيد فانه لا يكون بدلا الا هكذا لانه لا ينفصل ودخول حرف الجر عليه لا يخرجه عن ان يكون بدلا فقد جاز في الظاهر فيكون مع الضمير اجوز واختلفوا في اظهار العامل اذا كان رافعا او ناصبا الاكثرون على المنع ومن النحويين من اجازه وهو اختيار ابن عصفور واستدل من اجازه ذلك بقوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا فلو لم يظهر العامل لكان بدلا باتفاق وانما قل اظهار العامل وان كان الاصل طلبا للاختصار وبعدا من اللبس الا ترى انك اذا قلت ضربت اخاك عبد الله علم ان عبد الله هو اخو المخاطب ولو قلت ضربت اخاك ضربت عبد الله لظن انه غير الاول ولذلك لم يظهر في الا في قليل من الكلام بشرط ان تقترن به قرينة تومن من اللبس انتهى ومن لم يجز اظهار العامل اذا كان رافعا او ناصبا حمل ما اوهم ذلك من تكرار الجمل وان كان المعنى واحدا ويسمى التتبيع **ولا يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه باجنبي** وهو ما كان معمولا لغير التابع او قبله ولا علقة او كان جملة لا ترتبط بجملة التابع فهو مباين يمتنع الفصل به وهنا

منعوا مررت برجل على فرس عاقل ابلق وكذا زيد طعامك وعمرو آكلان لان طعامك اجنبي عن الشعا
لانه معمول الخبر وقد قدمته على احدهما فلو قدمته عليهما او اخرته عنهما جاز وقد جاز الفصل بالمبتدا
نحو افي الله شك فاطر السموات وبالخبر نحو زيد قائم العاقل وبمعمول الموصوف نحو هذا ضارب زيدا
عاقل وبمعمول المضاف للموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب ولا يجوز تقدمه عليه واجاز
صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف اذا كانت لاثنين او جماعة وقد تقدم احد الموصوفين
تقول قام زيد العاقلان وعمرو ومنه قول الشاعر ابى ذاك عمي الاكرمان وخاليا كما يفهمه قوله
يتبع ما قبله في اعرابه ففهم منه ان التابع يكون مؤخرا عن المتبوع خمسة بالاستقراء اي بالتتبع لكلام
العرب نعت وتوكيد وعطف بيان ونسق وبدل ومن فصل في التوكيد وجعله قسمين لفظيا ومعنويا
جعلها ستة ومن اطلق العطف وجعله شاملا للنسق والبيان جعلها اربعة والاول الاولى
ان يبدا منها بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق بل قيل هو الصواب لانها اذا اجتمعت
في التبعية رتبت كذلك كما قال في التسهيل وان لم يرتبها كذلك فيه وابن كيسان يقدم التاكيد على
النعت كما في التسهيل احدها النعت قال ابو حيان وهو اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون
والوصف والصفة للبصريين ولكونها بمعنى واحد قال ويراد فيه الوصف والصفة وهو التابع
هنا كالجنس يشمل النعت وغيره المشتق والمؤول به اخرج به غيره منها اي من التوابع ما عدا النعت
اللفظي المشتق نحو جاء زيد القائم القائم فبقوله المباين لفظ متبوعه خرج والمشتق ما دل
على حدث وصاحبه يشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم
الزمان والمكان والآلة والثلاثة الاخيرة لا ينعت به فترد على عبارته ولك دفعه بما لا يخفى وقد
يقال المراد بالمشتق ما كان اسم فاعل او اسم مفعول او احد امثلة المبالغة او صفة مشبهة او افعل
تفضيل وجمعها ان يقال ما دل على فاعل او مفعول متضمنا معنى فعل وحروفه هذا عبارة شرح
الكافية الشافية والمؤول به اي بالمشتق ما اقيم مقامه من الاسماء العارية عن الاشتقاق
كاسم الاشارة وذي بمعنى صاحب والمنسوب كجاءني الرجل هذا اي الحاضر وقع فيه اسم الاشارة
نعتا لكونه في معنى الحاضر او المشار اليه ورجل ذو مال اي صاحبه ورجل دمشقي اي منسوب الى دمشق
ومن المؤول به الجملة الخبرية نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون فيه الى الله صفة

يوما وهي في معنى المفرد المشتق وقوله وهو رجل من بني سلول ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة
قلت لا يعنيني فان قوله يسبني جملة وقعت بعد المعرف بلام الجنسية ومعناه نكرة وان كان لفظه
معرفة فلذلك جاز وقوعها صفة للئيم نظرا الى المعنى ولم ينص هذا ابو حيان في شرح التسهيل
فانه قال في قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وتخريج الاية على ان يكون نسلخ جملة في موضع
نصب على الحال وتفسيرية فلا يكون لها موضع من الاعراب لان في قوله وآية لهم الليل ابهاما في كيفية
كونه آية فتفسر ذلك كقوله ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم ثم فسر صفة آدم وكذا المصدر الملتزم افراده
وتذكيره بما ذكر من ان المؤول بالمشتق قسمان مطرد بالوصف به وذكر منه اسم الاشارة والمراد
به غير ما اشير به الى المكان كهنا وثم وذي بمعنى صاحب وفروعه والمنسوب وغير مطرد وهو المصدر
الملتزم افراده وتذكيره فتقول في نحو مررت برجل عدل اي عادل عند الكوفيين ورده ابو حيان
بان فيه اخراج المصدر عن اصله ومهما امكن ابقاؤه على اصله كان اولى وذي عدل عند البصريين
هذا اذا لم ترد المبالغة فان اردت المبالغة فعلى جعل الموصوف هو المصدر مجازا لكثرة وقوعه منه
كقول الخنساء فانما هي اقبال وادبار كانها لكثرة اقبالها وادبارها جعلت نفسها مبالغة ونظيره
قوله تعالى خلق الانسان من عجل ومما يبين انه باق على اصله انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما كان قبل ان
يوصف به وفائدته حقيقيا كان او غيره تخصيص المتبوع ان كان نكرة كجاءني رجل تاجر في النعت الحقيقي
وتاجر ابوه في النعت السببي والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات وتوضيحه ان كان معرفة
كجاءني زيد الفاضل او الفاضل ابوه والتوضيح رفع الاشتراك العارض في المعارف او مجرد مدح له نحو
الحمد لله رب العالمين او ذم له نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او ترحم عليه نحو اللهم الطف بعبادك
الضعفاء او توكيد لما دل عليه متبوعه كضربت ضربة واحدة لانه قد علم من ضربة انها واحدة فلم
يفد النعت الا مجرد التوكيد ومنه قولهم مضى امس الدابر قاله بعضهم وهو ابن مالك في التسهيل او تعميم
نحو ان الله يحشر عباده الاولين والآخرين ومثله ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين
او تفصيل كمررت برجلين عربي وعجمي او ابهام نحو تصدقت بصدقة قليلة او كثيرة قاله البدر
الدماميني عن بعضهم او اعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال من ذكر نحو قال الشاذلي رايت قاضي بلدنا الفقيه
ولقيت قاضيكم الكريم الفقيه وليس هذا التوضيح لانه لم يرد به الايضاح للمخاطب وهو بالغرض

في مثالنا عالم بما ذكر غير محتاج الى ايضاحه ولا للمدح فان غرض المتكلم اعلام السامع بانه عالم بحال
هذا الموصوف لا لمجرد الثناء عليه والنعت من حيث هو مع قطع النظر عن الاعتبارات المذكورة ومع
قطع النظر عن كونه حقيقيا او غيره يتبع منعوته في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب الثلاثة
الرفع والنصب والخفض وواحد من التعريف والتنكير سواء رفع ضميره اي ضمير المنعوت وذلك
اذا كان مشتقا جاريا على فعله وهو ما جاء على قياس مطرد ام اسما ظاهرا وهو النعت السببي ويجب
فلا تتبع معرفة بنكرة ولا عكسه قال ابو الحسن ابن الباذش انما لم تنعت النكرة بالمعرفة لان حق المعرفة
التقديم وحق التنكير التاخير فتنافيا ولم تنعت المعرفة بالنكرة لان نعت المعرفة لازالة التنكير العارض
فيها والنكرة يلزمها التنكير فلا تزيله عن غيرها واجاز الاخفش وصف النكرة بالمعرفة اذا كانت
خصصت قبل ذلك بالوصف وجعل من ذلك قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم
الاوليان فقال الاوليان صفة لآخران لما وصفا اختص وزعم ابو الحسن ابن الطراوة انه يجوز وصف
المعرفة اذا كان الوصف خاصا لا يوصف به الا ذلك الموصوف وجعل من ذلك قول الشاعر فبت كاني
ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها السم ناقع فناقع صفة للسم ولا حجة فيه لجواز كونه خبرا ثانيا
نعم المعرف بلام الجنس يجوز ان ينعت بنكرة مخصوصة كقولهم ما ينبغي للرجل مثلك وخير منك ان يفعل كذا
ذهب الى ذلك سيبويه وجمهور البصريين وقالوا ان النعت يتبع منعوته في التعريف والتنكير الا ان
يكون الموصوف المعرف بلام التعريف غير مقصود به الى شخص بعينه والصفة افعل من او مثلك
او اخوانه فانها تجري عليه وان كان نكرة وزعم ابو الحسن ان ال زائدة فهو من وصف النكرة بالنكرة
وذهب بعض الكوفيين الى جواز تخالف النعت والمنعوت في التنكير اذا كان لمدح او ذم وجعلوا منه
قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع فالذي وصف لهمزة ويجب في النكرة ان يكون مساويا للمتبوع او اقل
او دونه فنحو بالرجل اخيك بدل قال ابن مالك في شرح التسهيل الاكثر ان يكون النعت دون المنعوت
في الاختصاص او مساويا له فالاول نحو رايت زيدا الفاضل والثاني نحو رايت الرجل الصالح ولا يمتنع كونه
اخص من المتبوع كرجل فصيح ومرآة فرات واماج وامثال ذلك كثيرة وقال الشلوبين ينعت الاعم بالاخص
وهو الصحيح وحكى عنه مررت بالرجل اخيك على النعت انتهى قال ابو حيان وهذا الذي ذكره من ان النعت
لا يمتنع ان يكون اخص من المنعوت غير مسلم له على الاطلاق اما في النكرات فصحيح واما في المعارف فمنصوص

المتاخرين ان النعت يكون في درجة المنعوت تعريفا او دونه في التعريف واما ان يكون اعرف من المنعوت فلا
هذا مذهب البصريين والذي تقرر من مذهبهم انه يوصف العلم بالمبهم وبذي ال وبما اضيف الى المعرفة
مطلقا والمبهم باسم الجنس فقط جامدا كان او مشتقا وينعت ذو ال بما فيه ال واما المضاف الى المضمر
او العلم فينعت بما ينعت به العلم والمضاف الى المبهم ينعت بالمبهم وبذي ال وبما اضيف اليهما والمضاف الى
ذي ال ينعت بما ينعت به ذو ال ثم ان رفع النعت ضميرا مستترا عائدا على المنعوت تبع منعوته ولو كان معناه
لما بعده كجاءني رجل حسن وجها في اثنين ايضا من خمسة واحد من التذكير والتانيث وواحد من
الافراد وفرعيه من تثنية وجمع فيصير هذا مع ما مر وهو واحد من اوجه الاعراب وواحد من
التعريف والتنكير مطابقا له في اربعة من عشرة افهم كلامه ان النعت اما حقيقي وهو الذي يكون
معناه لما قبله ويرفع ضميره وحكمه انه يتبع منعوته في اربعة من عشرة واما مجازي وهو الذي يكون
معناه لما بعده ويرفع ضمير ما قبله وحكمه في وجوب المطابقة كالحقيقي كما مثل برجل حسن وجها وكذلك
جاء رجل قائم الاب ورايت رجلا قائم الاب ومررت برجل قائم الاب واما سببي وسياتي ما لم يمنع مانع
من التبعية كما في الملتزم افراده وتذكيره كافعل من فانك اذا قلت مررت برجل خير منك فالنعت فيه
يتبع منعوته في اثنين من خمسة واحد من وجوه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير لانه ملتزم
افراده وتذكيره او في الملتزم تذكيره كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول كامراة صبور وجريح او
في الملتزم تانيثه كرجل ربعة همزة وامراة ربعة همزة ويتبع منعوته في ثلاثة من ثمانية واحد من وجوه
الاعراب وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتنكير ومثل فعول وفعيل مفعال
ومفعيل للمبالغة والا اي وان لم يرفع ذلك اي ضميرا يعود على المنعوت بان رفع ظاهرا او ضميرا بارزا
فهو بالنسبة الى الخمسة الباقية كالفعل الحال محله فيفرد لرفعه ذلك الظاهر او الضمير البارز ويطابق
في التذكير والتانيث المرفوع بعده لا المنعوت كمررت برجلين قائمة امهما وبرجال قائم اباؤهم كما تقول
في الفعل الحال محله مررت برجلين قامت امهما وبرجال قام اباؤهم ويسمى حينئذ سببيا نعم ان رفع جمعا
جاز ان يجمع جمع تكسير لجريانه مجرى المفرد بل يترجح على الافراد نص على ذلك سيبويه في بعض نسخ الكتاب
وهو مذهب المبرد ولهذا قال والاحسن نحو جاءني رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير ثم قاعد غلمانه
بالافراد الذي هو قياس الفعل لانك تقول قعد غلمانه لا قعدوا الا في اللغة الضعيفة وقيل افراده ارجح

مطلقا لجريانه مجرى الفعل وقيل افراده ارجح ان تبع مفردا او مثنى والجمع ارجح ان تبع جمعا وانما الخبر
التكسير لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا جمع جمع تكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته
لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه ايضا شبه اجتماع فاعلين نحو قعود غلمانه كما في قاعدون غلمانه هذا
اذا نعت باسم الفاعل فان نعت باسم المفعول والصفة المشبهة جاز فيه هذا الاستعمال وجاز فيه
ان يحول الاسناد عن السببي الظاهر الى ضمير المنعوت فيستتر في النعت وينصب السببي او يخفض
باضافة النعت اليه وحينئذ يطابق منعوته في التانيث والتثنية والجمع ويرجع الى القسم الاول
نحو جاءة زيدا المضروب العبد والحسن الوجه بنصب العبد والوجه وجرهما وكذا يفعل في كل مثال
بما يناسبه قاله بعضهم ثم يلي افراده باتفاق قاعدون غلمانه يجمعه جمع سلامة وهو ضعيف لانه
خاص بلغة اكلوني البراغيث ويجوز قطع الصفة ولو تعددت من التبعية متعلق بقوله قطع الصفة
المعلوم موصوفها بدونها اذا تعددت النعوت وهي تابعة لمجهول لا يتميز الا بجميعها وجب اتباعها المنعوت
في الاعراب ويكون له بمنزلة نعت واحد تبع مجهولا فيجب موافقته في الاعراب فلا يقطع فان
ارتفعت الجهالة ببعضها جاز فيما بعده القطع والاتباع والاتباع اجود حقيقة او ادعاء بان
ينزل المتكلم غير المعلوم منزلة المعلوم لامر ما من تعظيم او غيره رفعا بتقدير هو في حال النصب والجر
للمتبوع ونصبا بتقدير فعل في حال الرفع والجر تقديره اعني في نعت التوضيح او امدح في المدح او اذم
في الذم او ارحم في الترحم او غير ذلك مما يناسب الصفة ولا يجوز اظهار المقدر الا في نعت التوضيح
والتخصيص وفي البسيط اذا وصفت النكرة فالمشهور ان الوصف لا يقطع وقال سيبويه ان وصفت
بما فيه مدح او ذم او ترحم جاز القطع وكذلك ان وصفت بغير ذلك قال ويجوز ان تنصب ما كان
صفة على معنى الفعل ولا تريد مدحا ولا ذما ولا شيئا مما ذكرت لك وخالفه الخليل في المدح والذم فانه
لا ينتصب عنده الا في المعارف وخالفه يونس في الثلاثة واما اذا كانت الصفة لغير ذلك فلم يحك
سيبويه خلافا فيه ويظهر ان يونس يخالفه على ما يفهم من مذهبه في الترحم واما اذا وصفت المعرفة
بمدح او ذم او ترحم فيجوز القطع بالابتداء وباضمار الفعل اذا كان الوصف لمدح او ذم او ترحم بالاتفاق
بين سيبويه والخليل وخالفه يونس في الترحم واذا كانت لغير ذلك فيجوز القطع على مذهب سيبويه
وهو اولى من النكرة لانه جاز فيها وهي مفتقرة الى التعريف وغير معرفة فهو في المعرفة اولى لتمامها بالتعريف

انتهى كلام البسيط مع بعض تلخيص واذا جرت الصفة على مشار به نحو مررت بهذا الرجل او كانت
للتوكيد نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة او ملتزمة الذكر نحو الشعرى العبور وكالجم الغفير امتنع
قطعها اما علة عدم جواز القطع في نعت اسم الاشارة فلانها لا توصف الا بالجوامد وان وصفت
بالمشتق فعلى ان يكون قائما مقام الجامد ولهذا يقل وصفه به والجوامد لا تتحمل ضمير الفعل كونه موافقا
للمنعوت في الافراد وغيره لتحصل المشاكلة التي هي الرابطة بين النعت والمنعوت واما علة عدم
جوازه في النعت المراد به التوكيد فظاهرة واما علة عدم جوازه فيما التزم فيه ذكر الصفة فلان
العرب لما التزموا ذكرها تابعة فلو قطعت لزم مخالفتهم وذلك لا يجوز وانما عدل الشارح عن المثال
الذي ذكرناه الى ما ذكره لما اورد عليه من ان الشعرى مستغنى عن الوصف قال الله تعالى وانه رب الشعرى
بخلاف الجم الغفير فان الوصف فيه ملتزم الذكر كما يمتنع القطع اذا لم يعلم موصوفها الا بها وان كثرت
ولا فرق حينئذ اي حين اذ لم يعلم الموصوف الا بها بين اتحادها وتعددها وشرط بعضهم في القطع كون
النعت واحدا وهو مردود ولو احتاج المنعوت في حال تعددها الى بعضها فقط جاز فيما عدا ذلك
البعض القطع والاتباع والجمع بينهما بشرط تقدم المتبع ومقتضى كلامه انه اذا جمع بين القطع والاتباع
وجب تقدم المتبع وتاخر المقطوع لئلا يلزم الفصل بين النعت والمنعوت لو قدم بجملة وفي البسيط
قال بعض النحويين اذا قطعت الصفة وبقي من النعوت شيء فينبغي ان يكون مقطوعة ولا يكون فيها الا تابع
بعد القطع لانه فصل بين النعت والمنعوت والصحيح جوازه لان القطع عارض لفظي فلا حكم له وهنا فائدة
جليلة وهي انه اذا زيد نعت معمولين فاما ان يكونا لعامل واحد او لعاملين فان كان العامل واحدا فاما
ان يتحد عمله او يختلف فان اتحد عمله جاز الاتباع والقطع في اماكنه نحو قام زيد وعمرو العاقلان وان
اختلف عمله فاما ان يتحد النسبة اليهما من حيث المعنى او تختلف فان اختلفت فالقطع نحو ضرب
زيد عمرا العاقلان او العاقلين وان اتحدت النسبة فالقطع مذهب البصريين وذهب الكسائي والفراء
وابن سعدان الى جواز الاتباع على اختلاف بينهم فالنص عن الفراء انه اذا اتبع يوجب تغليب المرفوع ونص
ابن سعدان على جواز اتباع اي شئت منهما فتقول خاصم زيد عمرا الكريمين والكريمان لان كلا منهما مخاصم
فكل واحد منهما مفعول لصاحبه وفاعل لصاحبه والصحيح مذهب البصريين بدليل انه لا يجوز ضارب
زيد هندا العاقلة بالرفع على ان يكون نعتا لهند على المعنى باتفاق من البصريين والكوفيين فكما لا يجوز

في نعت الاسم اذا افرد الحمل على المعنى فكذلك لا يجوز اذا ضم معه الى غيره قال المرادي قلت ذكر في باب ابنية الفعل
من شرح التسهيل ان الاسمين في نحو ضارب زيد عمرو ان لبس احدهما اولى من الاخر بالرفع ولا بالنصب قال
ولو اتبع منصوبهما بمرفوع او مرفوعهما بمنصوب لجاز ومنه قول الراجز قد سالم الحيات منه القدما
الافعوان والشجاع الشجعما فنصب الافعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا لانه منصوب
معنى لان كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان وهذا التوجيه اسهل من ان يكون قد سالم الحيات منه القدم
وسالمت القدم الافعوان انتهى وان كانا لعاملين فلا يخلوا من ان يتحدا في العمل والمعنى واللفظ نحو ذهب
زيد وذهب عمرو العاقلان او يتحدا في العمل والمعنى دون اللفظ نحو ذهب زيد وانطلق بشر الكريمان فالاتباع
فيهما جائز والقطع وان اختلف العامل لفظا لانه صالح ان يعد توكيدا واوجها صالح للاستغناء به وفصل
ابن السراج في المسألة الاولى فقال ان قدرت الثاني عاملا فالقطع او توكيدا والعامل هو الاول جاز الاتباع وذهب
في المسألة الثانية الى وجوب القطع او يختلفا في المعنى والعمل وفي احدهما نحو مررت بزيد وكرهت عمرا الكريمان
او الكريمين فيجب القطع وكذلك جاء زيد وذهب عمرو الفاضلان او الفاضلين ونحو مررت بزيد ولقيت
عمرا الكريمان او الكريمين هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكسائي والفراء الى جواز الاتباع وان اختلف
عمل العاملين اذا كانا يرجعان الى معنى واحد فاجاز ان تقول رايت زيدا ومررت بعمرو الظريفين لان المرور
في معنى الرؤية واجاز مررت برجل معه رجل قائمين لان المعنى اذا قلت مررت برجل معه رجل فقد مررت بهما جميعا واذا تبع
هنا عنده في مع دون ما يخفض وكذلك تقول مررت بزيد مع عمرو الظريفين على ان الظريفين في موضع
خفض الا ان الفراء قال اذا اختلف الاعراب بان اتبع الاول ولم يتبع الثاني لان المعنى للاول نحو قام عبد الله
مع المراة الظريفان وحكي عن الكسائي انه يتبع الاخر والى ما حكي عن الكسائي ذهب ابن الطراوة فاجاز
قام زيد ورايت محمدا العاقلين ورايت محمدا وقام زيد العاقلان فيتبع النعت في الاعراب ما كان قريبا له
وهذا الخلاف في هذه المسائل مترتب على العامل في النعت ما هو فذهب الخليل وسيبويه والجرمي والاخفش
واكثر المحققين الى ان العامل في النعت بعينه العامل في المنعوت والدليل على ذلك انك تقول جاءني زيد الكريم
العاقل وان شئت والعاقل ومررت بزيد الكريم العاقل وان شئت والعاقل فدل ذلك على ان الكريم والعاقل
ليسا مجرورين بالباء ولا مرفوعين بجاء اذ لو كانا كذلك لما جاز العطف لان العامل اذا وصل الى معموله
لم يجز ادخال حرف العطف عليه واختلفا رباب هذا المذهب فمنهم من لاحظ التبعية من حيث اتحاد معنى

الكلام اتفق الاعراب واختلف فاذا اختلف معنى الكلام فالقطع عند الجميع نحو قام زيد ومن عمرو العاقلان
لان الجملة الاولى خبرية والثانية استفهامية ومنهم من شرط اتحاد الاعراب ولا يبالي باختلاف
جهة الاعراب كما ذهب اليه الجرمي ومنهم من فصل فشرط مع اتحاد الاعراب اتفاق جهته فتكون العوامل من
جنس واحد ويشترط ان لا تكون عوامل مختلفة والى هذا ذهب سيبويه والخليل وهذا الذي صححه اصحابنا
وذهب المبرد وابن السراج وابن كيسان الى ان العامل في النعت هو العامل في المنعوت وانه ينصب
عليهما انصبابة واحدة فهؤلاء اذا كان العامل اكثر من واحد لا يجيزون الاتباع لما يلزم منه من اعمال
عاملين في معمول واحد فتامل هذا البحث بفكر صايب ونظر ثاقب وفي قوله رفعا اشارة الى حقيقة
القطع قال الشاطبي رحمه الله وجملة الصفة المقطوعة مع عاملها لا محل لها من الاعراب اذ القطع
مقتضى الاستيناف هو قطع الجملة عما قبلها من جهة الاعراب هذه فائدة اعلم ان الاسماء في نعتها
والنعت بها على اربعة اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به كاسم الفعل فانه لا ينعت لانه نائب مناب
الفعل وهو لا ينعت ولا ينعت به لانه ابدا غير معمول لما قبله والنعت معمول هذا ما خطر لي في توجيهه ولم
ارفيه نقلا وكالمضمر مطلقا ولو لغائب لانه لما شابه الحرف من جهة افتقاره الى ما يفسره لم ينعت ولانه لما
كان ليس بمشتق ولا في حكمه لم ينعت به وذهب الكسائي الى جواز نعت ضمير الغائب اذا كان لمدح او ذم
او ترحم واحتج بقولهم مررت به المسكين وقوله فلا تلمه ان ينام البائسا وهذا مخرج عند غيره على البدل
وبعضهم نصب البائس على اضمار اعني ويدل على البدلية قلة هذا النوع ولو كان صفة لكثر وقال النحاس
اجازة الكسائي نعت المضمر اذا تقدمه المظهر وحكي عنه الفراء قول الله عز وجل الا ان اولياء الله لا خوف
عليهم ولا هم يحزنون الذين امنوا جعل النعت تابعا للاسم المضمر ونبه الشارح على الخلاف بقوله
ولو لغائب واتى بكاف التشبيه للدلالة على ان ثم غير ما ذكر لا ينعت ولا ينعت به كاسماء الشرط والاستفهام
وكم الخبرية وكل اسم متوغل في البناء نحو الان واين وما احسن قول القائل اضرمت في القلب هوى شادن
مشتغل بالنحو لا يوصف وصفت ما اضرمت يوما له فقال لي المضمر لا يوصف لا يوصف في قافية البيت
الاول بمعنى لا يحد وهو حال من هوى شادن ولا يوصف في قافية البيت الثاني بمعنى لا ينعت فاختلفا فلا
ايطاء في القافية ويروى لا ينصف وهو ظاهر وقسم ينعت ولا ينعت به كالعلم وانما ينعت لازالة الاشتراك
ولم ينعت به لما مر من انه ليس بمشتق ولا في حكمه وقال لكالعلم بكاف التشبيه لان اسماء الاجناس نحو رجل في

وعمرو فهل ينعت ولا ينعت بها ما دامت على موضوعها ولا توصف الاسماء التوابع من الكنى كابى على لانه
لا معنى تحته فان اردت ان له ولدا يسمى عليا جاز وصفه وقسم ينعت وينعت به وهو اسم الاشارة وتعته
مصحوب ال مثال النعت باسم الاشارة قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا احدى ابنتى هاتين وذهب الكوفيون
والسهيلى فى ذلك وحجة الكوفيين فى كونه لا يوصف به ان اسم الاشارة انما اكتسب هذا الاسم وقت
اشارتك اليه والنعت انما يكون لما وقفت عليه قبل ذلك قال السهيلى فان قلت فقد جاز واى جاء فى
زيد هذا ورايت زيدا ذلك على النعت قلنا ليس ذلك بنعت لكنه بدل او عطف بيان ولا ينعت به لانه
غير مشتق ولا يتصور اضمار فيه ليعود على المنعوت منه ذكر كما يعود عليه من النعت المشتق فان
قلت اليس معنى زيد هذا زيد المشار اليه قلنا وكذلك زيد هو اى المضمر فانعت بهولا فى قولك مضمر مشتق
من الفعل الكريم وهذا لا يقوله احد لان هو ليس فى لفظه ما يدل على فعل ولا وصف يوصف وكذلك
هذا ليس فى لفظه ما يدل على فعل اخذ منه ولا هو مشتق من الاشارة وانما القطك به كتحريك يدك الى
جهة المشار اليه وانما اشترط ان يكون نعته مصحوبا بال قال الفراء لان هذا اسم تراه فلا يجوز ان
تنعته بشئ من الاسماء الا بالرجل لتبين جنسه فاذا اضفت اليه خرج من الجنس لان المضاف ليس
بجنس لان كل من كان رجلا ليس بصاحب الرجل ولا اخى الرجل قال ابو العباس نعت المبهم معه بمنزلة
شئ واحد فلا يضاف نعته كما لم يضف هو لانهما بمنزلة شئ واحد وذهب ابن مالك الى ان ما بعد اسم
الاشارة عطف بيان قال فى نحو مررت بهذا الرجل ان اكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا فى ان الرجل نعت
والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان يكون اخص من متبوعه وليس كذلك فانه فى الجوامد بمنزلة النعت
فى المشتقات ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق فى هذه المسئلة فجعل
ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جنى حكاه ابو على الشلوبين وهكذا ينبغى لان اسم الجنس لا يراد به النعت
وهو غير تابع له فلو كان نعتا حين يتبع اسم الاشارة لكان نعتا حين يتبع غيره كقولك رايت شخصا
رجلا وانت لا تريد الا كونه رجلا لا امراة ولا خلاف فى امتناع كونه فى هذه الصورة نعتا فيجب ان يكون فى
غيرها نعتا والا لزم عدم النظير اعنى جعل اسم واحد نعتا لبعض الاسماء دون بعض مع عدم اختلاف
المعنى وممن ذهب انه عطف بيان الزجاج والسهيلى قال السهيلى وان سماه سيبويه صفة فذهبه التسامح
فى هذه التوابع كلها فقد سمى التوكيد وعطف البيان صفة فى غير موضع وقد عرفت مذهبه فى ذلك وقسم

بنعت به ولا ينعت وهو اى كمررت برجل اى رجل ينعت ابى نحيبا لكمال المنعوت ولا يكون المضاف اليها
الا نكرة يماثل المنعوت نحو مررت برجل اى رجل وبمعناه نحو هذا رجل اى فتى وهى فى كلام العرب لتبيين
الشئ وتمييزه ولذلك صارت يطلب بها التبيين والتمييز فى قولك لمن قال رايت رجلا اى رجل فيجيب
بما يبينه ويميزه من الصفات ثم لحقها فى الاستفهام معنى التعظيم كما لحق الاستفهام فى قوله تعالى
الحاقة ما الحاقة وكانت سوالا عن الصفات فلحقها تفخيم فى الصفات فتقول اى رجل رايت تريد
انك رايت مبهما وعظيما بحيث لا تحيط بوصفه وبهذا المعنى نقلت الى الصفة لما فى الصفات من معنى
التعظيم وكذلك نعتوا بجد وكل وحق فقالوا زيد الرجل جد الرجل وكل الرجل وحق الرجل وفى التنكير هو رجل
جد رجل وكل رجل وحق رجل والنعت بهذه مطرد لا يتوقف على سماع وذهب الكسائى والفراء وهشام
الى انه لا يجوز مررت برجل كل رجل قال هشام مررت برجل كل رجل محال لا ينعت بكل الواحد لانه فى مذهب
جمع نعم يجوز ان دخل عليه النفى لانه عام لتسلط النفى عليه واجاز هولاء مررت برجل كل الرجل وهذا
عكس الباب نعتوا النكرة بالمعرفة ومنعوا ان تنعت النكرة بالنكرة وقال الكسائى مررت برجل كل الرجل
وعين الرجل ونفس الرجل لا يجوز الا بالالف واللام لان اصله التوكيد ثم اظهروه للمدح والثانى
من التوابع التوكيد اى المؤكد بكسر الكاف من اطلاق المصدر مرادا به اسم الفاعل وفعله وكد ويقال
فيه التاكيد بالهمزة وفعله اكد والاول افصح من الثانى ويقال التاكيد بالف مبدلة بالهمزة ويجوز ان
من التسمية بالمصدر فلا يحتاج الى تلك الارادة وعرفه ابن مالك بانه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره
وهو شامل لقسميه وهو قسمان لانه اما لفظى وهو اعادة اللفظ الاول او موافقه معنى نحو قمت انت
وقمنا نا ويجرى فى جميع الالفاظ فيكون فى الاسم نحو قوله وهو مسكين الدارمى اخاك اخاك ان من لا اخا له
كساع الى الهيجاء بغير سلاح اخاك الاول منصوب على الامر اى الزم اخاك واخاك الثانى تاكيد وفيه
الشاهد ومنه اى من توكيد الاسم توكيد الضمير المتصل بالمنفصل مرفوعا كانا ومنصوبا او مجرورا
مع مطابقته له فى التكلم والافراد والتذكير واضدادها نحو قمت انا واكرمتنى انا ومررت بك انت
واكرمته هو وهكذا وانما فصله بقوله ومنه للتنبيه على ان فى بعض اقسامه خلافا نحو رايتك اياك
فان مذهب البصريين انه بدل ومذهب الكوفيين انه توكيد قال ابن مالك وقولهم عندى اصح لان
نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل فى نحو فعلت

انت والمرفوع تاكيد باجماع وكانه يعنى بقوله باجماع انه يجوز لانه متعين فاهمه فقد عرفوا قمت انت بلا
قال المرادى قلت قوله فى التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر يمنع من اعرابه بدلا وفى الفعل وحده وفيه
مع فاعله وقد اجتمعا فى نحو قوله فاين الى اين النجاة ببغلتى اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فاتاك
الثانى تاكيد الاول من تاكيد الفعل بالفعل واحبس الثانى من تاكيد الفعل مع فاعله بمثله وفى الحرف
نحو قوله لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت على مواثقا وعهودا ومنه قوله وهو مضرس بن ربعى
واقتصر السيوطى فى شرح شواهد العينى على انه لطفيل الغنوى وقلن على الفردوس اول مشرب
اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره ويروى رواه اسافله فى الصحاح الفردوس اسم روضة دون
اليمامة وقال فى المحكم الوادى الخصب عند العرب وبلسان الروم البستان والدعاثر جمع دعثور
وهو الحوض المتثلم كذا فى الصحاح والشاهد فى جير حيث اكدها اجل وهذا انما هو على تقدير ان تكون
بمعنى حقا واما على تقديره فالمعنى نحو حقا او نعم ذلك فليس من التاكيد فى شئ وانما فصله عما قبله بمنه
لاختلاف لفظه ولفظ المؤكد ولهذا الاحتمال الذى ذكرناه ويشترط فى الحرف الغير الجوابى ان لا يعاد الا
مع ما اتصل به لكونه غير مستقل لانه كالجزء من مصحوبه وقد يفرد نحو قول الشاعر حتى تراها وكان وكان
اعناقها مشددات بقرن هذا اذا كان على اكثر من حرف واحد وان كان على حرف واحد فيجب اعادته مع ما اتصل
به المؤكد وشذ اعادته مفردا بل هو فى غاية الشذوذ والقلة كقوله ولا للما بهم ابدا دواء فلو كان المؤكد
مغايرا فى اللفظ للمؤكد كان الشذوذ اقل كقول الاخر فاصبحن لا يسالنه عن بما به اصعد فى علو الهوى
ام تصوبا كهجت منك منك وان زيدا ان زيدا مع المظهر او انه قائم مع المضمر وما ورد بخلاف
ذلك فهو شاذ كما ذكرنا وقال ابن هشام ان تقول الحق ان التوكيد فى مثل هذا الحرف وحده ولم لا يجوز ان يكون
لمجموع الحرف وما اتصل به بل هو الظاهر وان كان المؤكد جملة فالاكثر اقترانها بالعاطف حيث لا لبس
وقيد ابو حيان فى الارتشاف والمصنف فى الجامع بثم خاصة نحو اولى لك فاولى الاية اى اذكر الاية وهى
ثم اولى لك فاولى وكذا قوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فان حصل لبس باحتمال
كون الثانية للتعدد وجب تركه كضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو جى به لتوهم تكرار الضرب منك والغرض
انه لم يقع منك الا مرة واحدة وليس منه ما كرر فى قوله تعالى دكا دكا لانه لم يوت به للتاكيد لعود الى غير
الاول وانما هو منصوب على الحال والمعنى مكررا عليها الدك كعلمته الحساب بابا بابا اى بابا بعد باب وهو

ظاهر قول الزمخشرى وفى قوله تعالى صفا صفا لما مر من انه ليس بتوكيد لمغايرة مؤداه لما قبله بل هو على الحال
ايضا اى مصطفين او ذوى صفوف كثيرة مختلفة وقيل ان المكرر فيهما ذكر توكيد وعليه كثير من النحاة وخرج
عليه فى الشذور دكا دكا وابن مالك فى التسهيل والرضى جعل دكا دكا من قبيل ضرب ضرب زيد وصفا
صفا من قبيل قرات الكتاب سورة سورة قال اذ ليس الثانى لتقرير ما سبق بل هو لتكرار المعنى لان الثانى غير
الاول معنى اذ المعنى الجمع بين جميع السور وصفوفا مختلفة انتهى بمعناه والمختار فى نحو علمته الحساب بابا بابا ان
المكرر وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال ونظيره فى الخبر هذا حلو حامض فان الخبر
مجموع اللفظين لانهما بمعنى مز كما مر ومعنوى قسيم لقوله لفظى وهو قسمان ما يقرر امر المتبوع فى النسبة
بان يرفع توهم الاسناد الى غيره وما يقرر امره فى الشمول بان يرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فالاول
يكون بالنفس والعين بمعنى الذات والحقيقة فلو قلنا ارقت زيدا نفسه وطرفت زيدا عينه او هندا نفسها
او عينها لم يكن تاكيدا بل بدل بعض من كل قاله المصنف كجاء زيد نفسه او عينه فلو اقتصرت على المؤكد نحو جاء
لاحتمل ان الجائى خبره او متاعه او نحو ذلك بارتكاب المجاز فبذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال عما ظاهره الحقيقة قال
بعض العاصرين اعلم ان المجاز المرفوع يحتمل انه التجوز على حذف المضاف وانه المجاز اللغوى وهو استعمال اللفظ
فى غير ما وضع له وانه المجاز العقلى وانه الاسناد الى غير ما هو له بتاول ولا يتعين واحد منها بعينه الا بقرينة
وتصريح وقد يجتمع النفس والعين مبالغة فى رفع الاحتمال بشرط تقدم النفس على العين نحو جاء زيد نفسه
عينه لان النفس عبارة عن جملة الشئ والعين مستعارة فى التعبير عن الجملة وهذا معنى قوله وتكون العين
موخرة عنها اى عن النفس وجوبا ان اجتمعا فى اللفظ كجاء زيد نفسه عينه لان النفس عبارة عن جملة الشئ
والعين مستعارة فى التعبير عن الجملة ويجمعان جمع قلة على افعل بضم العين وهذا التعبير احسن من تعبير
التسهيل جمع قلة فان عينا تجمع على اعيان ايضا ولا يؤكد به مع غير المفرد من اثنين او جماعة لكن ذلك مع
جماعة واجب لوجوب المطابقة ومع الاثنين راجح ويليه الافراد نقول جاء الزيدان او زيد وعمرو
انفسهما او اعينهما او الزيدان او زيد وعمرو وبكر انفسهم او اعينهم وجاءت الهندات انفسهن او اعينهن
ويختصان بجواز جرهما بباء زائدة فيقال جاء زيد بنفسه وجاء القوم باعينهم ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع
متصل الا بعد توكيده بضمير منفصل مطابق للمؤكد كجاء زيد هو نفسه والزيدان جاءا هما انفسهما وقمت
انت نفسك فلو قلت قوموا انفسكم لم يجز وهو موافق لنصوص غيره من النحويين وقال فى التسهيل ولا

يؤكد بها غالبا ضمير رفع متصل الا بعد توكيده بمنفصل واشار بقوله غالبا الى ما ذكره الاخفش
في المسائل من انه يجوز على ضعف قاموا انفسهم وفي عبارة الفارسي لا يحسن وعلم مما مر ان
جمعهما على افعل اي انه لا يؤكد على نفوس وعيون لانهما جمع كثرة وعلم مما مر ايضا انه يجوز
على مرجوح وقبح جاء الزيدان نفساهما او نفسهما قال ابو حيان ووهم بدر الدين ابن الناظم فجوزه
يعني التثنية ولم يقل به احد من النحويين قال المرادي بل قاله ابن اياز في شرح الفصول فقال ولو قلت نفساهما
لجاز قال السيوطي ابو حيان لا يقيم لابن اياز وزنا ولا يعده من النحاة وايضا فهو متاخر عن بدر الدين
ابن مالك لكن قال به من هو اقدم منه وهو ابن معط وممن نقله عنه الشاطبي في شرحه انتهى قلت وقد
ابن كيسان جاء الزيدان نفسهما اعينهما وانما كان نحو نفساهما مرجوحا وان كان هو الاصل مطابقة للمو
المؤكد كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد لان المضاف والمضاف اليه في المعنى واحد وان
اختلفا في اللفظ وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى والقسم الثاني يكون بكل وكذا بجميع وعامة قال
في شرح التسهيل ذكرت مع كل جميعا وعامة كما فعل سيبويه واغفلها اكثر النحويين سهوا او جهلا و
هنا لغرابة التوكيد لغير المثنى من مفرد او جمع ولكن انما يؤكد بها ان تجزأ العبارة كانما اجزاء بيعه ووقوع
موقعه اما بنفسه كجاء القوم كلهم وجميعهم وعامتهم وبعامله كبعت العبد كله او جميعه او عامته
اذ الكلية والاجتماع والعموم لا تتحقق الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلحظ افراده مجتمعة
ولم يصيروا اجزاء لا يصح تأكيده بما ذكر بل بحيث ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم
او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد فائدة ولما كان الغرض من هذه الالفاظ رفع توهم ان يراد
بالمتبوع الخصوص اشترط فيه ما ذكر ليمكن توهم ارادة البعض باللفظ الموضوع للكل فيرفع بالتوكيد
اذ ربما ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لغفلته او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز
فاذا اتى بالتوكيد ارتفع جميع هذه الامور ويكون بكلا وكلتا اي للمثنى ان صح وقوع المفرد موقعه
ليمكن توهم ارادة البعض بالكل كجاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما اذ يصح حلول المفرد محل المؤكد بها
فيكون التاكيد لرفع التجوز في الاسناد ويحتمل انه اطلق المثنى واراد به واحدا فيكون التجوز لغويا فلا يجوز
اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة ذلك اي وقوع المفرد موقعه لان الاختصام من المعاني النسبية لا يكون
الا بين اثنين ويدل على المنع اجماعهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة هذا ما ذهب اليه جمع منهم الفراء

وهشام

وهشام وابو علي والمنقول عن الجمهور الجواز وعليه ابن مالك محتجين بان التوكيد قد يأتي للتقوية لا لرفع
الاحتمال كما اتوا باجمع واكتع بعد كل ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكل والجواب كما قاله ابو حيان ان المعنى
اذا كان يفيده اللفظ حقيقة فلا حاجة الى لفظ اخر يؤكده الا اذا قوي رواية عن العرب وقد ذكرنا
ان ذلك لم يسمع واتحد معنى المسند الى المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش بكر كلاهما لاختلاف المسند فان اتحد
معنى جاز وان اختلفا لفظا جزم له ابن مالك تبعا للاخفش نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما قال ابو حيان
ويحتاج ذلك الى سماع من العرب حتى يصير قانونا يبنى عليه والذي تقتضيه القواعد المنع لانه لا يجتمع
عاملان على معمول واحد فلا يجتمعان على تابعه وكما يؤكد بكل الجمع وبكلا المثنى يؤكد بهما ما في معنى ذلك كجاء
زيد وبكر وعمرو كلهم وجاء زيد وخالد كلاهما وجميع الالفاظ المتقدمة يضمن وجوبا الضمير مطابق
المؤكد افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا ليرتبط به وليدل على من هو له كما مثلنا واما نحو قوله وهو كثير عزم وقال
السيوطي في شرح شواهد المغني هو لعمر ابن ابي ربيعة كما في الاغاني وفي الامالي للقالي كم قد ذكرتك لو اجزى
بذكركم يا اشبه الناس كل الناس بالقمر فانه قد اضيف فيه كل الى الاسم الظاهر المماثل لما قبله قال ابن مالك
وقد يخلفه الظاهر كما في قوله وانشد البيت وضبط القالي اجزى بالراء مبنيا للمفعول من الجزاء قال والذي
رايته في الاغاني اجدى بالدال المهملة من الجدوى وتذكركم بالتاء المثناة فوق وقصيده تفكل فيه نشأ اى
كاملين في الحسن كما في مررت بالرجل كل الرجل كما رد ابو حيان على ابن مالك ورده بعضهم بان التوكيد
بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد ويكون باجمع للمفرد المذكر وجمعاء للمؤنثة وجمعهما فجمع اجمعون
وجمع جمعاء جمع ولا يؤكد بهذه الالفاظ في الاكثر الا بعد كل وقد يؤكد بهن وان لم يتقدم عليهن كل في نحو
قولك جاء الجيش اجمع وهكذا سائرها فلهذا كانت غير مضافة لضمير المؤكد استغناء باضافة كل كجاء
الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع والظاهر ان التوكيد
بها بعد كل توكيد بالمرادف لانها كلها بعد التركيب دالة على الاحاطة والشمول واما حال افرادها فقيل لا
معنى لها بل هي مثل حسن بسن وشيطان ليطان والحق ما قاله الشارح وزعم بعضهم ان كلا ترفع احتمال
التخصيص واجمع ترفع احتمال التفرق وهو مذهب الفراء وهو مردود بقوله تعالى لاغوينهم اجمعين اذ لا
يخص بوقت واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت وفهم من كلامه ان اجمع وجمعاء لا يثنيان استغناء
بتثنية كلا وكلتا واجاز الكوفيون وابن خروف تثنيتهما قياسا معترفين بعدم السماع وان ما عداهما

من الالفاظ التوكيد معرفة واختلف في سبب تعريفها فقيل بنية الاضافة الى الضمير اذ اصل رايت
النساء جمع جمعهن فحذف الضمير للعلم به وعزي الى سيبويه واختاره السهيلي وابن مالك والشلوبين
وقيل بالعلمية لانها اعلام للتوكيد علقت على معنى الاحاطة بما يتبعه كاسامة ونحوه من اعلام الاجناس
وهو قول صاحب البديع وغيره واختاره ابن الحاجب وصححه ابو حيان قال ويؤيده انه لم ينصرف
وليس بصفة ولا شبهها ولا منع لمنع ليس كذلك وهو معرفة فالمانع هو تعريفها العلمية فانه جمع بالواو
والنون ولا يجمع من المعارف بهما الا العلم خاصة واما اجمع فصرح في الشرح بانه معرفة بنية الاضافة
ومثلها جمعاء الذي فهم من الشرح ان جميع الفاظ التوكيد الواقعة بعد كل المستغنية عن الاضافة
لفظا معارف بنية الاضافة وليس فيه تصريح بخصوص اجمع واجمعه تتمة اكد وابدا جمع اكتع
فابصع فابتع وبعد جمعاء كتعاء فبصعاء فبتعاء هذا هو المختار في ترتيبها وعليه الزمخشري وابن الحاجب
قال الرضي ولا ادري ما صحته والبصريون ختموا بابصع ومتصرفاته على ما حكى الاندلسي عنهم
ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته ثم قال وهذا يدل على قلته والبغداديون جعلوا النهاية ابتع واخواته
فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الجزولي وقال بعضهم شذا بابتهن شيت بعد اجمع وذهب بعضهم
الى جواز حذف اجمع وعدم الاشتراط كما في الترتيب وشذ مجيء ذلك المذكور من هذه الالفاظ على خلاف
هذا الترتيب وتسمى توابع اجمع لوقوعها بعده تقول جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون
ابتعون ولا يجوز في الفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب اذ القطع منافي للمعنى الذي جيء بها
لاجله ولا عطف بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه لاتحاد المعنى خلافا لابن الطراوة
في اجازة ذلك ولا اتباعها لنكرة على راي الجمهور بخلاف النعت كما قال وبخلاف النعوت المتعددة
لواحد نحو جاء زيد الفقيه الكاتب الشاعر يجوز ان تتعاطف لاختلاف معانيها كقوله تعالى سبح اسم
ربك الاعلى الاية اي الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى
فعطف النعوت بعضها على بعض ولا يجوز ان تتعاطف المؤكدات بل تعدد متتابعة دون فصل كان ذلك
لاتحاد معناها فنزلت منزلة الشيء الواحد واذا نعت بمفرد وظرف وجملة قال في الجامع فالارجح ان يقدم
المفرد فالظرف فالجملة نحو مررت برجل كامل عندك يصلي وهذه المسألة ذكرت هنا استطرادا
والمؤكدات لا يجوز ان يتبعن نكرة مطلقا سواء كانت محدودة او لا عند البصريين لما تقدم من انهما معارف

بالاضافة

بالاضافة وندر قوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب الشاهد في حول فانه
اكد مع كونه نكرة ولا يعبأ به لندوره واجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا واجاز بعضهم ان افادت
النكرة والا فلا وهذا القول بالتفصيل هو راي الاخفش وبعض الكوفيين وصححه في الاوضح قال
ابن مالك وهذا اولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولان من قال لصمت شهرا قد يريد جميعه وقد يريد
اكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد واستند في السماع الى شواهد من كلام العرب واورد منها قوله
قد صرت البكرة يوما اجمعا وقوله تحملني الذلفاء حولا اكتعا وقوله اوفت به حولا وحولا اجمعا ومن الوارد
قول عائشة رضي الله عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا شهر رمضان وتحصل
الفائدة بان تكون النكرة محدودة اي موقتة والتوكيد من الفاظ الاحاطة كما في البيت ومن انشد شهر
كله او حول فقد حرفه قال في الاوضح والثالث منها اي من التوابع عطف البيان اي معطوفا لبيان
سمي بذلك لانه تكرار لزيادة بيان فكانك رددته على نفسه ولم يحتج الى حرف لانه عين الاول وهو تابع
موضح لمتبوعه ان كان معرفة او مخصص له ان كان نكرة كالنعت فانه يكون كذلك لكنه مخالف له في انه
جامد غير مؤول بمشتق وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص في بحث النعت فراجعه وخرج بقوله موضح
مخصص بقية التوابع غير النعت وبما بعده النعت فانه لا بد ان يكون مشتقا او في تاويله فيوافق متبوعه
في الاربعة من عشرة اشياء تقدمت في النعت كقول اعرابي كان استحمل عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وقال
ان ناقتي قد نقبت فقال له كذبت ولم يحمله اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فعمر بيان
ابو حفص ذكر لايضاحه وقد تبعه في الرفع وهو واحد من ثلاثة والافراد وهو واحد من ثلاثة
والتذكير وهو واحد من اثنين والتعريف وهو واحد من اثنين وهذا خاتم حديد فحديد عطف بيان
ثم ذكر لتخصيصه وقد تبعه في الثلاثة الاول والتنكير وافهم كلامه ان عطف البيان لا يخالف
متبوعه تعريفا وتنكيرا وانه قد يكون في النكرات وذهب الزمخشري الى جواز تخالفهما فاعرب قوله
مقام ابراهيم عطف بيان وهو معرفة على ايات بينات وهي نكرة قال ابو حيان وقوله في هذا
مخالف لاجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت اليه وزعم ابو علي الشلوبين ان مذهب البصريين
امتناع تنكيرهما قال ابن مالك ولم اجد هذا النقل من غير جهته وفي البسيط كان القياس يقتضي
ان يكون بالمعارف والنكرات على ما ذهب اليه بعض الكوفيين لكن البصريين ابوا ان يكون الا بالمعارف

وخصص ذلك بعضهم بالاعلام والكنى فتقول مررت بزيد ابى عمرو ونحوهما من الاسماء المشهورات كالالقاب وهو الاكثر فى عطف البيان وذلك لجريان الكنى على الاعلام وجريان الالقاب على الكنى وذهب الفراء وغيره من الكوفيين وابو على والزمخشرى الى جواز تنكيرهما وقال ابن عصفور ذهب بعض النحويين الى جواز ذلك وجعلوا منه رد الاجناس المذكورة على الاسماء نحو مررت بثوب خز وباب ساج والى ذلك ذهب ابو على فانه جعل زيتونة فى قوله تعالى من شجرة مباركة زيتونة عطف بيان ومنع بعضهم ذلك المذكور من التخالف فى التعريف والتنكير ومن كونه فى النكرات وخصصه بالمعارف كما قلنا وادعى البدلية فيما استدل به المجيز كما فى الاية المذكورة محتجا بان البيان بيان كاسمه لان الغرض منه تبيين الاسم الذى يجرى عليه وايضاحه والنكرة مجهولة فلا يبين بها غيرها والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غيره وان لم يصيره معرفة وهذا القدر كاف فى تسميته عطف بيان ويعرب بدل كل من كل لما فيه من تقرير معنى الكلام وتوكيده لكونه على نية تكرار العامل كل اسم صح ان يكون عطف بيان صح ان يكون بدل كل من كل الا ما استثناه بقوله وذلك مطرد ان لم يمتنع الاستغناء عنه او احلاله محل الاول فان امتنع ذلك تعين كونه عطف بيان كقولك قام هند زيد اخوها واخوها عطف بيان على زيد لا بدل لان البدل فى نية تكرار العامل فهو من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط لها بالمبتدا ولا جايز ان يكون نعتا لانه اعرف مما جرى عليه وكقوله اى الشاعر وهو المرار الاسدى انا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان على البكرى لا بدل اذ لا يحل محله لانه يستلزم اضافة الوصف المفرد المقرون بال الخالى عنها وعن الاضافة لتاليها وهو غير جايز كما تقدم فى بحث اسم الفاعل وقوله وهو طالب ابى طالب من قصيدة يمدح بها النبى صلى الله عليه وسلم ويهجو اصحاب القليب من قريش ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله ان تحدثا حربا فعبد شمس ونوفلا عطف بيان على اخوينا لا بدل لانهما لو كانا كذلك لكانا فى تقدير حرف النداء فيلزم ضم نوفلا لانه مفرد ومعرفة والرواية بنصبه ومما يمتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث فيتعين ان يكون عطف بيان اذ لو كان بدلا لزم احلاله محل الاول فيلزم مباشرة حرف النداء لما فيه ال وهو باطل ويا ايها الرجل زيدا ذ لو كان زيد بدلا من الرجل لزم صحة حلوله محله ويلزم من ذلك وقوع صفة اى عارية من ال وذلك غير جايز وخالف الناس

الرجال والنساء قال ابو حيان الثانى انه يضاف افعل التفضيل الى عام ويتبع بقسمى ذلك العام ويكون المفضل احد قسمى ذلك العام فالرجال والنساء عطف بيان ولا يجوز ان يكون بدلا من الناس لان البدل على نية تكرار العامل كما قلنا فيكون التقدير زيد افضل الرجال والنساء وذلك لا يسوغ فاما قول من قال انا اشعر الجن والانس فقد غلط فى ذلك وتاويله ابو على على انه اراد اشعر الخلق قال وهو قبيح لا يجوز القياس عليه ومن المسائل المستثناة ان يتبع مجرورا اى منفصل نحو بايى الرجلين زيد وعمرو مررت ومنها ان يتبع مجرورا كلا بمنفصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو قال ذلك ومنها ان يتبع المنادى المضموم باشارة نحو يا زيد هذا اذ على البدلية يلزم نداء اسم الاشارة من غير وصف وكل ذلك ممتنع تنبيه تعين عطف البيان فيما ذكر مبنى على ان البدل لا بد ان يكون صالحا للاحلال محل الاول قال المص فى حواشيه على التسهيل وفيه نظر لانهم يغتفرون ما لا يغتفرون فى الاوائل وقد اجازوا فى الثالث كونه تاكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز انت وكم من شىء يصح تبعا ولا يصح استقلالا وقال ابو سعد على بن مسعود فى كتابه المستوفى ولى ما يقال فى نعم الرجل زيدا ان زيدا بدل لا من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد وهو مبنى على ما ذكره المصنف وقال الامام الرازى وهذا الاستثناء مبنى على ان المبدل منه فى حكم الطرح والبدل هو المعتد به ومذهب سيبويه ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض اخر كقولك زيدا ضربت غلامه رجلا صالحا فلو اسقطته اى غلامه الذى هو المبدل منه لم يصح كلامك لانه يلزم منه وقوع جملة خبرا من غير رابط وعليه الرضى والسعد قال الرضى وعلى ما ذكرناه من فوايد البدل والمبدل منه تبين ان الاول ليس فى حكم الطرح الا فى بدل الغلط ولكلام ان المبدل منه ليس فى حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه فى بدل البعض والاشتمال وكذا فى بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت اخاه زيدا قال وقد يعتبر الاول فى اللفظ دون الثانى نحو قوله ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب انتهى والسعد حكم بان فائدة البدل فى البعض والاشتمال التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام ثم قال وقد يكون فى بدل الكل ايضاح وتفسير ولا شك ان ذلك يدل على ان المتبوع ليس فى حكم الطرح وذهب المبرد الى انه فى حكم الطرح بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وقد ذكروا فروقا اخر بين البيان والبدل فاطلبه من المطولات قال الازهرى فى شرح التوضيح ويفترق البيان من البدل بوجوه

منها ان البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه فى التعريف والتنكير ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفعل ومنها انه ليس فى نية احلاله لمحل الاول وليس من جملة اخرى وليس متبوعه فى حكم الطرح بخلاف البدل فى الجميع انتهى والرابع منها عطف النسق بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام انسقه اى عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العطف الاتية هنا تعريفا ابن مالك وهو اولى من تعريف ابن الحاجب انه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لما يرد عليه وانا جبت عنه ثم العطف اما على اللفظ وهو الاصل نحو جاء زيد وعمرو وشرط امكان توجه العامل الى المعطوف ولهذا منعوا العطف فى نحو ما جاءنى من امراة ولا زيد بالجر لان من الزائدة لا تعمل فى المعارف وحكموا على نحو ما زيد قائما بل قاعد بانه مرفوع على تقدير مبتدا اذ لا يمكن عطفه على لفظ خبر ما لانها لا تعمل فى الموجب ولا على المحل لزوال الابتداء بدخول الناسخ او على المحل وله شروط ثلاثة كما فى المغنى امكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح الا ترى انه يجوز فى ليس زيد بقائم وما جاءنى من امراة ان تسقط الباء ومن فتنصب وترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جنى لانه لا يجوز مررت زيدا واما قوله تمرون الديار ولم تعوجوا فضرورة والثانى كون الموضع له بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفى للشروط الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل واجازه البغداديون تمسكا بقوله ما بين ملجم مهره او سابق صفيه شواء او قدير معجل والثالث وجود المحرز اى الطالب لذلك المحل قال فى المغنى وابتنى على هذا الشاع مسائل منها ان زيدا وعمرو قائمان وذلك لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان او على التوهم وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء فى خبر ليس وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ولهذا احسن قول زهير بدا لى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقول الاخر ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل ان لم يكن بالحق غلابا ولم يحسن قول الاخر وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمل لقلة دخول الباء على خبر كان والمنمش المفسد ذات البين والنيرب النميمة والمنمل الكثير النميمة وقد وقع هذا العطف فى المجزوم ووقع فى المرفوع وفى المنصوب اسما وفعلا وفى المركبات فاما المجزوم

فقال به الخليل وسيبويه فى قراءة ابى عمرو لولا اخرتنى الى اجل قريب فاصدق واكن واما المرفوع فقال سيبويه واعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك ان معناه معنى الابتداء فيرى انه قال هم كما قال لست مدرك ما مضى البيت انتهى ومراده بالغلط لتوهم لا الخطا فاندفع عنه اعتراض ابن مالك بانا متى جوزنا عليهم ذلك زالت الثقة بكلامهم وامتنع ان نثبت شيئا نادرا لامكان ان يقال فى كل نادر ان قائله غلط واما المنصوب اسما فقال الزمخشرى فى قوله تعالى ومن وراء اسحاق يعقوب فيمن فتح الباء كانه قيل ووهبنا له اسحق ومن وراء اسحاق يعقوب على طريقة قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها انتهى واما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا حملا على معنى ودوا ان تدهن واما فى المركبات فقد قيل فى قوله تعالى ومن اياته ان يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم انه على تقدير ليبشركم وليذيقكم وحروف العطف تسعة وهى قسمان ما يقتضى التشريك فى اللفظ والمعنى وهو ستة الواو والفاء وثم وحتى واو وام اكثر النحويين لا بعدا وام مشركين فى اللفظ والمعنى بل فى اللفظ فقط وذلك صحيح باعتبار اشتراكهما فى الفعل الواقع او غير الواقع وصحح ابن مالك انهما يشركان فى اللفظ والمعنى ما لم يقتضيا اضرابا لان القايل ازيد فى الدار ام عمرو عالم بان الذى فى الدار احد المذكورين وغير عالم تعيينه فالذى بعد ام مساو للذى قبلها فى الصلاحيه لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه وحصول المساوات انما هو بواسطة ام فقد شركتهما فى المعنى كما شركتهما فى اللفظ وكذلك او مشركة لما بعدها وما قبلها فيما يجاء به لاجله من شك وتخيير وغيرهما فاطلاق الشارح التشريك لهما ليس فى محله وما يقتضى التشريك فى اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولكن ولا والعطف يكون بالواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين فى الحكم التعبير بمطلق الجمع كما هنا اسد من التعبير بالجمع المطلق وذلك لان الثانى لم يقيد بشىء فيدخل فيه صورة واحدة وهى قولنا مثلا قام زيد وعمرو ولا يدخل فيه المقيد بالمعية ولا التقديم ولا التاخر لخروجها بالقيد عن الاطلاق واما مطلق الجمع فمعناه اى جمع كان فيدخل فيه الاربعة المذكورة والذى يظهر لمفتقره انه لا فرق بين التعبيرين لان من قال بالفرق اعتبر ما ذكرنا ومن نفى الفرق اعتبر ان الجمع المطلق هو الجمع الذى لم يعتبر فيه القيد ولا عدمه ولا شك انه مطلق بهذا المعنى فيتناول الصور الاربع ويساوى مطلق الجمع وهذا كالماهية المطلقة ومطلق الماهية لان

مطلق الماهية يصدق على ما اعتبر فيه العوارض وعلى ما اعتبر فيه عدمها وعلى ما قطع فيه النظر
عن مقارنة العوارض والتجرد عنها وهذا معنى الماهية المطلقة واما الماهية المطلقة ومطلق الماهية فاصطلاح
فقهي ولا مشاحة فيه فظهر بما قررنا ان لا نزاع في المعنى بل هو راجع الى اللفظ فتامل لا يفيد ترتيبا
ولا معية فتعطف الشيء على مصاحبه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد
ارسلنا نوحا وابرهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك فلو قيل جاء زيد وعمرو
احتمل المعاني الثلاثة المذكورة وهي مختلفة في الكثرة والقلة فمجيئها للمعية اكثر وللترتيب كثير وللعكس
قليل ما ذكره من التفصيل هو مذهب ابن مالك قال ابو حيان وهو مخالف لمذهب سيبويه واكثر النحويين
قال سيبويه وذلك قولك مررت برجل وحمار فكانك قلت مررت بهما وليس في هذا دليل على انه
بدا بشيء قبل شيء ولا بشيء مع شيء وقال ابن كيسان اذا قلت قام زيد وعمرو جاز ان يكون وقع منهما في وقت
واحد وجاز ان يكون الاول تقدم الثاني وجاز ان يكون الثاني تقدم الاول فلما احتملت هذه الوجوه
ولم يكن فيها اكثر من جميع الاشياء كان اغلب احوالها ان يكون الكلام على الجمع في كل حال حتى يكون في
الكلام ما يدل على التفرق وذهب الفراء ومن تابعه الى انها تفيد الترتيب واختاره الامام الشافعي
رحمه الله ونسب الى ابي حنيفة رضي الله عنه واستدل له بوجوه ذكرناها في شرح الاجرومية منها
ان اهل اللغة وضعوا لجزئيات الترتيب الفاظا فوضعوا الفاء للترتيب على التعقيب وثم للترتيب على
التراخي فوجب ان يضعوا لفظا للترتيب المطلق لانه مما تشتد الحاجة الى التعبير عنه ولان الاحتياج
اليه اشد من الاحتياج الى الجزئيات وغير الواو من الالفاظ ليس موضوعا له وفاقا فتعين وضع الواو
له وهو المدعى والجواب انا نمنع رجحان وضع اللفظ للترتيب المطلق على وضعه للجمع المطلق بل الامر
بالعكس فان وضع اللفظ للاعم اهم من وضعه للاخص لان الاحتياج الى الخاص يستلزم الاحتياج
الى العام دون العكس فانه قد يحتاج الى العام من لا يحتاج الى الخاص وورد هنا بان ذلك انما يلزم
منه رجحان وضع اللفظ للعام اذا لم يمكن التعبير عنه باللفظ الموضوع للخاص باعتبار كونه
ملزوما له اما على هذا التقدير وهو الواقع فلا فقد ظهر لك من كونها لمطلق الجمع الصادق بكل من
المعاني الثلاثة ان استعمالها في كل من هذه الثلاثة من حيث انه جمع استعمال حقيقي فيكون استعمالها
فيها من باب استعمال المشترك اللفظي في معانيه فيفتقر في استعمالها في كل واحد منها الى القرينة فاذا

اطلقت

اطلقت بدون قرينة لم يصح حملها على واحد منها بل يتردد السامع بين معانيها وقد ذكروا لها احد وعشرين
حكما تختص بها من بين اخواتها لسنا بصدد ذكرها فعليك بالمطولات الاول احتمال معطوفها للمعاني
الثلاثة الثاني اقترانها باما نحو جاء اما زيد واما عمرو الثالث اقترانها بلا اذا سبقت بنفي ولم يقصد به
نفي الاجتماع نحو ما قام زيد ولا عمرو ولتدل على ان القيام منتف عنهما سواء كان في حالة الاجتماع او
الافتراق الرابع عطفها العقد على النيف نحو احد وعشرين الخامس عطف ما لا يستغنى عنه نحو اختصم
زيد وعمرو السادس عطفها العام على الخاص نحو رزق العلماء والناس السابع عكسه نحو واذ اخذنا
من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الثامن اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله التاسع عطف
السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قائم زيد وابوه ونحو زيد قام عمرو وغلامه
وقولك في الاشتغال زيدا ضربت عمرا واخاه العاشر عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله
بكت وما بكى رجل حزين على ربعين مسلوب وبال الحادي عشر عطف ما حقه التثنية او الجمع نحو قول
الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد الثاني عشر عطف عامل حذف وبقي
معموله على عامل اخر يجمعهما معنى واحد كقوله وزججن الحواجب والعيونا اي وكحلن العيون والجامع
بينهما التحسين ولولا هذا التفسير لورد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا
الثالث عشر عطف الشيء على مرادفه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله وقوله والفى قولها كذبا ومينا
الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
الخامس عشر المخفوض على الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم فيمن خفض الارجل السادس عشر
عطف معمول مضمر على معمول ظاهر نحو جاء ابو عبد الله واياه السابع عشر جواز فصل معطوفها بظرف
او عديله نحو زيد جالس وعندك مقيم اذا علقت عندك بمقيم وجعلت مقيم معطوفا على جالس الثامن
عشر حذف المعطوف عليه لظهوره ويستغنى بالعاطف والمعطوف نحو بلى وزيدا لمن قال لم تضرب
عمرا ومنه قول العرب وبك اهلا وسهلا لمن قال لك مرحبا التاسع عشر

والفاء للجمع في الحكم مع الترتيب المعنوي اي الدلالة على ملابسة العامل للمعطوف بعد ملابسة المعطوف
عليه والترتيب المعنوي كما في قام زيد فعمرو وقام زيد فقعد عمرو وفيما اذا عطفت جملة على جملة فانها
تفيد ان مضمون الجملة الواقعة بعدها عقب مضمون التي قبلها بلا فصل والذكري على معنى ان ما بعدها
مرتب على ما قبلها في الذكر لا ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب
جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين واكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو ونادى نوح
ربه فقال رب ان ابني من اهلي الاية وان وعدك الحق وانت احكم الحاكمين ومنه قوله وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون لان تبييت الباس تفصيل للاهلاك والتعقيب وهو وقوع المعطوف
عقب المعطوف عليه بلا مهلة لكنه في كل شيء بحسبه تقول قام زيد فعمرو اذا عقب قيام زيد ودخلت
البصرة فالكوفة اذا لم تقم في البصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين التزوج والولادة
الا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته واما قوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا فمعناه اردنا اهلاكها
فجاءها باسنا وذهب الفراء الى ان الفاء لا تفيد الترتيب واستدل بهذه الاية والجواب ما ذكره الشارح او ما
قدمناه او اهلكناها بالخذلان وقوله فجعله غثاء احوى فغثاء فمضت مدة فجعله غثاء فان ظاهر
الاية عدم التعقيب اذ لا يصير النبات اسود متغيرا الا بعد مضي مدة متطاولة بعيدة من زمن خروجه
والجواب ما ذكره الشارح وهو ان الجملة المذكورة ليست معطوفة على ما قبلها بل معطوفة على جملة
مقدرة وهي فمضت مدة او الفاء في الاية بمعنى ثم فتكون للتراخي فلا يحتاج الى التقدير وقد تاتي
للسببية فيلزمها التعقيب وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة نحو فوكزه
موسى فقضى عليه وقول كعب بن زهير بانت سعاد فقلبي اليوم متبول متيم اثرها لم يفد مكبول
وقد تاتي الفاء لمجرد السببية والربط لا غير وتخرج عن العطف نحو ان جئتني فانا اكرمك وحينئذ
لا يلزمها التعقيب وعلى هذا يحمل اطلاق قول ابن الحاجب في اماليه ان الفاء السببية لا يلزمها التعقيب
قال في المغني بدليل صحة ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة قال الدماميني في الشرح
بهذا اجاب ابن الحاجب في امالي القران عن الاية المذكورة يشير الى قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة قال والحق ان الاصل في السببية استلزام التعقيب وذلك لان السبب

التام

التام يستعقب مسببه من غير تراخ نعم جزء السبب قد يقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكمال
ما يقتضي وقوع المسبب لكن اطلاق السبب على جزئه بطريق المجاز ومنه ان يسلم فهو يدخل الجنة اذ
الاسلام ليس سببا تاما لدخول الجنة انتهى قال الشمني واقول لا يريد النحاة بالسببية التي هي معنى الفاء
السببية التامة التي هي مجموع ما يتوقف عليه وجود المسبب بل يريدون بها اعم من ذلك سواء
كان سببا نحو ان كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او شرطا نحو ان كان لي مال فانا احج منه او غير
ذلك نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وثم للجمع مع الترتيب كما تقدم في الفاء والمهلة اي
التراخي في الزمان نحو ثم اذا شاء انشره ونحو ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى وقد تاتي بمعنى الواو
نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ومعلوم ان خلق الزوج كان قبل خلقها وزعم بعض
النحويين ان ثم بمنزلة الواو ونسب هذا المذهب السيرافي الى قطرب ونسبه الحافظ ابو محمد عبد
المنعم بن الفرس في المسائل الخلافيات في العربية من تاليفه الى انه مذهب الاخفش وقطرب واستدل
بالاية المذكورة في الشرح وقد تاتي بمعنى الفاء كقوله وهو ابو داود جارية ابن الحجاج كهز الرديني تحت العجاج
جرى في الانابيب ثم اضطرب الشاهد فيه استعمال ثم في موضع الفاء فان الهز اذا جرى في
الانابيب اضطرب الرمح بغير تراخ والمراد بالهز الاهتزاز والانابيب جمع انبوب القصب وحتى
للجمع مع الغاية بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة او نقص ينقطع الحكم عنده مثال الاول
مات الناس حتى الانبياء ومثال الثاني زارني الناس حتى الحجامون قال ابن يعيش اذا قلت ضربت
القوم حتى زيدا فلا بد ان يكون زيد ارفعهم او ادناهم لتدل بذكره على ان الضرب قد انتهى الى الرفعاء
او الوضعاء والتدريج بان ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا الى ان يبلغ الغاية ولهذا اشترط في المعطوف
بها ان يكون بعضا مما قبلها كاكلت السمكة حتى راسها ولو تقديرا كما في قوله وهو ابن مروان النحوي
قاله في قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند وكان قد هجاه القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى
نعله القاها فان النعل ليست بعض الزاد بل بينهما مباينة فلذلك احتاج الى تاويله بقوله ان المراد
القى ما يثقله حتى نعله او شبيها بالبعض نحو اعجبتني الجارية حتى كلامها لان كلامها وان لم يكن جزءا
منها لكنه بمنزلة الجزء لاتصاله بها ويمتنع اعجبتني الجارية حتى ولدها لانه ليس جزءا منها ولا متصلا
بها شبيها بالجزء وشرط المعطوف بها ان يكون اسما ظاهرا لا مضمرا كما هو شرط مجرورها ذكره

ابن هشام الخضراوي قال المص في المغني ولم اقف عليه لغيره وعليه فيجب ان يكون اسما غير بكره فلا يجوز قام القوم حتى رجل فان خصصته جاز كجاء في القوم حتى رجل كبير منهم قال المص والضابط ان ما يصح استثناؤه صح دخولها عليه وما لا يصح استثناؤه فلا يصح دخولها عليه والمراد من الاستثناء المتصل كما نقل عن المص ولا خفاء في صحة قولك اعجبتني الجارية الا ولدها على الانفصال وامتناع قولك اعجبتني الجارية الا حديثها لا للترتيب فلا تفيده بل هي كالواو والجمع قال ابن مالك حتى بالنسبة الى الترتيب كالواو فيجوز كون المعطوف بها مصاحبا كقولك قدم الحجاج حتى المشاة في ساعة كذا وجائز كونه سابقا نحو قدموا حتى المشاة متقدمين ومن زعم انها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادعى ما لا دليل عليه وفي الحديث كل شئ بقضاء وقدر حتى العجز والكيس وليس في القضاء ترتيب وانما الترتيب في ظهور المقضيات وقال الشاعر رجال لقومي حتى الاقدمون تمالوا على كل امر يورث المجد والحمد فعطف بحتى الاقدمون مع كونهم سابقين متقدمين انتهى لا كالفاء خلافا للزمخشري قال ابن عصفور وبعد ما قرر ان حتى كالواو في افادة الجمع من غير تعرض فيه للترتيب ولا المحلة قال وما ذكره الزمخشري من ان الفاء وثم وحتى تقتضي الترتيب انما يعني به ان حتى تقتضي ان المعطوف بها رتبته من المعطوف عليه ان يكون غاية له ولم يرد انها تقتضي الترتيب في المعنى الذي اسند اليها بدليل قوله متصلا بذلك الا ان الفاء توجب وجود الثاني بعد الاول بغير مهلة ولو كانت حتى تقتضي الترتيب في المعنى الذي اسند اليها لم يكن وجه لاختصاصه الفاء بانها توجب وجود الثاني بعد الاول بغير مهلة ولا لاختصاصه ثم بانها توجب مهلة لانك تقول حفظت القرآن حتى سورة البقرة وان كانت اول ما حفظته ومات كل اب لي حتى ادم ومن ادعى انها للترتيب مراده فيما يظهر الترتيب الذهني على سبيل التدريج كما افصح به ابن الحاجب والتفتازاني في المطول والكافيجي في شرح القواعد قال في المطول والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى

اجزاء المتبوع او اضعفها وقال الكافيجي ومنشاء الزعم اي زعم من قال هي كالواو وانه راى حصول الحكم بما بعدها على اربعة اوجه الاول حصوله بعد حصوله لما قبلها نحو جاء الجيش حتى اميرهم اذا كان الامير اخرهم مجيئا والثاني بالعكس نحو مات كل اب لي حتى ادم والثالث حصوله في اثناء حصوله لما قبلها نحو مات الناس حتى الانبياء والرابع حصوله له مع حصوله لما قبلها نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم ثم اعتقد ان معنى الترتيب لا يستقيم في الوجوه الثلاثة الاخيرة حملا للترتيب على الترتيب بحسب الخارج فقط فحكم بانها تفيد الجمع المطلق كالواو فالصواب ان المراد من الترتيب هو الترتيب بحسب الذهن لا بحسب الخارج فيستقيم معناه في الاوجه كلها فتفيد الجمع مع الترتيب كالفاء وثم واذا عطفت بها على مجرور فالاحسن اعادة الجار فرقا بينها وبين الجارة هذا قول ابن عصفور ونصه واذا عطفت بها مخفوضا على مخفوض فالاحسن ان تعيد الخافض ليقع الفرق بذلك بين حتى العاطفة والجارة فتقول مررت بالقوم حتى بزيد انتهى وقال في التسهيل يجب اعادة الخافض ما لم يتعين العطف كعجبت من القوم حتى بنيهم واستحسنه المص والدماميني وجزم به في الجامع ووافق ابن مالك على ذلك ابو عبد الله الجليس مؤلف كتاب الثمار وابن الخباز المولد شارح الدرة ورده ابو حيان فانه قال والذي يظهر لي ان حتى في هذا المثال حتى الجارة لا العاطفة لان الجارة لا يشترط في العطف بها ان يكون بعض المتبوع ولا جزءا منه والعطف بها قليل ولذا انكره الكوفيون وحملوا نحو جاء القوم حتى ابوك ورايت القوم حتى اباك ومررت بهم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على تقدير عامل فيقدر دونك جاء في الاول ورايت في الثاني والباء في الثالث او لاحد الشيئين نحو لبثنا يوما او بعض يوم او الاشياء نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين الاية اي من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة وتاتي مع كونها لاحد الشيئين او الاشياء مفيدة بعد الطلب اما التخيير بين المتعاطفين نحو تزوج هندا او اختها او الاباحة نحو تعلم فقها او نحوا والفرق بينهما جواز الجمع في الاباحة دون التخيير قال الشمني في الرد على الدماميني حيث اعترض على المص حيث قال وتخصيصه اعني المص الاباحة بانها تدخل في النهي عما كان مباحا فاعترض بانه في هذه الاية غير مباحة البتة لان طاعة الاثم او الكفور في الاثم لا تباح اصلا بل تحرم ولعل الاباحة انما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من ان طاعة الاثم او الكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها فرد الشمني قوله بانه

توهم ان المراد بها الاباحة الشرعية وليس المراد بها الاباحة الشرعية التي هي احد الاحكام الخمسة لانه تكلم في معنى او بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل او بحسب العرف في اي وقت كان وعند اي قوم كانوا ومفيدة بعد الخبر اما الشك من المتكلم نحو جاء زيد او بكر او التشكيك للسامع اي ايقاعه في الشك ويعبر عنه بالابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين والفرق بين هذا والذي قبله ان المتكلم في الاول متردد في الذي اخبر به لا يعلم عينه وفي الثاني عالم به الا انه قاصد ابهام الامر على السامع او التقسيم نحو الاسم نكرة او معرفة ومنه قوله وقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل وهو ان ناتي عقب اجمال فتفصله بها ومنه قول الشاعر فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما وكاد ... قيل قال بعضهم او الاضراب نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون ومنه قراءة ابي السمال او كلما عاهدوا عهدا قال ابو الفتح معنى او بمنزلة ام المنقطعة فكانه قال بل كلما عاهدوا عهدا قال والتي بمعنى ام المنقطعة موجودة في الكلام كثيرا وقال الفراء في وارسلناه الى مائة الف او يزيدون او هنا في معنى بل كذا جاء في التفسير مع صحته في العربية وقال ابن الدهان في شرح اللمع قال ابو علي او تستعمل في العربية على ضربين احدهما ان يكون لاحد الشيئين او الاشياء والاخر ان يكون للاضراب انتهى وقال ابن عصفور الاضراب ذكره سيبويه في النفي والنهي اذا اعدت العامل وذلك نحو قولك لست بشرا او لست عمرا وما انت بشر او ما انت بعمرو ولا تضرب زيدا او لا تضرب عمرا او في جميع ذلك للاضراب وكانك قلت لا بل ما انت بعمرو ولا بل ولا تضرب عمرا واذا اردت لست واحدا منهما قلت لست بشرا ولا عمرا او لست بشرا او عمرا وما انت بشر او عمرو وكذلك اذا اردت لا تضرب واحدا منهما قلت لا تضرب زيدا ولا عمرا او لا تضرب زيدا او عمرا كما قال تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اي لا تطع واحدا منهما قال سيبويه ولو قلت او لا تطع كفورا انقلب المعنى يعني انه اذا اعاد ولا تطع يصير اضرابا كانه ترك النهي عن اتباع الاثم واضرب عنه ونهى عن طاعة الكفور ورد ابو حيان كون او للاضراب مطلقا وذهب الى ما قال سيبويه من انها لا تكون كذلك الا بعد النهي والنفي فقال في قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون او في الاية للابهام على المخاطبين او للشك وهو مصروف للمخاطبين كانه قيل وارسلناه الى بشر كثير يشكون في مبلغه اهو مائة الف او يزيدون وقد تاتي بمعنى الواو كقوله وهو جرير بن الخطفي جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر وهذا قول الزجاجي في المعاني واستدل بالبيت المذكور ويقول قوبة في الجيم

وقد زعمت ليلى باني فاجر لنفسي تقاها او عليها فجورها ورده ابو حيان بان او في البيت الاول للشك فكانه قال جاء الخلافة لما اراد ها لاستحقاقه لها او قدرت له من غير ارادة لها ولا طلب من الله عناية من الله به على ان الرواية المشهورة في البيت اذ كانت على قدر وفي البيت الثاني او فيه للابهام لانه قد علم ما هو له اهو تقي او فجور فائدتان الاولى لا يعطف باو بعد همزة التسوية للتنافي بينهما لان او تقتضي احد الشيئين او الاشياء والتسوية تقتضي شيئين لا احدهما فان لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السيرافي في شرح الكتاب قال اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت ام بعدها كقولك سواء على اقمت ام قعدت واذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف احدهما على الاخر باو نحو سواء على قمت او قعدت انتهى ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا او كذا وقراءة ابن محيصن من طريق الزعفراني ام لم تنذرهم واما تخطئة المص لهم في ذلك فقد ناقشه فيها الدماميني فنقل ما قدمناه عن السيرافي ثم قال وهو نص صريح يقتضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم سواء كان كذا او كذا وبصحة التركيب الواقع في الصحاح وقراءة ابن محيصن التي لا همزة فيها بعد سواء فجميع ذلك موجه لا خطا فيه ولا شذوذ في العربية ثم قال فما وجه العطف باو والتسوية تاباه لانها تقتضي شيئين فصاعدا واو لاحد الشيئين او الاشياء قلت وجهه السيرافي بان الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت سواء على قمت او قعدت فتقديره ان قمت او قعدت فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدا فليس التقدير قيامك او قعودك سواء او سواء على قيامك وقعودك بل سواء خبر مبتدا محذوف اي الامران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر ونحوه في الرضي الثانية اذا نهي عن المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحا اتفاقا من النحاة فاذا قلت لا تذكر اذا افتخرت زيدا او عمرا او خالدا كان نهيا عن ذكر كل واحد منهم وحده او مع غيره ومن هذا القبيل ولا تطع منهم اثما او كفورا وحكم التخيير فيه حكم المباح عند السيرافي فقال ان النفي والنهي يستوعبان الجميع ووافقه في المغني حيث قال وكذا حكم النهي الداخل على التخيير ووفاقا للسيرافي وصححه ابن عصفور فانه قال وهو الصحيح والدليل على ذلك انك اذا خيرت فقلت خذ دينارا او ثوبا فقد امرته باخذ احدهما وحظرت الاخر عليه فاذا نهيت فقلت لا تاخذ دينارا او ثوبا فقد حظرت عليه الذي امرت باخذه فعاد الجميع محظورا وايضا فان قولك خذ دينارا او ثوبا بمنزلة خذ احدهما فيلزم ان يكون النهي بمنزلة قولك لا تاخذ واحدا منهما وانت لو قلت هذا كنت قد نهيته عن اخذهما معا لانه

انا اخذهما معا فقد اخذ احدهما وكذلك جاء زيدا وعمرو ومعناه جاء واحد منهما فاذا نفيت كان بمنزلة ما جاء
واحد منهما فقد نفاهما جميعا بدليل انهما لو جاء امعا لكان قوله ما جاء احدهما كاذبا وجوز ابن كيسان كون
النهي عن واحد وعن الجميع فاذا قلت لا تاخذ دينارا او ثوبا جاز عنده ان يكون نهاه عن الجميع وعن احدهما
على مقابلة الامر لان الامر كان ياخذ احدهما وهذا ان القولان جاريان في نحو ما جاءني زيد او عمرو فانه يجوز
عنده ان يكون المنفي مجيء احدهما وان يكون المنفي مجيئهما وقد عرفت ان مذهب السيرافي الاستيعاب
في النفي والنهي وام لطلب التعيين ان وقعت بعد همزة داخلة على احد المستويين في الحكم في ظن المتكلم
نحو ازيد عندك ام عمرو اذا كان عالما بان احدهما عنده لا بعينه ولهذا يجاب بتعيين احدهما فيقال زيد
او عمرو ولا يجاب بلفظ نعم ولا لا عند عدم احدهما لانه معلوم للسائل فلو قال لا او نعم لم يفد ما يريده وعلامتها صحة الاستغناء
عنها باي وتسمى حينئذ متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يغني احدهما عن الاخر فسميها بذلك لامر خارج
عنها وقيل سميت بذلك لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما
جميعا بمعنى اي ورجح الثاني بوجوه منها ان تسميتها بالمتصلة عليه لمعنى راجع اليها وعلى ما تقدم لمعنى
خارج كما ذكر الشارح وانما تعرض للاول دون الثاني مع ان الاتصال عليه راجع الى نفسها لانه لا يتاتى
في المسبوقة بهمزة فيترجح ما ذكره لشموله النوعين ويقال لها المعادلة لمعادلتها الهمزة في افادة الاستفهام
وتسمى ام ايضا بذلك اي متصلة ان وقعت بعد همزة التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر
يقتضي ان المصدر واقع موقع الجملة بدون الحرف والتحقيق ان قائم مقام الهمزة وما دخلت عليه جميعا
نحو ما ادري اقام ام قعد فادري جملة فعلية وكذلك ما بعدها ونحو قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم
ام انتم صامتون فوقعت ام بين جملتين اي سواء عليكم دعاؤكم اياهم ام صمتكم وعكسه ما ابالي ازيد قائم
ام قائم اي ما ابالي بقعوده ام قيامه ومثال وقوعها بين الاسميتين قول الشاعر ولست ابالي بعد فقد
مالكا اموتي ناء ام هو الان واقع فان وقعت ام بعد غير همزة التسوية وهمزة يطلب بها وبام التعيين
كانت منقطعة بمعنى بل مختصة بالجمل نحو قوله تعالى هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات
والنور فان ام مسبوقة بهل الاستفهام اي بل هل وهذا احد الانواع الثلاثة لها والثاني ان تكون مسبوقة
بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتريه والثالث ان تكون مسبوقة
بهمزة لغير الاستفهام نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها فان الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي

والمتصلة لا تقع بعده واعلم ان ام تكون للاضراب مجردا وقد تتضمن مع ذلك الاستفهام الحقيقي نحو انها لابل
ام شاء بل اهي شاء او الانكاري نحو ام له البنات ولكم البنون اذ لو جعلت للاضراب المحض لزم المحال للزوم
اثبات البنات له تعالى عن ذلك واعلم انهم اختلفوا في ام المنقطعة فذهب البصريون الى انها تقدر ببل والهمزة
مطلقا وذهب الكسائي وهشام الى انها بمنزلة بل وما بعدها مثل ما قبلها فاذا قلت قام زيد ام قام عمرو
فالمعنى بل قام عمرو واذا قلت هل قام زيد ام قام عمرو فالمعنى بل هل قام عمرو وذهب الفراء الى ان العرب
تجعل ام مكان بل اذا كان في اول الكلام استفهام واستدل بقول الشاعر فوالله ما ادري اسلمى تغولت
ام النوم ام كل الي حبيب قال بل يريد بل كل الي حبيب وذهب بعض الكوفيين الى انها تكون بمعنى بل فقط
بعد الاستفهام وبعد الخبر قال وقد تكون بمعنى الهمزة اذا لم يتقدمها استفهام والى هذا ذهب الهروي
في الازهية وذهب ابو عبيدة الى ان ام بمعنى همزة الاستفهام قال ومنه قوله تعالى ام تريدون ان تسألوا
رسولكم وقال بعض حذاق النحويين لا تاتي بمعنى الهمزة ولو كان ذلك لوقعت في اول الكلام كالهمزة ورد قول
الكسائي وهشام بقوله تعالى ام اتخذ مما يخلق بنات واصفيكم بالبنين فام لم يتقدمها استفهام وقد استوفت
بام السوال على جهة الانكار والرد ولا يمكن ان يكون ما بعد ام موجبا البتة فما بعد ام ليس مثل ما قبلها
كما زعما ورد مذهب الفراء بان ما استدل به لا حجة فيه لان المعنى على الاستفهام كانه قال كل الي حبيب وذلك
انها لما تمثلت لعينه ثم لم تدم لم يدر اذلك في النوم ام صارت من الغول لان العرب تزعم انها تبدو وتتزيا
ثم لما جوز ان يكون قد تغولت داخلة الشك في ذلك فقال بل كل الي حبيب اي الغول وسلمى كل واحد منهما
حبيب لي فاستفهم على سبيل التقرير وقد ترد ام محتملة للاتصال والانقطاع نحو ام تقولون على الله ما لا
تعلمون بعد قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده قال الزمخشري يجوز في ام ان تكون معادلة
بمعنى اي الامرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون احدهما انتهى اي بوجود احدهما مبينا وهو الافتراء
وهذا تعليل لكون الاستفهام تقريريا لا تحقيقيا ووجهه ظاهر فان حقيقة الاستفهام بالهمزة وام
المتصلة انما تكون بحيث يستوي الامران في علم المستفهم ويكون السوال عن التعيين وذلك منتف
هنا لان المستفهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم عالم بوجود الامرين على التعيين وهو الافتراء ويجوز
ان تكون منقطعة بمعنى بل وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها
وليست بعاطفة له على ما قبلها واستدل ابن مالك على ان ام المنقطعة تعطف المفرد بقول العرب

انها لابل ام شاء قال فام هنا لمجرد الاضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها كما يكون بعد بل فانها بمعناها
قال في الشرح وزعم ابن جني انها بمنزلة الهمزة وبل وان التقدير بل اهي شاء قال وهذه دعوى لا دليل
عليها ولا الجاء اليها وقد قال بعض العرب ان هناك لابلا ام شاء فنصب ما بعد ام حين نصب ما قبلها
وهذا عطف صريح مقوله لعدم الاضمار قبل المرفوع انتهى والرد اي رد السامع عن الخطا في الحكم الى
الصواب فيه لا فهي لنفي الحكم عن تاليها وقصره على متلوها اما قصرا افرادا ان خوطب به من يعتقد
الشركة نحو زيد كاتب لا شاعر ردا على من اعتقد اتصافه بالشعر والكتابة او قلبا ان خوطب به من
يعتقد العكس كالمثال المذكور ان يعتقد اتصافه بالشعر فقط ولهذا لا يعطف بها الا وقد يقع ذلك في كلام
المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم بعد ايجاب كزيد قائم لا عمرو وامر نحو اضرب
زيدا لا عمرا او نداء نحو يا ابن اخي لا ابن عمي كزيد كاتب لا شاعر ردا على من اعتقد اتصاف زيد بالشعر
والكتابة في قصر الموصوف على الصفة افرادا او زيد كاتب لا عمرو في قصر الصفة على الموصوف كذلك
او اتصافه بالشعر فقط في قصر الموصوف على الصفة قلبا وفي قصر الصفة على الموصوف كذلك
نحو زيد شاعر لا عمرو وذكر السهيلي في نتائج الذكر والابدي في شرح الجزولية ان من شرط العطف
بها ان لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد وعكسه ووافقهما ابو حيان
فقال يشترط ان يكون ما قبل لا العاطفة غير صادق على ما بعدها وعلله الابدي فقال لا يعطف بلا الا بشرط
ان يتضمن ما قبلها بمفهوم الخطاب نفي الفعل الاول فيكون الاول لا يتناول الثاني نحو جاءني رجل لا امرأة
وعالم لا جاهل فلو قلت رجل لا عاقل او رجل لا زيد لم يجز اذ ليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي الفعل
عن الثاني وهي لا تدخل الا لتاكيد النفي فاذا اردت ذلك المعنى جئت بغير فتقول مررت برجل غير عاقل
وغير زيد ونحو مررت بزيد لا عمرو لان الاول لا يتناول الثاني انتهى قال الدماميني كلام السهيلي
والابدي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع ان بعض
المتاخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام
رجل وزيد فهي غاية البعد لانك ان اردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تاكيدا
فلا مانع منه اذا قصد الاطناب وان اردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه
ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معينا لما منعا كسين وانحث

فيه مجال قال في الاوضح وهو الحق قال الحفيد ان كان حقيته من جهة السماع فلا اشكال وان كانت من جهة
المعنى فلا يظهر مانع منه لان قولك جاءني رجل لا زيد يحتمل ان يكون المراد برجل زيدا ومنع الزجاجي العطف
بها على معمول الفعل الماضي ويرده قولهم نفعك جدك لا كدك قال لانها تكون نافية الماضي في المعنى ونفي
الماضي لا يجوز بل ما جاء منه يحفظ ولا يقاس عليه لقلته وقد جاء عليه قول الشاعر كان دثارا حلقت بلبونه
عقاب تنوفى لا عقاب القواعل فعطف بلا عقاب القواعل على عقاب تنوفى فائدة زعم ابن سعدان ان العطف
بلا على منادى ليس في كلام العرب شاهد على استعماله وهذه شهادة على نفي والظن بسيبويه انه لم يذكره في
كتابه وليس من كلام العرب واجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها بعد اسم ان تقول لعل عمرا لا زيدا
منطلق وفي الرضي ولا تجيء بعد الاستفهام والعرض والتمني والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي ولا
يعطف بها الاسمية ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظة لا موضوعة
لعطف المفردات وقد تعطف مضارعا على مضارع على قلة نحو اقوم لا اقعد والجوز مضارعته للاسم
فكانك قلت انا قائم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا تقول قام زيد لا عمرو ولا بكر كما
تقول قام زيد وعمرو وبكر بل لو قصدت ذلك ادخلت الواو في المكرر فقلت ولا بكر ولا خالد فتخرج
لا عن العطف وتمحض لا لتاكيد النفي لدخول العاطف عليه انتهى وقد يحذف المعطوف عليه بلا نحو اعطيتك
لا لتظلم اي لتعدل لا لتظلم وللرد عن الخطاء في الحكم لكن وبل واقعتين بعد نفي او نهي فهما لتقرير حكم
متلوهما واثبات نقيضه لتاليهما نحو ما جاءني زيد لكن عمرو او بل عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا او بل
عمرا ردا على من اعتقد ان الجائي والمضروب زيد لا عمرو وهما لقصر القلب لا غير ومن ثم وجب الرفع
في نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد هذا ملخص ما ذكره ابن مالك فانه قال لمعنى المفرد الممكن فيما يراد به من
ثبوت نحو بل تؤثرون الحيوة الدنيا ونفي نحو بل لا تكرمون اليتيم فما بعد بل مقرر على كل حال فان كان
قبلها نهي ونفي فهي بين حكمين مقررين كقوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احيا
وكقولك لا تضرب خالدا بل بشرا وما قام زيد بل عمرو فخالد قد تقرر النهي عن ضربه وبشر قد تقرر
الامر بالضرب له وزيد قد قرر نفي القيام عنه وعمرو قد قرر اثبات القيام له هذا هو الصحيح ولذلك
لم يجز فيما بعد بل من نحو ما زيد قائما بل قاعدا الا الرفع لانها لا تعمل الا في منفي انتهى وظاهر كلام الخطيب
في التلخيص ان لكن مثل لا في الرد الى الصواب غير ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه

التابع بعد نفيه عن المتبوع قال السعد والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب
ان عمرا لم يجي ايضا كزيد بناء على ملابسة بينهما وملايمة لانه للاستدراك وهو دفع توهم يتولد من الكلام
دفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ماجاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجي منتف عنهما
جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على
انه قصر افراد فلم يقل به احد ووجه سيد المحققين الاخير بانه يلزم حينئذ ان لايكون للاثبات الذي بعد
لكن فائدة لكونه معلوما للمخاطب لا نزاع فيه بخلاف ما اذا استعمل لكن في قصر القلب اذ لكل واحد من النفي
والاثبات هناك فائدة ظاهرة وهو منقوض بقولك جاءني زيد لا عمرو كما في قصر الافراد لان المخاطب يعلم هنا
الاثبات ويقر به فلا فائدة فيه واجاز المبرد ان تكون بل ناقلة حكم النهي والنفي لما بعدها وهو خلاف الواقع في كلام
العرب قال السعد ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه او الحكم متحقق
الثبوت له فمعنى ماجاءني زيد بل عمرو بل ماجاءني عمرو وهو عدم مجي عمرو متحقق وزيد عدم مجيئه على الاحتمال
ومجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه
اشكال قال سيد المحققين في حواشيه وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو النفي ولم يصرف الى التابع على
مذهبهم ويمكن ان يتكلف ويقال ان الحكم هو المجي من حيث تعتبر نسبته اعم من ان تكون اثباتا او نفيا فقيها
نسب المجي الى الاول نفيا ثم صرف عنه الى الثاني اثباتا فجعل الاول في حكم المسكوت عنه واما من يقول
ان المجي منفي عن المتبوع ثابت للتابع فلا وجود للصرف على قوله وشرط العطف بلكن افراد معطوفها وو قوعها
بعد نفي او نهي هنا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز العطف بلكن بعد الاثبات واحتجوا
بانها كبل في المعنى فكانت مثلها في العطف نقل الخلاف فيها اصحاب الباب ونقل بعضهم عن الكوفيين
ان لا لا تكون في الاثبات فيمكن ان يكون القولان للكوفيين باعتبار ان بعضهم ذهب الى ذلك وبعضهم
ذهب الى الاخر ونسب كل من القولين للكوفيين وعدم اقترانها بالواو فان قرنت بها فحرف ابتداء
لان العاطف لا يدخل على عاطف مثله نحو ولكن رسول الله اي ولكن كان رسول الله وليس المنصوب
معطوفا بالواو ولان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب وانما هو خبر لكان
محذوفة فان تلتها جملة او تلت واوا او وقعت بعد اثبات او امر فهي حرف ابتداء للاستدراك لا استفهام
فلا يجوز هل زيد قائم لكن عمرو ولم يقم وذهب ابن ابي الربيع الى ان لكن هذه تاتي بواو وبغير واو قال

في قول زهير انا ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن عوايله في الحرب تنتظر ويظهر لي انها عاطفة اذا وقع بعدها
جملة او مفرد اذا كانت بغير واو وهو ظاهر كلام سيبويه انتهى وقال في البديع قيل انها مع الموجب
حرف ابتداء كقوله تعالى لكن الله يشهد وان جعلتها عاطفة جملة على جملة ولا يكون ما قبلها موافقا
لما بعدها بل مخالفا اما نقيضا واما ضدا فان كان خلافا ففي الجواز خلاف نحو ما قام زيد لكن عمرو ضاحك
والصحيح جواز ذلك قال فاما ان كان من نسب بعيد ولكن اد ركوك وهم غضاب ولصرف الحكم عن المتلو
بان ينقل الى ما بعدها ويصير المتلو كانه مسكوت عنه بل وهو مذهب الجمهور واقعة بعد ايجاب وامر
كجاءني زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فتفاد بها نقل الحكم بالمجي والامر بالضرب عن زيد واثبات ذلك لعمرو
وافهم كلامه ان لكن لا يعطف بها بعد الايجاب وهو مذهب البصريين لانه لم يسمع وجوزه غيرهم قياسا
على بل كما نقلناه عن الكوفيين فيما مضى وان بل في غير الايجاب لا تفيد صرف الحكم الى ما بعدها وجوزه
المبرد كما بعد الايجاب فعلى قوله يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعدا فيكون ما بعد بل
منفيا فلذلك صح النصب واستعمال العرب على خلاف ذلك وذهب الكوفيون الى انها لا تكون عاطفة الا
بعد نفي او ما جرى مجراه قال هشام ومحال ضربت عبد الله بل اياك لان الاول قد اثبت له الضرب واختار
هذا المذهب ابو جعفر ابن صابر وهو صاحب كتاب اسرار اللغة وحقائق العربية **تنبيه** يجوز عطف
الفعل على مثله اذا اتحدا في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ نحو قام وقعد اخوك ويقوم ويقعد اخواك
وقوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم ومثال عطف الماضي على المضارع
يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار ومثال عكسه تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات
تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا وعطف الفعل على اسم يشبهه نحو قوله تعالى فوقهم صافات
ويقبضن وقوله تعالى فالمغيرات صبحا فاثرن وبالعكس اي عطف الاسم الشبيه بالفعل على الفعل
نحو قوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وقول الراجز يا رب بيضاء من العواهج ام صبي قد حبا
او دارج لان حبا في معنى حاب قال ابو حيان وقول اصحابنا لا يعطف اسم على فعل ولا عكسه ولا مفرد على
جملة ولا عكسه الا اذا كان كل واحد منهما في تقدير الاخر ولا يكون الاسم بتاويل الفعل الا في صلة ال
من عطف الفعل على الاسم للتاويل قول علي بن الطفيل السعدي واهلكني لكم في كل يوم تعوجكم علي واستقيم
تعوجكم علي واستقامتي لكم ولا يكون الفعل في تاويل الاسم الا على تقدير حذف ان وارادة معناها من غير

ابقاء عملها او باب ذلك الشعر وزعم السهيلي انه يحسن عطف الفعل على الاسم اذا كان اسم فاعل ويقبح عطف
الاسم على الفعل قال فتقول مررت برجل يقوم وقاعد يمتنع الا على قبح ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس
هذا هو المفهوم من كلام النحويين في باب الاشتغال في مثال قام زيد وعمرو اكرمته ان نصب عمرو ارجح
لان تناسب الجملتين المتعاطفتين اولى من تخالفهما وحكي عن ابن جني المنع مطلقا وفصل ابو علي الفارسي
فقال يجوز في الواو فقط نقله عنه ابن جني في سر الصناعة وبنى عليه كون الفاء في خرجت فاذا الاسد
حاضر عاطفة واضعف الثلاثة القول الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره والعطف على الضمير المرفوع
المتصل من غير فاصل ضعيف الفاصل قد يكون ضميرا منفصلا كقوله تعالى لقد كنتم انتم واباؤكم لقد وعدنا
نحن واباؤنا وقد يكون غيره كقول الشاعر ذعرتم اجمعون ومن يليكم برؤيتنا وكنا الظافرينا وكلاهما
موكد وقد يكون لغير توكيد كقوله تعالى يدخلونها ومن صلح ففصل بالمفعول وقول الشاعر ملك رغبا وقوم
كنت راجيهم لما دهمتك من قومي باساد ففصل بالتمييز وحكى ابو الحسن شريح ان ابا علي قال العطف على
الضمير المرفوع جائز من غير طول يقوم مقام التاكيد ودليل ذلك قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا ثم قال
فان قيل حسن ذلك لمكان لا لان الكلام قد طال بها فالجواب ان الطول يكون قبل حرف العطف لا بعده انتهى
ومثال العطف من غير فاصل قول جرير ورجا الاخيطل من سفاهة رايه ما لم يكن واب له لينالا وقول
عمر ابن ابي ربيعة قلت اذ اقبلت وزهر تهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا وسمع من بعض العرب مررت
برجل سواء والعدم برفع العدم لعطفه على الضمير في سواء لكونه في معنى مستو دون فصل ودون
ضرورة فتقول لمن قال لا يجوز الا في ضرورة الشعر لا معول عليه وسواء في ذلك عطف الظاهر على
الضمير المرفوع المتصل وعطف الضمير المنفصل عليه وفي كتاب سيبويه ما يشعر بالجواز ولا يجب اعادة
الخافض اذا اريد العطف على الضمير المجرور وكما قال ابن مالك وجماعة خلافا للجمهور اختلف في هذه
المسئلة على مذاهب احدها انه لا يجوز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار الا في الضرورة فانه
يجوز وهو مذهب جمهور البصريين الثاني انه يجوز ذلك في الكلام وهو منقول عن الكوفيين ويونس
وابي الحسن وهو اختيار الاستاذ ابي علي الشلوبين ووافقهم ابن مالك والمصر الثالث انه يجوز
ذلك في الكلام اذا اكد نحو مررت بك انت وزيد وهو مذهب الجرمي والزيادي وشبهه بما اجازه
الفراء من نحو قولك مررت به نفسه وزيد ومررت بهم كلهم وزيد وقال المازني وابو العباس انما يصلح العطف

في الرفع والنصب لان المرفوع والمنصوب مضمرين منفصلين يعطف كل منهما على الظاهر نحو انت
وهو واياك واياه وليس للمجرور مضمر منفصل يعطف على الظاهر لان الجار والمجرور لا يفصل بينهما وان
والناصب يفصل بينهما وبين ما يعملان فيه نقول ما رايت الا زيدا وما جاءني الا اخوك وذلك لان المجرور
في موضع تمام الجار اذا كان اسما ولا يفصل بين بعض الحروف وبعض فان اضطر شاعر جاز له نحو مررت
بك وزيد ووجهه في الضرورة انه في موضع الظاهر المجرور قال ابو حيان والذي اختاره في المسئلة
جواز العطف عليه مطلقا لفساد هذه العلل وعلى تقدير صحتها فهي مصادمة النص من لسان
العرب فلا يلتفت اليها والدليل على ما اخترناه القياس والسماع اما القياس فانه كما يجوز ان يبدل
منه ويؤكد من غير اعادة جار كذلك يجوز ان يعطف عليه من غير اعادة جار واما السماع فقوله تعالى
وكفر به والمسجد الحرام واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام وتاويلهما بين الايتين على غير العطف
على الضمير مرجوح بل يتعين اطراحه لان وصف الكلام بفصاحة التركيب يقتضي ذلك وقالت العرب
ما فيها غيره وفرسه بجر الفرس عطفا على الضمير في غيره وقد ورد من ذلك في اشعار العرب كثير يخرج
عن ان يكون ضرورة فمنه ما انشده سيبويه فاليوم قدبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب
وقول الاخر تعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والارض غوط نفانف وقول الاخر هلا سالت
بذي الجماجم عنهم وابي نعيم ذي اللواء المحرق وقول الاخر بنا ابدا لا غيرنا ندرك المنى وتكشف غماء الخطوب
الفوادح وذكر كثيرا من الشواهد على ذلك ثم قال وانت ترى هذا السماع وكثرته وتصرف العرب
في حرف العطف على هذا الضمير من غير اعادة خافض فتارة عطفت بالواو وتارة بام وتارة باو وكل
هذا التصرف يدل على الجواز وان كان الاكثر ان يعاد الجار كقوله تعالى وعليها وعلى الفلك تحملون قال لجند
رحمه الله تعالى والشواهد لما قاله ابن مالك كثيرة وقد اطلعت على طرف منها والاحتمالات المذكورة في
خروجها عما نحن بصدده لا تنفي الظهور فلا تقدح الاحتمالات في المطلوب الظاهر اذ المسئلة ليست
قطعية حتى ينافيها الاحتمال اذ القطعي لا احتمال فيه بل هي ظنية يكتفى فيها بالظهور فينبغي المصير
اليه ورفض القياس وفيه رد على ابي حيان حيث قال والدليل على ما اخترناه القياس والسماع
والبحث لغوي واللغة لا تثبت بالقياس اتفق الاصوليون على امتناع جريان القياس في الاعلام
لانها غير معقولة المعنى والقياس فرع المعنى فهي كحكم تعبدي لا يعقل معناه وكذلك نقل امتناعه

في الصفات من اسم الفاعل والمفعول ونحوهما اذ يعتبر في القياس اصل وفرع وجعل بعضها اصلا والآخر
فرعا ليس اولى من العكس واما اطرادها في محالها فمستفاد من الوضع لا من القياس بقي محل الخلاف ما اذا اطلق
اسم مشتمل على وصف واعتقدنا ان تلك التسمية لذلك الوصف كما اذا راينا عصير العنب لا يسمى خمرا قبل
الشدة المطربة المخامرة للعقل وان حصلت يسمى خمرا ثم اذا زالت زال ذلك الاسم غلب على الظن ان
علة تسمية خمرا تلك الشدة المطربة للدوران فاذا راينا تلك الشدة حاصلة في النبيذ حصل ظن ان علة
تسمية الخمر موجودة فيه ويلزم من ذلك ظن تسميته خمرا واذا دل نص على ان الخمر مطلقا حرام غلب على
الظن ان النبيذ حرام والظن في امثال ذلك حجة وذهب الى ثبوت اللغة في امثال ما ذكرنا بالقياس القاضي
ابو بكر وابن سريج وابن ابي هريرة والرازي وكثير من الفقهاء واختاره ابن جني في الخصائص وحكي
انه مذهب اكثر الادباء كابي علي الفارسي والمازني وذهب اكثر الحنفية والقاضي وامام الحرمين والغزالي
والآمدي وابن الحاجب والعضد الى نفيه وهو الحق وذهب القاضي عبد الوهاب كما نقل عنه الماوردي
الى ان اللغة تثبت بالقياس في الحقيقة لا في المجاز لان المجاز اخفض رتبة منها فيجب تمييز الحقيقة عليه و
ظاهر خاتمة ذهب يونس وابن مالك الى ان لكن ليست من حروف العطف قال ابن مالك هي عنده
حرف استدراك لا حرف عطف وان وليها مفرد معطوف فعطفه بالواو وقبلها ولا بد قبل المفرد من الواو
نحو ما قام سعد ولكن سعيد ولا تزر زيدا ولكن عمرا ولو كانت عاطفة لاستغنى بها عن الواو كما استغني
بل وغيرهما وما يوجد في كتب النحويين من نحو قام سعد لكن سعيد ولا تزر زيدا لكن عمرا فمن كلامهم
لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه في امثلة العطف الا بولكن وهذا من شواهد اماتته وكمال
عدالته لانه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو وترك التمثيل به لئلا يعتقد انه مما استعملته العرب
قال ابن عصفور والصحيح عندي ما ذكره يونس من انها لا تستعمل الا بالواو نحو قوله تعالى ما كان محمد
ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين ثم قال ولكن مع ذلك هي العاطفة والواو
زائدة كما زيدت ثم لما دخلت عليها الفاء في قول زهير فثم اذا اصبحت وما ذهبوا اليه من ان الواو
هي العاطفة ولكن مخلصة للاستدراك باطل والدليل على ذلك ان الواو اذا عطفت مفردا على
مفرد شركت بينهما في الاعراب والمعنى وما بعد لكن مخالف لما قبلها في المعنى فدل ذلك على ان لكن هي العاطفة
وان الواو زائدة مثلها في قول الشاعر وان رشيدا وابن مروان لم يكن ليفعل حتى يصدر الامر مصدرا

ويبان رشيد بن مروان ولزمت زيادتها كما لزمت في ادما قال وعلى ما ذكرته ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه
والاخفش لانهما قالا ان لكن من حروف العطف فلما مثلا العطف بها مثلاه بالواو فدل ذلك على ان
لكن هي العاطفة عندهما بالواو انتهى كلام ابن عصفور ملخصا هذا ولم يتعرض المصنف ولا الشارح لأما
والصحيح انها ليست من حروف العطف كما جزم به يونس وابن كيسان وابن مالك والفارسي قال الرضي
وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية معنى ما المصدرية
والاولى ناصبة للمضارع دون الثانية قلت ولهم شبهتان اخريان الاولى ان الواو قد تحذف ويستغنى
باما كقول الشاعر يا ليتما امنا شالت نعامتها اما الى جنة اما الى نار الثانية ان او تعاقبها كقراءة
اني انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين والواو عاطفة باجماع فلتكن اما كذلك لتتفق المتعاقبان ولا
تختلفان والجواب عن الاولى ان ذلك معدود من الضرورات النادرة فلا اعتداد به ومن راى انها عاطفة
فلا يرى اخلاءها من الواو قياسا على ما نذر من ذلك والجواب عن الثانية ان تلك المعاقبة شبيهة بمعاقبة
لا في لا تضرب زيدا ولا عمرا ولا تضرب زيدا او عمرا ولا خلاف في انتفاء تاثيرها مع لا فليكن منفيا مع اما
لتتفق المتماثلان ولا يختلفا وذكر ابن عصفور اتفاق النحويين على ان اما ليست بحرف عطف الا انهم
اوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها وذهب الاخفش والفراء الى ان الا حرف عطف وحمل الاخفش
على ذلك قوله تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم وقال الفراء قوله تعالى لا يخاف لدي
المرسلون الا من ظلم عن بعض النحويين ان الا بمعنى الواو واستبعد ذلك واجاز ان تكون الا بمعنى الواو
في نحو قوله عندي الف الا الفا اخر وفي قوله تعالى خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك
والحق انها فيما ذكراه للاستثناء وذهب الكوفيون الى ان ليس حرف عطف ومما يحتج لهم به قول الراجز
اين المفر والاله الطالب والاشرم المغلوب ليس الغالب كما يقال والاشرم المغلوب لا الغالب
واول ذلك على ان الاصل وليسه الغالب وحكى العطف بها عن الكوفيين والنحاس وابن بابشاذ
وحكاه ابن عصفور عن البغداديين وذهب صاحب المستوفي الى ان اي حرف عطف نحو مررت بغضنفر
اي اسد والصحيح انها حرف تفسير وما يليها من تابع عطف بيان يوافق ما قبلها في التعريف والتنكير
وجعلها حرف عطف مستلزم لمخالفة النظائر من وجهين احدهما ان حق حرف العطف المعطوف به في
غير توكيد ان يكون ما بعده مباينا لما قبله وما بعده بخلاف ذلك الثاني ان حقه اذا لم يعطف به غير صفة

ان لا يطرد حذفه واي بخلاف ذلك فانك تقول مررت بغضنفر اي اسد وان تقول بغضنفر اسد وتستغني
عن اي استغناء مطردا قال ابو حيان والعجب له يعني ابن مالك نسب هذا المذهب الى كتاب مجهول
وهو مذهب الكوفيين وذكر ابن مالك في شرح التسهيل ان مذهب البغداديين ان كيف وهلا وان
من حروف العطف وبقي هنا مباحث يطول بايرادها الكتاب والله الهادي الى الصواب والكتاب
منها البدل وهو تابع جنس مقصود بالحكم المنسوب الى متبوعه اثباتا او نفيا بلا واسطة فخرج بمقصود
غيره من نعت وتوكيد وعطف فانها متممات للمقصود بالحكم المنسوب الى متبوعاتها وليست هي المقصود
وخرج معطوف بلا لان الحكم السابق في قولك جاءني زيد لا عمرو وهو اثبات المجيء لزيد وقد نفي عنه وبل
بعد نفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ولكن نحو ما جاءني زيد لكن عمرو لان الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود
به انما هو الاول دون الثاني وخرج بنفي الواسطة المقصود بها وهو المعطوف ببقية احرف العطف
وهو نوعان الاول ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه هو المقصود
به وحده وذلك لان المعطوف بالواو اثباتا او نفيا نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وخارج
بما خرج به النعت والتوكيد والبيان والثاني ما هو المقصود بالحكم دون ما قبله وهو المعطوف
ببل ولكن بعد الايجاب نحو جاء زيد بل عمرو او لكن عمرو بناء على قول الكوفيين كما قدمنا وهذا النوع
خارج بنفي الواسطة ايضا ولم يتعرض له الشارح لانه مبني على راي مرجوح والغرض منه اي من
البدل ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة
توكيد الحكم وتقريره ولهذا يقولون البدل في حكم تكرار العامل وقولهم المبدل منه في نية الطرح
انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد اصلا
لما كان للضمير ما يعود اليه وقد تقدم منا اشارة اليه وسيأتي التنبيه عليه وهو ستة اقسام
بدل كل من كل وهو ما كان مدلوله مدلول الاول نحو ان للمتقين مفازا حدائق في بدل النكرة وجاء
زيد اخوك في بدل المعرفة من المعرفة وسماه ابن مالك البدل المطابق لوجوده فيما لا يطلق عليه
كل في نحو قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله قال في شرح الكافية وذكر المطابق اولى لانها عبارة
صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الاخرى لانها لا تصدق الا على ذي
اجزاء وذلك غير مشروط للاجماع على صحة البدلية في اسماء الله تعالى كقراءة غير نافع وابن عامر الحميد

العزيز الحميد الله وقال في شرح التسهيل والعبارة الجيدة ان يقال بدل موافق من موافق ولا يحتاج
الى ضمير يعود الى المبدل منه كالجملة التي هي عين المبتدا وثانيها بدل بعض من كل وهو ما كان مدلوله
بعض مدلول الاول سواء كان ذلك البعض نصفا ام اقل ام اكثر على الصحيح هنا مذهب البصريين وزعم
الكسائي وهشام ان بعض الشيء لا يقع الا على ما دون نصفه ومنعا لذلك ان يقال بعض الرجلين
لك زيد احدهما واجاز ذلك ابن الاعرابي واعلم ان البعض قد يراد منه ما هو جزئي منه وفرد منه
نحو زيد بعض الانسان وقد يراد منه ما هو جزؤه وقطعة منه نحو يد زيد ولا بد من اتصاله بضمير
يعود الى المبدل منه قال المص والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده اكثر من عدمه وذكر من الشواهد
على الاستغناء عن الضمير في بدل البعض الاية المذكورة والراجح ما ذكره الشارح اي منهم فمن
بدل بعض من الناس لان المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن برهان بدل كل والمراد بالناس
المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله تعالى لا يكلف بالحج من لا يستطيع ومنع ادخال ال على كل وبعض
هو مذهب الجمهور لملازمتهما الاضافة لفظا او معنى وهي لا تجامع ال كما مر قال الجوهري كل وبعض
معرفتان ولم يجيئا عن العرب بالالف واللام وهكذا في القاموس واجازه الاخفش والفارسي
وثالثها بدل اشتمال وهو ما كان بينه وبين الاول ملابسة اي تعلق بغير الكلية والجزئية وامر في
الضمير كما مر في بدل بعض من كل نحو يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر
لملابسته له بوقوعه فيه ونحو قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه او الاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير
ذهب الفراء وتبعه ابن الطراوة الى ان النار بدل كل من كل عبر بالاخدود عن النار لما كان مشتملا عليها
كقوله عفيفا الازار وقال ابن خروف هو بدل اضراب وشرط صحته امكان فهم معناه عند حذفه وحسن
الكلام بتقدير حذفه ولهذا جعل اعجبني زيد اخوه بدل اضراب اذ لا يمكن فهم المعنى عند حذفه وامتنع نحو سرحت
زيدا دابته لانه وان فهم معناه عند الحذف لا يحسن استعماله بل لا يستعمل وبتقديره ورد مثله يحمل على الغلط
او نحوه كما افاده المرادي واختلفوا في المشتمل في بدل الاشتمال فقيل هو الاول نحو اعجبني زيد علمه ونسب الى
الزجاج ورد بسرق زيد ثوبه وقالت طائفة هو ما له نوع احاطة بالمبدل منه نحو سرق زيد ثوبه فالثوب
مشتمل على زيد او ما هو بتاويل الشمول نحو اعجبني زيد حسنه فالحسن مشتمل على زيد بتاويل ورد هذا
المذهب بسرق زيد فرسه وقالت طائفة هو ما بينه وبين المبدل منه تعلق ما عدا نسبة الجزئية وذهبت

طائفة الى انه يشتمل عليه متبوعه ويتضمنه بحيث لو حذف الاول لجاز الاكتفاء به وقال ابو البقاء هو
ما كان الاول مشتملا على الثاني والثاني قايم بالاول واحترزنا بالاول عن قولك يعجبني زيد ابوه وبالثاني
عن البعض والرابع بدل الاضراب وهو ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره ولا علاقة بينهما ويسمى
بدل البدا لان المتكلم يخبر عن شي ثم يبدو له ان يخبر عن الاخر من غير ابطال الاول وذلك نحو ما حكاه
ابو زيد اكلت لحما سمكا تمرا اخبر اولا عن اكله اللحم ثم بدا له في ذلك فاخبر عن اكله السمك ثم بدا له
ثم اخبر عن اكله التمر ونفاه بعضهم وادعى ان ما استدلوا به على ثبوته محمول على اضمار بل وقال المصنف
هو الواو لا بل لانه لم يثبت مثله قال بعض المحققين والذي يستدل به على اثبات بدل البدا قوله صلى
الله عليه وسلم ان الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها الى عشرها اذ معلوم انه ليس
المعنى وما كتب له النصف مع الثلث وكذلك مع ساير الاجزاء لان ذلك لا يوجد لشخص واحد وقد
ذكر سيبويه بدل البدا وهو كبدل الغلط لفظا قال سيبويه وذلك نحو مررت برجل حمار فهو على
وجه حسن فاما المحال فانه يعني ان الرجل حمار واما الحسن فهو ان تقول مررت برجل ثم تبدل
الحمار مكان الرجل اما ان تكون قد غلطت او نسيت فاستدركت واما ان يبدو لك ان تضرب
عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت اردت غير ذلك يريد انك اخبرت عن شي
ثم اردت ان تضرب عن ذلك الاخبار بخبر آخر وخامسها بدل غلط اي البدل الذي سببه
الغلط وتداركه لا ان البدل نفسه غلط فالاضافة فيه من اضافة السبب الى المسبب وهو ما لا
يقصد متبوعه بل سبق اليه اللسان وخصه بعضهم بالشعر قال لوجوده فيه دون النثر ولم
بالبعض جماعة من اهل الاندلس منهم ابن محمد بن السيد فانه قال وجد في شعر العرب بدل الغلط
فمن ذلك قول ذي الرمة لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي انيابها شنب قال لان اللعس
بدل غلط لان الحوة غير اللعس الحوة السواد بعينه واللعس سواد مشرب بحمرة وعكس بعضهم
فقال هو موجود في النثر دون الشعر لان الشعر انما يقع عن تروّ وفكر وهذا البعض من القدما
وهذا نقيض القاعدة المشهورة من انه يغتفر في الشعر ما لا يغتفر في غيره كذا قيل وفيه بحث
ونفاه بعضهم مطلقا في الشعر والنثر وهو خطاب الماوردي فانه قال بدل الغلط لا يوجد في كلام
العرب لا نثرها ولا نظمها وادعى انه تطلبه فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه قال المبرد على

سعة حفظه هذا الضرب من البدل لا يكون مثله في كلام الله ولا في شعر ولا في كلام مستقيم وتاول
ابو جعفر ابن عبد النور المالقي البيت السابق بان فيه تقديما وتاخيرا والتقدير لمياء في شفتيها حوة وفي اللثات
لعس وفي انيابها شنب وهو تاويل حسن وقال ابو بكر خطاب لعس مصدر ووصفت به الحوة تقديره حوة
لعسا كما تقول له حكم عدل وقول فصل اي عادل وفاصل وقد رد بان النعت لم يستقر له فيه ان يخرج
المنعوت عن معناه انما يقرر منعوته على دلالته ويزيده بيانا ومذهب سيبويه والاكثرين جوازه مطلقا
شعرا ونثرا وسادسها بدل نسيان وهو ما يقصد متبوعه ثم يتبين فساد قصده نحو تصدقت بدرهم
دينار وهذا يصلح مثالا للثلاثة الاخيرة بدل الغلط والاضراب والنسيان والاختلاف باعتبار
اذ يحتمل ان يكون المتكلم قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم اضرب عنه الى الاخبار بالتصدق بالدينار
وجعل الاول في حكم المتروك فيكون بدل اضراب وهذا معنى قوله بحسب قصد الاول والثاني وان يكون
المتكلم قصد الاخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه الى الدرهم فيكون بدل غلط اي بدلا عن اللفظ
الذي ذكر غلطا وهو المبدل منه وهذا معنى قوله او الثاني وسبق اللسان الى الاول وان يكون قصد
الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم تبين له ان الصواب الاخبار بالتصدق بالدينار لظهور الخطا في القصد
الاول فيكون بدل نسيان اي بدل شي ذكر نسيانا وهذا معنى قوله او الاول وتبين الخطا في قصده
والاحسن ان يعطف التابع في هذه الثلاثة ببل فيكون من عطف النسق والمقصود واضح وزاد بعضهم
بدل كل من بعض قال ابو حيان ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو لقيت غدوة يوم الجمعة فيوم الجمعة
لا يكون ظرفا ثانيا لان العامل لا يعمل في نوع من المعمولات الا في واحد منه الا على طريق الاتباع فهو بدل
من غدوة بدل كل من بعض ولا يكون غلطا لان المعنى لا يكون في كل اليوم بل في بعض اليوم ومنه قوله
كان غداة البين يوم تحملوا . قال المحقق السيوطي في النكت واثبات هذا النوع هو المختار عندي وقد
وجدت له شاهدا من التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن
فقوله جنات عدن بدل من الجنة وهو كل من بعض انتهى واقول هذه الاية ليست نصا فيما ذكره اذ يحتمل
ان يراد بالجنة الجنس ويكون البدل منها بدل كل كما وصف الجنس بالجمع كما في اهلك الناس الدرهم البيض
والدينار الصفر ويجوز ان تكون اداة التعريف فيها للاستغراق فتدبر ورد السهيلي بدل البعض
وبدل الاشتمال الى بدل المطابق فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فقولك

اكلت الرغيف ثلثه انما تريد اكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض فقلت ثلثه الا ترى كيف اضفت
الثلث الى الضمير وذلك الضمير هو الرغيف فدل على انه بدل مما هو مضاف الى عين ثلثه وهو البعض
لان البدل هو المبدل منه بلا مرية وكذلك بدل المصدر من الاسم انما هو في الحقيقة بدل من صفة
مضافة اليه لانك اذا قلت اعجبتني الجارية فلا شك ان الاعجاب انما هو لصفة من صفاتها فحذفت
المضاف اليها واقمتها مقامه ثم بينت ما تلك الصفة فقلت حسنها او ظرفها ولذلك لم يكن بد من
اضافة المصدر الى ضمير الاسم لانه بدل مما هو مضاف كما كان ذلك في بدل البعض من الكل فقد عادت
اقسام البدل كلها في الحقيقة الى قسم واحد وهو بدل الشي من الشي وهما لعين واحدة وكذلك
ينبغي ان يكون لانه تفسير فلا يكون الا في معنى الاول ومطابقا له **تتمة** اعلم ان البدل يوافق متبوعه
في واحد من اوجه الاعراب مطلقا سواء في ذلك بدل المطابق وغيره وكذا في واحد من التذكير والافراد
وضديهما ان كان بدل كل من كل نحو رايت اخاك زيدا وجاءتك رقاش وعرفت بنيك المهديين واصحابك
الزيدين ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع لكون احدهما مصدرا فانه قد يبدل منه الجمع كقوله تعالى ان
للمتقين مفازا حدايق واعنابا او قصد به التفصيل فلا يطابق في التثنية والجمع كقول الشاعر:
وكنت كذي رجلين رجل صحيحة . ورجل رمى فيها الزمان فشلت . وقول الاخر فالقت قناعا دونه
الشمس واتقت . باحسن موصولين كف ومعصم . ولا يلزمه في التعريف والاظهار وضديهما فتبدل
المعرفة من مثلها نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم ومن النكرة نحو وانك لتهدي
الى صراط مستقيم صراط الله والنكرة من مثلها نحو ان للمتقين مفازا حدايق واعنابا ومن المعرفة نحو لنسفعا
بالناصية ناصية كاذبة لكن ان اتحد اللفظ في بدل النكرة من مثلها اشترط ان يكون مع الثاني زيادة
بيان نحو قوله تعالى وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها وهي قراءة يعقوب وجاز ذلك لان في الثاني
ذكر سبب الجثو كما في ابدال الفعل من مثله فتارة بدل الشي من الشي في الفعل ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف
له العذاب يوم القيمة ويخلد فيه مهانا وكقول الشاعر متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا تجد خير نار عندها خير
موقد وما اوجبه الشارح من ان بدل الفعل من الفعل لا بد ان يكون مع الثاني فيه زيادة بيان تبع فيه
ابن مالك ورده ابو حيان بانه لا يلزم من ذلك لان تاتنا في البيت وتلمم مترادفان وفي البسيط
اتفقوا على ان الفعل يقع فيه بدل الشي من الشي ولا يكون فيه بدل البعض لانه لا يتبعض وقال بعض

المتاخرين قام الدليل القطعي في علم الكلام على استحالة تعدد فعل واحد من فاعلين والا لزم ان يكون
غير المنقسم منقسما واللازم باطل فالملزوم كذلك وكان الذي حكم بتبعيض الفعل اراد الفعل العرفي
او اللغوي لا الفعل الواحد الحقيقي واختلفوا في بدل الاشتمال فيه فقيل لا يكون لان الفعل لا يشتمل على
الفعل وقيل يكون ومنه يلق اثاما يضاعف له العذاب كذا وقع في شرح ابي حيان للتسهيل وقد جعله
غيره مثالا لبدل الشي من الشي قال لان مضاعفة العذاب هو لقي الاثام واما ان علي الله ان تبايعا
تؤخذ كرها او تجي طايعا فمن تاويل الاسم فهو من بدل الاسم من الاسم واما بدل الغلط فيه ونحوه
فجوزه سيبويه وجماعة من النحويين نحو ان تطعم زيدا تكسه اكرمك ويبدل الظاهر من مثله كما مثلنا
ومن المضمر نحو رايته زيدا والمضمر من مثله نحو رايتك اياك وكذا من الظاهر عند الجمهور ووافقهم
في شرح الشذور ولكنه خالفهم في الاوضح تبعا لابن مالك اعلم ان ابن مالك لم يقتصر على منع ابدال
المضمر من الظاهر كما هو ظاهر كلام الشارح بل منع ابدال المضمر ايضا قال في شرح التسهيل لم امثل
بهذين المثالين الا جريا على عادة المصنفين المقلد بعضهم بعضا والصحيح عندي ان نحو رايت
زيدا اياه لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدا لا بدلا واما رايتك اياك
فقد تقدم في باب التوكيد ان البصريين يجعلونه بدلا وان الكوفيين يجعلونه توكيدا وان قول الكوفيين
عندي اصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في رايتك اياك كنسبة المرفوع المنفصل
في فعلت انت والمرفوع تاكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل وجعل
الزمخشري من امثلة البدل مررت بك بك وهذا انما هو توكيد لفظي ولو صح جعله بدلا لم يكن للتوكيد
اللفظي مثال يختص به انتهى وقد تقدم في باب التوكيد فهذا ما يغني عن اعادته ولا يبدل الظاهر من ضمير
حاضر متكلما كان او مخاطبا بدل كل الا اذا افاد الاحاطة ومثاله قوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا
واخرنا ونقول لكم منكم اصاغركم واكابركم وقد يقع بدلا في غير احاطة كما هو مذهب الاخفش والكوفيين
ومنعه البصريون غير الاخفش وذلك ان البدل انما جي به للبيان وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج
الى البيان لانهما في غاية الوضوح وانشد ابن مالك شاهدا على جواز ذلك قول الشاعر وشوهاء
تعدو بي الى صارخ الوغى . بمستلئم مثل الفنيق المرحل . وقول الاخر بكم قريش كفينا كل معضلة . وام
نهج الهدى من كان ضليلا . وتبدل الجملة من مثلها نحو قوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين

وذلك ان الثانية اخص من الاولى باعتبار متعلقيهما فيهما او فى بنادية المراد لدلالتها على نعم الله بالتفصيل
من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فهى كوجهه من اعجبنى زيد وجهه فتكون منزلة منزلة بدل البعض
من كل ومثال ما كانت بمنزلة بدل الاشتمال قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن فى السر
والجهر مسلما فان المراد بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته ولا تقيمن اوفى بتادية المراد لدلالته
عليه بالمطابقة مع التاكيد بالنون وهنا كلام طويناه خوفا للاطالة ومثاله فى بدل الغلط قم
اقعد ولا يتصور فى بدل الكل وتبدل الجملة من المفرد كقول الشاعر الى الله اشكو بالمدينة حاجة
وبالشام اخرى كيف يلتقيان قال ابو الفتح كيف يلتقيان بدل من حاجة واخرى كانه قال الى الله
اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما ورده ابو حيان فقال واما كيف يلتقيان فليس بدلا فى موضع
نصب كما ذكر بل ما ذكرنا من ما بين الحاجتين مكانا استبعد التقاءهما فقال كيف يلتقيان على سبيل استبعاد
التقائهما وتعذره قال المص فى الجامع ويجوز قطع البدل نحو مررت بزيد اخيك فيجوز اخوك نص عليه
والاخفش وهو قبيح عند اصحابه الا ان يطول الكلام كالاية المذكورة ويحسن مع الفصل نحو بشر من ذلكم
النار بالرفع على تقدير مبتدا لوجود الفاصل ويجب القطع ان تنع متعدد ولم يف به نحو ما جاء الحديث
اتقوا الموبقات اى المهلكات الشرك بالله والسحر اى منهن الشرك بالله والسحر وينبغى ان يقيد ولم ينو
فان نوى نحو واخواتها جازت البدلية كما ذكر ابن مالك واقتصر على اثنتين مع ان السبع ثبتت فى حديث
اخر تنبيها على انهما احق بالاجتناب **باب** فى ذكر حكم الفاظ العدد تذكيرا وتانيثا وهو
اى العدد ما اسم وضع لكمية احاد الاشياء قاله ابن الحاجب فالواحد عنده عدد لان التعريف يصدق
به وقيل العدد ما يصلح فى جواب كم والواحد يصلح فى جوابها وهو المناسب لقول النحاة ان الواحد والاثنين
وما وازن فاعلا يجرين على القياس فيذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث فذكرهم الواحد مع الاثنين
يدل على انه عدد دلالة ظاهرة وقيل ان الواحد ليس بعدد لانه مبدا العدد ومبدا الشئ غيره واما الاثنان
فعدد عند الاكثر لوجود حقيقة العدد فيه اذ كانت تضعيفا لعدد الواحد وتضعيف العدد فذكره
بمثله وهو الاثنان وهو قولك رجلان العدد من ثلاثة الى تسعة جار على خلاف القياس لانه يؤنث مع
المذكر ويذكر مع المؤنث ولو كان المؤنث مجازا مفردا كان العدد نحو ثلاثة رجال وتسع نسوة وسبع
ليال وثمانية ايام او مركبا مع العشرة نحو ثلاثة عشر رجلا وتسع عشرة امراة انما جرت هذه على خلاف

القياس لكون المذكر اصلا فهو اولى بالزيادة ولم يأتوا فى عدد المؤنث بها للتفرقة قال الرضى والاولى
عندى ان يقال ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث فى اصل وضعه واعنى باصل وضعه
ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلاثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل فى معنى المعدود
كما فى جاءنى ثلاثة رجال فلا يقال فى مطلق العدد ست ضعف ثلاث وانما وضع على التانيث فى الاصل لان
كل جمع انما يصير مؤنثا فى كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر فى نحو رجال مؤنثا بسبب
عروض هذا العرض فى نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما ذكر فى موضعه
ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها على المعدود فطرا عليها ادنى معنى الوصف اذ صار معنى رجال
ثلاثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب
فاستعمال نحو ثلاثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلاثة وان كان الثانى ايضا كثير الاستعمال وذلك
لاجل مراعاة هذه الالفاظ فى الجمود لقصد التخفيف ايضا باضافتها الى المعدود وما لها واطال الكلام على عادته
وتلخيصه ان الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر بقيت على تانيثها الموضوعة هى عليه من ثلاثة الى العشرة
لكونها صفة الجمع والجمع مؤنث واسقطوا التاء مع المؤنث لان تانيثه غير حقيقى فكانه مذكر بالنسبة
الى تانيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث
جمع المذكر لا الذى كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلى معتبرا لم يجز فى تسعة قال نسوة كما لا يجوز فيها قال
امراة فكما ازال التانيث العارض التذكير الاصلى فى رجال وايام ازال التانيث الاصلى ايضا فى نسوة
لكن ههنا الطارى ظاهر مشهود فى رجال الخ فى نسوة لان الشئ لا ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده
فصار نسوة كانه مذكر لحماية تانيثه فقيل رجال ثلاثة ونسوة ثلاث فصارت التاء التى كانت فى الاصل
لتانيث مجرد العدد لتانيث المعدود وانتهى وكذا العشرة تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث ان لم تركب
بان كانت مفردة كعشرة رجال وعشر نسوة فان ركبت جرت على القياس واما نحو من جاء بالحسنة
فله عشر امثالها مما ظاهره حذف التاء مع تذكير المعدود فعلى حذف مضاف اى عشر حسنات امثالها
فالمعدود مؤنث فلذلك ذكر العدد ولولا هو اى المضاف المحذوف لقيل عشرة نظرا الى المثل لان المثل
مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفردة فى التذكير والتانيث كما فى الالفية والتسهيل وذهب البغداديون
الى ان المعتبر حال الجمع فانهم يقولون ثلاث حمامات وقال الكسائى تقول مررت بثلاث حمامات ورأيت

ثلاث سجلات بغير هاء وان كان الواحد مذكرا وقاس عليه ما كان مثله ولم يقل به الفراء ومحل ما ذكر من
الجريان على خلاف القياس اذا لم يحذف المعدود فان حذف فجاز حذف التاء مع المذكر نحو قوله تعالى يتربصن
بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وفى الحديث من صام شهر رمضان واتبعه بست من شوال وحكى الكسائى
عن ابى الجراح صمنا من الشهر خمسا وحكى الفراء افطرنا خمسا وصمنا خمسا وصمنا عشرا من رمضان
وما دون الثلاثة من واحد واثنين وما وازن فاعل من الفاظ العدد كثالث ورابع الى عاشر يجريان على
القياس فيذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث دائما مفردا كان العدد او مركبا تقول فى المذكر واحد
والجزء الثالث والخامس عشر بالتركيب والسادس والعشرون بالعطف وفى المؤنثة واحدة واثنتان
وثالثة والمقالة الرابعة او الخامسة عشر او السادسة والعشرون ولاسم الفاعل المصوغ من اثنين
فما فوق الى عشرة اربعة احوال اشار اليها بقوله فيفرد فاعل عن الاضافة فيفيد الاتصاف بمعناه
مجردا كثالث ورابع ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة قال النابغة توهمت ايات لها فعرفتها لستة
اعوام وذا العام سابع والمقصود واضح او يضاف فاعل لما اشتق منه فيفيد ان الموصوف بعض
تلك العدة المعينة لا غير كرابع اربعة ورابعة اى بعض جماعة منحصرة فى اربعة وهذه الاضافة واجبة
عند الجمهور ولا يجوز ان ينصب الثانى اذ ليس باسم فاعل حقيقة اذ لا فعل له فانهم لم يقولوا ثلثت الثلاثة
ولا ربعت الاربعة وعمل اسم الفاعل فرع الفعل وذهب الكسائى وثعلب وقطرب الى جواز نصبه قال
الاخفش قلت لثعلب فاذا اجزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلاثة قال
نعم على معنى اتممت ثلاثة وجعلنا الثلاثة ثلاثة بضم نفسى الى اثنين وذهب بعضهم الى نصب ما بعد ثان
فقط دون ثالث وما فوقه لان له فعلا سمع ثنيت الرجلين اذا كنت الثانى منهما فيقال ثانى اثنين ولم
يسمع مثل ذلك فى البواقى واضافته عند الجمهور كاضافة بعض الى كله اذ هو بعض ما يضاف اليه كيد زيد ويضاف
لما دونه اى ما تحته من العدد بدرجة فقط فلا يجوز ان يكون ما بعده انقص باكثر من درجة ولا ازيد
بشئ فلا يقال رابع اثنين لان معنى رابع ثلاثة مصير الثلاثة بنفسه اربعة فيجعل المجموع اسم درجة
نفسه ولا يصير الاثنان هم به اربعة لانه واحد فيفيد معنى التصيير والتحويل كهذا رابع ثلاثة اى
جاعل الثلاثة بنفسه اربعة قال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم
وتعين اضافته ان كان بمعنى الماضى والا بان كان معنى الحال والاستقبال جاز تنوينه والنصب

كما قال او نصب ما دونه لكونه اسم فاعل حقيقة فهو مساو لجاعل فى العمل وله فعل تقول ربعت الثلاثة
الى عشرت التسعة فالمضارع من جميعها لها مكسور العين الا ما لامه حرف حلق وقد يكسر هذا على
الاصل ولا يتجاوز العشرة واجاز سيبويه ان يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير خلافا للاخفش
والمازنى والمبرد قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم
واذا كان اسم فاعل حقيقة يعمل فيما بعده النصب لكن بشرط الاعتماد على واحد مما مر فى اسم الفاعل كما اذا
اعتمد على مخبر عنه فيقال هذا رابع ثلاثة كما يقال هذا ضارب زيدا ويستثنى من اطلاقه ثان فلا يجوز
اضافته لما دونه ولا اعماله نص عليه سيبويه واجازه الكسائى وحكاه عن العرب قال السيوطى
وحكى ثانى واحد انتهى وذلك لانه سمع ثنيت الرجل اذا انضممت اليه فصرتما اثنين ولا تقول وحدت
الرجل اذ ليس قبله شئ حتى تنضم اليه فتصيره بنفسك الى العدة التى هو مشتق منها وايضا فيه تناقض
لان كونه مصير ما قبله الى لفظ هو مشتق ومتمما له ينافى كونه اولا فلا يصح استعماله بهذا الاعتبار وفى
هنا مباحث لم يتعرض لها الشارح تبعا للاصل تركناها اقتداء بهما **باب** فى ذكر موانع الصرف
اعلم ان الاسم ان اشبه الحرف شبها قويا باحد الوجوه المذكورة فى صدر الكتاب بنى وسمى غير متمكن
وغير امكن والا اى وان لم يشبه الحرف كذلك اعرب وسمى متمكنا ثم المتمكن ان لم يشبه الفعل فى فرعيته
صرف لخفته وسمى امكن كاسم متمكنا والا اى وان لم يكن كذلك بان اشبه الفعل منع من الصرف وسمى
غير منصرف وغير امكن والمعتبر من شبه الفعل فى منع الصرف كون الاسم فيه علتان فرعيتان احديهما
لفظية اى مرجعها اللفظ والاخرى معنوية اى مرجعها المعنى او فرعية واحدة تقوم مقامهما بان يكون
لها اعتباران وانما اعتبروا ذلك فى الاسم لمنع صرفه لان فى الفعل فرعيتين عن الاسم احديهما لفظية
وهى اشتقاقه من المصدر عند البصريين وقال الكوفيون هى التركيب فى الفعل اذ الاسم يدل على معنى
مفرد والفعل يدل على معنى مركب والاخرى معنوية وهى افتقاره الى الفاعل والفاعل لا يكون الا اسما
فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه فى الحكم الا اذا وجدت فيه الفرعيتان او ما قام مقامهما واوح
ينقل كالفعل فلا يدخله جر ولا تنوين ومن ثم صرف من الاسماء ما جاء على الاصل كالمفرد الجامد النكرة
كرجل وفرس لانه خف واحتمل زيادة التنوين والحق به ما فرعيته اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم
وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كاجمال او من جهة المعنى كحائض لانه لم يصر بذلك كامل الشبه

بالفعل والسيد ركن الدين الجرجاني رحمه الله في شرحه على الكافية لم يرتض ماذكرنا فيقال لكونه
فرعا من جهتين لو اقتضى منع صرفه لوجب منع صرف الاسماء المشتقة جميعا لثبوت الفرعيتين كونها
مشتقة وكونها صفات لكن اللازم كالملزوم في البطلان والملازمة ظاهرة وايضا لوجب منع
صرف جموع الصفات باسرها لتحقق الفرعيتين فيها الجمعية والوصفية فان اسند والتاثير الى
خصوصيات الاسباب لزم مع بطلانه لبطلم الترجيح من غير مرجح وهو اسناد التاثير الى بعض خصو
الفرعيات دون بعض بل وهو الحق ان التنوين المحذوف عن غير المنصرف هو تنوين التمكن لانه لما شابه
غير المتمكن حذف عنه ما هو علم التمكن هذا فصل لما هو الحق ولما اسسوه وهو ان الاصل في الاسماء التمكن
وغير المتمكن فرع عليه وذلك ان المتمكن اذا كان اصلا لم يحتج الى العلامة لان المحتاج اليها هو الفرع بدليل
العقل واستقراء الكلام اما الاول فلان الذهن لم يزل يتبادر الى الاصل فاذا اريد الفرع بدونه قرينة
او علامة كان الغازا وتعمية ينافي حكمة الواضع واما الثاني فانا تتبعنا كلامهم فوجدناهم ياتون دائما
بالعلائم في الفروع كالتانيث والتثنية والجمع والتعريف وغير ذلك من الفروع واما ما هو الحق
عندي فهو ان تنوين التمكين ليس له وجود في كلامهم وما سموه التمكن هو تنوين الخفة والتعديل
المحض في نحو زيد وعمرو والتنكير المحض في الاعلام الغير المنصرفة اذا نكرت ولحاق لاجناس لتنكر
او الاعلام المعرفة بعد التنكير ثم قال فالاسباب الموجبة للثقل المعنوي هي العلمية والوصفية والجمعية
والاسباب الموجبة للثقل اللفظي سبعة العدل والعجمة والتركيب ووزن الفعل والتانيث وزيادة
الالف والنون ووزن الجمع الاقصى واذا ضربنا اسباب الثقل المعنوي في اسباب الثقل اللفظي
صار واحدا وعشرين امتزاجا سقط منها تسعة اما لعدم اتفاق او لعدم شرط بقي اثنا عشر
فسبعة منها هي العلم مع الاسباب السبعة اللفظية مع العدل كعمر ومع العجمة كابرهيم ومع التركيب
كبعلبك ومع وزن الفعل كاحمد ومع التانيث كطلحة وزينب ومع الالف والنون كعثمان ومع الجمع
كالالف عليا واربعة منها هي الوصف مع العدل نحو ثلاث ومثلث ومع الف التانيث نحو سكرى
وحمراء ومع الالف والنون نحو سكران ومع وزن الفعل نحو احمر وواحد مع الجمعية والجمع مع وزن
منتهاه نحو مساجد ومصابيح ولا يتفق اجتماع الجمع مع سبب من الاسباب اللفظية غير هذا الوزن
وهذه القاعدة خير من قاعدتهم لانها معطية الضبط والكمية بخلاف قاعدتهم هذا ملخص كلامه

رحمه الله وقد ذكرناه مستوفى في كتابنا نهج النجاة الى مختلف النحاة وذكرنا ما يرد عليه فمن رامه فليرجع
اليه موانع الصرف وتسمى عللا تسعة عند الجمهور وقد ذكرنا الخلاف في عددها في ابواب الباب فلا
نعيده هنا وهي وزن الفعل وهو فرع وزن الاسم اذ وزن كل منهما مخالف لوزن الاخر فاذا وجد في الاسم
وزن الفعل كان فرعا بالنسبة الى وزنه والتركيب وهو فرع الافراد والعجمة وهي فرع العربية لاصالة
لغة كل قوم عندهم بالنسبة الى ما ياخذونه من غيرها والتعريف وهو فرع التنكير والعدل وهو فرع
عنه والوصف وهو فرع الموصوف والجمع وهو فرع الواحد وزيادة الالف والنون وهي فرع المزيد عليه
والتانيث وهو فرع التذكير وتسمية كل واحد منها اي من هذه الامور مانعا او علة مجازا اذ المانع حقيقة
ما يستقل بالمنع كما ان العلة حقيقة ما تستقل بالعلية اذ كل منها جزء مانع وجزء علة والمانع التام والعلة
التامة انما هو مجموع اثنين منها او واحدة تقوم مقامهما وهذه العلل التسع يجمعها هذا البيت وهو
جمع ووزن وعدل وصف معرفة . تركيب عجمة تانيث زيادتها . وهو احسن مما في الشرح الذي ادعى
المصنف انه احسن مما في الاصل والبيت هذا اجمع وزن عادلا انث بمعرفة . ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا
ومن قوله بالطريق الاول وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تانيثا . وانما كان ما اورده
احسن من البيتين لذكرها كلها بصرائح اسمائها من غير اشتقاق بخلاف بيتا الشرح فان اكثرها مذكور
فيه بطريق الاشتقاق لكن سبكه ارشق من سبك بيت الاصل واشار الى امثلتها على الترتيب بقوله كاحمد
فيه الوزن والعلمية واحمر فيه الوزن والوصف وبعلبك فيه التركيب والعلمية وابرهيم فيه العجمة
والعلمية وعمر فيه العدل والعلمية واخر بضم اوله وفتح ثانيه فيه العدل والوصف واحاد وموحد الى
اربعة ومساجد ودنانير فيهما الجمع اي صيغة منتهى الجموع وسلمان فيه العلمية وزيادة الالف والنون
وسكران فيه الوصف والزيادة وفاطمة فيه التانيث بالتاء والعلمية ومثله طلحة وفائدة ذكره التنبيه على
ان مسمى التانيث اي اللفظ المؤنث يكون مذكرا ايضا كما ان مسمى اللفظ المذكر يكون مؤنثا كزينب وزينب
فيه العلمية والتانيث المعنوي وسلمى فيه التانيث بالالف المقصورة وصحراء فيه التانيث بالالف الممدودة
ثم ان هذه الموانع قسمان ما يستقل بالمنع من الصرف من غير مجامعة مانع اخر وما لا بد فيه من مجامعة مانع
اخر ثم ما فيه مانعان قسمان قسم يمنع صرفه معرفة فقط وهو ما كانت العلمية احدى علتيه والعلة الاخرى
التركيب والتانيث والعجمة او الزيادة او وزن الفعل او العدل فاذا زالت العلمية بقي على سبب واحد فيصرف

وقسم يمتنع صرفه مطلقا معرفة ونكرة وهو ما وضع صفة او كان موازنا للفعل كاحمر ومعد ولا كثر
او في اخره الف ونون كسكران وقد شرع في بيانها تفصيلا بعد ذكرها اجمالا فقال فالف التانيث مطلقا
مقصورة او ممدودة كجرحى واصدقاء والجمع الذي لا نظير له في الاحاد العربية اي لا مفرد له على وزنه
وهو ما اوله مفتوح وثالثه الف غير عوض بخلاف ما اذا كانت الالف عوضا من احدى يائي النسب
تحقيقا كيمان او تقديرا كتهام فان الالف في تهامة موجودة قبل النسب فهي كالعوض وكانه نسب الى
تهم ككتاب فيكون العين او فعل بفتح العين كيمن بعدها حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن وما يلي الالف
مكسور لا العارض كصابح ودواب فيما فقد فيه الكسرة لعارض وهو الادغام اذ اصله دوابب
فسكنت الباء الاولى وادغمت في الثانية كل واحد منهما يستقل اي يستقل بالمنع من الصرف من
غير احتياج الى مجامعة مانع اخر لقيامه مقام علتين اما الالف فلانها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه
دالة على تانيثه بخلاف غيرها في المؤنث بها فرعية لفظية وهي لزوم الزيادة حتى كانها اصلية ومن
ثم صرف نحو قائمة لانها زيادة عارضة في تقدير الانفصال ولزومها في نحو شقاوة وعرقوة نادر
لا يعتد به وفرعية معنوية وهي دلالته على التانيث وهو فرع التذكير فكان هنا علتين واما الجمع
فلان فيه فرعية لفظية من جهة عدم النظير لخروجه عن صيغ الاحاد العربية وفرعية معنوية
من جهة الجمع اذ لفظه خارج عن وضع الاحاد العربية واذا سمي به كحضاجر منع من الصرف في اصله
بل قال السيوطي في الهمع لا خلاف في منع صرفه وقد يقال الجمعية تبطل التسمية لانها تقتضي التعدد
والعلمية تقتضي الوحدة فيحصل التنافي بينهما ويدفع بانه لا منع من ملاحظة الجمعية مع العلمية كما
راعوا جانب الصفة بعد التسمية بها فادخلوا عليها الالف واللام مراعاة لجانب الصفة في نحو
الحارث والعباس وايضا فان المعتبر في هذا الجمع هو الصيغة وهي باقية بحالها بعد التسمية وكذا لو
نكره بعد التسمية لذلك اي للنظر الى اصله قال ابو علي ان ابا الحسن اذا سمي بحو مساجد ومكان به
ثم نكره لم يصرفه بعد التنكير بخلاف احمر لان علامة الجمع فيه باقية وليس في احمر اذا نكر الوصف
علامة فافترقا على هذا لا اثر للتنكير في الجمع المعدود واما منع سراويل فاما لانه اعجمي حمل على موازنه في
العربية اعتدادا بشبه الجمع فسراويل على هذا مفرد اعجمي جاء على مثال مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه الجمع
في الصيغة المعتبرة وذلك ان بناء مفاعل او مفاعيل لا يكون في كلام العرب الا جمعا او منقولا من جمع

ما وازنهما ان يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية قال بعض المحققين وانما منع لانه لما نقل في كلامهم حملوه
على ما وازنه في العربية لان عادتهم اذا نقلوا لفظا اعجميا الى لغتهم ان يتصرفوا فيه تصرف كلامهم في وزنه
اذ لم يكن علما او وزن سراويل كلها ممنوعة من الصرف ورد هذا عبد القاهر بان العجمة شرطها العلمية والتانيث
المعنوي كذلك وهي منتفية وذهب الجزولي الى ان منعه من الصرف للعجمة الجنسية وعدم النظير لان عدم
النظير عنده سبب قال الشيخ الرضي لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز ان يعتبروا في هذا الوزن خاصة
لا في غيره لاطراد منع صرف ما جاء على هذا الوزن او لانه عربي جمع سروالة تقديرا اي في التقدير ثم اطلق
اسم الجنس على هذه الالة المفردة ورد بان سروالة لم يسمع واما قوله عليه من اللوم سروالة فليس
يرق لمستعطف مصنوع وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروال ويرد هذا القول وجهان احدهما ان
سروالة لغة في سراويل فليس جمعا لها لانها بمعناها كما ذكر ابن مالك في شرح الكافية والاخر ان النقل
لم يثبت في اسماء الاجناس وانما يثبت في الاعلام والمذهب المذكور للمبرد وذهب بعضهم الى انه يصرف
نكرة لان الصرف هو الاصل ولا سبب لمنعه لانه ليس بجمع والصيغة وحدها سببا كانت او شرطا غير كافية
واما اذا كان معرفة فيمنع ورد بانه قد سمع ممنوعا مع كونه نكرة والحق هو الاول والشيخ الرضي يفهم
منه اختيار الثاني والبواقي من الموانع لا يستاثر كل منهن بالمنع بل لا بد في تحققه من مجامعة كل علة التا
مانع مكان علة لقوله اول الباب موانع الصرف وقوله يستاثر بالمنع فيجري كلامه على سنن واحد منهن
متعلق بالمصدر احد الامرين اما الصفة وهو ما وضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين مقصود بالوضع
واما قيد المعنى المعين بكونه مقصودا بالوضع احترازا عما عرض فيه الوصف بحسب الاستعمال كاربع في نحو مررت
بنسوة اربعة فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد عرضت له الوصفية
كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت
بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية
منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته كما افاد المحقق الجامي والحق ان نقول انما صرف
اربع لقبوله التاء كيعمل ويعملة لا للوصف العارض لانه لا مانع من كونه مانعا قال الرضي وانا الى الان
لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به ثم قال وهو ظاهر ان التاء في اربعة ليست بطارئة
على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث ليس بشيء وان دققوا النظر فيه لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الا

فيجعل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المونث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع
مع كونه على حالة تخرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي قبوله التاء وإذا كان الوزن في الحال حاصلا
فيهما والمخرج عن اعتباره في حال اخرى فسواء كان ثمة الحال القبل وبعده بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه
عارض غير لازم انه قد يجوز في اربع المونث استعمالا الاصل على اربعة للمذكر وفي الثاني على هيئة وزن الفعل لكنه
غير لازم لانه يقال للمونث بعلة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا لعروض الوزن على
لا يقال اربع انما صرف للوزن العارض لا لقبوله التاء لانها ليست للتانيث بل هي علامة التذكير والمراد
تلك التانيث كما وقع في الوافية شرح الكافية لانا نقول لا نسلم ان التاء في اربعة للتذكير بل للتانيث لان المعدود
المذكر جمع وكل جمع مونث قال بعض المحققين وانما وضع يعني ما فوق الاثنين على التانيث في الاصل لانه
لان كل جمع انما يصير مونثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مونثا
بسبب عروض هذا العرض فتانيثه العرض في نفسه اولى والعجب من هذا القائل انه يقول بذلك مع انه
في باب العدد من شرح الكافية المذكور انه لم يجر على القياس لان المعدود والمذكر هنا جمع فيكون مونثا فلزم
لحوق التاء بعدده فتامله فانه من نتائج الفكر والعلمية وهي المراد بالمعرفة فيكون اطلاق المعرفة عليها
من اطلاق العام على الخاص وانما وجب ذلك لما مر من انه يعتبر في المنع ان تكون احدى العلتين لفظية والاخرى
معنوية والصفة والعلمية معنويتان والستة البواقي كلها لفظية وافهم كلامه ان الصفة والعلمية لا
لانه عطف عليها باو فتكون قسيمة لها وهو كذلك قال الرضي والاولى عندي انه لا تنافي بين الوصف والعلمية
ايضا وقرره بكلام طويل محصله انهم ذكروا ان اللقب من قبيل الاعلام وهو ما يشعر بمدح او ذم وذلك
انما هو ملاحظة لاصله وكذلك ادخال اللام لمح الاصل على المصادر والصفات كالفضل والحارث
فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف يتاتى في اللمح ولا يرد انه اذا لم يكن بينهما تناف ينبغي ان يمتنع من الصرف كلما
لمح فيه الوصف الاصلي من الاعلام لان الجواب انه كان ينبغي ذلك الا انه لما كان الاهم في وضع الاعلام تخصيص
المسمى بها سواء لمح فيها المعنى الاصلي او لم يلمح وكان المعنى الاصلي انما يلاحظه ملاحظة خفية ولمحا
مختلسا فلم يعتبر الوصف الاصلي ولم يعتد به وتعين العلمية مع التركيب اي المزجي المختوم بغير ويه
كرما نحو اي التركيب المزجي المانع من الصرف مع العلمية بخلاف ما ختم بويه كسيبويه فانه مبني وذهب
بعض الكوفيين الى اعرابه اعراب ما لا ينصرف وما ركب من الاعداد كخمسة عشر فانه كذلك مبني والتركيب

كقوله نحي جنبتنا او بعض الغوح ليسقط بين بين او الاحوال كقولهم هو جاري بيت بيت اي ملاصقا المبني
والكلام في المعربات والاضافي فمصروف كعبد الله والاسنادي محكي كتابط شرا وبرق نحره والافصح فيه
اي في معدي كرب ان يعرب ثاني جزئيه اعراب ما لا ينصرف ويبني الاول على الفتح ما لم يكن اخره ياء كما مثل فيسكن
فتقول هذا بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعلبك وفيه وجهان اخران الاول البناء كخمسة عشر
والثاني اعرابه كالمتضايفين واما معدي كرب فقال في القاموس فيه ثلاث لغات رفع الباء ممنوعا والاضافة
ممنوعا ومصروفا انتهى وتعين العلمية مع التانيث اي بغير الالف لاستقلالها بالمنع كما مر سواء كان علما لمونث
كفاطمة او لمذكر كطلحة زائدا على ثلاثة احرف كزينب ام لا كهند عجميا كحمص ام لا منقولا من مذكر الى مونث كزيد
علما لامراة ام لا لكن شرط تحتم التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور اربعة اما زيادة على ثلاثة احرف
كزينب لتنزيل منزلة التاء او تحرك الوسط كسقر لتنزيل الحركة منزلة الرابع المنزل منزلة التاء وذهب
ابن الانباري الى ان نحو سقر يجوز فيه الصرف وعدمه نظرا الى ضعف السادّ مسد التاء او العجمة كبلخ اسم
لتنزيلها اي العجمة منزلة الحركة او النقل من مذكر الى مونث كزيد اسم امراة لانه بنقله الى المونث حصل له ثقل عادل
خفة اللفظ وما عدا ذلك من الثلاثي كهند يجوز فيه الوجهان الصرف نظرا الى الخفة والمنع نظرا الى وجود السببين
والارجح عند البصريين منع الصرف واوجبه ابو علي وحكى السيرافي عن الزجاج وجوب صرفه كما سيجيء
في كلام المص واذا سمي بالمونث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف الزيادة على ثلاثة احرف ولو تقديرا
اختلف فيما اذا سمي مذكر بمونث فان كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء وثعلب فانهما ذهبا الى انه لا ينصرف
سواء تحرك وسطه نحو فخذ ام سكن نحو ريح ولابن خروف في متحرك الوسط وان كان زائدا على الثلاثة
لفظا نحو سعاد او تقديرا كجيل مخفف جيال منع من الصرف وذكر السيوطي شرطا اخر لمنعه من الصرف
وهو ان لا يسبقه تذكير انفرد به نحو دلال ووصال اسمي رجل فانه كثرت التسمية بها في النساء وهما في
الاصل مصدران او غلب فيه كذراع فانه في الاصل مونث ثم غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم
هذا ثوب ذراع اي قصير فصار لغلبة الاستعمال كالمذكر الاصلي فاذا سمي به رجل صرف لغلبة تذكيره
قبل العلمية فائدة اسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء صرفها ومنعها مبنيان على المعنى
الذي يقصده المتكلم فان اراد ابا كمعد وتميم او حيا كقريش وثقيف او مكانا كبدر وثبير او لفظا كزيد
اذا اردت مجرد اللفظ او حرفا كالباء صرف ذلك واما يعني وان اراد المتكلم من القبائل اما كباهلة او قبيلة

كمجوس ويهود او بقعة كفارس وسودة كهود او كلمة كزيد اذا اراد به كلمة على طريق اللف والنشر المرتب
في الصرف والمنع منع ذلك من الصرف لكونها حينئذ اعلاما مونثة وتعين العلمية مع العجمة وهي كون الكلمة من
وضع غير العرب وشرط العجمة في المنع علمية في اللغة العجمية بان تنقل الكلمة وهي علم في لغة العجم الى لسان
العرب وانما يشترط العلمية في العجمية لانها لو لم تكن علما لتصرفت العرب فيها بادخال اللام والاضافة
او التنوين او غير ذلك فلم تبق العجمية وصار من جنس كلامهم فلم يمنع الصرف ولهذا لو سمي بلجام لم يمنع
الصرف لانتفاء الشرط وهو كونه علما في العجمية هذا ما مشى عليه كثير من النحويين وسياتي الجواب فيه وزائدا
على الثلاثة كابرهيم بخلاف الثلاثي فينصرف وان كان علما في العجمية سواء كان متحرك الوسط كشتر اسم
قلعة باعمال اران من اقليم اذربيجان ام ساكنة وذلك كشتر ونوح بخلاف ما نقل من لسانهم وهو نكرة
كلجام وما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في اول احواله علما كبندار فيصرف ايضا لانتفاء علميته ايضا في لغة العجم
وكذلك قالون فان معناه في لغة الروم الرجل الجيد والحق انه نحو هذا ممنوع من الصرف كما عليه المحققون فقال
شرط العجمة ان لا يستعمل في العربية الا علما سواء كان في العجمية كذلك ام لا فالاول كابرهيم والثاني كقالون
فانه لم يكن علما لكن لم يستعمل في اللغة العربية الا علما لحفظه عن التصرف والتغيير وذهب الزمخشري
الى ان الاعجمي اذا كان على ثلاثة احرف ساكن الوسط جاز صرفه ومنع صرفه ارجح والبعير
بشيء وكانه قاسه على المونث وهو قياس باطل وتعرف عجمة الاسم بامور منها خروجه عن ابنية
العرب كاسمعيل فان مثل هذا الوزن مفقود في ابنية الاسماء في اللسان العربي ومنها نقل الائمة
له بانه اعجمي ومنها ان يجتمع فيه ما لا يجتمع في لغة العرب كالجيم والصاد كصولجان او الجيم والقاف
كمنجنيق او الجيم والكاف كسكرجة او الراء بعد النون كنرجس او الزاي بعد الدال نحو مهندز وجميع اسماء
الانبياء عليهم الصلوة والسلام عجمية الا اربعة محمدا صلى الله عليه وسلم وصالحا وشعيبا وهودا
والحقها في الصرف نوح ولوط وشيث فهذه السبعة منصرفة وجمعها قول القائل اذكر شعيبا ثم
نوحا وصالحا وهودا ولوطا ثم شيثا محمدا قال بعض المحققين اعلم ان جميع اسماء الانبياء غير منصرفة
للعلمية والعجمة الا ستة وهي محمد وهود وصالح ونوح ولوط وشعيب صلوات الله عليهم اجمعين اما
صالح فلكونه عربيا وكذلك شعيب واما نوح ولوط فلخفتهما واما هود فاختلف الناس فيه فمن قال
ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبله ليس بعربي وهود قبله وقال ابو سعيد السيرافي المشهور انه عربي

ثم قال انه اعجمي صرفه لسكون وسطه ومن قال انه عربي صرفه ايضا لعدم تحقق السببين وافهم كلامه ان هذه
الموانع الثلاثة لا يوثر شيء منها في المنع مع غير العلمية وهو كذلك فنصرف صحيحة وقائمة وان وجد فيهما علة
اخرى مع التانيث وهي العجمة في صحيحة لان كلا منهما شرط العلمية والصفة في قائمة لان شرط التانيث العلمية
لا الصفة وينصرف اذربيجان اذا نكر وان وجد العجمة والتركيب والزيادة والتانيث اذا اريد به البقعة اما
العجمة فشرطها العلمية فلا توثر مع التنكير والتركيب كذلك والزيادة اما ان تكون معها او مع الوصف
وكلاهما مفقود في مثالنا وكذلك التانيث مشروط بالعلمية فلذلك صرف ويلغز به فيقال ما اسم فيه خمس
علل اذا زالت منهن واحدة صرف وافهم كلامه ان غيرها من العدل والوزن والزيادة لا تتعين العلمية
معه وهو كذلك ايضا فيجتمع مع العلمية تارة ومع الصفة اخرى فمثال العدل مع العلمية عمر وزفر معدولين
عن عامر وزافر تقديرا وطريق العلم بعدلهما مجيئهما على هيئة علما سماعه غير مصروفة عاريا من ساير الموانع وهذا
معنى قولهم العدل المقدر وهو الذي لا يصار اليه الا الضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب
اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدله عن عامر فان ورد مصروفا فغير
معدول وذلك نحو ادد وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو وعند غيره من الادّ وهو العظيم فهمزته
اصلية وكذا ان ورد ممنوعا وفيه مع العلمية مانع اخر كطوى فان فيه مع العلمية التانيث باعتبار البقعة
فلا حاجة الى تكلف العدل مع امكان غيره ومثاله اي العدل مع الصفة مثنى وثلاث ورباع فهذه معدولة
عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة تحقيقا يعني عدلا محققا بمعنى انه دل على كونه معدولا غير منع الصرف
بحيث لو كان منصرفا لكان هناك جهة نعرف بها كونه معدولا وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى
واحد قال الرضي وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير
لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرات الكتاب جزءا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا وابصرت
العراق بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرار عملا بالاستقراء والحاقا للفرد الشاذ فيه
بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصل لفظه مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى
ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقيل انه اصله واعلم انه جاء فعال ومفعل من واحد الى اربعة اتفاقا وجوز بعضهم
وهم الكوفيون والزجاج قياسا على ما سمع خماس ومخمس الى عشار ومعشر ومثال الوزن مع العلمية
احمد ووزن الفعل على قسمين خاص بالفعل وغالب فيه فالخاص هو الذي لا يوجد دون ندور في غير فعل

او علم او عجمي والنادر نحو دئل لدويبة والعلم نحو خضم وبذر لماء والاعجمي نحو بقم فلا يمنع وجدان هذه
الامثلة اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر والاعجمي لا حكم لهما ولان العلم منقول من الفعل فالاختصاص
فيه باق والغالب ماكان الفعل به اولى اما لكثرته فيه كاثمد واصبع وابلم فان اوزانها تقل في الاسم وتكثر
في الامر من الثلاثي واما لان اوله زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم كافكل واكلب
فان نظايرهما تكثر في الاسماء والافعال لكن الهمزة في افعل وافعل تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى
في الاسم وماهي فيه دالة على معنى اصل لما لم تدل فيه على معنى ومثال الوزن مع الصفة احمر ولا يكون الوزن
مانعا من الصرف مع الصفة الا في افعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية فانه يكون مع افعل وفعل بالتضعيف
ويفعل وغير ذلك وشرط تاثيره اي الوزن اختصاصه بالفعل كشمر بالتضعيف كما قدمنا وضرب
مبنيا للمفعول علمين او كونه اي الوزن بالفعل اولى لان في اوله زيادة وهي بالفعل اولى لانها فيه على معنى
بخلافها في الاسم كما قررنا عن قريب كاصبع واحمر علمين في اصبع عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة احوال
الهمزة في ثلاثة احوال الباء والعاشرة اصبوع ومثال الزيادة مع العلمية عثمان وعمران ومثال الزيادة
مع الصفة عطشان وسكران ولا تكون الزيادة مانعة مع الصفة الا في وزن فعلان بفتح اوله بخلاف
الزيادة مع العلمية فانها تكون مع فتح الاول كمروان ومع الكسر كعمران ومع الضم كعثمان واما حسان
فان جعلا من الحس والشيط منعا من الصرف لتحقق زيادة الالف والنون او من الحسن والشطن صرفا
لاصالة النون وكذلك حيان ان جعل من الحياة منع او من الحين صرف وشرط الصفة اي تاثيرها على
منافاة التي على وزن افعل او على وزن فعلان امران اصالتها بان تكون الكلمة في الاصل صفة وعدم قبولها التاء
اما لانه لا مؤنث لها كاكمر لكبير الكمرة وهو راس الذكر ولحيان لكبير اللحية واما ابانر وهو القاطع رحمه وادابر
وهو الذي لا يقبل نصحا او كان فيهما الوزن والوصف الاصلي فانهما يقبلان التاء فتقول ابانرة وادابرة او
مؤنث على فعلى بالضم كافضل فانك تقول الفضلى او فعلى بالفتح كسكران وغضبان فانك تقول سكرى وغضبى
وجميع ابنية فعلان مؤنثها على فعلى الا اربع عشرة لفظة جاءت مؤنثها على فعلانة فتصرف وجمعها
قول ابن مالك اجز فعلى لفعلانا اي يجوز ان يكون فعلى مؤنث فعلان بعد استثنا ولها هذه الالفاظ الاول
حبلانا وهو العظيم البطن ويقال في مؤنثه حبلانة ودخنانا وهو اليوم المظلم ويقال الليلة دخنانة وسخنانا
وهو اليوم الحار ويقال الليلة سخنانة وسيفانا وهو الرجل الطويل الممشوق ويقال للمراة سيفانة وصحيانا وهو

اليوم الصاحي الذي لا غيم فيه ويقال الليلة صحيانة وصوجانا وهو البعير اليابس الظهر ويقال ناقة صوجانة
وعلانا الكثير النسيان وعلانة الكثيرة النسيان وقسوانا الرجل الدقيق الساقين وقسوانة الدقيقة الساقين
ومصانا اللئيم ومصانة اللئيمة وموتانا البليد الميت القلب ويقال للمراة موتانة وندمانا النديم ويقال
للمراة ندمانة واشبههن نصرانا واحد النصارى ويقال للمراة نصرانة وزد فيهن خمصانا وهو الضامر
البطن ويقال للمراة خمصانة على لغة واليانا قال المرادي وقد استدرك عليه لغطان وهما خمصان
واليان في نحو كبش اليان وقد ذيلتها بابيات بقولي وزد الى اخره انتهى وفهم من كلامه ان الصفة العارضة
والقابلة للتاء لا اثر لها في المنع لانه شرط في تاثير الصفة ان تكون اصلية غير قابلة للتاء ولهذا قال
فعريان وارمل وصفوان وارنبا فكان صفوان بمعنى قاس وارنب بمعنى ذليل اي ضعيف منصرفة لقبول
الاولين التاء تقول عريانة وارملة ولعروض وصفية الاخرين اذ صفوان في الاصل اسم وضع للحجر الاملس
وارنب وضع اسما للدابة معروفة فلا اثر لطرو الوصفية كما لا اثر لطرو الاسمية في ابطح وادهم وارقم
ابطح في الاصل وصف وكذلك ادهم وارقم غلبت عليها الاسمية وهي غير منصرفة نظرا الى اصلها وذكر
سيبويه ان كل العرب لا تصرف ادهم وارقم كما لا تصرف ابطح واجرع وابرق وان العرب لم تختلف في
منع هذه من الصرف وان استعملت استعمال الاسماء وحكى غيره ان من العرب من يصرف ابطح وابرق
واجرع ملاحظة للاسمية وذكر ابن جني ان هذه الاسماء كلها قد تصرف ويجوز في نحو هند مما هو ثلاثي
ساكن الوسط وجهان الصرف لانتفاء شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي وهو الزيادة على ثلاثة
احرف او تحرك الوسط او العجمة او النقل الى المؤنث من المذكر كما تقدم وعدمه وهو اولى نظرا الى وجود
العلتين فيهما يؤثران جواز منع الصرف لا تحتمه واوجب السيرافي الصرف نظرا الى ان سكون الوسط
قابل احدى العلتين فتساقطتا فبقي بلا سبب واجرى المبرد والجرمي الوجهين في نحو زينب اسم لامراة وقد
قدمنا تفصيل الخلاف فيه بخلاف زينب وسقر وبلخ وزيدا اسم امراة فانها ممنوعة من الصرف حتما
لوجود العلتين فيها مع وجود شرط تحتم منع صرفها كما تقدم وكعمر في منع الصرف للعلمية والعدل
عند جمهور بني تميم باب حذام وهو ماكان على وزن فعال علما لمؤنث وهو معدول عن فاعلة ان لم
يختم براء فان ختم بها كسفار بني على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا اي سواء كان
اخره راء ام لا وذهب المبرد الى ان نحو حذام ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث وليس بمعدول ورد

على انه معدول انه في المرادي فان قلت مذهب المبرد هو الظاهر لان التانيث محقق والعدل مقدر
وايضا فلا حاجة الى تقدير عدلها لان تقدير العدل في باب عمر انما ارتكب لانه لو لم يقدر للزم ترتيب
المنع على العلمية وحدها ولم يلزم ذلك هنا قلت قال بعضهم الظاهر مذهب سيبويه لان الغالب على الاعلام
ان تكون منقولة فلهذا جعلت معدولة عن فاعلة المنقول من الصفة كما تقدم في عمر وعلى مذهب المبرد
تكون مرتجلة انتهى وافهم قوله وهو معدول انه يكون معدولا وغيره فالاول يكون امرا نحو نزال العوصه
نحو حماد وحالا نحو قوله والخيل تعدو في الصعيد بداد واما صفة جارية مجرى الاعلام نحو حلاق للمنية واما
صفة ملازمة للندا نحو يا فساق فهذه خمسة اقسام كلها تبنى على الكسر وهي معدولة عن مؤنث فاذا
سمي بها مذكر ففيها وجهان ارجحهما منع الصرف كعناق اذا سمي به والاخر الصرف فيجعل كصباح ولا يجوز
البناء خلافا لابن بابشاذ والثاني يكون اسما كحذاح ومصدرا نحو ذهاب وصفة نحو جواد وجمعا نحو
سحاب فلو سمي بشيء من هذه مذكرا يصرف قولا واحدا الا ماكان مؤنثا كعناق كذا في شرح المرادي وامس
لمعين بان يراد به اليوم الذي قبل يومك وهو معدول عما فيه ال وهو الامس ان كان مرفوعا نحو مضى
امس بالرفع من غير تنوين فان كان منصوبا او مجرورا بني على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا
وحكى ابن ابي الربيع ان بني تميم يعربونه اعراب ما لا ينصرف فاذا رفع او جر بعد او منذ فقط وبعضهم اي بني
تميم لم يشترط ما اشترطه الجمهور منهم فيهما اي في باب حذام وفي امس بل ذهب الى اعرابهما اعراب
ما لا ينصرف مطلقا خلافا لمن انكر ذلك وقدم الكلام عليهما في صدر المقدمة فراجعه وتكلمنا هنا
بما يليق بالكتاب وكسحر عند الجميع من العرب ان كان ظرفا معينا بان يراد به سحر يوم بعينه وهو معدول
عما فيه ال وهو السحر نحو جئت يوم الجمعة سحر ومنعه للعدل والتعريف والخلف في التعريف فقيل بالعلمية لانه
جعل علما لهذا الوقت وصرح به في التسهيل وقيل بشبه العلمية لانه تعرف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار
ابن عصفور فان كان مبهما اي نكرة صرف نحو قوله تعالى الا ال لوط نجيناهم بسحر او مستعملا غير ظرف
وجب تعريفه بال او بالاضافة نحو طاب السحر سحر ليلتنا وان كان بال او مضافا صرف ايضا نحو جئتك يوم
الجمعة السحر او سحره وذهب صدر الافاضل المطرزي الى ان نحو سحر مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف
كامس وذهب السهيلي الى انه معرب وانما حذف تنوينه لنية الاضافة وذهب الشلوبين الصغير الى انه
ايضا وانما حذف تنوينه لنية ال وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف والصحيح ما ذهب اليه الجمهور

باب في ذكر صيغتي التعجب وشروط ما يبنى منه فعلا التعجب وشروط صيغة اسم التفضيل
التعجب لغة انفعال اي تاثر يحدث في النفس عند الشعور بامر خفي سببه وخرج عن نظايره هذا تعريف
الرضي مع تغيير يسير وقال ابن عصفور التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها فعلم بقيد
الاستعظام ان التعجب لا يتصور الا ممن يجوز في حقه الاستعظام ولذلك لا يرد من الله عز وجل
فان جاء في الكتاب ما ظاهره ذلك صرف الى المخاطب وبقيد الزيادة ان التعجب لا يكون الا مما يزيد وينقص
واما الخلق الثابتة فلا يتعجب منها ولا يقع التعجب الا عند خفاء السبب ولهذا يقال اذا ظهر السبب
بطل العجب فلا يطلق على الله عز وجل انه متعجب لانه لا يخفى عليه شيء وما ورد منه في قوله تعالى فما
اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب اي يجب ان يتعجب العباد منه كما ذكرنا وله صيغ كثيرة دالة
عليه منها ما هو بالقرينة نحو كيف تكفرون بالله وقول النبي صلى الله عليه وسلم لابي هريرة سبحان
الله ان المومن لا ينجس ولله دره فارسا ومنها ما هو بالوضع وهو ثلاث صيغ اقتصر منها هنا
على صيغتين لاشتهارهما والثالثة ما كان على صيغة فعل بالضم لانشاء التعجب نحو كبرت كلمة تخرج
من افواههم وعظمت مصيبة فقال التعجب له صيغتان وضعا لانشائه احديهما ما افعل زيد
نحو ما احسن زيدا وهذا اللفظ اعرابه ما مبتدا لانها مجردة عن عامل لفظي للاسناد اليها وحكى
الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب وهو خلاف شاذ بعد ثبوت اسميتها وهي عند سيبويه نكرة
تامة بمعنى شيء وسوغ الابتداء بها تضمنها معنى التعجب وعليه جمهور البصريين وهو الصحيح قال
المرادي لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسببا لاختصاص بها خفي
فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلوها وافعل
فعل ماض غير منصرف لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى عفو الله تعالى هذا مذهب
البصريين والكسائي وذهب بقية الكوفيين الى اسميته واستدلوا على ذلك بعدم تصرفه وتصغيره
وصحة عينه والشارح اشار الى الجواب عن تصغيره بقوله واما قوله اي المرجي يا ما اميلح غزلانا شدن
لنا من هؤليائكن الضال والسمر فشاذ لشبهه الاسم في الجمود والجواب عن عدم تصرفه بانه
لزم طريقة واحدة وعن صحة عينه بشبهه بافعل التفضيل وفاعله ضمير مستتر مفرد مذكر غايب لا يتبع
بعطف ولا تاكيد ولا بدل عايد على ما ولهذا اجمعوا على اسميتها وزيدا منصوب بافعل على انه مفعول به

لتعدى افعل بهمزة النقل والجملة الفعلية فى محل رفع خبرما وعند الاخفش ما معرفة ناقصة بمعنى الذى
والجملة صلة لها وهذا احد قوليه فيها او نكرة ناقصة بمعنى شئ والجملة صفة لها وعليهما فالخبر محذوف
وجوبا اى شئ عظيم قال ابن مالك لو كانت ما موصولة لما كان حذف الخبر واجبا لانه لا يجب
حذف الخبر الا اذا علم وسد غيره مسده وههنا لم يسد مسد الخبر شئ لانه ليس بعد المبتدا الا صلته
والصلة من تمام الاسم فليست فى محل خبره انما هى فى محل بقية حروف الاسم فلا تصلح لسد مسد
الخبر انتهى ولانه ليس على هذا التقدير معنى الابهام اللايق فى التعجب وعند بعضهم وهو الفراء وابن
درستويه ما استفهامية ونقله فى شرح التسهيل عن الكوفيين كانه جهل سبب حسنه فاستفهم
عنه والفعل خبرها والتقدير اى شئ احسن زيدا اى جعله حسنا ورد بانها لو كان فيها معنى
الاستفهام لجاز ان يجاب عنها اى وبان قصد التعجب بما افعله مجمع عليه والاستفهام زيادة لا دليل
عليها فلا يلتفت اليها وبان النقل من الاستفهام الى التعجب نقل من الانشاء الى الانشاء ولم يثبت
قال ابن الحاجب وهذه التقديرات باعتبار الاصل قبل نقلها الى التعجب لانها الان بهذا المعنى وانما
معناها الانشاء كما تقول فى بعث فعل ماض وفاعل نعم فى الاصل لانها كنت مريدا به معنى الانشاء
فكذلك هذا والصيغة الثانية افعل به كاحسن بزيد وهو بمعنى ما افعله فمدلولهما من حيث
التعجب واحد وافعل فعل تعجب لا ذم لصيغة الامر وليس بامر حقيقة اذ لا معنى له بل لفظه لفظ الامر
ومعناه الخبر واصله عند سيبويه افعل بصيغة الماضى وهمزته للصيرورة اى صار كذا كاغدّ
البعير اى صار ذا غدة وابقلت الارض اى صارت ذا بقل واثمرت الشجرة اى صارت ذات ثمر فغير اللفظ
من صيغة الماضى الى صيغة الامر وزيدت الباء فى الفاعل قصدا لاصلاحه لان افعل الماضى غير صيغته
قبح اسناده الى الظاهر لكونه على صورة الامر فزيدت الباء صونا للفظ عن الاستقباح فمن ثمه اى من اجل
ذلك لزمت الباء هنا فلا يجوز حذفها الا ان كان الفاعل ان وصلتها نحو احسن ان تقوم وقوله واجب
البنا ان تكون المقدما بخلافها فى فاعل كفى فيجوز تركها كقوله وهو سحيم عبد بنى الحسحاس عميرة ودع
ان تجهزت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا وذهب جماعة منهم الفراء وابن خروف والزمخشرى
الى ان المجرور بالباء فى محل نصب على المفعولية اذ هو المتعجب منه والباء للتعدية فعلى هذا يكون افعل امرا
حقيقة لا خبرا قال الرضى وذهب الفراء وابن خروف والزمخشرى الى ان احسن امر لكل احد ان يجعل زيدا

حسنا وانما جعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه ما يمكن ان
يكون لكل شخص وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار
ذا كذا وانه لم يكن شئ منهما قياسا مطردا ولم يتصرف بان خوطب به مثنى او مجموع او مونث لما ذكرنا من علة
كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك انمحاء معنى الامر فيه كما انمحى فيما افعل معنى الجعل وصار فعلى افعل به
كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب فهمزة افعل على هذا كهمزة ما افعل والباء
مزيدة فى المفعول وهو كثير كما يجئ فى حروف الجر وكلامه يدل على اختياره اياه وهو حسن والاول لم يرد وجوه
الاول ان الامر بمعنى الماضى لم يعهد بل جاء الماضى بمعنى الامر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه بمعنى ليتق وليفعل
الثانى ان صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد واشحم به الثالث زيادة الباء فى الفاعل قليلة والمطرد
زيادتها فى المفعول وفيه ضمير مستتر هو الفاعل لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم وهو ابن
كيسان والزجاج كانه قال يا حسن احسن بزيد اى دم به ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال قال ابن
طلحة وهو حسن وقال الرضى وفيه تكلف وسماجة وايضا نحن نقول احسن بزيد يا عمرو ولا نخاطب
شيئان فى حالة الا ان يقول معنى الخطاب قد انمحى وفيه بحث وعند بعضهم ضمير المخاطب اى امر لكل واحد
بان يجعل زيدا حسنا بان يصفه بالحسن ثم اجرى مجرى الامثال فلم يغير عن اللفظ الواحد نقول يا رجل
ويا هند ويا رجلان ويا رجال ويا هندات احسن بزيد ولما شارك افعل التفضيل فعلى التعجب فيما يبنيان
منه ضمه اليهما محافظة على الاختصار فقال وانما يبنى قياسا فعلا التعجب وافعل التفضيل من فعل
متصرف فلا يبنى من اسم فعل ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس وبذلك ظهر خطاء من يقول من الكلب
ما اكلبه ومن الحمار ما احمره وذكر ابن مالك منه قولهم ما اذرعها بمعنى ما اخفها فى الغزل وهو مأخوذ
من قولهم امرأة ذراع قال ولم يسمع منه فعل وحكى ابن القطاع ذرعت المرأة خفت يداها فى الغزل وعلى
هذا فليس بشاذ ثلاثى مجرد فلا يبنى من رباعى مطلقا ولا من ثلاثى مزيد كدحرج مثال للرباعى وقيد الا
طلاق ليدخل فى المنع نحو اكرم وولى فلا يبنى منه وسيأتى الكلام فيه وانطلق واستخرج مثالان للثلاثى
المزيد فيه واختلف فى افعل فقاسه سيبويه كالثلاثى واستدل بقولهم هو اعطاهم للدراهم واولاهم
للمعروف وفى المثل هو افلس من ابن المذلق ومنعه الجمهور وحملوا ما ورد على الشذوذ مثبت فلا يبنى من نفى
وان لم يكن ملازما للنفى نحو ما ضرب زيد فيما يستعمل مع النفى وبدونه وما عاج بالدواء فيما لازم النفى اى

ما شغف به متفاوت فى المعنى اى قابل التفاضل بالنسبة لمن يقوم به فلا يبنى من غيره كمات وفنى لان حقيقتهما
لا تفاوت فيها تام فلا يبنى من ناقص ككان وكاد وقد اجاز بعضهم صوغهما من كان مبنى الفاعل فلا يبنى
من مبنى للمفعول كضرب زيد خوفا لالتباس بالفاعل فان امن اللبس بان كان ملازما للبناء للمفعول
جاز ذلك وقد سمع من كلامهم ما اشغله وما اعجبه برايه وما اعناه بحاجتك من شغل واعجب
وعنى بالبناء للمفعول وجرى على ذلك ابن مالك وولده رحمهما الله وقال ابن مالك وهذا الاستعمال
فى اسم التفضيل اكثر منه فى التعجب ليس اسم فاعله على وزن افعل ويعبر عنه بان لا يدل على لون او عيب
فلا يبنى مما هو كذلك كعور وشهل لئلا يلتبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل وقيس عليه فعل التعجب
لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحدا فى امور كثيرة قاله ابن مالك واجاز الكوفيون بناء
اسم التفضيل من لفظى السواد والبياض قال الشاعر ابيض من اخت بنى اباض وقال المتنبى لانت
اسود فى عينى من الظلم وهما شاذان وتعبير المص غير واف بالمراد اذ مقتضاه ان ما كان لونا او عيبا
ولم يكن اسم فاعله على افعل يصح ان يبنى منه افعل التفضيل وفعلا التعجب فلذا عدل الشارح عن عبارته
بما ذكر وظاهر اطلاق العيب انه عم من العيب الظاهر والباطن فيتناول نحو احمق والرضى لم يمنع بناءه من
العيوب الباطنة قال وينبغى ان يقال بالمنع من الالوان والعيوب الظاهرة والحق التعميم كما فعل الشارح
لان المحققين عدوا احمق من الشواذ مع انه من العيوب الباطنة وزاد بعضهم شروطا اخرى
الاول ان لا يبنى فعلا التعجب الا مما وقع واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذى لم يتكامل
بعد والمستقبل الذى لم يدخل بعد فى الوجود والماضى الذى لا يستمر فلا يستحق ان يتعجب منه ولا يحتاج
اليه ان يجوز ما احسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع وما اشد لمع البرق وليس بدايم الثانى
انهما لا يبنيان الا من فعل مضموم العين فى اصل الوضع او المنقول اليه اذا كان من غيره ليدل على
ان التعجب منه صار كالغريزة والطبيعة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى على ما علم فى علم الصرف
وقد ذهب الى هذا الشرط كثير والصحيح ان ذلك ليس بشرط فيجوز بناؤهما من فعل وفعل ولا يحتاج الى
التحويل الثالث ان لا يستغنى عنه بالصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما اقيله
استغناء عنه بقولهم ما اكثر قائلته تنبيه اذا اردت التعجب او التفضيل من فعل عدم بعض
هذه الشروط فتوصل اليه باشدد واشد وشبههما واجعل مصدر العادل منصوبا بعد اشد

ونحوه فيهما اى فى التعجب والتفضيل ونصبه على التمييز ومجرورا بالباء بعد اشدد ونحوه تقول زيد
اشد بياضا من عمرو وما اشد بياضه واشدد ببياضه وما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب فان
وما بعدها فى تاويل مصدر منصوب فى الاول وما وما بعدها فى تاويل مصدر منصوب فى الثانى وقد
توصل الى التعجب فى الاول باكثر وفى الثانى باعظم واما الجامد وما لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما
البتة قاله فى الاوضح واذا علم المتعجب منه جاز حذفه كقوله تعالى اسمع بهم وابصر اى بهم وقول على رضى
الله عنه جزى الله عنى والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اى ما اعفها واكرمها ولا
يجوز تقدمه على الفعل وان قيل ان المجرور بالباء مفعول به لعدم تصرف الفعل ولا الفصل بينهما
بغير ظرف او مجرور متعلقين بالفعل مثال الفصل بالظرف قول الشاعر اقيم بدار الحزم ما دام حزمها
واحر اذا حالت بان اتحولا ومثال الفصل بالمجرور قول بعض الصحابة رضى الله عنهم وقال نبى المسلمين
تقدموا واحبب الينا ان يكون المقدما وكلاهما متعلق بفعل التعجب وهذا مذهب الفراء والجرمى
وابى على والمازنى والزجاج وابن خروف والشلوبين والى المنع ذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين
والحق الجواز كما ذكر الشارح واجاز ابن كيسان توسط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا
كلامه زيدا والحق ما قدمناه **باب** فى الوقف وبعض مسائل الخط الوقف قطع النطق
عند اخراج اخر اللفظة وفيه وجوه مختلفة فى الحسن والمحل وهى احد عشر بالاستقراء الاول
الاسكان المجرد والمراد بالمجرد العارى عن الروم والاشمام سواء فى ذلك المنون وغيره والمعرب
والمبنى وهذا هو الاكثر الاغلب وهو الاصل لان سبب الحركة ابلغ فى تحصيل غرض الاستراحة الثانى
الروم وهو تصويت ضعيف كانك تروم الحركة ولا تتمها تختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الاصل
والاكثر منعه فى مفتوح لخفة الفتحة وسرعتها فى النطق الثالث الاشمام وهو ان تضم شفتيك بعد
الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت
بضمهما الحركة فهو شئ يختص بادراكه العين دون السمع لانه ليس بصوت وانما هو تحريك عضو والروم
يدركه الاعمى والبصير لان فيه مع حركة الشفة صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا الرابع ابدال تاء التانيث
الاسمية هاء والمراد بالاسمية التاء التى تلحق الاسماء احترازا عن تاء التانيث الساكنة كقامت فانها يوقف
عليها بالتاء كما سيجئ والمقصود هنا تاء نحو رحمة فانها تبدل فى الوقف هاء فرقا بينها وبين التاء التى تلحق

الفعل ولم يعكسوا الامر لانهم لو اشربوه في ضربت لا لتبس بالضمير المفعول وسيأتي تتمة البحث فيها الخامس

ابدال الالف وذلك في ثلاثة مواضع الاول المنون نحو رايت زيدا وفيه ثلاثة مذاهب الاول ابدال الالف من التنوين ان كان بعد فتحة وحذف التنوين ان كان بعد ضمة او كسرة فتقول جاء زيد ومررت بزيد ورايت زيدا الثاني حذفه مطلقا وسكون الاخر نحو جاء زيد مررت بزيد ورايت زيد الثالث ابدال التنوين حرف مد فيبدل منه بعد الضمة واو وبعد الفتحة الف وبعد الكسرة ياء فتقول جاء زيدو ورايت زيدا ومررت بزيدي واللغة الاولى هي الفصحى والثانية ذكرها ابو الحسن وقطرب وابو عبيدة والكوفيون ونسبها ابن مالك الى ربيعة قال في الافصاح والجماعة يرون انه انما جاء في الشعر ولا يجوز في الكلام والثالثة نسبها ابن مالك الى الازد وزعم ابو عثمان انها لغة قوم من اهل اليمن ليسوا فصحاء الثاني اذا فانهم يبدلون نونها الفا لان صورتها صورة المنصوب المنون الثالث النون الخفيفة في نحو اضربن فانهم يقلبونها الفا ولا ينونونه لئلا يكون للفعل على الاسم مزية وقيل ان النون الخفيفة تشبه التنوين والفتحة تشبه النصب فتبدل النون عند الوقف الفا السادس

الحاق هاء السكت في الوقف لبيان الحركة او حرف المد والمراد بها التوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما زادوا همزة الوصل ليتوصلوا بها الى بقاء السكون في الابتداء والحاقها على قسمين لازم وجائز فاللازم في كل كلمة تكون حالة الوقف على حرف واحد ولم تكن كالجزء مما قبلها اما بان لم يكن قبلها شيء كقولك مبتديا ره من راى يرى وقه من وقى يقي وكان قبله شيء لكن لم يكن كالجزء مما قبله كقولك مجيء مه جئت فان اصله مجيء ما وهو سؤال عن صفة المجيء اي على اي صفة جئت وانما وجب الحاق الهاء لئلا يلزم الابتداء بالساكن او الوقف على المتحرك والجائز في موضعين الاول لكل متحرك حركته غير اعراب ولا شبيهة به مما لا يكون بصفة ما لزم الحاق الهاء به وذلك اما بان لا تكون الكلمة فيما لا الوقف على حرف واحد نحو لم يخشه ولم يغزه ولم يرمه فان شئت الحقت الهاء نظرا الى انك لما حذفت وقفت بقيت الحركات قبلها دوال عليها فلو لم تلحق الهاء لانها لم تكن على حرف واحد فلا يلزم المحذور المذكور ولا واما بان تكون الكلمة على حرف واحد حال الوقف لكن تكون مع ما قبلها كالشيء الواحد كما في علامه وحتامه والامه وانما اشترط ان تكون الحركة غير اعرابية لان الاعرابية تعرف بالعامل فلم تحتج الى البيان بهاء السكت واجرت الحركة الشبيهة بالاعراب مجراها وهي حركة الماضي لانه بني على الحركة

الشبيهة بالاعراب مجراها وهي حركة الماضي لانه بني على الحركة تشبيها بالمضارع وحركة يا زيد ولا رجل لانها تشبه حركة الاعراب لعروضها الثاني ان تكون في اخر الكلمة الف يراد بيانها نحو يا رباه وهؤلاء بالقصر لان الالف خفية هذا ان لم يلتبس بالمضاف فلا يقال في حبلى حبلاه وهذه الهاء مختصة بحال الوقف فاذا وصلت حذفتها وتحريكها لحن السابع اثبات الواو والياء او حذفهما اما الواو فاثباتها في الفواصل والقوافي فصيح نحو زيد لم يغزو وحذفها في نحو يغز فصيح ايضا وذلك انهم يطلبون في الفواصل التماثل كما يطلبون في القوافي واما حذفها في جمع المذكر نحو الزيدون لم يغزو فقليل لان الواو اسم براسه فحذفه مخل وكذلك الياء في لم يرمي وحذفها في نحو يرم فصيح بخلاف حذفها في نحو انت لم ترم لما ذكرنا في ضمير جمع المذكر واما الياء في المنقوص فسياتي حكمها الثامن زيادة الالف وقد سقطت من كلام الشارح فيما اطلعت عليه من النسخ وفي بعضها ذكر هذا وحذف ابدال الالف الذي هو خامس الوجوه وعلى كل ففيه اسقاط وجه من الاحد عشر وهي اللاحقة لانا واصله ان لكن لم يستعمل الا بالالف وجاء انا بالاسكان على قلة فاذا وقفت انا بالالف لبيان الحركة ولا يوقف عليها بالسكون فلا يقال في جواب من فعل ان كما يقال هو وهي لان النون اخفى من حروف اللين فلزمت الالف لذلك ولم تعتض العرب بالالف لبيان الحركة الا في انا التاسع ابدال الهمزة وذلك اذا كان اخر الكلمة همزة قبلها فتحة نحو الكلاء وهو العشب او سكون سواء كان قبل الساكن فتحة او ضمة او كسرة نحو الخبء والبطء والردء فانها يوقف عليها بابدال الهمزة حرف لين من جنس حركتها فيحصل في الرفع واو وفي النصب الفا وفي الجر ياء ثم ان كان قبلها فتحة تبقى الفتحة وان كان قبلها سكون تنقل حركة الهمزة الى ما قبلها فيقال هذا الكلو والخبو والبطو والردو ورايت الكلا والخبا والبطا والردا ومررت بالكلي والخبي والبطي والردي فجوزوا هذا الردي بكسر الاول وضم الثاني وان كان بناء غير مستعمل لعروضه في الوقف والبطي بالعكس للعروض كذلك ومنهم من يفر من ذلك فيتبع الضم الضم والكسر الكسر فيقول هذا الردي ومن البطو بكسرتين في الاول وضمتين في الثاني ولا يجوز النقل الى ساكن لا يقبل الحركة كالالف والياء المكسور ما قبلها والواو المضموم ما قبلها نحو زمان وقضيب وخروف ولا يجوز نقل الفتحة من غير الهمزة عند البصريين وحكي عن الكوفيين اجازة ذلك نحو رايت الرد ولا يجوز ان ينقل من غير الهمزة ضمة مسبوقة بكسرة ولا كسرة مسبوقة بضمة فلا يقال علم ولا مررت برد لعدم فعل

وفعل في كلامهم العاشر التضعيف وذلك بشروط اربعة الاول ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لان التضعيف كالعوض من الحركة الثاني ان لا يكون همزة الثالث ان لا يكون حرف علة الرابع ان يكون ما قبله متحركا نحو هذا جعفر وقطرب وزبرج الحادي عشر نقل الحركة بشرط ان يكون ما قبل الاخر ساكنا لان المتحرك مشتغل بالحركة فلا يقبل حركة اخرى وان يكون ذلك الساكن صحيحا لان حرف العلة يزيد استثقالا بنقل الحركة اليه ثم ان تلك الحركة اما فتحة او لا فان لم تكن فتحة فاما ان يلزم من نقلها بناء فعل او لا فان كان الثاني تنقل الحركة سواء كانت على الهمزة او لا فيقال هذا بكر وجزو ومررت ببكر وجزي وان لزم منه البناء فاما ان يكون الحرف الاخير همزة او لا فان لم يكن همزة لا تنقل الحركة فلا يقال هذا حبر ولا من قفل وان كانت همزة فيستثقلونها ثم منهم من يقول هذا الردو ومن البطي وان لزم البناء ومنهم من يتبع الكسرة الكسرة والضمة الضمة كما قدمنا واما ان كانت الحركة فتحة فالحرف الذي في الاخر اما همزة او لا فان لم يكن همزة لا تنقل الفتحة منها لان الفتحة خفيفة فاغتفر واحذفها وان كانت همزة تنقل الفتحة لانك لو قلت رايت الخبا بالسكون من غير نقل وجدت استثقالا واوضح هذا التقسيم المحقق الجاربردي مع تلخيص يسير لعبارته اذا علمت ذلك فيوقف في الافصح من اللغتين على نحو رحمة من كل اسم اخره تاء التانيث قبلها متحرك ولو تقديرا كحياة وقناة فان اصل هذه الالف حرف علة متحرك انقلبت عنه اصلها حيية وقنية تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها قلبت الفا فالسكون عارض بالهاء اي بابدال التاء هاء فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ولم يعكسوا لانهم لو قالوا في ضربت ضربه لا لتبس بالضمير المفعول فان كان ما قبل التاء ساكنا صحيحا كاخت وبنت وقف عليها من غير ابدال كاللاحقة للفعل في نحو قامت والحرف في نحو ربت ويوقف في الافصح على نحو مسلمات مما هو جمع مؤنث سالم وان سمي به كعرفات بالتاء من غير ابدال لدلالتها على التانيث والجمعية جميعا فكرهوا ابطال صورتها وذلك لانهم لم يمكنهم ان يزيدوا الواو ولا الياء مع الالف لانهم لو زادوهما انقلبتا الفا فزادوا التاء معه لانه يصير بدلا من الواو كما في تجاه وتخمة وصارت مفيدة للتانيث والجمعية بخلاف التاء في المفرد فانها تدل على التانيث المحض وكسلمات في الوقف على التاء هيهات واولات قال ابن مالك في شرح الكافية واشرت بقولي وما ضاهاه الى هيهات واللات فانه يوقف عليهما بالتاء كثيرا وبالهاء انتهى ويوقف على نحو قاض مما هو منقوص منون غير محذوف



العين احترز بهذا القيد عن نحو مر اسم فاعل من ارى يرى واصله مرئي على وزن مكرم نقلت حركة الهمزة الى الراء وحذفت ثم حذفت الضمة استثقالا فالتقى ساكنان فحذفوا الياء ايضا لئلا تخلو الكلمة وافهم كلامه ان محذوف العين منه لا يجوز حذف الياء فيه وليس كذلك بل فيه الخلاف كقاض وما ذكره تبع فيه ابن مالك والمرادي والجاربردي مشى على ما ذكرنا فعلم ان ما كان منادى نحو يا مري فانهم اتفقوا على اثبات الياء فيه فتقدير رفعا وجرا بالحذف اي بحذف الياء لان التنوين باق تقديرا وهو الموجب للحذف تقول هذا قاض ومررت بقاض وفهم من كلامه حيث اقتصر على المرفوع والمجرور انه اذا وقف عليه نصبا لا تحذف ياؤه كما سياتي عن قرب ومثله في الحذف عند سيبويه المنادى المقصود منه كيا قاض لان النداء باب حذف وتغيير مع عدم اختلال الكلمة ولهذا يدخله الترخيم وقد جاء الحذف في غير النداء ففي النداء اولى واختار الخليل اثبات الياء لانها انما تسقط للتنوين وهو منتف في المنادى المقصود وهذا هو الوجه وعلى نحو القاضي مما هو منقوص معرف بال فيهما اي في الرفع والجر بالاثبات للياء اذ لا موجب لحذفها فان الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع اثباتها واما المعرف منه بالاضافة نحو قاضي مكة ففي كلام المصنف ما يشعر بان الحذف فيه ارجح من الاثبات لانهم نظروه بالمنقوص المنون والحذف فيه ارجح من الاثبات قال الاشموني لو ازالت الاضافة ما لو وقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون وبنوا على ذلك فرعا وهو ان ما سقطت نونه للاضافة اذا وقف عليه ردت نونه نحو هؤلاء قاضوا زيد فاذا وقفت قلت قاضون لزوال سبب حذفها وقد يعكس الامر فيهن فيوقف في غير الافصح على نحو رحمة بالتاء من غير ابدال فيقال رحمت قال الراجز الله نجاك بكفي مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعدمت كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان تدعى امت والمراد بقوله وبعدمت بعد ما فابدل في التقدير من الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء ليوافق بقية القوافي كذا علله الجاربردي وذكر ابن جني في الخاطريات انه ابدل الالف هاء ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التانيث فوقف عليها بالتاء وذكر انه عرض ذلك على شيخه ابي علي فقبله والغلصمة راس الحلقوم وهو الموضع الناتئ في الحلق قال ابو حيان وعلى هذه اللغة كتب في المصحف الفاظ بالتاء نحو ان شجرت الزقوم اهم يقسمون رحمت ربك ويوقف على نحو مسلمات بالهاء في غير الافصح سمع دفن البناه من المكرماه وحكي عن طي كيف البنون والبناه وكيف الاخوة والاخواه على ما رواه عنهم قطرب ويوقف على نحو قاض رفعا وجرا باثبات الياء نظرا الى زوال

موجب حذفها في الوقف وقد روي عنهما اثبات الياء عن ابن كثير وورش في احرف من القرآن اي كلمات منه
وذلك لان التنوين هو المانع وليس بثابت في اللفظ ويوقف على نحو القاضي فيهما اي في الرفع والجر
غير الافصح بالحذف للياء فرقا بين الوصل والوقف وعليه قراءة غير ابن كثير وهو الكبير المتعال
لينذر يوم التلاق وليس لك في نصب قاض منونا ونحو القاضي غير منون الا اثبات الياء لكن التنو…
يبدل تنوينه الفا فيقال رايت قاضيا وغيره تسكن ياؤه فيقال رايت القاضي واما ما سقط تنو…
لمنع الصرف كرايت جواري فكالمنصوب المنون فتلزم ياؤه وقفا ومقتضى عبارة التسهيل جواز الو…
وان الاثبات اجود الاول اجود ويوقف على اذن الجوابية بالالف اي بابدال نونها الفا تشبيها لنو…
بتنوين المنصوب لان صورتهما صورته لفظا ويوقف على نحو لنسفعا مما اخره نون توكيد خفيفة
بالالف ايضا كذلك اي تشبيها بتنوين المنصوب ولئلا يكون للفعل على الاسم مزية وعلى نحو رايت
زيدا مما هو منصوب بالفتحة منون مجرد من التاء اذ قد علم حكم ما فيه التاء بالالف اي بابدال
تنوينه الفا لان التنوين حرف جيء به للدلالة على الامكنة وليس في ابداله الفا ثقل بخلاف
المرفوع والمجرور المنونين فلا يبدل التنوين في الاول واوا ولا في الثاني ياء بل يحذف لثقل الواو
والتباس الياء بياء المتكلم وقيل يبدل بحرف مد في الاحوال الثلاثة فيقال جاء زيدو ورايت زيدا ومررت
بزيدي لانه يجري مجرى حركة الاعراب لانه تابع لها فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه وقيل يحذف
من غير ابدال في الثلاثة فيقال فيها زيد تشبيها بحذف حركة الاعراب وكما في غير المنون كالرجل وقوله
بالالف متعلق بالمسائل الثلاث ويوقف عليهن بالالف كما يكتبن بها هذا شروع في المسائل المتعلقة
بالخط اذ الاصل في كتابة كل كلمة ان تكتب كما قال ابن الحاجب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف
عليها ولذلك كتب من ابنك بهمزة وصل يجوز ان تكون من استفهامية وان تكون حرف جر ونونها
على الوجهين محركة بالكسر لنقل حركة الهمزة اليها لانك لو ابتدات بابنك لم يكن بد منها وكتب
انا زيد بالالف لان الوقف عليه كذلك ومنه لكنا هو الله ربي لان الاصل لكن انا نقلت حركة الهمزة
الى النون ثم ادغمت النون في النون فقيل لكنا فاثبات الالف وصلا فيه فصيح ايضا بخلاف انا
اذا اثبتنا الفه في الاصل فانه ليس بفصيح ونحو رحمة بالهاء لان الوقف عليها كذلك اي بالهاء ونحو
اخت ومسلمات وقامت بالتاء لان الوقف عليها كذلك ونحو قاض رفعا وجرا بغير ياء ونحو القاضي

فيهما بالياء لان الوقف عليهما كذلك ومن النحاة من يكتب اذن بالنون لانها من نفس الكلمة كنون من وعن
ولدن كما ذكر الزنجاني في شرح الهادي وهو الاولى للفرق بينها وبين اذا التي هي ظرف كما ذكر الجاربردي
وعن المبرد اشتهي ان اكوي يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان ولا يدخل التنوين في الحروف وقال
الفراء ان الغيت كتبت بالالف لضعفها وان عملت كتبت بالنون لقوتها ومحل كتابة النون الخفيفة
بالالف عند عدم اللبس نحو لا تضربن زيدا واضربن عمرا فتكتب بالنون على الاصح لئلا يلتبس امر
الواحد ونهيه بامر الاثنين او نهيهما في الخط ومنهم من يكتبها بالالف ويعتمد على القياس ويكتب
الف زائدة في الخط بعد واو الجماعة المتطرفة المتصلة بفعل ماض كقالوا او امر كقولوا فرقا بينها
وبين واو العطف قال الجاربردي فانه وان لم يحصل الالتباس في نحو كلوا واشربوا لان واو يكتب متصلة
بخلاف واو العطف لكن قد يجيء من الافعال ما لا يتصل به الواو وصورة نحو جادوا وسادوا فيحصل
الالتباس فجعلوا الباب كله واحدا طردا للباب وهذا التفصيل الذي في الجاربردي مذهب الاخفش
وابن قتيبة دون الواو الاصلية في بنية الكلمة فلا تكتب بعدها الف كزيد يدعو ولو يغزو لعدم
الالتباس وان قدر الانفصال لان المفرد لبس بيدع ويغز واجاز الفراء ان تلحق الالف في حالة الرفع
واجاز الكسائي لن يغزوا زيد في حالة النصب دون واو الجماعة غير المتطرفة هذا مستثنى من قوله
وتكتب الف بعد واو الجماعة يعني ان واو الجماعة اذا وقعت حشوا كضربوك وضربوهم لا يكتب لها
الالف لانه لا يلتبس بواو العطف الذي يجيء بعد تمام الكلمة وان اعربت هم توكيدا لواو الجمع زدت
الفا لان الواو حينئذ متطرفة لان المؤكد ليس كالجزء مما قبله مع انه ضمير منفصل مستقل بنفسه واما
الواو المتصلة بالاسم كضاربو زيد فمنهم من يكتب بعدها الفا وهم الكوفيون والاكثر يحذفونها
وكذلك بنو زيد عند الكوفيين بخلاف ابو زيد واخو زيد لقلة اتصال واو الجمع بالاسم فلم يبال فيه
بالالتباس ان وقع في بعض الصور ومنهم من يحذف الالف في الفعل والاسم وان لزم الالتباس لندوره
وزواله بالقرائن الدالة عليه وترسم الالف المتطرفة في الخط ياء عند الجمهور ان تجاوزت الالف
الثلاثة الاحرف بان كانت رابعة فصاعدا ولم يكن قبلها ياء سواء كانت زائدة للالحاق كعلقى وسرندى
ام للتانيث كحبلى ام لغير ذلك كقبعثرى فان الالف زيدت للتكثير وسواء كان ما هي فيه فعلا
كاستدعى واستقصى او اسما كالمستقصى والمصطفى فان كان ما قبلها ياء رسمت الفا كدنيا ومحيا

كراهة اجتماع يائين في الخط الا يحيى وريى علمين الاول للمذكر والثاني للمؤنث فيرسمان بياء فرقا بينهما
علمين وبينهما فعلا نظرا الى يحيى وصفة نظرا الى ريى ولم يعكسوا بان يكتبوا العلمين بالالف والفعل
والوصف بالياء لثقل الفعل والصفة لكون مدلول كل منهما متعددا وكون الالف اخف لخفة
العلم وكون الياء اثقل فيحصل التعادل او لم تجاوز الثلاثة ولكن كان اصلها الياء بان كانت منقلبة
عنها سواء كان ذلك في فعل كرمى وهدى ام اسم كالرحى والفتى فان اتصل بالالف ضمير متصل
فالمختار رسمها الفا كرماه واستدعاه ومصطفاه وبعضهم يرسمها ياء نظرا الى انتهاء الكلمة
بدون الضمير وترسم الالف الفا على حالها في غيره اي في غير ما مر بان كانت ثالثة منقلبة عن واو
سواء اتصل بها ضمير متصل ام لا وسواء كان ما هي فيه فعلا كعفا ودعا ام اسما كالقفا والعصا
ثم اشار الى ما هو اي الى ضابط يعرف به الواوي من اليائي بقوله وينكشف امر الف الفعل بالتاء اي
باتصال تاء الفاعل به فيما ظهر فهو اصله كرميت وعفوت فعلم بالاول ان الف رمى منقلبة عن
ياء وعلم بالثاني ان الف عفا منقلبة عن واو ولو قال بالضمير المرفوع المتحرك لكان اعم لشموله
نحو رمين وعفون وينكشف ايضا امر الف الماضي بالمضارع كيرمي ويعفو لان الناقص اليائي
مكسور العين والواوي مضمومها وبكون الفاء واوا كوعى ووفى لان اللام حينئذ ياء لا واو اذ
ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو في الافعال ووقع في الاسماء كواو وبكون العين واوا كشوى
وطوى لان اللام حينئذ ياء لا واو اذ ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو وينكشف امر الف الاسم
بالتثنية فيما ظهر فيه فهو اصله كعصوين وفتيين فعلم ان الف عصا منقلبة عن واو والف
فتى عن ياء وينكشف ايضا بالجمع بالالف والتاء كالفتيات والعصوات وبكون الفاء او العين
واوا كما مر ولا تكون العين واللام واوا وشذ نحو القوى والصوى فان عين كل منهما ولامه
واو فان جهل حال الالف المنقلبة عن واو او ياء بان لم يكن معها شيء من العلامات المذكورة فان
اميلت كتبت بالياء كمتى والاى وان لم تمل كتبت بالالف كالمنا وانما كتبوا الذي بالياء لانقلاب
الفه ياء مع الضمير في لديك وكلا يكتب بالالف اذا لم يضف الى مضمر لان الفه منقلبة عن واو
عند البصريين بدليل قلبها تاء في كلتا ويجوز ان تكتب بالياء لاحتمال كونها من الياء لامالتها واما الحروف
فلم يكتب فيها بالياء على بلى لامالة الفه والى وعلى لانقلاب الفهما مع الضمير في اليك وعليك وحتى

حملا على الى لانها بمعناها في الغاية والانتهاء **فصل** في الكلام على مواضع همزة الوصل من الكلم
وبتمامه تتم المقدمة فنسال الله حسن الخاتمة لنا وللمسلمين لتعريف همزة الوصل طريقان احدهما
بالرسم والاخر بالحصر والشارح حاول الاول والمصنف الثاني فلذلك قال الشارح وهي همزة سابقة
لانها جيء بها وصلة الى الابتداء بالساكن اذ الابتداء به متعذر او متعسر موجودة في الابتداء مفقودة
في الدرج فلا يجوز اثباتها فيه الا في ضرورة شعر كقوله اذا جاوز الاثنين سر فانه بنث وتكثير الوشاة
قمين وسميت بذلك لان المتكلم يتوصل بها الى النطق بالساكن ويسميها الخليل سلم اللسان لذلك اي
التوصل المذكور وقيل لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها وقيل اضيفت الى الوصل اتساعا ومذهب
الجمهور انها زيدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر كما هو الاصل
واليه ذهب الفارسي واختاره الشلوبين وظاهر مذهب سيبويه انها زيدت متحركة بالكسرة التي
هي اعدل لان المحتاج الى متحرك لسكون اول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه قاله التفتازاني وقد
تفتح تخفيفا وجوبا وذلك في المبدوءة بها ال نحو الرجل وتضم وجوبا اتباعا وذلك في نحو انطلق واستخرج
واختير وانقيد مبنية للمفعول وكذلك في امر الثلاثي نحو اقتل وانصر مما عينه مضمومة ولا تكون
همزة الوصل في مضارع مطلقا سواء كان ثلاثيا ام غيره ولا في ماض ثلاثي ولا رباعي ولا حرف غير لام
التعريف ولا اسم غير ما سيجيء بل تكون في مواضع اشار اليها والى بيان حركة الهمزة بقوله همزة اسم
مبتدا خبره سياتي واصله عند البصريين سمو كقنو فلامه واو لتكسيره على اسماء وتصغيره على
سمي حذفت لامه للثقل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين لتعاقب
تلك الحركات عليها والحق ان يقال سكن اوله لان نقل السكون لم يعهد في كلامهم وما ذكره الشارح
نقله المرادي بقيل ثم اتي بالهمزة في اوله ليمكن النطق بالساكن بكسرها وضم وهو قليل حكاه المرادي
بقيل والمجرور في محل نصب على الحال لا يخفى عليك ان مجيء الحال من المبتدا غير جائز الا ان يقدر مضاف
به يصح ذلك فتامل وذهب الكوفيون الى ان اصله وسم حذفت فاؤه وعوض منها همزة الوصل
وهمزة است وهو الدبر اصله سته بفتح اوله وثانيه لتكسيره على استاه وتصغيره على ستيه
ودليل تحريك عينه جمعه على افعال ودليل فتحها ان المفتوح العين اكثر فلا يعدل عنه لغير دليل
وابن اصله بنو بفتح اوله وثانيه ايضا لتكسيره على ابناء بوزن افعال حذفت لامه تخفيفا وسكنت

فاوه قال المرادى فان قلت ما الدليل على ان لامه واو قلت ذكروا لذلك ثلاثة اوجه احدها ان الغالب
على ما حذفت لامه الواو دون الياء والثانى انهم قالوا البنوة واعترض بان البنوة لا دليل فيها لانهم
قالوا الفتوة ولام الفتى ياء والثالث انهم قالوا فى مؤنثه بنت فابدلوا التاء من لامها وابدال الواو
من التاء اكثر من ابدالها من الياء وذهب بعضهم الى ان لامه ياء واشتقه من بنى يبنى لتكون
الهمزة عوضا عن المحذوف ثم اتى بها للتوصل الى النطق بالساكن مابعد ثم معطوف على سكنت
وقوله لتكون علة له وتح لا اشكال فى كلامه وابنم هو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة والتوكيد كما فى
زرقم بمعنى الازرق قال الشاعر لقيم بن لقمان من اخته فكان ابن اخت له وابنما سمع لحفظ ولم
يقس عليه ونونه تابعة لميمه فى الاعراب كما فى امرئ وليست الميم بدلا من اللام كما هى بدل من العين
فى فم لان ذلك يقتضى سقوط الهمزة مع ثبوتها مطردا وابنة اصلها بنوة كشجرة لانها مؤنثة
ابن فالتاء للتانيث بخلاف تاء بنت واخت فانها بدل من اللام لا للتانيث لسكون ماقبلها ولانه لو
سمى بها رجل لصرفا وانما استفيد التانيث من صيغتهما هكذا اجاب ابن يعيش فى شرح المفصل
ولو كانت التاء فيهما للتانيث لكانتا مثل طلحة فكانتا ممنوعتين من الصرف وامرئ وامراة اصلها
مرء ومراة وهما لغة اخرى سكن اولهما ثم زيدت فيه همزة الوصل وان كان على ثلاثة احرف
لان لامهما همزة ويلحقها التخفيف فيقال مر ومرة فجريا مجرى ابن وابنة وبنت قال الجار بردى
وانما ادخلوا الهمزة وان كانا تامين من حيث ان لامهما همزة ويلحقها التخفيف فيقال مر ومرة
وتثنيتهن اى السبعة المذكورة بخلاف جمعهن فان همزاته همزات قطع كاسماء وابناء واسناء
واثنين واثنتين اصلهما ثنيان وثنتيان كجملان وشجرتان بدليل قولهم فى النسبة ثنوى
بفتحتين ولو كانت التاء مضمومة او مكسورة لظهر ذلك فى النسبة ولو كانت العين ساكنة
لقالوا ثنيى بالاسكان كظبيى لانهما من ثنيت فلامهما ياء فحذفتا اللام واسكنتا الفاء وجئ
بهمزة الوصل والغلام ونحوه مما بدى بلام التعريف وكلام التعريف ميمه فى لغة طى وحمير واللام
الموصولة كالتى فى الضارب والزائدة كالتى فى الزيد والعمرو وقد مر ان الخليل يقول ان الهمزة اصلية
وهى همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وايمن الله فى القسم بناء على انه مفرد كما هو مذهب
البصريين ووزنه افعل اذ جاء عليه مفرد كاجر وانك وهو الاسرب والمفرد هو الاصل ولان

العرب قد تصرفت فيه وغيرته تغييرا لم يجئ مثله فى الجمع لاجمع يمين كما هو مذهب الكوفيين اذ لو كان جمعا لم
يصح كسر همزته وقد سمع كسرها ولم يتصرف فيه بحذف بعضه لان ذلك فى الجموع غير معروف وقال الكوفيون
لا يجوز ان يكون مفردا لانه لم يجئ على زنته واحد واجر وانك اعجميان وليس جعله افعلا اولى من جعله فاعلا
فهمزته همزة قطع وانما سقطت فى الوصل لكثرة الاستعمال وهو مشتق من اليمن بمعنى البركة يقال يمن
علينا فهو ميمون ولا يستعمل الا فى القسم فاذا قال المقسم ايمن الله لافعلن فكانه قال بركة الله قسمى
لافعلن والضمير فى قوله بفتحهما عايد الى الغلام وايمن الله وهو واجب فى نحو الغلام لكثرة الاستعمال
فلا حظ معها التخفيف جايز فى ايمن برجحان كما افهمه قوله او بكسر فى ايمن وفيه اثنتا عشرة لغة
جمعها ابن مالك فى قوله همز ايم وايمن فافتح واكسر او ام قل او قل م او من بالتثليث قد شكلا وايمن
اختم به والله كلا اضف اليه فى قسم تستوف ما نقلا وتفصيلها ايمن وايم بالفتح والكسر فهذه اربع
وام بالكسر وم بالضم ومن بالتثليث وله فهذه احدى عشرة والثانية عشرة ايمن همزة وصل خبر
المبتدا الذى هو همزة اسم ودخولها فى هذه الاسماء سماعى لان مقتضى القياس فيها ان تبنى اوايلها
على الحركة ويستغنى فيها عن همزة الوصل ويطرد قياسا فى لام التعريف وميمه وفيما ذكره بقوله وكذا
همزة الفعل الماضى المتجاوز اربعة احرف من الخماسى والسداسى همزة وصل كاستخرج وانطلق
وكذا همزة امره كاستخرج وانطلق وهمزة مصدره تبعا لفعله وهو منحصر فى احد عشر بناء الافتعال
كالاكتساب يقال اكتسب اكتسابا واكتسب والانفعال كالانطلاق يقال انطلق انطلاقا و
انطلق ويكون هو وما قبله للمطاوعة لما فيه علاج نحو انصرف والكشف وشويته فاشتوى
على ما حكاه ابو على والكثير فى افتعل مطاوعته لا فعل نحو انصفته فانتصف واججته فانجج واشعل
النار فاشتعلت ويكونان لغير ذلك والاستفعال كالاستخراج وله معان متعددة ذكر ابن عصفور
منها خمسة معان احدها الاصابة كقوله استجدته اى اصبته جيدا واستكرمته واستعظمته
اى اصبته كريما وعظيما والثانى الطلب والثالث التحول والرابع بمعنى تحول والخامس بمعنى نحو استمر
ومر واستقر وقر والافعلال كالاحمرار ويكون للالوان والعيوب كاحمر واعور وشذ ارعوى
بمعنى كف لانه لغير لون ولا عيب والافعيلال كالاحميرار وهو كالذى قبله قال ابن عصفور وافعل هو
مقصور من افعال لطول الكلمة ومعناهما كمعناها بدليل انه ليس شئ من افعل الا يقال فيه افعال الا انه قد

تقل احدى اللغتين فى شئ وتكثر الاخرى الا ترى ان طرح الالف من احمر وابيض واسود اكثر واثباتها فى اشهاب
وادهام اكثر وما ذكر من ان افعل مقصور من افعال هو مذهب الخليل والافعيعال كالاعشيشاب كثر فى
المبالغة نحو اعشوشبت الارض اذا كثر عشبها واخشوشن الشئ اذا كثرت خشونته واغدودن الشعر
اذا وفر وكثر سواده ولينه ويكون للصيرورة نحو احلولى اذا صار حلوا ويكون لغير ذلك والافعوال كالاجلواذ
يقال اجلوذ بهم السير اذا اسرع وهو بناء مقتضب بمعنى انه موضوع على مثال غير مسبوق بما هو له اصل
او كالاصل مع خلوه من حرف زايد لمعنى ولا لحاق والافعنلال كالاقعنساس نحو اقعنسس الجمل اى ان ينقاد
والافعنلاء كالاسلنقاء من مزيد الثلاثى اى هذه المذكورات من مزيد الثلاثى والافعلال كالاحرنجام يقال احرنجم
الابل اى ردت بعضها على بعض وهو يكون لمطاوعة فعلل ولغير ذلك والافعلال كالاقشعرار من مزيد الرباعى
قال ابو البقاء العكبرى مزيد الرباعى بناء ان تفعلل وافعلل واما اقشعر واطمان فرباعى لقولهم قشعريرة وطمانينة
الا انهم الحقوه باحرنجم فزادوا اوله همزة الوصل وادغموا الاخير فوزنه الان افعلل ولا يمتنع ان يجعل
هذا بناء ثالثا فى زوايد الرباعى انتهى ويدل على الحاقه به مجئ مصدره كمصدر احرنجم فتقول اطمئنان
كاحرنجام وذكر بعضهم افوعل نحو اعثوجج البعير وافوعل نحو احونصل الطاير وافعيل نحو اهبيخ الرجل
ولا يلتفت اليها اذ لم يذكرها سوى صاحب العين وهمزة امر الفعل الثلاثى اذا كان ثانى مضارعه ساكنا
لفظا عند حذف اوله نحو تضرب فاذا اريد بناء الامر منه حذف حرف المضارعة فيحتاج الى الهمزة اذ لا يمكن
النطق بالساكن والا اى وان لم يكن ثانيه ساكنا فلا يحتاج الى الهمزة كما فى هب وعد وقل مثل لما كان مفتوح
العين ولما كان مكسورها ولما كان مضمومها وكل منها لا يحتاج الى الهمزة لتحرك ما بعد حرف المضارعة و
يستثنى من ذلك خذ وكل ومر اذ يصدق عليها ان ثانى مضارعها ساكن لفظا مع انه لا يحتاج فيها عند
الاكثر الى الهمزة كاقتل واغز واغزى بضمهن اى بضم همزاتهن مراعاة لعين الفعل اذ هى مضمومة وان
كانت الضمة فى الثالث مقدرة ولا اعتداد بعروض الكسرة فيه مع ان بعضهم جوز فيه كسر الهمزة
قال ابن مالك وبعض العرب يغتفر ذلك لاجل الانفصال بالساكن والضم هو المأخوذ به وحكى ابن
جنى فى المحتسب ان من العرب من يكسر الهمزة فى هذا كله يعنى نحو اقتل واخرج نحو قل على الاصل ولا يتبع
وهى لغة شاذة وشبهها بقولهم فى الاصبع بكسر الهمزة وضم الباء واصله اغزوى فاستثقلت
الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فوزنه افعى بحذف اللام واضربى

وامشوا واذهب بجبر اى بكسر همزاتهن وجوبا مراعاة لعين الفعل فى الاول وكذا فى الثانى اذ ضمة شينه عارضة
واصله امشيوا فاستثقلت الضمة على الياء فنقلت الى الشين ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين واما الثالث
وهو اذهب وعينه مفتوحة فانما تركوا فيه المراعاة واوجبوا فيه الكسر لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة
حالة الوقف ولان المضارع قد يسكن فى موضع الرفع تخفيفا كتسكين اى عمرو ينصركم واخواته وفهم من
المثل ان الهمزة فى الامر من الثلاثى فى الوصل سواء كان عين مضارعه مفتوحة ام مضمومة ام مكسورة وانه لا اعتداد
بعروض الكسر او الضم كالباقى اى كما يجب الكسر فى الباقى من الفعل المتجاوز اربعة احرف وامره ومصدره
واست واثنين وما بينهما من الاسماء المتقدمة واذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة
الوصل للاستغناء عنها ان كانت مكسورة او مضمومة فالمكسورة نحو اصطفى البنات على البنين اصله
اصطفى فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل والمضمومة كقولك اضطر الرجل اصله اضطر
بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت ايضا ما لم تكن مفتوحة فتبدل الفا على الافصح نحو الحسن
عندك وايمن الله يمينك لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة همزة الاستفهام ويجوز تسهيل
الهمزة بين بين والاول ارجح ولم يذكر ابو على سوى البدل وكذلك فعل غيره ولم يقرا فى القران بخلاف
ذلك ولا جاء فى كلامهم وليكن هذا اخر ما اردنا بيته ونشره وغاية ما قصدنا جمعه وذكره والمسئول
ممن وقف عليه واطلع على خلل فيه ان يصلح ما عسى ان يحتاج الى الاصلاح وان ينظر اليه بعين العفو والسماح
فان الانسان محل النسيان والهفوات تقال بين الاخوان وارجو ان يكون خالصا لوجهه الكريم موجبا للثواب
والاجر العظيم انه على ما يشاء قدير نعم المولى ونعم النصير وقد خطر لى ابيات فى هذا المقام جعلتها له بمنزلة
الختام وهى وقد يسر الله الكريم بحمده ❊ وجاد به من جوده الواسع الجم ❊ فجاء كما تهوى النفوس محررا
بديعا كعقد الدر فى جودة النظم ❊ حللت به ما دق معنى واعضلت ❊ معانيه واستعصت على كامل الفهم
فدونك شرحا بالافادة كافلا ❊ مقاصده كالبدر فى ليلة التم ❊ تحلى من التحقيق احسن حلية ❊
واحرز حسن السبق مع صغر الحجم ❊ وارجو من الله الكريم ثوابه ❊ واساله التوفيق فى البدء والختم

